



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محمد بن عبد الله بن الحسين بن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشدي الميرغاساني شيخ الاسلام
عليه السلام وعلوه في هذا التحقيق على كتاب الهداية الامام العبد المذنب برهان الدين بن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشدي الميرغاساني شيخ الاسلام
سكنه الله برحمته دار السلام شرعت في كتابته في شهر ربيع الثاني سنة تسع وعشرين وثمانمائة عند الشروع في تحرير بعض الاخوان ارجو من كرم ربى سبحانه ان يهدي فيه
بواب الوهاب وان يحجج نعمة علي ثبات ما فرقت من اللب لبك يكون عمدة لطالبى الرواية ومرجع الصواب في الهداية في طلب الهداية وايضا سبحانه اسأل ان يحسن لي نصيب
جزءه الكريم موجبا لرضاه الموصل الى جنات النعيم هذا وانى كنت قرأت تمام الكتاب ستة ثمان عشرة اوتس عشرة على وجه الاقناع والتحقيق على سبيلى
شيخ الامام لقبته المجتهدين وظلت احفاظ المتقين سراج الدين عمر بن علي الكنازى الشهير بقدرى امدية فخذ الله برحمته واسكن شيخ فخته وهو قراءه على شاخ عظام
جلابهم الشيخ الامام شيخ الاسلام علا الدين السيرى وهو من شيوخ السيد الامام حلال الدين شافع الكتاب وهو من شيوخه قدوة الامام لقبته المجتهدين
ما الدين عبد العزيز البخارى صاحب الكشف والتحقيق وهو من شيوخ الكلبية استاذ العلماء حافظ الدين الكبير وهو من شيوخ الشيخ الامام شمس الدين محمد بن عبد الله
محمد الكردى وهو من شيوخ شيخ شافع الامام حجة الله على العالمين محفوظ الهداية هذا طريق العبد الضعيف في هذا الكتاب وقراءته قبله من اوله الى
عمل الوكاية بالنكاح اخذوه على قاضى القضاة جمال الدين الجبندى بالاسكندرية وبها قرأت بعضه ايضا على الشيخ زين الدين المعروف بالاسكندري
ميتة المجتهدين تقديم الله برحمته اجمعين والما وجهه من الله ورحمته الكبرى بالانيسب ستة علكت انه فتح من جود القادر على كل شئ وسميته
والله المستفتح القدير للعاجز الفقير والاعرج اللا قوة الا بالله العلى العظيم

والى شئى الاذنين لان الواجبة تقع بمحذة الجملة وهو مشتق منها والرفقان والكعبان يدخلان فى الغسل
عندنا خلافا لغيره وهو يقول ان الغاية لا تدخل تحت لمغيا كالليل فى باب الصوم ولنا ان هذه الغاية
لا سقط ما رواها اذ لاها استوعبت الوظيفة لكل فباب الصوم لم يحكم اليها اذ لا هم يطلق على الاستواء والكعبان العظيم

خروج فخرج العادة وانما طولها من مبدى سطح الجبهة الى أسفل الخمين حتى لو كان اصغر لا يجب من تعاضد ويخرج السطح على الفصل فى الاصح وتقصا
شئت القات قوله والى شئى الاذن يعطى ظاهرا وجوبا وادخال البياض المقرض من العذار والاذن بعد بياض وهو قولنا خلافا لابي يوسف
لان اسقط هو النابت ولم يميز به ويعطى ايضا وجوب الاسان على شعر اللحية لانه اوجب غسل الوجه وحده بذلك واختلفت فيه الروايات عن
ابى حنيفة من فقهه يجب مسح راسه ويحتمل مسح ما لا ياتى بالبشرة وعنه لا يتعلق بشئ وهو رواية عن ابى يوسف وعن ابى يوسف مستتبعا بها وشارحه
فى الاصل الى انه يجب غسل كل قيل وهو الاصح فى الفتاوى الظهيرية وعليه الفتوى لانه قام مقام البشرة فتعمل الفرض اليها كما يجب يقال فى البيع
عن ابى شجاع انهم رجعو عما سوي هذا كل هذا فى الكثرة اما الخفيفة التى ترى بشرتها فيجب الاتصال المائلى بالتمسك ولو لم يمسك على شعر الذقن ثم حلقه كجب
غسل الذقن وفى البقالى لو قص الشارب لا يجب تخليده وان طالع يجب تخليده وايصال المائلى الشفتين وكان وجهه ان قطع مسنون فلا يعتبر قيا
فى سقوط غسل ما تحته بخلاف اللحية فان اغتالها هو المسنون بخلاف اللونبت جسد لا يجب تسريحه وايصال المائلى بالتمسك لو اسال عليها انوار
لانه خير فى قشره فلم يقل فيه سنة والا اصل لعدم العلم يعتبر قيا ما انما فى الغسل ولا يفي التجهيز على الاتصال المائلى منابت شعره كما جبين
والشارب من الاداب من غير تفصيل واما الشفة فليس يتبع للفم وقال ابو جعفر انكم عند انفاست مع لرواها فلو جرد فى الجامع الاصغر كان
وهو الاظفار وفيها دن او طين او عجين او المرأة تضع احتاجا فى القروى والمدنى قال الديلمى هذا صحيح وعليه الفتوى وقال الاسكان
يجب اتصال المائلى بالتمسك الا ان كان له منة قال الصغار فيجب الاتصال المائلى بالتمسك ان طالع الظفر وبنا حسن لان الغسل وان كان
مقصورا على الظاهر لكن اذا طالع الظفر يصير بمنزلة عرض الحائل كقطرة شمعة ونحوه لانه عارض وفى النوارى يجب فى المصرى لا القروى لان
دسوسه اظفار المصرى بالتمسك المائلى القروى ولو لرق باصل ظفره طين باليس ونحوه او بقى قدر راس البقرة من موضع الغسل
لم يوجب ولا يجب نزع الخاتم وتحريكه اذا كان وحدا والتمسك فى الضيق الوجوب ولو قطعت يدا ورجله فلم يمس من الرقن والكلب شئ يسقط الغسل
ولو بقى وجب ولو طالع اظفاره حتى خرجت عن دوس الاصابع وجب غسلها ولو اداها ولو خلق له يدان على المنكب قالنا ميتة الاصلية يجب
غسلها والاخرى زائدة فما حاذى منها محل الفرض وجب غسله وما لا فلا قوله هو يقول الغاية لا تدخل اى هذه الغاية المذكورة هنا لا تدخل
تحت الميغا قالنا لم بعد الذكرى غايته لم يبين وجهه وقوله كالليل فى الصوم تنظير لا قياس لعدم اجماع فانه قيل المقرضى الاصل
لغيره استدلالا بتعارض الاشباه وهو ان الغايات ما يدخل ومنها لا يدخل فاجتاحت هذه كلها فلا تدخل بالشك وايضا ما بعد الفرق وجب
منه ودخل فى السمي اليد والرجل اشتباهه بغيره ودخل ولعدمه الاصل المقر وهو ان ما بعد الغاية ان دخل فى السمي لولا ذكره ما دخل ولا
تدخل بالشك وادور على هذا الاصل من ان لو صحت لا يكلم فلا مائلى فلا يدخل مع ان يدخل في تركت القاتية غير قارح فيمدان الكلام هنا فى
اللفظة والايمان تخفى على الفرق وجاز ان يخالف احرف اللفظة وكونه صلى الله عليه وسلم ذراعا على امرأته لا يستلزم الاقراض يجوز كونه على
وجه السنة كالزائدة فى مسح الرأس الى ان يستوعبه ولا يخص الا بقل وغسلها فى السمي لفته ويؤا وجه القولين بشهادة غلبة الاستعمال به وكونه
اذا كان كذلك فكون الغاية داخله لفته وايضا على تقديره قال ثبت الاجمال فى قولنا نيل حتى به قوله عليه السلام ويل للعراقيب من النار
بيانا للفته على تركه فيكون مقصدا صلى الله عليه وسلم على الفرق وقيل بما لا يرد من اليد فيصنعون فقولنا داخله عليه قوله صلى الله عليه وسلم

هو الصحيح والسواء لأنه عليه السلام كان يوجب عليه وعند فقد

فانتمسك انه حديث اذا ظهر احدكم فذكر اسم الله تعالى عليه فانه يطهر جسده كل فان لم يذكر اسم الله تعالى لم يطهر الا ما عليه المنة وحديث ضعيف
انما يرويه عن الامم المشركين على شتمهم وهو متروك فان قلنا انه حديث الثبني صليته فان بعض طرقه اصله عليه وسلم قال اذا قلت الى الصلوة فتوضأ
كما امرك الله وفي لفظ انها لا تتم صلوة احدكم حتى يسبق الوضوء كما امر الله تعالى في غسل وجهه ويديه الى المرفقين ويسم راسه ورجليه الى الكعبين ثم يكبر الله تعالى
ويحده الحديث حسن الترمذي ولم يذكر فيه تسمية في مقام التعليم فقد اعله ابن القطان فان يحيى بن علي بن خلاد لا يعرف له حال وهو من واته فادى النظر
وجوب التسمية في الوضوء غير ان صحة لا يتوقف عليها لان الركوع انما يغيب بالقاطع وبهذا ينبغي ما قيل المراد به نفى التسمية كليا لزم نسخ آية الوضوء بغيره
الزيادة عليها فانه انما يلزم بتقديره الافتراض لا الوجوب وما قيل انه لا يدخل الوجوب في الوضوء لانه شرط تابع فلو قلنا بالوجوب فيه فسادى التسليم الاصل
غير انهم اذا اشركوا بها ثبتت الوجوب فيها لا يقتضية لثبوت عدم المساواة بوجه آخر فانه لا يلزم بالندرجات اصله مع انه لا يلزم من الحكم بان وجوب
احد رتبة من واجب الصلوة كقوله بالنبذة الى فرضها فان قيل يرد عليه ما قاله من ان الدلالة السميعة على بقية شتم الربيع منها ما هو يبنى الثبوت
والدلالة واعطوا حكمه فاداة السنية والاستدباب وجعلوا منه خبر التسمية وصرح بعضهم بان وجوب التسمية ليس بموجوب على الله عليه وسلم الاصله الا فتحة الكتاب
بل بالمواظبة من غير ترك لذلك فالجواب ان ارادوا بنبذ الدلالة مشتركا سلمنا الاصل المذكور ومنه ان كون الخبر من ذلك بل نفى الحكم فيها
احتياط بقوله المظهر فان النفي تسلط على الوضوء والصلوة فيها فان قلنا النفي لا يسلط على الفرض بل ينفى الى حكمه وجب اعتباره في الحكم الذي هو
الصحة فادى الجواب الى الحقيقة وان قلنا تسلطها على الفرض لانها حاوية شرعية فينتفى شرعا لعدم الاعتبار بشرعها وان وجدت حسا فظهر
في المراد نفى الحكم على كلا الوجهين احتمال هو خلاف الظاهر لا يهمل الابدليل وان ارادوا بما فيه احتمال ولو خرجوا من حيث صحة الاصل المذكور وهو بان
بان الظن واجب الاتباع في الدلالة الشرعية الاجتهادية وهو متعلق بالاحتمال الرابع فيجب اعتبار متعلق وعلى هذا مشي المصنف في خبر الفاتحة حيث قال فيكون
طرق الشافعي رحمه الله لنا قوله تعالى فاقرأوا ما تيسر من القرآن والزيادة عليه بخبر الواحد لا يجوز لكنه لوجب العمل فقلنا بوجوبها وهذا هو الصواب الذي جاز
اعلم بحقيقة الحال فخرج نسي التسمية فذكرنا في خلال الوضوء فسمى التسمية بخلاف نحوه في الاكل كذا في الغاية معلل بان الوضوء عمل واحد بخلاف الاكل
وهو انما يستلزم في الاكل تحصيل التسمية في الباقي لا استدراكه فانما قوله هو الصحيح واكثر عما قيل قبله فقط وما قيل بعده فقط لان ما قيله حال الاكشاف والاح
قبله ايضا حال الاكشاف والافى محل النجاسة ومن الثابت عنه عليه السلام انه كان يقول عند دخول الخلاء اللهم اني اعوذ بك من ان يغيب عنك عني ما كنت
استعاده فذكر ان الشياطين وانما هم قوله بالادراك اي الاستيلاء عند المنع منه لانه عليه السلام كان لا يوجب عليه المطلوب من طهارة عند الوضوء ولم
اعلم حديثا صحيحا فيه فحقى الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل ليصلي فاه بالسواك وفي لفظه اذا قام لتبج وفي مسلم كان صلى الله
عليه وسلم اذا دخل بيته بدا بالسواك وفي ابى داود كان عليه السلام لا يتنظ من ليل او نهار الا تسوك قبل ان يتوضأ وفي الطبراني ما كان عليه السلام
يخرج من بيته لشي من الصلوات حتى يتسوك وما يدل على محافظته على السواك استياكه السواك عبد الرحمن بن ابى بكر عند وفاته في الصحيحين وفيها قال
صلى الله عليه وسلم لا ان اشق على امتي الا تمهم بالسواك مع كل صلوة او عند كل صلوة وعند النسيان في رواية عند كل وضوء واما ابن خزيمة في صحيحه
وصححه الحاكم وذكرنا الجارى قطيعة اولاد لاني في شيء من الوضوء الا هذه من غايته فيفسد الغيب وهو لا يستلزم سوى الاستحباب او كونه اذا غلب شيء
ان يجبر احيا ولا لاسه دون الوضوء وهي ليست بلازمة من ذلك واستدلوا في الغاية بما رواه الامام احمد عنه عليه السلام صلوة بالسواك ففضل

اصابعكم كي لا يتخلل ما نازج منكم ولا نه اكمال الفرض في محله وتكرار الفصل الى الثالث لان البسم
عليه السلام فوضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله تعالى الصلوة الا به وتوضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء من
عنه الله الا بمرتين توضأ ثلثا ثلثا وقال هذا وضوء ولا يبايها من قبله من اهل هذا الوضوء فقد نكحوا الوضوء لعدم رؤيته

وما في الهداية مما اخرج ابن ابي شيبة عن انس عن علي بن السلام اذا توضأ اخذ كفاه من ارجل تحت حمله فخل به بجمعة وقال بهذا امرني بنبي وسكت
عنه وكذا المنذري بعده واعلم ابن القطان بان الوليد بن زروان مجبول قال الشيخ في الامام وهو على طريقة من طلب زيادة التعديل
مع روايته جماعة عن الراوي وقدرى عن الوليد بن اجماعة عن اهل العلم هذه طرق متكررة عن اكثر من عشرة من الصحابة رضي الله عنهم وكان كل منها
صحيحاً ثبتت جملة الجميع على ما تقدم فكيف وبعضها لا ينزل من الحسن فوجب اعتبارها لان ابا خنيفة روى يقول لم يثبت منها الموطأ بل مجرد العمل الا
شدة من الطرق فكان مستحباً لانه لكن ما في ابى داود من قوله بهذا امرني بنبي لم يثبت ضعفه من غير عن نقل صحيح الموطأ لانه امره على حامل عليها
فيخرج قول ابى يوسف كما رجح في البسوط ويضال المعنى المذكور من ان السنة في الوضوء ما كان اكمالاً للفرض في محله وداخل الجملة ليس به بحدس
في نقصه من انقص من ان المصنعة والاستشاق سنة وليس في محله اذ ليس في الوجه بالمتن وادعاه ان يحمله منه حكماً اذا لم يحكم الخارج من وجه
حتى لا يفسد الصوم باذعاً لما يشاء قوله والا صليح صفة في الرجلين ان يغسل يمينه يده اليسرى خضر بجله اليمنى ويغتم بغيره بجله اليسرى
في القية لزاود وانه اعلم ومشك ما يظهر امر اتفاقاً لانه مقصودة قوله كيلا يتخلل ما نازج من مودى التركيب ان الغسل يراى لعدم التخليل
وهو لا يستلزم ان عدم التخليل مستلزم تخلل النار الا لو كانت عليه عتامة وبؤفة والا كان التخليل واجبا بعد اعتقادهم حجية الحديث لكن المحدثون
في اسنن التخليل بعد العلم بوصول الماء الى ما بينهما وهو ليس واجبا وج فليس هو مقدرنا بالوعيد بتقدير الترك فلا حاجة الى ضمنه في السؤال فقال
خلوا فيه الوجوب فكيف وهو مقرون بالوعيد ثم تكلف الجواب بانه مصروف عنه بحديث الاعرابي احاديث حكاية وضوءه عليه السلام
اذ ليس فيها التخليل والوعيد مصروف الى ما اذا لم يغسل المأبين الا صليح هذا ومن احديث على ما في الدراية قطني خلوا اصابعكم لا يتخللها
امه بالنار يوم القيمة وهو ضعيف يحيى بن ميمون التمار نعم المصريح فيه بالوعيد ما في الطبراني من لم يغسل اصابعه بالماء خلها الله بالنار
يوم القيمة واما احاديث التخليل ما في سنن الاربعة من حديث قطيب بن حبرة قال قال صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فاسنع الوضوء
وتخلل بين الاصابع قال الترمذي حديث حسن صحيح وروى هو وابن ماجه عن ابن عباس ثم قال عليه السلام اذا توضأت فخلل اصابع
يريك ويرجليك وقال حسن غريب وعندي انها كلها للوجوب والمراد الامر بايصال الماء الى ما بينهما افادة انه لا يجوز ترك ما يغني ما بينهما كما
هو في داخل القيمة والتخليل بعد نهاستحت لعدم ثبوت الموطأ مع كونه اكمالاً في المحل قوله وتكرار الفصل الى الثالث قيده لافادة انه لا يسن
التكرار في المسح ثم قبل الاول فريضة والثاني سنة والثالث اكمالاً لانه وقيل الثاني والثالث سنة والثالث فخلل الاظهر انه سمي الاول قبل
على كسبه وعن ابى بكر الاسكاف الثالث تقع فضا كما طاة القيام والركوع ونحوه وعندي انه ان كان معنى الثاني ان الثاني فضا على الثاني
سنة اى الجميع فهو الحق فلا يوصف الثاني بالسنة في حد ذاته فلو اقتصر عليه لا يقال فعل السنة لان بعض الشيء ليس بالشئ ولا الثالث اذا لم يخلط مع
ما قبله قوله والوعيد لعدم رويته سنة اى هذا العدد وهذا اقل فلوراه وذا اقتصد الوضوء على الوضوء او طائفة القلب عند الشك او انقص
كحاجة اليأس به وقيل اريد به مجرد العدد وقيل الزيادة على اعضا الوضوء والنقص من بعضه وتعدى به الى ان طهر سيج انقص اصل الظلم النقص قال الله تعالى
ولم تظلم منه شياء اى لم تنقص هذا الحديث لم يجمع هذا الا على غير معروف بل صدره روى عن عدة من الصحابة يرفونه رواه الدراية قطني عن ابن عمر
يرفعه ونقص بالسبب بن واضح وابن ماجه عن ابى بن كعب يرفعه ونقص يزيد بن ابى الحارثي وغيره ورواه الدراية قطني في كتابه كمالك

لان في الصلاة ما اخرج ابن ابي شيبة عن انس عن علي بن السلام اذا توضأ اخذ كفاه من ارجل تحت حمله فخل به بجمعة وقال بهذا امرني بنبي وسكت عنه وكذا المنذري بعده واعلم ابن القطان بان الوليد بن زروان مجبول قال الشيخ في الامام وهو على طريقة من طلب زيادة التعديل مع روايته جماعة عن الراوي وقدرى عن الوليد بن اجماعة عن اهل العلم هذه طرق متكررة عن اكثر من عشرة من الصحابة رضي الله عنهم وكان كل منها صحيحاً ثبتت جملة الجميع على ما تقدم فكيف وبعضها لا ينزل من الحسن فوجب اعتبارها لان ابا خنيفة روى يقول لم يثبت منها الموطأ بل مجرد العمل الا شدة من الطرق فكان مستحباً لانه لكن ما في ابى داود من قوله بهذا امرني بنبي لم يثبت ضعفه من غير عن نقل صحيح الموطأ لانه امره على حامل عليها فيخرج قول ابى يوسف كما رجح في البسوط ويضال المعنى المذكور من ان السنة في الوضوء ما كان اكمالاً للفرض في محله وداخل الجملة ليس به بحدس في نقصه من انقص من ان المصنعة والاستشاق سنة وليس في محله اذ ليس في الوجه بالمتن وادعاه ان يحمله منه حكماً اذا لم يحكم الخارج من وجه حتى لا يفسد الصوم باذعاً لما يشاء قوله والا صليح صفة في الرجلين ان يغسل يمينه يده اليسرى خضر بجله اليمنى ويغتم بغيره بجله اليسرى في القية لزاود وانه اعلم ومشك ما يظهر امر اتفاقاً لانه مقصودة قوله كيلا يتخلل ما نازج من مودى التركيب ان الغسل يراى لعدم التخليل وهو لا يستلزم ان عدم التخليل مستلزم تخلل النار الا لو كانت عليه عتامة وبؤفة والا كان التخليل واجبا بعد اعتقادهم حجية الحديث لكن المحدثون في اسنن التخليل بعد العلم بوصول الماء الى ما بينهما وهو ليس واجبا وج فليس هو مقدرنا بالوعيد بتقدير الترك فلا حاجة الى ضمنه في السؤال فقال خلوا فيه الوجوب فكيف وهو مقرون بالوعيد ثم تكلف الجواب بانه مصروف عنه بحديث الاعرابي احاديث حكاية وضوءه عليه السلام اذ ليس فيها التخليل والوعيد مصروف الى ما اذا لم يغسل المأبين الا صليح هذا ومن احديث على ما في الدراية قطني خلوا اصابعكم لا يتخللها امه بالنار يوم القيمة وهو ضعيف يحيى بن ميمون التمار نعم المصريح فيه بالوعيد ما في الطبراني من لم يغسل اصابعه بالماء خلها الله بالنار يوم القيمة واما احاديث التخليل ما في سنن الاربعة من حديث قطيب بن حبرة قال قال صلى الله عليه وسلم اذا توضأت فاسنع الوضوء وتخلل بين الاصابع قال الترمذي حديث حسن صحيح وروى هو وابن ماجه عن ابن عباس ثم قال عليه السلام اذا توضأت فخلل اصابع يريك ويرجليك وقال حسن غريب وعندي انها كلها للوجوب والمراد الامر بايصال الماء الى ما بينهما افادة انه لا يجوز ترك ما يغني ما بينهما كما هو في داخل القيمة والتخليل بعد نهاستحت لعدم ثبوت الموطأ مع كونه اكمالاً في المحل قوله وتكرار الفصل الى الثالث قيده لافادة انه لا يسن التكرار في المسح ثم قبل الاول فريضة والثاني سنة والثالث اكمالاً لانه وقيل الثاني والثالث سنة والثالث فخلل الاظهر انه سمي الاول قبل على كسبه وعن ابى بكر الاسكاف الثالث تقع فضا كما طاة القيام والركوع ونحوه وعندي انه ان كان معنى الثاني ان الثاني فضا على الثاني سنة اى الجميع فهو الحق فلا يوصف الثاني بالسنة في حد ذاته فلو اقتصر عليه لا يقال فعل السنة لان بعض الشيء ليس بالشئ ولا الثالث اذا لم يخلط مع ما قبله قوله والوعيد لعدم رويته سنة اى هذا العدد وهذا اقل فلوراه وذا اقتصد الوضوء على الوضوء او طائفة القلب عند الشك او انقص كحاجة اليأس به وقيل اريد به مجرد العدد وقيل الزيادة على اعضا الوضوء والنقص من بعضه وتعدى به الى ان طهر سيج انقص اصل الظلم النقص قال الله تعالى ولم تظلم منه شياء اى لم تنقص هذا الحديث لم يجمع هذا الا على غير معروف بل صدره روى عن عدة من الصحابة يرفونه رواه الدراية قطني عن ابن عمر يرفعه ونقص بالسبب بن واضح وابن ماجه عن ابى بن كعب يرفعه ونقص يزيد بن ابى الحارثي وغيره ورواه الدراية قطني في كتابه كمالك

قال في استنباط المتوضي أن ينوي الطهارة فالنية في الوضوء سنة عندنا وعند الشافعي ركز فرض لأنه عبادة فلا يصح بدونه والنية كما التيمم ولنا أنه لا يقيم قربة إلا بالنية ولكنه يقع مفتاحا للصلاة لو قوعه طحا أو با استعمال المطهر بخلاف التيمم لأن التيمم مطهر في حال رادة الصلاة أو هو ينبي عن الغصه ويستوعب بالسبح هو السنة وفي الشافعي ركز السنة هو التثليث جميعا بخلافه اعتبارا بالغسل ولنا أن السباحة قرضا ثلاثا وثلاثا ومسيح برأسه قرضا واحدا وفي هذا وضوء رسول الله عليه السلام

من حديث زيد بن ثابت وضعف على بن الحسن الشامي وأما نحوه فإنا هو في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلا أتاه عليه السلام فقال يا رسول الله كيف الطهارة بالماء غسل كفيه ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل ذراعيه ثم مسح برأسه أدخل أصبعيه السابحتين في أذنيه ومسح بإبهاميه على ظاهر أذنيه وبالسابحتين باطن أذنيه ثم غسل جبهته ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم وفي لفظنا أن من قصد سي وظلم للناسي أساء وتعدى وظلم قال في الإمام أحمد حديث صحيح عنده من صحيح حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بصحة الإسناد إلى عمرو وقد اختلف المحدثون في التحقيق على صحة منج الدعوى بين الألفاظ المروية عنه عليه السلام ونسبها إليه ولا يعتب عليه في ذلك لأنه لم يفسر إلى صحابي واحد معين قوله ويستحب الخ لا سند للقدر في الرواية ولا في الدار في جعل النية والاستيعاب والترتيب تجا غير سنة أما الرواية فتخصص المشايخ متطافرا على السنة ولذا خالفه المصنف في الثلاثة وحكم بنية بقوله فالنية في الوضوء سنة ونحوه في الآخرين وأما الدار في ذكره قريبا أن شاء الله تعالى وقيل أراد الاستحباب فلهذا السنة للخروج عن الخلاف فإن الخروج عنه يستحب لكن قوله وبالميا من عطف على التيمم وضوء قديركه فإن الحاصل يستحب الترتيب بذلك الوصف وأما الوجه فنحن أن الوضوء لا يقع بالنية إلا بالفعل مع العفة والنية يزل إذا فعل الاختيار لا بد في تحقيقه من قصد إليه وهو إذا قصد الوضوء ورفع الحدث واستباح بالاجل إلا أنه كان ينوي حتى أن صورة الخلاف إنما تتحقق بيننا وبين الشافعي في نحو من دخل الماء فوجعا أو متارا قصد البتر أو قصد إزالة الوسخ ووقع مثل هذه الحالات له صلى الله عليه وسلم فلا يتحقق ولو تحقق في بعضها لا ينفي النية لأنها لو لم تقرن بالترك أصلا كان واجبا وسنذكر الوجه العام للثبوت قوله لأنه عبادة فلا يصح إلا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات متفق عليه أي محتما واعتبارا بشراعا بالنيات والمردد للعبادات لأن كثيرا من المباحات تعتبر بما يلزم من كمالها والطلاق والكفاح قوله ولنا قوله بالموجب أي سلمنا أن كل عبادة بنية الوضوء لا يقع عبادة بدونها وبذلك قضينا عمدة الحديث وليس الكلام في هذا بل أن إذا لم ينوي لم يقع عبادة بسبب الشواهد بل يقع الشرط المقترن للصلاة حتى تصح به أو لا ليس في أي شيء ولا في نية نية ولا إثباته نقلنا نعم لأن الشرط مقصود بالتعميل لغيره لا لأنه فيكف حصول المقصود وصار كسنة العورة وباقي شروط العملة لا يفتقر اعتبارا إلى أن تنوي فمن ادعى أن الشرط وضوء عبادة فعليه البيان قوله بخلاف التيمم لأن التراب لم يعتبر شرعا نظرا إلى الصلاة لما في نفسه وكان التطهير تعبدا فمقتضى الحاجة إلى النية أو هو أي التيمم ينبغي لغة عن المقصد فلا يتحقق دونه بخلاف الوضوء فيسجد حيا على التيمم وفي كل من الوجوه فنظر فذكره في التيمم أن شاء الله تعالى والرد على ما ذهبوا إليه من أن شرط القياس أن لا يكون في محبة حكم الأصل متاخرا عن حكم الفرع والالتفات حكم الفرع بلا دليل وشرعية التيمم متاخرة عن الوضوء فلا يقاس الوضوء على التيمم في حكمه لكن هذا إذا قصد القياس أما إذا قصد الاستدلال بمنى لما شرع التيمم بشرط النية ظهر وجوبها في الوضوء فهو شرط في الوضوء فلا بد من جراب الأب كما في الكتاب قوله ولنا أن السابح غريب وعزاه بعضهم إلى معجم الطبراني عن أبيه محمد بن أبي محمد الحناني قال رأيت السابح بالرواية فقلت أخبرني عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه بلغني أنك كنت توضحه وساق الحديث إلى أن قال ثم مسح برأسه مرة واحدة خيرا ثم مسح برأسه مرة واحدة على أذنيه ثم مسح عليهما قال الزبيدي هذا لم يجد في معجم الطبراني ويضحه ما رواه ابن أبي شيبة ثنا أحمد بن حنبل بن علي بن فضال عن ابن عباس أن كان مسح على الرأس ثلاث يا خذ كل مسحة بأجدي أو قدر دي أو دواء وعن ابن عباس أن صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثم مسح برأسه وأذنيه مسحة واحدة وفيه عباد

والذي يروى من التثليث محمول عليه بماء واحد وهو مشروح على ما روى عن أبي حنيفة أنه ولا من المفروض
هو المسح بالتراب يصيب غسله فلا يكون مسنونا فصار كالمسح الخف بخلاف الغسل لأنه لا يضره التكرار وبه ثبت
الوضوء فيبدأ الله تعالى بذكره وباليمين والتتيب في الوضوء سنة عندنا وعند المشافعي به فرض لقوله
تعالى فاعسلوا وجوهكم الآية والقائل للتحقيق لنا أن المذكور فيهما خوف الواو وهي لطلق الجمع بل جاء أهل اللغة
مقتضين احتساب غسل الأجزاء والبدائية باليمين من فضيلة لقوله عليه السلام الله تعالى في كل شئ من شئنا والبر

بن منصور في مقال قد مرست رواية أصحاب السنن الأربعة على أنه مسح مرة واحدة وفيه ضعف وروى الدارقطني عن عثمان في حكاية مسح راسه مرة
واحدة وقول الشيخ في المعروفي نجم الطبراني لم يجد فيه سبعة وكان ساقطاً في نسخة والأخذ وجدني في الأوسط من مسند أبيه بن عيسى قوله والذي
يروى بالمرئيس شيخه بنسفة وقد روى عن عثمان بن حذيث عامر بن شقيق وفيه ذلك المثل المتقدم قال أبو داود ورواه كيع عن أسيريل قال
توضأ ثلثاً ثم انقطع قال واحاديث عثمان الصحيح كتمان على أن المسح مرة واحدة فانهم ذكروا الوضوء ثلثاً وقالوا مسح راسه لم يذكر واعدوا
استحق وروى أبو داود والطبراني عن علي في حكاية المسح ثلثاً قال البيهقي وقد روى من أوجه غريبة عن عثمان بن حذيث المسح الا انهم خلاف الغطاء ليس
بموجب العلم قوله وهو مشروح روى حسن عن أبي حنيفة في الخبر اذا مسح ثلثاً بماء واحد كان مسنونا وما سوي لك من تقرير الكتاب غني عن البيان
قوله والقائل للتحقيق يفيد وجوب تعقيب القيام إلى الصلوة بغسل الوجه فيلزم الترتيب بين الوجه وغيره فيلزم في الكل عدم القائل بفصل
قلنا لا نسلم أنهما تعقيب القيام بل جملة الأجزاء وتحقيقه أن التعقب طلب الغسل وله متعلقات وصل إلى أولها وذكره في الباقى بواسطة الحرف
المشترك فاشتركت كلها فيه من غير افاضة طلب تقديم تعلية بعضها على بعض في الوجود فصار مودى التركيب طلب احتساب غسل جملة الأجزاء
وهذا عين ما في الكتاب وهو غير نظير فكأن أدخل السوق فاشترى لآخره وكما كان المفاد عاقب الدخول بشرامه فكيف وقع دعوى المصالح
إل لائق على أن الواو مطلق الجمع مع الفاسى وهو بناء على عدم اعتبار قول القائلين بأنه الترتيب أو للقرآن قوله والبدائية باليمين فضيلة
مستحب ثم استدلل عليه بقوله عليه السلام أن الترتيب التماس في كل شئ حتى في طهارة وتخلله وترجله وشانه كله وهذا على عدم استلزام
المحبوبة المطلوبة لان جميع محبته له عليه السلام معلوم أنه لم يواظب على كلها ولا لم يكن مستحباً بل مسنونة لكن أخرج أبو داود وابن أبي عمير عنه
عليه السلام اذا توضأ ثم فادوا بيمينك واخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما قال في الامام وهو جدير بان يصح وغير واحد من كل وضوء
عليه السلام صرحا بتعقيب اليمين على اليسرى من اليدين والرجلين وذلك يفيد المواظبة لانهم انما يكون وضوءه الذي دابة وعادته فيكون سنة
وبشأنه ثبتت سنة الاستيعاب لانهم كذلك حكموا مسح وفي القيمة عن بعضهم اذا دام على ترك تعقيب الرأس غير عذر يائمه كانه قد علم ظهور غيبته عن السنة فإني
أن الكل سنة مسح الرقبة مستحب بطريقين لعدم تعاقب العمل بها والحقوق بدعة وقيل مسح الرقبة فيه بدعة وفيها قد ونا من رواية الباقي أنه صلى الله عليه وسلم مسح رقبته
مع مسح الرأس في حديث أصل القدم فطهر رقبته وقيل أن مسح الأذنين من السنن الترتيب بين المضمضة والاستنشاق والبداءة من تقدم الرأس من
روى لأصحاب في اليدين والرجلين وجه على بعض المشرق أن تعاقب العمل بالرقبة واليدين غاية في الغسل الاواب ترك الرأس والرقبة وقضية كلامنا
والاستعانة عن العري بالأسبغ كماله كان عليه السلام يصيب عليه المسح بخرقة ميمس بها فخرج الاستنجاء منها استقاماً في نفسه لمباداة إلى تسوية بعد الاستنجاء فخرج عليه السلام
وهم عليه السلام حال الاستنجاء كون يمينه من غسل هذه الأربعة ثلثاً وضوءه على يساره وان كان أنا نقترب منه فغسل يمينه ووضع يده حالة الغسل على
عروته لا على راسه الثامب بالوضوء قبل الوقت وذكر الشهداءين عند كل عضو واستقبال القبلة في الوضوء استحباب النية في جميع أفعاله وقفا به
المؤمنين واتحت الخاتم وذكر المحفوظ عند كل عضو وان لا يطمع وجهه بالماء ثم اراد اليد على الأجزاء المغسولة والثاني والدالك خصوصاً في الاستنجاء
وتجاوز حدود الوجه واليدين والرجلين ليستيقن غسلها ويطلب الغرة وقول جهاك اللهم وحمدك أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله

فصل في نواقض الوضوء المعاني الناقضة للوضوء كل ما يخرج من السبيلين لقوله تعالى وجاء احد منكم من الغائط
الحيّة وقيل الرسول صلى الله عليه وسلم لما حدث قال ما يخرج من السبيلين كلمة ما عاقد فتننا وللعناد وغيره والدم والقيح اذا خرجا البتة

الدم اجعني من التوابين الخ وان يشرب فضل وضوءه مستقبلا قاتلا قيل وان شاق قاعا او مارة ركعتين فقيبه وما آتيت استعدا او تحف شيئا
 من المتقاطر الا تخاط بالشمال عند الاستنشق ويكره باليمين وكذا القادر البراق في الماء والزيادة على ثلاث في غسل الاعضاء بالماشمر
 تتمه شك في بعض وضوءه قبل الفراغ فعل ما شك فيه ان كان اقل شك والا فلا عليه وان شك بعد فلا مطلقا

فصل في نواقض الوضوء النقض في الاجسام الباطل تركيبا وفي المعاني اخراجا عن عادة ما هو المقصود منها قوله كل ما خرج قيل
 يعني خروج ما خرج ليصح الاخبار عن المعاني لكن الظاهر ان النقض هو النقص الخارج لاخر وجه المخرج للنفس عن كونه مؤثرا للنقص مع ان الضد هو المؤثر
 في رفع ضده وصفة النجاسة المرافقة للطهارة انما هي قاتمة بالخارج وغاية الخرج ان يكون علته تحققها ضقة شرعية اخفى صفة النجاسة فانها شرعية
 وذلك لا يضر اذ بعد تحققها عن علتها هي المؤثرة للنقص ثم هو ظاهر الحديث الذي يرويه ما حدث قال ما يخرج من السبيلين لم يوجد ما يوجب صرفه
 عن ظاهره الا الاصلاح عبارة بعض المصنفين وهذا لا يجوز على انه غير لازم اذا المعنى قد يقابل الجبره فانه يقال على المراد باللفظ جبره كان او عرضا
 وانما يقابل العرض فالنقض الخارج للنفس والخروج شرط على العلة لانه عليه تحقق الوصف الذي هو النجاسة واللام يحصل لاحد
 طهارة فاضافة النقض الى الخرج انما ته الى علة العلة قوله لقوله تعالى ولجئتمك به في عموم ما يخرج ودودة كانت او مصاة او رجحان الا يستثنى منه

وهو المخرج الخارج من القبل والدودة منه والريح من الذكر فهو اختلاج الريح فلا ينقض كالريح الخارجة من جراحته في البطن ان الغائط المطهر من الريح
 بقصد الحاجة والاجماع على انه ليس نفس الحي منه ناقضا بل هو كناية عما يلزمه من الخرج وانما لم فيه كونه في لانه فحل على اعم اللوازم وهو ما يخرج للنفس
 اولى خصوصاً مع مناسبه النفس مطلقا لهذا الحكم كذا في شرح الجمع وقد يقال انما يصح على ارادة اعم اللوازم المحي والخارج للنفس مطلقا ليس منه للعلم بان الغائط
 لا يقصد لجرح الريح فضلا عن جرح ابرة ونحوه فالأولى كونه فيما يحل على الريح بالاجماع وغيره بالخروج هو ما ذكر رواية معناه الدار قطنى عن ابن عباس
 عنه عليه السلام قال الوضوء ما خرج وليس ما دخل ووصف بشبهة مولى ابن عباس وقال في الكمال بل بالفصل من المختار قال سعيد بن منصور
 انما يحفظ هذا من قول ابن عباس وقال البيهقي روى عن علي بن ابي طالب وهذا قوله عليه السلام المستحاضة لوقته كل صلوة حينها صل قبا
 الخارج للنفس من السبيلين على غير وجه الاعتقاد وفرد ما خرج للنفس من غير ما يخرج على مالك في لفي ناقضية غير المعتاد والخارج على غير وجه الاعتقاد وعلى
 المعنى ثم يخرج من السبيلين تحقيق بالظهور للوضوء الذكر فلا تنقض مجازاة بله بحسوة راس الذكر لا ينزله الى القفص والى العلقه فيه خلاف
 والصحيح النقض فيه قال المص في التجنيس لان هذا بمنزلة المرأة اذا خرج من فرجها بول ولم يطهره وتشكل بانهم قالوا لا يجب على الجنس البصا الماء
 اليه لانه خلفه كقصبة الذكر استوى لكن في الفتاوى الظهرية انما علله بالخروج لا بالخلقة وهو المعتمد فلا يرد الاشكال ولو احتشبه في الفرج الداخل في النقض
 بمحاذاة فربه فلا يابى يوسف في قوله اذا علمت انما التخصيص يخرج النقض ولو دخلت البصمها فيه نقض لانها تخلو عن بول وكذا العود في الذكر كالتخصيص
 تعتبر فيه البلية اذا كان طرف منه خارجا ولو غلبه نقض اذا خرج بلا تفصيل في الفتاوى والتجنيس وكذا القطنه اذا غلبها في الاحليل ثم خرجت ولو كانت
 بالبول ولم تجاوز راسه غير انه لو لا ما يخرج لم يقض بالجنس اذا ظهر بول موضع الحب ان كان يقدر على امساكه متى شأ نقض والافحى ايسل لانه ما يخرج ولو كان
 خصاة قبض ذلك الموضع واخرجهما فاستمال البول اليه فكالحج وان كان بذكره بطاى شق له راسا احد ما يخرج منه بايسل في مجرى الذكر والاسنة
 في غيره ففي الاول نقض الظهور وفي الثاني بالسلان واذا تبين الخلق انه امرأة فذكره كالحج او رجل فخرجه كالحج ونقض في الاحسنه بالظهور

فيعاد إلى موضع لم يتغير حكم التطهير والقي ما لا الغم وقال الشافعي من غير السبيلين لا ينقض الوضوء لما روي أنه عليه السلام قاء فلم يتوضأ ولا غسل غير موضع أصابته امر يقبدي فيقتصر على مورد الشرع وهو الخرج المغنا ولما تولى عليه السلام الوضوء من كل م سائل وقوله عليه السلام من قاء أو رصف في صلبه فليصرف ليتوضأ أو ليتن على صلواته ما لم يتكلم ولا يخرج النجاسة مؤثر في زوال الطهارة وهذا التقدير في أصل مقول لا يقتضيه إلا أعضاء الأربعة غير معقول لكنه يتعدى ضرورة فتدعى الأول غير أن الخرج إنما يتحقق بالسيلان إلى موضع لم يتغير حكم التطهير ولا الغم في القي من زوال النجاسة في طهر النجاسة في محلها فنكون بآية كذا خارجة عن السبيلين لأن الوضوء ليس موضع النجاسة فيستدل بالظهور على الانتقال إلى الخرج وما لا الغم أن يكون بحال أو كذا في كل مكان فخرج ظاهر ما عدا هذا

ولما أقر في الأصل دونهما فسال منه لا ينقض خلافا لابي يوسف بخلاف ما إذا احتقن بالدم من سائل حيث لم يمس الوضوء لا غسله بالنية بخلاف الأصل للحال عند أبي حنيفة ولو احتشيت في ثوبها الخراج فما تم قبل أو قبل البنية إلى الموت داخل لا ينقض وفي الداخل فسد الوضوء ولا ينقض قوله فخرجت عطفين تفسير في ثوب الخرج في غير السبيلين وتجاوز النجاسة إلى موضع التطهير فالمعنى إذا خرجا بان تجاوزا إلا أن يحمل على الخرج على الظهور فليس في الخرج إذا ظهر تجاوزا فخرج من حجج في العين من فسال إلى الجواب الآخر منها لا ينقض لأنه لا يلحق حكمه بوجوب التطهير أو عدمه بخلاف ما لو نزل من الراس إلى مالا من الألف لأنه يجب غسله في النجاسة فيقتضيه ولو ربطا بالخرج فتعدت البنية إلى طاق لا إلى الخراج فنقض ويجب أن يكون معناه ما إذا كان بحيث لو لا الربط سأل لأن القيس لم يرد على الحجج فاقبل الشيخ في ذلك لأنه ليس بجرح ولو برق فخرج فيه وم قدر الرق ينقض لأن كان الرق غالباً ولو أخذ من راس الحجج قبل أن يسيل م قد فمرة أن كان بحال ولو ترك سائل فنقض والا فإدنى المحيطه السيلان أن يعلق ويخبر عن أبي يوسف وعن محمد إذا أتى على راس الحجج وصار أكبر من راسه فنقض والصحح لا ينقض انتهى وفي الدرر اية جعل قبل حمل الحجج فخرجت السخري الأول وهو أدنى وفي عبوط شيخ الإسلام تورم راس الحجج فخرج فخرج وشعره لا ينقض بالمسحور أو تورم فخرج إلى موضع طمعه حكم التطهير ثم الحجج والنقطة وما السرة وادتهى والاذن إذا كان لعلة سواء على الأصح وعلى غيرها قالوا من بدت مبيد سائل لما منها وجب عليه الوضوء وفان استمر فلو تم كل صلوة وفي التجنيس الغرب في العين فسال منها ما ينقض لأنه كالحجج وليس يبيع ولو حجج من ستره ما حصر وسأل فنقض لأنه وم قد نزع فاستخرجها رقيقاً والغرب بالتركيب ورم في المأق وفي المحيط مض القراء فاستلوا أن كان لا ينقض كما لو مض الذباب وإن كان كبد ينقض كص العسلقة قول وقال الشافعي حاصل الأقوال المذكورة في الكتاب المذكور فيقتضيه مطلقاً وينقض عند زفر مطلقاً سأل أولاً استلوا الغم من القي أولاً وعندنا لا ينقض بالشرط المذكور وكل روى لذهبه بالويده ولتسليم عليها ما حديث أنه عليه السلام قاء فلم يتوضأ ولم يغتسل وأما حديث الوضوء من كل دم سائل فرواه الدارقطني من طريق ضعيفه وفرواه ابن عدى في الكامل من أخرى وقال لا نعلمه إلا من حديث أحمد بن حنبل وهو من الحجج بحديثه ولكنه يكتبه فان الناس مع ضعفه قد احتملوا حديثه انتهى لكن قال ابن أبي حاتم في كتاب العلل قد كتبنا عنه ومكة عندنا الصدوق وقد تظاهر حديث الفخري عن عائشة بنات فاطمة بنت أبي حميس اليه عليه السلام فقالت يا رسول الله اني امرأة استخاض غلاماً فباعه الصلوة قال لا تأمرك عرق وليت بالحيفة فإذا قبلت الحيفة فدمي الصلوة وإذا أدبرت فاحسلي حنك الدم قال مناهم من عروه قال أبي ثم توضأى لكل صلوة حتى يجي ذلك الوقت واستخض بانه من كلام عروة ووقع بانه خلاف الطاهر وإنما لو كان فقال توضأ لكل صلوة فلما قال توضأى على مشاكر الأول المنقول ثم كونه من قائل الأول وبه الأول لأننا غلبنا على خطاب النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة وليس عروة مخاطباً لها لكون قوله ثم توضأ خطاباً له لما قد كونه من مخاطب بالاول وهو النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواه الشافعي كذلك ولم يحمله على ذلك ولا غلبه وتوضأى لكل صلوة حتى يجي ذلك الوقت وصحبه فرواه الدارقطني من أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وصلى ولم يتوضأ ولم يزد على غسل محاجة فضعيف وأما حديثه من أنه رواه عن الخ فرواه ابن ماجه عن حميل بن عياش عن ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن عائشة قال عليه السلام من أصابته قي أو رفات أو قمل أو ذبي فليغتسل فليغتسله ليعين على صلواته لم يتكلم رواه الدارقطني وقال الخطاط من أصحاب ابن جريح على أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم سلا انتهى وقد تكرر في ابن عياش وحديثه الواسع فيه أنه خرج من أصحاب السبعين

والجحنون لانه فوق النعم مضطحا في الاسترخاء والاعتناء حدث في الاحوال كلها وهو القياس في النعم
 اناعرفنا به الاثر والاعتناء فوقه فلا يقاس عليه والفقه في صلاة ذات ركوع وسجود والقياس على ما تنقضي
 وهو قول الشافعي رده لا تناسل بخارج نجس ولهذا لم يكن حذفا في صلاة الجنائز وسجدة التلاوة وخارج
 الصلوة وكنا قوله عليه السلام الامن ضحك منك فحققة فليعد الوضوء والصلوة جميعا وبمثلله
 يتروك القياس والاثر ودق صلوة مطلقة فيقتصر عليها والفقه في ما يكون مسموعا له وكذا انه
 والضحك ما يكون مسموعا له دون جديته وهو على ما قيل يفسد الصلوة دون الوضوء والدابة تخرج
 من الدبر مناقضة فان جرح من ساس الجرح او سقط اللحم منه لا ينقض والمراد بالدابة الدودة

قوله والجحنون بالرفع لانه ليس عطفا على الاثما لانه ليس جلبته على الفعل بل زواله في ميوطشخ الاسلام لم ينقض لثبته الاسترخاء لان الجحنون توي
 من الصحيح بل احدث من غيره وفي اختلاصه السكوت حدث اذ لم يعرف بالرجل من المرأة في الجنبتي اذا دخل في مشيته تأكل وهو الصحيح قوله
 وبه القياس في النعم فيمنع بان القياس لا يقتضي ان غير الخارج ناقض لثبوت النقص بالنعم لليل اقامة للسبب تمام المسبب فهاهنا يقتضي
 السياق فيه ليس الا اقامة المقتضي الذي يتحقق معه الخروج فعليا وذلك ما تيمم بالاسترخاء وهو لا يتم بكل نوم فليس القياس في كل نوم المنقضي قوله
 الامن ضحك ان حديث القيمة روى مسندا متروك اهل الحديث بصحة مسندا ولا يرسل على ابي العالية وان رواه غيره وكما في البصري
 وابراهيم النخعي وغيرهما قاله عبد الرحمن بن حمدي وان خرج عن حماد بن زيد عن حفص بن سليمان قال انا حدثت به الحسن بن علي العلية وعن شريك
 عن ابي باسم قال انا حدثت به ابي سعيد عن ابي العلية وانه قرأ في كتاب ابن اخي الزهري عن الزهري عن سليمان بن ارقم عن الحسن بن ابي سفيان
 والحسن بن زيد عن ابي العلية وقدر رواه الوخيف عن منصور بن ارياذان الواسطي عن الحسن بن سعيد بن ابي سعيد الخزازي عنه عليه السلام قال انما
 في الصلوة اذا قبل اعمى يري الصلوة فتقع في كونه فاستضحك القوم فقهوا فلما انصرف عليه السلام قال من كان منكم فقهه فليعد الوضوء والصلوة
 قيل ومعه هذا الصحبة له فهو رسل ايضا وفيه نظر فان سعيد الذي لا يصحبه له هو سعيد البصري البهني الذي كان الحسن يقول فيه واياكم ومعه هذا
 فان مضى ومعه هذا وانما اعلم كما هو مخرج في مسند ابي حنيفة ولا شك في صحبته ذكره ابن منده واليونيني في الصحابة ورواها ايضا حديث جابر
 ان قال لما باجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر فمعهما من جملتهم فبعث النبي صلى الله عليه وسلم مجدا وكان صغيرا فقال ادع هذه الشاة
 المحرث ولو سلم فادفع المرسى وهو حجة عندنا لم يكن يدور من القول نقض الوضوء ورواها العلية اسمه رفيع في ثقات التابعين ورواها رواية
 مشدقين عدة من الصحابة ابي موسى الاشعري وابي هريرة وابن عمر وانس وجابر وعمران بن الحصين في غير ما طريق عن انس روى ابو الهيثم
 حمزة ابي يوسف في تاريخ جرجان قال ثنا الامام ابو بكر احمد بن ابراهيم الامميلي حدثني ابو عمرو محمد بن عمرو بن شهاب بن طارق الاصبهاني ثنا ابي الرب
 ثنا جعفر ثنا احمد بن فورك ثنا سعيد بن احمد الاشعري ثنا عمار بن يزيد البصري ثنا موسى بن ابي ثابان انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من فقهني في الصلوة فقهه شديدة فعليه الوضوء والصلوة واسلمها حديث ابن عمر رواه ابن عمر في الكمال من حديث عطية بن القبة ثنا ابي
 عمرو بن قيس السكوني عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك في الصلوة فقهه فليعد الوضوء والصلوة وما طعن في
 ان بقية من ليس فكانه سمعه من بعض الضعفاء فزف اسمه وقع بان بقية صح فيه بالتحديث والدلس اذ اصرح بالتحديث وكان صدوقا لثبته
 التليس وبقية من هذا القبيل قوله والاثر ودق في صلوة مطلقة اما الوارد على واقعة الحال فظاهر وانما حديث بقية هذا فلا انصرف الصلوة مطلقة
 الى ذات الركوع والسجود وهو بخلاف القياس فيقتصر النقص عليها والمراد اصلها الركوع والسجود فانه لو فقه فيما يصليها لا لا تأخير بعد ركوعها وكما هو
 بالنظر او انصرف اجزا لا تنقض وكذا ايضا لا تنقض فقهه النائم في الصلوة ولا تبطل الصلوة وقيل تنقض تبطل وعن شاذة تنقض ولا تبطل الصلوة
 وقيل عسكرة الاول راع انها انما جلت حديثا بشرط كونها جنائية ولا جنائية من النائم بخلاف السهو لانه جنائية فيراد خذبه ولا يغيب وجود الحقيقة تماميا
 لان حال الصلوة مائة فلا يندرك ما فقهه البصري فليس يطلبه وقيل لا تنقض وفي فقهه الباني في الطريق بعد الوضوء ورواها ابيان ولو نسي ونقض
 بعد الفقه وتدارك التردد خلافا لوفقه الايام في هذه الحالة فقهه القوم لم يطل وضوءه ونحوه وجميع بقية خلات سلامه فلو فقهه البصري سلامه

هو الصحيح لما فيه من الحجج بخلاف الجهة لانه لا يخرج في اتصال الماء الى اثناها قال وللعاني الموجبة للقتل انزال المني على وجه الدفق والشهوة من الرجل والمرأة حالة النوم واليقظة وعند الشافعي من خروج المني كيف ما كان بوجوب الغسل لقوله عليه السلام الماء من الماء الى الغسل من المني ولان اهمه بالتطهير بينا والجنب والجمابة في النفس خروج المني على وجه الشهوة يقال الخبث النجس اذا قضت شهوة من المرأة والحديث محمول على الخروج عن الشهوة فهو المنقذر

اذا اعتسلت المرأة من غير غفلة غسلت بخلي واشنان فاذا اعتسلت من الجمابة صبغت على راسها الماء وعصرته امتنى ولا يعلم هذا التفصيل في المذهب واجاب متاخرنا في حديث مسلم من حديث ام سلمة السابق فان فيه في رواية فانقضه المصنف والجمابة قال لا يحدث وهو اولى بالتقديم من حديث الدارقطني واما حديث عائشة فان ذلك الخلل كان للتطيف لاجل الوقت لا للتطهير من حدث انقضت كانت حايضا هذا وادور ان حديث ام سلمة معارض للكتاب واجيب تارة بالمتنع فان مودى الكتاب غسل اليدين والشعر ليس من اجل اتصال نظر الى اصول فعلنا بمقتضى الاتصال في حق الرجال بمقتضى الانفصال في حق النساء فالحج اذا لم يكن حلقه وتارة بانه خص من الائمة بموضع الضرورة لداخل العينين فخص بالحديث بعده قوله هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم يجب لها ان تمشي مع كل تبة محصورة وفي صلوة البقالي الصحيح انه يجب غسل الذوائب وان جاوزت القدمين وفي مبسوط بكر في وجوب اتصال الماء الى شعب عقاصها اختلاف المشايخ امتنى والاصح تفهيم المذكر في الحديث قوله والمعاني الموجبة للغسل قيل هي متضمنة فكيف توجب في مبسوط شيخ الاسلام سبب وجوب الغسل ارادة ما لا يحل فلهذا بالجمابة عند عامة المشايخ وقيل هي موجبة للغسل بواسطة الجمابة لقولنا شرا القريب اعتاق والا ولى ان يقال سبب وجوب ما لا يحل مع الجمابة على ما قرنا في المعاني الموجبة للوضوء وحاصل ما يجب الجمابة فرج المني عن شهوة والايلاج في الادمى الحى لا الميت واليهيمة ما لم ينزل لكن في الفتاوى النظرية قال فرج منه منى الكان ذكره منكسر الغسل عليه وان كان منشرا فغسله الغسل وهذا بعد ما عرفت من اشتراط وجود الشهوة في الاثر وفيه نظر بخلاف ما روى عن محمد بن سفيان وجدا ولم ينزل احتلا ما ان كان ذكره منكسر قبل النوم لا يجب والا يجب لانه بناء على انه منى عن شهوة لكن ذهب عن خاطره ومحل الاول انه وجد الشهوة يدل عليه تعليله في التعميس لقوله لان في الوجه الاول مبنى حالة الاشارة وجد الخروج والانفصال على وجه الدفق والشهوة واعلم ان مطلق الايلاج في الادمى تين اول ايلاج الذكر في القبل والذكر والايلاج الاصيل وفي ادخال الاصيل اليد بخلاف في ايجاب الغسل فليعلم ذلك قوله ولنا ان الامر بالتطهير تناول بالجنب والجمابة في اللغة انما يقال مع الشهوة فلا يتناول من خرج منه بلا شهوة فلا يوجب فيه حكما نفي ولا اثبات والحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم انما المأمن المأمن واية يسلم محمول على الخروج عن شهوة لان الامم للعبد الذي يمتنى الى الماء المعهود والذي به العبد لهم هو خارج عن شهوة كيف وربما ياتي على اكثر الناس جميع عمره ولا يرى هذا المأجورا عنهما على ان يكون المني يكون عن غير شهوة ممنوع فان عائشة اخذت في تفسيره اياه الشهوة على ما قال ابن المنذر شت محمد بن يحيى شاما ابو حنيفة شاما عن عكرمة عن عبد بن موسى عن امه انها سألت عائشة عن المني الذي يقال ان كل فعل يذرى وانه المني الذي في الفرج فاما الذي في الرجل لا يجب امراته فيظهر على ذكره الشيء فيغسل ذكره وانثييه وتوضأ ولا يغتسل واما الذي فانه يكون بعد البول يغسل ذكره وانثييه وتوضأ ولا يغتسل واما المني فانه الماء الاعظم الذي منه الشهوة وفيه الغسل وروى عبد الرزاق في مصنفه عن قتادة عن عكرمة نحوه فلا يتصور معنى الا من خرج به شهوة والا ليفسد الضابط الذي وضعت لتيسير المياه ليحلى احكامها قوله ثم المتبرح لا يجب الغسل اذا انفصل عن مقوره من الصلب بشهوة الا اذا خرج على راس الذكر بالاتفاق واما الخلاف في انه هل يشترط مقارنة الشهوة للخروج فعند ابى يوسف نعم وعند مالك لا فانهم مقصود الكتاب في هذا منزلة وقد اخطأ بعض الطلبة لعدم علمه بذلك من خارج ولما قيل في قوله في ابى يوسف اذا الغسل متعلق بما نزل الريب عنه ومن فروع تعلقه بما لو احلهم فوجد اللذة ولم ينزل حتى توضأ وصلى ثم نزل اغتسل ولا يغير الصلوة وكذا لو احلهم في الصلوة فلم ينزل حتى تمها فانزل

والشقاء الختانين من غير انزال لقوله عليه السلام اذا نتخ الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل انزل اوله ينزل ولا ينزل
سهل الانزال ونفسه يتعيب عن بصره وقد يخفى عليه ثقافته فيقام مقامه وكذا الايلاج في اليد وكما السببية ويجب على
المغفل به احتياط الختان بالجمعة وما دون الفرج لان السببية ناقصة والحيف لقوله تعالى حتى يطهرون بالمشاء
ولكن النقاس بالاجسام ومن رسول الله عليه السلام الغسل للجمعة والعبدية وعرفة والاحرام صاحب
الكتاب نص على السببية وقيل هذه الامور بعبارة مستحبة ومضى بحمد الله الغسل في يوم الجمعة حسنا في الاصل
وقال مالك واجب لقوله عليه السلام من اتى الجمعة فليغتسل ولنا قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة
بجها وضعت ومن اغتسل فيها افضل وهذا اجل ما رواه على الاستصحاب اولى النسخ بغير هذا الغسل
باتفاق اللغات قال رايته انه كبر كل شيء وكوجوهت فيما دون الفرج فسبق الماء في فوجها ووجوهت البكر لا غسل عليها الا اذا طهرت اجعل
لانها لا تجبل الا اذا انزلت ولو جوهت فاعتقلت ثم خرج منها منى الرجل لا غسل عليها امرأه قالت معي حتى ياتي في الغزير مرارا واحدا
اجدا اذا جاسني ورجي لا غسل عليها ولا تخي انه مقيد بما اذا لم تزل الما فان راته صريحا وجب كانه احتلام قوله والنقا احتماين احتماين موضع يقطع
من الذكر والفرج وبوئته للرجل كرهه لما اوجاع الفتوة الغوفى فظلم الفقهاء فيه ما عجزوا تركه كبحر عليه الا شئ من الهلاك ولا تركه الى التغيير
بغيره استغفرت الى الشاؤله اللطيف في الدبر والان كذا في الفرج مما اذا تاملت القاء وجوهه لقوله عليه الصلاة والسلام معنى الحديث ثاب
في الصحيح والنسب كثير وهذا اللفظ في سند عبد الله بن وهب وفي مصنف الى شئ من احتماين وقدرت الحشفة فوجب الغسل
ولا يارضه حديث انما الماكن الماخذ وروى البرود والترمذي وصح ان الغيتا التي كانا فيون انما الماكن الماكانت رخصة خصا من
صلى الله عليه وسلم في بدو الاسلام ثم امر بالاعتقال فصرح بالنسخ ثم طاب المذكر في الكتاب الوجوب بالايلاج في الصغيرة التي لم تبلغ والشهوة
والهية الا ومة وامحيا بنامه الا ان نزل لان وصف الجنابة متوقف على خروج المنى طاب را حكما كمال سببين مع خاتمة وجوهه لعلته كثر
في الجوى مضى الدفق لعدم بلوغ الشهوة منها بالمجدد الجالس في الشكر الجاه من اللذة بمقاربة المرأة فيصيح افاقه السبب مقاسه
عليه كون الايلاج فيه الغسل فيتعذر الحكم في الايلاج في الذكر وعلى المطالبة اذ ما يلزم فينزل ويغسل الماقلنا واخرها ما ذكرنا كانه يستلزم تحميمه
النفس بالمغنى ابتداء وحكي في الوجود على من غابت الحشفة في فوجها فاقا في المغنى قوله وجب على اي انقطاع وكذا في النقاس قبل فيه نظر
اذا انقطع طهارة واما طهارة النفس بالجمعة والنجس الخارج السب فالكلام على ظاهره فاحيى نفسه بسبب غير انه لا يفيد حال قيامه كحال
جريان البول فاذا انقطع اذا دعى صلا ان يحيض موجب بشرط انقطاعه والاولى منها وثمان ما قد منافي المعاني والمروحة للغسل وبها تمت
النقاسات انما روضة شرع في السنة وهى الاربعة المذكورة تبقى غسل تحت وجوه غسل الكفا اذا لم يغسل طاب ان سلم جنبا فتكف في غسل لا يجزئ غير طابين
بالفرج ثم لو وجد بعد الاسلام جنابة والواجب وجوبه بقا روضة الجنابة السابقة بعد الاسلام ولا يمكنه اذ لم يشرب ولا بد الماء لا يشرب من لوجها الكافرة طهرت ثم
اسلم قال شمس الترمذي غسل عليها الجنابة الفرق ان روضة الجنابة باقية بعد الاسلام كانه جنبا بدو الانقطاع في الحيض هو السبب بتحقيق بعده فلذا لو اسلمت
ثم طهرت غسل عليها غسل ولو لم يغسل بالاعتقاد هي كغيرها في غسلها بالاعية فلهذا اربعة فصول قال تافى خان والاحوط وجوب الغسل في الفصول
كلها انتهى ولا يعلم خلافه في وجوب الوضوء للصلاة اذا اسلم حذوا ولا معنى للفرق بين ما بين فانه ان اعتبر حال البلوغ وان النقا والبلية
التكليف فهو كحال النقا والبلية لا يجب عليها وان اعتبر وان توجه الخطاب حتى اتخذها انما وجب عليها وان يحض الاحداث او يوجب حدثا
في رتبة حدث الجنابة لما استحقته في بابه فوجب ان يتحكه حكمه بالذي اسلم جنبا او جابه ان السبب في الحيض الانقطاع وبوئته بعد البلوغ
لتحقق البلوغ بائدا يحض كذا لا يثبت الانقطاع وهى بالتمه بخلات الجنابة قوله وقيل هذه الاربعة مستحبة وهو الظاهر فان غسل الجمعة لا امر
لشرعيته وكان واجبا على الفقيه وليل مالك وهو من رواية ابراهيم بن الخطاب في الصحيحين عن علي بن السلام قال اذا جاءك حكم الجمعة فليغتسل
وفي الصحيحين من حديثه انه اذا صلى عليه السلام قال غسل الجمعة واجب على كل مسلم فان عمل في الجواب على النسخ مع ما نفع به
من ان النسخ وان محمد الترمذي لا يقوى قوة حديث الوجوب وليس فيه ما يخالف ايضا فلهذا نقاض القديم الموجب فاذلج الوجوب

بغيره

للصلوة عند البيوسف وهو الصحيح لزيادة فضيلته على الوقت واختصاص الطهارة بما وفية خلاف الحسن
والعبدان بمنزلة الجنة لان فيها الاجتماع فيجب الاغتسال دفعا للتأخرى بالرائحة واما في عرفه و
الاحرام فسبيلته في التماسك ان شاء الله تعالى **قال** وليس في المدي والودي غسل وفيه ما للوضوء

لا يبقى حكم اخر مخصوصه الا بدليل والدليل المذكور نفيد الاستحباب وكذا ان قول علي انه من قبل انهما والحكم بانها معلقة كما ان فيه وما اخرج ابو داود
عن عكرمة ان ساسم اهل العراق جاءوا الى ابن عباس ابرى الغسل يوم الجمعة واجاب فقال لا ولكنه طهور وخير من الغسل ومن لم يغسل
فليس عليه بواجب وسأخبركم كيف يذو الغسل كان الناس يهوديون يلبسون الصوف ويملون على ظهورهم وكان سجدتهم خفية كما سجد
السقفة انما هو عريش فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى تارت منهم حتى رادى بعضهم
بعضا فلما وجد عليه السلام تلك الرياح قال يا ايها الناس اذا كان هذا اليوم فاغسلوا ولمس احدكم ما يجده من دهنه وطينية قال ابن عباس
ثم جاء النبي بالخمر ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضا من الخمر وان غول على الماء
بالا من الذئب وبالوجوب الثبوت شرعا على وجه الذئب بالقرينة المنفصلة اعني قوله عليه الصلاة والسلام ومن اغتسل فهو افضل فليل
السنن ثبتت الاستحباب اذ لانه دون المواظبة منه عليه السلام وليس ذلك لازم الذئب ثم قياس عليه باقي الاغتسال وانما يرد
الى الفرع حكم الاصل وهو الاستحباب واما ما روى ابن باجة كان عليه السلام يغتسل يوم العيدين وعن الفاكه بن سعد الصحابي انه عليه السلام
والسلام كان يغتسل يوم عرفة ويوم النحر ويوم فطر فضعيفان قاله النووي وغيره واما ما روى الترمذي وصححه عن خارج بن زيد بن ثابت
عن ابنه انه عليه السلام تجرد للابل والغسل فرائقة حال لا تستلزم المواظبة فاللزام الاستحباب الا ان يقال المبالغة اسم جنس مضاعف فيعطف على كل
الابل صدر منه فيثبت عليه هذا الغسل بنا من الاغتسال المندوبة الاغتسال الدخول مكة والوقوف بمكة ودخول المدينة النبي صلى الله عليه
وسلم ومن غسل الميت والحياته لشبهته اختلاف وليلة القدر اذا راها وللجنون اذا خافوا من الجنين اذ اطلق النبي صلى الله عليه وسلم في الغاية وكذا
يستحب للكا فرادى اسلم قال في التمهيد ذلك امر عليه السلام من جاءه يريد الاسلام وطاهره وكذا في ابن اشبال في ان الغسل قبل الاسلام
للاسلام وكيفية غسل واحد السنن العبد واجبة اذا اجتمع كالفرضي خباية وحيف وبعد الاتفاق على الاكتمال بغسل واحد قبل الخلاف بين ابى يوسف
ومحمد انه منهما وان وقع من السابق منهما وجه الاول ان كلا من الجنابة والحيف يوجب الغسل فاذا اجتمعا لم يكن احدهما باولى من الآخر في وجبانه
فيكون منهما وجه الثاني ان وجوب الجنابة الحكيمية الكافية بالحدث واذا جاءت بالسبب الاول لا يؤثر السبب الثاني اياها وهذا لانها وجه
ثبتت باسباب لا مستعدة بعد والاسباب فاذا ثبت باحد استحتم ان ثبت بالثاني حال قيامها وتظهر ثمرة الخلاف في امرأة حلفت لا يغسل
من زوجها من الجنابة فحلفت ثم جامعها ثم اغتسلت تحمضت على الاول لا الثاني قوله لصلوة الخ تظهر ثمرة فيمن لا يجتمع عليه بل ليس له
الغسل الا فيمن اغتسل ثم حدث وتوضأ وصلى بالجمعة لا يكون له فضل غسل الجمعة عند ابى يوسف وفيمن اغتسل قبل الغروب وفي الكافي
لو اغتسل قبل الصبح وصلى بالجمعة مال فضل الغسل عند ابى يوسف وعند الحسن لا ويستشكله شراح الاكثر لانه لا يشترط وجود الاغتسال فيما سن
الاغتسال لاجل بل ان يكون متطهر لطهارة الغسل فلا يحسن لفي الحسن يعني وان فرغنا على انه لليوم فانما يوجب ان يكون متطهر لطهارة
الغسل فيه لانه يجب ان يغسل فيه قوله وفيما الوضوء او بدلا من الوضوء من الودى لانه يتعقب البول فيكون الوضوء من الناقص
السابق اجيب بان المراد لو فرض خروجه ابتداء وكان فيه الوضوء وبانه يتصور فيها الوضوء على اثره بل لا حمله ثم مشى فغسل وودي وخرج سته
لو كان يلبس البول فوجد ذلك منه في الوقت كان عليه الوضوء وبان وجوب الوضوء بالبول لا ينافي وجوبه بالودي بل يجب بينهما

وان يغتسل فيه من الجنابة مغيرة فصل والذي رواه مالك ورد في بيروضة وماءها كالحار في البساتين
وماءه الشاذ في ضعفه لوداود وهو بضعف عن الخصال للجنابة والماء الحار اذا وقعت فيه نجاسة جاز الوضوء به

ان يزيد فلم يغتسل او ثلثا وروى الدارقطني وابن عدي والقيل في كتابه عن القاسم بن عبد الحميد عن محمد بن المنكدر عن جابر قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بلغ الماء اربعين قلته فانه لا يجلي النجاسة وضعت الدارقطني وذكر ان الثوري ومحمد بن رافع عن القاسم بن عبد الحميد
ابن المنكدر عن عبد الله بن عمر موقوفاً ثم روى باسناد صحيح من جهة روح بن القاسم عن ابن المنكدر عن ابن عمر قال اذا بلغ الماء اربعين قلته لم يغسج مع اخرج
رواية سفيان بن عيينة وكيع وابي نعيم عمداً اذا بلغ اربعين قلته لم يغسج شي اخرج رواية يعمر بن هبة عبد الرزاق عن غير واحد عنه واخرج عن ابى هريرة
من جهة بشر بن السري عن ابن ابي عمير قال اذا كان الماء قد رايه من قلته لم يحمل نجسا قال الدارقطني كذا قال وخالفه غير واحد روى عنه عن ابى هريرة
فقالوا اربعين غير ما منهم من قال اربعين لولده الاضطراب لوجب الضعف وان وثقت مع فيه من الاضطراب في مضاه ايضا وهو الذي كرهه اهل
المعركة وهو يضيف الى آخره معنى لم يحمل نجسا انه مضى عن النجاسة فينجس كما يقال هو لا يحمل الكل اي لا يطيقه لكن المعنى ان اجاب السؤال عن
طهارة الماء الذي تنوبه السباع ونجاسته بانه اذا بلغ قلتي في القلعة نجس وهو يتكلم احد من اهل العلم ان لم يعتبره من شرط فانه
لا يغير حكمه اذا راعى على قلتي من السؤال عن ذلك الماكيف كان واما اعتبار المغموم ليعلم ان جواب فالمعنى ان اذا كان قلتي نجس لان زافان
وجب اعتباره هنا لقيام الدليل عليه وهو كذا يلزم اخلا السؤال عن اجواب المطالبين كان الثابت به خلاف المذهب اذا لم يقل بانه اذا راد
قلتي شياما لا نجس بالم تغييره ليعمل عليه في كلام المص الاضطراب في معنى القلعة فانه مشترك ليقال على القرية والحررة واسم الحمل وقول الشافعي رحم
في مسنده اخرج في مسلم بن خالد الترمذي عن ابن جريج باسناد لا يحصر في انه عليه السلام قال اذا كان الماء قلتي لم يحمل نجسا وقال في الحديث ليقال بحج
قال ابن جريج رايت قتالا سحر فقلت تسع قمرتين او قمرتين وشيا قال الشافعي فالاحتياط ان تحمل قمرتين ولفضا فاذا كان خمس قرب كبار
كقرب الحجاز لم خمس الا ان يتغير منقطع للجهالة ثم سئل الحديث لا يخرج ذلك السناد فادع وجوده هذه الكلمة في مسنده ابن عدي من حديث غيره
بن قتال عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عنه عليه السلام اذا كان الماء قلتي من قتال سحر لم يغسج شي ويذكر انها فترقان قال ابن عدي
قوله في منته من قتال سحر لم يغسج شي لا يكره لاني هذا الحديث من رواية بغيره بن قتال يعني ابانته من الحديث ثم اسند من كلام غيره فيه هو
اقطع من هذا وقد رواه الدارقطني بسند فيه ابن جريج ولم يذكر فيه هذه الكلمة وفيه قال محمد بن علي بن عجيل اي قتال قال سحر قال محمد بن اسحق
قتال سحر فاطن كل قلعة تسع قمرتين فهذا لو كان رضا للكلمة كان مرسل فكيف وليس به وفيه ان مجموع القلتين اربعة وستون رطلا وفي الاول انها
اثمان وثلثون رطلا وهو لا يقول به وروى عن ابى هريرة من حديث المغيرة بن سقلاب عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر عنه عليه السلام اذا
كان الماء قلتي لم يغسج شي والقلعة اربعة اصبع هذا المخلص ذكره الشيخ تقي الدين في الامام وبه ترجع ضعت الحديث عنه ولعله لم يذكره في الامام
مع شدة حاجته اليه وضمن ضعه الحافظ بن عبد البر والقاضي اسمعيل بن اسحق وابو بكر بن العربي المالكيون وفي البزار عن ابن المنذر لا يثبت
حديث القلتين فوجب الغدول عنه واذا ثبت هذا فما استدرك المص المذهب من قوله عليه الصلوة والسلام لا يبولن احدكم في الماء الا يثيره ولا يغتسل
فيه من الجنابة كما هو رواية ابى داود ولم يغتسل منه وفيه كما هو رواية الصحيحين لا يبولن احدكم في الماء الا يثيره ولا يغتسل
الذي يتوهمه على تغييره للاجماع على ان الكثرة لا نجس الا به فقال مالك رحمه الله لم يغير الحديث السابق في تخيل في اجاب اختلاف النجاسة
في الكثرة قال الشافعي قلتي اني ريت المذكور انما وقال ابو حنيفة في ظاهر الرواية يعتبر فيه الكبر راي المبتلى ان غلب على ظنه انه بحيث تصل النجاسة

اذ لم يبرأ من اكلها فاستقر مع جريان الماء والارض هو الطهر والارض والاول

الى الجانب الاخر لا يجوز الوضوء الا جاز وعنه اعتباره بالتحريك على ما هو مذکور في الكتاب بالاعتسال او بالوضوء او باليد روايات والاول
اصح عند جماعة منهم الكرخي وصاحب الغاية والينابيع وغيرهم وهو الاخير جعل ابي حنيفة اعني عدم التحكم بتقديره فيما لم يرتفع تقديره على
والثاني في راي المبتلي بناء على عدم صحته ثبت تقديره شرعا والتقدير جثه في عشر وثمان في ثمان واشي عشر في اثني عشر وترجيح
الاول اخذ من جريم البير عن منقول عن الائمة الثالثة قال شمس الائمة المذهب الظاهر القري والتفويض الى راي المبتلي من غير حكم
بالتقدير فان غلب على الظن وصولها خمس وان غلب عدم وصولها لم خمس وهذا هو الاصح انتهى وانقل عن محمد
حين سئل عنه اي غن الكثير ان كان مثل مسجدي هذا فكنه فليس حين قام فكان اثني عشر في مثلها في رواية وثمانية في ثمان في اخرى
لا يلزم تقديره به الا في نظره وهو لا يلزم غيره وهذا لانه لما وجب كونه ما استكثره المبتلي فاستكثر واحد لا يلزم غيره بل تحيكت بانقل
ما يقع في قلب كل وليس هذا من قبيل الامور التي يجب فيها على العامي تقدير الجهد ثم رايت التصريح بان محمد ارجع عن هذا قال
قال ابو عصمة كان محمد بن الحسن يوت في ذلك عشرة في عشرة وقال لا وقت شأنا فاذ عرفت هذا فقل عليه السلام لا يبرأ احدكم في الماء الا اذا
ثم يغسل فيه اذ لا يغسل في الماء في احدى الاكل فافعلت الامام فيه للاستفراق للاجماع على ان التفسير الخسيس لا يتغير بالنجاسة فيقول البعض اذن
بموجبه يقول المراد ان بعض الماء خمس وانا اقول اذا تغير ولم يبلغ قلنتين خمس وبذلك تحصل المطابقة لقوله الماء خمس في الجملة لا يقتضي
في سوق المحلانية ان يقال يفوض الى راي المبتلي غير مقدري بشي لعدم المدرك وهو حديث القلتين قلنا فيه ما تقدم وقول مالك بل فيه
وهو حديث الماء طوره حيث انما الكثرة بعدم التغير قلنا ورد في براءة على ما تقدم واما ما كان جاريا في البساطين كما رواه الطحاوي
عن ابن ابي عمران عن ابي عبد الله محمد بن شعيب الشامي بالمشقة عن الواقدي قال كانت براءة طريقا للماء الى البساتين وهذا تقدم
به الحجة عندنا اذا قلنا الواقدي اعني الحالف خلا لضعفه ايا مع انه ارسل هذا خصوصا مع دعاهم ان الشهور حال براءة في الحجاز
خير من انهم لو تفرقوا عن هذه الامور المختلفة كان العبارة لغوم اللفظ لا بخصوص السبب والاجاب بان هذا من باب الحمل لدفع المعارض لا ليقضي
اذا لتعارض لان حاصل النهي عن البول في الماء الدائم خمس الماء الدائم في الجملة وحاصل الماء طوره لا خمسة شئ عدم خمس الماء الا بالغير مجب
ما هو المراد اجمع عليه ولا تعارض بينهما في ما بين القلتين فان قيل منها معارض آخر يوجب حمل المذكور وهو حديث استيقظ من منامه
وقد زجناه قلنا ليس فيه تصريح بخمس الماء بتقدير كون اليد نجسة بل ذلك تعليل من النسي المذكور وهو غير لازم اعني تعليل تخيير المارة بتقدير
نجاستها جواز كونه اعم من النجاسة والكراهية فتقول هي الخمس المارة بتقدير كونهما نجسة بالغير او للكراهية بتقدير كونهما بالانغير وارجح ان الصريح
الصحيح لكن يمكن اثبات المعارض بقوله عليه الصلاة والسلام طوره انا احكم اذا وقع الكلب فيه الحديث فانه يقتضي نجاسة الماء ولا يتغير بالوضوء
فتعين ذلك الحمل والله سبحانه اعلم قوله اذ لم يبرأ من اكلها وهو الطعم واخوه فلو بال انسان فيه فمؤخا آخر من اسفله جاز ما لم يطهر في الحجرة
اثره وعن محمد لو كسرت خابتي في الفرات ورجل شوي اسفل منه فما لم يجد في الماء طعم اكله اولونه او ربحه جاز هذا ولو استقرت المربة فيه بان
كان خيفة مثلا ان اخذت الحجرة افضتها بحجر من اسفله وان لم يراثره وان كان اكثر حجرتي في مكان ظاهر وبها احتياج الى محض حديث
الماء طوره ليدرك على تجاري تحقاه ان يحوز التوضي من اسفله وان اخذت الخيفة اكثر الماء ولم يتغير ولو افقه ما عمن ابي يوسف في ساقية عشر

والجاري ما لا يتكرر استعماله وقبل ما يذهب تبينة والغدير العظيم الذي لا يتغير ولا يحد
طرفيه بجريك الطرف الاخر اذا وقعت نجاسة في احد جانبيه جازا الوضوء من الجانب الاخر لا الظاهر
ان النجاسة لا تنصل اليه اذا انزح الجريك في السابية فوق اثر النجاسة ثم عرجا به خفيفة به انه يفسد الجريك
بانه غسال فهو قول يوسف وعنه بالتحريك باليد وعن محمد بن عيسى بالتوضي ووجه الاول ان النجاسة اليه في الجرح
استند منها الى التوضي وبعضهم قد رواها بالمساحة عشرين في عشرين ذراع الكبرياس توسعة الارض على التاب على الفتحة

نيسا كلب ميت سدد عرضها فيجري الماء فوقه وتحت له لباس به ينقل في الدنيا بين عنه والغدران في السطح كالميتة في الماء ان كان يجري عليها انعقدت
على راس الزيراب فهو نجس وان كانت متفرقة واكثر ويجري على الظاهر وكذا الماء اذا جرى على عذرات وتنشق في موضع فاجوب كذلك واما التوضي
في حين والماء في موضع خروجه جاز وان كان في غيره فذلك ان كان قد رجا اربعاني اربع قائل فان كان نجسا في محل فخلت فيه
فاختار السدي جازا والماء على ان يخل يخرج المستعمل قبل تكرار الاستعمال اذا كان بهذه المساحة اولى وبه مبنية على نجاسته استعمال قوله
والجاري ان يخل باليد والناس جازا يخل به الاصح والحق بالجاري وحض الحمام اذا كان الماء ينزل من اعلاه حتى لو ادخلت القصعة انجست فيه
لا نجس بل يشترط مع ذلك تدارك اعتراف الناس منه فيه خلاف ذكره في الميتة ثم لا بد من كون جريانه لم يكدل كما في العين والنهر من المختار وما قبل
لو استنجى بغيره فما صب منه الماء في المصوب البول قبل يده فهو ظاهر لانه جازا قال المص في التجنيس فيه فطر لانه يفيض اذا استنجى لا يصير نجسا وليس
يشي قائل ونظيره ما رواه المشايخ في الكتب ان المسافر اذا كان محبذا ب واسع واداهه محتاج اليه ولا يتيقن وجود الماء لكنه على طهره وقيل
ينبغي ان يامر احد من رفقاؤه حتى يصب الماء في طراف الزيراب وهو يتوضأ وعند الطراف الاخر انما طاهر مجتمع فيه الماء فانه يكون الماء طاهرا وطورا
لانه جازا قال بعضهم هذا ليس بشي لان الجاري انما لا يصير مستعلا اذا كان له مد كالعين والنهر وما اشبهه وضمان صغير ان يخرج الماء من احد ما يدخل
في الاخر فتوضأ في خلال ذلك جازا لانه جازا وكذا اذا قطع الجاري من فوق وقد بقي جري الماء كان جازا ان يتوضأ بما يجري في النهر وذكر في فتاوى
قاضي خان في المسئلة الاولى وقال الماء الذي اجتمع في البصرة الثانية فاسد وهذا مطلقا انما هو بناء على كون المستعمل نجسا وكذا كثير من اشياء هذا
فاما على المختار من رواية ابيه طاهر فخر طاهر فلا يفسد بغيره عليها ولا يفتي بمثل هذه الفروع وتوهم في البصرة الثانية ان المجتمع فيها نجس بعد الحاق
محل الوضوء بالجاري في نظر كل الوجوه طاهر توضأ به كما يتوضأ الاسفل من جرية التوضي الاعلى ومثله يجب فيما قطع اعلاه وتوضأ انسان بالجاري
في النهر قبل استقراره قوله والغدير العظيم تقدم في التحلافة التي عن الكلام هنا وذراع الكبرياس ست قبضات ليس فوق كل قبضة اصبع قائمة
وحمله الواحدي سبعا وذراع المساحة سبع فوق كل قبضة اصبع قائمة بل المعتبر ذراع المساحة او الكبرياس او في كل زمان ومكان اذ عاينهم اقول كل
منها صحيح من ذهب اليه والكل في المربع فان كان المحض مدورا فقدر بارتفاعه واربعين في اربعة واربعين واختارته والبعوث في الحساب كيتي قائل منها كذا
لكن يفتي بنبذة واربعين كذا يتعسر رعاية الكبر والكل تحكمت غير لازمة انما اصبح ما قدمناه من عدم الحكم بتقدير بعين وفي الفتاوى غدير كبير لا يكون
فيه الماء في الصيف وتروث فيه الدواب والناس ثم لم يفتي في الاثنا ويضع منه الجدران كان الماء الذي يدخله يدخل على مكان نجس فالما والجدر
وان كثر نجسه ذلك وان كان دخل في مكان طاهر واستقر فيه حتى صار عشرين في عشرين انتهى الى النجاسة فالما والجدر طاهر ان انتهى وهذا بناء على
ما ذكره من ان الماء النجس اذا دخل على ماء الطهر الكبر لا نجس وان كان الماء النجس فالما على الخوض لان كلما تحصل بالخرق الكبير يصب فيه فيكبر
بطلانه وعلى هذا فبارك العليل بالظاهرة طاهر اذا كان ممره طاهرا واكثر ممره على ما عرفت في ما و السطح وقد ذكرناه انما لانها لا تنجس كلما بل
لا ينزل بها غدير عظيم فلان الداخل اجتمع قبل ان يصل الى ذلك الماء الكثير بما في مكان نجس حتى صار عشرين في عشرين انتهى لان الماء الكثير كان
الكل طاهرا اذا كان ذلك الغدير الباقي حكما الطهارة ولا سقطت نجاسته في عشرين كما اقل فهو طاهر واذا نجس حوض خضر فخل ما رضى
استلار ولم يخرج منه شي فهو نجس او خرج من جانب آخر ذكرناه ولو جدد حوض كبير فنقشب فيه انسان ليقبأ فتوضأ

والمعتبر في العمق ان يكون بحال لا يخفى بالاغتراف هو الصحيح وقوله في الكتاب جازم الوضوء من الجانب الآخر انذار الى انه يخفى موضع الوقوع وعن ابي يوسف رده انه لا يخفى لا يظهور التماس فيه كالماء الجاري قال وموت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا يخفى كالبقي والذباب والزباد والغدير ونحوها وقال الشافعي يفسد لان التخييل لا يطرأ الكرامة في النجاسة بخلاف ود الخيل وسوس الثمار لا يفسد ضرورة ولنا قولنا عليه السلام في هذه الحلال كله وشبهه والوضوء منه ولا ان النجس اختلط الدم المسفوح باخره عند الوضوء

فيه فان كان الماء متصلا بباطن القصب لا يجوز ولا جاز وكذا الحوض الكبير اذا كان له مشاء فتوضأ في مشقة او قتل الماء متصل بالوحاشية والمشرقة ولا تضطر لا يجوز وان كان اسفل منها جاز لانه في الاول كالحوض الصغير فيعرف ويتوضأ منه لافيه وفي الثاني عوض كبير سقطت وادخل ان اكثر التتابع المذكورة مبنية على اعتبار العشر في عشر فاعلى المختار من اعتبار غلبة الظن موضع لفظ مكان شرقي كل مسلة لفظ كثير وكثير ثم جري التتابع قوله والمعتبر في العمق ان يكون بحال لا يخفى الا في خمسة افرع وقيل شرقي وقيل زيادة على عرض الدرهم الكيل الشغال قبل والصحيح انه اذا اخذ وجه الارض كفي ولا تقدير فيه في ظاهر الرواية والاتصال القصب القصب لا يمنع اتصال الماء ولا يخرج عن كونه غدير اعطيا فيجوز بهذا التوضي في الاجابة وغير ما قوله لو نجس الحوض الصغير ثم دخل فيه لا يخرج من حال دخوله وهو ان قال لا حتى يخرج قدر ما فيه وقيل حتى يخرج ثمانية امثاله وسائر المائيل كما في القلة والكثرة يعني كل مقدار لو كان باجنس فاذا كان غير نجس ولو كان الماء طويلا دون عرض قال في الاختيار وغيره الاصح انه ان كان بحال لوضوء بعضه الى بعض يصير عشرين في عشر فوكثير وهذا الفرع على التقدير ولو فرضنا على الاصح ينبغي ان يقتصر على الراي لوضوء مثل لو كان عمق بساته ولو سبط بلغ عشرين في عشرة اختلف فيه ثم من صح جله كثيرا والادب خلافه لان مدار الكثرة عند ابي حنيفة على تحكيم الراي في عدم خلوص النجاسة الى الجانب الآخر وعند تقارب الجواب الاشك في غلبة اخلوص اليه والاستعمال يقع من السطح لا من العمق وبهذا يظهر ضعف ما اختاره في الاختيار لانه اذا لم نجس له عرض فاقرب الامور الحكم بوصول النجاسة الى الجانب الاخر من عرضه وبه خالف حكم الكثير نجس الجانب الآخر بسقوطها في مقابلة دون تضيئه وانت اذا تحققت الاصل الذي بيناه قبلت ما وافقه وترك ما خالفه والله الموفق قوله اشارة الى انه لا ينجس مكان الوقوع على هذا صاحب المبسوط والبدائع وجعل شارح الكثرة الاصح ومشايج بل وجازا قالوا في غير المربة يتوضأ من جانب الوقوع وفي المربة لا يجزى الى يمينه انه كالجاري لا ينجس الا بالتضيئه وهو الذي ينبغي تصحيحه فينبغي عدم الفرق بين المربة وغيره لان الدليل انما يقتضي عند الكثرة عدم النجس الا بالتضيئه من غير فصل وهو ايضا احكم الجمع عليه على ما قدمناه من نقل شيخ الاسلام ووافقه ما في التقى قوم يتوضئون صفا على شط النهر جاز فلذا في الحوض لان ما الحوض في حكم ما جازا لثقتي وانما اذا الحوض الكبير بالفرة فموضع يتوضأ من الحوض الذي يجاز فيه فذروا لا يتيقن ولا يجب ان يسأل اذا ساجه اليه عند عدم الدليل والاصل دليل مطلق الاستعمال وقال عمر بن سالم عن ابن عباس صاحب الحوض انزله السباع يا صاحب الحوض لا تجزنا ذكره في الوطأ وكذا اذا وجد متغير اللون والريح ما لم يعلم انه من نجاسته لان المتغير قد يكون بظاهر وقد ينتن الماء بالملكث وكذا البذر الذي يدلى فيها الماء او البحر والدة تملأها الصغار والجديد لا يعلمون الاحكام وميسما الرساقيون بالايدي الدنة ما لم يعلم يقينا النجاسة ولو ظن الماء نجسا فتوضأ ثم ظهر انه طاهر جاز وفي فوائد الرستغني التوضي بار الحوض افضل من النهر لان المقترنة لا ينجس منه من احياض في غيرهم بالوضوء منها انتهى وهذا انما يفيد الافضلية لهذا العارض في مكان التحقيق النهر افضل قالوا ولا بأس بالتوضي من جب لوضع كوزه في نواحي الدار وليسب منه ما لم يعلم به فذروا ويكره للرجل ان يتخلص لنفسه اما يتوضأ منه ولا يتوضأ منه غيره قوله ولنا قوله عليه الصلوة والسلام بها هو الحلال اكله وشربه عن سلمان رضي عنه عليه الصلوة والسلام قال يا سلمان كل طعام وشرب وقعت فيه دابة ليس لها دم فماتت فيه فهو حلال اكله وشربه وضوءه واه الذي ينجس قال لم يرفعه ابي حنيفة عن سعيد بن مسعود الرضوي وهو ضعيف انتهى واعلم ان عدى بجها السعيد ودخا بلن بقية هذا ما بين الوليد روى عنه الائمة مثل احمد بن وابن المبارك ويزيد بن بازل وابن عيينة وكيع والاذاعي واسحق بن راهويه وشعبة وزايد بن اسحق وحماد بن عمار

حتى حل المذكي لا تغداه الدم فيه ولا دم فيها والحرم ملة ليست من ضرورتها النجاسة كالطين وموت طائر
في الماء فيه لا يفسد كالكسك والصفدع والسرطان وقال الشافعي لا يفسد كالكسك
لما مر وكذا انه مات في معدته فلا يعطى له حكم النجاسة كبضعة حال محمدا وما ولا دم فيها اذ
الدموى لا يسكن في الماء والدم هو النجس وفي غير الماء قيل غير السمك يفسد كالتغديم المعدن قيل
لا يفسد كعدم الدم وهو الاصح والصفدع الجري والبري سواء وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن
وما يعيش في الماء ما يكون قوالا ومتوالا في الماء وما في المعاش ومن طاف في المولد مفسدا قال الماء المستعمل

كان شعبة بجلا البقية حيث قدم بغداد وقد روى الجماعة الا البخاري واما سعيد ابن ابى سعيد فذكره الخطيب قال واسم امية عبد الجبار وكان
ثقة فاتفقت الجماعة واخذت مع هذا لا ينزل عن درجة الحسن قوله حتى حل المذكي لا تغداه الدم فيه يعني ان سبب شرعية الزكاة في الاصل
للحل لئلا الدم بها ثم ان الشارع اقام نفس الفعل من الاول مقام زكاة حتى لو امتنع الخروج بمانع كان اكثا وبق الغلاب حل اعتبارا باله خارجا
قوله وموت ما يعيش في الماء هذه واحدة في المسئلة التي قبلها لان ما يعيش في الماء ادم فيه ثم لا فرق بين ان يموت في الماء او خارجا
ثم ينقل اليه في الصحيح وغيره المأمن المأمن كالماء لان النجس هو الدم ولا دم للمائي ولذا لو شمس دم السمك مبيض ولو كان دما لاسود نعم روى
مجهول اذا تفتت الصفدع في الماء كرهه شعبة لان النجاسة بل لحرمة لحمه وقد صارت اجزائه فيه وهذا الصحيح بان كراهته شرعية لم يسمه وجرى في تنجيس
فقال يحرم شره قوله ولانه لا دم فيما هذا التعليل هو الاصح بخلاف ما قبله فانه يستلزم انه لو مات سبغ في البر لا نجس لانه مات في معدته كذا قيل
كون الميتة معدة السبع محل تامل في معدن الشيء الذي يفهم منه ما يتولد من الشيء في غير ذي الروح وفيه ما هو مقدر بحيث لا يستطع انفصاله عنه
وعلى التعليل الاول فرع ما لو وقعت البيضة من الدجاجة في الماء رطبة او يمس ثم وقعت وكذا السخنة اذا سقطت من امار رطبة او يمس
لان نجس الماء لانها كانت في معدتها وقولنا النجاسة في محلها لا يعطى لها حكم النجاسة حتى لو صلى حامل فارة حية جازت صلواته لانيته لاصحابه
عن مجازة الموت وكذا لو قطع عرق النجس من الدمل لئلا يوشك هذا قوله الصفدع الجري هو ما يكون بين اصابعه شدة بخلاف البري قوله
لوجود الدم ان ثبت هذا فيمنع ان لا يترد في انه مفسد وفي التمس لو كان للصفدع دم سائل يفسد ايضا ومثله لو ماتت حية برية لا دم فيها
في الماء لا نجس لان كان فيها دم نجس قوله والماء المستعمل يتعلق به مباحث في حكمه وصفته وسبب شؤنها ووقت ذلك قد مر الاول
لانه اهم واما الثاني فقد اثبت فيه مشايخ ما رواه النضر الخفاف بين اصحابنا واختلاف الرواية فاحسن عن ابي حنيفة مغلط النجاسة ولو لم يمس
منه فانه ينجس طاهر غير طاهر وكل اخذ بارواه وقال مشايخ العراق انه طاهر عند اصحابنا واختار المحققون من مشايخ ما رواه النضر طهارة
وعليه الفتوى وهذا لان المعلوم من جهة الشارع ان الآلة التي تسقط الفرض ويقام بها القربة تتدنس واما الحكم بنجاسته العين شرعا
فلا وذلك لان اصله مال الزكاة تدنس باسقاط الفرض به حتى جعل من الاوساخ في لفظة عليه السلام فحرم على من شرف بقربه الناس
ولم يحصل مع هذا الى النجاسة حتى لو صلى حامل دراهم الزكاة صححت فكذا يجب في الماء ان يتغير على وجهه لا يصل الى التمس وهو سلب الطهارة
الا ان يقوم فيه دليل يخصه غير القياس فان قيل قد وجدنا فان انحطاطا تخرج مع الماء وهي قاذورات ينتج من الشكل الثالث
بعض القاذورات تخرج مع الماء وبذلك نجس الماء الصغرى فلقوله عليه السلام اذا توضأ المؤمن خرجت خطايا من جميع بدنه حتى تخرج
من تحت اظفاره واما الكبرى فلقوله عليه السلام من ابتلى منك لبي من هذه القاذورات فليست بستر الله فاجاب منع ان اطلاق القاذورات
على الخطايا حقيقة اما لثمة ظاهرها واشهرها فليور صلوة من ابتلى بها عقيب وضوءه اذا لم يكن من النواقض ودون غسل بدنه ولما قبله
عليه الصلوة والسلام لا يبولن احكم في الماء الدائم ولا يغتسلن فيه من الجنابة فغاية ما يفسد نهي الاعتسال كراهته التحريم ويجوز كونها
لكيلا تسلب الطهارة فيستعمل من اعلم له بذلك في رفع الحدث ويصلي ولا فرق بين هذا وبين كونه تنجيس فتستعمل من اعلم له بحالها
في لزوم المحذور وهو الصلوة مع المنافي فيصلح كون كل منها سلب للنهي المذكور وجه رواية النجاسة قياس اصله الماء المستعمل في النجاسة

لا يظهر لاحداث خلاف المالك والشافعي ردهما بقولان ان الطهور ما يطهر غيره مرة بعد اخرى كالقسطوع وقال في قوله واحد
تولى لشاخر كنان المستعمل متوضعا فهو طهور وان كان محدثا فهو طاهر غير طاهر من الحيضة وبلعيا يكون الماء طاهرا للكب عسحا
وباعتبار ان يكون الماء نجسا فقلنا باستقاء الطهوية وبقاء الطهارة على الشبهين في الحمل وهو رواية على الحقيقة هو طاهر غير طاهر
لا راد لاداة الطاهر الطاهر لا وجب التحسين انما اقيمت بوجهه في صحة كمال الصدق وقال ابو حنيفة وابو يوسف وهو صحيح لقول عليه السلام
لا يبول احدكم في الماء الدائم ولا يستل فيه من الجنابة ولا يمس ماء الميت من النجاسة المحكبة فيغير ماء اريك النجاسة الحقيقية
في رواية الحسن بن الحنفية في حاشية على خلافة اعتبارا بالمستعمل في الحقيقة ورواية ابو يوسف راع عنه وهو قوله نجاسة
خفيفة كمال الاختلاف والماء المستعمل هو ماء ازيل به حدث وامتنع في اليد ان على وجه القوة قال في هذا عند ابو يوسف
الحقيقة والفرع المستعمل في الحكمية بجامع الاستعمال في النجاسة بناء على الفاء وصف الحقيقي في ثبوت النجاسة وذلك لان من الحقيقة
الاكون النجاسة موصوف بها جسم محسوس مستقل بنفسه عن المكلف لان وصف النجاسة حقيقة لا يقوم الاسم كذلك وفي غيره مجاز بل معناه
الحقيقي واحد في ذلك الجسم وفي الحديث وفيه لانه ليس المتحقق لتأين من ماء باسوى انها اعتبارا شرعي مع الشك من قربان الصلوة والمجود
حال قيامه لمن قام به الى غاية استعمال الماء فيه فانما استعمله قطع ذلك الاعتبار لكل ذلك ابتداء للطهارة فاما ان هناك وصفا حقيقيا اعتقادا او
محسوسا فلا ومن ادعاه لا يقدح على اثباته على غير الدعوى فلا يقبل ويدل على انه اعتبارا خلافا باعتبار الشرايع الاتري ان اخر حكمه نجاسة
في شريعتنا ويطهارة في غيرنا فاعلم انها ليست سوى اعتبارا شرعي الرزم منه كذا الى غاية كذا ابتداء وفي هذا التقاوت بين الدم والحديث
فانه ايضا ليس الا نفس ذلك الاعتبار فظهر ان الموتر نفس وصف النجاسة وهو مشترك في الاصل والفرع فثبت مثل حكم الاصل وهو
نجاسة الماء استعمال فيه الفرع وهو المستعمل في الحدث فيكون نجسا الا ان هذا انما يقتض على من يعلم كونه حكم الاصل
ذلك كما نكاد اكثر العلماء والما من يشترط في نجاسة خروجه من الثوب متغيرا لكون النجاسة كاشا في ملائحته الماء الذي يستعمل في الحقيقة
الذي لا لون لنا يغير لون الماء كما يبول طاهر يجوز شره وغسل الثوب به دون ان يات له حدث لانه عند استعماله وهو لا يقتصر وصف الاستعمال
على رافع الحدث فانما يقتض عليه لهذا الكلام منه في نفس هذا التفصيل وهو سهل غير اننا لا البعد وتوجيه رواية نجاسة المستعمل عن أبي حنيفة
على اصولنا فان قيل لو تم ما ذكرت كان البلوى تأثيرا في استقاط حكمه فاجاب الضرورة لا يبعد حكمها محلا والبلوى فيه انما هي في الثياب
فيستقط اعتبارا بنجاسة ثوب المتوضي ويتبقى حرثه شره والطبخ منه وغسل الثوب منه وبجاسته من يصيبه وآلة الثالث فقد اشار بقوله والماء المستعمل
هنا ازيل به حدث الى آخره وحاصله انه عند أبي حنيفة وابي يوسف رزم كل من رفع الحدث والتقرب وعند محمد التقرب كان مرفوعا
او عند زفر الرفع كان معه تقرب اولاد والتقرب هو ان ينوي الوضوء حتى يصير عبادة لا يقال ما ذكرنا لا يقتض على زفر ان يقول مجرد العبادة
لا يرفع بل الاستقاط فان الماء لم يندرس مجرد التقرب به وهذا جار للثأب شمي صدقة القطع بل مقتضاه ان لا يصير مستقلا الا بالاستقاط
مع التقرب فان الاصل اعني مال الزكوة لا يغير فيه الاستقاط عنه اولا تجوز الزكوة الا فيمته وليس هو قول واحد من الثأب لانهما قول
غاية الامر ثبوت الحكم في الاصل مع المجموع وهو لا يستلزم ان الموتر المجموع بل ذلك دائر مع عقليته المناسب للحكم فان عقل استقطال حكم
او المجموع حكم به والذي نقله ان كلاما من التقرب الماحي للآيات والاستقاط موثر في التغير الاتري انه الضرر وصف التقرب في صدقة القطع
واثر التغير حتى حرم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم رايانا الاثر عند ثبوت وصف الاستقاط ومعه غيره ذلك وهو اشد فحرم على قرابته المناصرة له
فعرنا ان كذا اثر تغيرا شرعا وبهذا يجد قول محمد ان التقرب قطع الا ان يمنع كونها غزبية كما قال شمس الاية قال لانه ليس هو من جهة الصحيح
عند طان اناله احدث بالماء فسدله ومثله عن الجرجاني وما استدلو به عليه من مسلة النفس طلب الدلو ميتة قال محمد الرجل طاهر والماء طاهر حراً
ان الازالة عند غسلة الا عند الضرورة والحاجة كقولنا جميعا لو اد المسحة شرب النجس اذا لم يغسل اليدين بالماء لا يغسل الا يصير
مستقلا للحاجة وقد ورد حديث عائشة رضي الله عنها في اغتسالها على الصلوة والسلام من الماء واحد فكلها جانب على ان الضرورة كافية في ذلك خلا
بالا او عقل المحرث رجله او راسه حيث يفسد الماء لعدم الضرورة وكذا ما في كتاب الحسن عن أبي حنيفة ان من جنب او غير متوضي يديه الى المخرن

وقيل هو قول أبي حنيفة أيضا وقال محمد بن وهب لا يصير مستغلا إلا بإقامة القرينة لأن الاستعمال بانتقال
 نجاسة الأثام إليه وانما تزال بالقرينة وأبو يوسف لا يقول إسقاط الفرض ونزولها في ثوب لفسادها لا يبرأ من وقتها يصير
 مستغلا الصحيح أنه كما زال العضو صار مستغلا لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الانقضاء لا ضرورة ولا ضرورة بعده

أو إحدى رجله في إجابته لم يخرج الوضوء منه لأنه سقط فرضه عنه وذلك لأن الضرورة لم يثبت في الأول فالأول المرتقين حتى لو تحققت بانقضاء
 الكون في الجنب وادخل يده إلى المرفق لا يخرج لا يصير مستغلا نص عليه في الخلاصة قال بخلاف ما لو ادخل يده للقبض وانه يصير مستغلا لعدم الضرورة
 فكذا لا يجب حمل المروى عن أبي حنيفة على نحوه ثم ادخل يده الكف انما لا يصير مستغلا إذا لم يرد الفضل فيه بل أراد ريع المار فان أراد
 الفضل ان كان أصبعا أو أكثر دون الكف لا يضر ومع الكف بخلافه ذكره في الخلاصة ولا يخلو من حاجته إلى ما لم يجره وأعلم انما ذكر في الخلاصة
 من كونه يصير مستغلا بالأوفا والالتفات عليه إذا كان متطهر فلا إذا لم يحد عند عدم ارتفاع الحدث من ثمة القرينة بثبوت الاستعمال
 وكذا إطلاق ثبوت الاستعمال فضل اليدين قبل الطعام وبعده ومما أقرب في هذا وكذا ما ذكر من ان الجنب لا يتعدى الاستعمال إلى ما لم يجره
 لأنما قاما لم يقصد في هذا وقبله سوى الزيادة والفضل تبرؤا لا تقربا وهما ما يجب ان لا يصير مستغلا وقد صرح بذلك قال في المفتي وغيره
 بتبرؤه يصير مستغلا ان كان محدثا والأوفا والفضل ثوب ظاهر أو دابة أو كلب لا يصير مستغلا وكذا الفضل بدينه أو راسه الطين أو اللبن محدثا لا يضر
 قصد إزالة ذلك ووضوء البصير كالبالغ وتبليغ الوضوء إذا لم يرد سوى مجزئ التعليم لا يستعمل وبوضوء الخائض يصير مستغلا لأن وضوءه مستحب
 على ما ذكره ان شار التند في باب الحيض ولا يخفى انتفاء الوجه على مالك في قوله ان الطهور يطهر مرة بعد أخرى وقوله هو كالقطوع لا يجزي شيئا
 وكشفه انه ليس من مفهوم الطهور وان يطهر مرة واحدة فضلا عن التكرار فان مفهومه ليس إلا البالغة في الظاهر وكذا كل ما كان على صيغة فاعول
 فانه لا يفيد سوى البالغة في ذلك الوصف والبالغة فيه لا يتقدم تطهير غيره بل يمنع الغير ليس الامر أشد مما لو استغفرت من قتل كذا
 ما لم يطهر كره لما افاده الماء اخذ من صيغة فاعول وتكرر القطع لما يطلق عليه قطوع ليس الاحتضاض المادة التي وقعت فيها البالغة وذلك لان
 القطع ما يشرى في الغير بالآية ونزول الاستغفار من صيغة فاعول فان صحة الإطلاق قاطع ما دام قائما كان ثبوت القطع قائما ولا يرد تكرار القطع فثبت التكرار
 بدون صيغة فاعول فالبالغة المستغفرة من صيغة فاعول ليس إلا باعتبار كثرة وجوده والحاصل ان فاعولا البالغة في ذلك الوصف فان كان ذلك الوصف
 مستغيا كان البالغة فيه باعتبار رقعة بالغير وان كان قاصر في نفسه كان باعتبارها في نفسه لا انه يصير مستغيا وصيغة طاهر فاعولا البالغة
 فيه باعتبار وجوده في نفسه اما افادة البالغة تعلقه بالغير فلا لغة ولا عرفا ونظر إلى قول جرير عذاب الدنيا يرقن طهر في صفة أهل الجنة وليس
 هو برافعه وقيل هو قول أبي حنيفة قال شيخ الاسلام يجب ان يكون قول أبي حنيفة لمائل نقات وذكرنا انفسنا ألفا من كتاب الحسن وذكرنا
 انه مقيد بما اذا لم يرد من شيء وفي موضع آخر تصرح بان الاناء مقيد حتى لو ادخل رجله في البئر وبه لا يفسده ولو ادخل الجنب في البئر غير المني لم يفسد
 من الجسد افسد لان الحاجة فيها وقولنا من الجسد يفيد الاستعمال با دخال بعض عضو وهو يوافق المروى عن أبي يوسف في الظاهر اذا دخل
 راسه في الأناء وبطل بعض راسه انه يصير مستغلا اما الرواية المعروفة عن أبي يوسف انه لا يصير مستغلا ببعض العضو قال في الخلاصة هذا ما سئل
 ان المار بما لا يصير مستغلا قال أبو حنيفة وأبو يوسف اذا نزل به حدث أو تقرب به وقال محمد اذا قصد به التقرب لا غير ثم استمر في التفريع معنى هذا
 ان الحدث لا يرفع عن بعض عضو حتى لو كان فيه لحة فهو سجدة ورضه هو المفيد للاستعمال او القربة ثم هذا كله ليكمل على قول المشايخ ان الحدث
 لا يخرج رفقها كما لا يخرج ثوبها والخصيص تحقيق الحق في ذلك وهو ان تتبع الروايات في المني يفيد ان صيرورة الماء مستغلا باحد أعضائه ثم نزع شيء
 قريبا أو غير تقرب والتقرب سوا ذلك ان معه نزع حدث أو إسقاط الفرض عن العضو وعليه تحري فروع ادخال اليد والرجل الماء القليل لا سحابة

فصل في البيرواذا وقعت في البيرونجاسة نزع وكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها بإجماع

السلف ومسائل ليس مبنية على ابتلاء الآثار دون القياس فان وقعت مجاميعه او بعضا من
بعضها بل او الغنم لم يفسد الماء استحسانا والقياس ان يفسد لوقوع الجحاسة في الماء القليل فجاء الاستحسان
ان يبار الغلوات ليست يبار ومن حادثة والمواشي تتحولها فاعلم بها الرجز فيها فعمل القليل عفو للضرورة
وكذا ضرورة في الكثير وهو ما يستكثره الناظر اليه في المروى عن ابي حنيفة ساه

والبيس الضعيف التشير والافتقار لاختلاف بين اسمائها في ذلك وانما الخلاف بينهم في الافتقار واللبس بل ما محتبان فقالا نعم لمجاورة الماء النجس
فان كانت الافتقار جادة فظهر بالنسب والافتقار بطلان وقال ابو حنيفة ليست تحتين وعلى قياسها قالوا في السنة اذا سقطت من اعدا وهي طرية
ثم وقعت في الماء نجس لانها كانت في موضعها فاما ان جعلت ان خلافتان فمبيتة ومجاورة لبا فيها ان المود وفيها حادثة الجحاسة الطهارة ولو انما ترو
النجاسة فيما تحل ولا تحلها الحيوة فلا يحلها الموت واذا لم يحلها بقي الحكم بقا الوصف الشرعي المود لعدم الزيل وفي السنة ايضا ما يدل عليه وهو قوله
عليه الصلوة والسلام في شاة مولاة ميمونة حين مر بها بئمة انا حرم الكفا في الصبيح وفي لفظنا حرم عليكم كحما ورض لكم في مسكنا واخرج الدرر قطن
عن عبد الله بن عبد الله بن عباس انا حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة مما فاما الجمل والشعر والصوف فلا بأس به واعلم بتضعيف
عبد الجبار بن مسلم وهو ممنوع فقد ذكره بن جبان في الثقات فلا يزل الحديث عن الحسن ثم اخرج من حديث ابي بكر الهزلي عن عبد الله بن عبد الله
بن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قل لا احد نيا اوحى الى محرام على طاعم يطعمه الاكل شئ من الميتة حلال الا ما اكل منها فاما
الجمل والقرون والشعر والصوف والسن والعظم فكله حلال لانه لا يركى واعلم بان ابا بكر بن مترك واخرج ايضا عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا بأس بملك الميتة اذا وقع ولا بأس بصوفها وشعرها وقرونها اذا غسل بالماء وضوفه بان يوسف بن ابي السفر والسين المودة المفتوحة وسكون الفاعل
واخرج البيهقي عن يقيه عن عمرو بن خالد عن قتادة عن انس انه عليه الصلوة والسلام كان يمشي بطن من علاج قال ورواية بقيه عن شجرة الجحوة
تضعيفه وقال الخطابي قال الاصمعي العالج الدبل وهو ظهر السلخانة البحرية واما العالج الذي تعرفه العامة عظم اتياب الفيل فهو ميتة لا يجوز استعماله
انتهى وفيه امر ان احد هان او سم ان الدوا على مجهول وليس كذلك والآخر ايهامه بقوله الذي تعرفه العامة انه ليس من اللثة وليس كذلك
قال في الحكم العالج اتياب الميتة ولا يسمى غير الناب عاجا وقال الجوهري العالج عظم الفيل الواحد عاجه فبها يكون ان عاج ماعن الاصمعي ما رواه
المروءي لما اعتقد نجاسة عظم الفيل فبها عدة احاديث لو كانت ضعيفة من المتن فكيف ومنها ما لا ينزل عن الحسن وله الشاهد الاول من صحيح
ثم في هذا الحديث ما يطل قول محمد بن نجاسة عمن الفيل ووجه قوله في الميتة الميتة بالنجاسة بالجحوة وله انه لا اثر للنجس شرعا اذ ثبت في الباب
النجاسة ففصل عن غير ما والحكم الثابت شرعا حالة الحيوة لا يزول بالموت الا اذا ثبت شرعا ان الموت يزيله لكن الثابت للموت ليس الا عمله
في نجس ما يحل فيستلزم نجس غشايبها وبقا ما على اظهارهما بحكم عدم اعطائهما النجاسة بادم في الباطن ولا يزول هذا البقا الا بالزيل ولم يوجد
فرج الاصح في تيميص نجاسة الطهارة وكذا في نافذة المسك مطلقا وقيل اذ كانت بحيث لو اتممت لا تقدر

فصل في البئر قوله ترحت اسناد مجازي اي نزع ماؤها والاو ان ليس الى النجاسة بناء على ان المراد بها سوا القطرة من البول
والخمر والدم نزع تلك القطرة لا تتحقق الا نزع جميع الماء وكان حكم المسئلة ذلك وبهذا يكون المصنف مستوفيا حكم الواقع من كونه نجاسة او حيوانا
موجبا نزع البعض او الكل قوله دون القياس اما ان لا تطهر رصلا كما قال بشر لعدم الامكان لا تجلط النجاسة بالادخال والجد ران الماء
ينبع شيا فشيا واما ان لا ينجس اسقاطا بحكم النجاسة حيث يتعذر الاحتراز او التطهير كما نقل عن محمد بن ابي راسي عن ابي يوسف ان راسي
في حكم الجاري لا ينجس من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا ينجس لموضع الحمام قلنا وما علينا ان لا نزع منها ولا اخذ بالاثار ومن الطريق ان يكون نجسا
في يد النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ثم كالا على في يد القائل قوله وجه الاستحسان هذا يقتضي الفرق بين ابار الغلوات والامصار فلذا

يفضل الاكل من ثلثه والساكنه يلاقى الماء دون الاكل فما اتخذه الاكل ماء اول وهذا ايضا من القعدة في الفصل وهو
 حجة على شافعي في اشتراط السمع وكان ما يصيبه بولد يظهر بالثلاث كما يصيبه سورة وهو دون اول الامر الوارد بالسبح يقول
 على ابتداء السلام وسور الخنزير يحسن لا يحسن العين على ما مر وسوسيلج بها أثر يحسن خلاف الشافعي في ما سوا كحل الخنزير لا يحسن
 يحسن ومنه يقول الثعالب وهو المعبر في الباب وسور الحرة طاهر مكروه وعن ابي يوسف روى انه غير مكروه لان البقي عليه السلام كان
 يصنع لها الاكل فتنشرب منه ثم يتوضأ منه ولما قوله عليه السلام الرضة سبيح والمراد بيان الحكم الا انه سقطت نجاسة بعد الطهارة
 فثبتت الكراهة وما روى في الجمل على ما قبل الخبر ثم قيل كراهته محرمه اللحم وقيل لعدم نجاسته بالثلاثة وهذا يشترط
 التثنية والاول القدر من الشرب ولو اكلت الفارسة تشربت على خور الماء يتنفس الا اذا اكلت ساحة لغسلها فيها بلعابها
 نجاسة المستعمل لان ما لاقى الماء من فيه مشروب سئاه لكنه بحاجة فلا يستعمل بركا دخاله يده في الحجب لاخراج كونه على ما قدمناه في المياه
 قوله ولا يحسن الا انما من ولوغه ثلثا لقوله عليه الصلوة والسلام روى الدارقطني عن العرج عن ابي هريرة عنه عليه الصلوة والسلام في الكلب
 يلغ في الاكل فيلغ ثلثا او خسا او سبعا قال تفروبه عبد الوهاب عن اسمعيل وهو مشرؤك وغيره يرويه عن اسمعيل بهذا الاسناد فاغسلوه سبعاً ثم
 ردها بسند صحيح عن عطامو قفا على ابي هريرة اذا ولغ الكلب في الاناء مرة ثم غسله ثلاث مرات ورواه مرفوعاً ابن عمر في الكلب بسند فيه
 اسمعيل بن علي الكلابي لم اجده حديثاً منكراً غير هذا وقال لم ارب باساً في الحديث انتهى فاعلم ان يقول الحكم بالضعف والصحة انما هو
 في الظاهر انما في الفضل الامر فيجوز صحة ما حكم بضعفه ظاهراً وبكوت كون من يهرج في ذلك فزينة تفيد ان هذا ما احاده الراوي المضعف
 مع فيعارض حديث السبع ويقدم عليه لان مع حديث السبع ولالة التقدم للعلم بما كان من التشديد في امر الكلاب اول الامر حتى لا يقرب
 والتشديد في سوراً يناسب كونه اذ ذلك وقد ثبت فسخ ذلك فاذا عارض فزينة معارض كان التقدم او هذا قول المسد والامر الوارد بالسبع
 محمول على الابتداء ولو لم يكن الحديث بالكلية كان في عمل ابي هريرة على خلاف حديث السبع وهو رواية كفاية لاستحالة ان يترك القطعي للرأي
 وهذا لان تليفه بخبر الواحد انما هو بالنسبة الى غير رواية فاما بالنسبة الى رواية الذي سمعته من النبي صلى الله عليه وسلم قطعي حتى يمتنع به الكتاب
 اذا كان قطعي الدلالة في مناه فلو لم انه لا يتركه الا لقطعه بالناسخ اذا قطعي لا يترك الا لقطعي فبطل تجويزهم تركه بناء على ثبوت الناسخ في اجتهاد الجمهور
 للخطا واذا علمت ذلك كان تركه بمنزلة روايته للناسخ بالاشبهة فيكون الآخر غرضاً بالضرورة قوله لان جمهورنا نحن هذه في حين المنع عند الشافعي
 الاجماع كلها عنده ليس لغيره نجاسة بل كمالا يتعدى حيث يلجأ بها الى الانسان ثلثا الظاهر من الحديث مع كونه صالحاً للذبح غير مستقدر طهارة الكونه للنجاسة وجبت عليها
 لا ينافيه بل في كل يصلح مشير الحكم النجاسة فليكن المشير لها فيما معناه تيقنا على الوصف الصالح للعلية من الوجوه اللازمة حديث القليتين فانه عليه الصلوة والسلام
 قال فاولغ الماء فلتين لم يحل غثا جابا لسؤاله الملبس يكون بالقلاء وما يؤبه من السباع عطاء حكم هذا المار الذي ترويه السباع غير ان الجواب بان الطاهر او يزيد
 فيندرج فيه السؤال عنه وغيره وقد انهم فهم شرطه فنجس القطعين ان لم يتغير حقيقة مفهوم شرطه انه اذا لم يسلطهما نجس من ورد السباع وهذا محمل
 حديث جابر بن انوصار بافضله احرر فقال نعم وبما فضلت السباع كلها وحديث يسيل عن ابي حنيفة التي بين كنه والمدينة فتبين ان الكلاب
 والسباع تروى عليها فقال لهما ما اخذت في بطونهما وبالقى شراب وطهور على المار الكثير وعلى ما قبل تحريم تحوم السباع على ان الثاني محمول
 لجيد الرحمن بن زيد بن اسلم اخرج ابن ماجه والاول اخرج الدارقطني وفيه داود بن يحيى بن فضالة ابن حبان لكن روى عنه مالك قوله ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يصنع لهما الا انما روى الدارقطني وابن ماجه من حديث حارثة عن عمرة عن عياشة قالت كنت اتوضأ اذا ارسل الله
 صلى الله عليه وسلم في انا واحد قد اصابته منه الربة قبل ذلك قال الدارقطني وحارثة لا باس به ورواه الدارقطني بلفظ الكتاب من طريقين في
 احدهما ابو يوسف القاضي ووضعه لعبد بن سعيد المقبري ووضعت الثانية بالواقدي وقال في الامام شمس بن شاذان الوافع الحافظ في اول كتابه
 المغازي والسير من ضعفه ومن وثقه ورجح توثيقه وذكر الاجابة عما قيل فيه وعن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن ابي قتادة فدخل عليها
 فكبست له وضو فبات به ثم شرب منه فاصغى لهما الا انما حتى شربت قالت كبشة فمراني انظر اليه فقال الغييب يا ايمه اخي فضلت نعم فقال ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال انما ليست نجسة انما من الطوافين عليكم والطوافات رواه الاربعة وقال الترمذي حديث حسن صحيح قوله ولهم

أما من شأنه على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يسقط اعتبار العيب للضرورة وسوء الحاجة فالحكمة مذكورة
 لا تخفى على النجاسة ولو كانت محسوسة بحيث لا يصلح منقارها إلى ما تحت قدميها أو يمسكها ولو وقع لا من غير النجاسة بل من سبب
 الحرج كما عمل للنبات فاشبهه بالضرورة والحاجة فذكره أبو يوسف وأما إذا كانت محسوسة بعلم صاحبها أنه لا قدره من غير
 يمكنه ولو وقع لا من غير النجاسة وإنما هذه الرواية وسوء ما يمكن البيوت كالحاجة والقارة مذكورة لأن ضرورة الشعر
 لو جرت من سنة السوراة منه سقطت النجاسة لعلته الطواف فيقتل أكله وتثنية على العلة في طهارة وسوء ما يمكن البيوت
 فيه قيل المشك في طهارته لأنه لو كان طاهرًا لم يكن طيبًا ولا مرغوبًا للغالب على الماء وقيل الشك في طهارته لأنه لو وجد ما يجنبه على رأسه

عليه الصلوة وإسلامه ولو سبغ رءوسه بالحكم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السور سبغ وسجود رءوسه الدار فتنى عن أبي هريرة
 بقبلة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي دار قوم من الأنصار ودونهم دار فشق ذكاب عيسم فقالوا يا رسول الله أتى دار من دار
 دار أتى دارًا فقال لأن في داركم كيا قالوا فإن في دارهم سورا فقال عليه الصلوة والسلام السور سبغ وفي الثوبين عيسى بن المسيب
 صممه بالحكم بناء على توثيقه قال لم يخرج قط وليس كذلك فالحاصل أنه محتلف فيه وعلى كل حال فليس المطلوب الشرعي حاجة إلى هذا الحديث إلا
 الشرع ليس في النجاسة للاتفاق على سقوطها بعلته الطوفان المنصوصة في قوله أنها من الطوائف عليكم الطوائف يعني أنها تدخل المشايخ
 ولا ضرورة لشدة الحاجة حيث يتعدى رءوسهم الأول إلى منها بل النفس والضرورة اللازمة من ذلك استقطت النجاسة كما أنه سبحانه وتعالى أوجب
 الاستيناء وإن سقطت عن الملوكن والذين لم يسلطوا على شيء من أهلهم في ملكهم من الدخول في غير الأوقات الثلاثة بغير إذن الملوكن المطوفات المفاد
 يقول تعالى عقيب طهارة نيكيم بفسك على بعض أنما الكلام بعد هذا في ثبوت الكراهية فإن كانت كراهية تحريم كما قاله البعض لم ينشأ بوجبه فإذا
 سقطت النجاسة بقبلة كراهية التحريم منعت الملازمة أو سقوط وصحت أو حكم شرعي لا يقتضي ثبوت آخر الإبدل كما قلنا في نسخ الوجوب بالمشي
 عنه منته الأمانة الشرعية حتى يحنها دليل واضح حصل أن اثبات كل حكم شرعي يستدعي دليلًا ثابتًا كراهية التحريم وحالته بغير دليل بل
 سابق حديث أبي هريرة المذكور يقتضي طهارتها وطهارة السباع فإنه عليه الصلوة والسلام ذكره عذرا في زيارة أصحاب الهرودون أصحاب
 إلا أن يقال أن تعليله بعدم الدخول بوجوبه والكلب لأنه لا تدخل الملائكة بيتا هوفية بخلاف السباع وإن كانت كراهية تنزيه وهو الأصح كفي زيارتها
 لا تمام النجاسة فيكره كما نفى الصغير عنه فيه وأصل كراهية غس اليد في الأنا لا يستيقظ قبل غسلها مني عنه في حديث استيقظ لتوهم النجاسة
 فهذا أصل صحيح منتقض تحريم المطلوب من غير حاجة إلى الحديث المذكور ويجعل أصنافه عليه الصلوة والسلام الأنا على زوال ذلك التوهم
 بل كان كانت بمرأى منه في زمان يمكن فيه غسلها فيها بلعابها وأما على قول محمد فليكن كراهية شربها من بكبير أو بمشاة قد وهما عن غيبته
 يجوز معها ذلك فيعارض هذا التجويز بتجويزها كلها نجسا قبيل شربها فيسقط فيبقى الطهارة دون كراهية لأنها باجبات إلا من ذلك التجويز وقد
 سقط وعلى هذا لا ينبغي إطلاق كراهية كل فصلها والصلوة إذا جئت عنها وقبل غسلها كما أطلقه شمس الأئمة وغيره بل يفيد ثبوت ذلك التوهم
 فالألو كان باطلا قلنا فلا قوله والاستنباط يعني قوله إلا إذا كنت ساعدا فاما على قول محمد فلا لأن النجاسة لا يبرأ من عهده إلا بالماء
 ويسقط اعتبار العيب على قول أبي يوسف قوله ولو كانت محسوسة بحيث لا يصلح منقارها إلى ما تحت قدميها بان تجلس للتسمن في تقصص
 ويجعل علفها وما لم دراسها خارجة وهذا اختيار الحكم عبد الرحمن والشيخ الإسلام فلم يشترط بل إن لا يجد عذرات غير بناء على أنها لا تجوز في
 عذرات نفسها والأول بناء على أنها تجوز فيها وأما أنها لا يأكله بل تلاحظ أحب منه فتعلقه قوله وكذا سوء سباع الطير يعني كرهه وتعليله
 بأنها تنجس النجاسة فيفيد أنها تنزهية أن لم يشاهد شربها على فورها والقياس نجاسة نجاسة اللحم والاحتسان أنه طاهر لأن الملائكة لا يتناولون
 وهو غلط جاف لأنها نجاسة سباع البهائم قوله مشكوك فيها كان الشيخ أبو طاهر الدار بغيره العبادرة ويقول لا يجوز كون شيء من أحكام
 الشرع مشكوكا فيه بل هو محتاط فيه وفي النوازل يحمل شرب ما شرب منه الحمار قال ابن مقاتل لباس به قال الفقيه أبو الليث هذا خلاف
 قول أصحابنا ولو أجازوا أنسان بهذا القول أرجوا أن لا يكون لباسا ولا احتياط أن لا يشرب قوله وقيل لا يشرب لأنه لو وجد الماء

ولكن الشك ظاهر وعرفه لا يمنع جواز الصلوة وإن لحش ذلك بوجهين أحدهما ويرى بعض محدثي علم الطهارة وسبب
 الشك بطلان من الأدلة في باباته وجرمته أو إبطال الصلاة بغيره في نجاسته وطهارة وعن أبي حنيفة رحمه الله بنحو
 زجج الحرف في الجواز واليقول من يستل الحمار فيكون بمنزلة من لم يجد غير هاتين صحتا ولا ينعيم ولا يجوز الاحتكام وقال شافعية

الاطلاق الخ فيه نظر وهو ان وجوب غسل الثياب بمقتضى النجاسة والثابت بالشك فيها فلا تخمس الراس بالشك فلا يجب قوله وكذا البرية عرفة
 لا يمنع الخ قال في النهاية هذا في العرف بحكم الروايات الظاهرة وصحح واما في التبعض فيصح لان الرواية في الكتب المستندة بنجاسته لنبذة فقط او تسوية نجاسته
 وطهارته بذكر الروايتين فيه قال شمس الائمة في تعليل سور الحمار اعتبار به بغيره ويل على طهارته واعتباره بنبذة يدل على نجاسته فبطلان نجاسته
 وفي المحيط ولبن الاثان نحس في ظاهر الرواية وعن محمد بن طاهر ولا يوجب وقال الترمذي وعنه البرزوي او يثبت فيه الكثير الغاش وهو الصحيح
 عين الائمة الصحيح انه نجس بنجاسته غليظة لانه حرام بالاجماع وفي فتاوى قاضي خان وفي طهارة لبن الاثان روايتان واما عرقه فمن ابي حنيفة انه
 نجس غليظ وعنه تخفيف وقال القدوري طاهر في الروايات المشهورة انتهى وفي المنتقى ليس الاثان كلبا بغيره ولا يفسد الثوب كان
 ملوثا فيه لانه متولد منه كاللعاب قال المصنف في التحفيل معنى افساد الماء ذكرنا معنى به ما قدمه في تفسير قول عصام في عرق الحمار واليقول يصيب الماء
 يفسد وان قل ان الماء لا يفسد بطهرته فقط لكن في كلام المنتقى ظاهر لانه لو كان مراد بالنسبة النجاسة كان نجاستها فلم يفرق بين النجاسة
 والماء اذ امره بغيره فلو كان ذلك لم يصح قوله وان قل لان المختار الظاهر لا يوجب الطهارة مطلقا قوله وهو الاصح يعني انه في طهرته قوله

وسبب الشك تعارض الأدلة في اباحته وجرمته فحديث خبير في كفاية التذوق وفي بعض اياته انة عليه الصلوة والسلام امر منا يا بني بالقيام
 فانما يري من الطهارة وغيره لغيره حديث غالب بن الجرحيت قال عليه الصلوة والسلام لم لك من مال فقال ليس لي مال الا حبرتي الى
 فقال جللي اليد عليه وسلم كل من سمين مالك يفسد الحبل واختلاف الصحابة رضي في طهارته ونجاسته فمن ابن عمر بن الخطاب ومن ابن عباس طهارته وقد
 روي شيخ الاسلام بان تعارض المحرم والمباح لا يوجب شك بل الثابت عنده الحرمة والثاني بان الاختلاف ايضا لا يوجب شك لما اخبره لان احدهما
 بطهارة الماء والاخر بنجاسته يهاتران ويحل بالاصل وهو طهارة الماء والصواب عنده ان سبب التردد في تحقق الضرورة المستقلة للنجاسة فانه
 يوطئ في الاقضية ويشترط من الاجابات المستقلة في النظر الى هذا القدر من المحاطة بغيره بنجاسته سورة التي هي مقتضى حرمة المجرى فلا يحكم
 بطهارة ولا نجاسته المار بوجوبه فيه وعلى هذا سقطت السوالة الجوان المذكورة في شيخ الاسلام والثالث يقال لما وقع التعارض في السور
 والماء خلعت وجبت ان يصار اليه كمن له انا ان طاهر ونجس ولا يميز فانه يسقط استعمال الماء ويجب التيمم لانها انما تكلمت ولم تعتبر تقديم المحرم
 والكرام ان في استعمال الماء ترك الاحتياط لتنجس العضو بتقديمه بنجاسته ولا يميز لعدم نجاسته بالثبوت والنجاس ان مقتضى علم الشافعية

ان الماء ان كان مغلوبا باللعاب كان مقيدا فيجب التيمم عينا وان كان غالبا وجب الوضوء عينا فمن اين وجب الضم وانا لا نعلم لم يوجب
 تقرير الاصول للتردد في ثبوت الضرورة واذا قررت وكان الحديث ثابتا يبين لم ينزل به وان كان مغلوبا وعندنا ظاهر ان تقرير الاصول
 بسبب التردد في الضرورة مع الاحتياط يبين ان قول ابي طهارة انه مختار فيه وان اللعاب نجس لا ينجس به بخلافه لانه لا يشبهه في طهارته او
 بالنسبة الى الثوب والبدن لانه لا ترد في ثبوت الضرورة في ذلك وقد ركب الحمار عليه الصلوة والسلام معروفا به يبين فساد قول عصام المذكور
 انما وصحته ما في المنتقى وحسن الفساد على النجاسة لانه الضرورة لم تحقق بالنسبة الى الماء الا اذا تعدى عليه غسل الثوب وح يبين ان لا ينجس
 لانه غسل ما فيه باهر محكم بطهارته شرعا بخلافه بالقطر من عرقه في الماء ونحوه وهذا اكمل في المنتقى في اعتقادي فان قلت تقرير الاصول
 انما في النجاسة بنحوه لا ينجس به المكي لانه من محمد على طهارته نافية قلنا انما نص على طهارة السور وهو الماء الذي خالطه اللعاب فلا ينافي في تقرير الامر

باب التيميم ومن لم يجد الماء وهو مسافر أو خارج للمصيبة وبغير المصيبة أو كذا يتيمم بالصعيد لقوله تعالى
فلَمْ يَجِدْ ماءً فَمِمَّا وَصَّيْتُمُوهُ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ طهور للمسلم ولو إلى عشر حجج ما لم
يجد الماء والميل هو المختار في المقدار لأنه يلحقه الحرج بدخول المصير والماء معدوم حقيقة
والمعتمد المسافة دون خوف الفوت لأن التيميم يطيب الساتر من قبله ولو كان يجد الماء إلا أنه مريض
لخاف أن يستعمل الماء اشتد مرضه يتيمم ما أتوا ولا أن الضرر في زيادة الرض فوق الضرر في زيادة
فمن الماء وذلك يبيح التيميم في هذا الوجه ولا يفرق بين أن يشتد مرضه بالحرك أو بالاستعمال

والتيتم واما من لا يلاحظ هذا المبنى فقد اختلفوا في يجوز عدمه كما ذكره المصنف وقد صح في الميسر والاحتراز وصح في المعتمد عدمه الجواز لأن الاحتراز
انقطع الجرحين فخرج إذا قلنا يجوز التوضي به فلا يجوز إلا بالنية كالتيتم لأنه بدل عن المباح حتى لا يجوز به حال وجود الماء ولفظ يقتض إذا وجد فذكره
القدوري في شرحه عن الصحابنا والسادات

باب التيميم شرع في عزوة الميسر لما اقبلت عائشة عقدا فميت عليه الصلوة والسلام في طلبه فانت الصلوة وليس منهم من غلط
الوكبر في علي عائشة وقال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين على غير ما قرأت فما أريد من التيميم جعل يقول ما أكثر لكم يا آل
أبي بكر وفي رواية يركب التيميم ما نزل بك أمر تكرهينه لأجل أنه للمسلمين فما جازاه اللغوي القصد مطلقا والشرعي قالوا القصد
إلى الصعيد الطاهر للتطهير والحق أن اسم لمسح الوجه واليدين عن الصعيد الطاهر والقصد شرط لانه النية قوله وحاج البلدي يجوز كونه حال مفردا
عطف على جملة حاله كقولنا تعالى لا تقربوا الصلوة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا وإن يكون خارج البلد اسم لما يظهره من المكان
ويكون عطف على وهو مسافر فمقتضى على الفوت وهو مع المبدأ أجملة في موضع الحال أيضا إذ تقديره ولا هو خارج المصير مثلي والركب
ينكر ويرجى الأول في النية والظاهر أن الثاني الأرجح لأن جازا صفة أهمل إلى البلد لا بوجهة الحرف كقوله لا تقربوا الصلوة حتى يخرج اليك إلى القابل حيث اليك لا تقابل
قاعدة الدليل خارج عن البلد ومنها فالإضافة لفصل الحرف واستقاط الناحية سماعي ويجوز كون خارج عطف على مسافر عطف مفرد فخرجت
على خبر قوله عليه الصلوة والسلام التراب الخ عن أبي ذر أنه كان غريب في أهل مكة وتصيبه الجنابة فاجبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له
الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء فخرشين فإذا وجدته فليمسح به روي أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح وفي رواية الترمذي
الصعيد الطيب بطور المسلم والباقي بحال ويعرب بوجه قوله والميل هو المختار احتراز عما قيل منيلان أو ميلان أن كان الماء أمة والافيل
أو لو صابح با على صوته لم يسمع بل الماء لانه التحريم لهذا لعدم انضباطه والميل تحقيق الحجج لو أزم الدليل إلى الماء بالنظر إلى جنس المكلفين
وأنشئ التيميم لا يرفع الحجج ولذا قدم في الآية المرفى على المسافرين لأنهم أحج إلى الرخصة من غيرهم ثم الميل في تقدير ابن شجاع ثلاثة آلاف
فرباع وخمسة آلاف إلى أربعة آلاف وفي تفسير غيره أربعة آلاف ومثلث الفرضه ونصبت في قول القائل قوله أن البريد من الفرضه أربع
وأربع فقلت أميال فلهذا الميل ألف من الباعث قل الباعث أربع فرباع ثم أربع من الأصباح أربع من بعثته ثم الأصباح أربع من بعثته
فظهر شجرة منها إلى البطن الأخرى توضع ثم الشجرة ست شجرات فكل من شعر فعل ليس فيها دفع نحو أن يوصف أن الماء إذا كان بحيث
لزمه اليد وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بعضه فهو لصيد ويجوز له التيميم وهذا حسن جدا كما في النخبة قوله والمعتبر المسافة إلى غيره
احتراز عن قول زفر فانه يجوز التيميم خوف الفوت وإن كان الماء أقل من ميل قوله ولو كان يجد الماء إلا أنه مريض يخاف أن يستعمل الماء
اشتد مرضه أو الظاهرة تيميم ولا فرق بين أن يشتد بالحرك أو بالمشي من الفرق البدني والمبطون أو بالاستعمال كالجدي ونحوه أو كان
لا يجد من الوضوء ولا يقدر بنفسه فإن وجد ماء أو ما يستاجر به أجبر العبدان وذكر وجوب الوضوء فافترقا فرق بين هذا وبين المريض إذا
لم يقدر على الصلوة ومعه قوم لو استعان بهم في الإقامة والقبض على القيام حازله الصلوة قاعدا والفرق أنه يخاف على المريض زيادة
الوجع في قيامه ولا يطيق زيادة الحجج في الوضوء وقال وذكر شيخنا الإمام منهاج الأئمة فيما قرأنا عليه في الفصل الأول خلافا لأبي حنيفة وقتنا

واعتبر الشافعي ره خوف التلف وهو مردود بظاهر النص ولو خاف الحنبل ان يغتسل ان يقتله البرد او
يرضه بتميم بالصعيد وهذا اذا كان خارج المصر لم يبتا ولو كان في المصر فذلك عند ابي حنيفة
خلافهما هما يقولون ان تحقق هذه الحالة فنادى في المصر فلا يتبرأ منه ان العجن
ثابت حقيقة فلا بد من اعتباره واليتم ضربتان يسم باحدتهما وجهه وبالاخرى يديه الى
الرفقين لقوله عليه السلام التيمم ضربتان وضبة لوجهه وضربة لليدين وينفض يديه
بقدر ما يتناثر الزايل كيلا يصير مثله ولا يحد من الاستيعاب في ظاهر الرواية لقيام مقام الوضوء ولهذا

على قوله يخرج التيمم على قوله لا وقال وعلى هذا الخلاف اذا كان مريضاً لا يقدر على الاستقبال او كان في فراشه نجاسته لا يقدر على القول
وواجب من نحوه ويوجب له ان يفرغ عليه ذلك عنده وعلى هذا الاصح اذا وجد قائداً لا يرضه الوجه والرجل والخلاف فيها معروف فالحاصل ان عنده لا يثبت
المطامير ما لا يقدر عليه الانسان انما يقدر على اذا انتفى بها التيمم الى الفعل متى اراد وهذا التحقيق بقدره غير وكذا قلنا اذا بذل الابن المال
والطاعة لابي له لا يرضه الحج وكذا من وجبت عليه كفارة وهو عدم فذل له الانسان المال لما قلنا وعندها ثبت القدرة بانه لا يغير لان التيمم
كالكسب لا لا غايته وكان حاسم الدين اختار قولنا متى وعن محمد لا يتم في المصر الا ان يكون مقطوع اليدين لان الطاهر انه يجد من يبعينه وكذا العجز
على شرف الزوال بخلاف مطلقه قولنا واعتبر الشافعي خوف التلف او شين على عضو طاهر كسوء اليد ونحوه وهو مردود بظاهر النص او
قوله تعالى وان كنتم مرضى او لا تقبلون عليه بين مريض شين التلف بالاستعمال او الزيادة ولو لم يعلم قطعا من ان شرعية التيمم لا يرضى انما
هو رخصة لمنع الحج عنه والحج انما يتحقق عند خوف الاستعداد والامتناع وكان جائزاً لا يرضى مطلقاً خاف عاقبة او لم يخف قوله بما يقول ان الحج
مستحب من اجل الخلاف بينهم في هذه المسألة عن اختلاف زمان لا بيان بنا على ان اجرا الحكم في زمانها يؤخذ بعد الدخول فاذا عجز عن التيمم دخل
ثم يقبل بالفسخ وفي زمانه قبله فغيره منهم من جعله بنا بناه على الخلاف في جواز التيمم لغير الواجب قبل الطلب من رفقته اذا كانت له
رفيق فعلى هذا فيقيد منها بان يترك طلب الماء خارجاً من جميع اهل مصر اما ان طلب فتح فانه يجوز عندنا قوله وبما يقول ان ان تحقق هذه
الحالة في المصر فلا يكتفى بالوجوب يعني تحقق خوف الفلأكل برء مع العجز عن الماء خارجاً او يتنازل العجز عنه للطلب من الكل والمنع وعدم
القدرة على اعمال الجيلة في دخول الحكم قبل الاعطاء وقوله في وجوب قوله العجز ثابت حقيقة فلا بد من اعتباره بحيثل اعتباره بنا على العجز
عن اعمال الجيلة في الدخول واعتباره بنا على القدرة على ذلك وعلى الطلب من اهل البلد لكنه لم يكتف بالمال والا اذا قدر عليه بالملك
والشرع وعندها متفاد هذه القدرة تتحقق العجز وانما الفصل العلم فيما اذا لم يكن معه ثمن الماء بين امكان اخذه ثمن وجعل بالجيلة على ذلك
او لا بل جواز التيمم اذ كان مع انه ليس على صاحب المأوى من اخذه حالة العسرة الى اليسر فان تم هذا البحث فاطلاق بعض المشايخ بجواز
الجواز في هذا الزمان بنا على اجرا الحكم يؤخذ بعد الدخول فتقبل بالعسرة بعده فيه نظر بنا واما خوف المرض من الوضوء بالماء البارد في مصر
على قول اهل بيعة التيمم كالنسل فاختلفوا فيه جعل في الاسرار بيننا وفي فتاوى قاضي خان الضمير انه لا يجوز كانه والله اعلم بعدم اعتبار ذلك خوف
بنا على انه مجزؤهم ولا يتحقق ذلك في الوضوء عادة قوله لقوله عليه الصلاة والسلام التيمم ضربتان اخبروا بالحكم والدار قطن بهذا اللفظ
عن ابن عمر عنه عليه السلام سكت عنه الحكم وقال لا اعلم احداً استدعى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقدره فنهى عن سجد
القطان وشم وغيرهما وصوب وقعه الدار قطن ائق وتلق ابن عمر بن عبد الله بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقدره فنهى عن سجد
فرواه الحكم والدار قطن من حديث عثمان بن محمد الانطاقي الى جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقدره فنهى عن سجد
الى المرتفين قال الحكم صحيح الاشارة لم يخرجاه وقال الدار قطن رجاله كهم ثقات وتقول ابن الجوزي عثمان بن محمد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقدره فنهى عن سجد
على التيمم عليه وسلم في حادثة الى ان قال فقال عليه الصلاة والسلام انما يكفيك ان تقول بيديك هكذا ثم ضرب بيده الارض فترت ثم سجد ثم سجد
على النبي صلى الله عليه وسلم وهو حقيقة في مذهب مالك فانه قال في حديثه في الوقت على ان الدار قطن باللفظ الذي عمن اطلاقاً ما يخرج على الكل والمراد

ولذا يجوز بالغبار مع القدرة على الصبيح عند أبي حنيفة ويجوز له كونه تراب رقيق والنية فرض في اليميم
وقال زهير وليس يفرض كونه خلف عن الوضوء فلا يخفى أنه في وصفه ولنا أنه ينبغي عن القصد فلا يتحقق
دونه أو جعل طهورا في حالة مخصوصة والماء طهور بنفسه على ما مر شرذا
نوى الطهارة أو استحالة الصلوة في أجزاء ولا يشترط نية التيمم للحات أو للنجاسة
في المكان أو لأصح فيما ضابط التعيينية والبيانية وهو موضع بعض مؤلفي الأول ولفظ الذي في الثاني والباقي في الأول بحال وخلافه
في الثاني خبره ليعلم أنه لا ينافي ما بين الركنين من الأولين أي الذي هو الأول والثاني ولو قيل فاسم أو بوجهكم وأيديكم بغضه فافادوا أن الطهارة
جعل الصبيح مباحا للوضوء في الله وبذلك يتفق قوله وكذا يجوز بالغبار القدرة على الصبيح عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف
لا يجوز إلا عند العجز عنه كان يكون في محل ورواية الشافعي في بحر ولا يستطیع الماء وبه إحدى الروايتين عنه وفي الأخرى لا يجوز وفي رواية
بغيره ويعتد بالخلط يني على أنه نزلت في بعض أو غالب الأول وعندنا نعم أو لم يبق فيه إلا ما رويته البوارق قوله ولنا أنه ينبغي عن القصد
مؤيد يني عن القصد أنه ليس المقصود في النص الخطاب بقصد التيمم فجميع به الغضون والأماكن النية المغيرة وذلك وليس كذلك فإنه
لو قصد المسح لم تكن المغيرة فعلا عما هو مذكور النص بل أن يقصد قربة على قصد ذلك المسح وإنما المقصود أن لفظ التيمم هو الاسم
المشترى يني عن القصد والاصل أن يعتبر في الأسماء الشرعية ما يني عنه من المعاني على ما عرفت قال المصنف في التبيين النية المشترطة
بنية التطهير هو الصبيح انتهى وبما لا يخفى من نية استبابة الصلوة لما ينافيه أو يتفهم نية التطهير وهو ما لا يقيم له محل المسح والمغيرة
ولو من المصنف أو منه أو لمرة القصور أو من الميت أو الأذن أو الأقامة أو السلام أو رودة أو الإسلام لا يجوز الصلوة بذلك التيمم
عمامة المشايخ الأسماء تنبذ وهو أبو بكر بن سعيد البلخي مع وجودية التيمم في ضمن ذلك لأنه في المحاصل نوى التيمم كذا قلنا أن نية نفس الفعل
ليست بمغيرة بل أن يني به المقصود من الطهارة أو الصلوة أو الصلوة أو المجازة وسجدة التلاوة ونعم روي في النوادر لو مسح وجهه وذراعيه
ينبغي التيمم به جاز الصلوة وعن أبي حنيفة نعم تيمم لرد الصلوة سجدة فعلى ما بين تيمم مجرد نية التيمم لكنه غير الظاهر من المذهب ولو تيمم بغيره
تعليم الغير دون الصلوة لا يجوز عند المالكية وإذا كان كذلك فأنما انما عن قصد هو غير المغيرة فلا يكون النص بذلك موجبا للنية المغيرة
اللازمة إلى قوله تعالى إذا قمتم إلى الصلوة فاعلموا الآية يني عن الأقامة حتى استدل به من شرط النية للوضوء وبوجهه أن القصد
أو لزمه تيمم القيام إلى الصلوة وانتم تعدون اتفاقا والاصل وقع في ذلك لا يجوز بسبب عن الشرط فيفيد وجوب الغسل لأجل إرادة الصلوة
فمع ذلك كان التحقيق محرم فأما وجه الكلام المذكور فهو في إذا المشاء بالتركيب مع المقدار ما هو أن وجوب الغسل لأجل إرادة الصلوة
مع الحدوث لا يجب أن يغسل لأجل الصلوة أو عند الجزاء الواقع طلبا بالشرط فيفيد طلب مضمون بحسنه
أو تحقق مضمون الشرط وإن وجوبه اعتبر سببا عن ذلك فإين طلب على وجه مخصوص هو فعله على قصد كونه
بمضمون الشرط فاعلم القضي هذا على صاحب النية حتى لم يكفيه بالحجاب فإن قلت قد ذكرت أن نية التيمم لرد السلام لا يصح على ظاهر المذهب
مع أنه صلى الله عليه وسلم تيمم لرد السلام على ما سلفته في الأول فالحجاب أن قصد رد السلام بالتيمم لا يستلزم أن يكون نوى عند فعل التيمم بل يجوز
كونه بالصح منه التيمم رد السلام إذا صار طاهرا قوله أو جعل طهورا في حالة مخصوصة إن أراد حالة الصلوة على ما صرح به في بيان سنن الوضوء
أصل الكتاب فهو بناء على أن الأرادة مرادة في الجملة المعطوفة جملة التيمم أعني أية الوضوء إذا قمتم إلى الصلوة فإن قوله وإن كنتم مرضى إلى آخره التيمم
عطفت عليها وانت قد علمت أن الأدلة فيها على اشتراط النية وإن أرادة حالة عدم القدرة على استعمال الماء فظاهر أن ذلك لا يقتضي
إيجاب النية ولا فيفعلها وإنما جعل الماء طهرا بنفسه مستغادا من قوله تعالى ما طهورا من قوله ليطهركم به فلا يخفى ما فيه أو كونه المقصود من إزالة التطهير

وخائف السبع والعدو والعطش عاجز حلهما والناظر عند الحقيقة قد لا يقدّر حتى لو لم الناظر المتيمم على الماء
بطل تيممه عنده والمراعاة ما يكفي للوضوء لكنه لا معتبر بما دونها ابتداء فكذلك انتفاء

لا يفيد دفعا ولا يسه ولا أوجه الاستدلال بقوله عليه السلام في بقية الحديث فإذا وجد فليسه فبشرته وفي إطلاقه دلالة على نفى تخصيص النقصية
بالوجدان خارج الصلوة كما هو قول الأئمة الثلاثة في قوله وخائف السبع والعدو والعطش على نفسه وأدائه وأدائه وأدائه مما جرح حكمنا في بيان له التيمم
مع وجود ذلك الماء وكذا إذا خاف الجمع بأن كان محتاجا إلى الماء للبعين إنا ان احتاج إليه للمرة فليتمم ولكن هل يعيد إذا أس بالوضوء قال
في النهاية قلت جاز أن تجب الإعادة على الخائف من العدو والوضوء لأن العذر من قبل العباد انتهى معنى وهم يفرقون بين العذر من قبل
من لا يحسن قبل العباد فيرجعون في الثاني ولذا وجبت الإعادة على الميموس إذا أصلى باليتمم ثم خلص وقيل فبين منه السان عن الوضوء
بوعيد ينبغي أن يتم ويصلي ويعيد بعد ذلك لكن قال في الدرر الأسي من الكفا من الوضوء والصلوة يتم ويومي ويعيد وكذا المقيد ثم قال
قلت بخلاف الخائف منهم فإن الخوف من الله سبحانه وتعالى فنص على ما في النهاية قوله والتأخير أي على غير حقيقة توجب النقص كالتأخير
أشياء أو كذا أو غير ذلك على ما رتبته والاستعمال انتقص تيممه عند أبي حنيفة خلافا لما وعين ذلك عبر في الجمع بالناظر قال في فتاوى قاضي خان
قيل يجب أن لا ينتقص عنه الكل لأنه لو تيمم وبقره بالاعتماد مع تيممه شكنا هذا في زيادات العلل في قول في انتقاض
تيممه روايتان من غير ذكر خلاف قال في شرح الجمع في وجه الانتقاض عنه الشرع أن اعتبر هذا القدر من النوم ليقظة كان
كاليقظة وان لم يعتبره ليقظة كان هذا هو لم يلحق باليقظة وكل نوم لم يلحق بها شرعا فهو حدث بالاجماع انتهى وكذا ان تخار الأول ولا يفيد
فان اليقظة ان اذالم يعلم بالماء لا يبطل تيممه على ما ذكرنا من فتاوى قاضي خان وفي التجميع صلى باليتمم وفي جنبه يبر لم يعلم به جاز على قوله
ولو كان على شاطئ النهر ولم يعلم به عن أبي يوسف روايتان في رواية لا يجوز اعتبار بالاداة المحلقة في حقيقة وفي رواية يجوز لأنه غير متبادر
إذا القدرة بدون العلم وقيل هو قول أبي حنيفة وهو الأصح انتهى فإذا كان أبو حنيفة يقول في الحقيقة حقيقة على شاطئ النهر لم يعلم به يجوز تيمم في الماء حتى يتقوى
قوله والمراد من الماء يعني المائي قوله وينقضة رواية الماء ما يكفي فلو وجد التيمم ماء فقه ضا به انتقص عند إحدى رحليه أن كان غسل كل عضو
ثم لا دبر من انتقص تيممه أو مرة لا ينتقص لأنه في الأول وجد ما يكفيه أو لو انتقص على أنى ما يتأذى به الفرض كفاه بخلاف الثاني قال الشافعي
لا يجوز مع وجود الماء وإن قل حتى يستعمله فيغيب فيج تيمم لأن قوله تعالى فلم تجدوا ماء فليغسلوا لانه ذكر في سياق النفي وصار كما إذا وجد ما يكفي للزلة
بعض النجاسة الحقيقية أو ثوبا يستبرض عورته ولنا أن المراد في النص ما يكفي لانه لا مانع لانه سبحانه أمر بغسل الأعضاء السليمة والمسح ومعلوم
أنه بالماء ثم نقل إلى التيمم عند عورته بقوله تعالى فلم تجدوا ماء فليغسلوا وأمسوا بالماء فإن لم تجدوا ماء فليغسلوا ومسحوا
ما عينته عليكم فتميموا والقياس على الحقيقة والعودة فاسد لانها تخبران فيفيد الزامه باستعمال القليل للقليل ولا يفيد منها ألا تجزئها بل الحد
فانتم البقي أدنى لمتة فينبغي خبرا ضاعه مال خصوصا في موضع عرته مع بقا راجد كذا هو المراد من القدرة أعظم من الشرعية والمحسنة حتى
لو رأى ما في جب لا ينتقص تيممه وإن تحققت قدرة حسنة لانه انما يج الشرب ولو وجب له أو وجب القبول وانتقص التيمم ولو وجد حبا عرته
من التيممين ما به ما يكفي أحدهم انتقص تيممه لقدرة كل منهم لتحقق الاباحة في كل منهن خلافا لما ذهب لهم أن قال صاحب الماء هذا لكم فليتم
تيممه حيث لا ينتقص تيمم واحد منهم لانه لا يصيب كلامهم ما يكفيهم على قولنا على قولنا على قولنا في حقيقة الانتص منه الهبة للشيوع فلو أن
لو وجد منهم بالوضوء وعنده لا يجوز أن يمسوا بالهبة وعندهما انتقص تيممه كما لو عجزوا هب واحدا منهم فانه يبطل تيممه ونهيم حتى لو كان

لانه لا يري له الصاب من ملك الغير وقد كان يحجزه لان الماء مبدول عادة ولو ابي ان يعطيه الايمن المتل
وعنده ثمنه لا يجوز له التمسك لتحقيق القدرة ولا يلزمه تحمل الغبن الفاحش لان الضرر مسقط والله اعلم

باب المسح على الخفين

المسلم على الخفية جازئ بالسنة والاختبار فيه مستفيضة حتى قيل ان من لم يره كان مبتدعا لكن من رآه
تقرر لم يسمع اخذ بالغيرية كان مأجورا او مجونا من كل حدث موجب للوضوء اذ البسه ما على طحا كما طهر ثوبه احد خصه بمجد

سجلات الوضوء ولا يخلج الخطأ عند السائل لأن فوات الأصل إلى خلعت لا يجوز أن يخلع مع فقد شرط بل إذا فقد شرط مع فوات الأصل يعني فاقدا للظهورين فيلزمه حكمه وهو التأخير والتبعية عندها بالمصلين ووافق محمد أبا حنيفة في التأخير في روايته عنه قوله لأنه لا يلزمه الطلب من ملك الغير لأن القدرة على الماء ملكه أو يملكه بملكه إذا كان يباع أو بالإباحة المانع ملك الرقيق فلا لأن الملك حازر فثبت العجز وعند أصحابنا لا خلاف بينهم في أن إذا غلب على ثمنه منه وراودها إذا ظن عدم المنع لثبوت القدرة بالإباحة في المال في غيره عنده فلو قال له أنتظر حتى أفرغ أعطيك الماء وجلب انتظارا وحال الفوات إذا في غيره فكذلك عند ما عنده لافلو كان مع رفيقه ولو ليس معه إن تقيم قبل أن يسأل عنه ولو سأل فقال أنتظر حتى استنق استحب انتظاره عنده ما لم يخف الفوات وعند ما يظهره وإن خرج الوقت وعلى هذا لو كان مع رفيقه ثوب هو يران قال أنتظر حتى اضلعي وادفعه إليك واجهوا أنه لو قاله اجتلك مالي تجب له لا يجب عليه الحج لأن المعبر فيه الملك وهذا القدرة قوله لا يلزمه تحمل النسيب الفاش قال أبو حنيفة إن كان لا يبيع إلا بضعف القيمة فوغال وقيل إن يساوى درهما في البدرهم ونصف في النخوة بدرهمين في الجنبات وقيل لا يدخل تحت تقويم المقومين والله سبحانه أعلم فخرج لا تطبيق عندنا في إقامة طمارة بين الاليتين الماء والتراب قال الشافعي لأن شرط عمل التراب شرعا عدم الأصل مثلا جنب أكثر منه مخرج تيمم فقط ولا يستعمل الماء أصلا ولو كان الأكثر صحيحا غسل الصحيح صحيح على الجراحة إن لم يفرضه والأفعلى المخرقة فلو استويا لارواة فيه وأختلف المشايخ منهم من قال تيمم ولا يستعمل الماء أصلا وقيل فيل الصحيح صحيح على الباقي والاول أشبه بالفقه والمذكور في النوادر وقد اختلفت في حد الكثرة منهم من اعتبر من حيث عدد الأجزاء ومنهم من اعتبر الكثرة ففس كل عضو فلو كان براسه ووجهه ويديه جراحة والرجل الجراحة بما تيمم سواء كان الأكثر من كل عضو من الأعضاء المذكورة جرحا فهو

۱۰۰

[illegible]

موجب للوضوء لانه لا مسح من الجنابة على ما بين ان شاء الله ويحدث متلخر لان الخف عند ما نفا ولو جوزنا
يحدث سابقا كما في حاشية اذ البست نخرج الوقت واليتيم اذ البس ثراى لاء كان راضا وقوله اذ البسهما على طهارة كاملة
لا يبيد اشتراط الكمال وقت اللبس بل وقت الحدث وهذا المذهب عندنا حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم
اكمل الطهارة ثم احدث بغيره لم يفسد الخف ما لم يخلو الحدث بالقدم فيراعى كمال الطهارة وقت المنع حتى لو كانت
ناقصة عند ذلك كان الخف رافعا ويجوز للمقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها لقوله عليه السلام
مسح المقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة ايام ولياليها قال وابتدأها عقيب الحدث لان الخف مانع سرياء الحدث

في مسوط شيخ الاسلام واورده عليه ان المسح من النوع الرابع من الرضعة وهو لم يتبق الغزيرة معه مشروقة كالركبتين الآخرين من الظفر للفر
ولا يوجب على فعل غير المشروع واجب بانه من الرابع ما دام المكلف لابس الخف ولا شك ان كثره فاذا نزع سقط بسبب الرضعة فيقتل
وانما يثبت بكتف النزع والفصل فيصير كمنكر السفر لقصد الاحمر وقول الرستغنى احب الى ان مسح اما لغنى التيمم عن نفسه فان الرضوض
لا يرضونه والاعمال لا يرضونها الجرد فروع بعدم صحة الثاني على ما علمت وعدم ثبوت الاول في موضع يعلم ان المحضرين لا يمتنعون بعلوم تحقيق الحال ولا يعلمهم
وجوده بسبب الرضوض فلا ينبغي اطلاق الجواب بل ان كان محل تهمة هذا وبني السؤال على انه رضعة اسقاط ومنه شراح الكثر وظاهره في تسليم
به في الاصول كما لانه منصوص على انه لو خاض بالرجل فغسل كثر قدميه بطل المسح وكذا لو مكثت غسلها من غير نزع اجزائه عن الغسل حتى لا يظن
بعض المدة فعلم ان الغزيرة مشروقة مع اخفئة انتهى وبني هذه التعليلية على صحة هذا الفرع وهو منقول في الفتاوى الظهيرية لكن في صحة نظر فان
كلامهم متفق على ان الخف اعتبر شرعا مانعا سرياء الحدث الى القدم فيبقى القدم على طهارة بها ويحل الحدث بالخف فيزال بالمسح وبما علمت من المسح
للتيمم والمغذرين بعد الوقت وغير ذلك من المحلفيات وبما يقتضي ان غسل الرجل في الخف وعدمه سواء اذ لم يتبل معه ظاهر الخف في انه لم يزل
الحدث لانه في غير محله فلا يجوز الصلوة به لانه صلى مع حدث واجب النزع اوله لم يجب والحال انه لا يجب غسل الرجل جازت الصلوة بلا غسل ولا مسح
فصار كما لو ترك ذراعية محلا غير واجب الغسل كالفرد في ذراعيه في الظهيرية بلافراق ولو دخل يده تحت الحجرتين فمسح على الخفين وذكر فيها اذ لم يمسح
وليس الا لانه في غير محل الحدث والا وجب في ذلك الفرع كون الاجزاء اذا خاض النهر لا يتناول الخف ثم اذ انقضت المدة انما يتقيد بها كحال الغسل
بالخوض والنزع انما وجب للغسل وقد حصل قوله موجب للوضوء راسا والموجبة الى الحدث اما تجوزا ولا عتقا وان سبب الوضوء الحدث
كما هو راي البعض قوله ثم خرج الوقت يعني ان مسح بعد الوقت فقط فتمسح في الوقت كلما توفضات حدث غير الذي ابتليت به
وبما اعني منعها بعده اذا كان السيلان مقارنا للوضوء واللبس اما اذا كانا على الانقطاع فهي كغيرها فتمسح بها الوقت الى تمام المدة وانما يمنع منك
لان يخرج الوقت بصيرته بالسابق التيمم عند روية الماء واصله الحدث الى خروجه والرؤية لما فلو جاز المسح بعد اللبس على طهارة التيمم او الوضوء المقارن
هو واللبس للحدث بعد الوقت كان رافعا للحدث الذي حل بالقدم لان الحدث الذي يظهر هو الذي كان قد حل به قبل التيمم حال ذلك الوضوء
لكن المسح انما يزيل ما حل بالمسح بناء على اعتبار الخف مانعا سرياء الحدث الذي يطرأ بعده الى القدمين بدليل انه لو لبس على حدث باقدي
لا مسح فلو اعتبر المسح عليه رافعا بالقدم جاز وهذا اولى من تعليله في شرح الكثر المنع على التيمم يكون التيمم ليس طهارة كاملة لما علمت من انها
كالتي بالما بقى الشرط قوله لا يفيد ليس المراد لا يفيد اللفظ لانه يتقيد بدليل القدرى لا يفيد بهذا اللفظ هذا المعنى بل قصد به الى افادته ما ذكره
المص وعلى هذا يكون الجواز والمجرد اتصال الحدث موجب للوضوء والتقدير جاز بالسنه من كل حدث موجب للوضوء على طهارة كاملة اذا لم يسما
ثم احدث والمجرد في موضع اى من كل حدث كائنا او حادثا على طهارة كاملة قوله وهو المذهب عندنا احتراز عن قول الشافعي باشتراط الكمال
وقت اللبس وقوله حتى لو غسل الخف فخرج هذه الصورة تمنع عند الشافعي بوجبه لعدم الترتيب في الوضوء وعدم كمال الطهارة قبل اللبس (الذي
يتمنع عنه الثاني فقط بالوضوء وغسل احدى رجله وليس الخف ثم غسل الاخرى ولبس فيها عندنا اذا احدث بجوزله المسح وعنده لا العلم الكمال
وقت اللبس قوله فيراعى كمال الطهارة من وقت المنع لانه وقت عمه والاسب ان يراعى مدة من وقت اثره قوله مسح المقيم في صحيح مسلم

فقد علم من وقت التيمم على طاهرها خطوط الأصابع بما من قبل الأصابع إلى الساق بحديث مفيد ثم ان
 النبي عليه السلام وضع يديه على خفيه ومنها من الأصابع إلى أصابعها مسحة واحدة وكافي النظر إلى ذلك على خفف رسول الله
 عليه السلام خطوط الأصابع على الخشخشة حتى لا يجوز على أطراف الخشخشة مسحة واحدة معدولة عن القياس وبلغ
 سبعين ما روي في الشرح والبداهة من الأصابع استصحاب اعتبارها أصل فهو الغسل وفرغ من ذلك فقد ارتفعت أصابعه من أصابع
 اليد وقال لا يخرج من أصابع الرجل إذا كان أصابعه اعتباراً لا له المسح ولا يجوز المسح على خفيه خروجه كثير فينبغي منه
 ثلث أصابع من أصابع الرجل الكان أقل من ذلك حار وقال زفر الشافعي لا يجوز أن قل لا سيما وجب غسل البادى يجب غسل الباقي

من على أصل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً يوم الثلاثاء ليس للسافر يوم وليلة للقيم قول فقبض اليد من وقت المنع لأن ما قبل ذلك طهارة
 الوضوء ولا تقدير فيها إنما التقدير في التيقن تقديره مدة منه شرعاً فإما من وقت آخر مثله يدل من قبل الأصابع الخ صورته ان
 أصابع اليمنى على مقدم خفه الايمن وأصابع اليسرى على مقدم الايسر ويدل على الساق فوق الكعبين فيجب أصابعه هذا هو الوجه المستنون
 ولو سجد باصبع واحدة ثلاث مرات كل مرة بما جدد على موضع جديد جاز ولا لا يجوز وفي الخلاصة لوضع الكعب ويدل اوسع الاصابع كلها حسن
 وهو ان المسح بجميع اليد يعني باصابعها ولو مسح بظاهر كف يده وكذا برؤوس الاصابع أو بلغ قدر ثلاث أصابع ويجوز بل بقي في يده من غير
 وإن لم يكن متقاطراً لا ما بقي من مسح وعلافة قاضي خان بأنها ليست مستطعة بخلاف الأول قوله بحديث المغيرة وفيه مسحة واحدة فاحذر وأمنه
 تكرار المسح على الخفين غير مشروع وايضا لا تكرار لا يبقى خطوطا لكن قيل ان حديث المغيرة بهذا اللفظ لا يرد والذي رواه الترمذي عنه قال
 رايت النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين على ظاهرهما وحسنه لكن في الأوسط الطبراني من طريق جبرين زهير عن محمد بن المنكدر عن جابر
 قال قال رسول الله عليه وسلم رجل يوضأ غسل خفيه فحبه رجله وقال ليس بكثرة المسح كذا رواه ابن سيرين عن علي خفيه وفي لفظ ثم رواه
 من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة وخرج بين أصابعه قال الطبراني لا يرد عن جابر إلا بهذا الاسناد وفي الامام روى ابن المنذر عن
 جبرين الخطيب انه مسح على خفيه حتى روى أنما أصابعه على خفيه خطوطاً وروى أنما أصابعه فليس بن سعد على نعمت قوله ثم المسح على الطاهر على ظاهر
 محل الفرض وهو مقدم الرجل إذا وجد منه قدر ثلاث أصابع ولو قطعت إحدى رجليه وبقي منها أقل منه أو بقي ثلث أصابع لكن من العقب
 الا من موضع المسح فليس على الصحيح والاعتقادات لا مسح لوجوب غسل ذلك الباقي كما لو قطعت من الكعب حيث يجب غسل الرجلين ولا مسح
 قوله في رجلي جميع ما روي في الشرح يعني في المحل ولهذا قال علي رحمه الله لو كان الدين بالراي لكان مسح باطن الخف أو إلى من ظاهره قال في النهاية
 نقلاً عن المبسوط ولان باطنه لا يخرج من كوث عادة فيصعب يده وفيها فيفيد ان المراد بالباطن عند مسح محل الوطى لا ما بقي البشرة كقوله
 لا يظهر الوطى مسح باطنه لو كان بالراي بل المتبادر من قول علي رحمه الله ذلك ما لا ياتي بالبشرة وهذا لان الواجب من غسل الرجل في الوضوء ليس
 إزالة الخشخشة بل الحديث وحمل الوطى من باطن الرجل فيه بظاهره وكذا ما روي عن علي فيه بلطف لكان أسفل الخف ادلى بالمسح من علاه يجب
 ان يراد بالأسفل الوجه الذي ياتي بالبشرة لانه أسفل من الوجه الاعلى المحاذي للساكن لما ذكرنا ثم قد يقال ان المسح يجب مراعاة جميع ما روي
 في محل الابتداء والانتها لعلهم بان المقصود ايقاع البلية على ذلك المحل حتى يذو البداة من أصل الساق إلى رؤوس الاصابع لكن يجب
 في حق الكعبة نظر إلى ذلك فينبغي ان لا يجوز قدر ثلاث أصابع الا بغير قول فقدر ثلث أصابع من أصابع اليمنى كل رجل فلو مسح على رجلين
 وعلى الاخرى قدر خمسة لم يجز ولا فرق بين حصول ذلك بيده أو باصابعه مطراً ومن خشيش مشى فيه مبتل ولو باطل على الأصح قيل لا يجوز
 باطل لانه نفس دابة لا ماء وليس يصح وهذا الاطلاق كقوله على حرمة اشتراط التيمم للمسح على الخف خلافاً لما في جوامع الفقه الجنباني
 حيث شرطوا في اخلاصة اليد وضوء مسح الخف ولو في التيمم دون الطهارة يصح قوله فيه خرق كثيرين من جهة يعني اذا كان في محل
 الفرض من غير جوارح فيجوز عند المشي فان كان شقاً لا يظهر ما تحته ان كان اكثر من ثلاث أصابع أو يظهر منه ومنها لا يمنع ولو كان في الكعب
 لم يمنع وان كثر كذا في الاختيار وفي الفتاوى فان كان المحرق في موضع العقب كان خروج منه أقل من نصف العقب جازاً عليه

لأنه ان كان في كل واحد من هذه الاعمال ما يوجب الطهارة في نفسه فلو كان كذلك لكانت الطهارة في كل واحد من هذه الاعمال واجبة في نفسه لا في غيره
والثالث كونهما مقام مقام الكل اعتبارا بالاعتبار المعتبر به في كل واحد من هذه الاعمال في كل واحد من هذه الاعمال في كل واحد من هذه الاعمال
والرابع في كل واحد من هذه الاعمال ما يوجب الطهارة في نفسه لا في غيره
من عتال بن عتال قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا سفر ان لا نخرج خفافا ثلاثة ايام وليالها اربعة ايام ولا نخرج خفافا ثلاثة ايام ولا نخرج خفافا ثلاثة ايام ولا نخرج خفافا ثلاثة ايام
لا تكثر عادة فاجوز في الذبح عند الحيض كونه في كل واحد من هذه الاعمال ما يوجب الطهارة في نفسه لا في غيره
الى القدم حيث نزال المانع وكذا انزع احداهما عند الحج بين العسل والمسح في وظيفة واحدة وكذا امسح لمدة المار واما اذا نزل المدة
خفية وعسل رجليه وصله وليس عليه اعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل المدة لان عند الذبح يبرأ من الحدث
الساق الى القدمين كانه لم يمسحها وحكم الذرع ثبت بخروج القدم الى الساق لانه لا يعتبر به في حق المسح
وان كان اكثر لا يجزئ وعن ابي حنيفة في رواية مسح حتى يبرأ اكثر من نصف العقب ثم قيد في شرح الكفر كونها اصغر الاصابع بما اذا كان المخروق
في غير موضع الاصابع فان كان فيه اعتبر ثلاث منها فلو انكشف اكثر ما عليه لا يمنع وان كان قد رثت الاثر ولو كان المخروق تحت القدم
فان كان اكثر القدم منع كذا في الاختيار وذكره في النية بلفظ قليل وعلمه بان موضع الاصابع يعتبر باكثر ما كان كذا في القدم ولو صرح هذا التحليل ازم
ان لا يعتبر قدر ثلث اصابع اصغر الا اذا كان غسل اصغر لان كل موضع حراما يعتبر باكثر ولو لم يكن له اصابع اعتبر باصابع غيره قليل باضا
لو كانت قوله ولما ان الخفاف الخ لازمه اذا ما ملئت منع وجوب غسل البادى فانه يعتبر بعدا فقلبه ولزوم الحج في اعتباره اذا غالب
الخفاف اتخذ عنه عادة والشرع علق المسح بسمي الخف وهو الساتر المختص الذي يقطع بالساق والمساواة والاسم مطلقا عليه فثبات الشئ
على الكسبة فانه ان نرك في التبريع باسم الخف يقيده بخروق فهو اذ فليس يقطع مطلقا ولانه لا يقطع المساق به اذ لا يمكن تقابل الشئ فيه وانما مطلقا
لا يقطع به فليس به قوله هو الصحيح اخر عن رواية الحسن ثبات اصابع اليد واما مال اليه السخري من ان ظهور قدر ثلث اهل من اصابع الرجل منع
قوله ويجزئ المخروق القابل ان يقول لا ادعى الى جميعها وبه اعتبارا كما انها في مكان واحد يجمع المسح لان اتساعها اذا اتحد المكان حقيقة لا انتفاء
معنى الخف باقتناع قطع المساق المتقاربة به للذات والذات الاكتشاف من حيث هو الكشاف والواجب الفصل في المخروق الصغير وبهذا المعنى
فتفت عند قدرها صغيرة كقدر المحضة والقوله لا يمكن قطعها المساقه مع ذلك وعدم وجوب غسل البادى قوله ولا يجزئ المسح على الخفين لمن جئت
الفصل قيل الموضع موضع النفي فلا حاجة الى التصوير وما عدا ذلك وقد ليس على وضوء وجب نزع خفيه وغسل رجليه وقيل صورته مسافر
اجنب ولا اعمده فيتم وليس ثم حدث ووجه ما كفى وضوءه لا يجزئ المسح فان اجنبه سرت الى القديمين في التيمم ليس بطهارة كانه لا يجزئ له
المسح اذ ليس على طهارة غيرهما وليس لها فاذا غسل وليس ثم حدث وعنده ما كفى وضوءه وتوضا وضح لان هذا المخروق يمتنع الخف الساتر لوجود
بعد للبس على طهارة كانه فلو لم بعد فلك باكثره فاجزا فاذا لم يغتسل حتى تقدر تيممه فلو احدث بعد ذلك وعنده ما للوضوء وتوضا وغسل رجليه
لانه عا وجبا فان احدث بعد ذلك وعنده ما للوضوء فقط وتوضا وضح وعلى هذا تجري المسائل وهذه الصورة انما هي على ما ذكرناه القابا فائدة
شترط جواز المسح كون اللبس على طهارة الماء لا طهارة التيمم معللا بان طهارة التيمم ليست كاملة فان اريد بعدم كمالها عدم الرفع عن الرجلين فهو
ممنوع وان اريد عدم اصابته الرجلين في الوضوء حسا فيمنع تأثيره في كمال المتعبر في الطهارة التي يقيدها اللبس ويمكن ان يوجب الحكم بان المسح
على خلاص القياس وانما ورد به من فعله عليه الصلوة والسلام على طهارة الماء ولم يرد من قوله عليه الصلوة والسلام بالوضوء ضرورة فيلزم فيه الماء
تقصر على مورد الشرع وسياتي في حديث صفوان صريح منه لوجاهة قوله بحديث صفوان بن عسال روى النسائي والترمذي وقال حديث حسن
صحيح عن صفوان بن عسال قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرنا اذا كنا سفر ان لا نخرج خفافا ثلاثة ايام وليالها اربعة ايام ولا نخرج خفافا ثلاثة ايام ولا نخرج خفافا ثلاثة ايام
غايط وبول ولزوم قوله واذا تمت المدة نزع خفيه لسان الحديث الى الرجلين وغسل رجليه وليس عليه اعادة بقية الوضوء لان الوضوء ليس
بشرط في الوضوء فينضم غسلها الى الفصل السابق للاعضاء فيكمل الوضوء فان قيل لا يحدث ليسرى لانه كان قد دخل بالخف ثم نزل بالمسح فلا
يعدو الا بسببه من الخارج الخس وخفه قلنا جاز ان يعتبر الشرع ارتفاع الحدث بسج الخف متيقنا بحدثة منعه ثم علمنا وقوع مثله في التيمم حيث اعتبر
في ارتفاعه باستعمال الصعيد بغيره بحدثة اعتباره عا لما ضمن مدة عدم القدرة على المار ونياسب ان ذلك لو صفت البالية وهو في المسح

وكذا ابتداء القدم هو الصحيح ومن استند الى المسح وهو معتبر فصار قبل تمام يوم وليلة مسح ثلثة ايام وليست بها عمدا
باطلاق الحديث ولا ينحصر متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره بخلاف ما اذا استكمل المدة للاقامة ثم سافر لان الحديث
قد سري الى القدم والخف ليس بواجب ولو اقام وهو سافر ان استكمل مدة الاقامة نزع لان خصمه للسفر لا ينفي بدو زمان استكمل
تتمها لان هذه مدة الاقامة وهو مقيد ومن لبس الخرق فوق الخف مسحه عليه خلافا للشافعي لا فائدة يقول للبذل لا يكون له بدل

ثبت بل هو فيه من وجهين فان المسح ان كان بالمال كونه بدل عن وظيفة الغسل وانحفت عن الرجل فوجب تقيد الارض في حدة اعتبار
تدليله باليقيد الاصل كما تقيد في التيمم بكونه بدلا ليقيد باليقيد الاصل نزع ان المقام مقام الاحتياط وفي فتاوى قاضي خان
لومت المدة وهو في الصلوة ولا يات بمقتضى على الاصح في صلته او لا فائدة في النزع لانه الغسل والامساك من قال من المشايخ قد سري
لكن الذي يظهر صحة هذا القول لان الشرح قد منع انحفت بدة فيسري الحدث بعد اذ لا يتأهلها مع الحدث فكلما يقطع عند وجود الماء ليس
يقطع عند عدمه التيمم لا للرجلين فقط ليلزم نزع الاصل بالتحلف بل لكل لان الكل الحدث لا يتجزى فيصير محميا بحدث القديين وان كان
حيث لو اقتصر على غسلها ارتفع كمن غسل ابتداء الاعضاء الارجلية وفي المأفأة تيمم الارجلين فقط والا كان جميع الخف والا اصل ما تبا في
كثير من الصور بل الحدث الاقامة فانه على حاله لم تيمم الكل وبذلك ان التيمم لم يصيب الرجل ساكنة يصيبها حكم الطهارة عنده وهو لم يقيد
فلا يصلح عدم الماء بانها السراية بعد تمام المعتبة شرعا غاية المنع وعلى هذا فما ذكر في جوامع الفقه والمحيط من انه انما يخرج اذا تمت اذ لم
فيها من شدة البرد فان خافه فله ان يسح مطلقا فيه نظر فان خوف البرد لا اثر له في منع السراية كما ان عدم الماء لا يمنعها فغاية الامر لا يخرج
لكن لا يسح بل تيمم خوف البرد والله سبحانه اعلم وعلى نقل بعض المشايخ تاويل المسح المذكور بانه مسح جبهة لا مسح الخف فعلى هذا يستوجب انحفت
على ما هو الاولى او اكثر وهو غير المقيد من اللفظ الما دل مع انه انما تيمم اذا كان مسحا بجبهة ليدقق على ساتر ليس تحته محل وجب بل عضو صحيح
غير انه يخاف من كشفه حدوث المرض للبرد ويتكلم بطلان مسكه التيمم بخوف البرد على عضوه واسوداده ويقضي ايضا على ظاهر ما ذهب اليه من اجتناب
جواز تركه راسا وهو خلاف ما يفيد اعطاه حكم المسألة هذا وينقض المسح ايضا غسل اكثر الرجل وفيه من البحث ما سمعت ما قد مناه قوله وكذا بالشرع
هو الصحيح فاقول اسب ليوسف وعنه في الاما يخرج نصفه وعن محمد ان كان الباقي قدر محل الفرض اعني ثلثة اصابع اليد لا ينقض وقال
ابو حنيفة ان خرج اكثر العقب يعني اذا خرج قاصدا اخراج الرجل بطل المسح حتى لو بدله اعادة ما فاعاد ولا يجوز المسح وكذا لو كان اعرج يمشي على صدره
قديمه وقد ارتفع عقبه عن موضع عقب الخف الى الساق لا يسح والى ما دونه يسح اما لو كان الخف واسعا لم يقع العقب برفع الرجل الى الساق
ولم يرد بوضعه فلا يمنع وقال بعضهم ان كان الباقي بحيث يمكنه المشي فيه كذلك لا ينقض وبهذا في التحقيق هو مرمى نظر الكل فمن نقض خروج العقب
ليس الا لانه وقع عنده انه مع طول العقب في الساق لا يمكنه متابعته المشي فيه وقطع المسافة بخلاف ما اذا كانت تعود الى محلها عند الوضع
ومن قال بالاكثرة فليظن ان الاعتناء منوط به وكذا من قال يكون الباقي قدر الفرض وبذلك الامور انما تنبني على المشاهدة ويظهر ان قاله ابو حنيفة
اولى لان بقا العقب في الساق يعلق عن عداوته المشي وروى على الساق نفسه قوله مسح ثلثة ايام وليا لها سوا سافر قبل تقاض الطهارة
او بعده قبله كمال مدة المقيم وفي الثاني خلاف الشافعي لما عمل باطلاق قوله عليه الصلوة والسلام مسح المسافر الحديث وبها سافر فيمسحها
بخلاف ما بعد كمال مدة المقيم لان الحدث قد سري الى القدم وانما يسح على خف رجل لا حدث فيها اجزاء وما استدلل به من ان هذه عبادة
ابتداء حالة الاقامة فيعتب فيها حالة الابتداء كصلوة ابتداء المقيما في سفينة فسافت وصوم شرع فيه مقيما فسافر حيث يعتبر فيه حكم الاقامة فعلى
عن تكلف الفرق لعدم ظهور جزم بالمشرك لا يؤثر في الحكم قوله ومن ليس الجرم فوق الخف مسح عليه اذ لم يسح بها قبل ان يحدث
فان احدث قبله وهو لا لبس الخف لا يجوز لان وظيفة المسح استقرت للخف لمحل الحدث فلا يزال مسح غيره وكذا لو لبس العقبين قبل الحدث

باب الحيض والاستحاضة

اقل الحيف ثلثه ايام وبياها وما نقص من ذلك فهو مستحاضة

[illegible]

باب الحيف

باب الحيض قيل هو دم مفقود من امرأة سليمة من الداء والصغر فبعد الرحم يخرج دم الاستحاضة والبرح والسليمة من الداء يخرج النفاس لان النفساني حكم المريفية ولذا اعتبرته عاتما من الثلث وج لفظ الصغر مستدرك لان اخراج في الصغر استحاضة وقد خرج بالرحم لانه دم عرق لا رحم وايضا يكرر اخراج الاستحاضة لان السليمة من الداء يخرجها كما يخرجها الاول وتعرفه بالاشتراك ولا يكرر دم من الرحم لانه لا يكرر ثم هذا الصغر ثبت بناء على ان مسمى الحيض نبش اما اذا كان ساء احدث الكائن عن الدم المحرم للامانة والمسلم كاسم انما يثبت للحدث الخاص لا للدار الخاص فمعرفة ما يثبت شرعية بسبب الدم المذكور عدم الصغر والجمل تقدم نصاب الطهر وعدم نقصانه عن الاقل والزيادة على الاكثر بعد بقية الشرط فالزيادة فيه استحاضة فالامتداد الخاص في هذه العوارض محقق لعدم الضرورة وعدم الصغر فيجب تقديره في مدة يحكم ببلوغها فيما اذا رأت الدم واختلفت فيما تفصيل ست وقيل سبع وقيل تسع وقيل اثني عشرة والمختار تسع والوانه اذا ذكر في الكتاب مع التبريد والخصرة نوع من الكدرة واما الخصرة فلا شك انها من الوان في سن الحيض واما في سن والايام فينفي الفتاوى بنت سبع وخمسين ترى حنفية غير خالصة على الاستمرار فان كان لون التبن خفيف فان لم يكن تعرف من ايامها شيئا فيقتل بكل صلاة وان كان دون التبن فليس بحيض الا اذا رأت على الاستمرار وليست بصفرة خالصة فانما ظاهره انفساء الرحم وحركة الصوم والقربان واما شرط فيه الطهارة وثبت هذا الحكم بالمرور وعن محمد بالاحاسن بد وقرنة تظهر فيها لوقوتها ووضع الكرسف ثم احت تبرؤ الدم اليه قبل الغروب ثم رفعه بعدة تقضي الصوم عنده خلافا لما يعني اذا لم يجاز حرف الفرج الداخل فان جازته الجلة من الكرسف كان حيفا ونفسا اتفاقا وكذا احدث بالبول ولا احتسأ حاله الحيض ليس للشيب وسحب للبكر وحالة الطهر وسحب للشيب فقط

لقوله عليه السلام اقل الحيض للمرأة البكر والتيب ثلاثة ايام ولياليها والآخر عشرة ايام وهو حجة على الشافعي رآه في التقدير يوم وليلة وعن ابي يوسف انه يومان والآخر يومين والثالث اقامته للاثم مقام الكل قلنا هذا انقص عن نقابة الشارع والآخر عشرة ايام والزائد استحاضة لما رينا وهو حجة على الشافعي رآه في التقدير خمسة عشر يوما فخر الزائد والمناقص مستحاضة لان تقدير الشارع يمنع الحاق غيره به وما اثاره المرأة من الحيضة والصفرة والكدرة حيض حتى ترى البياض خالصا قال ابو يوسف كذا لا تكون الكدرة من الحيض لا بعد الدم كذا لو كان من الحيض لكان خروج الكدرة من الحيض

ولو وضعته ليلا فلما اجتمعت رات الطهر تقضي الشا فلو كانت ظاهرة فزات البتة معين صحبت تقضيها ايضا وان لم تكن صلما قبل الوضع اخذوا لها طاهرة في الصورة الاولى من حين وضعته وحالها في الثانية حين رفعت اخذوا احتياط فيها وادنى مرة يحكم باياسها فيها اذا انقطع ونحوه من ثلثة واذا حكم به ثم رأت الدم انقص ذلك قال الصدوق في الدين هذا اذا كان وما خاضا ثم انما ينقص به الاياس فيما يتقبل حتى لا تقدر الاكثرة المبشرة قبل المعادة ان كان على الدم لم يكن على الدم من صفرة وخضرة وكدرة لا ينقص الحكم بالاياس واذا رأت البتة وما في سن يحكم بما يغنيها فيه تركت الصلوة والصوم عندا كثر ما شجنا رآه عن ابي حنيفة لا يترك حتى يستمر ثلثة ايام ويستحب للحائض ان تتوضأ وقت الصلوة وتجلس في مسجد بيتها تسبح وتهمل كذا في العادة قوله لقوله عليه الصلوة والسلام روى الدارقطني عن ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل الحيض للمرأة البكر والتيب الثلثة واكثر ما يكون عشرة ايام فاذا زاد فحيض استحاضة قال الدارقطني عبد الملك مجبول والعلماء بن كثير ضعيف الحديث واخرج عن عبد الله بن ابي بن مسعود الحيض ثلاث واربع وخمس وست وسبع وثمان وتسع فاذا زاد فحيض استحاضة وقال لم يره الا عمش غير يارون بن زياد ومضعيف الحديث وروى ابن عدي في الكامل عن انس عن علي بن الصلوة والسلام الحيض ثلثة ايام والبقية وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة فاذا جاوزت العشرة فحيض استحاضة واعلم بحسن بن دينار والحديث معروف بالجلد بن ايوب وروى في نوفا على انس وقال ابن عدي في الحسن لم ار له حديثا جازا عندنا في البكارة وهو الى الضعف اقرب وروى الدارقطني عن عبد العزيز الدرا وروى عن جليد الدين بن عمر عن ثابت عن انس قال هي حائض فيما بينها وبين عشرة فاذا زادت فحيض استحاضة وروى ايضا حدثنا الحسن بن سعيد قال حدثنا غلام بن اسلم قال حدثنا محمد بن فضيل عن شعث عن الحسن بن عثمان بن ابي العاص قال لا يكون للمرأة استحاضة في يوم ولا يومين ثلثة حتى تبلغ عشرة ايام فاذا بلغت عشرة ايام كانت استحاضة وقال ايضا حدثنا عثمان بن احمد الدارقطني قال حدثنا يحيى بن ابي طالب قال حدثنا عبد الوهاب قال حدثنا هشام بن صان عن الحسن بن عثمان بن ابي العاص الثقفي قال حائض اذا جاوزت عشرة ايام فحيض استحاضة فتسل وتصلى وعثمان بن اسحاق قال ايضا حدثنا ابراهيم بن حماد قال حدثنا المعمر بن قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا حماد بن سلمة وحدثنا محمد بن ابي حنيفة قال حدثنا حماد بن سلمة عن علي بن ثابت عن محمد بن زيد عن سعيد بن جبير قال حيض ثلثة عشر واستحاضة ثلثة عشر ايام وروى الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم ايضا من حديثه وانكبه بن ابي العاص عن علي بن ابي حنيفة ثلثة عشر ايام وعشرة ايام وضعفه جباله محمد بن منهل وضعفه محمد بن احمد بن انس وروى ابن عدي في الكامل من حديث معاذ بن جبل عنه عليه الصلوة والسلام لا حيض دون ثلثة ايام ولا حيض فوق عشرة ايام الحديث وضعفه محمد بن سعيد الشامي وموه بالوضع واخرجه العقيلي عن معاذ عنه عليه الصلوة والسلام من غير طول واعلم بجباله محمد بن الحسن الصدفي بالنقل وروى ابن الجوزي في الحلال المشاهير عن محمد بن ابي حنيفة عليه الصلوة والسلام اقل الحيض ثلثة واكثر عشرة وقل بابن الحنفية ثلثة عشر يوما وضعفه سليمان المكني ابا داود والنسفي فمذهبه عدة احاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم متعددة الطرق وذلك يرفع الضعيف الى الحسن والمقدرات الشرعية مما لا تترك بالرأي والموقوف فيها حكم الرفع بل السكن بالنفس بكثرة ما روى فيه عن الصحابة والتابعين الى ان المرفوع مما اجاد فيه ذلك الراوي الضعيف وبجملته فلا اصل في الشرع بتجارات قولهم ثلثة عشر عشرة لم يعلم فيه حديثا حسنا ولا ضعيفا وانما تسكروا فيه بما روه عنه عليه الصلوة والسلام قال في حقه النسائي كذا احاد كن شطر عمر بالا

ولا تطوف بالبيت لان الطواف في المسجد ولا ياتيها زوج القول تعالى ولا تقربوه حتى يظهرن ليس الحائض والحائض فانه الفراء

لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او على استنجاله في حقيقة ومجازه ولا موجب للعدول عن الظاهر الا توهم لزوم جواز الصلوة جنبا حال كونه عابرا
 سبيل لانه استثنى من المنع المعنى بالاغتسال وليس يلزم لوجوب الحكم بان المراد جواز ما حال كونه عابرا سبيل اى مسافرا بالتيتم لان مودة
 التركيب لا تقربوا جنبا حتى تغسلوا الا من حال عبور السبيل فحكم ان تقربوا بغير اغتسال وبالتيتم يصدق انه بغير اغتسال نعم تعقبي طاهر
 الاستثنا اطلاق القربان حال العبور ولكن ثبت اشتراط التيتم فيه بدليل آخر وليس يراى منع على هذا الآية وليكنها على منع التيتم للجنب
 المقيم في المصطرط اوجابه انه خص حاله عدم القدرة على المأوى المصطنع منها مطلقا في المرض والاجماع على تخصيص حاله القدرة
 حتى لا يتيتم المريض القادر على استعمال الماء وهذا العلم بان شرعية الحاجة الى الطهارة عند العبور الماء فاذا تحقق في المصطرط اذا لم يتحقق
 في المريض لا يجوز ان قيل في الآية دليل على ان التيتم لا يرفع الحدث وانتم توجبونه قلنا قد ذكرنا ان محصلا لا تقربوا جنبا حتى تغسلوا
 الا عابري سبيل فاقربوا بلا اغتسال في التيتم لان المعنى فاقربوا جنبا لا يغتسل بالتيتم لان التيتم لا يرفع الحدث مسكوت عنه ثم استفيد كونه رافعا
 من خارج على ما قدمناه في باب التيتم قوله ولا تطوف بالبيت لانه في المسجد فحرم ولو فعلته احاطت كانت عاصية معاقبة وتحمل به
 من احراما كطواف الزيارة وعليها بركة كطواف الجنب هذا والاولى عدم الاقتصار على التعليل المذكور فان حرمة الطواف جنبا ليس منطوقا
 فيه بل يدخل المسجد بالذات بل لان الطهارة واجبة في الطواف فلو لم يكن ثم مسجد حرم عليها الطواف قوله ولا ياتيها زوجها ولو اقاما معا
 كفرا وعالمنا بالحكمة اتي كسيرة وجبت التوبة ويتصدق بدنيارا ونصفه استحسانا وقيل بدنيارا ان كان اول المحيض ونصفه ان طلى في ثوبه
 كان فاكه راي ان لا معنى للتخيير بين القليل والكثير في النوع الواحد وكذا هذا الحكم لو قالت ضفت فكذب بالان تكذيبه لا يعمل بل ثبت البهيمه اخبارا
 واما الاجتماع بها بغير اجماع فذهب الى خفيقة والى يوسف والشافعي وما لك يحرم عليه با بين السرة والركبة وهو المراد بان تحت الازار ومنه يجب
 فممنزلة المحل لا يحرم سوى الفرج لما اخرج الجماعة الا بخلافه ان اليهود كانوا اذا احاضت المرأة منهم لم يواكلوها ولم يسلموها في البيوت فسالت الصحابة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فارتل الله تعالى ويسألونك عن المحيض فقال عليه الصلوة والسلام اضواكل شي الا الكفاح وفي رواية الاجتماع وروايت الجماعة
 ما عن عبد الله بن سعد سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحل لي من امراتي وهي حائض فقال لك ما فوق الازار رواه ابو داود وسكت
 عليه فوجهه يحتمل ان يكون ضا او صحيحا فمنهم من حسنه لكن شارح ابو زرقة العراقي صح بانه ينبغي ان يكون صحيحا وهو فرع معقولة رجاله ثبت كونه
 صحيحا وحيث يارض ما رواه سلم وغيره خصوصا وانت تعلم ان مسلما يخرج عن سلم من غوائل الحج فاذن فالترجيح له لانه لا مانع وذاك معج واما ترجيح
 السروحي قول محمد بن حذيفة مفهومه لا يفاضل منطوقهم فخط لان كونها منطوقا في المدعى وهو ما بنا على اعتبار المدعى كيف هو فان جعلت
 الدعوى قولنا جميع ما يحل للرجل من امراته احاطت ما فوق الازار اذ كانت احاد ثبنا منطوقا اعني قوله صلى الله عليه وسلم لك ما فوق الازار جوابا
 عن قول السائل ما يحل لي من امراتي احاطت ما فوق الازار لان اجنى السؤال جميع ما يحل لي ما هو منطوق اجواب السؤال
 وان جعلت الدعوى لا يحل ما تحت الازار ورواها لا يحل الا محله الام كانت مفهوما ولا شك ان كلا من الاعتبارين في الدعوى صحيح فعلم ان المقصود
 غير لازمة في احاد ثبنا ولا المنطوقية ثم لو سلم كان هذا المفهوم اقوى من المنطوق لان زيادة قوة المنطوق على المفهوم ليس الا لزيادة دلالة
 على المعنى بلزومه وهذا المفهوم وهو استفاضل ما تحت الازار مطلقا لما كان ثابتا لوجوب مطابقة اجواب السؤال لدلالة خلاصتها على نقصان

الاجماع

الاجماع

الاجماع

نقول صلى الله عليه وسلم لا تقترأ الحائض والحائض شيتا من القرآن وهو حجب على مالك في الحائض وهو باطل لا يقرب تناول
سادون الآية فيكون حجة على الطحاوي في إباحته وليس هو المحقق إلا بفعله ولا اخذوا من سورة من القرآن إلا بصحة
وكن الحديث لا يمس المحقق إلا بفعله لا يقوله عليه السلام لا يمس القرآن إلا طاهر ثم الحديث والحجبة حلال اليد
فيستويان في حكم السن والحجبة حلت المفردون الحديث فيقرآن في حكم القراءة وحلته ما يكون متجا فاعنه دون باه متصل
بها كالحل المشرذ هو الصحيح وكبره مسه بالكم هو الصحيح لأنه تابع له بخلاف كتب الشريعة لا هلهما

في التزينة أو العجز أو الخط كان ثبوته واجباً من اللفظ على وجه لا يقبل تخصيصاً ولا تبديلاً لهذا العارض والمنطوق من حيث هو منطوق قليل
ذلك فلم ينجح الترجيح في خصوص المادة بالمنطوقية ولا المرجحية بالمفوضية وقد كان فعله عليه الصلوة والسلام على ذلك فكان لا يباحثون
وهي ما نض حتى يامر أن تشر متفق عليه وأما قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فإن كان نهيها عن الجماع عينا فلا يمنع أن تثبت حرمة أخرى
وفي محل آخر بالنسبة وإياك أن تظن أن هذه من الزيادة على النص بخبر الواحد إن ذاك تقييد مطلق فيقع متوقع المعارض في بعض قنا ولا تـ
لا شرع ما لم يتعوض له ولو حمل على العموم في كل الجماع أفراد المنهي عنه لثنا وله حرمة الاستماع بها أعني من الجماع وغيره من الاستماعات ثم يظهر من
بعضنا بالحديث المفيد يحمل ما سوى بين السر والركبة فيبقى ما عينا داخل في عموم المنهي عن قرآنه وإن لم يمتح إلى هذا الاعتبار في ثبوت المطلوب
لما نينا قوله لقوله عليه الصلوة والسلام لا تقترأ الحائض ولا يحجب شيئا من القرآن رواه الترمذي وابن ماجه وفيه إسناده صحيح بن عياش
وتقدم الكلام فيه وفي سنن الأربعة عن علي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحجب أو لا تجزئه عن القراءة شي ليس بالحجبة وقال الشافعي
إل الحديث لا يثبتونه قال البيهقي لأن مدارة علي بن عبد الله بن بكير لا يملك كان تكبره وانكره فله وحده ثم ما روى هذا بعد كبره فانه شبهة لكن قد
قال الترمذي حديث حسن صحيح وصححه ابن جبان والمحاكم وقال ولم تحجب بعد الله بن سلمة ومدا الحديث عليه يروى البيهقي عن عمر أنه كره القراءة
للحجب وقال صحيح قوله فيكون حجة على الطحاوي في إباحته ما دون الآية ذكره نجم الدين الرازي أنه رواية ابن سبابة عن أبي حنيفة وإن
عليه الأكثر ووجهه أن ما دون الآية لا يبعد بها قاريا قال الله تعالى فاقرا وما ليس من القرآن كما قال عليه الصلوة والسلام لا يقترأ الحائض
فكما لا يبعد قاريا ما دون الآية حتى لا تصح بها الصلوة كذا لا يبعد بها قاريا فلا يحرم على الحجب والحائض وقاولوا إذا حاضت المعلقة فلم كلمة
كلمة وتقطع بين الكلمتين وعلى قول الطحاوي نصت آية نصت آية في الخلاصة في محرمات الحيض وحرمة القرآن إذا كانت آية
قصيرة تجرى على اللسان عند الكلام كقوله ثم لم يولد ما قرأ ما دون الآية بخبرهم الله والخبر أن كانت قاصدة قرأة القرآن كبره أن كانت
قاصدة شكر النعمة والثناء لا كبره ولا كبره التبي وقراءة القنوت انتهى وغيره لم يفيد عند قصد الثناء والثناء ما دون الآية فصرح بجواز قرأة القنوت
على وجه الثناء والثناء وفي الفتاوى الظهرية لا ينبغي للحائض والحجب قرأة التوراة والإنجيل والزيور لأن الكل كلام الله وكبره لها قرأة
وعار الوتر لأن إيسار في جملة من القرآن سورتين من أوله اللهم إياك نعبد سورة ومن هنا إلى آخره أخرى وظاهر المذهب لا كبره وعليه التمسك
وأما قرأة الذكر فافاد المص في باب الأذان في مسألة الأذان على غير وضوء وإن الوضوء فيه مستحب قوله لا يمس القرآن إلا طاهر هو
في كتاب عمرو بن خرم حين نبه عليه السلام إلى اليمن وسياقي بكال في كتاب الزكوة أن شاء الله تعالى قوله ثم اجنبتة حلت اليد
فيجد جواز نظر الحجب للقرآن لأنها لم تحمل العين ولذا لا يحجب غلبها وأما من ما فيه ذكر فاطلة عامة المشايخ وكبره بعضهم قوله وخلافه
ما يكون متجا فاعنه أي منفصلا وهو المخزنية خلافا لمن قال هو المجلد أو الكم لأن المجلد المصنوع تابع له حتى يدخل في بيته بغير شرط فلمسه
حكم مسه وإن لم يمس فالتابع للباس فالتابع للباس بيده والمردو بقوله كبره مسه بالكم كراهية التحريم ولذا قال في الفتاوى لا يجوز للحجب والحائض أن
يمسا المصحف كغيره ولا يبيض ثيابها لأن الثياب بمنزلة يديها لا ترى لو قام في صلاته على نجاسة وفي رجله نعلان لا يجوز صلاته ولو فرش
نعليه وجوبه وقام عليها جازت خلافا لمن قال كبره من الكتابة لا موضع البياض وأما الكتابة فمضى فاقوى أهل سعة ذكره كتاب

حيث يرخص في مسها بالكم لان فيه ضرورة ولا بأس بدخ المصحف الى الصبيان لان في العلم تصحيح حفظ القرآن وفي الامم
بالنظير حرجا لهم وهذا هو العجيب واذا انقطع دم الحيض لاقبل من عشرة ايام لم يحل طيها حتى تغتسل لان الدم يدن تارة
وتنقطع اخرى فالزبد من الاحتساب ليزجج جانب الانقطاع ولو لم تغتسل ومضى عليها ادى وقت الصلوة بقدر ان تقدر
على الاحتساب والحرمة حل وطها لان الصلوة صارت دينيا في ذمتها فظهرت حكما ولو كان انقطع الدم دون عادتها
فوق الثلث لم يقر بها حتى قضى عادتها وان اغتسلت لان العود في العادة غالب فكان الاحتياط في
الاحتساب وان انقطع الدم لعشرة ايام حل وطها قبل الغسل لان الحيض لا يزيد له على العشرة الا انه لا يمتنع
قبل الاحتساب للفرقة بالشك والظهور اذا تحلل بين الدمين في مدة الحيض فهو كالدم للتوالي قال س ر خ

فيه آية من القرآن لانه يكتب بالقلم وهو في يده وذكر ابو الليث الاكثب ان كانت الصحيفة على الارض ولو كان ما دون الآية وذكر القدرى
انه لا بأس اذا كانت الصحيفة على الارض ثقيل هو قول ابي يوسف وموافيق لانها اذا كانت على الارض كان سها بالقلم وهو واسطه منفصلة
فكان ككتاب منفصل الا ان يكون يسه يده وقال لي بعض الاخوان هل يجوز مس المصحف بمبدل هو الاسب على عفة قلت لا اعلم فيه منقول
والذي يظهر ان كان بطرفه وهو يحرك بحركة يبغي ان لا يجوز ان كان لا يحرك بحركة يبغي ان يجوز لا يقتصر اياه في الاول تابعه كبدنه وفي الثاني
قالوا فيمن صلى وعليه عمامة بطرفه نجاسة فالتعنه ان كان القاء وهو يحرك لا يجوز ولا يجوز اعتباره على ما ذكره فروغ كبره كتاب القرآن وراسا
الله تعالى على الدراجم والدنانير والمرب والمجدان وبالفرض ذكره القراءة في الحج والغسل والحمام وعند محمد لا بأس في الحمام لان الماء
المستعمل طاهر عنده ولو كانت رقية في غلاف تجاب عنه لم يكره دخول الحمامة والاشترار عن شدة انضال قوله حيث يرخص في مسها بالكم يقتضيه
انه لا يرخص بالكم قالوا يكره مس كتب التفسير والفقه والسنن لانها لا تخلو عن آيات من القرآن وهذا التعليل يمنع من شرح النجاة ايضا
قوله ولا بأس بمنع المصحف الى الصبيان واللوح وان كانوا محدثين لا ياتهم المكلف الدافع كما ياتهم بالباس الصغار الحرة وسفينة بخر وتوجيه
الى القبلة في قضا حاجة للضرورة في هذا الدافع فان لم يجرم بالطهيرة جباينا لم يطل سبهم بطول الدرس بخلاف لمن كره تعليمهم بالدفع اليهم
وعنه احتراز بقوله هو الصحيح قوله واذا انقطع دم الحيض حاصلة اما ان يقطع لتام العشرة او دونها تمام العادة او دونها ففي الاول حل وطها
بجود الانقطاع وفي الثالث لا يقر بها وان اغتسلت الممنع عادتها في الثاني ان اغتسلت ارضى عليها وقت صلوة اخرى خرج وقت صلوة
حتى صارت دينيا في ذمتها حل والا لا وعلى هذا التفصيل القطع النفاس ان كان لها عادة فيما تنقطع دونها لا يقر بها حتى يفيض عادتها بشرط
ان لها محل ان خرج الوقت التي طهرت فيه او تمام الاربعين حل مطلقا ودعا الاول ان في الآية قراطين يطهرن يطهرن بالتخفيف والتشديد ودو
الاول انها الحرة العارضة على محل بالا انقطاع مطلقا اذا انتهت الحرة العارضة على محل حلت بالضرورة ومودى الثانية عدم انتهائها عنده
بل بعد الاعتساب فوجب الحج ما لم يكن فحلنا الاولى على الانقطاع اكثر المدة والثانية عليه تمام العادة التي ليست اكثر من الحيض وهو المناسب
لان في توقيتها في الانقطاع لاكثر على الغسل انما لها حاضا حكما وهو مناط حكم الشرع عليها لوجوب الصلوة المستلزم انزالها الى طاهرة
تطعا بخلاف تمام العادة فان الشرع لم يقطع عليها بالطهر بل يجوز الحيض بعده ولذا لو زادت ولم تجاوز العشرة كان لكل حيفا بالاتفاق على ما يقتضيه
قضى ان مقتضى الثانية ثبوت المحرمة قبل الغسل فرفع المحرمة قبله بخرج الوقت معاضة النص بالمعنى واجوب ان القراءة الثانية خص منسبا
صدرة الانقطاع للعشرة بقراءة التخفيف فجاز ان تخص ثانيا بالمعنى وعلم ما ذكرنا ان المراد باو في وقت الصلوة اذناه الواقع اخر اعني ان يطهر
في وقت منه الى خروجه قدر الاعتساب والتحريم لا اعلم من هذا ومن ان يظهر في اوله ويضي منه هذا المقدار لان هذا لا يقر لها طاهرة شرعا
كما رايت بعضهم يخط في الترى الى تعليمهم بان تلك الصلوة صارت دينيا في ذمتها وذلك بخروج الوقت ولذا لم يذكر غير واحد لقطعة اوى وعبار
الكان في اوتصير الصلوة دينيا في ذمتها يضي ادى وقت صلوة بعد الغسل والتحريم بان القطع في آخر الوقت وجه الثالث ظاهر من الكتاب غير ان
خلات انها المحرمة بالغسل الثابت بقراءة التشديد فهو مخرج منه بالاجماع وفي التمهين مسافة طهرت من الحيض فقيمت ثم وجدت ما جاز للزوج
ان يقر بها لكن لا تقرأ القرآن لانها لما قيمت خرجت من الحيض فلما وجدت الماء وجب عليها الغسل وصارت كالحجج بها في حق القرآن في حال صلوة

نوضيها في فصله وان قطر الدم على الحصيد لم يعرف حكم الصلوة ثبت حكم الصوم والوضوء في جميع احواله ولو نزل الدم على عشرة ايام متعاقبة معروفة وقضت الى ايام عادتھا والذي نأد استخاضة لقوله عليه السلام

قيل وينبغي ان تراعى عشرة مثل قلنا وعن محمد بن الحسن شمران هو اختيار ابى سهل قال محمد بن قيس قال سبعة مؤمنون يومئذ لا نراهم الا نراهم عليهم لم يبق من الشهر ما يمكن كونه
حيضا وقال الرضا في جملة وعشرون يوما لا الشهر في الغالب قيل على الحيف الظاهر وذكر بيان الدين محمد بن علي بن ابي بكر ان الفتوى على قول الحكم الشريفي لم يرد
عن محمد بن القدير بشر بن قولهم نوضيها في فصله في روى ابن ابي عمير عن عائشة قال عاتبة بنت ابي جحش روى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأة
استخاضت اطهر فادخ الصلوة فقال لا تجنبي الصلوة ايام حيضك ثم غسلي في كل صلوة ثم صلى ان طهر الدم على الحصيد فخرج ابو داود في سبعة ايام حبيب بن ابي ثعلبة
عروة عن عائشة فسر به بن ابي عمير عروة بن الزبير قال ابو داود وضع يحيى بن ابي عمير في هذا الحديث قال ابن المنيجي حبيب بن ابي ثعلبة لم يرد عروة بن الزبير وذكر ابو القاسم
ابن عساكر في الحديث في ترجمة عروة المروزي عن عائشة ولم يذكره في ترجمة عروة بن الزبير عنهما وهو في البخاري من حديث ابى معاوية عن عثمان
بن عروة عن ابنه وليس فيه زيادة وعن قطر الدم على الحصيد قوله ولو نزل الدم على عشرة ايام ولما عادت معروفة ردت الى ايام عادتها فيكون
الزبد على العادة استخاضة وان كان داخل العشرة وهل ترك مجروريتها الزيادة اختلف فيه قيل لا اظن متيقن بكونه حيضا لاحتمال الزيادة على العشرة
وقيل نعم استخاضة بالاحتمال ولان الاصل الصحة وكونه استخاضة بكونه عن داء بعيد وهو الاصح وان لم يجاوز الزائد العشرة فاكلل حيض بالاتفاق وانما
اختلفت في انه يصير عادة لما اولاه الان راوت في الثاني كذلك وهذا بناء على نقل العادة بمرّة او لا فخذها لا وعند ابى يوسف نعم في الاحتياط
والكا في ان الفتوى على قول ابى يوسف واختلفت في العادة الاصلية وهي ان ترى دينين متفقين وطهرين متفقين على الاول او اكثر لا بجعلية
وانما تظهر ثمره اختلفت فيما لو ستم بها الدم في الشهر الثاني فعند ابى يوسف يقدح فيها من كل شهر مائة آخر او عند ستمها على ما كان قبله وصورة العادة
الجعلية ان ترى اطرا مختلفا وما مختلفا بان رات في الابدان خمسة وما وسبعة عشر طهر اثم اربعة وستة عشر ثم ثمانية عشر ثم ستم بها الدم
فعلى قول محمد بن ابراهيم تبنى على اوسط الاحاد وعلى قول ابى عثمان سعيد بن مراحم تبنى على اقل المراتين الاخيرتين فعلى الاول تنزع من اول الاستمرار
اربعة وتصل ستم عشر وذلك دأبها على الثاني تنزع ثمانية وتصل خمسة عشر فذه عادة جعلية لما في زمان الاستمرار ولذلك سميت بجعلية لانها
جعلت عادة للضرورة هكذا في المصنف وفي غيره معروا الى المبسوط ان كان حيضا مختلفا مرة تحيض خمسة ومرة سبعة فاحتضت فانها تنزع
الصلوة خمسة ايام ثم تغسل لتوهم خروجها من الحيض وتصل يومين بانها روت كل صلوة لانها مستخاضة ولا يقربها زوجها في هذين
اليومين ولو كان آخر عدتها ليس للتزوج مراجعتها فيما وليس لها ان تتزوج باخر فيها ثم تغسل بعد ما لتوهم خروجها الا ان نتاخذ بالاحتياط
في كل جانب وهذا تفصيل خلاف ما في المسند وهو الايق لما قدمنا من اختلفت وحاصله انها تاخذ بالاقل في حق الصلوة والصوم والقطاع
الرجعة والاكثر في التزوج وتعيد الاغتسال ثم اختلفوا في العادة الجعلية اذا طهرت على العادة الاصلية هل تنقص الاصلية قال ائمة بل لا
لانها دوتها وقال ائمة بخارى نعم لانه لا بد ان يسكن في الجعلية خلاف ما كان في الاصلية كما ارتيك في صورتها والجعلية تنقص بروتة المعنى
مرة بالاتفاق ثم اني الانتقال من حيث العدد وما الاستقلال من حيث المكان وهو في المتقوم والمتاخر فالاول خمسة او جارات العادة قبل ان
ما يكون حيضا وفي ايامها لا يكون حيضا او رات قبلها لا يكون وكذا فيما اذا جمعا كانا حيضا او رات قبلها ما يكون ولم ترفيه شيئا لا يكون شي من ذلك
حيضا عند ابى حنيفة هو الاخر موقوف الى الشهر الثاني فان رات فيه كذلك يكون الكل حيضا غير ان عند ابى يوسف بطريق العادة وعند محمد
بن ابي ابيد وروايت قبل ايامها لا يكون حيضا وفيها ما يكون فاكلل حيض بالاتفاق وما قبل ايامها تنزع لايامها لاستنباع الكثير القليل

للمستحاضة تدعى الصلوة أيام اقترانها بالانزال على العادة يجانس ما زاد على العشرة فيلحق به وان ابتدأت مع البلوغ
 مستحاضة فمضيها عشرة ايام من كل شهر والباقي استحاضة لا نافع فيها خصوصا في مخرج عنه بالشك والله اعلم
فصل في الاستحاضة مريم بنت سلس البول والرائحة والرجح الذي يمس قاصي وقت كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت
 ما شاءوا من الماء النازل قال الشافعي يستوضأ المستحاضة لكل ركعة لقوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لكل صلوة وكون اعتبار
 طهرتها ضرورة ادلة المكتوبة فالمتبع بعد الفرج معها وانما قوله عليه السلام المستحاضة تتوضأ لكل صلوة وهو الدابة اول لان اللام تستأجر
 الوقت يقال انك لصلوة الطلوع أو تقاوي الوقت فمقام اوله تبسرا في ذلك الموضع لغير الوقت بطل وضوءهم واستأنفوا الوضوء لصلوة اخرى وهذا
 عند اصحابنا الثلاثة روي قال في الاستحاضة اذا دخل الوقت فان وضوءه اقبل نظام الشمس ارجح حتى يذهب وقت الطهر وهذا عند الجمهور
 ويروي قال ابو يوسف نذر رجل اخر حتى يدخل وقت الطهر وحاصل ان طهارة العادة تنقضي بمجرد الوقت بالحدث السابق عند الحقيقة ويحيى
 وقيد في الخلاصة كون الكل حيفا بان الاستحاضة في العشرة وموضع والامر الى عادتها ولو رأت قبلها ما يكون حيفا وفيها كذلك من في حنفية
 رويان وكذا الحكم في المتأخر غير انها اذا رأت بعد ما لا يكون حيفا وفي ايامها ما يكون حيفا يكون حيفا روية واحدة كذا في الظهيرية وقول
 ابى يوسف في الكل كون حيفا عادة وعليه الفتوى ولا يظهر وجه التقيد بكون المرئي بعد ما لا يكون حيفا فانه لا شك في ان اذا زاد الدم
 على العادة ولم يجز العشرة يكون الكل حيفا بحكم ما تقدم مقتضاها ان لو كان عادتها ثلثة فترات سبعة يكون الكل حيفا وكان الاول في التقيد
 بان لا يحصل من المرئي بعد ما منها اكثر من عشرة وكذا لو رأت عادتها قبلها وبعد ما يزيد الكل على عشرة فحادثها فقط فليس ومن الرد الى
 العادة امره قالت عادتي في الحيف عشرة وفي الطهر عشرون والان اري الطهر خمسة عشر ثم اري الدم ثوم بالصلوة والصوم الى تمام عشر
 ثم ترك في العشرة وما ذكر في الخلاصة في آخر الفصل الثالث واذ رأت قبل ايامها والباقي من ايام طهرها بالصوم الى ايام حيفا الاستحاضة
 قوم ترك الصلوة ايجع مطلقا على قول ابى يوسف وخمد القائل بالابدال وعلى قول ابى حنيفة فانما يلزم اذا كان ما قبل ايامها لا يكون حيفا
 فان كان فعلى احدى الروايتين اللتين ذكرناهما نقول المستحاضة تتبع الصلوة الخ روي الدارقطني والطحاوي في حديث عائشة
 المذكور انما قال وهي الصلوة ايام اتمرك ثم اغتسل وعلى وان قطار دم على تحصيل قوله ولان الرأى على العادة يجانس الزائد على
 عشرة من جهة الزيادة على المقدار المقدارها وبقي المقدار الذي زاد عليه كالزائد عليه من جهة الدم للصوم قوله حيفا عشرة ايام من كل شهر فقد ثبت
 بذه وعن ابى يوسف فيما ان حيفا ثلثة ايام في حق الصلوة والصوم وعشرة في حق الوطى اخذ بالاحتياط كذا في الظهيرية وفيها انشئ
 اذا خرج له دم ومنى العبرة للمنى

فصل في المستحاضة قول لقوله عليه الصلوة والسلام

توضأ لكل صلوة هذا هو الذي في حديث فاطمة بنت ابى جحش والاحديث
 المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلوة فذكر سبط ابن الجوزي ان الامام ابا حنيفة رآه عنه انتهى وفي شرح مختصر الطحاوي روي ابو حنيفة عن شام
 ابن عمرو عن ابيه عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت ابى جحش وتوضأ في وقت كل صلوة فذكره محمد بن الاصل
 مفصلا وقال ابن قدامة في المنى وروى في بعض الفاظ حديث فاطمة بنت ابى جحش وتوضأ في وقت كل صلوة والاشك ان هذا حكم بالنسبة
 الى كل صلوة لانه لا يحمل غيره بخلاف الاول فان لفظ الصلوة شاع استعماله في لسان الشرع والعرف في وقتها فمن الاول قوله عليه الصلوة
 والسلام ان الصلوة اولها وآخرها روي في وقتها وقوله عليه الصلوة والسلام اياما رجل اذكرته الصلوة فليصل ومن الثاني انما للصلاة
 الطهرى لوقتها وهو ما لا يحصى كثرة فوجب حمل على الحكم وقد رجع ايضا بانه متروك الظاهر والاجماع لا يوجب على انه لم يرد حقيقة كل صلوة بخلاف النقل مع
 ان فرض الوضوء واحد قوله واذا خرج الوقت بطل وضوءهم هذا اذا توضؤوا على السيلان ووجد السيلان بعد الوضوء اما ان كان على الانقطاع ودام السيل
 خروج الوقت فلا يبطل بالخروج ما لم يحدث حدثا آخر يسيل دما قوله اى عنده بالحدث السابق فقولنا خروج الوقت ناقص او الدخول
 مجازا فعلى في الاستحاضة انما لو استند النقص الى السابق لوجب اذا شرعت في التطوع ثم خرج الوقت عديم لزوم قضائها لانها حلت قبلها شرعت
 بغير طهارة اجيب بانه ليس بطهر من كل قبل ظهور وجهه فاقترنا من وجهه فاطهرنا لا تقصا في القضاء والطهور في حق المسح كذا في الذخيرة
 يعني المسح على الخفين فانما لم يكس للاحتياط والذي يظهر ان اقتصار من كل وجهه وكونه بالحدث السابق لا يستلزم الاستحاضة ولا يبطله عدم صحة الصلوة

تحت

وتبدأ دخول الوقت عند زفره وبأيهما كان عند أبي يوسف هو فائدة الاختلاف لا تظهر إلا فيمن قوضا قبل الزوال كما ذكرنا أو قبل طلوع الشمس فترى أن اعتبار الطهارة مع المناقاة الحاجة إلى الأداء ولا حاجة قبل الوقت فلا يتخير ولا ييسوف أن الحجة مقصورة على الوقت فلا يثبت قبله ولا بعده وطحا أنه لا بد من تقدير الطهارة على الوقت لئلا يتمكن من الأداء كما دخل الوقت وخروج الوقت دليل زوال الحجة فظهر اعتبار الحد عند زوالها وبالوقت وقت المفروضة حتى انقضاء المعدور لصلاة العيد لأن يصلح الظاهر به عندها وهو الصحيح كما مبينة صلوة الضحى ولو قضاها للظهر في وقتها وأخرى فيه للعصر فعند ما ليس له أن يصلح العصر به لا تنقاضه بخروج وقت المفروضة والاستحاضة هي التي لا يميز عليها وقت صلوة الأواكحدث الذي لكل

أول المردان ذلك الحديث المحكوم بأنه تقاضا إلى غاية معلومة فظهر عند مقتضى الكلام يظهر قيامه شرعا من كل الوقت من حيث ان هذه اعتبارات شرعية لا
عليه بشك قوله وبدخوله عند زفر وبها كان عند أبي يوسف رأي فخر الاسلام ان زفر لم يزيد ولا ابى يوسف فكل من تنفقون على انتفاضة عند زفر
وانما لم ينتفض عند زفر بطلوع الشمس لان قيام الوقت جعل عذرا وقد بقيت شبهة فصلحت لبقا وحكم العذر تخفيفا وانما تحتاج الطهارة
للظفر عند أبي يوسف فيما اذا توضأت قبل الزوال ودخل وقت الظهيرة بالظاهرة بالظاهرة ولا ضرورة في تقديمها على الزمان لان طهارة ما انتفضت هذا القول في نفسه
ان طهارة ما انتفض في السجدة بطلوع الوقت لا انها صحت وانتفضت وقوله في الهداية لزفر ان اعتبار الطهارة مع المنا في الحاجة الى الاداء والاحتياط
قبل الوقت ولا بى يوسف ان الحاجة مقصورة على الوقت فلا تقبى قبله ولا بعد صريح في موافقة كلام فخر الاسلام وفي ان الطهارة قبله لم
لانها انتفضت بعد الصحة وح فالخلاص فحين توضحا قبل الزوال وقبل الشمس ابتداء في نفس صحة الوضوء وعدية فالحال بالنسبة الى الوقت ان شبه
على مناط النقص فليس وضع الخلاف صحيحا فما ذكر في النهاية من انها طهارة معتبرة في حق النفل وتضاء الفوائت وعدم اعتبارها باعتبار

الحاجة المتعلقة بأداء الوقتية منعده في حق تلك الطهارة لأنها غير معتبرة أصلاً من قوله فمذهبنا ليس بما أن تصل إلى العصر بهذه الطهارة
أما حضما بالذكر مع أن الكل على هذا لأن الشبهة تأتي على قولها أنه لا بد من إتمام الطهارة على الوقت ولا ينقص بالدخول ومع هذا لا تصل إلى العصر
بهذه لأنه دخول مشتمل على خروج ولا يخفى أن عدم جواز العصر بهذه الطهارة فيما إذا كانت على السيلان أو وجد بعد ما أتى بها ذلك قوله ولا يخفى
هي التي لا يضي عليها وقت صلوة الأواحد الذي ابتليت به لوجود فيه لما أعطى حكم المستحاضة أو ما تصور ما وكان الأولي تقديمه على الحكم
لمقدم التصور على الحكم المتصور لكنه بادر إلى الحكم لأنه المقصود الأهم مع عدم الفوات أو قد افاد التصور لكنه آخره فانما فيه وجب التقديم
وقد انظم كلامنا قيل الصحيح أن يقال هي التي لا يتخلو وقت الوضوء وبعده في الوقت عن الحدث الذي ابتليت بدوامه لأنه لا يرد على الأولى
إذا رأت الدم أول الوقت ثم انقطع فتوضأت ودوام الانقطاع حتى خرج الوقت لا ينقص طهارتها فلو كان ذلك تفسير المستحاضة لا ينقص
لأن المستحاضة حكمها ذلك وحاصل هذا الكلام للمتا مل أن طهارة ثبوت وصفت الاستحاضة واسم المستحاضة بوجود الوضوء وليس بشي فانما
لزم توضأ ولم تصل لمضطر غير أن الأيما أو اشتقا وهي بالوصف المذكور بعد ودوامه وقتاً كاملاً كانت مستحاضة قطعاً غاية الأمر أن المستحاضة
أنما ينقص وضوءها بالخروج إذا كان السيلان معه وبعده في الوقت وترك التقيد به في إعطائها هذا الحكم للضرورة وعليه قلنا لو توضأت وصليت
بعد الصلوة فخرج الوقت ثم سال توضأ وتبني لأن الانتقاض بالحدث لا بالخروج ليكون بظهور الحدث السابق فستقبل ثم تحقق كونها مبتلاة به
وكذا سائر المعدولين ابتداء باستيعابه وقت صلوة كامل وفي الكافي إنما يصير صاحب عذر إذا لم يجد في وقت الصلوة زمناً يتوضأ ويصلي فيه
خالياً عن الحدث والأول عبارة عامة الكتب وهذا يصلح تفسيراً لها إذ قلما يستمر كمال وقت بحيث لا ينقطع لحظة فيؤدي إلى نفي تحققه إلا في الأركان
بمخالف جانب الصلوة منه فإنه بدوام انقطاعه وقتاً كاملاً وهو مما يتحقق وبناء على اشتراط الاستيعاب في الابتداء قالوا لو سال جرحه أمطر آخر الوقت
فإن لم ينقطع توضأ وصلى قبل خروجه فإن فعل ففضل وقت أحسنه فأنقطع فيه إعاد الأولى لعدم الاستيعاب وإن لم ينقطع في وقت الثانية حتى
خرج لا يعيد بل يوجد الاستيعاب كما قالوا في جانب الانقطاع لو توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع أو ينقطع في أثناء الصلوة أو عاد في الوقت
الثاني فلما أعاد لعدم الانقطاع وقتاً تاماً وإن لم يجد عليه إلا إعادة الانقطاع التام فبقيت أنها صلت صلوة المعدولين ولا عذر بهذا حتى يخرج من وقت

فصل في النفاس والنفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة لأنه مأخوذ من تنفيس الرحم بالدم ومن خروج النفس بخرجه المولد أو ينفذ الدم والدم الذي في شرايح الحامل ابتداء أو حال ولادتها قبل خروج المولد استنفاضة وإن كان ممثلاً أو قال الشائفة من حيث اعتبارها بالنفاس إذا جمعا من الرحم وكذا إن بالجلد ينسد الرحم كذا العادة والنفاس بعد انفتاحه بخروج المولد وكيف إذا كان نفاساً بعد خروج بعض المولد فيما يروى عن أبي حنيفة وعمر بن الخطاب أنه ينفتح فيتنفس به والسقط الذي سببان بعض خلقه ولد حتى تصير به نفساً وتضيق الأم ولديه وكذا العدة تنقضي به وأقل النفاس لأجله لأن تقدم المولد على الخروج من الرحم

على رد السيلان برباط أو حشو أو كان لو طس لا يسيل ولو قام سال وجب ردّه فانه يخرج برودة عن أن يكون صاحب غدر بخلاف الحائض أو منعت المردود فانها حائض ويجب أن يعلى جالساً بآثاره سال بالملان لأن ترك السجود هون من الصلوة مع أحدث فان الصلوة بآثارها وجود حاله الاختيار وفي الجملة وهو في التنفل على الدابة ولا يجوز مع أحدث بحال حاله الاختيار وعن هذا قلنا لو كان بحيث لو صلى قائماً أو قاعداً سال جرحه وان استلقى لا يسيل وجب القيام والركوع والسجود لأن الصلوة كما لا تجوز مع أحدث الاضرورة لا تجوز مستقياً إلا بها فاستقوا بفتح الأداة مع أحدث كما فيه من إحراز الأركان وحل وجب غسل الثوب من النجاسة التي أتت بها قيل لأن الوضوء غرضاً لنفاس والنجاسة ليست في سناه لأن قيلها مفعولة فالحق بالقيل للضرورة وقيل إذا أصابه خارج الصلوة يفسله لأنه قادر على أن يشرع ثوباً طاهر وفي الصلوة لا يمكن الترخيع عند نسيها فاعتبارها فيها وفي الجملة قال القاضي لو غسلت ثوبها وهو بحال بقي طاهر إلى أن يفرغ لا إلى أن يخرج القوت فخذنا يقضي بدون غسل وعند الشافعي لا لأن الطهارة عند مقدرة بخروج الوقت وعند الفراء وفي النوازل وإذا كان جرحه سائلاً وشده عليه حرقة فاصابه الدم أكثر من قدر الدمهم أو أصاب ثوبه فصلى ولم يفسله إن كان لو غسله نجس ثانياً قبل الفراغ من الصلوة جاز أن لا يفسله إلا فلا هو المختار وكذا كانت به وما يسيل وحديثه فتوضأ وبعضه سأل ثم سال الذي لم يكن سالاً انتقض لأن هذا أحدث جدي فصار كالمتخيرين ومسئلة المتخيرين مذكورة في الأصل وهي إذا سال أحد متخير فتوضأ مع سيلانه وصلى ثم سال المتخير الآخر في الوقت انتقض ونحو ذلك لأن هذا أحدث جدي ففرغ في عينه رد يسيل ومعه يوم بالوضوء لكل وقت لاحتمال كونه صديداً وأقول هذا التعليل يقتضي أنه امر استحباب فان الشك والاحتمال في كونه ناقضاً لا يوجب الحكم بالنقض إذا ليقين لا يزول بالشك والله أعلم نعم إذا علم من طريق غلبة النظر بخبر الأهل أو علامات تغلب ظن المبتلى بحجب

فصل في النفاس قوله لم يفسله المولود ثم ردّه لا كونه في الغسل عند أبي حنيفة حديثاً لأن الولادة لا تخلو ظاهراً عن قليل ثم عند أبي يوسف لا تجلب تغلب بالنفاس لم يوجب مغي أن يزاد في تعريفه فيقال عقيب الولادة من الفرج فها المولود من قبل شرباً ما كان بطنها جرح فانتفت فخرج المولود منها يكون جرحاً يخرج سائلاً أو إذا خرج من الفرج حقيقه خرج المولود من قبل السرة فانه يكون نفساً كذا في الرعي وتنقضي بها العدة وتصير الأم ولد به ولو علق طلقاً بولاً وما وقع كذا في الفتاوى النظرية قوله أو بمعنى الدم قال الشاعر تسيل على حد السبوت نفوساً وليس على غير السبوت تسيل وقوله وإن كان بالجلد ينسد الرحم كذا العادة أي العادة المستمرة عدم خروج الدم وهو لا يسد وإنما خرج بوجع الولادة به وخروج الدم من الحامل اندر نادراً فقد لا يراه الناس في عرفه فيجب أن يحكم في كل حامل بالسد ورحمها اعتباراً بالدم ومن ابتداء ونحوها وذلك يستلزم إذا زارت الدم الحكم بكونه نجس خارج من الرحم وهو مستلزم الحكم بكونه نجس غير حيض وهو المطلوب ولذا حكم الشارع بكون وجود الدم دليل على فراغ الرحم في قوله عليه الصلوة والسلام إلا لا تشك الجبال حتى يفيضن ولا الجبال حتى يستبين بحقيقة مع أن كون المرئي حياً غير معلوم بخبر كونه استحاضة وهي حال مع ذلك لا يدر هذا التجويز نظر إلى الغالب في أنه لا يظهر عن فرج الحامل دم وإن جاز فيكون استحاضة لندرة الاستحاضة قوله بخروج بعض المولود أي أكثره ولما سقط الذي سببان بعض خلقه كاصح أو غفر ولد فلو لم يستبين منه شيء لم يكن ولذا فإن أمكن جملة حياً ما من أمه جعل إياه والأف استحاضة وفي الفتاوى ظهرت شهرين فطلعت أن بها جلاً ثم سقط بعد شهرين سقطاً لم يستبين خلقه وقدرات قبل الأسقاط عشرة وما يكون حياً لأنه بعد طهر صحيح

ولجب من بدن المصلي وتوبه والفسان الذي يصل عليه لتقلد نقاله وثباتك فطهر

ان يتكبد اموها ما من به نجاسة وهو محدث انا وجدنا كفي احدها فقط انا وجب صرنا الى النجاسة لا يحدث التيمم بكونه متعلما لظننا بغيره لان
اغسلنا من الحدث ولا ادرى صرف الى الاغتسل حتى يردا شكلا ان كانا قارا حاد حتى اوجب صرنا الى الحدث وقولنا التيمم بعدة بوليقيع تيممنا اتفاقا اما
لوتيمم قبل صرنا الى النجاسة فانه يجوز عندنا في يوسف خلافا لما على ما في التيمم من انه يستحق الصرف اليها فان كان محدثا في حق الحدث واما
اذا لم يتمكن من الازالة فتستحق ركعتي غسل المصباح مع العلم بنجس الثوب قبل الواجب غسل طرف منه فان غسله في غير ذلك لم يضر وذكر الوجهين ان الاثر
للمعنى وهو ان يغسل بوضوء مع ان الاصل طهارة الثوب وقبح الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المغسول معلما فلا يقضي بالنجاسة بالشك كذا
اورده الاسدي في شرح الجامع الكبير قال وصحت الشيخ الامام تاج الدين احمد بن محمد الغزيري قوله ويقضي على مسلم في السير الكبير اذا
فتنا حسنا وفيهم من لا يعرف لا يجوز قلمه بقيام المانع بيقين فلو قتل اليقين واخرج حل قبل الباقي للشك في قيام المحرم كذا هنا وفي الفتاوى
بعد ما ذكره مجرنا عن التعديل فلو صلى معه صلوات ثم ظهرت النجاسة في طرف آخر تحبب عادة ما صلى انتهى وفي الظهيرية الثوب فيه نجاسة
لا يدرى مكانها يغسل كله انتهى وهو الاحتياط وذلك التعديل شكل عندنا فان غسل طرف يوجب الشك في طهر الثوب بعد اليقين بنجاسة
قيسلا وحاصله انه شك في الازالة بعد يقين قيام النجاسة والشك لا يرفع اليقين قبله وادعى ان ثبوت الشك
في كون الطرف المغسول والرجل الخارج هو مكان النجاسة والمعصوم الدم يوجب البتة الشك في طهر الباقي وباتت
دم الباقيين ومن ضرورة صيرورة مشكوكا فيه ارتفاع اليقين عن نجسه ومعصومية واذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلوة معه الا
ان هذا ان صح لم يمتنع كالتيمم عليها اعني قولهم اليقين لا يرفع بالشك معني فان لا يتصور ان ثبت شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت
شك فيه لا يرفع به ذلك اليقين وعن هذا حق بعض المحققين ان المراد لا يرفع حكم اليقين وعلى هذا التقدير تخلص الاشكال في الحكم بالبدل
فنقول وان ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرفع حكم ذلك اليقين السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلوة فلا يصح بعد غسل
الطرف لان الشك الطاري لا يرفع حكم اليقين السابق على ما حق من انه المراد من قولهم اليقين لا يرفع بالشك نقض الباقي واحكم
بطهارة الباقي شكلا والله اعلم ثم المعتبر في طهارة المكان موضع القدم رواية واحدة ومنهج السجود في اصح الروايتين عن ابي حنيفة وهو ان
ولا تجب طهارة موضع الركبتين واليدين لان وضعهما ليس فرضا عندهم لكن في قتادى قاضى خان وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود
او موضع الركبتين او اليدين يعني جميع وتمنع فانه قدم ندين اللطيفين حكما لما اذا كانت النجاسة تحت كل قدم اقل من درهم ولو جئت صبيحة
الكثر من درهم ثم قال ولا يجعل كانه لم يضع العضو على النجاسة وهذا كما لو صلى رافعا إحدى قدميه جازت صلاته ولو وضع القدم على النجاسة
لا يجوز ولا يجعل كانه لم يضع انتهى لفظه وهو يقيد ان عدم اشتراط طهارة مكان اليدين والركبتين مؤاذا لم يضعهما اذ ان وضعهما اشتطت
فليست مؤاذا لم يعلم عدم اشتراط طهارة مكان الركبتين واليدين لم يشبهه الفقيه ابو الليث وعليه في وجوب وضع الركبتين في السجود في غير
اذا لم يضع ركبة عند السجود لا يجزئه لانا امرنا بالسجود على سبعة اعضاء هذا اختيار الفقيه ابو الليث وقوى مشايخنا على انه تجزئ لو كان موضع الركبتين
نجسا جاز قال والفقيه ابو الليث يذكره الرواية انه اذا كان موضع الركبتين نجسا يجوز ان يمسى اى كلاما تجنيس ثم لو كان المكان نجسا فبطل عليه
توبه لان شقه لا تجوز فوته والاجازت ولو كانت النجاسة على جانبته وصلى على طرف طاهر آخر منه جاز سواء تحرك النجس او لا ولا يصح مجازات

وأن غسله السلام عليه ثم اقرصه ثم اغسله بالماء ولا تتركه الزرع وإذا وجب التطهير في التوبه ج في البدن
والمكان كان كاستبدال في حالة الصلوة فيستعمل الكل ويجوز تطهيره بالماء وبكل ما شق طاهر يمكن استعماله
كالحل ماء الورد ويخوذ ذلك مما إذا عصر النضر وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولا قال محمد
في الشافعي ولا يجوز أن يباله لأنه يتنجس بأول الملاقاة النجس لا يفيد الطهارة إلا أن هذا القياس ترك في الماء للضرورة

ما إذا ثبت في طرف عمارة أو منديل أو مقعد أو ثوب أو لابس فالتقي ذلك الطرف على الأرض وصلى فإنه إن تحرك بحركته لا يجوز ولا يجوز لانه يتحرك
ينسب محل النجاسة سجداً فماني المشرش ووصل على ماله بطان متنجسة وهو قائم على يمينه ووضع النجاسة من الطهارة عن محمد بن حنبل ولا يجوز
لا يجوز وتبين جواب محمد بن غير المخرّب فيكون حكمه كحكم نوبين وجواب أبي يوسف في المخرّب حكمه كحكم نوب واحد فلا خلاف بينهما قال المصنف
في التبيين والاصح أن المخرّب على اختلاف ذكره المكلو في انتهى ولو كان لبدن أصابته نجاسة فقلبه وصل على الوجه الآخر عن محمد بن حنبل
وعن أبي يوسف لا ووصل على الدابة وفي سرجه أو ركابه نجاسة فالتقي فماني على أنه لا يجوز قال في البسوط وأكثر مشايخنا جاز والمقال
في الكتاب والدابة أشد من ذلك يعني أن يلمسها محل النجاسة وترك عليها الأركان وهي أقوى من الشرط ويمكن أن يريد بقوله أشد
من ذلك ما عني ظاهره لا أن لا يتنجس من غيرها وجاها وقوامها عن النجاسة وفيه نظر قوله وقال عليه الصلوة والسلام حديثه ثم اقرصه ثم
اغسله بالماء عن اسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنها قالت جات امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت احداً ما يصيب ثوبها من دم مخيض
كيف تصنع به قال تحمته ثم تقرضه بالماء ثم تغسله في ماء متفق عليه وأخرجه الترمذي كذلك ونلفظ اغسله غير محفوظ فيه بل في حديث أم سلمة
بنت محمد بن سالم عن دم مخيض فقال عليه الصلوة والسلام حكيمه يطلع واغسله بما وسد أخريه الودود والناسي وابن ماجه وأحمد
القشرب بالعود والنظر وتعود والقرص باطراف الاصابع قوله وإذا وجب التطهير ما ذكرنا في التوبه وجب في البدن والمكان المطبق
أولى لأنها الزم للمصلي منه لتعود انفصاله بخلافه قوله ما إذا عظم مخرج الدين والدين والسمن بخلاف الخجل وبالمبالغة الذي
لم يخجل ففي جعل الأول على الخلاف كما في مقابلة نظر قوله لا يتنجس بأول الملاقاة متقيداً بما إذا كان بحيث يخرج بعض أجزائها في الماء لا ترى
إلى ما ذكره ومن أنه لو شئ وجعل عليه بقله على أرض أو لبدن نجس جات لا يتنجس ولو كان على القلب وظهرت الرطوبة في رجله نجس كذا في الخلاف
قلت يجب حل الرطوبة على البلل لا الندوة فقد ذكرنا فيما إذا لفت الثوب النجس الرطب في الثوب الظاهر بها فظهرت قية ندوة ولم يصح
بحيث يقطر منه شيء إذا عظم اختلاف المشايخ فيه والاصح أنه لا يتنجس وكذا لو بسط على النجس الرطب في ندى وليس بحيث يقطر إذا عصر الاصح
فيه أنه لا يتنجس ذكره المكلو في ولا يخفى أنه قد يحصل على الثوب وعصره مع روض صفار ليس بما قوة السيلان ليتصل بعضها ببعض فقط بل تسه
في مواضع بعضها ثم ترجع إذا حل الثوب ويبقى في شكله الحكم بطهارة التوبه مع وجود حقيقة المالحط فالأولى أن لا تعدم النجاسة لعدم شيء عند المصنف
ليكون مجرد ندوة لا لعدم التقاطر قوله إلا أن هذا القياس ترك في الماء للضرورة مطلقاً عند محمد بن سوار وروى على النجاسة أو ردت هي عليه والأ
لم تحصل طهارة شيء بالماء لأنه نجس الماء فحل المحل نجس وكذا كل ما بعده يتنجس بملاقاة بل السابق وفي الورد فقط عند الشافعي لأن المورود
لا يطر عنه ولما سقط هذا القياس عنده في الخارج وبقي ظاهر حال كونه في الثوب بقي كذلك بعد انفصاله بالعصر أيضاً لم يطر في المنفصل أثر
النجاسة لأن اخرج لأنه كان محكوماً بطهارته حال المالحط في المحل ولم يوجد بعده إلا الانفصال وليس ذلك بنجس بخلاف ما إذا تأثر لأن
بقا الأثر مخالطة بعد الانفصال فتنجس وعند محمد وصاحبيه هو ظاهر في المحل نجس إذا انفصل لأن الحكم بالطهارة مع مخالطة النجس إنما هو بالضرورة
فإذا زالت بالانفصال ظهر أثر المالحط لأن ما ثبت بالضرورة يتقيد بقدره ولا أثر للورد لأنه ليس جارياً حقيقة الأثرى لو وضع الثوب
النجس في الأجبانة ثم أورد عليها الماء لم تحصل فيها مخالطة للنجاسة وهذا هو الوجه لثبوت قياس النجاسة وموابعينه في المورود

بقوله عليه السلام لعائشة رضيها عنهما اغسله ان كان رطبا وافركه ان كان يابسا وقال الشافعي ر
المنظاهرة والمجزة عليه ما رواه وينا وقال عليه السلام انما يغسل الثوب من خمس وذكر منها المني ولو اصاب
البدن قال مشائخنا يطهر بالفرج او كان البلوى فيه اسند وعنه ابن حنيفة انه لا يطهر الا بالنسل ان جازاة البدن
جاذبة فلا يعود الى الجرم والبدن لا يكمل فكله للجحاسة اذا اصابته الراية او السيف الكف بمحرم

لم يقينه باجماع وعلى قول ابى يوسف اكثر المشايخ وهو المختار مع عموم البلوى فعلم ان الحديث يقتضي طهارتها بالدراسح الرطوبة اذا ما بين المسجد
والمنزل ليس مسافعة بحيث في مدة قطعها اصاب الخف رطبا فاطلاق ما يروى ساعدا بالمعنى واما ما تضمنه في الرقيق ففيل بالتوفيق بقوله ظهور
اسي من قبل ونحن نعلم ان الخف اذا تشرب البول لا يزيله المسح فاطلاقه معصوف الى ما يقبل الازالة بالمسح ولا يخفى ما فيه اذ معنى ظهوره وطهر واعتبر ذلك
شرا بالمسح المصحح به في الحديث الآخر الذي ذكرناه من انما يغسل الثوب من خمس من الرقيق كذلك لا يزيل ما تشربه من الكثيف حال الرطوبة على
ما هو المختار للفتوى باجماع هذا الجيب والما حصل فيه بعد ازالة الجرم كما حصل قبل ذلك في الرقيق فانه لا يشرب الا ما في استعداد قبوله
وقد يصيد من الكثيفة الرطوبة مقدار كثير يشرب من رطوبة مقدار ما يشربه من الخف الرقيق قوله لقوله عليه الصلوة والسلام لعائشة الذي
في صحيح ابى عوانة عن عائشة قالت كنت افرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يابسا ومسحه او غسله شك الجحيم
اذا كان رطبا ورواه الدارقطني وغسله من غير شك فهذا فعلها واما انه صلى الله عليه وسلم قال لما ذك ذلك فالتد اعلم لكن الظاهر ان ذلك
يعلم النبي صلى الله عليه وسلم خصوصا اذا ذكر منها مع التفات صلى الله عليه وسلم الى طهارة ثوبه ونحوه عن حاله واظهر منه قولها كنت اغسله
من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنخرج الى الصلوة وان يقع الماء في ثوبه فان الظاهر انه نجس بهل ثوبه وهو موجب الاتفات
الى خال الثوب والنقص عن خبره وعند ذلك بيده السبب في ذلك وقد اقرأ عليه فلو كان طاهرا لم ينجسها من اتلاف الماء واخر حاجته
فانه سرت في الماء اذ ليس السرف في الماء الا صرفه لغير حاجته ومن اتعاب نفسه ما فيه لغير ضرورة على ان في مسلم ان عائشة رضيها عنه
عليه الصلوة والسلام كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلوة في ذلك الثوب وانا انظر الى اثر الغسل فيه فان حمل على حقيقة من انه فعله
بنفسه فظاهر او على مجاز وهو امر بذلك فهو مخرج علمه واما حديث انما يغسل الثوب من خمس فرواه الدارقطني عن عمار بن ياسر قال اتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا على بيرا ولو ما في ركوة فقال يا عمار ما تضع قلت يا رسول الله باني وامي اغسل ثوبي من نجاسة اصابت
فقال يا عمار انما يغسل الثوب من خمس من الخاطا والبول والنقي والدم والمني يا عمار ما نجا منك ودموع عينيك والماء الذي في ركوتك
الاسوا قال لم يروه عن علي بن زيد غير ثابت بن حماد وموهو ضعيف وله احاديث في اسانيد الثقات وهي منكورة بطلوبات ووقع بها
وجعله متابع عند الطبراني رواه في الكبير من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد سندنا وبقية الاسانيد حديثنا بحسين بن اسحق القسري
ثنا علي بن بحر ثنا البرهيم بن زكريا العجلي ثنا حماد بن سلمة بن بطيل جزم الميهقي بطلان الحديث بسبب انه لم يروه عن علي بن زيد سوى ثابت قوله
في علي بن زيد انه يخرج برفع بان مسلما روى له مقرونا بغيره وقال العجلي لا بأس به وروى له الحاكم في المستدرک وقال الترمذي صدوق والبرهيم بن
زكريا ضعفه غير واحد وثقة البرزق قوله وقال الشافعي المني طاهر تركه هو ايضا با حديث الاول فلو كان نجسا لم يكتف بفركه وبما عن ابن عباس عن
عليه الصلوة والسلام انه سئل عن المني يصيب الثوب فقال انما هو بمنزلة الحمأ طاهر البزق وقال انما يكفيك ان تسبح بحمزة او باذخرة
قال الدارقطني لم يرفع غير اسحق الا زرق عن شريك القاضي ورواه البيهقي من طريق الشافعي موقوف على ابن عباس وقال هذا هو الصحيح
وقد روى عن شريك القاضي عن ابن ابى ليلى عن عمار فروعا ولا يثبت انتهى لكن قال ابن الجوزي في التحقيق اسحق الا زرق امام مخرج له
في الصحيحين ورواه زيادة وهي من الثقة غير مقبولة ولانه مبدا خلق الانسان وهو كرم فلا يكون اصله نجسا وهذا ممنوع فان تكلم به يحصل

لانه كانت خلاصتها الخامسة وما على ظاهره من نزول بالمسيح وان اصابته الارض بخجاسة فحجفت بالشمس وذهب نورها جازت
الصلوة على مكافأ وقال شرفه والتشافي لاجتور كانه يوحى الزيل ولقد الايجور التيمر بها ولنا قوله عليه السلام
وكافة الارض بيتهما وانما الايجور التيمر لان طهارة الصعيده ثبت شرطا بنص الكتاب فلا تناقض ما ثبت بالحديث

بعد تطهيره الاطوار المحلوته من المائيه والمصفية والعقيقة الا يرى ان العقيقة نجسة وان نفس المني اصله دم فيصدق ان اصل الانسان دم وهو
نحس والحديث بعد تسليم حجة رفعه معارض بما قدمنا وتبرج ذلك بان المحرم مقدم على المباح ثم قيل انما يطهر بالفكر اذا لم يسبقه ذى فان سبقه
لا يطهر الا بفعل وعن هذا قال شمس الامنة مسئلة المني مشكلة لان كل فعل يدرى ثم مني الا ان يقال انه مغلوب بالمني مستهلك فيه فيجعل تبعا
ايتهى وهذا ظاهر فانه ان كان الواقع انه لا يمتد حتى يدرى وقد ظهره الشرع بالفكر باسما يلزم انه اعتبر ذلك بالا اعتبارا اعني اعتبره مستهلكا لا بغيره
بخلاف ما اذا بال ولم يستبح بالماء حتى امسى فانه لا يطهر الا بالفعل لعدم المباحي كما قيل وقيل لو بال ولم ينشتر البول على راس الذكر بان لم يجاوز
الشقب فامسى لا يحكم بنجس المني وكذلك ان جاوز لكن خرج المني وخاض من غير ان ينشتر على راس الذكر لانه لم يوجد سوى حروره على البول في مجز
ولا اثر لذلك في الباطن لو كان للمصاب بطلانة نفذ اليها خلع فيه قال الترمذي في الصحيح انه يطهر بالفكر لانه من اجزاء المني فقال الفضلي
منى المرأة لا يطهر بالفكر لانه رقيق قوله لانه لا تنفذ طعما النجاسة فعيدان قيد صقالها مراد حتى لو كان به حدا لا يطهر الا بالماء بخلاف ما قيل
قال المصنف في التحفيس صح ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون الكفار السيوف مسحوها ويصلون بها وعليه تفرج ما ذكر
ولو كان على طهره نجاسة فسموها طهرت وكذلك الزجاجة والزبدية انما تحضر اعني المدبونة وانما تحب اكل البواقي القبيح قوله نجفت بئس الاتفاق
الا فرق بين نجاف بئس النار والنجاف للماء والذاهب الاول اخرج حيث كاد الاض مسبا كذا بعض المشايخ اثار عن عمارية وبعضهم عن محمد بن الحنفية كذا
رواه ابن ابي شيبة عنه ورواه ايضا عن ابن قلابه وروى عبد الرزاق عنه جنود الارض طهورا ورفع المص وذكروا في المبسوط انما ارض
جفت فقد ذكت حديثا مرفوعا والله اعلم به وفي سنن ابى داود باب طهور الارض اذا ميست وساق بسنده عن ابن عمر قال كنت اميت في المسجد
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت فتي شابا غرابا وكانت الكلاب يتحل وتقبل وتذبر في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك
فقلوا اعتبارا بطهره بالنجاف كان ذلك ببقية ما بوجفت النجاسة مع العلم بانهم يقيمون عليها في الصلوة البتة اذ لا بد منه مع صفو المسج وعدم
من يتحقق الصلوة في بقية ذلك يكون في بقاع كثيرة من المسجد لاني بقعة واحدة حيث كانت تقبل وتذبر وتبول فان هذا التبرج في التعلل
يفيد تكرارا لكائن منها ولان ببقية ما نجسته نياتي الامر بتطهير ما فوجب كونها تطهر بالنجاف بخلاف امره عليه الصلوة والسلام ما يراق ذنوب من
ماز على بول الاعرابي في المسجد لانه كان نهائا والصلوة فيه تتابع نهائا وقد لا تجتنب قبل وقت الصلوة فامر بتطهيره بالماء بخلاف مدة الليل
اولان الوقت كان اذنك قد ان او ريد اذواك اكمل الطهارتين للتيسر في ذلك الوقت هذا واذا قصد تطهير الارض صلب عليها الماء ثلاث
مرات وجفت في كل مرة بخمرة ظاهرة وكذا لو صب عليها ما بكثرة ولم يطهر لون النجاسة ولا رجاها فانها تطهر ولو كبها تراب القاء عليها
ان لم توجد انما النجاسة جازت الصلوة على ذلك التراب والافلاوا اختلاف في النابت كالشجر والكلاب قبل طهره بالنجاف ما دام قائما عليها لو
القطع يحجب الفضل وكذا انصحى حكمه حكم الارض اما الآجرة المفروشة فتطهر بالنجاف وان كانت موضوعة تنقل فلا فان كانت النجاسة في ما
الارض جازت الصلوة عليها واني الظهير اذا صلى على وجهها الطاهر ان كان مركبا جاز ولا قبل لا يجوز انتهى ويمكن ان يجري فيه اختلاف
بين ابى يوسف ومحمد في اللبد وقد قدمناه اول الباب قوله لان طهارة الصعيرة ثبت شرطان في الكتاب فلا يتأدى هذه الطهارة
بغير الواحد الظني بخصوص هذا الموضع فان ما كلف به قطع لا يلزم في اثبات مقتضاه القطع به فان طهارة الماء والصعيد المكلف بتحصيلهما

[illegible]

[illegible]

ظاهر هذا قول محمد حيث صار شيئا آخر وادعى ان الارض اذا ظهرت بالجفاف وانحلت لكسلا لم يترك المني والسكين بالسخ والبيرة فادعى ان هذا
بعد غيبه ما قيل النزع وبلد الميتة اذا وقع تشبها او تشبها ثم اصابها المار بل نجس اذا ابتليت بعد ذلك فيه روايتان فمن الى حقيقة والآخرة
المروية اذا نجست فنجست ثم قلعت بل توجد نجسة فيها الروايتان ومن الشيخ من يقتصر في حكمه على حكمية الخفاف والاذل في كل واحد منهما
في الكل وانما الظاهر بعد قال نصير في البيرة الطمارة ومحمد بن سلمة بالنجاسة وفي الدينايع وروي عن محمد بن قيس قال ابن سلمة وانما الميتة في النجسين
في السكين الطمارة فلو قطع الطمارة بالحق اكل وقيل لا يركل وانما قبله في سائر الفروع الطمارة وفي سلمة الجفاف النجاسة قال لان النجس لا يطهر الا
بالغسل في الفروع كالفصل ولم يوجد في الارض تطهير ففصل بعضهم في السكين والنفث بين كون النجس بولا فلا بد من الغسل او ما يطهر بالمشح في
شرح الكفر اذا فكر يحكم الطمارة عند هذا في الطمارة الروايتين عن الى حقيقة نقل النجاسة ولا تطهر حتى لو اصابها مارعا وتجا عند لا عند هذا روايات
فذكر ذلك اخف وجفاف الارض والدينايع وسلمة البيرة قال حكما على الروايتين وما ذكره كون الظاهر النجاسة في الكل والاولى اعتبار الطمارة
في الكل كما اتقاه شرح المني في الارض وهي البعد اكل اذا صنع فيها اصلا ليكون تطهيره لانه محكوم بيطهارة ما شرعا بالجفاف على ما فسره في الذكاة
في الابار وما اتاه الظاهر الظاهر لا يجب النجسين بخلاف المستنحي ما هو نحوه لو دخل في الماء القليل نجس على ما قالوا لان غير المائع لم يعتبر تطهيره في
البدن الا في المني على رواية ما يجوز لغيره لسقوط ذلك الاعتبار عن الا طمارة فغسله اخذوا كون قدر الدرهم في النجاسات تحفوا بقوله ولو اصاب
الثوب قدر الدرهم الى اخره حاصل المذكور في هذا البحث افادة كون قدر الدرهم المني في الغليظة والمخيش في الخفيفة وتقدير الدرهم في الغليظة
واعطى ايضا في الغليظة والخفيفة اما الاول فقيل في النجس ووجه قولنا ان الاياخذة الطمارة كوقع الذباب ينجس من نص التطهير اتفاقا فينجس ايضا
فقد اوردتهم من الاستنباط بالحج لان محله قدره ولم يطهر حتى لو دخل في قليل نجسه وبطلان الاجماع عليه ثم اعتبر وقت الاصابة فلو كان لا منها نجسا
قدر درهم فما تعرض فصار اكثر منه لا ينجس في احتيا المروية في وجاهته ومخار غيرهم النجس فلو صلى قبل التسامع جازت وبعده لا ولا يمتنع بقوله المقدار الى
الوجه الاثر اذا كان الثوب واحد لان النجاسة واحدة في الجاهن فلا يعتبر منه واحدا في طمارة اذا كان في طمارة واحدة ينجس وعين هذا في المني
لو صلى مع درهم نجس الوجدين لوجود الفاصل بين وجهيه وموجوده حكمه ولانه مما لا يخفى نفس ما في احد الوجدين فيه فلم تكن النجاسة فيها متحدة
ثم انما يعتبر المني مضافا اليه لوجود الفاصل بين وجهيه وموجوده حكمه ولانه مما لا يخفى نفس ما في احد الوجدين فيه فلم تكن النجاسة فيها متحدة
الذي يستعمله فلم يكن محال النجاسة بخلاف ما هو في الرجل من الاستمسك حيث يصير مضافا اليه فلا يخفى هذا الصلوة كونه مع المني حتى قيل لو علم
قليل النجاسة عليه في الصلوة يرفعها بالمسح اذ الوقت او الجماعة والاشا في فناء من الكتاب وقوله في الصحيح احتيا للتقدير بعرض الكعب
على الاطلاق واختار شراح الكثرة والكثير من الشيخ ما قيل من التوفيق بين الروايتين وقوله ابو جعفر لان اعمال الروايتين اذا امكن اوسل
خصوصا مع مناسبة هذا التوراع وقوله لان التقدير ينجس بالكثير الفاحش بقيد ان اصل الرواية عن ابى حنيفة ذلك على ما هو في رواية ابى حنيفة من عدم التقدير
فما عدا فاحشا منع وما لا فلاح في روى عنه اذ ذكره تقديره وقال الفاحش خفيف باختلاف طريق الناس فوقفه على عهد طباع المبتلى اياه فاحشا
وقد روى عنه تقديره بربع الثوب وربع اذ ثوب يجوز فيه الصلوة وعن ابى يوسف بشر في شهر رعدة ذراع في ذراع وشك عن محمد وعنه محمد بن القاسم
القديمين ويظهر ان الاول من الاعتبار بالربع كالكامل في سلمة الثوب نجس الاربعه والمكشاة ربع العفوس والعودة بخلاف ما وقفه فيها على تفسير

وفيه كلام وماليس مرقى فعمله انه ان افضل من يقرب على ظن القائل انه قد ظهر لان التكرار لا بد منه الاستخراج ولا يقسم بزواله
فاعتبر غالب الطريق كما في امر القبلة واتفاق روايات الثلاث لان غالب الظن يحصل عنده فافقوا السبب الظاهر مقامه

فبقيت الى ان نصف الماء يطهر مع قيام اللون وقيل يغسل بعد ذلك ثلثا وما اطهره فلو غسل يد من برن نجس مع بقا اثره فانما غسل في التنجيس الى ان يذهب
قال فبقى على طهارة الماء حتى عن ابي يوسف في الدين نجس يجعل في الماء ثم يغيب عليه الماء فيخلو اليه من غير شيء هكذا يفعل ثلثا فيطهر ثم يغسل في الماء ثم يغسل على
قوله ان يغيب عليه ماء فيغسل حتى يعود الى القدر الاول ثلثا فيطهر وقد يشك في الحكم المذكور في التنجيس جب في غير غسل ثلثا يطهر فانما يتق في ركة اخرى لانه
لم يبق فيه اثر فان بقيت راحة تحتها لا يجوز ان يجعل في من الماء لانه لا يجده فيه يطهر وان لم يغسل لانه باقية من النجاسة حتى لا يخلو الا ان
آخر كلامه فاذا كان بقا راحة فيه فقيام بعض اجزائها على هذا قد يقال في كل الباقي فيه راحة كذلك وفي الخلاصة المذكور اذا كان فيه نجاسة فلهذا
يجعل فيه الثلث مرات كل مرة سافهة ان كان جديدا عند ابي يوسف يطهر وعند محمد لا يطهر ابا انتهى من غير تفصيل من بقا الرطوبة اذا لم يغسل
احوط قوله وفيه كلام اي الشيخ فمنهم من قال يغسل بعد زوال العين ثلثا كما قاله بعض النجاسة غير مرتبة وعن الفقيه ابي جعفر مرتبة كثير مرتبة
غسلت مرة وقيل اذ ذهب العين والاثيرة واحدة لا يغسل وهو اقيس لان نجاسة المحل بمجاورة العين وقد زالت وصارت استعصفت
من منامه في غير المرتبة ضرورة انه ما نور لم ينجس النجاسة ولذا كان مندوبا ولو كانت مرتبة كانت محقة وكان حكمه الوجوب قوله في ظاهر الرواية
احترار الرواية عن محمد بن الاكشاف الضر في المرة الاخيرة وتعتبر قوة كل عاصي اذا انقطع تقاطره بغيره ثم قطع بغيره رجل آخر او دونه حكم بطهارة
ثم هذا مقتصر على ما يعبر عنه من النجاسة الثانية فقال ابو يوسف في اناء الحمام اذا صاب عليه ما كثير وهو عليه يطهر ما عصى حتى ذكر حجره على
لو كانت النجاسة وما دونها وصبت عليه الماء كفا على قياس قول ابي يوسف في اناء الحمام لكن لا يغسل ان ذلك ضرورة ستر العورة
فلا يلحق به نجاسة فترك الروايات الظاهرة فيه وقالوا في البساط النجس اذا جعل في نهر ليلته طهر في خفت بطائه كبراس ودخل في خروقه ناء
نجس غسل الخفت وذلك بالماء ثم طهر بالثلثا واثارة الا انه لم يمتد الى عصر الكبراس طهر كالسباط واما الاول فلا يجزئ كون النجس مما يداخله النجاسة
او لا ففي الثاني يغسل ويخفف في كل مرة وهو مذاب الندوة قالوا في الجدة والخف والمكعب والجحوق اذا امر الماء عليه ثلثا وجفت كل مرة طهر
وقيل لا يحتاج الى تخفيف وقيل الاحوط وقال الصنف في الاجرة المستعمل القديم كيفية الغسل ثلثا برفقة واحدة وكذا الخرق القديمة المستعمل في غي
تقيد بما اذا نجست به رطبة اما لو تركت بعد الاستعمال حتى جفت فانما كالجديدة لانه يشاهد اجتماعها حتى يظهر من ظاهرها وكذا نجس
برطبة يجري عليها الماء الى ان يذهب ثم والماء لا طريق سواه واجزا الماء فيقوم مقام العصف فان كانت يابسة فلا بد من ذلك وهذا
محمول على الصنف القديم كالنهر حصره كافي في موضع الوقفات في البدرين ان يغسل ثلثا فيطهر بالخلات اما الجديدة المتخذة مما يشترط في في الاول فلا تطهر على ما
وطهر عند ابي يوسف الخرق الجديدة ونجاسة الجديدة للبدرين الجدة نجس ونجاسة الخف من النجاسة فغسل في حنفية وابي يوسف غسل ثلثا ويخفف في كل مرة على ما ذكر
وقيل في الاخرة فقط والكين المودبة بالنجس ثلثا بطهر اللهم حتى يذهب نجاسته حال الغليان يغسل ثلثا فيطهر في غير حالة الغليان يغسل ثلثا في الطهارة ولم
لا خير فيها الا ان يكون تلك النجاسة خرافة اذا صلب فيها خل حتى صارت كالمخل خافضة طهرت وفي التنجيس طهرت المخطئة في الخرق قال ابو يوسف
قطع ثلثا بالماء ويخفف كل مرة وكذا الخرق وقال ابو حنيفة اذا نجست في الخمر لا تطهر ابا وبه يعني انتهى وان كل عند الطهارة ابا ولو القيت ارجاء حال الغليان
في الماء قيل ان يشق بطهارة النجس او كثر قبل الغسل لا يطهر ابا لكن على قول ابي يوسف يجب ان يطهر على قانون ما تقدم في الخرق قلت هو جاز
اعلم بمسائل تشبه بها النجاسة المستعمل في اللحم بواسطة الغليان وعلى هذا اشترط ان اللحم السميطة بمصر نجس لا يطهر لكن العلة المذكور لا تثبت في الغسل

تبيدوا ويأيد ذلك بحديث المستيقظ من منامه ثم لا يد من البعض في كل مرة في ظاهر الرواية كانه هو المستيقظ

الى حد الغليان ويكفي فيه الايام بعد ذلك زمانا يقع في مثله الشرب والدخول في باطن الارض وكل من الارض من غير تحقق في السطح الواقع حيث اقبل الى
الى حد الغليان ولا يترك فيه الاستعداد بالفضل الحرارة الى سطح البحر فينقل من سطح الارض عن العود بل ذلك التركيب من جودة اقلع الشغل الاوسل
في السطح ان يطهر بالنقل ثلث النجس سطح الجلد بذلك الماء فانهم لا يحسبون فيه من النجس وقد قال شرف اللامية بهذا في الدجاجة والكرش والسطح
شلتها مسائل شتى بغير ائمة جعلت بمرارة ان خضرت قدرا وضل اليد النجاسة طهرها وبلا اجابة فان وسعت مع ذلك طهر الكل خوض في حصى
وقع فيه نجاسة ان كانت بحيث لو كان النجس نجس والا فلا جلد الانسان وقشره يسقط في الماء ان كان قبله مثل ما يتاثر من شقوق الرجل
لا يفسد الماء وان كان كثيرا قدر انظر افسده وتكون في النجس لانه عصب اذا لم تكن عليه رطوبة تأخر النجس طاهر سواء كان متعلقا بالعضو
او متعلقا من اجوف لان الغالب كونه من البهيم وهو طاهر وقد اسلفنا انه اذا كان متعلقا او احقر نقص اذا كان قد طهر في النجس في رطوبة
فلم يمت قبل شمس وقد قد منافي في نافية المك ان كان نجس او اصابها الماء لم يفسد في طاهرة والا فنجسة هذا اذا كانت من الميتة اما من
الحيوة فظاهرة على كل حال ولو سقط بغيره من الدجاجة او غلته من الماء في ما او مرتة لا نجس توضحا شئ على الواح مشرق بعد شئ من رجله قد
لا يحكم نجاسة رجله لم يعلم انه وقع رجله على موضع للفرقة ومثله الشئ في ما اصابها النجس لم يعلم انه غسالة نجس او نجس على رويته نجاسة الماء
استعمل وما ذكر في الفتاوى من النجس من وضع رجله موضع رجل كلب في الثلج او الطين ونظاير هذه فبني على رواية نجاسة عين الكلب وليست
بالنجاسة جلد الحية وان ذكيت بمنع الصلوة لانه لا يحتمل الدبابة لتقام الذكاة مع تمام الدبابة وعن الحلواني في نجاسة الحية طاهر
وقدم انه الاصح واشهر الذي يوجد في بعض الالاشاة فيل ويولكل لا الذي في خشي البقر لانه لا صلابة فيه وفي تجنيس مشي في طين او اوصاة
ولم يفسد وصل تجنيسه لم يكن فيه اثر النجاسة انما المانع ولم توجد الا ان يتاثر الماء في الحكم فلا يجب وما ذكر من التفصيل في اعادة السائل فانه يبين
غيره الاصح عدله وانه لا يمنع مطلقا لان السن ليست نجسة لانه اعظم وعصب وقال بعض الشيخ كره الصلوة في ثياب الفسقة لانهم لا يتقون
انحور قال المص الاصح انه لا يكره لانه لم يكره من ثياب اهل الذمة الا السراويل مع احتمالهم انهم قد اذلى انتهى بخلاف اذا ثبت بخبر موجب في
التجنيس ولا تجوز الصلوة في الدجاج الذي يغسب اهل فارس لانه بلغنا انهم يستعملون فيه البول ويترعدون انهم يزيد في برقة في يده نجاسة رطبة
فعل يصح يده على عروة الابريق كلما صب على اليد فاذا غسل ثلثا طهرت العروة مع طهارة اليد لان نجاستها نجاستها نظايرها نظايرها وقد تقدم
سريعين باليس وقع في ثوب مبلول لا نجس بالمرارة فارة امت في من ان كان جامدا وهو ان ينضم بعضه الى بعض فورا حولها فالحق يستخرج
واكل ما سواه وان كان ذائبا نجسه لم يبلغ القدر الكثير على امر وقد بينا طريق تطهير مرت الحج بالعدرات واصحاب الثوب ان وجدت
رايها تجنيس بالشرب من ثياب النجاسة قيل نجسه وقيل لا يوجب وكذا ما سأل في الكيف الادنى غسله ولا يجب بالممكن كبر رايه نجاسة
وفي الخلاصة مرت الحج على النجاسة ثم ثوب نجس قال الحلواني نجس ولو استنجد بالماء لم ينجس بغيره فانه لا نجس ما حوله وكذا لو لم يستنج
ولكن ابتل سره رطبه بالماء بالعرض ثم شئ غير ان جراب شمس اللامية ان نجس ولو صب ما في خمر او بالقلب ثم صار خلكا كان طاهرا في الصحيح بخلاف
ما روته فيها فارة ثم خرجت بدرا خللت فانه يكون نجسا في الصحيح لانه نجس قبل الخل بخله بالانحسرت قبل الخل او حصر فادنى جلابه انهم لا ينجس عند
الى حذيفة بن اليمان قال الجارية جارية ما ادرب اتخرج وجعل في فاشم اخذ من آخر وجعل في هذا الماء ايضا ثم وجد فيه فارة ان غاب موبساعة

فصل في الاستبراء الاستبراء سنة لان النبي عليه السلام واظب عليه ويحذر فيه الحرج وما دام مقامه صحيحاً حتى يتبينه كان المقصود هو الاحتياط فاعتبروا ما هو المقصود وليس فيه عدد مسنون وقال الشافعي لا بد من الثلث لقوله عليه السلام وليستين متكررة في الجملة اجماعاً وانما قوله عليه السلام من استنجى فليوترقن من لا فلاحرج ومن لا فلاحرج وما رواه حماد بن عمار قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما

فما لئلا تامة لئلا خاصة وان لم يغيب ولم يعلم من اي اجمين هي حضرت النجاسة الى العجب الآخر بما اذا تحرى فلم يقع تحريم على شيء فان وقع
 عمل به وبهذا اذا كان الواحد فان كانا الاثنين كل منهما يقبل ما كانت في جوفها طاهر او اذا لم يطح خرج شاة يستعينا بخلها ما راع بيطة في غلبته وتها
فصل في الاستنجاء هو ازالة ما على السبيل من النجاسة فان كان للبراز بحرمة او نجاسة كره كقرطاس وشربة وقطعة وخل قبل كونه
 ذلك الفطر قوله واظب عليه ولا كان كما ذكر في الاصل سنة مؤكدة ولو تركه صحت ملامته قال في الخلاصة بناء على ان النجاسة القليلة عفو
 عنها وعلما وانما فصلوا بين النجاسة التي على موضع الحدث والتي على غير موضع الى ان اذا تركها كره في موضع اذا تركها لا كره وما عني
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل الخلاء فاحل انا وغلام مخوي اداة من يار وغيره فيستنجي بالماء متفق عليه ظاهر في المداينة بالماء
 ومقتضاه كراهته تركه وكذا ما روى ابن ماجه عن عمارية قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من غائط الا ان كان في الخلاء ان
 مشتركه الدلالة بين كون المس قبل الخروج او بعده والمراد انه صلى الله عليه وسلم ما فرغ من قضاء الحاجة الا انقضى ما بالمازلة المرفوع والمطلوب
 يتم بالحديث الاول قوله وقام خمسة ليلى من الاعيان الطاهرة المنيعة فخرج الزباج والنج والآخر وانخرن والله ثم قوله لان المقصود بالخرج
 يعني انه لا حاجة الى التيقن الكيفية من المذكور في الكتب نحو اقباله بالخر في الشاة وادبارة به في الصيف لاسترخاء المصليين فيه لاني الشاة في
 لم يقصدوا الا نقيتها ما هو النجس والاسلم عن زيادة التلوث انتهى فالاولى ان يقصد شفا كل الاستبراء الا ان كان ما رواه التاج المالك في ان كان ما رواه في وجع الصبي
 المبته كل ذلك فيرد الصوم من النجاسة انما يشهد اذا وصل الى موضع الغنم وقيل يكون ذلك استنجى وكما في ان
 المحل قبل ان يقوم ويستحب لغير الصائم ايضا حفظ اللثوب من الماء استعمل ونفس يد قبل الاستنجاء بعده وينبغي ان يحفظ قبله خطوات المقصود
 ان يستبرئ في المتبقي والاستبراء واجب ولو عرض له الشيطان كثير لا يقف اليه بل يمشي فربما رواه سريه حتى اذا شك من البطل على
 النصح المتيقن خلافة ولا يخط ولا ينزق ولا يذكر الله تعالى حال جلوسه ولا في ذلك المحل وبالماء البارد في الشاة افضل بعد تحقق الازالة ولا يدخل
 الاصبع قبل يورث الباسور والمرأة كالرجل تنسل باظفارها ولو غسلت براحها كفاها قوله وليستين اخر روى البيهقي في سنة من حديث أبي سريه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما انكم مثل الوالد اذا ذهب احدكم الى الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستبرئ برفق فاطول ولا يبول ويستنجي بماء اجماعاً
 ونهى عن الروث والريث وان استنجى الرجل بمياه درواه البوداد والنسائي وابن ماجه وابن جبان في صحيحهم بلفظ وكان يا حشرنا اجماعاً وانما
 عزناه للبيهقي لانه بلفظ الكتاب عن عائشة عمة علي السلام قال اذا ذهب احدكم الى الغائط فليذهب بماء ثلثة اجماعاً فانما تخرج عنه رداءه الامام محمد البوداد والنسائي
 وفي رواية فليستين بثلثة اجماعاً وانما قال في صحيح قوله ولما قرأ عليه الصلاة والسلام ثم عني ابي هريرة عني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان في الغائط فليتر من فعل فقد حسن
 ومن لا فلاحرج ومن استنجى فليتر من فعل فقد حسن ومن لا فلاحرج ومن كمل فماتل فليطه وما لا كلسانه فليستين ومن فعل فقد حسن ومن
 لا فلاحرج ومن اتى الغائط فليستين فان لم يجد الا ان يجمع كثير من بل فليستين برقان الشيطان يلعب بقاعدني آدم من فعل فقد حسن ومن
 لا فلاحرج حديث حسن رواه البوداد وابن جبان في صحيحه والاتباع يقع على الواحدة فاذا لم يكن حرج في تركه الا ان لم يكن حرج في ترك الاستنجاء
 وفيه نظر فان المنعني على هذا التقدير انما هو التليد من استنجي وذلك لا يتحقق الا في اتيار هو فوق الواحد فان بنى الواحدة يفتني الاستنجاء فلا
 يصدق لفي الا تار مع وجود الاستنجاء فلا تيم الدليل الا بغيره انتهى الى كل ما ذكره في هذا اصل الاستنجاء ان احب ومجوز الا تار فيه والمعنى

رواه في الصحيح

القول الثاني فيه رجال يجهلون ان يطهروا الزلزال في اوقام كانوا يشعرون الحرج الى ان يفرغوا من الماء وقيل سنة في زماننا
 يستعمل الماء ان يقع في غالب ظنه انه قد طهر ولا يفرغ من الماء الا اذا كان موصوفاً بغيره من الصفات
 في حقه وقيل بالمسبح ولو جاوزت النجاسة فخرجت من الماء وفي بعض النسخ ان الماء وفي بعض النسخ ان الماء
 في نظير العصور يغير الماء على ما بينا وهذا ان المسح غير منبذ الا انه كالتفدية موضع الاستنجاء فلا يتبدل مقدار
 المانع وراء موضع الاستنجاء عندنا في حقيقته وايضا يوسف بن ابراهيم سقط اعتبار ذلك الموضع وعند محمد
 مع موضع الاستنجاء اعتبار البسائر الموضع ولا يستنجى بغيره ولا يبروت لان الله عليه السلام

من فعل ما قلته كلمة فقد حسن ومن لا فلاح له ومارواه من ترك الطاهر فانه لو استنجى بغيره لم يبروت غير ان
 لان البسائر يحصل من الماء فانه يستيقظ للتحقق المانع في الحقيقة لكن هذا اذا كان الاتجار خاصا في الاستنجاء لكنه مشترك بينه وبين استعمال الحجر في التيمم
 كما في قولهم جلا الكفان في اجنازة وبتجر فلان اى تجرد التجرد من جميع الكائنات عند المأمون فادخل راسه فيم البخور فامر من سجد فاعتزم وكان
 سبب موته في مثل كثيرة يطول نقلا فيكون لفظ احمد بن حنبل لبيان سنة الايتار في البخور والتطيب وان استدل بان الحجر لا يزيل ولذا لم يزل
 التطيب اذا دخل الاستنجى به فلقائل ان يمنع ويقول جازا اعتبار الشرع طهارته بالمسح كالتسل وقدر جرد الروايتين في الارض تصيبها النجاسة
 فتجف ثم قبل والثوب يفر من المني ثم قبل في عدة نظائر قد مرنا وقياسه ان تجرد ايضا في السبيل اللهم الا ان يكون اجماع في التجسس بغير
 المستنجى ثم المتحاشى كغيره في تلك النظائر ان لا يعود نجسا وقياس قولهم ان لا يعود السبيل نجسا ويزيده ان لا نجس الماء وقد مر في اختلاف
 في تجسس السبيل بالمسح الماء فعلى احد القولين لا نجس الماء صريحا وراجع المتأخرون انه لا نجس بالعرق حتى لو سال العرق منه واحساب الثوب
 والبدن اكثر من قدر الدرهم لا يمنع والذي يدل اعتبارا الشارع طهارته بالبحر ونحوه ما روى الدارقطني عن ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم
 ان يستنجى بروت او عظم وقال انها لا يطهر ان وقال اشاده صحيح فاعلم ان ما اطلق الاستنجاء به يطهره ولو لم يطهر لم يعلق الاستنجاء به حكمه بل طهارة
 قوله لقوله تعالى الحج لا يطابق المدلول وهو ان الماء افضل فاذا لم يتقاه ان الجمع افضل وهو لا يستلزم افضلية الماء من غير ان هو حديث
 رواه الزهري وقال لا نعلم احدا رواه عن الزهري الامم بن عبد العزيز ولا نعلم احدا روى عنه الا انية انتهى وقال ابن ابي حاتم ماله اجماع
 فقال ثم ثلثة اخوة محمد بن عبد العزيز وعبد الله بن عبد العزيز وعمر بن عبد العزيز وهم متفقون في الحديث ليس لهم حديث مستقيم والذي
 يطابق المدلول حديث ابن ماجه عن طلحة بن نافع قال اخبرني ابو ايوب وجابر بن عبد الله والنس بن مالك لما زلت فيه رجال يحبون ان
 يطهروا وقال صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله قد اثنى عليكم في الطهور فما طهروكم قالوا انتم وانا للصلاة ونغتسل من اجنابة فتستنجى بالماء
 قال فوذاكم فعليكم به وسنده حسن وان كان معتبه بن حكيم فيه مقال فانه النسائي عن ابن معين فيه روايتان وقال ابو حاتم صالح الحديث
 وقال ابن عدي ان جواز ان لا بأس به واخرج الحاكم الحديث وجمعه والحاصل ان اجمع افضل ثم المأثم غير قوله وقيل هو استعمال المارسة
 في زماننا قال الحسن البصري فقبل له ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يتركونه فقال انهم كانوا يبرون بعرا واثم تملطون ثطا وروا
 البیهقي في سننه عن علي بن رزم قال ان من كان قبلكم كانوا يبرون بعرا واثم تملطون ثطا فاجتوا الحجارة الماء هذا والنظر الى ما تقدم اول الفصل
 من حديث انس وعائشة رضي الله عنهما ان الاستنجاء بالماء سنة مؤكدة في كل زمان لا فائدة الموانعة وانما يستنجى بالماء اذا وجد مكانا يسترفيه نفسه
 ولو كان على شط نهر ليس فيه ستر ولو استنجى بالماء قالوا يفسق وكثيرا ما يفسد عوام المصريين في الميضاة فضلا عن شاطئ النيل قول من سلك الواد
 لانها حديث النفس فهو نفسه يتحدث واذا وقع وجب وصل فيقال موسوسا اليه اى تلقى اليه الوسوسة وفيما نقل ايضا تقديره بعشرات اى
 صببات الماء وفي الخلاصة منهم من شرط الثلث ومنهم من شرط السبع ومنهم من شرط العشرة ومنهم من شرط في الاحليل وثلاث في المقعدة فما صح
 انه مغفوض الى رايه فيسئل حتى يقع في قلبه انه طهر متقى وكان المراد بالاشراط الاشراط في حصول السنة والاكثر الكل لا يفرغ عندهم قوله
 المفقود انما ذلك الموضوع تقاصم ان يكون قدر الدرهم ليس بانعا ما فو من سقوط غسل احد السبيلين ومعنى هذا ليس الا انه سقط شرعا بل يله فمرنا

وليس يجب تعجيل المغرب لأن تأخيرها مكره لما فيه من التشبه باليهود وقال عليه السلام لا يزال اتقى حتى يغربوا
المغرب واخر الشاء وتأخير الشاء لا ما قبل ثلث الليل لقوله عليه السلام لو كان اشق على الله كخروج الشمس
الى ثلث الليل وكان فيه قطع السم المسمى عنه بعدة وقيل في الصيف تعجل كيلا تنقل الجحاة وتأخير الى
نصف الليل مباح لأن دليل الكراهة وهو تقليد الجحاة صارضة دليل المنع وهو قطع السم بواحد

شملين مع في الزوال ومنه الى التعجيل ليس كثيرا جدا فلا بعد في كون الاذان قبل ان يركع في التيمم ليس تعجلا شديدا وروى الحسن في الفصل
بين اذان العصر والصلاة ان يصلي بعده ركعتين كل ركعة بعشر آيات واربعا كل خمس وروى الدارقطني عن عبد الواحد بن نافع قال دخلت مسجد
المدية فاذن مؤذن بالعصر فخرج جالس فلامه وقال ان ابي اخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر بتأخير هذه الصلاة فالت عنه
بقالوا هذا بعد الله بن رافع بن خديج ووضعت بعد الواحد ورواه البخاري في تاريخه الكبير وقال لا يتابع عليه يعني عبد الواحد والصحيح عن رافع غيره ثم
اخرج عن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العصر ثم يخرج وركعتين ثم يطبخ فتاكل مما مضى قبل ان تغيب الشمس وعندى انه لا
تعارض بين هذين فانه اذا صلى العصر قبل غروب الشمس امكن في الباقي الى الغروب مثل هذا العمل ومن يشاء بالمعزة من الطباخين في الاستطاعة الربا
لم يستعد ذلك قوله ويستحب تعجيل المغرب هو ان لا يفصل بين الاذان والاقامة الا بجليلة خفيفة او سكينة على اختلاف الذي ساقى وتأخير الصلاة
ركعتين كرويه في خلافه وسذكر في كتاب المنازل ان شاء الله تعالى قال في القية الا ان يكون قليلا وروى الاصحاح عن ابن عمر انه اخبرنا حتى
بناخهم فاعتق رقبته فيقضي ان ذلك القيل الذي لا يتصلق بكراهته هو ما قبل غروب الشمس في القية لا يكره في السفر ولما ذكره اذا كان يوم عظيم وفي
القية كذا أخره لتطويل القراءة فيه خلاف وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يكره الم غيب الشفق ولا يبعد دليل الكراهة التشبه باليهود واما قوله عليه الصلاة
والسلام لا تزال امتي بخير وهو ما روى ابو داود وعن ثوبان بن عبد الله وفي سننه محمد بن ابي قحافة قال قدم علينا ابو ايوب غازيا وعقبته بن عامر يومئذ
على مصر فاخر المغرب فقام اليه ابو ايوب فقال يا هذه الصلاة يا عتبة قال شغلنا قال اسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال امتي بخير
او قال على الفطرة لم يؤخر المغرب الى ان تشتبك النجوم فيه نظر او مقتضاه ذنب بتقدير نفوت ما نذب اليه الكراهة بحجاز الا باحكاما في العشايرة
تأخير الى ما قبل الثلث ويصلها اذا ذلك فان لم يفعل الى النصف اتقى الذنب كان مباحا وبالعبه كرويه وحاصل الحديث ضمان الخير والفطرة اى
بالتعجيل ولا يلزم مثبت ضد ما في التأخير بخلاف ما سبب آخر وهذا انما يلزم من استدلال بالحديث على كراهته تأخير ما وليس بلازم في كلام المصنف
بجواز كونه فيه دليلا على قوله ويستحب تعجيل المغرب وهذا ان صح الحديث بثبوت ابن اسحق ورواه الحق الايج وما نقل عن كلامه في الامتياز ولو صح
لم يقبل اهل العلم كعب وقد قال شعبه فيه هو اهل اليمن في الحديث وروى عنه مثل الشورى وابن ادریس وحسين بن زيد ويزيد بن ربيع وابن علية
وعبد الوارث وابن المبارك واحمد بن محمد بن معين وعامة اهل الحديث غير الله لم وقد اطال البخاري في توثيقه في كتاب القراءة خلف الامام لم فذكره
ابن حبان في الثقات وان الكافي عن الكلام في ابن اسحق وصطلح مع ولغت اليه بهية ذكره بقوله لقوله عليه الصلاة والسلام لو ان اشق على
امتي روى الترمذي عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان اشق على امتي لامرتم ان يؤخروا لسا في ثلث الليل او نصفه وقال
حسن صحيح قوله وهو قطع السم المسمى عنه على ما روى الترمذي في كتابه صلى الله عليه وسلم كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها وروى بطول لا مختصرا
واجاز العلماء السم بعد ما في التأخير واستدلوا بما في الصحيحين عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ليلة صلاة العشا في آخر حياة نبي
سليم قال ارايتكم ليلائكم فانه على راس مائة سنة لا يبقى ممن هو على ظهر الارض احد وروى الترمذي في مسنده في المناقب عن محمد بن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمت احد من المسلمين واما ما قال حديث حسن وروى الامام احمد عن عبد الله قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا سمع بعد الصلاة يعني العشا الاخرة الا لا احد جليلين يصل او مسافروا في رواية او عروس وحديث من خاف ان يقوم رواه سلم

بناخهم

الاشياء

الاشياء

الاشياء

فثبت كماله الى النصف الى النصف كغيره لما فيه من تقليل الجماعة وقلة قطع السجدة قبله وتيسير في الزمان ما في صلاة الليل من الليل
 فان التيميم بناء على ان يقلل النعم لله عليه السلام من جاف ان لا يقوم آخر الليل فليوترأوله ومن طعم ان يقوم آخر الليل فليوترأوله الليل اذا كان
 يوم غير المنسوب في الوضوء والظهور المذهب ما حذرنا في النقص والانشاء فيكون في تأخير النقص في الجماعة على اعتبار المطر في تأخير النقص في
 الوقوف في الوقت المذكور وهو في الجملة ان تلك المدة مديدة وعن جميعه في تأخير النقص في الجماعة على اعتبار المطر في تأخير النقص في الجماعة
فصل في الاوقات التي تكرر فيها الصلوة لا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها ولا عند غروبها
 عقبة بن عامر رضي الله عنه قال ثلثة اوقات حراما رسول الله عليه السلام ان نضلع وان تقرب فيها موتا ناعدا عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند زوالها
 حتى تزول وبين نقصان المغرب حتى تغرب والمراذيق وان تقرب صلوة الجماعة كان الدفن غير مكره والحديث باطلا في

وتمايز فان صلوة آخر الليل مشهورة وذلك افضل قوله فثبتت الابدية فيه لظلال ان التيميم الى نصف الليل يلزم من كونه
 وهو تقليل الجماعة ومنه ديب وهو قطع السجدة او اداء الزم من تحصيل المذهب كقطع السجدة ترك على ما عرفت في مسائل فينبغي كون
 التيميم الى النصف مطلوب التكرار فلا يكون مباحا لانه لا ترجح في احد طرفي المباح والله الموفق

فصل في الاوقات المكرهة يستعمل الكراهية هنا بالمعنى اللغوي فيستعمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب عدمه او هو بالمعنى الشرعي والمرا
 كراهية التحريم لما عرفت من ان المعنى الظني الثبوت غير المبرور عن مقتضاه في كراهية التحريم وان كان تطبيقه افاذا التحريم فالتميز في مقابلة
 الغرض في الرتبة وكراهية التحريم في رتبة الواجب والتفسير بربته المندوب والنهي الزايد من الاول فكان الثابت به كراهية التحريم وهي في الصلوة
 ان كانت النقصان في الوقت منعت ان يقع فيه فليسبب عن وقت النقص في كراهية التحريم بل لعدم تادى ما وجب كمالا ناقصا فلذلك
 قال عقبة بن عامر رضي الله عنه بالكرامة لا يجوز الصلوة في كل وقت ان يريد عدم الجواز عدم الصلوة عام لم يصدق في كل صلوة لانه لو شرع في فعل في الاوقات
 التي شرع فيها حتى وجب قضاءه اذا قطعها خلافا لغيره وجب قطعه وقضاؤه في غير مكره في ظاهر الرواية ولو اتيه خرج عن عمدة الزايد فذلك الشرع
 في المبطل القطع افضل والاول هو مقتضى الدليل وان اريد عدم العمل كان اعم من عدم الصلوة فلا يتفاد منه خصوص ما هو حكم
 الغفارة وهو مقصود الاعادة والظاهر ان مقصوده الثاني ولذا استدل بحديث عقبة بن عامر الثابت في مسلم وغيره ثلث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم نهانا ان نصل في هذه الاوقات حين تطلع الشمس باز غرمت حتى تترفع وجين يقوم قايما في الظهيرة حتى تغرب الشمس حين تنصب
 للغروب حتى تغرب وهو انما يفيد عدم العمل في جنس الصلوة دون عدم الصلوة في بعضها بخصوصية والمفيد لهما انما هو قوله عليه الصلوة والسلام
 ان الشمس تطلع بين يدي شيطان في التفتت ثوبها ثم اذا شئت مما ازال ثوبا فاذ انت للغروب فاعلم ان شيطانك في ثوبك اذا غربت في الصلوة في تلك الساعة والكل هو الاصل في
 افاذا كان المنع الماهل بالوقت ما يستلزم فعل الاركان فيه التسمية بعبادة الكفار وهذا المعنى نقصان الوقت والا فالوقت لا ينقص فيه نفسه
 بل هو وقت كسائر الاوقات انما النقص في الاركان فلا يتادى فيها ما وجب كمالا فخرج اجابا في قيل لو ترك بعض الواجبات صححت الصلوة
 مع انما قصته تادى بها الكمال لان ترك الواجبات لا يدخل النقص في الاركان التي هي المقومة للحقيقة بخلاف فعل الاركان في
 ذلك الوقت وعن الكافر الصبي والمجنون اذا اسلم مبلغ وفاق في اجراء المكره فلم يود حتى خرج الوقت فان السبب في تحققه لا يمكن جعله
 كل الوقت حين خرج اذ لم يدرك اوسع الالهية الا ذلك يجوز فليس السبب في تحققه الا اياه ومع هذا القضاء في وقت مكره لا يجوز لان الثابت
 في ذمته كمال اذ لا ينقص في الوقت نفسه بل المنع في يقع ناقصا غير ان كل ذلك النقص لو ادى فيه العسر واليسر لانه ما نور بالاداء فيه
 فاما لم يود لم يوجد النقص الضروري وهو في نفسه كمال فثبت في ذمته كذلك فلا يخرج عن عمدته الا بالكل بخلاف ما لو قضى في وقت مكره قطعه
 من الفعل المشرع فيه في وقت مكره بحيث يخرج عن العمدته وان كان انما لان وجوب ضرورة جسيمة المودعي عن البطلان ليس عسر
 والصعوبة عن البطلان تحصل مع النقصان وكذا سجدة التلاوة في الوقت المكره و صلوة الجماعة لا تنافي في الظاهر بخلافه الكفار بالانقياد
 وقضاؤه حق الميت بالذم عاكه وكل منها تحقيق مع النقصان او لقول عند التلاوة سيجاب بالاداء موسعا ومن ضرورية تحمل ما لم يرد من النقص
 لو ادى عند بخلاف اذا كانت في وقت مكره فان الخطاب لم يتحقق باذائها في وقت مكره فلا يجوز قضاؤه في مكره وهذا الوجه اسلم

محبة على الشافعي في تخصيص الفرائض ومكة ومكة على إلى يوسف في إباحة النفل يوم الجمعة وقت الزوال
 قال ولا صلوة جنازة لما روي من أن لا سجدة تلاوة لا تخاف معنى الصلوة إلا عصر يوم عند الضرر لأن السبب
 هو الجهر القاصر من الوقت لأنه لو قلنا بالكل لوجب الأداء بعده ولو قلنا بالجهر الماضي فالأولى في آخر الوقت
 قاض وإذا كان كذلك فقد أدها كما وجبت بخلاف غيرها من الصلوات لأنها رجت كاملة فلا تنادي بالناقض
 قال رضي ولا زاد بالنفل المذكور في صلوة الجنازة وسجدة التلاوة الكراهة حتى لو صلها فيه أو لا سجدة فيه وسجدها
 جازها لأنها أدت ناقصة كما وجبت إذا لم يوجد بحضور الجنازة والتلاوة ويكره أن ينفل بعد الفجر حتى يظلم الشمس
 وبعد العصر حتى تغرب الشمس ولا يسلّم على عزاء ولا يسلّم في هذا الوقتين الفوائت ويسجد للتلاوة ويصل على الجنازة
 أو يسلم الأول جوازها وإيمانها في كبره أن تمت في غير مثله بعينه في صلوة الجنازة وهو قول الأصح حتى لو صلها فيه أو لا سجدة فيه وسجدها إلى قوله إذا
 الوجوب بحضور الجنازة والتلاوة وتقتضي كلامه أن الأولى لا خير لها إذا تحقق سببها في الوقت المذكور في التهمة إذا حضرت جنازة في الأوقات الثلاثة والأولى
 أن يصل في الأوقات الثلاثة الفرائض فإنها وجبت لعينها أي ابتداء إقامتها بخدمة الملك سبحانه المستحقة على وجه الكمال فالقصر على هذا
 التقرير فإنه يرفع أدبنا بعد اتفانه أن شاركت سبحانه قوله حجة على الشافعي في تخصيص الفرائض أي المقضيات وبكراهية تخصيص الصلوة
 مطلقا بكونه فرضا ونقلها وصلى إلى يوسف في إباحة النفل يوم الجمعة وقت الزوال إخراج الفرائض فبقوله عليه الصلوة والسلام من يوم
 عن صلوة أو نسيتها فليصلها إذا ذكرها متفق عليه أما بكونه حديث جبريل من مطهر فروعا يبنى بعد منات لا تمنعوا أحد طواف بهذا البيت
 وصلى آية ساعده شار من ليل أو نهار وسجدت إلى ذكره في معناه رواه الدارقطني والبيهقي وهو معلول بأربعة أمور القطع بيمين مجاز
 وأبي ذر فإنه الذي يروي عنه وصنف ابن المولى وصنف حميد بن عوف وأضطرب منه رواه البيهقي وأدخل قيس بن سعد
 بين حميد بن عوف وبين مجاهد ورواه سعيد بن سالم فاستقله من البين وإما إخراج أبي يوسف ففي سند الشافعي أنا إبراهيم بن محمد
 عن اسحق بن عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة نصف النهار
 حتى تزول الشمس اليوم الجمعة ما حديث من نام عن صلوة فهو وإن كان خاصا في الصلوة لكن كونه مخصصا لعمومها في حديث بحقبة بن حمر
 يتوقف على المقارنة فلو لم تثبت فهو معارض في بعض الأفراد فيقدم حديث عقبة لأنه محرم ولو تنزلنا إلى طريقه في كون الخاص مخصص
 كيف ما كان فهو خاص في الصلوة عام في الأوقات فإن وجب تخصيص عموم الصلوة في حديث عقبة بن عامر ثبت تخصيص حديث عقبة عموم وقت
 لأنه خاص في وقت تخصيص عموم الوقت آخر الأوقات الثلاثة ممن وقت التلاوة في حق الصلوة الغائبة كما أن تخصيص الآخر إخراج الفوائت عن عموم منع الصلوة
 في الأوقات الثلاثة وجهه معارضان في الغائبة في الأوقات المذكورة أو تخصيص حديث عقبة ليقضي إخراجها عن العمل في الثلاثة وتخصيص
 حديث التلاوة للغائبة عن عموم الصلوة يقتضي علما فيها ويكون إخراج حديث عقبة أولى لأنه محرم وأما حديث كعب بن النضر في عام في الصلوة
 والوقت فيتعارض عمومها في الصلوة ويقدم حديث عقبة لما قلنا وكذا يتعارضان في الوقت إذا كان خاصا ليعارض العام عندنا على أن العام
 يجب أن يخص منه حديث بحقبة الأوقات الثلاثة لأنه خاص فيها وأما حديث أبي يوسف فالواقع فيه بعد التلاوة فيه أيضا بثبوت يوم الجمعة
 والاستثناء عندنا لا يكف بالباطني فيكون حاصله نهيا مقيدا بكونه بغير يوم الجمعة فيقدم عليه حديث عقبة المعارض له فيه لأنه محرم وقد يقال يحمل المطلق
 على المقيد لا اتحادها حكما وحاشية قوله والمراد أن اختلف في ذلك فلهذا التردد في الصلوة كالمع وكذا ابن المبارك وحمله أبو داود على أن
 التحسين في وجوب العمل بأرواه الإمام أبو حنيفة عن شافعي في كتاب الجنايز من حديث خارجة بن مصعب عن ليث بن سعد عن موسى بن
 عن أبيه عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الصلوة على موتانا عند ذلك عند طلوع الشمس الحديث وقال البيهقي في
 كتاب المعرفة ورواه روح بن القاسم عن موسى بن علي عن أبيه وزاد فيه قلت لعقبة بن النضر بالليل قال نعم قد روي أبو بكر ليلا قوله صلى
 عن ذلك في حديث ابن عباس شهد عندي رجال فمضوا إلى صاحبهم عندي عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلوة للصبح
 حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس عليه وروى عن عائشة في الصحيحين أن كان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعها

لان الكراهية كانت نحو الفرض ليصير الوقت كالمشغول به لا معنى في الوقت فلم تظفر في حق الفرائض وفيما يجب بعينه كسجدة التلاوة وظهور في حق النذر لانه تعلق وجوبه بسبب من جهته وفي حق ركعتي الطواف وفي الذي شرع فيه ترافده لان الوجوب لغيره وهو خطر الطواف وصيانة المؤدى عن البطالة ويكره ان يتنفل بعد طلوع الحج بالثر من ركعتي الفجر لانه عليه السلام لم يزد عليهما مع حصه على الصلوة ولا يتنفل بعد الغروب قبل الفرض لما فيه من تاخير المغرب ولا اذا خرج الامام للخطبة يوم الجمعة الى ان يفرغ من خطبته لما فيه من الاشتغال عن استماع الخطبة

سرا ولا علانية ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد العصر وفي لفظهما ما كان النبي صلى الله عليه وسلم ياتني في يوم بعد العصر الا صلى ركعتين وفي لفظ السلم عن طائفة من عندها قالت وهم غير انما نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجري طلوع الشمس وغروبها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحركوا بصلواتكم عند طلوع الشمس ولا غروبها فصلوا عند ذلك وفي لفظ البخاري عن ام ايمن عن عائشة رضى الله عنها قالت والذى ذممت به ما تركها حتى لقي الله تعالى وما لقي الله حتى تفل عن الصلوة وكان يصليها ولا يصليها في المسجد مخافة ان تقبل على امته وكان يحب خفت عنهم قالوا عنده ان ياتين الركعتين من خصوصياته وذلك لان اصناما انه عليه الصلوة والسلام فعلمنا جبر المأفاته من الركعتين بعد الظهر وقبل العصر حين شغل عنهما وكان عليه الصلوة والسلام اذا عمل عملا أثبتة فداوم عليها وكان ينهي غيرهما اذا ادا اول فلما في سلم والبخاري في المخاري عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس رضى الله عنهما عن عبد الرحمن بن ابي بكر ومسور بن محرزة ارسلوه الى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرأ عليهما السلام متابعين وسلمنا عن الركعتين بعد العصر قتل بلغنا انك تصليها وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عنهما قال كريب قد خلت على عائشة فاجبتها فقالت سل ام سلمة فارجت اليهم فاخبرتهم فرودني الى ام سلمة فقالت ام سلمة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عنهما ثم رايته يصليهما فقلت له في ذلك فقال انه اتاني ناس من عبد القيس بالاسلام من قومهم فقتلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر وما بانان واخرج مسلم عن ابي سلمة انه سأل عائشة عن السجدة التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليها بعد العصر فقالت كان يصليها قبل العصر ثم انه شغل عنها او نسيتها فصلاها بعد العصر ثم اثبتها وكان ابو علي صلاة اثبتها يعني داوم عليها واما الثانية فاخرج ابو داود ومن جهة ابن اسحق عن محمد بن عمر بن عطاء عن ذكوان مولى عائشة رضى الله عنهما انها حدثت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر ركعتين وينهي عنهما ويؤجل وينهي عن الوصال واستغفرا من الحديث الاول ترد عائشة رضى الله عنها فاجرت بن ذكوان الحديث من قولها وهم غير انما نهي عنهما فان احالتهما على ام سلمة عند استعلام السائل بغير تردود او التقوى بموافقتها ويؤيد ذلك ان عمر بن كان يضرب عليها في موطنها ما كان عن السائب بن يزيد انه راي عمر بن الخطاب يضرب المنكر في الصلوة بعد العصر وكان هذا المنكر من الصحابة من غير تكبر فكان اجماعا على ان المقرر بعد عليه الصلوة والسلام عدم جوازها ثم كان ذلك دابة لانه وقع منه مرة فلم يطلع عليه بنفسه او يجوز ربه وكما ينبغي قول انس بن مالك حين سئل عن التلوع بعد العصر كان ثم يضرب الابدى عن صلوة بعد العصر الحديث روافد مسلم قوله لان الكراهية انما علم بادل على الاعتبار ثم النظر اليه يستلزم تقييد قولهم العبرة في المنصوص على المنع لا معنى للنس لان يتقدم حاشية النص بالمعنى والنظر الى المنصوص بغير منع للقضا تقديرا للمعنى العام على حديث تذكر نعم كبريا خارج صلوة الجبارة وسجدة التلاوة بانها ليسا بصلوة مطلقة ويكفي في اخراج القضاء من النص والعلم بان المعنى ليس المعنى في الوقت وذلك هو الموجب للفساد واما من الكراهية فبغيره ما سبق قوله وما وجب لعينه سجدة التلاوة المراد بما وجب لعينه لم يتلوا وجوبه لعارض بعد ان كان فعلا كالنذر وسواء كان مقصودا بنفسه او لغيره كخالفته الكفار وموافقة الابار في سجدة التلاوة وتضار حتى المليت في صلوة الجبارة وعن ابي يوسف لا يكره المنذور ولا اثر لايجاب العبد كمالا اثر التلاوة في اثبات الكراهية في السجدة وقد يقال وجوب السجدة في التحقيق متعلق بالساعة لا بالاستماع ولا التلاوة وذلك ليس فعلا من المكلف بل وصف خلق فيه بخلاف النذر والطواف والشروع فعلة ولولا ذلك كانت الصلوة نقلا قوله لانه عليه السلام انما روى عن سلمة عن حفصة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب الاذان

الاذان سنة للصلاة التي هي واجبة كما سواها للقتل المذات وحيثه الاذان سنة وهو كما اذن الملائكة
لنزال من السماء وكثيرهم عليه فمن ان يسمع فيه فهو شاهد بالتمسك به ما خضع بها وظال الشاعني رخصه ذلك

اذ اطلع الفجر لا يسل الا ركعتين فضيتون في ابى داود والترمذي عن ابن عمر عن علي بن ابي طالب بعد الفجر الا بعد التسليم
تطوع آخر الليل كلما صلى ركعة طلعت الفجر الا تمام افضل لانه وقت التفتل بعد الفجر لا يحسن تصدق في المجمع تخفف القراءة في ركعتي الفجر وادكره الصلوة لها فانه فيه
بعد الفجر قبل الفرض وعند الاقامة يوم الجمعة وعند خطبة الجمعة والكسوف والعيد والاستسقاء قبل صلوة العيد وذكر بعضهم التفتل بعد الصلاة في جميع الركعات
والفرقة وتقبل بهذا كرامة الكلام كبره الكلام بعد الشاق الفجر الى ان يسلي الاخير بعد الصلوة لا بأس به وبالمشي في حاجته وقيل كبره الى الشمس وقيل
الى ارتفاعها وبعد الشا اياه قوم وخطرو قوم وكان عليه الصلوة والسلام كبره النوم قبلها واحدث بعد ذلك المراء ليس فيه خير وانما تحقيق الخبر في كلامهم
عبادة فان الباع لا فيه كما لا اثم فيه يستحق للركعتين قبل صلوة المغرب كما في باب النوافل ان شاء الله تعالى

باب الاذان سنة هو قول عامة الفقهاء وكذا الاقامة وقال بعض شائخنا واجب القول لمحمد بن ابي بكر بل على تركه قائما بهم عليه واجب
يكون القتال لما يرفع الاجماع على تركه من استخفافهم بالدين بنفس الامامة لان الاذان من اعلام الدين لذلك لا على نفسه وعند ابى يوسف يكتفون
بغيره ولا يفتنون بالسلام كما يتكلم بعضهم بصورة الخلف ولا ينبغي ان لا تاتي في بين الكلامين لوجه فان المتكلم انما يكون عند الاقامة وعدم القهر لهم
والغريب والعيس انما يكون عند قهرهم فجاز ان يفتنوا اذا اتفقوا من قبول الامر بالاذان ولم يسلوا انفسهم فاذا قولوا فظهر عليهم قهرا وجبوا وقولوا
بعدم التكرار مرة دليل الوجوب فينبغي وجوب الاذان كذلك ولا يطهر كونه على الكفاية والالم يا شم اهل مكة بالاجتماع على تركه اذا قام به غيرهم ولم يضره
ولم يفسد وفي الحديث عن علي بن ابي طالب عن ابي حنيفة والي يوسف صلواتي واخضر القهر والعصر الاذان والاقامة اخطا والسنة وانما وادها وان كان
لا يستلزم وجوبه بخلاف كون الاثم كرها معا فيكون الواجب ان لا تتركها معا لكن يجب حمله على الانسحاب الاذان والصلوة ما ذكرنا من دليل قوله دون
ما سواها فلا يؤذن للعيد والكسوف وفي مسلم عن جابر بن سمرة صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خمرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة وعن
عائشة رضي خفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبحث منا ويأيدى بالصلوة جامعة والوتر والاذان كان واجبا لكن اذان العشاء اعلام
بدخول وقتها لان وقتها ولا مار وينا في العيد لا ناله على رواية الوجوب الماعلى برواية السنة فلا لان النوافل تتبع للقرآن بالتعظيم والتكليف فلا
باذان وبني اذان اجماع حديثه السابق بن يزيد في الصحيح قوله وهو كما اذن الملك النازل من السماء روى البراء بن قتيب بسنده في عهد الرحمن بن
ابى ليلى عن معاذ بن جبل قال قال تام رجل من الانصار عبيد الله بن زيد يعني الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني رايت في النوم كان رجلا
نزل من السماء عليه برادان احضران نزل على جردم حائط من المذنية فاذا نثنى ثمنى ثم جلس قال ابو بكر بن عياش بن علي نحو من اذاننا اليوم قال عليه
بلا انفعال ثم رايت مثل الذي رايت ولكنة سبقتني وعبد الرحمن لم يسمع من معاذ فانه ولا كنت لقيت من خلافة عمر فيكون سنة سبع عشرة سنة من الهجرة
ومعاذ توفي سنة تسع عشرة من الهجرة او ثمان عشرة وهذا عندنا حجة بعد لغة الرواة وعبد الله بن جهم بن زيد بن عبد ربه بن ثعلبة بن زيد بن احوار
بن الخزرج وقيل ليس في نسبة ثعلبة بل ابن زيد بن عبد ربه بن زيد بن الحارث ولا ابى داود وابن خزيمة بسنده في محمد بن اسحق محمد بن عبد الله بن زيد بن
قال لما امر النبي صلى الله عليه وسلم بالاقامة على غير ما كان عليه من جميع الصلوة طواف الى اذاننا ثم رجل يحل ناقوسا في يده فقامت يا حجة الله يا حجة
الناقوس قال وان تصبغ بفضلك نزعنا الى الصلوة قال اظنا اذ لك على ما هو خير من ذلك فقلت بل قال يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله فباقة ما ترجم قال ثم اشافه عنى محمد بن زيد ثم قال

الركعة
لنزال من السماء
الافضل

هكذا فعل المؤمن النازل من السماء وحوالته ووجهه على الشافي دون قوله انما افرادى فرادى الا قوله قد قامت
المسورة وبه سئل في الاذان ويجوز في الاقامة لقوله عليه السلام اذا اذنت فترسل واذا اقامت فاحدد وهذا بيان
في استحباب مستقبل القبلة لان النازل من السماء اذن مستقبل القبلة ولو ترك الاستقبال جاز لمحض ل
التقصير ويكره تخالف السنة ويجوز وجوه للصلاة والقلاج بيعة وليسه لانه خطاب للقوم فيواجههم وان
الاستدراك في صومعته تحسن ومراد اذا الاستطاعة تحول الوجه يمينا وشمالا مع تقديمه من انما كما لم يستأنس بان كانت
الصومعة مقصورة فاما من غير كفة ذلك الفضل المؤذن ان يجعل صبيحة في اذنيه بل في اذنه ليق عليه السلام بل لا يضر ولا يضر في الاعلام

خير من النوم مرتين فقال النبي صلى الله عليه وسلم حسن هذا بلال اجعل في اذانك قوله هذا فعل الملك الحق روى ابو داود عن ابن ابي ليلى عن
معاذ قال راجعت الصلوة ثلثة احوال وساق في خبره عن ابن المهاجر حديث بطول وسمى صاحب الرواية قال مجاهد عبد الله بن زيد رجل
من الانصار الى ان قال فما مستقبل القبلة يعني الملك قال التذكير التذكير الى آخر الاذان قال ثم اهل بيته ثم قام فقال مثلها الا انه قال
زاد بعد ما قال حتى على الفلاح قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة وقدم ان ابن ابي ليلى لم يدرك معاذ وموضع ذلك حجة عندنا وروى
ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى بن عبد قال في الامام رجال رجال الصمعيين قال ثنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ان عبد الله
بن زيد الانصاري جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت في المنام كأن رجلا قام وعليه بزة ان فخر
فقام على حائط فاذا نثنى ثني واقام ثني ثني ولا بن ماجه قال يعني بالماخوذة علمني الاذان تسعة عشرة كلمة التذكير التذكير الحديث وفيه الترجيح
والاقامة سبع عشرة كلمة التذكير التذكير وفيه ثمانية الشهادتين والحمد لله وتقدمت الصلوة والترديد على الاذان تسعة عشرة كلمة الاقامة
سبع عشرة كلمة قوله ثم توجهت على الشافعي الحق استدلل به في البخاري امر بلال ان يرفع الاذان ويوتر الاقامة والاقامة وفي رواية متفق عليها
لم يذكر الا ثلثتها فاخذها الملك ولا يخفى ان ما روينا فانه نص على العدد وعلى حكايه كلمات الاذان فانقطع الاحتمال بالكلية بخلاف امر ان يوتر الاقامة
فان بعد كون الامر هو الشارح فالاقامة اسم لمجموع الذكر وتعليق الاية بها نفسها الاية وعلى ظاهره وهو ان يقول الاقامة التي هي مجموع الذكر
مرة لا مرتين فلو كان اما الاية الظاهرا كما ذهب إليها ائمة رصوتها بان يحذف فيها كما هو المتعارف فيجب اعمل على الثاني ليدانق ما روينا من النص
الغير المتأمل كيف وقد قال الطحاوي في تواتر الآحاد بلال اذ كان ثني الاقامة حتى مات وعن ابراهيم النخعي كانت الاقامة مثل الاذان ستة
كان يقول الملك فجلو يا واحدة واحدة للسرعة اذا خرجوا يعني نبي امية كما قال ابو الفرج ابن الجوزي كان الاذان ثني ثني والاقامة كذلك فلما قام
بنو امية افردوا الاقامة وما ذكرنا من توارث ائمتنا في الاقامة كانت الثبوت السنة لكن المتروك فيه حديث الترمذي عن جابر ان عليه الصلوة
والسلام قال بلال اذا اذنت فترسل في اذانك واذا اتمت فاحدده واجعل من بين اذانك في الاقامة قدر ما يفرغ الاكل من الكد والشارب
من شره والمعتصر اذا دخل لقضاء الحاجة ولا تقصروا حتى تردوني وقد ضعت وروى البيهقي عن ابن عمر ان كان يزيل الاذان بمجرد الاقامة وذكر الدارقطني
عن عيسى بن عيسى عن قوله قوله وتيرسل في الاذان هو ان يفصل بين كل كلمتين من كلماته بكسرة ويجددان لا يفصلان وتيرسل فيها قيل كبره في الاقامة السنة
وقيل ما ذكره في المتن يشير الى عدم الكراهية حيث قال وهذا بيان الاحتجاب وانما هو الاول لان السوارث التيرسل فيكروا تركه في فتاوى فائده
اذن وكث ساعته ثم اخذني الاقامة فظننا اننا نضع كالافان فخرجت مستقبل الاقامة لان استن في الاقامة احدنا فاذا ترسل ترك السنة الاقامة
وصار كأنه اذن مرتين قوله لانه خطاب للعوام فيوا جههم به ويقع لمن خلفه اعلام بذلك الالتفات مع ثبات القهامين فلا حاجة الى اتركاب
المكره باستدبار القبلة الا انهم من واجبتهم ثم قيل كيف يمتد الصلوة وسيرة الفلاح في بيته وسيرة لكل منها واختار بعضهم الاول والثاني اوجه قوله
بان كانت الصلوة تساعها لا يعني استطاعة تحويل الوجه الذي يعطيه ظاهر اللفظ لكن المراد عدم استطاعة التبليغ مع التحويل لانه يصير في فيها
فيضع بلوغ الصوت خصوصا لمن خلفه فيستدبر ويخرج راسه التيمم الاعلام قوله بذلك امر النبي صلى الله عليه وسلم بلال روى ابو محمد بن حبان
بالشأنه من تحت وهو المعروف بالي الشيخ في كتاب الاذان لانه عليه الصلوة والسلام امر بلال ان يدخل اصبعه في اذنيه وقال انه ارفع

أو قال أبو يوسف لا أدى بأسان يقول المؤذن للامير والصلوات كلها السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته
حتى على الصلوة حتى على الفلاح الصلوة بحك الله واستعدده بحمد الله لان الناس تنواسية في امر الجماعة وأبو يوسف رحمه
لذلك زيادة اشتغالهم بامور المسلمين كيلا تفوتهم الجماعة وعلى هذا القاضي والمفتي ويجلس بين الاذان والاقامة لا في
المغرب وهذا عند أبي حنيفة ورواه في المغرب ايضا جلسته خفيفة لانه لا بد من الفصل اذا وصل مكره
ولا يقع الفصل بالسكنة لوجودها بين كلمات الاذان فيفصل بالجلسة كما بين الخطيبين

ثلاثة الامور لم يفرغ الاكبر ولا نالهم بحساب هم على كتب من مك حتى يفرغ حساب الخلق بجل قر القرآن اتينا وطه قد واهم به توما وهم را ضنون
ووراء يدعوا الى الصلوة اتينا وطه بحسب ما بينه وبين مواله ورواه في الكبير لفظه عن ابن عمر قال لو لم اسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا مرة ومرة حتى عديت مرات لما حدثت بيعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ثلاثة على كتابان المسك يوم القيمة لا يبولهم الفرج الاكبر ولا يفرعون
حين يفرغ الناس رجل علم القرآن فقام به يطلب به وجه الله تعالى ولا عند ورجل ينادي في كل يوم وليت خمس صلوات يطلب وجه الله وما عند
وملك لم يندبرق الدنيا عن طاعة ربه ويدخل في اخبار ايضا ان لا يلحن الاذان لانه لا يحل تحسين الصوت مطاوع ولا طامع فيها وتقيده الحلو الى
بما هو ذكر فلما باس باوخال المدني ايجعلتين فظهر من هذا ان النجسين هو اخرج احرف مما يجوز له في الاداء ويرجى في كلام الامام احمد فانه مثل عنه في القراءة
فمنه فصيل لم قال اسك قال محمد قال له العجيب ان يقال لك يا موحدا قاولوا واذا كان لم يحل في الاذان فحي القراءة اولى من لا يحل سماعها ايضا
ويكره التمع عند الاذان والاقامة لانه بدعي ويغني الموزون ان يخطئ الناس ان علم بضعف مستعمل اقام له ولا يخطئ رئيس المحلة ويقوم في مكانه فان شئت
الى مكان الصلوة عند قد قامت الصلوة جاز اذا كان اما وقيل مطلقا ويكره ان يكون قائما الا ان اذن لنفسه لان المقصود مراعات المسته
لا الاعلام ويكره ايضا راكبا في ظاهر الرواية الا لاسا في غير ذلك والاقامة والاداء الفصل منها وبين الشروع ومبكره ولا يتكلم في اثنا الاذان فان تكلم
استأنفه وفي غير موضع اذا سلم على الموزون او عطس فحمد او سلم على مصلى او قارى او خطيب فخرعوا عن ابي حنيفة لا يذوقهم الرد بل يذوقون في نفسه وعن محمد بن
بعد الفراغ وعن ابي يوسف لا قبل ولا بعده في نفسه وصحوه واجمعوا ان المشغول لا يلزمه الركن في الحال ولا بعده لان السلام عليه حرام سجدا ومن
في الكلام اذا كان يميز وعن ابي حنيفة يرد لمصلى بعد الفراغ قال ابو جعفر تاويله اذا لم يعلم ان في الصلوة وعلى هذا اذا سلم على المشغول وفي فتاوى
قاضي خان اذا سلم على القاضي والمدرس قالوا لا يجب عليه الرد انتهى ومثله ذكر في سلام المكي هذا والسامع للاذان يجب ان يقول مثل ما يقول
الموزون الا في الجعلتين فخير قل وعند الصلوة خير من النوم صدقت وبررت اما الاجابة فظاهر الخاتمة والفتاوى والتفتة وجوبها وتقبل الحلو الى
الاجابة بالقدم فلو اجاب بلسانه ولم يمش لا يكون مجيبا ولو كان في المسجد فليس عليه ان يجيب باللسان حاصلة نفى وجوب الاجابة باللسان وبصرح
جماعة وانه يستحب قالوا ان قال نال الثواب الموجود والاميل انه ياتهم ويكره فلا وفي التجنيس لا يكره الكلام عند الاذان بالاجماع استدلالا بخلاف
اصحابنا في كراهية عند اذان الخطبة يوم الجمعة فان ابا حنيفة انما كرهه لانه يلحق به الاحكام الجارية خطبة وكان هذا اتفاقا على انه لا يكره في غير هذه
احكامه كما ذكر خمس الامامة السخس فياتوا عليه انتهى لكن ظاهر الامر في قوله عليه الصلوة والسلام اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول الاوجب
اذا نظرت قرينة تصرفه عنه بل ربما يظهر استدلاله لانه يشبه عدم الالتفات اليه والتشاغل عنه وفي التحفة ينبغي ان لا يتكلم ولا يشتغل بشي حال الاذان
والاقامة وفي النهاية تجب عليهم الاجابة لقوله عليه الصلوة والسلام اربع من الجفا ومن جلتها من سمع الاذان والاقامة ولم يجيب انتهى وهو
تحير صريح في اجابة اللسان اذ يجوز كون المراد الاجابة بانائين الى الصلوة والادكان جواب الاقامة واجبا ولم يعلم فيه عنهم الا انه مستحب عند علم
ولا يرد السلام ايضا وفي الفتاوى اذا كان في المسجد اكثر من مؤذن اذ لو اذ احد البعد واحد فاحتمل للاعلى وسئل فليس الذين يسمعون في وقت من
جنت ماذا عليه قال اجابة اذان مسجده بالفعل وهذا ليس ملائح فيه او مقصود بالسائل اي مؤذن يجيب باللسان استحبابا او وجوبا والذي ينبغي
واجابة الاول هو ان كان مؤذن مسجده او غيره لانه حيث سمع الاذان ندب له الاجابة او وجبت فاذا فرض ان سمعوه من غير مسجد تحقق في حقه

لا اله الا الله عليه السلام قصة الفجر عند اقامة التعريض باذان واقامة وهو حجة على الشافعي في اكتفائه بالاقامة فان ثابته صلوات اذن الاذان اقل
لما روي وكان شذوذا في الباقي ان شاء اذن واقام ليكون القضاء على حسب الاداء وان شاء اقتصر على الاقامة لان الاذان لا يستحضر وهم حضرو
قال وعن محمد بن ابيه يقيم على قوله هذا قولهم جميعا ويقيم على قوله اذن على غير صوته جازا منه ذكره ليصلح
فكان الوضوء فيه مستحبا كما في الفجر ويكره ان يقيم على غير صوته على ابيه من الفصل بين الاقامة والصلوة ويروى انه لا يكره الاقامة بعده لانه اذا كان يروي
انه يكره الاذان في الفجر على ما لا يكره في غيره ان يؤذن وجوبه وان يؤذن وجوبه في غير الفجر فيكون مستحبا وان يؤذن وجوبه في غير الفجر فيكون مستحبا وان يؤذن وجوبه في غير الفجر فيكون مستحبا
انهم ما علموا بالشيئين وفي الجامع الصغير اذا اذن عليه وهو في الصلاة لا يجزئ ان يكره الاذان في غير الصلاة ولا في الصلاة الا اذا كان في الصلاة لا يجزئ ان يكره الاذان في غير الصلاة ولا في الصلاة
الاقامة كان تكرار الاذان مشروعا وان كان في غير الصلاة لا يجزئ ان يكره الاذان في غير الصلاة ولا في الصلاة الا اذا كان في الصلاة لا يجزئ ان يكره الاذان في غير الصلاة ولا في الصلاة

من سمع النداء فقال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله اللهم صلى على محمد وبلغه رتبة الوسيعة عندك واجعلنا في شفاعته
يوم القيامة وجبت له الشفاعة في حديث في هذا الباب كثير والقصبة احدث على الخبر زرقنا الله تعالى في جميع الاحوال قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم في حديث طويل وعن ابى قتادة في قصة التعريض ثم اذن بلال بالصلوة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنتين ثم صلى الفجر
فصنع كما يصنع كل يوم وفي ابى داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم امر بلال بالاذان والاقامة حين ناموا عن الصبح وصلوا بعد ارتفاع الشمس من راية
ابى هريرة عن عمر بن ابيته لعمرى وعمران بن حصين وروى محمد بن جهمي الصحابي روى وغيرهم ورواه مالك في الموطأ عن ابن المسيب مرسل وذكر فيه
الاذان ومراسيل ابن المسيب مرفوعة عند الشافعي كروى في مسلم في القصة وامر بلال بالاقامة فقام الصلوة فصلى بهم الصبح لاني ان اذن فكيف وقد صح
وروى اصحاب الامار عن ابى يوسف باسناد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين شغلهم الكفار قضا من اذان واقامة يعني الاربعة صلوات
قوله وجوبه على الشافعي في اكتفائه بالاقامة في احد قوله وفي الآخر لا اتم الاصل عندنا ان يؤذن لكل فرض اذى او قضى الا انظر لوجوبه
في مصر فان اداه بها كرهه وروى ذلك عن علي والامامة في التسمية بجماعتهم لان عائشة استمن بخبر اذان ولا اقامته حين
كانت جماعتهم مشروعة وهذا يقتضي ان المنفردة ايضا كذلك لان تركها لما كان هو السنة حال شرعية الجماعه كان حال الافراد والى الله سبحانه
اعلم قوله وعن محمد بن جهمي في رواية الاصول وجهه انها صلواتان اجتماعتا في وقت واحد فيؤذن ويقام للادى ويقام للباقي كما ظهر من قوله وعنه ورواه
ما روى ابى يوسف بسنده وكذا من قدمنا منه انه صلى الله عليه وسلم حين شغلهم الكفار اليوم الاخراب عن اربع صلوات عن الفجر والعصر المغرب
والعشاء قضا من على الولا وامر بلال ان يؤذن ويقيم لكل واحدة منهم ولا انها صلوة مفروضة فيقيمها المتخلف بالاقامة بالجماعة فيقيمها بالجماعة
بجلاط النساء صلواتنا عنده لو كان على القياس لم يارض النقص فكيف وبها على خلاف القياس قال الرازي يجوز كون ما قال محمد قوله جميعا
والمدكور في الكتاب محمول على الصلوة الواحدة فلا خلاف اذا تشكل بان الصلوة الواحدة لا خلاف فيها قوله ووجه الفرق ابى بين الاذان
جنباً ومحدثاً على احدى الروايتين في الحديث وهي رواية عدم الكراهية قوله وهو ان للاذان شبهة بالصلوة وجهه تعلق اجزاها بالوقت فثبتت كما
في استقبال القبلة يشترط فيها كذا قبل وهو يقتضي ان ينادى الاذان اذا لم يستقبل به كما ينادى اذا كان قبل الوقت وليس كذلك فالاولى ان يقال
انه مطلوب فيما وان اختلفت كيفية الطلب قوله وفي الجماع الصغيرة ذكره لاشتماله على ما ليس في القدوري من الاعادة لان الكراهية تسمى المذكورة
فيه لا تستلزم الاعادة كما اذان القاعد والركب في المصكره ولا اعاده وليس عليه المتخلف من التفصيل في الاعادة والله اعلم قوله وكذلك المرفوع في فصل
انه يكره اذان جماعة ويكره اذان الصبي الذي لا يقبل والمراة والحجب والسكران والمجنون واستنوه لعدم الاعتماد على اذان هؤلاء فلا يفتي اليهم فربما
يخطر الناس الاذان المبتر والحال انه معتبر فيؤدي الى تقويت الصلوة او الشك في صحة المودى او ايقاعها في وقت كرهه وهذا لا يفتن في الحجب
وغاية ما يمكن انه يلزم نفسه مخرج كراهية اذان الفاسق ولا ينادى بالاعادة فيه لم يقع على وجهه سنة وفي انحصار خصال اذا وجدت في الاذان الاتية
وجب الاستقبال اذا غشي على المودى في احد ما ادوات او سبقه الحديث فذهب وتوضا او حضر فيه ولا يقن او خسر سبب الاستقبال وسنة
قنادى قاضي خان اخذ فان حمل الوجوب على ظاهره ارجح الى الفرق بين نفس الاذان فانه سنة واستقبال بعد الشروع فيه وتحقيق الخبر عن
اقامته وقد قال فيه او شرع فيه ثم قطع تبادر الى ظن السامعين ان قطع الخطأ فينتظرون الاذان الحق وقد نفوت بذلك الصلوة فوجب ازالته

ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها ويبدأ في الوقت لأن الأذان للعلام وقيل الوقت لتحجيل وقال أبو يوسف وهو قول الشافعي لا يؤذن للصلاة
 النصف الأخير من الليل لو أذن أهل الحرمين والحجوة على الكل قوله عليه السلام لا يؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا يؤذن للإذان
 عنهما والمسافر يؤذن ويقيم لقوله عليه السلام لا يفي أبي مليكة إذا سافرا فاذنوا فإياها فان تركهما جميعا يكره

ما ينقض إلى ذلك بخلاف ما إذا لم يكن أذان أصلا حيث لا يتظنون بل يراقب كل منهم وقت الصلاة نفسه وينصبون لهم مراقبا إلا أن هذا يقتضيه
 وجوب الاعادة فممن ذكرنا هم ألفا لا أحب ولو قال قائل منهم إن علم الناس حالهم حيث والآن تجب ليقع فعل الأذان معبراً وعلى وجه السنة
 لم يجدوا عكسه في الخمس المذكورة في الخلاصة وأذان العبد والأعمى والأعرجي وولدنا لا كراهية فيه وغيرهم أولى منهم وإذا قدم لبعض كلمات الأذان
 على البعض كشهادة أن محمداً رسول الله ثم شهادة أن لا إله إلا الله فليحذر أن يقول أشهد أن محمداً رسول الله بعد قوله ولا يؤذن لصلاة قبل دخول
 وقتها ويكره ذلك ويبدأ وقال أبو يوسف والشافعي والأفي الفجر على ما في الكتاب وفي رواية عندهم جميع الليل وقت الأذان الصبح لهم قوله عليه الصلاة
 والسلام إن بالأذان يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسموا إذا كان ابن أم مكتوم قوله والحجة على الكل الخ رواه أبو داود وعن شهاب ومولى عياض بن عامر
 عن بلال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا وعنده عرضاً ولم يضعفه أبو داود وأعله البيهقي بأن شهاباً لم يذكر
 بالأذان منقطع وابن القطان بأن شهاباً لم يجرى أيضاً لا يؤذن غير رواية جعفر بن برقان عنه وروى البيهقي أنه عليه الصلاة والسلام قال لا يؤذن
 حتى يطلع الفجر قال في الإمام رجال استدلوا بثقات وروى عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر أن بلالاً أذن قبل الفجر غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وروى البيهقي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يحكمك على ذلك قال استيقظت وأنا وشارف فظننت أن الفجر قد طلع فامر النبي صلى الله
 عليه وسلم أن ينادى على نفسه إلا أن البعد قد نام وروى ابن عبد البر عن إبراهيم قال كانوا إذا أذنوا يؤذن بليل قالوا له أذن النبي صلى الله عليه وسلم وأذنوا ذلك فاستغنى
 أن العادة الغاشية عندهم أن أذن قبل الوقت فثبت أن أذنه قبل الفجر قد وقع وأنه عليه الصلاة والسلام غضب عليه وأمره بالنداء على نفسه
 ونهاه عن مثله فيجب حمل ما روي على أحد أمرين إما أنه من جملة المدا على من لا يؤذن على أذنه فانه يخشى فيؤذن بليل تحريفاً على الاحتباس عن مثله
 وإما أن المراد بالأذان التسمي نداء على أن هذا أنا كان في رمضان كما قاله في الإمام فذا قال فكلوا واشربوا أو التذكير الذي يسمى في هذا الزمان بالتسبيح
 ليؤتوا التائب ويخرج القائم كما قيل إن الصحابة كانوا خرجين خرباً يجتهدون في النصف الأول وخرباً في الأخير وكان الفصل عندهم أذان بلال ينادي عليه
 بأروى عنه عليه الصلاة والسلام لا يمشي من سحركم أذان بلال فانه يؤذن ليؤتوا تأمكم ويرتد قائمكم وقد روى أبو الشيخ عن وكيع عن صفوان عن أبي إسحق
 عن الأسود عن عائشة قالت ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر قوله النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤذن حتى يطلع الفجر قوله النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤذن حتى يطلع
 على الصواب كما ذكره صاحب المبسوط وفخر الإسلام في الجامع والمجيب في الصحيحين عن مالك بن أنس بن الحويرث أئمة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أنا وصاحب في فلما أذنوا الاتقال من عنده قال فلما أذنت الصلاة فاذنوا وقبلاً وليؤتوا كما أكره في رواية للترمذي أنا وابن عمر في تفسيره للمراد بالصباح
 وإذا كان هذا الخطاب لهما ولا حاجة لهما تسميتين إلى استحضار أحد علمان المنقرد أيضاً من ذلك وقد ورد في خصوص المنقرد واحد في أبي داود
 والنسائي عجيب ربك من راعي غنم من راس شطية يؤذن بالصلاة ولصلى فيقول الله عز وجل انظروا إلى عبد ذي هذا يؤذن ويقيم الصلاة سبحان منى قد خفرت
 لعبدى وأدخلته الجنة وعن سلمان الفارسي رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الرجل بارض في فحاش الصلاة فليؤتوا فان لم يجدوا
 فليؤتوا فان أقام صلى الله عليه مكان وابن أذن وأقام صلى الله عليه من جنود الله لا يرى طرفاه رواه عبد الرزاق وهذا نحوه عرفت أن المقصود من الأذان
 لم ينصرف في الإعلان بل كل منه بمن الإعلان بهذا الذكر نشر الذكر لعله ودينه في أرضه وتذكير العباد من الجن والإنس الذي لا يرى شخصهم في الغاوت من العباد
 قوله فان تركها يكره لأنه لم يلعب للامر المذكور في حديث مالك بن الحويرث ولأن السفر لا يسقط الجماعة فلا يسقط لوازها الشرعية اعني دعاهم

ولو اُكفي بالاقامة جازا ان لا يستخدا الغائبين والرقعة حاضرة و لا اقامة لاعلام الافتتاح وهم اليه محتاجون فان
صلى في بليته في المصير يصل باذان واقامة ليكن الادعية هي الجماعة وان تركها جازا لقول ابن مسعود ان اذان المنيك

باب شرح طائفة من

[illegible]

باب شروط الصلوة التي تقدم بها هذا البيان الواقع وقيل لأخراج الشرط العقلي كالحياة لئلا لا يجعل كدخول الدار لمطلق وقيل لأخراج ما لا يتقدمها كالنقطة شرط الخروج وترتيب ما لم يشرع كمرأ شرط المصاحبة وعلى الثاني أن الشرط عقليا أو غيره متقدم فلا يخرج قيد التقدم العقلي ولا يجعل العقل متقدما لغيره ودخول الدار على الالم مثلا ودخول الطلاق لا يقال بل يجعل سبب وقوع العقل إذا الشرط لا يؤثر إلا في نفس فالشرط ما يتوقف عليه غيره ومن غير أثر له فيه غير أنه أطلق عليه شرط لأنه لا مانع من بل السبب وهو قوله أنت طالق تأخر عمله إلى وجود الشرط أعني انصدق عليه أنه لو تفت عليه ولا يؤثر فيه تعيين الأول أن قوله التي مقيدة بالتقييد في شرط الصلوة لا يطلق الشرط وليس للصلوة شرط جعلي ويبعد الآخر لأن شرطها العقلي من الحياة وسنجد إذا كتب موضوع لبيان العمليات فلا يخفى غير ما وشرط الخروج والبقاء على الصحة ليس بشرطين للصلوة بل الأمر آخر وهو الخروج والبقاء وإنما يسوع أن يقال شرط الصلوة نوعا من التجوز إطلاقا لا سحما على أن يخرج على الوصف المجازي قوله على قدمته في صدر الكتاب في باب الانجاس قوله لقوله تعالى خذوا زينتكم لم تزلت في الطواف تحريا بطواف العريان والعبرة أن كانت لعدم اللفظ لا بخصوص السبب لكن لا بد أن ثبت الحكم في السبب أهلا لا بالذات لأنه المقصود بقطعها ثم في غير على ذلك الوجه والثابت عندنا في أثر في الطواف الوجوب حتى لو طاف حيا بالثمة حكمه بصلوة وفي الصلوة الافتراض حتى لا تقع دون ما قيل لقيام الدليل بسقوط الافتراض في الطواف وهو الإجماع وهو في الصلوة مثبت فيبقى على أصل الافتراض فيها ممنوع ثبوت الإجماع على ذلك ولو سلم لا يدفع السؤال وهو أنه كيف تناول السبب على وجه دون في غير ثم يستلزم أن يراوده الحقيقي والجازي معاً لأنه إن كان قطعي الدلالة فوجبه الافتراض ليس غير وإن كان ظاهرياً فالوجوب ليس غير وما فخصتان متباينتان لأن عدم الكفار بالبحر ما غرض في مفهوم الوجوب ولتخصيصه في مفهوم الفرض أو ما فزاد مفهوم واحد هو مفهوم وهو الطلب الجازم أعظم من كونه على هذا الوجه من القوة أو لا في الشكل الأعم لا يعرف استعماله في فرودين من مفهومه في إطلاق واحد وقد يدعى بافتقار الثاني وكونه بحيث كيف واحدة متفصلاً كما هو متروك ثبوت قطعي عن لحد وتخصيصه دلالة على مفهومه لا من نفس مفهومه فمثل هذا الظاهر لك عندنا أن نفس حقيقة الوجوب والفرض ليس تماماً مفهوم لفظ الآخر بل خبرها وهو الطلب الجازم وهو الآخر أعني كونه بحيث كيف جازمه أو لا أثر كيفية ثبوت ذلك الأمر والدلالة واضحة إضافة تمامها إلى الأمر بأن يقال أيضاً الوجوب الافتراض أو لا شك في استفادة ثبوت تمام حقيقة معه والسبب

[illegible]

وبحسن ذلك في جملة ما عرفت ان كانت الصلوة تفلا يكتفيه مطلق النية وكما اذا كانت سنة في التحميم وان كانت فرضا فلا بد من تعيين فرض كالظن مثلا لا احتلا من الفروض وان كان مقديا بغيره ينوي الصلوة

للفضل وشروطها التبيين في الفرائض قوله وحسن ذلك ان قال بعض الحفاظ لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف ان كان يقول
عند الافتتاح صلى كذا ولاعن احد من الصحبة و التابيعين بل المنقول ان كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة كبره بذكره بركة انتهى وقد يقيم
من قول العمل بالجماع غريبة انه لا يحسن غير هذا القصد وبذلك لان الانسان قد يسلب عليه تفريق خاطره فاذا ذكر بلسانه كان غونا على محو ثم رآه في التبيين
قال الفقيه بالقلب لانه عليه والشك لا يعتبر بل من خاره اختاره وتجمع غريبة قوله في الصحيح احتراز عن قول جماعة انه لا يكفي له اداء السنة لان السنة
وصفت رايد على اصل الصلوة كوصف الفريضة فلا يحصل بطلان نية الصلوة والتحقيق على عدم اشتراطها بتحقيق الوجهين ان معنى السنة كون
النية هو الظاهر عليها من النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفريضة المعينة وقبلها فاذا وقع المصلي النافذة في ذلك المحل صدق عليه انه فعل بالفعل
سنة فالحاصل ان وصفت السنة بحصول نية الفعل على الوجه الذي فعله عليه السلام وموافقا كان لفضل على ما سمعت فانه عليه الصلوة والسلام لم يكن
ينوي السنة بل الصلوة بعد تعالي فعله ان وصفت السنة بغير فعله على ذلك الوجه تسمية من فعله المخصوص لانه وصفت بتوقف حصوله على نية
وقد حصلت مقادير في كتابه لبعض الشايع ان الرب التي صلى بعد الحمد ينوي بها آخر ظهر ادركت وقته ولم اوده بعد في موضع شك في صحة الجمعة اذا
ظهر صحة الجمعة تنوب عن سنة الجمعة واكرهه الاخر واستفتي بعض شايع مصر في فائتي ليدم الاجزاء فقلت هذه الفتوى متفح على اشتراط تعيين السنة في النية
وما قاله المحققين فانه اذا نوى آخر ظهر قد نوى اصل الصلوة بوصف فاذا انتفى الوصف في الواقع وقبلنا على المختار من المذهب ان بطلان
الوصف لا يوجب بطلان اصل الصلوة بل نية اصل الصلوة وبها تبادى السنة ثم راجعت الفتوى المصرية وذكرنا في هذا الموضع وجوب توقف هذا الامر بالجماع
فاما الاحتياط فان ينوي في السنة الصلوة متتابعة للنبي صلى الله عليه وسلم ولا يخفى تقيد وتوهمها عن السنة اذا صححت الجمعة بما اذا لم يكن عليه ظهر فائتية
قوله كما ظهر مثلاً اي اذا قرن باليوم وان خرج الوقت لان غيبة ان قضاء نية الا اذا رابا الوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج ونسيه لا يحسن به
في الصحيح وفرض الوقت كظهر الوقت الا في الجمعة فانه يبدل فرض الوقت لان نفسه الا ان يكون اعتقاده انها فرض الوقت فان نوى الظاهر لا يخفى
فيه قيل لا يخفى لا احتمال فائتية عليه وفي فتاوى العتباتي الاصح انه يخبر به وعلم ما ذكر ان من فائتية الظاهر فنوى الظاهر والعصر في وقت العصر مثلاً لا يصير شارعا
في واحدة منها وفي المنتقى ان كان في الوقت سنة يصير شارعا في الظاهر وفي الخلاصة فان نوى مكتوبتين فانكنتين كانت لا وفي منها انتهى ولو جمع
بين فرض وفعل يصير شارعا في الفرض عند ابي يوسف والظاهر انه لا يقتضي عدم اشتراط قطع النية لصحة النوى باذي تامل لقطعها على الصلواتين
جميعا بخلاف ما لو ادرك الامام قاعدا او اعلم علم اتي القعدتين فنوى في اقتداره انهما ان كانت الاولى اقدمت به او الاخرة فلا فانه لا يصح الاقتصار
صلا لان النية مترد فيها وكذا لو نوى ان كانت الاولى اقدمت به في الفريضة والكانت الثانية في التطوع لا يصح اقتداره به في الفريضة ولو نوى ان كان
الفريضة اقدمت به او في التراويح وسنة كذا اقدمت به صح اقتداره به في التراويح لانه لا ترد في نية اصل الصلوة وهو كذا في السنة كما ستر
مطابق ما لو نوى ان كان في التراويح اقدمت به او في التراويح فلا لا يصح اقتداره في واحدة منها وعلم ايضا انه لو لم يعرف فرائض الخمس لانه يصليها
او قاسما لا يجوز وكذا لو اعتقد منها فرضا واحدا ولا يميز ولم يميز الفرض فيما كان نوى الفرض في الكل جاز ولوطن الكل فرضا جاز وان لم يظن ذلك
فصل مضمون خلاصة الامام جاز ان نوى صلوة الامام كما يحتاج الى التيسير في الاداء وكذا في القضاء حتى اذا كثرت الفوائت يحتاج الى ظهر يوم كذا
من ظهر اخر ظهر عليه وكذا في الباقي لان ما في ذلك التخصيص يصير ولا في نية الاول واخر في نية الاخر ولو لم يميز جاز بخلاف ما لو كان عليه قضاء يومين

ومنابعته لانه يلزمه فساد الصلوة من جهته فلا بد من التزامه قال ويستعمل القبلة

من رمضان فتضي لولا ولم يعين جاز والاولى ان يعين اول يوم وثاني يوم لان سبب الصلوة متعدد وبه يتجدد المسبب فلا بد من التبيين
بجلائ الصلوة لان سببه الشهر وكذا لو كان من رمضان وجب التبيين كذا في فتاوى قاضي خان ثم ذكر في كتاب الصوم وحكي فيه اختلاف
الشيخ وصح انه يخرج مع عدم التبيين اذا كان من رمضان وقد يقال صرحوا بان كل يوم سبب لوجوب صومه وكذا لم يكتف لكل بنية واحدة
فصار لليوم ان كان يظهر كمن لا يبين ما يقع هذا الاشكال وللتبيين لو فاتته عصر فصلى اربعاء عليه وهو يرى ان عليه الظهر لم يخرج كما لو صلاها
قصارا عليه وقد جله ولذا قال ابو حنيفة فيمن فاتته صلوة وشك في ان يعلى الخمس ليتيقن ولو نوى فرضا وشرع فيه ثم نسي فطنته تطوعا
فاته على انه تطوع فهو فرض مستط لان النية المعينة انما يشترط قرانها بالجزء الاول ومثله اذا شرع بنية التطوع فاقبها على طعن المكتوبة في تطوع
بجلائ والوكبر حين شك بنوى التطوع في الاول والمكتوبة في الثاني حيث يصير خارجا الى ما نوى ثانيا لقراءان النية بالكتابة شيئا في بنية لا يشترط
نية استقبال القبلة وان نوى مقام ابراهيم فالصحيح انه لا يخرج الا ان نوى به جهة الكعبة فان نوى المحراب لا يجوز ثم من شرط نية الكعبة نوى اخرته
ولا بد قوله ومثاقبة الامام فان نوى صلوة الامام لا يخرج وقيل اذا نظر تكبير الامام ثم كبره كان مقبته باقيا والصلوة اذا اراد التسهيل على نفسه
ليقبل شرعت في صلوة الامام قال نهر الدين يعني ان يزيد على هذا قوله واقتدت به والا فضل ان نوى الاقتداء عند افتتاح الامام فان نوى حين
وقف عالما بان لم يشرك جاز وان نوى ذلك على طعن ان شرع ولم يشرك اخلف فيه قيل لا يجوز واذا وجدت النية لا يصح الخروج عما شرع فيه بل يكتفي
بنية الاستقبال لا في السبوق قادم الى القضاء وسياق في باقي فروعا انشاء الله تعالى وفي الظاهرية ينبغي ان لا يعين الامام عند كثرة الجماعات يعني كليا
فيظهر كونه غير المعين فلا يجوز فينبغي ان نوى القائم في المحراب كائنا من كان ولو لم يخطب بانه ان زيدا او عمر وجازا او قداوه ولو نوى بالامام القائم فهو يرى
انه زيدا او عمر وصح قتاده ان العبرة لما نوى لا الما يرى وهو نوى الاقتداء بالامام بخلاف ما لو نوى الاقتداء بزيدا فاذا هو عمر ولا يجوز لان العبرة لما نوى
ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا عليه غيره لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو ليلة يوم الخميس وهو غير جاز ولو كان يرى شخصه
فنوى الاقتداء بهذا الامام الذي هو زيدا فاذا هو خلف عمر وجاز لانه عرفه بالاشارة فلفت التسمية وكذا لو كان آخر الصفوف لا يرى شخصه فنوى الاقتداء
بالامام القائم في المحراب الذي هو زيدا فاذا هو غيره وجاز ايضا ومثل ما ذكرنا في الخطا في تعيين الميت فعند الكثرة نوى الميت الذي يصلي عليه الامام
قوله لانه يلزمه فساد الصلوة من جهة هذا المخرج الى جهة المامة النساء اقتداسا بآياتك قوله ففرضه اصابة عينها حتى لو صلى في مكة في بنية
ينبغي ان يصلي بحيث لو زلت الحجر لان يقع استقباله على شطر الكعبة فخلافا للآفاق في كذا في الكافي وفي الدراية من كان بينه وبين الكعبة حائل لم يصح
ان كان الغائب ولو كان الحائل اصليا كما جعل كان له ان يتجدد والاولى ان يصعد ليصل الى اليقين وفي الظاهرية الكعبة قبله من المسجد والمسجد قبله من مكة
ومكة قبله من الحرم والحرم قبله العالم قال المعرف في التبيين هذا يشير الى ان من كان معانته الكعبة فالشرط اصابته عينها من لم يكن بمكانها فالشرط اصابته
جهتها وهو المختار انتهى قال الشيخ عبد العزيز البخاري هذا على التقريب والاف التحقيق ان الكعبة قبله العالم انتهى وعندي في جواز التحريم مع مكان حضوره
اشكال لان المعصية الى الدليل الظني وترك القاطع مع امكانه لا يجوز واقر قوله في الكتاب والاستخبار فوق المعنى فاذا اتفق المعصية الى الظني
لا يمكن ظني اقوى منه فكيف ترك اليقين مع امكانه للظن قوله اصابته جهتها في الدراية عن شيخنا ما حاصله ان استقبال الحجر انما يتحقق
من سطح الوجه سامت للكعبة او لم يسطرها لان المقابلة اذا وقعت في مسانة بعيدة لا تزول بما يزول به من الانحراف لو كانت في مسانة قريبة وتفاوت

فيما يشترط

ان لا يشترط

في

فيه اشهر مكره من الافعال والمقعد والاولى وقدر اذ التشبه في الاختيار والمقنوت في التور وتكبيرات العبد والجمهر فيما
يجوز فيه في الغنم في الخراف فيه ولا يلزم عليه سبحانه الله هو يتكبر كما هو الصريح وتسميتها سنة في الكتاب لا تثبت بوجوبها

وزايد وهو ما يخطئ في بعض الصور من غير تحقق ضرورة وهو القراءة تسقط حالة الاقتدار وعن المدرك في الركوع مثلاً بخلاف غير ما لا يسقط الا
الضرورة قول ما شرع كبراً من الافعال اراد به المكره في كل الصلوة كالركعات الاضروقة الا اقتدار حيث يسقط به الترتيب فان السجود يصلي
آخر الركعات قبل اولها وفي كل ركعة ولا حاصل عندنا ان المشروع فرضاً في الصلوة اربعة الوضوء ما يتجدد في كل الصلوة كالقعدة او في كل ركعة كالقيام
والركوع وما يتجدد في كل ركعة كالركعات او في كل ركعة كالسجود والترتيب شرط بين ما يتجدد في كل الصلوة وجميع ما سواه مما يتجدد في كل ركعة او في كل ركعة
وما يتجدد في كل ركعة متى لم يذكر بعد القعدة قبل السلام او بعده قبل ان ياتي بمفسد ركعة او سجدة صليبة او لائتلاوة فعليه اعادة القعدة وسجود
وكذا اذا تذكر ركعاته ونقض ابعده من السجود او قياماً او قراءة صلى ركعة تامة وكذا يشترط الترتيب بين ما يتجدد في كل ركعة كالقيام
والركوع ولذا قلنا انما في ترك القيام وحده يصلي ركعة تامة واذا عرفت هذا فتأمل في النهاية الترتيب ليس بشرط بين ما يتجدد في كل الصلوة
يعني الركعات او تجدد في كل ركعة وبين ما يتجدد في ركعة ليس على الاطلاق بل بين السجود المتجدد في كل ركعة تفصيل ان كان سجود ذلك الركوع
بان يكون ركوعاً وسجوداً من ركعة واحدة فالترتيب شرط وان كان ركوعاً من ركعة وسجوداً من اخرى بان تذكر في سجدة ركوع ركعة قبل ركوع
هذه قضى الركوع مع سجدة على القلب بان تذكر في ركوع انه لم يسجد في الركعة التي قبلها سجدة بل يجب الركوع والسجود المتذكر فيه نفي الهداية
انه لا يجب اعادة بل يستحب معللاً بان الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الافعال والذي في فتاوى قاضي خان وغيره انه يعيده معللاً بانه انقض
بالعود الى ما قبله من الاركان لانه قبل الرفع منه قبل الرفع وهذا ذكره في موضع آخر سجدة بعد ما رفع من الركوع انه يقضيها ولا يعيد الركوع لانه لا يتقدم
بالرفع اليقبل الفرض وفي كافي الحاكم ابي الفضل الذي هو جميع كلام محمد بن رجل افترج الصلوة وقدر ركوع ولم يسجد ثم قام فقرأ سجدة ولم يسجد ثم قام فقرأ
ركعة وكذلك ان ركع اولاً ثم قرأ وركع وسجد فقام صلى ركعة واحدة وكذلك ان سجد اولاً وسجدتين ثم قام فقرأ في الثانية وركع ولم يسجد ثم قام فقرأ
وسجد في الثالثة ولم يسجد فقام صلى ركعة واحدة وكذلك ان ركع في الاولى ولم يسجد وركع في الثانية ولم يسجد ثم سجد في الثالثة ولم يسجد فقام صلى ركعة
واحدة ثم لم يذكر المقصود قراءة التشهد في الاولى وتجدد الاركان قبل الاختلاف فيها كما سيذكر لكن قد نقل عن الطحاوي والكرخي سنيته بقعدة
الاولى ومع ذلك ذكر ما فليس يصارح بذلك يجوز كونه اختياراً منها سنيته ثم تبدل بغيره في سجود السهو فاختار وجوب القعدة ونقض
من الواجبات بعد هذا صيغة لفظة السلام وتعيين القراءة في الاولى في الفرض وجب خلافاً في الاول ككلامهم على انه حصر المنعك عليه وترك المنعك
فيه لا تبدل بغيره بل انه قصد اعطاء الظاهر على الحصر ولذا اتى بكاف التشبيه المشعرة بعدم الحصر قوله وهذا هو الصحيح احقره عن جواب القياس في التشهد
والمقنوت وتكبيرات العبد وكذا في السلام لانها اذا كان وبني الصلوة على الافعال عليها ولم ينقل انه صلى الله عليه وسلم سجد الا في الافعال
والاستحسان هو الصحيح وهو انها تضاعف في كل الصلوة نحو قنوت التور وتشهد الصلوة فكانت من جنسها بخلاف نحو تسبيحات الركوع وقد يقال
الاختصاص المستفاد من الاضافة انما لا يعطى انما لا وجود لها في غير الصلوة شرعاً ويكون ذلك يتلزم الوجوب محل لطف فالاولى لا تبدل في وجوبها
بالمواظبة المقررة بالترك في التشهد للبيان فلا يلحق بالبيان اعني الصلوة ليكون فرضاً اما في قنوت التور وتكبيرات العبد فلان صلواتها
بشرط فلا تكون المواظبة فيها محتاجة الى الاقرار بالترك لئلا يتبطل الوجوب والمواظبة في السلام معارضة بقوله صلى الله عليه وسلم اذا قلت هذا
او فعلت هذا فقد تمت صلواتك فلم يتحقق بذلك ما تقر به الصلوة قوله وتسميتها سنة اي ايدي لفظ السنة ما ثبت بسنة فيدخل فيه الوجوب

وإذا أسرع في الصلوة كثيرا ما ناول وقال عليه السلام يخرج التكبير وهو شرط عندنا خلافا للمشايخ واحتجوا من يحرّم
 للفرق كان له ان يؤدى بها التطوع وهو يقول انه يشترط لها ما يشترط لساكنه وكان هذه الآية للركنية ولكننا انما عطف
 الصلوة عليه في قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلا ومقتضاها المغائة وكما لا يتكرر لكن تكرارها كان ومراعاة الشرائط
 لما يصل به من القيام ويرقم يديه ثم التكبير وهو سنة لان النية عليه السلام واجب عليه وهذه اللفظية لا يشترط
 للثبوت وهو المروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يرفع يديه ولا يتكبر به فاعلم ان التكبير لا يوجب جليل الله تعالى والنفى مقدم ويرقم يديه

بطريق عموم المجاز ولا حاجة الى اعتبارهما فيما بين التحقيق والمجازى في محلين على راي العراقيين قوله وإذا أسرع كبر اى اذا اراد الشروع كبر ان
 التكبير سابق على شريعنا فلفظ الشروع في ارادته مجازي لطلاق الامر على الملزم لا المسبب في السبب لما لفظناه من ان الارادة قد تختلف عنه المراءى
 واللامزم الجوز للتجوزا عم من العقل في الجملة قوله وهو شرط عندنا على القادر في المحيط الامم والافرس لا يقتضا بالنية جاز لانها ايتا بقضى ما في
 وسعدا انتهى ولا يجب عليه تحريك لسانه عندنا لان الواجب حركة لفظ مخصوص فانما تعذر نفس الواجب لا يحكم بوجوب تحريكه الا بدليل ولا يصح
 الاقائما ولو جئنا الى الامام فكبر نحيا فان كان الى القيام اقرب صح ولا خلاف ولا يجوز قبل الامام ولو دعه فصرخ الامام قبله او كبر قبله غير عالم بذلك جاز
 على قياس قوله جاز لا على قول ابى يوسف قوله حتى ان من تحرم للفرض كان له ان يؤدى به النفل كذا بنا النفل على النفل ومتفق على كون هذا
 ثمة كونه شرطان يجوز النفل على الفرض وعلى النفل وقدرى اجابة ذلك عن ابى اليسر والمجوز على منعه ومنع الملاءمة بين كونه شرط
 وجوازا ذكر اصله النية شرط ولا يجوز صلواتا ثمانية والوضوء شرط وكان في صدر الاسلام واجبا لكل صلوة نعم حتى ان يقال ان شرط لكل صلوة
 ان لم ينل الا يصح بناء النفل على الفرض والاصح بناء الفرض على الفرض وعلى النفل والاجواب بالا اختيار الاول وصحة النفل تبعا قوله ما يشترط
 لساكنه لا كان من المستر والاستقبال وغيرهما قوله عطف الصلوة يعني قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلا ومقتضاها المغائة فلو كانت ركنا لعطف
 على نفسه فان الحاصل ح ذكر اسم ربه فذكر اسم ربه وقام وقرآن لان ذلك كلمة معنى صلى ولو صح هذا لمتنع عطف العام على الخاص فان الامر
 واحد الاول ان يقال ان عطف الكل على الجزء وان كان لفظ العام على الخاص لكن جوازه للكمة بلاغية وهي مستعدة هنا فلم ينل ان لا يكون منه
 فلا يكون التحريم من الصلوة ففى شرط وبهذا يتم الوجه وقوله ولهذا لا يتكرر اخ زيادة فلا يفرض عدم صحته اذا لا يلزم من الركنية التكرار كالفقهاء قوله
 ومراعاة الشرائط يتبع من قوله يشترط لما فقال لان السلم ان يشترط لما بل هو لما متصل بهما من الاركان لانفسها ولذا قلنا لا تحرم حامل نجاسة
 او مكشوف العورة او قبل غلور الزوال او مشرفا فاقفا او مستكبرا على يسير ونظر الزوال اذا تقبل مع اخر جزم من التحريم جاز وذكر في الكافي انسا
 عند بعض اصحابنا كبر انتهى وهو ظاهر كلام الطحاوى فيجب على قول هذا ان لا يقع هذه الفروع قوله وهو سنة آتية بالمواظبة وهي وان كانت من غير ترك
 تفيد الوجوب لكن اذا لم يكن باقيد انها ليست بحال الوجوب وقد وجد وهو تعليم للاعرابي من غير ذكره وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز على انه يحكى
 في الخلاصة خلافا في تركه قبل ما ثم قيل نال لا يجوز ان اعتاده اثم لان كان احيا ما انتهى ويعني ان يجعل شتى هذا القول محل القولين فلا اختلاف ح
 ولا اثم لنفس الزك بل لان اعتياده للاستحسان والافتشكال ويكون واجبا قوله وهو المروي عن ابى يوسف قوله والمكلى عن الطحاوى فعلا واثاره
 شيخ الاسلام وصاحب التحفة قاضى فان قوله والاصح عليه فانه الشاى قوله والنفى مقدم على الايجاب اورده عليه ان ذلك في اللفظ
 فلا يلزم في غيره وليس بشئ اذا لم يدع لزومه في غيره فان تقريره هكذا حكمه شرعية هذا اللفظ في الكبرياء وعن غير الله تعالى يحصل من النفي الفعل والاثبات
 اولى حصر الكبرياء عليه سبحانه والمعروف في الدلالة على هذا الحاصل باللفظ تقديم نفيه النفي فاذا دل عليه بغيره كان المناسب ان يسلك بسبيل اليهود
 استحسانا لا لزوما وليس الكلام الا في وجه ادلوية هذا السنة ان يشترط ما يوجب في رفع غير مكلف في ضما وتقريرا واثاره غير المعقول ابى يوسف فان
 لم يكن في اعتدالمصحيح والا تظم المروي عنه عليه الصلوة والسلام ان كان كبر عند كل خفض ورفع قول ابى يوسف فيكون الحق لكن قد وجد في النسائي
 عن ابن عمر انه اذا عليه الصلوة والسلام كان يرفع يديه جزوا منكبيه ثم يكبر ومثنا قول ثالث قبيل به وهو انه يكبر

او غيره من اسماء الله تعالى عند يحيى بن محمد بن يوسف قال لو كان محمد بن الحسن المتكبر لم يكن الا قوله الله اكبر والله اكبر لله الكبر وقال الشافعي في
 الاكل لا يدين وقال مالك لا يخرج الا الاكل لا يدين هو المتكبر لا يدين في التوقيف والشافعي يقول دخول الالف واللام بلفظ الشارة فقام مقام يوسف فيقول ان
 وفيه ثلاث صفات الله تعالى سواء في ثلاث ما اذا كان لا يحسن في لا يقبل الاعل المعنى وانما التليد هو التعظيم لانه هو حاصل فان اقتصر الصلوة بالفارسية
 او في الفارسية او في العربية وهو حسن العربية لاجزاء عند يحيى بن محمد بن يوسف وقال لا يخرج في لا في الحديث وان لم يحسن العربية لاجزاء اما الكلام اما
 نحن مع يحيى بن محمد بن يوسف في العربية ومع يوسف في الفارسية لان لغة العرب لها من المزية ليس لها ولها الكلام في القرآن فوجه قولنا ان القرآن اسم لمنظوم عربي كما نظمت
 المنصون عند العرب بكيفية اللغة لا على غير التسمية لان الكلام يحصل على السادة في لغة العرب ولا يكون في لغة غير العرب ولا في لغة غير العرب ولا في لغة غير العرب
 ويخرج ان كان في الفارسية في اللغة لا يكون في لغة غير العرب ولا في لغة غير العرب ولا في لغة غير العرب ولا في لغة غير العرب ولا في لغة غير العرب ولا في لغة غير العرب
 انما ترفع نداء فيها قوله او غيره من اسماء الله تعالى اعلم من ان يكون مفردا او مضافا في قوله الله والرب بازاءة يصير شارعا على قولنا في
 خلافا لما في الحديث جعل بازاءة احسن منه اما على ظاهر رواية الاصل اعتبر الضمة مع قيل لان التعظيم الذي هو معنى التكبير حكم على العظيم فلا بد من
 وفائدة الخلاف على تلك الرواية تطرق في حاشيتنا في الوقت الياسم فقط يجب الصلوة عنده خلافا لما قاله الكبار والاكابر في الصلوة
 شارعا عنده كان الفرق الاختصاص في الاطلاق ومعه من هذا قال الفضل بالرحمن ليس شارعا وبالرحم لانه مشترك ثم لم يكره الافتتاح
 بغير الله كبر عنده قال السرخسي لا يكره في الاصح وفي الحقيقة الاصح انه يكره وهذا اولى وقد ذكره في التبريد وما يعجز عن ابي حنيفة قوله كبرية في
 انه لا بد من تقدير الجلالة وانه لا بد من هذه الالفاظ وقد روي الاول عن ابي يوسف فلو قال الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
 او الكبار بازاءة ايضا قوله لانه هو المتكبر من الله صلى الله عليه وسلم وهو الموارث من قولنا في بعض طرق حديث النبي صلى الله عليه وسلم قال عليه
 والسلام انه لا يتم صلوة لاحد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء واضعه ثم يكبر ويحمد الله عز وجل ويثنى عليه ويقرأ بها من القرآن ثم يقول الله اكبر
 وذكر الحديث قوله ان افضل وصحفي في صفاته تعالى سواء لانه لا يراى بأكبر خبايا الزيادة في صفته بالنسبة الى غيره بعد المشاركة لانه لا يراى بأكبر
 في اصل الكبر بان كان الفعل بمعنى فعل لكن في المغرب الله اكبر اي اكبر من كل شيء وتفسيرهم اياه بالكبير ضعيف ويمكن ان يراى من كون كبره اكبر واحد
 في صفاته المراد من الكبر المشابه الكبير بالنسبة الى كل ما سواه وذلك بان يكون كل ما سواه بالنسبة اليه ليس بكبير وهذا المعنى هو المراد بالكبر
 قوله ان التكبير اي المذكور في قوله تعالى وربك فكبر وقوله عليه الصلوة والسلام وتحريمها التكبير معناه التعظيم وهو ايضا المذكور فيما روى مالك في
 الحديث وهو المراد بكبير الانتباه فكان المطلوب بلفظ النفس التعظيم وهو اعلم من خصوص الله اكبر وغيره ولا الجمل فيه وانما ثبت بالتبريد لفظ المصنوع
 فيجب العمل به حتى كبره لمن يحسن تركه كما قلنا في القراءة مع الفاتحة وفي الركوع والسجود مع التعديل كذلك في الكفا في هذا ليعيد وجوبه ظاهر او مقتضى
 المروءة التي لم تقرن تركه فينبغي ان يقول على هذا قوله فمخرج الى حقيقة في العربية فيجوز عنده بكل ما افاد التعظيم بعد كونه عربيا مع ابي يوسف
 في الفارسية فلا يجوزها الافتتاح وجه الفرق له باذكار بان لغة العرب لها من المزية ليس لها غير فلا يلزم من اجزاءها اجزاء غير باذكار وهو يقول الذكر الكبر
 للتعظيم يحصل سجدة بزرگت كما يحصل بقوله الله اكبر الواجب قوله كما لفظ به النفس يعني قوله تعالى قرأنا عربيا غير ذي عجز وحيث
 فالقرض قراءة القرآن وهو عربي فالقرض العربي قوله لم يكن فيها بهذه اللغة منع اخذ العربية في مفهوم القرآن ولذا قال تعالى ولو
 جعلناه قرآنا عجميا فانه لستلزم تسمية قرآنا ايضا لو كان عجميا واما ان قرأنا المنكر لم يعهد فيه لفظ عن المفهوم اللغوي فتينا دل كل مقروءا
 القرآن باللام فالمفهوم منه العربي في عرف الشارع وان اطلق على المعنى الجوهري القائم بالذات ايضا المنان في السكوت والاقامة المطلوب
 بقوله فاقرا وما ييسر من القرآن الثاني فان قيل النظم مقصود للاعجاز وحاله الصلوة المقصود من القرآن فيها المناجاة لا الاعجاز فلا يكون
 والنظم لازما فيها تسلط عليه انه معارضة للنفس بالمعنى فان النفس طلب بالعربي وبهذا التعليل يبيح غير ما ولا يعني ان يتعلق جواز الصلوة
 في شريعة النبي صلى الله عليه وسلم التي لا يظلم احد بقرعة ذلك المعنى بين يدي الله تعالى فلذا كان الحق رجوعه الى قولهما في المسئلة قوله هو الصحيح
 احتراز عن تخصيص البردعي قول ابي حنيفة بالفارسية قوله ولا طلاق انه لا فساد مخالف لما ذكره الامام محمد بن الدين النسخ والقاضي محمد بن
 انها قصد عند الحاجة اذا كان المقصود من كان القصص والامر والنهي ان يصح بجواز قرآنه لانح تنظم كلام غير قرآن بخلاف ما اذا كان

والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب والحمد لله رب العالمين
 قوله في التماسه في رواية في بعض القرائن والاولى ان لا ياتي بالتوجه قبل التكبير ليتصل بالنية بدخول الصحيح وليست بعد الله الشيطان الرجل القوي
 واستبعد به من الشيطان الرجل معناه اذا اردت قراءة القرآن والاولى ان يقول استعجل الله ليوافي القرآن ويقرضه الله به في الشعر في رواية في بعض القرائن
 عند الحقيقة وعندها ما توافي ما في السبق في قوله في بعض القرائن ان يقول استعجل الله ليوافي القرآن ويقرضه الله به في الشعر في رواية في بعض القرائن

ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أعلنت اعلم بمنى فكان الاول ان يقول لرواية جابر عنه صلى الله عليه وسلم انه كان
 اذا استفتح الصلوة قال سبحانك اللهم وبحمك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وجهت وجبي الى القدر رب العالمين اخرجه البيهقي كذلك
 قوله ولما رواه انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يركب الرجل في الصلاة حتى يسمع تكبيرا من الله عز وجل ولا يركب حتى يسمع
 الا عمر وابن مسعود فانه وثقه على عمر ونحوه الدارقطني عن عمر ثم قال المحفوظ عن عمر من قوله وفي صحيح مسلم عن عبيدة وهو ابن ابي ليابة ان عمر قال
 كان يومئذ يركبوا الكلمات ورواه ابو داود والترمذي عن عائشة وخلفاء ورواه الدارقطني عن عثمان من قوله ورواه سعيد بن منصور عن ابي بكر
 الصديق رضي الله عنه من قوله وفي ابي داود عن ابي سعيد كان صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمك ثم ثلثا
 تبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ثم يقول لا اله الا الله ثلثا ثم يقول الله اكبر ثلثا ثم يقول لا اله الا الله ثم يقول لا اله الا الله ثم يقول لا اله الا الله
 وثقه وثقه ثم يقرأ اخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه قال الترمذي وحديثه في سبل شهر حديث في هذا الباب وقال ايضا وقد تكلم في هذا حديث
 ابي سعيد كان يحيى بن سعيد يكرر في علي بن علي وقال احمد لا يصح هذا الحديث انتهى وعلي بن علي بن عمار بن رفاعه وثقه وكيع وابن معين في البورقة
 وكوفي يجهول ما ثبت من فعل الصحابة كغيره واقتراح بعده عليه الصلاة والسلام سبحانك اللهم مع اجماعهم في قصده تعليم الناس ليقته واو يانسوا
 كان وليا على الله الذي كان عليه عليه السلام آخر الامم اذ كان الاكثر من فضله وان كان رفع غيره اقوى على طريق الحديثين الا يرى انه روى
 في الصحيحين من حديث ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم كان يركب في كل صلاة ثلثين ركعة بعد التكبير فقلت يا ابي انت وامى يا رسول الله رايت سكون
 بين التكبير والقراءة تقول قال اتقول اللهم يا ربنا اجمع بيننا وبين المسلمين في كل ما اجمعوا بيننا وبين المسلمين في كل ما اجمعوا بيننا وبين المسلمين في كل ما اجمعوا
 من الدرس اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج والماء والبر وهو اصح من الكل لانه متفق عليه مع ما لم يقل بسببه عننا احسن الاربعة والحاصل ان
 غير المرفوع او المرفوع المرجوع في الثبوت عن مرفوع آخر قد تقدم على عدله اذا اقرن بقرائن تفيد انه صحيح عنه عليه الصلاة والسلام ثم عليه
 قوله ورواه محمول لولا ان العمل المذكور ثبت في صحيح ابي عماره والنسائي انه عليه الصلاة والسلام كان اذا كان اذا قام يصلي تطوعا قال الله اكبر و
 وجهت وجبي الخ فيكون مفسرا لما في غيره بخلاف سبحانك اللهم فان ما ذكرنا بين المستقر عليه في القرائن قوله لم يذكر في المشاهير وان كان في
 في الجملة عن ابن عباس في حديث طويل من قوله ذكره ابن ابي شيبة وابن مردويه في كتاب الدعاء ورواه البخاري في كتاب الفريسي
 عن ابن مسعود ان من احب الكلام الى الله عز وجل ان يقول العبد سبحانك اللهم وبحمك وتبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا اله الا الله
 غيرك والبعض الكلام الى الله ان يقول الرجل للرجل اتق الله فيقول عليك نفسك قوله على التهجيد المراد للناظر تعجب او غيره بليل ما ذكرناه
 اقتضا ثم اذا قاله يقول اناس المسلمين ولو قال اول المسلمين قبل تفسد للكذب وقيل لا وهو الاول لانه قال لا يخبر قوله هو الصحيح احتراز عما قيل ياتي
 به لانه بلغ في النية وعمل بالاخبار وقيل لا كما قال المصنف ليتصل به اى بالتكبير الفية اذا الاولى في النية ثم تاربا بالتكبير وقراءة توجب فصلها الا ان
 يفتني في حق من استحبها في قراءة ذلك قوله وليست بعد الله في جهنم عامة السلف وعن الثوري وعطاء وجوبه نظر الى حقيقة الامر
 وعدم صلاحية كونه لرفع الوسوسة في القراءة صار فاعنه بل يصح شرع الوجوب معه واجيب بانه خلاص الاجماع ويعيد منها ان يبعد عا قولا خافا
 للاجماع بعد علمها بان ذلك لا يجوز فانه اعلم بالصواب على قول الجمهور وقد يقال هو تعليم الاعرابي ولم يذكرنا وقد يجاب بان تعليمه للصلاة

لما روينا من حديث ابن مسعود عن الصادق عليه السلام في دعائه فيكون هذا على الاختفاء والمدة والقصر فيه وجهاً في التشديد فيه خطأ فاحش قال في تركه في ركعة وسقط
 الجناح الصغير في ركعة الخطأ لا لأن النبي عليه السلام لم يركع عند كل خفض ورفع وإنما التشديد في الركعة لأن الله في أدلة خطاه من حيث الدين لا يكون مستغنياً
 وفي الخبرين من حيث الغنى ويعتد به على ركبته وفي غيره أصابه قوله عليه السلام لأن من أذا ركعت فضع يديك على بكتيك وقم بين أصابعك
 لا يندب على التوضيح إلا بعد ما لا يكون أمكن إلا في الصلاة والالتزام بالركعة في ذلك يترك على الحادثة ويجب ظاهراً لأن النبي عليه السلام كان

بعضهم على بعض النجس المتقوله فتأمل به من يرفع التعارض قوله ويقولوا الموضع في الأعم من كون في السيرة إذا سمعته أدنى البحيرة وفي السيرة منهم من قال
 يقولون منهم من قال لا لأن ذلك البحر لا يجره به وعن النضراني لو من ظاهر الحديث إذا من الإمام فامروا فأن من وافق تأييده تأييد المالك غفر له
 ما تقدم من ذنبه متفق عليه وبشبهت تأييد الإمام بطريق الإشارة وإنما كان تأييد بطريق الإشارة لأن تأييده لم يسبق له الشك في الاحتجاج إلى الزيادة
 التي ذكرها الصانع في قوله فإن الإمام يقولها يعني في سنن النسائي وصحاح ابن جابر وحديث الترمذي في الصحيح أن جعل الإمام كيتوم به فلا يختلفوا عليه
 فإذا أكبر فكبّر وإذا فرغ فالتفت وإذا قال ولا الضالين فتقولوا آمين قوله لما روى أي من حديث ابن مسعود المتقدم وقدرى أحمد وأبو يعلى
 والطبراني والدارقطني والحاكم في المستدرک من حديث شعبه عن سلمة بن كهيل عن محمد بن أبي المنصور عن علقمة بن وائل عن أبيه أنه صلى مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فلما بلغ غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين وانخفض بها صوته ورواه أبو داود والترمذي وغيره ما عمن مشغل عن سلمة بن كهيل عن حمزة
 بن عيسى عن أبيه وأهل بن حمزة وذكر الحديث وفيه ورفع بها صوته فقد خالف مشغل شعبه في الرفع وفي أن حمزة أبو العباس أو ابن العباس في عدم ذكر
 علقمة وفيه علة أخرى ذكرها الترمذي في علة الكبير قال أنه سأل البخاري هل سمع علقمة من أبيه فقال أنه ولد بعد موت أبيه بسنة أشهر انتهى فإيران هذا
 القطع أن تم وقد يرجح الدارقطني وغيره رواية سفيل بانه أخطأ وقد روى البيهقي عن شعبه في الحديث رافعا صوته ولما اختلف في هذا الحديث عدلوا
 إلى ما عمن ابن مسعود ثم فانه يوردان العلوم منه عليه الصلاة والسلام الاختلاف لكن تقدم أن الذي فيه ذكر آمين عن النسخي فانه أعلم ولو كان السلي
 في هذا الحديث بان روايته انخفض يراها عدم القصر العفيف ورواية الجهم يعني قولها في زبر الصوت وذيل يدل على هذا ما في ابن ماجه كان عليه الصلاة
 والسلام إذا أتى غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من الصف الأول فيخرج بها المسجد ويرتجأ إذا قيل في اليم فانه الذي يحصل عنه
 كما يشاهد في المساجد بخلاف ما إذا كان يقرع وعلى هذا فينبغي أن يقال على هذا الوجه لا يقرع كما يفعل بعضهم قوله والتشديد خطأ وفي التجنيس تضديد لانه
 ليس بشي وقيل عند ما لا تضديد عليه القسوى قال الحلو أن له وجه لأن معناه ندعوكم قاصدين أجابكم لأن معنى آمين قاصدين قوله وفي الإجماع
 ذكر لفظه لانه نص على المقارنة ولفظ المتقدم في أعم منه ومن غيره لاحتمال الواو أيا ما وضد ما وليس بصريح في الاختلاف لكن اختلاف نقل صحيحا فمنهم من قال
 يكبر قائما ثم ركع لا عند الخفض ومنهم من قال يكبر مع الركعة ثم يركع عند الخفض والاصح أنه يركع فيها وينبغي أن يكون بين ركعتيه حالة القيام
 قدر أربع أصابع وقال الطحاوي في المقارنة هو الصحيح قوله لكونه استغناء ما في المبسوط لو بدلت الفاء التاء لاصير شارعا وخيف عليه الكفران كان قاصدا
 وكذا لو بدلت الكبر والباء لاصير شارعا لأن أكبر جمع كبر وهو الطبل وقيل اسم الشيطان ولو بدلت الراء فمؤخر اللفظة وكذا لو بدلت الراء ومد لام الله
 صواب وخبره بالخطأ لانه لم يجر إلا في ضرورة الشعر قوله ويعتبر بيديه على ركبته ناصبا ساقيهما وخطا وجأشه القوس كما تفضل عامة الناس
 كبره ذكره في روضة العلماء قوله لقوله عليه الصلاة والسلام لأن من روى الطبراني في الاوسط والضعيف عنه عن انس قال قدم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المدينة وأنا يومئذ بن ثمان سنين فذهبت إلى أبي العزم فقلت يا رسول الله إن رجال الأنصار ولنا وهم قد اتفقوا ولم يجدوا اتفاقك
 إلا أنني هذا فاقبلتني فخيرك ما شئت فخيرت رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين فلم يفر في خبرتي قط ولم يسبني ولم يعين في وجهي فذكره بطوله
 إلى أن قال فيه يعني النبي صلى الله عليه وسلم يعني إذا ركعت فضع كفيك على ركبتك وفرج بين أصابعك ورفع يديك عن جنيبك وفي حديث ابن جهم
 عن صفته صلاة عليه الصلاة والسلام أنه ركع فوضع راحتيه على ركبته والأنا في ذلك كثيرة وأما التطبيق فنسج بان في الصميمين عن مصعب

ادراك
 ابن العباس

وقلت

وهذان الركوع هو الاغتناء والسجود هو الانخفاض فنتعلق الركبة بالارض فيها وكذا في الانتقال اذ هو غير مقصود وفي غير ما روى تسميته بياض
صلوة حيث قال ما انقصت من هذا شيئا فقد نقصت من صلواتك ثم القوم والجملة سنة عندهما وكذا الطائفة في تزيين الجوانح وهو في
تزيين الكرخي وواجبة حتى تحب سجد السهو وتركها عنده ويعتمد على الارض لان ما لم يجرى وصف صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيجد اذ عم على احتية ورفع عجزته ووضع وجهه بين كفيه يد خذ اذ ينكرا اذ عليه السلام قال وسجد على انفه وجهته

ففي قضية ما واسم الامر اني خلاو بن رفع رخص قوله ولما ان الركوع يعني الركوع هو المطلوب بالنسبة جزاء للصلاة وكذا السجود بقوله تعالى اركعوا وسجدوا
ولا اجمال فيها ليقصر الى البيان وسماها بتحقيق مجر والاختفاء ووضع بعض الوجه مما لا يعد سخرية مع الاستقبال فخرج الزقن وانحد والطائفة فيهم
على الفعل النفسه في غير المطلوب به فوجب ان لا توقف الصحة عليها بالخبر الواحد والا كان نسخا لا لطلاق القاطع به وهو منوع عندنا من ان الخبر
ينفي عدم توقف الصحة عليه وبقوله عليه الصلاة والسلام ما انتقصت من هذا شيئا فقد انتقصت من صلواتك اخرج به الزيادة البودا وود الزيادة
والنسائي في حديث المسني صلواته فابودا ومن حديث ابي هريرة رضي الله عنه عن ابي هريرة بن رافع قال فيه فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك
وان انتقصت منه شيئا انتقصت من صلواتك وقال حديث حسن وجه الاستدلال على راي المتكسبين صلواتهم والباطلة ليست صلوة وعلى
رأيه غيره وصغها بالنقص والباطلة انما توصف بالانعدام فعلم انه عليه الصلاة والسلام انما امره باعادتها ليوصلها على غير كراهية لا للفساد وما يل
عليه لو لم تكن هذه الزيادة تركه عليه الصلاة والسلام اياه بعد اول ركعة حتى اتم ولو كان عدلها مفسدا لفسدت باول ركعة وبعد الفساد لا يحل
في الصلاة وتقريره عليه الصلاة والسلام من الادلة الشرعية وجوب جعل قوله عليه الصلاة والسلام فانك لم تصل على الصلاة الحالية عن الاثم
على قول الكرخي او المسندة على قول الجرجاني والاول اولى لان المجازح في قوله لم تصل يكون اقرب الى الحقيقة ولان المواظبة دليل الوجوب
وقد قيل محمد بن تركها فقال اني اعان ان لا تجز وعمن الشرحي من ترك الاعتدال تكرره الاعادة ومن المشايخ من قال تكرره ويكون الفرض
بولثاني ولا اشكال في وجوب الاعادة اذ هو الحكم في كل صلوة اذيت مع كراهية التحريم ويكون جابرا للاول لان الفرض لا يكره وجعله الثاني في تنقيص عدم
سقوطه بالاول وهو لازم ترك الركن لا الواجب الا ان يقال المراد ان ذلك امتنان من الله تعالى اذ يحجب الكمال وان تأخر عن الفرض لما
علم سبحانه انه سيوقعه قوله ثم القومة والجلسة اي بين السجدةتين سنة عندنا اي باتفاق المشايخ بخلاف الطائفة على ما سمعت من الحلاوت
وعند ابي يوسف هذه فرائض للمواظبة الواجبة ميانا وانت علمت حال الطائفة وينبغي ان تكون القومة والجلسة واجبتين للمواظبة ولما روى
اصحاب السنن الاربعة والدارقطني والبيهقي من حديث ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تجزى صلوة لا يقيم الرجل فيها ظمرو في الركوع
والسجود وقال الشافعي حديث حسن صحيح ولعله كذلك عندنا وما يدل عليه ايجاب سجود السهو في ما ذكر في فتاوى قاضي خان في فصل ما يوجب السهو
قال المصلي اذ اركع ولم يرفع راسه من الركوع حتى فرسا جدا ساهيا تجز صلواته في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وعليه سجود السهو وحمل قول ابي يوسف
انها فرائض على الفرائض العلية هي الواجبة فيرفع اختلاف ثم وجه تخرج الجرجاني كون المراد على معنى الركن لا التناوب الامر فيكفي فيه بالاستئذان وجه
حصيل الكرخي انظار الفتاوت بين كل الركوع المقصود لنفسه وبين كل ركعة المقصود لغيره اعني الانتقال وذلك لوجوب الاول واستئذان الثاني وادلت على ان
تنفي الدليل في كل من الطائفة والقومة والجلسة الوجوب قوله لان وائل بن حجر وصف الخ كونه من حديث وائل بن ابي ابي سلمة
وصفت لنا البراء بن عازب السجود فوجدنا في كفيه ورفع عن يمينه وقال بهذا كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله ووضع وجهه بين
اليدين في مسلم حديث وائل بن حجر انه عليه الصلاة والسلام سجد ووضع وجهه بين كفيه انتهى ومن يضع كذا انك يكون يداه خذا اذنية فيارض في البخاري
حديث ابي حميد انه عليه الصلاة والسلام لما سجد وضع كفيه عند منكبيه ونحوه في ابي داود والترمذي ويعقود عليه بان فيجرب سليمان الواقع في سنن البخاري
كان المراجع فبنيته لكن قد تكلم في تضعيفه النسائي وابن معين والبوخاري والوداود ويحيى القطان والشافعي وقدر بن راهبويه في مسنده

روزنامہ

قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يفيض في الصلوة على صدور قديميه قال الترمذي حديث ابى هريرة عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وقال ابن النجاشي ضعيف عند اهل الحديث وكذا اهل الحديث على ما قال وهو مع ضعفه كتيب حديثه قال ابن القطان والذي اعل به خال وجود
 في صحيح وهو الاخطا فلا معنى للتخصيص انتهى بالمعنى وقول الترمذي العمل عليه عند اهل العلم ليقضي قوة امله وان ضعفه خصوص هذا الطريق
 كذلك اخرج ابن ابي شيبة عن ابن مسعود انه كان يفيض في الصلوة على صدور قديميه ولم يحبس واخرج نحوه عن علي وكذا عن ابن عمر وابن ابي
 وكذا عن ابن عمر واخرج عن الشعبي قال كان عمر وعلي واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفيضون في الصلوة على صدور قدامهم واخرج عن
 النعمان عن ابي عياش ادركت خيرا واحدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا رفع احد منهم راسه من السجدة الثانية في الركعة
 الاولى والثالثة يفيض كما هو ولم يحبس واخرجه عبد الرزاق عن ابن مسعود وابن عباس وابن عمر واخرجه البيهقي عن عبد الرحمن بن يزيد انه
 رأى ابن مسعود فذكر عنه انه قد اتفق اكابر الصحابة الذين كانوا اقرب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واشد اقتضالا لآثاره والزم لصحبه من ملك
 بن الحويرث روى على خلاف ما قال فوجب تقديمه ولذا كان العمل عليه عند اهل العلم كما سمعته من قول الترمذي وعن ابن عمر انه يفيض في الصلوة
 والسلام ان يغمض الرجل على يديه اذا نهض في الصلوة رواه ابو داود وفي حديث وائل انه عليه الصلوة والسلام اذا نهض اعتمد على فخذه
 والرفيق اولى فحمله باراده على حاله وكذا روى انه صلى الله عليه وسلم قال لا تبادروني في ركوع ولا سجود فان مما استقيم اذ ركعت تذكروني
 اذ سجدت الى قد بدت اخرجه ابو داود وهذا وكثيره تقديم احدى الرجلين عند النهوض ويستحب البسوط باليمين والنهوض بالشمال قوله لقوله
 عليه الصلوة والسلام غريب بهذا اللفظ وقد روى الطبراني بسنده عن ابن ابي ليلى عن الحكم عن المقسم عن ابن عباس عنه عليه الصلوة والسلام لا ترفع
 الايدي الا في سبع مواضع حين يفتتح الصلوة وحين تدخل المسجد المحرم فينظر الى البيت وحين يقوم على الركعة وحين يقف مع الناس
 شية عرفة ويجمع والمقامين حين يركب الحجر وذكر البخاري معلقا في كتابه المفرد في رفع اليدين فقال وكيع عن ابن ابي ليلى عن الحكم
 عن مقسم عن ابن عباس رفع عنه صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي الا في سبع مواضع في افتتاح الصلوة وفي استقبال الكعبة وعلى الصفا
 المردة وبعرفات ويجمع وفي المقامين وعند الحجر ومن قال قال شعبه لم يسمع الحكم من مقسم الا اربعة احاديث ليس هذا منها فهو منسل وغير محفوظ
 ال ايضا فم لعني اصحابنا خلفوا هذا الحديث في تكبيرات العيدين وتكبيرة القنوت انتهى وقال في الامام اعترض عليه بوجه تفرد
 الى ابي ليلى وذكر الاحتجاج به برواية وكيع عنه بالوقف على ابن عباس وابن عمر قال الحكم وكيع اثبت من كل من روى هذا عن ابن ابي ليلى
 برواية جماعة من التابعين باسانيد صحيحة عن ابن عمر وابن عباس انهما كانا يرفعان ايديهما عند الركوع ولينرفع الراس منه وقد اسند الى النبي
 صلى الله عليه وسلم رواه عن الحكم قال في جميع الروايات ترفع الايدي وليس في شيء منها لا ترفع الايديا وتحميل ان يكون لا ترفع الايديا
 صحيحا وقد تواتر الاخبار بالرفع في غير تكبيراتها الاستسقا واما رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا حاصلا واستهوان ان يحصر غير ذلك ما ذكره شربت الرفع
 غير المذكور فاذا ثبت عند الركوع والرفع منه وجب القول به قد ثبت وهو اخرج الستة عن الزهري عن سالم عن ابيه عن عبد الله بن عمر
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم كبرا فاذا اراد ان يركع فعل مثل ذلك واذا فرغ من الركوع
 فعل مثل ذلك ولا يميله حين يرفع راسه من السجود وجوابه المعارضة بما في ابى داود والترمذي وكيع عن سليمان التوري عن عاصم بن كليب

[illegible]

لما وضعت عائشة قدود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة ووضع يده على خذيره وسطاً صابغة تشهد ويروي في حديثه أن رسول الله
فيه تحييداً صابغة يد يد إلى الغبلة وإن كانت امرأة جلست على القبر وأخرجت رجلها من الجانِبِ الأيمن لادست لهما والتشهدا التحيات لله والصلاوات و
الطيبات السلام عليك أيها النبي إلى آخره وهذا تشهد عبد الله بن مسعود فإنه قال أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على المشقة كما كان يعلى سورة من
القرآن فدخل في التحيات لله إلى آخره والأخذ بيداً إلى الأخرى بمشقة يده على يده وهو قوله التحيات المباركات الصلاوات الطيبات لله سلام عليك أيها النبي
صلى الله عليه وآله وسلم علينا إلى آخره كونه الأمام داخل الاستسجاء والآلة الأمام والآلة المستغفر في زيادة الرواية التي يحد يد الجاهل كما في القسم تلكا التعليق والإيداع في القعدة الأولى

بأنه كانت أقوال سبحة في الصلاة وأفعال من جنس هذا الرفع وقد علم منها فلا يجدان يكون هو أيضاً مشمولاً بالفتح خصوصاً وقد ثبت
ما يعارضه بتدبير الأمر له بخلاف عدمه فإنه لا يتطرق إليه احتمال عدم الشريعة لأنه ليس من جنس ما عهد فيه ذلك بل من جنس السكون الذي هو ركن
ما جئ على طلبه في الصلاة أعني التشويش وكذا بانضمية الرواية من رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى وروى أبو حنيفة رحمه
عن حماد عن إبراهيم قال ذكر محمد وأهل بن حجر أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يده عند الركوع وعند السجود فقال أعرابي لم يحصل
مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة اللهم قبلها قط فوالله أعلم من عبد الله وأصحابه خط ولم يخطوا وفي رواية وقد حدثني من لا أحصى عن عبد الله أنه
رفع يديه في بدء الصلاة فقط وكما عن النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الله عالم بشرائع الإسلام وحدوده متفقاً لأعمال النبي صلى الله عليه وسلم
ملازم له في إقامة أسفاره وقد صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم لا أحصى فيكون الأخذ به عند التعارض أولى من إفراده مقابل ومن القول بنية
كل من الأمرين والله سبحانه وتعالى أعلم قوله كذا روت عائشة رضي الله عنها الذي في مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يفتح الصلاة بالتكبير إلى أن قال وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وفي النسائي عن ابن عمر عن أبيه رضي الله عنهما
قال من شئت الصلاة أن ينصب القدم اليمنى واستقبالاً بأصابعها القبلة والرجل اليمنى على اليسرى قوله روى ذلك في حديث وأهل غريب الذي
في الترمذي من حديث وأهل فقلت لا تطرأت إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جلس يعني التشهد ففرش رجله اليسرى ووضع يده اليمنى
على فخذه اليسرى ونصب رجله اليمنى من غير زيادة على ذلك وفي مسلم كان صلى الله عليه وسلم إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى
وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي في الأبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ولا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق حقيقة
فالله والله أعلم وضع الكف ثم قبض الأصابع بعد ذلك عند الإشارة وهو لم يرد عن محمد في كيفية الإشارة قال يقبض خضرة والتي عليها يطبق
الوسطى والأبهام ويقبض المسبحة وكذا عن أبي يوسف في الأمانى وهذا فرج تصحيح الإشارة وعن كثير من المشايخ لا يشير أصلاً وهو خلاف الدرر في الرواية
وعن محمد أن ما ذكره في كيفية الإشارة بالتقليل قول أبي حنيفة رحمه الله أن يشير بمسبحة وعن أحمد في التفسير الأصح عند الله ولصاحبها عن الأئمة
ليكون الرفع للنهي والوضع للإثبات ويعني أن يكون أطراف الأصابع على حروف الكسبة لا مباحة منها قوله لأن فيه الأمر الخ روى الستة
واللفظ مسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن فقال إذا قعد أحدكم في الصلاة
فليقل التحيات لله والصلاوات إلى آخره وفي لفظ للنسائي إذا قعدتم في كل ركعتين فتقولوا هذا هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واللام في
رواية مسلم وأبو داود وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما روى في الترمذي والنسائي عن أبي حنيفة رضي الله عنه في هذه الرواية فصح الترجيح
على ما ذهبوا إليه وأما زيادة الواو فليست في تشهد ابن عباس رضي الله عنه في جميع الروايات قوله وتأكيده التعليم يعني به أخذه بيده لزيادة التوكيد ليس في
تشهد ابن عباس رضي الله عنه أن النفس التعليم في تشهد ابن عباس رضي الله عنه فكان كلفه كان عليه الصلاة والسلام يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن
فكان يقل التحيات لله يقول الربيعي في الترمذي وأما التعليم أيضاً فهو في تشهد ابن عباس رضي الله عنه وهذا الوجه من الترجيح ليس جواراً ومن وجوه
الترجيح أيضاً أن الأئمة استنبطوا اتفاقاً عليه لفظاً ومعنى وهو أنه تشهد ابن عباس رضي الله عنه ومن أفردوا مسلم وأن رواه غير البخاري من استنبط
وأعلى درجات الصحاح عند تواتر اتفاق عليه الشيئان ولو في الصلاة فكيف إذا اتفقا على لفظه وكذا أجمع العلماء على أنه أصح حديث في الباب قال الترمذي

لان الاخبار في عدد قد اختلفت فاشبه الايمان بالانبياء عليهم السلام اصابة لفظة السلام واجبة عندنا وليس ينعرض خلاف المشافعي وهو يقتضيه بقوله عليه السلام تحريمها التكبير وتخليتها التسليم ولنا ما روينا من حديث شيخنا
ابن مسعود في الخبرين في القرصية والوجوب الا اننا اثبتنا الوجوب باراداه احدا طائفة لا يثبت القرصية والله اعلم **فصل في القول**

عما قيل لا ينعيم لانه يشيع اليهم بالسلام وما قيل في رواية الاولى لا غير وجه الصحيح ان الاولى للتحية والخرج من الصلوة والثانية للتوسيع بين القوم في
الحقبة ثم قيل الثانية سنة والاصح انها واجبة كالاولى وبوجه ولفظ السلام يخرج ولا يتوقف على تكليم قوله لان الاخبار في عدد منهم في مسند
ابن راجويه وشعب الايمان للبيهقي من حديثين طويلين ما اذا وانما اثبتنا ان واخرج الطبراني مرفوعا وكل بالموسن ثمانية وستون ملكا يذرون عنه
الم يقدر له من ذلك البصر عليه سبعة اماكن يذرون عنه كما تنب عن تفضة العسل الذباب في اليوم الصائت ولو وكل العبد الى نفسه طرفة عين
لا خشيته الشياطين وحديث آخر اخبره الطبراني في تفسيره عن قوله تعالى له مقببات من بين يديه بسند دخل عثمان بن عفان رضى على رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال له يا رسول الله اخبرني عن العبد كم مرة يكفك فقال صلى الله عليه وسلم على يمينك ملك على حسابتك ومن يمينك ملك
الذي على الشمال فاذ عملت خمسة كفت عشرة واذا عملت سبعة قال الذي على الشمال للذي على اليمين اكتب فيقول له لا اله الا الله فمعه العبد ويؤوب
فاذا قال ثلثا قال نعم اكتب ارحنا الله من فيس القرن ما قل مرقة قد وقل استميا من يقول الله تعالى يا لفظ من قبل الا لا يدري قريب
عقيد وكان من بين يمينك ومن خلفك يقول الله تعالى له مقببات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من امر الله وذلك قال بعض علي فاصحابك
فاذا تواضعت قدر ذلك واذا تجرت على الله تعبك وكان على شفتيك ليس بظفان عليك الا الصلوة على محمد صلى الله عليه وسلم وما كان
عليك لا يبع ان تدخل امة فيك وكان على عينيكم فمولا عشرة اماكن على كل ابن آدم تدا ولونه ملاك الليل على ملائكة النهار لان ملائكة
الليل سوى ملائكة النهار فمولا عشرة اماكن على كل آدمي وليس مع ابن آدم ملائكة ولده بالليل قوله الا اننا اثبتنا الوجوب باراداه فلو كانت
ملائكة الزيادة في حديث ابن مسعود لم تثبت لم يثبت الا لخلل بما رواه بل علمنا بمقتضاه اذا لا يقتضي غير حجر والاشيم بالترك وهو الوجوب بمعنى الاخر
الذي قالوا فاطافات اذا في العمل بمقتضاه بل في لزوم الفساد بترك الواجب الذي لم يقطع بلزومه وقد تقدم مثله في بحث الفاتحة فاجب اليه
فصل في القراءة خص هذا الركن بفصل دون سائر الاركان لكثرة ما يتعلق به من الاحكام وفيه النزول رجل افتتح فقام فقام
وهو قائم يجوز عن القراءة لان الشرح جعل النائم كالمبتدئ تعظيما لامر المصلي بالحديث وبه فارق الطلاق الا يرى ان المجنون والعبيد اصيلي كانت
صلواتها جائزة ولو طلق لم يحرم في المعنى في الجنيس والمتارانه لا يجوز لان الاختيار شرط اداء العبادات ولم يوجد انتهى والواجب اختيار العبدية والاختيار
الشرط قد وجد في ابتداء الصلوة وهو كات الا يرى لزوم وسجد فاما عن قوله الذي لم يجز به مما يتعلق به المسئلة الكثرة الشعب مسئلة
القارى ولم يذكر بالمص مع انها منه جدا فنوردنا وخطا القارى اما في الاعراب او في المحرف او في الكلمات او الآيات وفي المحرف اما بوضع حرف
مكان اخر او تقديمه او تأخيره او زيادته او نقصه اما الاعراب فان لم يغير المعنى لا يفسد لان تغييره خطأ لا يستطاع الا تضر عنه فيعذر وان لم يضر
مما اعتقده كقوله في الباري المصور لفتح الواو وانما يشي الله من عباده العلماء برفع الجلالة ونصب العلماء فسدت في قول المتقدمين وتختلف المتأخرون
فقال ابن مقاتل ومحمد بن سلام والوكبر بن سعيد البلخي والهندواني وابن الفضل والحلواني لا يفسد وما قاله المتقدمون احوط لانه لو لم يكون كقوله
ويكون كقوله لا يكون من القرآن فيكون شكلها بكلام الناس الكفار غلطا وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساميا مالم ليس بكفر فكيف وهو كقوله في المتأخرين
امسح لان الناس لا يميزون بين وجهه الاعراب وهو على قول ابى يوسف ظاهر لانه لا يعتبر الاعراب عرف ذلك في مسائل وتصيل هذا تخفيف المشد
عمامة المشايخ على ان ترك المد والتشديد كالخطا في الاعراب فلهذا قال كثير من الفساذ في تخفيف رب العالمين وياك لنبذ لان معنى ايا مخففا

هذا هو المتوارث وان كان منفردا فهو جازان شاء الله تعالى ان شاء خاف ان لا يكون خلفه من السجدة
والا فصل هو الجهر ليكون له داع على هيئة الجماعة بخلافه بالاحكام في الظاهر العشر ان كان يعرفه لقوله عليه السلام صلوة النهار عجماء ..

فاجتهدوا في التفسير بكم قالوا انهم تفسد ما تعلقون مكان تمنون الاظهر الضاد ووقى انك انت الغيرة الحكيم مكان الكبر المتار والفساد وقبل
الا ان المعنى في تركك ولو قرأ أصل لكم صيد البر مع انه قرأ ما بعد ما وجرم عليكم صيد البر لا تفسد عند طلوع الشمس وعند الغروب مكان قبل طلوع الشمس
وقيل الغروب تفسد وكل صغير وكبير في سفر والنار عات نزعاً ما مسلو الجمل والكلب والبنال لا تفسد وشركا مكان شقفا تفسد في مجموع النوارل
ومن وضع كلمة مكان اخرى ان غيب بالفتوة الى غير من نسب اليه فان كان في القرآن نحو موسى بن لقان لا تفسد عند محمد ورواية ابي يوسف
وعليه العامة وان لم يكن كبريم ابنة عيلان تفسد اتفاقا وكذا لو لم تجز بعبارة نفسه تفسد كعيسى بن لقان لان نسبة كثر اذا تعدد في فتاوى قاضي حن
اذا اراد ان يغير كلمة فخرى على لسانه شطر كلمة فجع وقرأ الاولى او كره ولم يهمل ان كان شطر كلمة وانما لا تفسد صلواته لا تفسد وان كان لو اتها
تفسد تفسد وللشطر حكم الكل وهو الصحيح انتهى واما التقديم والتأخير فان لم يغير لم يفسد بخلافه ما جابها وعينا فان غيرت نحو اليسر مكان العسر
وعكس ويجوز ان يكون في الكلمة مكان الكلمة وتبي الخلاصة لو قرأ القرآن كما كنتم تسألون لا تفسد واذا لا عنق في اعلاهم لا تفسد واما الزيادة فان
لم يغير وهي في القرآن نحو وبالوالدين احسانا وبراً ان الله كان غفورا رحيما عليها لا تفسد في قولهم وان غيرت وهي موجودة نحو وعمل صالحا وكفر فلهم
اجدهم او غيبه موجودة نحو واثموا ثمود فمدنا بهم وعصينا بهم فاستجبوا فاستجاب لهم لوطمه كفر فاذا اخطأ فيه افسد فان لم يغير وليست في القرآن
نحو فيها فاكهة ونخل وطلح وريان لا تفسد وعند ابي يوسف تفسد ولو وضع الظاهر موضع التعريف عن بعض المشايخ تفسد ويشكل بانه زيادة لا تغيير
وتبي الخلاصة رابت في بعض المواضع لا تفسد ومن الزيادة القراءة بالالف لان حاصلها اشباع الحركات لمعاودة التعم على ما قدمناه من غير الالف
لما في باب الاذان والزيادة للفرق كما لو زاد في الفتح الصلوة كذا في الخلاصة وان كان غير معروف في زيادة الحروف ودون بعض آية على غيري
ان لم يغير ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم خيرا احسنى مكان كانت لهم جنات الفردوس نزلا لا تفسد وان غيرت فان وقف وقفا تاما بينهما
فلذلك كان قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقف ثم قال اولئك هم شريرون وان وصل تفسد عند عامة المشايخ وهو الصحيح وح هذا
مقيد لما ذكر في بعض المواضع من انه اذا شهد بالجنة لمن شهد الله له بالنار او بالقلب تفسد والله سبحانه وتعالى اعلم بقوله هذا هو المتوارث - يعني
انا اخذنا من يليا الصلوة بهذا فلا وهم عن عليهم كذلك وهكذا الى الصلابة رضوهم بالضرورة افندوه عن صاحب الحق فلا يحتاج الى ان يقل فيه
نص معين هذا ولا يجهل نفسه في الجهر قوله لانه امام في حق نفسه لما كان قوله واسمع نفسه يتضمن من البديع النوع المسمى بحسن التعليل كما قيل شعر
فذلك نفوس الحاسدين فانها معتزلة في خيرة ونعيم وفي تعب من يحسد الشمس ضواً ويجيد ان اتي لها بغيره فان قور جبر تتوجه النفس الى
الى طلب علته من انه اى حاجته الى ذلك وليس معه احد يسمعه فقال واسمع نفسه لا فائدة وذلك قد يخفى صرح بالتعليل باوداه بلازم المستفاد من
حسن التعليل ويشكل عليه ما سيذكره في تعريف الجهر حيث قال والجهر ان يسمع غيره فانه يقتضى ان ما ليس فيه اسماع الغير ليس بجهر وان كون هذا جهر
ليس بصحيح فان المراد ان يسمع نفسه لا غيره بمفهوم اللقب وهو حجة في الروايات ولا تخلص الا بامتناع ارادة هذا المفهوم على خلاف ما في النهاية
اوان ارادة على قول الكرخي لا على المختار من قول الله تعالى وصاحب الدياته ايضا اعتبر هذا المفهوم حيث قال فيما بعد
وفي لفظ الكتاب اشار الى حيث قال ان شاء الله واسمع نفسه فالظاهر كلامه بعد فتيحين على رواية الثاني قوله صلوة النهار عجماء قابل للنور
لا اصل له انتهى ورواه عبد الرزاق في مصنفه من قول مجاهد والى عبده روى في البخاري عن نحوه قلنا بحباب بن الارت بل كان رسول الله

أما ليست فيها قرينة مسموعة وفي عرفه خلاف لما لك ولا حاجة عليه ما رويناه ومجهر الجماعة هو العبدان لورود النقل المستفيض بالجماع في النطوع بالنهار ثم خافت في الليل تنغير اعتبارا بالفرض في حق المنفرد وهذا لأنه مكمل له فيكون نفعه له ومن فاته العشاء فمليها بعد طلوع الشمس إن لم فيها جمعة كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فاته العشاء عذرة ليلية النحر ليس شائعة وأن كان وحق خافت جهلا ولا يتخير هو الصحيح لأن الحكم يختص أملا بالجمعة أم لا أو بالوقت في حق المنفرد على وجه التخيير ولم يوجد أحد هما ومن قرأ في العشاء في الأولين السورة ولم يقبلوا لأنها المكتوبة

[illegible]

لرسول الله في الآخرين وان قرأ الفاتحة ولم يزد عليها قرأتها الاخرين الفاتحة والسورة وحدهم وهذا عند أبي حنيفة وحدهم وقال
 ابو يوسف رآه لا يقضه واحدا منهم كان الواجب اذا فات عن وقته لا يقضه الا بدليل قلما وهو الفرق بين الوجهين ان قرأتها انما هي بشرية
 على وجه يترب عليها السورة فلو قضاها في الآخرين تنزله فاتحة على السورة وهذا خلاف الموضوع بخلاف ما اذا تركت السورة لانه يمكن
 قضاؤها على الوجه للموضوع ثم ذكره هنا ما يدل على الوجه في الاصل بلفظة الاستحباب لانه ان كانت مؤخره فيكون موصولة بالفاتحة فلو
 مراعاة مؤخرها من كل جهة غيرها هو الصحيح لان وجهها في ركعة واحدة سبيلها تغير النقل هو الفاتحة اولى ثم الحافزة ان اسمع نفسه والوجه ان اسمع غيره
 عند التقلى جملته وان كان في ركعة واحدة لا يشك في ذلك من القول قال الكوفي في الخبر نعم وانما الحافزة في ركعة واحدة فلو كان الفاتحة فلو كان الفاتحة في ركعة واحدة
 ولفظ الكتاب في هذه الآية على هذا الاصل كل ما يتبعه بالنطق بالاطلاق والاعتناء بالاستثناء غير ذلك في ما يجوز من القول ان الصلوة آتية عند أبي حنيفة وفيه خلاف لا شك في الرواية
 الاولى الاوقات الثلاثة فانهم كانوا يعبدونهم وباطنهم مستولين فاستقر ذلك يقتضي ان الاصل الجهر والاضا بعارض وايضا في المذكر ممنوع
 بل هو القياس على ادائها بعد الوقت بان ان وانما بل اولى لان فيها الاعلام بدخل الوقت والشرع في الصلوة وقد سن بعد ذلك في القضاء
 وان لم يكن ثم من علمه بها فعلم ان المقصود مراعاة هيئة الجماعة وقدره من صلى على هيئة الجماعة جعلت بصلاته يصدق ان الجماعة ذكر في شرع كقولهم اجتمعوا في الصلاة
 لم يقض اوله بقرارة فلا يتصور عادة ما لم يسبق قبوله وانما الخ مثل هذا الوضع يقتضي ان يقال لما يعني من الدلائل في مقابلة قول المؤلف بذكر
 دليله واما ذكر من ان قراءة السورة غير مشروعة في الآخرين فلا يجوز الاثبات بها لعدم العمل ودليل القضاء لان ما ذكره المصنف والجمهور ان قراءتها
 تحتمل بالشفع الاول ويحتمل عند الثاني حكما لانه محل لها بخلاف الفاتحة فالثاني محال فوقع قراءتها اذ لا ينافي اقوى المحلية ولو كرر ما خالف المشروع
 وقد يقال كذلك قراءة السورة فان كان اليعاقبة فيه محلية عندها حكما كذلك يجب ان يكون قراءة الفاتحة ثانيا لا يقتضي ان تختص بالادوية
 فيعملو الثاني عن تكرار ما حكما ثم بعد ذلك المتحقق عدم المحلية فلم يرد منها قضاء ولم يقع اجواب عن قوله اذا فات عن محله لا يقتضي الا بدليل وعلم
 ان المسئلة مرتبة بظاهر الرواية ما ذكره وعكسه قول عيسى بن ابيان وعن ابي يوسف لا يقتضي واحدة منها وعن ابي حنيفة يقتضيها ثم كيف يرتجى
 فقيل بقدم السورة وقيل بقدم الفاتحة وهو الاشبه او تقديم السورة على الفاتحة غير مشروع فلا يكون مخالفا للمصنف وقوله ثم ذكر منها ما يدل على الوجوب
 وبلفظ الجهر وفي الاصل بلفظ الاستحباب ولا يخفى انه اصح فيجب التعليل عليه في الرواية لانه ان كانت مؤخره فيكون موصولة بالفاتحة فلو كان الفاتحة فلو كان الفاتحة في ركعة واحدة
 من كل وجه قوله هو الصحيح بظاهر الرواية احتراز عما عمن ابي حنيفة انه لا يجوز صلاح الا بالجمع شفع وتغيير السورة اولى لان الفاتحة في محلها ليست
 تبعا للسورة ولا يخرجها بالسورة دون الفاتحة مراعاة لصفه كل منها ولا يكون جمعا بقدر الاحتياج ليجلها من الادوية وصحة التمراشي وجعل شيخ الاسلام
 الظاهر من اجواب قوله وفي لفظ الكتاب اشارة اليه حيث قال ان شأبه واسع نفسه وان شأخا فتجعل لسماعه نفسه جهر القابل في فته
 فتكون في دون ذلك وليس ح الاصح المحرور وبما بناء على ان المراد واسع نفسه لا غيره اعتبارا للمفهوم لا القبول الا لو كان المراد مجموعا واداء
 حسن التعليل والمراد واسع نفسه بذلك لم يرد فيه اشارة اليه وفي المحيط قول الهندواني اصح واعلم ان القراءة وان كانت فعل اللسان لكن
 فعله الذي هو كلام والمحروف والمحروف كهيئة تعرض للصوت وبخاص من النفس فان النفس المعروض بالقرع والمحروف عارض للصوت
 لا النفس فمجرد تصحيحها بالصوت اياما الى المحروف بصلوات الخارج فلا كلام في ان هذا لا يقتضي ان يلزم في مفهوم القراءة ان يصل الى السمع
 بل كونه بحيث يسمع وهو قول بشر المشرقي ولعله المراد بقول الهندواني بناء على ان ظاهر سماعه بعد وجود الصوت اذ لم يكن مانع قوله وغير ذلك
 كالنسبية على الذي هو وجوب السجدة بتلاوة وجود الصلوة قال شيخ الاسلام وكذا الايام والبيع على الخلاف وقيل الصحيح في البيع انه لا بد
 ان يسمع المشرقي قوله فادنى ما يجزى الخ القراءة فرض واجب وسنة ومكرهه فالفرض عند رواته يابطل عليه اسم القرآن ولم يشبه تصدق خطاب
 واحد بخمسة وفي رواية اية وفي رواية كقولها فالواجب قراءة الفاتحة وثلاث آيات قصارا واية طويلة يعني في غير الآخرين والاخرة من المغرب والمنسوبة
 اما في السفر والصلاة يعلم من الكتاب والمكره ترك شيء من القراءة الواجبة وفي شرح الطحاوي قراءة الفاتحة واية اذ تيسر مكره وفي المحيط ما ذكره الطحاوي
 يدل على انه لو قرا مع الفاتحة ان طويته لا يكون اتيانا بالواجب واقضت المشائخ على قولها فيما لو قرأ اية طويلة كناية الكسبي قبل لا يجوز وعامة من انه
 يجوز اذا كانت هذه الاقسام ثابتة في نفس الامر لما قيل في قراءة البقرة ونحوه وقع العمل فرضا وكذا اذا اطال في الركوع والسجود وشكل اذ لو كان كذلك

لا يثبت في الخبرين المذكورين قراءة ما دون الآية ولا في خبرهم من غيرهم من القرآن لأن ما دون الآية خارج ولا يثبت في معناه
في سفر في رواية الكتاب دأى سورة ثمانون التي فيها السلام قرأ في صلاة الفجر في سفر والمعوذتين والابن للسفر اثر في إسقاط شرط الصلوة فلا يثبت
أنه في الآية الأولى في هذه الآية على عجلة من السيد وكان في امته وقراءته في الخبرين المذكورين لا يثبت لأنه يمكنه مراجعة السنة مع التحفيف

لم يتحقق في الآية الا فرضا فان باقى الاتسام وجب القليل المذكور وهو قول الأكثر والاصح ان قوله تعالى فاقروا ما تيسر لوجوب احد الامرين آية فادومها
مطلقا لصديق ما تيسر على كل فرد فمما تركه ركوب الفرض ومعنى قسم السنة من الاتسام المذكورة ان يجعل الفرض على الوجه المذكور وهو ما كان عليه الصلوة
والسلام يجعله موجودا بعد اربعين مثلاً الى ما يه ويؤكد الآية خلف الانام وفي غير حاله القيام وتعيين شئ من القرآن شئ من الصلوة ثم عذرة
لو قرأ آية هي كلمات او كلمتان نحو فمست كمن قدر ان لم يقرأ ثم لم يجز ان يقرأ ما كان من المشايخ اما لو كانت كلمة اسماً او حرفاً او كلمة بآيتين من القرآن
فان هذه آيات عند بعض القراء تختلف فيه على قوله والاصح انه لا يجوز لانه يسمى عماداً لا قارياً ويكون نحو حرف غلط بل يحرف مسمى ذلك
وهو ليس المقصود والمقصود هو الاتسام بكلمة فالصواب في التقسيم ان يقال هي كلمتان او كلمة ولو قرأ نصف آية طويلة مثل آية الكبري والمدة انية قيل
لا يجوز لعدم الآية وعامتهم على الجواز لانه يزيد على ثلث تصار وتعيين الآية لتيسر قارىها عرفاً وهو كذلك اما الكبرية فتاثيرها لم يقرأ الوجوب
الافني بعد الايعين من الفرض ولو قرأ نصف آية من القرآن او كركبها في راحتي يرفع قدر آية لا يجوز قوله لانه لا يسمى قارىها بدونه اى بدون المدة المذكورة في
قوله ولا قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن من غير فصل فكان مقتضاها الجواز بدون الآية وبهزم القدوري فقال الصحيح من فربب الى خفيصة
ان ما يتاونه اسم القرآن يجوز وهو قول ابن عباس فان قال اقرأ ما تيسر منك من القرآن وليس شئ من القرآن بتليل ولان تينا ول اسم الوجوب
يخرج عن العدة فدفعه المصنف بقوله الا ان ما دون الآية يخرج منه اى من النفس اذا المطلق ينصرف الى الكمال في الماهية ولا يجوز كونه قارىها عرفاً
به فلم يخرج عن العدة لانه مقيم اذ لم يخرج كونه من افراده فلم تر اية الازمنة خصوصاً والموضع موضع الاحتياط بخلاف الآية اذ ليست في معناه اى
معنى ما دون الآية بل يطلق عليه قارىها بها فبني الوجوب من الاحتياطين قوله تعالى فاقروا ما تيسر واما معنى الخلاف فتعيل على ان الحقيقة
المستعملة عنده اولى من الجواز المتعارف وعندنا بالاعلم مصاد ان كونه غير قارى مجاز متعارف وكونه قارىها بذلك حقيقة تستعمل فانه لو قيل هذا
قارى لم يخطأ والمتكلم لفظاً الى الحقيقة المعنوية وقية لفظاً فانه منع ما دون الآية بناء على عدم كونه قارىها عرفاً واجاز الآية القصيرة لانها ليست في معناه
اى في آية لا يعيده قارىها بل يعيدها قارىها عرفاً فالحق ان يبنى على الخلاف في قيام العرف في عده قارىها بالقصيرة وقال لا يعيده وهو منع نعم ذلك بنده
على رواية ما يتاونه اسم القرآن وفي الاسرار قاله احتياط فان قوله لم يلزم لفظاً لا يتعارف قرأناه وهو قرآن حقيقة فمن حيث الحقيقة حرم على النفس
والجانب ومن حيث العرف لم تجز الصلوة باحتياطاً فيها قوله لما روى انه عليه الصلوة والسلام قرأ في صلاة الفجر في سفر بالمعوتين
رواه البوداد والنسائي عن عتبة بن عامر قال كنت اقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة في السفر فقال لي يا عتبة الا اعلمك خيرة تبين
وتبين في السفر علمني قل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس قال فلم يرني سررت بها جداً فلما نزل الصلوة الصبح صلى بها صلوة الصبح للناس بتيسر
الاقسام مولى معاوية ابو عبد الرحمن القرشي الاموي مولاهم وثقة ابن معين وغيره وكلهم فيه غير واحد رواه الحاكم في مستدركه عنه ولفظه سألت عن
صلى الله عليه وسلم عن المعوذتين اسم القرآن بما فانا بها في صلوة الفجر وصححه والحق انه حسن قوله ولان السفر الخ قال في النهاية بتعجيل
مخالفة لما ذكر من طرف الى خفيصة روى في مسئلة الازدات حيث قال قلنا بصرة في النعال وهي قد اشرت في التحفيف مرة حتى ظهر بالصح فتكفى
مؤتمناً انتهى معنى الضرورة اشرت بها التحقيقة فلا يؤثر تخفيف نجاستها ثانياً واجاب بان كلاماً في محله لان سقوط شرط الصلوة من قسيل رخصة الاستقاط
فكان التحفيف في القرآن اجاباً ثانياً واتيحت ان لا يرد للسؤال لئلا يثبت الجواب على انه لا يصح اذ لا شك في ان سقوط الشرط من اصل الشرع

قال عليه السلام اذا قرأوا فاتحة الكتاب لم ينقص من اجورهم شيء وعنه عن الصادق عليه السلام ان من قرأ فاتحة الكتاب لم ينقص من اجورهم شيء

قال كذا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلوة الفجر فقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت عليه القراءة فلما فرغ قال بكمتم ثلثين
اماكم فلما فرغ هذا قال لا تغفلوا الا بفتح الكتاب فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ويقدم بتقديم المنع على الاطلاق عند التعارض ولقوة اسند
فيان حديث المنع من كان له امام وصح فبطل رد المنتهين وتضعيف بعضهم لشل الي خيفتم تضعيفه في الرواية الى الثانية حتى انه مشروط
التم ذكر جواز الرواية بعد علم انه خطه ولم يشترط بحفاظ هذا ولم يوافق صاحبها ثم قد عطف بطرق كثيرة عن جابر وغيره وان تضعيفه بمراتب الصحابة
سبق قال المصنف ان عليه اجماع الصحابة في موطن ما كتب عن نافع عن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم خلف الامام فحسبه قراءة الامام وادخل وحده
فليقرأ قال وكان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام ورواه عنه الدارقطني مرفوعا قال رفعه وهم لكن اذ صرح عنه ذلك فانما ظاهره انه لم يسمه
عليه الصلوة والسلام فيكون رفعه صحيحا وان كان روايته ضعيفا وروى ابن عدي في الكامل عن اسمعيل بن عمرو بن نجح الى اسحاق البجلي
عن الحسن بن صالح عن ابي ٧ عن العبدى عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأ الامام له
قراءة وقال هذا الاتباع عليه اسمعيل بن وهب ضعيف وليس كما قال بل تابعه عليه المفسرين عبد الله بن روى الطبراني في الاوسط ثنا محمد بن ابراهيم بن عامر
بن ابراهيم الاصبهاني حدثني عن جدي عن المفسرين عبد الله بن الحسن بن سنان وروى عن جدي عن ابن عباس بن ربيعة وفيه كلام وروى الطحاوي
في شرح الآثار ثنا نوس بن عبد الاعلى ثنا عبد الله بن وهب اخبرني حمزة بن شريح عن بكر بن عمرو عن عبيد الله بن مقيم انه سأل عبد الله بن عمرو بن
بن ثابت جابر بن عبد الله بن رضى الله عنهم فقالوا لا تقر خلف الامام في شيء من الصلوة وروى محمد بن الحسن بن موطاه عن صفين بن يحيى عن منصور بن ابي
قال سئل عبد الله بن مسعود عن القراءة خلف الامام قال انفت فان في الصلوة شغلا وكيفك الامام وروى فيه عن ابيه عن عيسى بن القرائل الذي قال
اخبرني بعض ولد مسعود بن ابي وقاص ان مسعودا قال ودوت الذي يقرأ خلف الامام في فيه حجرة ورواه عبد الرزاق الا انه قال في فيه حجر روى
محمد بن النعمان في موطاه عن داؤد بن قيس عن عجلان بن عمر عن اخطاب بن رضى الله عنه قال سئل في لم الذي يقرأ خلف الامام جابر بن رضى الله عنه
عن جابر بن سلمة عن ابي جبره قال قلت لابن عباس اقرؤا الامام من يدى قال لا وروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن جابر قال لا تقر خلف الامام
ان جبرولا ان خافت واخرج هو عبد الرزاق من قول علي بن رض قال من قرأ خلف الامام فقد اخطا الفطرة واخرج الدارقطني عن طريق وقال لا يصح
اسناده وقال ابن جابر في كتاب الضعفاء هذا روى عبد الله بن ابي الليلى الانصاري عن علي بن وهب باطل وكيفي في بطلانه اجماع المسلمين على خلافه
واهل الكوفة انما اختاروا ترك القراءة خلف الامام فقط لا انهم لم يجزوا ذلك وابن ابي ليلى هذا رجل مجهول انتهى وليس مناسب الى اهل الكوفة
صحيح بل هم ينعونه وهم يكرهوا القراءة خلف الامام كما يفيد قولهم وعندهما يكون لما فيه من الوعيد وصرح بعض المشايخ باننا لا نكل خلف الامام فذكر عن ابن ابي جابر انه لم يسمع
احرام الاعلى ما حرمه ليطعن في سنن النسائي انما هو ان مع عبد الله بن زيد بن الحباب ثنا معاوية بن صالح ثنا ابو الزناد يروي عن كثير بن مرة عن ابي
عن ابي ذر ورواه عنه يقول سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل صلوة قراءة قال نعم فقال رجل من الانصار وحيث هذه فالتفت اليه وكنيت
اقرب القوم منه فقال ما اري الامام اذا اقام القوم الا قد كفاهم فان لم يكن هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم بل من كلام ابي الدرداء فلم يكن
يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلوة قراءة ثم تقييد بقراءة الامام عن المقتدى الا العلم عنه فيمن النبي صلى الله عليه وسلم قوله قال عليه السلام
والسلام اذا قرأوا فاتحة الكتاب لم ينقص من اجورهم شيء

وكن لك في الخطأ وكذلك ان صلى على النبي عليه السلام لفرضية الاستماع الا ان يعز الخطيب وله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
الاية فيصلي السامع ونفسه واختلغوا في الثاني عن المنبر والاحوط هو السكوت اقامة لفرض الانصات والله اعلم بالصواب

باب الامامة

الجماعة سنة مؤكدة لقوله عليه السلام الجماعة منسب من الهدى لا يخلف عنها الا منافق واول الناس بالامامة اعلمهم بالسنة

وتعذر من النار وهذا يقتضي ان الامام يفعل في الثالثة وهم صرحوا بالمنع الا انهم ملطوه بالتطويل على مقتضى فعله لولام من يعلم منه طلب ذلك فينبغي
قوله الا ان يعز الخطيب فاذا وجوب السكوت في الثانية كلها ايضا ما على مقتضى دروي الاستئذان عن ابي يوسف واستحبه بعض الشيوخ لان الامام حكم
امر الله بالصلوة واشغل موبالاة اقبال فوجب عليهم موافقته والا شبه عدم الالتفات قوله وكذلك في الخطبة هذا اذا كان بحيث يستمع بما يلقى
فلا راية فيه عن المتقدمين واختلقت المتأخرون والاحوط السكوت يعني عدم القراءة والكتابة ونحو ذلك الكلام المباح فانه مكره في المسجد في غير الخطبة
فكيف في حالها ولانه ان السمع فقد يشوش مهمته على من يقرب منه وهو بحيث يسمع وكذا الامام لا يتكلم في خلال الصلاة لان التكلم في خلال الذكر المنظوم يفسد
بهاره وتشتت وزد السلام على هذا لان السلام ممنوع في هذه الحالة فلا يمتنع سببا لا يحجب الرد عن الفضل ان على هذا السلام على المدرس في رتبة القاري
وصاحب اللور في ورد و سلام المكي يقصده به المال لا الفناء والسلام واعلم ان حديث المدرس سيجب الى نية خالصته في عدم الرد فليحذر من تعبد النفس بقصد النية
بقصد العبادة وانه يشغل عنها بالرد والله مطلع على ما في ضمير قروم مهمته في الفتاوى والقراءة في الركعتين من آخر السورة ففضل السورة بما قاله ان كان
آخر السورة اكثر من السورة التي اراد قراتها كان آخر السورة افضل فبين ان يعز في الركعتين آخر سورة واحدة لا آخر سورة في كل ركعة فانه مكره عندنا
وفي الخلاصة اذا قرأ سورة واحدة في الركعتين اختلف فيه والاصح انه لا يكره لكن لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به كذا في القراء وسط السورة او آخر سورة
في الاولى وفي الثانية وسط سورة او آخر سورة آخر ولا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به في نسمة السورة في كل ركعة او في كل ركعتين في ركعة
لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به بالاتصال من سورة الى آية من سورة اخرى او من هذه السورة بنهايات مكره وكذا الجمع بين سورتين بينهما سور
او سورة في ركعة اما في الركعتين فان كان بينهما سور او سورتان لا يكره وان كان سورة قيل كبره وقيل ان كانت طويلة لا يكره كما اذا كانت سورتان
قصيرتان وان قرأ في ركعة سورة وفي الثانية فافهما او فعل ذلك في كل ركعة فهو مكره ان تعجز هذا من غير قصد بان قرأ في الاولى بقول الحمد والباس
يقرأ في الثانية هذه السورة ايضا قال في الخلاصة هذا كله في الفرائض اما في المعامل فلا يكره وعندى في الكل نظر فانه عليه الصلوة والسلام نهى بآلا
عن الانتقال من سورة الى سورة وقال له اذا ابتدأت سورة فاقم على نحو ما يصح سمعة فتقل من سورة الى سورة في التمجيد ولو قصد سورة ففتح غير ما اراد
تركها الى المقصود كرو ذلك لو كان حرفا واحدا ولو كبر للركوع ثم بالان يزيد في القراءة لا بأس به بالمركب

باب

الامامة الجماعة سنة وما زاد على الواحدة جماعة غير اجماع عن محمد بن قوله الجماعة سنة لا يطلق ولي الذي ذكره الدعوى او مقتضاه
الوجوب الا عذر الا ان يرد بثبوتها بالسنة وحاصل الخلاف في المسئلة انها فرض عين الا من عذر وهو قول احمد وادود وعطاء وابي ثور وعن ابن مسعود
وابي موسى الاشعري وغيرهما من سماع النذر لم يجب فلا صلوة له قيل على الكفاية في الثانية قال عاصم بن عاصم انها جهة وفي الفيلة انها جهة وتسميتها سنة لوجوبها
وفي البدائع يجب على الصلوات الباقين الا اذا اقاموا دين على الجماعة من غير حرج واذا قامت لا يجب عليه الطلب في المساجد بلا خلاف بين اصحابنا بل ان
ان مسجد آخر للجماعة يخبر ان صلى في مسجد حرة منفردا بنفسه في ذلك القدر في حجب باله ويصلي بهم يعني رويال ثواب الجماعة وقال شمس الالية الاولى في زماننا
تجبها وتسل الحمد الى من حجب باله حيدنا بل نبال ثواب الجماعة فقال لا يكون بدعه ومكره ولا معتدرا واختلقت في الافضل من جماعة مسجد حرة جماعة اخذ
واذا كان مسجدان يتبارقا معا فان استوا فالاقرب ان يصلوا في الاقرب سمع اقامته غيره فان كان في كل فيه لا يخرج والا فية هب ليه هذا على الاطلاق فتخرج على اية
الاقرب طلاقا لا على فضل الجميع فلو كان الرجل متفقا على الجبل استاوه لدرسه وجعل الجماعة افضل بالاتفاق وقد سمعت ان الجماعة تسقط بالعذر من الجبل عذر

قوله عليه السلام لا يليني منكم الا احلام والنفى كان المحاذاة مفيدة فوخرن وان جاذبة ما اذهما مشركان في صلاة واحدا مستدات
صلواتهم انى الامام ما عتاد القياس ان لا تضد صرول الشافى بحجة الله عليه اعتقاد الصلوات بحيث لا تقس

عليه فقد بنى المصنفون على غير المصنفين اجاب بان محمد بن زيد قد فرج على مقتضى على الطائفة اذا صد المصنفون قاسم على التفتق عليه من الاحرام
بنك مصنفون فانه مضمون حتى اذا ظهر له ان النكس عليه كان حرا لا لانه لا نقل الصدقة المصنفون وجوبها اذ ثبت ان الاشفي على ليس له ان يستبرأ
من التقية واجواب الفرق بالعلم بفرق الشرح فانه ظهر منه ان لا يخرج من احرام ولو عرضت ضرورة وجوب رفضه الا بافعال او دم ثم تقضا اصله
من احرام واضطر الى ذلك او فاته الحج لم يمكن شرعا من الخروج بلا مردم شي ثم القضا وانما العدة فان الوقع على ذلك الفرض بوجوب امر من سقوط
الواجب وثبوت الثواب فاذا كان الواجب تنفيا في نفس الامر ثبت الآخر لانه قد تقرر الى الله تعالى يطلب منه ثوابه وقد حصل ثبوت المكس
بواسطة ذلك للفقير فلا يمكن من دفع لقضا دين بطنة ولا دين فانه لم تثبت فيه مكس المذموم السبيل فكان سبيل من يستبرأ اما
الصلاة فقد ثبت شرعا قبول ما هو منها للرفض اجابا لما في زيادة ما دون الركعة وانما الركعة الثانية على الخلف فلم يزم شرعا اذ ظهر عدم وجوبها
والحال انه لم يفعلها الاستسقاء والله سبحانه وتعالى اعلم وسقط الضمان عند تناقض الظن الاصل في نقل البايع الضمان العارض لا يعارض اصل
فاجتبر عارض الظن عدما في حق المتقدم فاجتبر حالها فكان اقتدار المقبول بالمصنفون نظر الى الاصل وسقط الوصف بها باخر صلي وسهر العسبي
فلم يصح جعله معناه في حق المتقدم فلم يجزها لكافي الكافي وانقل من الحسن بن ان اختلافهم يرجع الى ان صلاة الصبي صلاة ام لا تحصيل لانها لا يوزنها
تحتكم وان عليه لو صلت المراجعة بغير فزع جازت وقيل نعم دل عليه وثبتت فيها امرت بالوضوء فيه لغيره والفقير على انها صلاة صحيح اختلاف فان
دليل المال يتناولها بغير كونها صلاة نعم لو انقض على انها ليست صلاة لم تباين اختلاف في عدم يجوز قوله للبيهاني في مسلم والى داود والترمذي
والنسائي عن عبد الله بن مسعود رضى عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يلبس منكم اذوا الاحلام النبي ثم الذين يلبسهم ثم الذين يلبسهم ثم الذين يلبسهم ثم الذين يلبسهم
واياكم وبشيات الاسواق قبل ان تلبسوا على سنية صحت الرجال ثم الصبيان ثم النساء لا يتم انما فيه تقديم البالغين او نوع منهم الا في اللات لان احوالهم
الامام احمد في مسنده عن ابى مالك الاشعري انه قال معشر الاشعريين اجتمعوا وجميعوا انساكم وانباءكم حتى اركبكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاجتمعوا وجميعوا انساكم وانباءكم حتى اركبكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجتمعوا وجميعوا انساكم وانباءكم حتى اركبكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحديث ورواه ابن شعبة في مصنفه الاحلام جمع حكم النعم وهو ما يراه التام قول منه علم النفع واجتمع عليه استعماله لما يراه التام من لالة البلوغ فدلالة
على البلوغ التزم فيه لا يلزم كبر المراد منها للبيهاني البالغون يكون مجازا لا استعمالا في لازم معناه يجوز اراة حقيقة ويعلم منه القصة لانه اذا امر ان لم يكن
الصف بل قدوم البلوغ علم ان المراد ان لم يلبس البالغون لو قيل ان البلوغ بعد الاحلام او بلوغ من مخصوص كان انما وسم بالفتن حقيقة الاما زيا والنهي جميع حقيقة
وهو العزل في تفسير الاحلام بالقول لزوم التكرار في الحديث فليجوز ان الضرورة واعلم ان صفت العناني من الصبيان والنساء وبغير النساء والمرامقات
ولنفق منة من سنن الصف تكبلا من ستة التراضيع المقاربة بين الصف والصف او هو ان يفي صحاح ابن خزيمة عن ابى بكر كان عليه الصلاة والسلام
ياتي ناحية الصف فيستوى بين صدور القوم وبناكهم ويقول لا تختلفوا فتختلف قلوبكم ان الله و ملائكته يصلون على الصف الاول وروى
المطهر في صحيحه على قال عليه الصلاة والسلام استبوا التسوي فلو كنتم و تاسوا تراهم وروى مسلم واصل السنن الا الترمذي عنه عليه الصلاة
والسلام قال لا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها قالوا وكيف تصف الملائكة عند ربها قال تهيون الصفوف الاول وتبرأصون في الصف
وفي رواية البخاري فكان احدا يلقي منكبا بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه وروى الوداد والامام احمد عن ابن عمر انه عليه الصلاة والسلام

صلى

الاصوات

وهو المخطأ به دونها فيكون هو التارك له لغرض المقام فقصده صلواته دون صلواته كما لم يسم إذا اقتصد مع الامام
وان لم يسم امامها لرفعة كذا في صلواته لان الاشارة كذا لا يثبت عندنا خلافا للزنية الا ترى انه يلزمه الترتيب في المقام فيلزمه
على التزامه كذا في صلواته لانه لا يثبت محاذية وان لم يكن يجنبها محل فغيبه روايتان والفرق على احد هما الفساد في
كان في الصلاة مع من لا يثبت المحاذية ان يكون الصلوة مشتركة وان يكون مطلقا وان يكون المرافعة من الشبهة وان يكون معها احكامها معروفة مشقة بالنسبة الى الصلاة

لم تفعل تركت فرض المقام فقصده صلواته وقوله وهو المخطأ به الى اشارة الى اشتراط العقل والبلوغ في الذكران المخطأ به انما يتعلق
بالقول المكففين كذا في بعض شروح النجاشي فلا تصلا الصلوة بالصبي بالمحاذية على هذا قوله على احد هما وهي رواية عدم الفساد واعلم ان مقتضى
في الجملة والعديد من عند كثير لا يجوز الا بالنية وعند اكثر يجوز بدونها نظر الى اطلاق الجواب حمل على وجود النية منه وان لم يستفطره قوله
ومن شرط الاطلاق جواب المسئلة له شرط لا بد من بيانها الاول ان يكون الصلوة مشتركة تحريمه اذ او معنى الاول ان يكونا باثنين تحريمها
على تحريمه امام او احدهما على الاخرى بل كان احدهما يوم الاخر فيما يصح اتفاقا فلما اقتدت ما ويرة للعصر صلى الظهر فلم يصح من حيث الفرض
وصح قفلا فما في رواية باب الاذان ان تصدق في رواية باب الحديث من المبسوط لا تصدق وقيل رواية باب الاذان قوله روايتان باب الحديث
قول محمد بن علي مسئلة صلاة الفجر اذا طلعت الشمس في خلاها عند ما يتقلب انما وعند محمد تصدق بخلاف ما لو نوت ابتداء النفل حيث تصدق بارتداء
ومعنى الثاني ان يكون الامام فيما يقضيان حقيقة او حكميا فصلوة مسبوقة فيما يقضيان مشتركة تحريمه لا اذ خلا فقصده المحاذية فيما يقضيان
مسبوقة وقصده فيما يقضيان الاثنين ولا تصدق اذ اصادته في الطريق للظلمة فيما اذا سبقها الحديث في الاصح لانها غير مستغنيين بالقضاء
بل باصلاح الصلوة لا حقيقة وان كانا في حرمتهما حقيقة ما قيام وقراءة الخ وليس شيء من ذلك ثابتا وقيامه في حال مشية او وقوفه لم يعتبر
جزاء والافسدت لان الحكم بمنع الصلوة تصدق مع الحديث وانما انعدم قضاؤها في هذه الحالة انعدمت الشركة اذ او واللاحق ممن يقصده
بعد فراغ الامام ما فاته مع الامام بعد ما ادركه معه وانما لم يقل من ادرك اول صلوة الامام ثم فاته بعضها من كم يقع في بعض المفاصل لانه غير جامع
مخرج اللاحق المسبوق وفي المحاذية لهذا اللاحق تفصيل في الفساده فانها لو اقتديا في الثالثة فاحدنا فذميه فوضا ثم حادثة في القضاء
ان كان في الاولى او الثانية وهي الثالثة والرابعة للامام تصدق لوجود التخيير الا انها فيما لا يحق ان حادثة في الثالثة والرابعة لا تصدق لعدولها
مسبوقة فانها على ان اللاحق المسبوق يقضي او لا بالحتم فيه ثم ما سبق به وهذا عند زفر ظاهرا وعندنا وان صح عكسه لكن يجب هذا باعتبار تصدق
والاحاذية في الصلوة دون اشتراك فثبت الكراهية ثم قيل بل مشتركة تحريمه واداشترة اذ او وفيه بان يكون الامام لو ديان حاله المحاذية او
احدهما امام للآخر نعم الاشارة الى ان يكون الصلوة مطلقا اي ذات ركوع وسجود وان كانا يوميان فيما لا يحد رتبة ان يكون المرأة
من اجل الشبهة اى دخلت في حدها وان كانت في الحال يجوز ان يكونا يوميين من تلج حدها وتلج وتلج وتلج وتلج وتلج وتلج وتلج وتلج وتلج
والحرم للرجل ان يكون بينهما حامل فلو كان شيخ المحاذية وادناه قد برز خرة الرجل الى في الاحوال التلج وخرة الرجل جعلت للاتفاق به فافيه فصدناه بها وعاطفه تلت
الاصح الفرضية يقوم تمام الحامل او انما قد تقام الرجل في الدار لو كان بينهما فتلج الرجل او سطوانه قبل لا تصدق كذا اذا كانت لامة بينهما فده لقرينة انتهى لا يصح في تحته
هذا القول لا يقتضيان لا يصح صفت النساء على الصنف الذي خلفه من الرجال لو كان احدهما على وكان قدر القامة والآخر اسفله فلا محاذية وكذا لو كانت
متاخرة عنه بالقدم الا انها اطول منه تقع سجودا في مكان متقدم عليه الخ مما سأل ان يكون المحاذية في ركن حامل حتى لو تحرمت في صفت كعتق
وسجرت في ثالث فصدت صلوة من عن يمينها ويسارها وخلفها من كل صفت قيل هذا عن محمد وعنده ابي يوسف لو وقعت قدره فصدت ان لم يور
وقيل لو حادثة اقل من قدره فصدت ابي يوسف ومحمد لا الا في قدره السادس ان تتحد اجتهت فان اختلفت كما في جوف الكعبة وما لا تحرى
في الليلة المنظمة فلا يجزى ان يقال محاذية مشبهة لامامة في كل صلوة مطلقة مشتركة تحريمه وادام مع اتحاد مكان وجبته

فيرا من جميع ما ورد به النسخ فيكون من جنس النسخ انما يعنى الشواهد من غير ما فيه من ضعف الفقه وكذا ليس للشيخ ان يخرج من الخبرين
والعشاة ما لا يثبت عليه ولا يخرج من الصلوات كلها لانه لا فائدة لقله الرغبة في ذلك ولا يثبت في العيد ولا في غير الشق حائل
تفقد الفقه غير ان النسخ انما يثبت في النسخ والصلوات الخمسة اما في غير النسخ والصلوات الخمسة انما يثبت في النسخ والصلوات الخمسة
متبعة فيمكنها الاخذ من الرجل فان ذكره قال ولا يصح الطاهر خلف من يحرى منى السخاضة ولا الطاهر خلف
السخاضة لان الصلوة اقوى حكا من المعذور والشئ لا يتضمن ما هو فوقه والا ما من دناس بمضى لصلواته
صلوة المقتدى ولا يصح القارى خلف الا على ولا المكسب خلف العارى لقوة حاله

هو من حائل ولا فرق ثم الواحدة لنفسه صلوة ثلاثة واحد من بيننا واخر عن ثمانية واخر خلفها ليس غير فان من فسدت صلوة فليس حائلا بيننا
وبين الذي يليه والمرة ان صلوة اربعة اثنان خلفها والاخرين لا لا يثبت ليس جمعا كما كان كواحدة فلا يثبت الفساد الى آخر الصفوف
عن ابى يوسف اثنان اثنان خلفها كالثلاث كالثنتين فلا تقب الا صلوة منتهى وان بالشك في صلوة واحدة من بينين واخر
عن ثمانية الى آخر الصفوف وفي رواية الثلاث كالثلاث كالثنتين فلا تقب الا صلوة منتهى وان بالشك في صلوة واحدة من بينين واخر
صلوة من ثمانية حائل بينه وبين الصف الذي يليه كمن استخفوا فساد الكل فقلهم عن عرفه من كان عليه وبين امامه طريق او من اوصف من
صفوف النساء فليس موبع الا امام قوله فيرا على جميع ما ورد به النسخ بناء على ان الفساد بها على خلاف القياس في اثنان يتنص في اشتراط
كون الصلوة مطلقة في الكل وحلل في تخصيص الجميع بان المورد واجتماعه المطلقة وهي بالشك في الكمال قوله ليعنى الشواهد من غير ما فيه من ضعف الفقه
الاختلاف في اطلاق الحكم في ان لا يحكم فان يجوز ممنوعة عنده في البعض اعلم انه صح عنه عليه الصلوة والسلام انه قال لا تمنعوا امار الله
مساجد القدر وقوله اذا استأذنت احدكم امراته الى المسجد فخرجها والعلم ان هذا هو منصوص عليه ومقتضى قوله لا تمنعوا امار الله
اي امراته اصابت يجوز ان لا تمنعها من المسجد او لا تمنعها من المسجد او لا تمنعها من المسجد او لا تمنعها من المسجد او لا تمنعها من المسجد او لا تمنعها من المسجد
الرجال لان اخرج الطيب تحريك الداعية فلما نقله الآن من هذا الاثر في كماله يخرج ما لم يكن عليه في المنزل من غير مطلقا لا يقال فيخرج نسخ بالتعليل لانا نقول
المنع يثبت بالعبادات المانعة من التفتيش وهو من باب الاطلاق بشرط فيقول برباله كانهما الحكم بانها علمة وقد قالت عائشة رضي الله عنها في الصحيح لو ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم راى احدكم النساء بعدة لمسهن كما منعت نسا بني اسرائيل على ان فيلهن اهل بن عبد البر بسند في التمهيد عن عائشة رضي
ترويه ايها الناس انهم انساكم عن المس الزينة والتعز في المساجد فان بني اسرائيل لم يلبسوا حتى لبس نساهم الزينة وتجزوا في المساجد بالنظر الى التحليل المذكور
منعت غير الزينة ايضا للعبادة الفسق وليلا وان كان النسخ غير لان الفسق في زماننا اكثر انتشارا من تعرضهم بالليل على هذا يعني على قول ابى حنيفة فخرج
منع العجائز ليلا ايضا لاجل الصبح فان الغالب لو فهم في وقت بل عزم السائرون المنع للعجائز والشواهد في الصلوة كلها للعبادة الفسق في سائر الاوقات قوله
والجمعة جعل الجمعة كالنظر والمغرب كالنشا وقد اختلف في الرواية في ذلك المذكور رواية المبسوط وغيره ورواية مبسوط شيخ الاسلام اجمعة كالعيد المغرب
كالنظر فخرج في الجمعة لا المغرب وفي فتاوى قاضي خان جعل الجمعة كالنظر ولا تعلم قال بالاحتمال الرابع والجمعة منع الكل في الكل الا العجائز
المتقانية فيما يظهر لي دون العجائز المتبرجات وذات الرمي والقد سجدته وتعالى اعلم قوله والجمعة تسعة بناء على صلوة العيد في فتاوى مصر
وفي مصر هذا ليس كذلك بل هي في المساجد قوله خلف من هو في معناه المستحاضة كمن يلبس البهول ويتطلق البطن والفتلات المريح
والحجج السائل والمرعاف ويجوز اقتداءه ومثله اذا اتحد عذرهما لان اختلف قوله بمعنى تضمنت علامات لا بمعنى الكفاية واذا كان
التضمن مرادى فاذا قدر الموتى على لم يقدر الامام عليه من الاركان كان كالمغفوف فيقبل فرائض الامام وذلك مفيد فلذا لا يجوز اقتداء
القارى بالامى والاخرس ولا الامى بالاخرس لانه يقدر على التحريم دون الاخرس ويجوز اقتداء الاخرس بالامى لا المالك للامى لا لاجبة بالموتى والامى عندنا
من الاجئين الضرورة وعند الشافعي من الاجئين الفاضلة والمنبى ظاهر واذا فقد الامام شرط حقيقة اعتبره موجودا لاجبة الى الاداء صار معدوما في
حق من رآه فلذا لا يجوز اقتداءه بالامى الطاهر من بعض المستحاضة المسح على الكف ليعلم التضمن لزيادة قوة صلوة المأموم ونحوه يعني في المصباح

تصلوا في جماعة عند بيعة قد مره وقالا صلوة الامام ومن لم يصلي امامه لا يقرأ الحمد ولا يركع الا اذا كان في صلاة
ولا يركع لان الامام ترك فرض القراءة عليه فافسد صلوة ومن لا يركع لا يركع لان الامام ترك فرض القراءة عليه فافسد صلوة
المسئلة وامثالها لان الموجود في حق الامام لا يكون موجودا في حق المقتد ولو كان يصلي الا في صلاة واحدة والظاهر وجوب
جاءه انتحج لان لم يظهر منها رغبة في الجماعة فان الامام في الاوليين ثم قدم في الآخرين ايضا فسد صلوة من قال في هذه القضية
فرض القراءة ولنا ان كل ركعة صلوة فلو كان في حق الامام لا يركع الا في صلاة واحدة والظاهر وجوب

لا يجوز صلواتهم اجابوا والمصلي بالاطهارة لا احرام له والفرق بين كل ركعة في الشرط لا اثر له اذا لم يركعها مستحبه وهو مظهر عدم صحة الشروع اذا ترك ركعة
فروع اهم زمانا ثم قال ان كان كافرا او صليبت مع العلم بالغيبه المانعة او بالاطهارة ليس عليهم اعادته لان خبره غير مقبول في الديانات
لنفق باعتراف قوله فسلما تم فاسدة عندنا في حقيقته وعلى هذا الخلاف اذا ام الامم الاخرين قايدين وخربا والاممي نسبة الى امه العرب
الامة الخالية من العلم والكتابة فاستقيم لمن لا يعرف الكتابة والقراءة قوله وامثالها اذا ام المعذور والمومي مثلها وعلى منها جرح
صلوة الامم ومن بجمله انما قال انه لم يترك مع القدرة انما لا يتابع بالصحيح والركع والساجد لم يصير محلا للطهارة والاركان مقتضى هذا صحة
اقتراح الكل لان الاممي تار على الكيفية فسد وان القراءة لم يفسد القدرة فسلما تم لعدم ما في حقه حقيقة وحكم الخبره يروى في بعض الكرخي
فانما لا يلزم مقتضى به نقلا القضاء انفسا وبعد الشروع انما صار شارعا في صلوة لا قارة فيها والشروع كالركن ولو نزل صلوة بلا
قراءة لا يلزمه شي لان في رواية عن ابي يوسف كذلك هذا صحيح في الخبره عدم صحة الشروع وجهه انه لا فائدة في الحكم بصحة الصلاة في
لزم الامم او وجوب القضاء وكلاهما متفق ثم عن القاضي ابي حاتم انها تفسد صلوة الاممي والاخرس اذا علمنا خلفنا قاري وفي ظاهر الرواية
لا فرق لان الفرائض لا تختلف الحال فيها بين الكهل والعلم وشرا الكرخي الفساد في امته القاري نية للاممة لانه يائنه الفساد من قبله فيقتضي
على التزمه وقيل لا يشترط وهو الاول لان الوجه المذكور هو ترك الفرض مع القدرة عليه بعد ظهور الرغبة في صلوة الجماعة بوجوب الفساد وان لم يركع
قوله هو الصحيح في شرح الطحاوي لا رواية عن ابي حنيفة فيه فسد في قياس قوله لان الوجه السابق يقتضيه ونقل عن ابي حاتم
وصح الشيخ عدمه وفي النهاية لو انتحج الاممي ثم حضر القاري قيل فسد وقال الكرخي لا لانه انما يقدر على جعلها بقراءة قبل الاقتراح وهو الاممي بعد
اقتراح القاري فلم يفتقر به وصلي منفردا الاصح ان صلوة فاسدة ونقل الميراث في بعض النسخ لو كان القاري على باب المسجد او بجواره والاممي يصلي فيه
وصلة في جأزة بالاختلاف وكذا اذا كان القاري في صلوة غير صلوة الاممي جاز للاممي الصلوة دون الانتظار بل بالاتفاق انتهى وفي الكافي اذا كان
بجواره من غير ان يركع عليه طلبه وانتظاره لان لاية له عليه فيلزمه وانما ثبت القدرة اذا صادفه حاضر مطاعا انتهى واضميمة الفساد في الثانية
لا شك ان مع ظهور عدم الرغبة في الجماعة وعلى هذا في الخلافة التي يحل تصحيح المصلي فيها عدم الفساد اما ان يكون اذا شرعا معا منفردين والاممي
يعلم ان القاري يريد الشروع في المكتوبة وهي محل في الكافي من ثبوت القدرة اذا كان حاضر مطاعا مع نفسه وجوب الطلب منه والا
فالطاع وعده بعد ما تعلمت بعد الطلب واما ان يكون صلوة خلافة الكرخي ولا يخفى ان الاجابة فيها تحليل الكرخي لا المصم فان قيل القدرة بقراءة
الغير القسمة عند ابي حنيفة وانما لم تجب الرجعة ورجع على الاممي ولان وجهه فاما قلنا انما لا تعتبر قدرة الغير في التمسك باختيار ذلك الغير ومنها
الاممي تاجر على الاقتداء بالقاري بلا اختياره فينزل قاردا على القراءة ومن الفروع المنقولة لو تحرم ما ديا ان الا يوم احد فاستم برجل صح
اقتداؤه قوله قال في الفوائد وهو رواية عن ابي يوسف قوله وكذا على هذا في هذا الخلاف لركونه في التشهادي قبل ان يقعد قرة بنا على
عدم صلاحية الاممي لامة القاري فصار كاستحلاف مني وامرأة الموقوفه بعد قرة صح عنه بخلافه في حقيقته وهي احد من المسائل
الاشي عشرة قبل الفسد عند الكل وجعله التزم شي اولى الماعذ بها فظاهر ما عذره فلو جرد ما وضع منه هذا والاممي يجب عليه كل الاجتهاد في تعلم تصحيح
به الصلوة ثم في القدرة الواجب والامموا ثم قد مناجوه في اخراج بحرف الذي لا يقدر على اخراجه وسئل طهري الدين عن القيام هل يتقدر بالقراءة

في

في

باب الحديث في الصلوة

ومن سئل عن الحديث في الصلوة انصرف فان كان اماما استخلف وتوضأ وبني والقياس ان يستقبل وهو قول الشافعي مائة لان الحديث ينافيها والمشي والاشراف يقصد انها شبه الحديث العمود

فقال لا وكذلك ذكر في الاصح في الثاني

باب الحديث في الصلوة سبق الحديث ووجوده في الصلوة وبما ذكره فيها من العوارض وهي تسلط الاصل فخرها وقدم هذا الحديث
الوجه ومعه دون كراهته بخلاف ما في غيره وكبره قوله النضر اني من غير ما توفقت فيه القاعة جبر الشكر فخره فذكره والارز الكاذب
فان مكث مكانه قدر ركن فسدت الا اذا حدث بالقوم فكث ساعة ثم انقذه فانه يعني وفي المتن ان لم يؤد بتمامه الصلوة لا تقصد ان لم يؤد
جزء من الصلوة مع الحديث قلنا هو في حوزة الصلوة فما وجد منه صالحا كونه جزأ منها فيكون الحديث الى ذلك غير مقيد بالقصد اذا كان غير محتاج
الى فعله كان الصحيح انه لو قرأ فادها اذ ما تقصد لاداءه ركعتين الحديث او المشي بغير قيل تقصد في الذباب لا الايات وقيل بل عكسه بخلاف
الذكر لا يمنع البناء في الاصح لانه ليس من الاجزاء ولو احدث ركعتين فخرج مستمعا لا يعني لان الرفع محتاج اليه لا انصرف فخره لا يمنع غلما اقرن به
التمسك بغيره لا اذا وعين ابي يوسف لولا حدث في سجدة فرفع يديه او اياها ثم ادركه منيوت فسدت لان اراد الا انصرف وشتر البنا لونه
حد ثامنا وبما من اليك غير موجب للفعل لا اعتباره فيه ولا في سببه ولم يوجد بعده من ان منه بدلا يعني بشجرة وعنه ولو منه نفسه ولا
لا صابة بخاسته فانه من غير سبق حديثه خلافا لابي يوسف فان كانت منه في اتفاقا والفرق لهما اذ كان غسل ثوبه وبدنه ابتداء وبنا بجال لوضوء
ولو اصابته من حديثه وبغيره لا يعني ولو اتحد محلهما ولا الحقيقة وكلام واتكلام ولا سيلان ول غلما قال سال تساقط من غير مسقط فقبلت
لعدم ضيق العباد وقيل على الاحكام واتحافت فيما لو سبقه لخطا او تخلفه ولو سقط لا كرسف منها بغير ضيقها مبالوا بنت بالاتفاق وتجرها
على الاحكام وهذا ما على تصور بنائها كما لرجل خلافا لابن رستم وهو قول المتأخر اذ امكنها الوضوء من غير كشف كان مسح على راسها
بالكشف وكذا غسل ذراعيها في الصحيح وان روى جواز كشفها واما الاستنجاء في الجملة او اذا استنجى الرجل او المرأة فسدت ثم نقل
من التجريد لا يتنجس من تحت ثيابه ان امكن والا استقبل وفي النهاية عن القاضي ابي علي المصنف ان لم يجز منه بدلا لم تقصد وان وجب
بان يمكن من الاستنجاء وغسل الثياب منه تحت القميص وابدى خورته فسدت وجعل الفسا وطلقا طاهر المذهب في شرح الكثر وتوضيحا
ثم انما في الاصح ديانا لسان السنن الوضوء ولو جازوا بقدر على الوضوء منه الى البعد منه لصيق المكان او لعدم الوصول الى الماء
او كان بغير احتياج الى الاستقامة فذلك فسد اذا كان في بيته فجازوا فاسيا لاحياده الوضوء من الخوض لا تقصد واما بلا عذر ففسد
بذلك اذا سبق في الصلوة فلو خافه انصرف ثم سبق الحديث لا يعني في ظاهر الرواية وهل يتجلف للا انصرف خروفا عذره خيرا كما في
مسئلة محضر في قول ابي يوسف لا يجوز ولا قبل احد قوله استخلف ان يخل بثوب رجل الى الخراب او يشبهه المية والمنته فيه ان يخل برب الشتر
اخذا بالثوب يوم اذ دعت ولان يتجلف ما لم يخرج من المسجد او يجاوز الصفوف في الخروج فان لم يتجلف حتى جاوز او خرج بطلت صلوة اقوم
وفي بطلان صلاته روايتان ولا فرق بين كون الصفوف متصلة خارج المسجد ولم يجاوزها ومنفصلة خلفا لاجد في المسئلة لاني اضع الصفوف
سلك المسجد كما في الصحيح اذ لما ان القياس اطلنا بها بجزء الاخران لكن ورد الشرح على خلافه فيقتضيه الجواز على محل الضرورة ويشتركون في الجملة
صالحا للامانة فان لم يصح الحديث او مضى او امرأة فسدت صلاته وصلوة اقوم ان تتجلفه قصد ان لم يكن خلفه فوجبي او امرأة فخرج وذكره في
آخر الباب ولو استخلف رجلا واقوم رجلا دوني كل الامانة قال الامانة خلف الامانة في المسجد فحق الاستخلاف له وفي الفتاوى ان لو ايمانها

في الثاني انما هو ما ذكره

في الثاني انما هو ما ذكره

ولنا قوله عليه السلام من قام أو عرف أو آمن في صلوة فليتم خير وليتأول يمين على صلوة ما لم ينكح وقال عليه السلام إذا صلى الرجل فقام أو عرف فليتم دينه على قدره ليقدم من لم يسبق بشيء أو يكون في السابق دون ما يتقدمه فلا يلحق به ولا يستقيل في الفصل

الامامة جازت صلوة المتقدمين بخليفة الامام ونسبت على المتقدمين بخليفة القوم ولا اختلاف لان حقيقة الميعة غير مرادة ان تقدم احد جان كان خليفة الامام فكذا كان خليفة القوم فاقدمه وادب ثم نوى الاخر فاقبى به البعض جاز صلوة الاولين من الاخرين ولو لم يتخلف من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد ان نوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما مقصدا صلوة من كان متقدما دون صلوة صلوة الامام الاول ومن عمن يمينه وشماله في صفه ومن خلفه وان نوى ان يكون اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول قبل ان يصل الخليفة الى مكانه او قبل ان ينوي الامامة فسدت صلواتهم بشرط جواز صلوة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام عن المسجد الذي في النهاية لو استخلف الامام رجلين او بغير جلا ولا يقوم رجلين او بعضهم رجلا وبعضهم رجلا فسدت صلوة اكل انتهى من غير تفصيل وفيما لو تخرجه خلفت فلبث ينظر من يصل قبل ان يتخلف اكبر رجل من وسط الصف للخلافة وتقدم فصلوة من كان امامه فاسدة ومن خلفه جائزة وكذا لو استخلف الامام رجلا من وسط الصف فخرج الامام قبل ان يقوم الخليفة مكانه فسدت صلوة من تقدمه والذي في فتاوى قاضي خان ان تقدم رجل من غير تقديم احد وقام مقام الامام قبل ان يخرج الامام عن المسجد جاز ولو خرج الامام قبل ان يصل الى الرجل الى المحراب ويقوم مقامه فسدت صلوة الرجل والقوم ولا تسد صلوة الامام الاول انتهى ولا يخبر عليه ولو استخلف الخليفة فحضره قال الفضلي ان لم يخرج الاول ولم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف جاز ويصير كان الثاني تقدم بنفسه او قدمه الاول والامام سجرو ولو استخلف ثم قصد قبل ان يخرج من المسجد بغيره لا غيره ولو جاز رجل في هذه الحالة فانه يقتدى بالخليفة وكذا لو قصد الاول فلم يخرج من المسجد ولو قضا في المسجد وخليفة قائم لم يور كناتيا خروجه ويقدم الاول ولو خرج قوضا ثم رجع والخليفة لم يور كننا فالامام هو الثاني بهذا الصبح الا قلت بالاول المخرج قالوا لو احدث ليس منه احد غيره فلم يخرج حتى جاز من اقيم ثم خرج كان الثاني خليفة الاول حتى يقتدى وكذا لو قضا في ناحية المسجد فخرج غيبا لم ينه الثاني ولو استخلف ثم خرج فحدث الثاني فجاء الاول بعد القضا في المسجد قبل ان يقوم مقام الاول لاجل الثاني فيقتدي به ولو جاز الاول متوضيا بعد ما قام مقام الاول جاز له تقديم قوله ولنا قوله عليه الصلوة والسلام من قام أو عرف أو آمن في صلوة فليتم دينه على قدره ليقدم من لم يسبق بشيء أو يكون في السابق دون ما يتقدمه فلا يلحق به ولا يستقيل في الفصل

في فصل النواقض واخرج ابن ابي شيبة نحوه موقوفا على عمر وعلى وابي بكر الصديق وابن عمر وسلمان الفارسي ومن التابعين عن علقمة وطائفة من وسالم بن عبد الله وسعيد بن جبير الشعبي ابراهيم النخعي وعطاء وكون سيد بن السديني ثم عثم وكفي بهم قودة على ان صحته نزع الحديث مرسل لا نزاع فيها وذلك حجة عندنا وعند الجمهور قوله وقال عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم ثم غلبت ما اخرج لو اداوا وابن ماجه من حديث عائشة قال عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم فحدث فلما خذ بالنف ثم لينصرف لو صح ما رواه لم يخبر استخلاف المسجد اذا اصاب له عن الوجوب فان قلت فما الدليل على ثبوت الاستحلال شرعا في الصلوة قبل فيه اجماع الصحابة وحكاية احمد ابن المنذر عن عمرو بن وهب عن الاثر من ابن عباس قال خرج علينا عمر بصلوة فظهر لنا خلل في الصلوة اخذ بيده كل من كان عن يمينه ثم رجع يحرق الصفوف فلما صلينا اذن نحن بغيره صلى خلف سارية فلما قضى الصلوة قال لما دخلت في الصلوة وكبرت رايتني شي فقلت بيدي فوجدت بته وللخيار في صحير عن عمرو بن ميمون قال الى انك لم ياتي بي غير عمارة حبيب الابن عباس فما هو الا ان كبر فسمعت يقول قلبي او قلبي الكلب حين طعنه وتناول عمر عبد الرحمن بن عوف ففصل بهم وروى سعيد بن اسامة قال صلى بنا على ذات يوم ورفعنا فخذ بيدي رجل فقدره وانصرف قوله والبلوي جواب عن الحجة بالحدث والحدوث ان المعقول ان

[illegible]

يبنى ويسجد السجدة في الاول فاعلم في السلام على ركعتين وسلام العهد قاطع وفي الاخرة طعن الفراغ فلم يتغير السلام على ركعتين ولا نحو
انه ليس هنا قصد رفض او حمله اصل بل طعن تمام ما قومه وليس الطعن قصد الالاء من الكيف والقصد من الفصل قوله
فقد اهو المحرف اى الاصل انه اذا انصرف طعن فان كان متعلقا لو كان ثابتا جاز البناء وان كان لم يجز فظهر خلافه
لم يجز قوله استقبال اى ان وجدت قبل ان يقع قدر التشهد اما بعده فلا لانه اما ان يكث بعد صيرورة محدثا
بهذه العوارض في مكانه فيصير مؤويا جزأ من الصلوة مع الحدث او يضطر بمحدثا وذلك فعل منه وتيمم صلوة عندنا في
وان لم يكن يقصده لان الفعل المنفرد لا يتحقق بين كونه مقصودا او لا وكذا في القصة لانها انما هي من الكلام والله الموفق قوله ان
حصر بوزن تعجب فعلا ومصدر المعنى وصدق الصدر قوله وقال لا يجوز سبهم بل تمها بلا قرأ وكلامى لان جواز الاختلاف في الحدث بانفس بخلاف
القياس وليس يحصر في معناه بل ورنه لندرة نسيان جميع ما ينفك بخلاف الحدث ولتوقف كل الصلوة على الطهارة وعدم جريان النية فيها
بخلاف القراءة فيها قوله لا لالاختلاف بعلة العجز وهو منها الزم لان الحدث لو وجد في المسجد يتوكل به ويعني لا يتكلم في الاختلاف بعلة العجز وهذا
لو تعلم من صحف او علمه ان انصرفت صلوة لا يقال في قياس حيث عين العلة والحق لا انما القول تعيين المناط لا بد منه في الاحتاق بطريق
الدلالة ايضا على ما قرره غير انه يشترط كونه بحيث لا يتوقف الوقوف عليه على اليقينة الاجتهاد بل على مجرد فهم المصلحة لا ترى التسمية التسمية
له قياسا جليا وكل من علم من الشرع تجوز اختلاف الامام سبق حديثه بعد عليه شروط صلوة باذنيه ان ذلك كقول صلوة عن الفساد
عند عجزه عن الاتمام عجز الاستسبب له فيه وهو المتنازع فيه فيلحق به لانه قوله لا يجوز بالاجماع اى الاختلاف ولو فعل مع امكان آية نصت
وفي النهاية انما يجوز الاختلاف اذا اختلفت في اذونات فامتنعت عليه القراءة اما اذا نسي نصا رايا لم يلزمه في ذلك ما يقتضيه ان عند
يجوز في النسيان وهو في النهاية ايضا فلا يخلو من شئ الا ان يقول النسيان هنا يشبه من امتناع القراءة قوله فان راى المقيم الممار
في صلوة بطلت القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بخلاف ما اذا حدث المقيم في الصلوة فانصرفت فوجد ان فانه يتوضأ
ويبنى دون فساد لان انقضاء التيمم بروتية الممار باعتبار ظهور الحدث السابق وروية المار هنا بعد انقضاء ما يحدث فلم يوجد القدرة حال قيام
فلا يتحقق انتقاضه مستندا كذا في النهاية وفي شرح الكثر لو قال فان راى المقيم او المقتدى بغيره كان اشمل فان المتوضي المقتدى
تبطل صلواته بروتية الماء لاحقا ده قدرة امامه باختياره وصلوة الامام تامته كالم يعلم وفيه في شرح قوله وتمت مرة مسح هذا اذا كان
واجدا للماء فان لم يجده لا تبطل وقيل تبطل وبى الخلافية التي قدمنا في باب المسح على الخفين قال ولو احدث فذهب ليتوضأ فتمت
المدة لا تبطل بل يتوضأ ويمسح عليه وينى لانه انما لم يغسل عليه يحدث حل به الحال نصا كحدث سببه الحال الصحيح انه لا يستقبل لان انقضاء
لمدة ليس يحدث بل يظهر عنده السابق على الشرع فكانه شرع باطهارة فصا كالمقيم اذا احدث فذهب للوضوء فوجد فانه لا يبني الما وكذا
لستحاضة اذا احدثت في الصلوة فذهب الوقت قبل ان يتوضأ انتهى وهذا صحيح في ثبوت الخلاف في مسئلة التيمم والذي يظهر ان السبب المتعاقبة
بالاول ثم كذا في قوله ان وجبت احداهما مستندة في غيرهما فوضو واحد فلا وجب ما في شرح الكثر وهو المرفوع لما قدمناه من قول محمد

يذكر في محبت انتهى اليه الامام لقيامه مقامه واذا انتهى الى السلام بقدم من كان يسلمهم فلا بد من ان صلاة الامام حقيقة او احد من قبل
الكل او خرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة القوم تامة لان المصداق وجب فخلال الصلاة وقصره بعد ان كان اماما او اكل او كان
خرج لا تقصد صلاته وان لم يخرج ففسد حواشي فان لم يخرج من المسجد ففسد حواشي فان لم يخرج من المسجد ففسد حواشي فان لم يخرج من المسجد ففسد حواشي
اول صلاته عند ابى حنيفة وانه لا تقصد وان تكلم او خرج من المسجد لم تقصد في جميعها ان صلاة المقتدى بناء على
صلاة الامام وان افسد او لم تقصد صلاة الامام في كل صلاته وصار كالمسلم والركعة لا

وصارت الركعة الاولى فرضا على الخليفة لقيامه مقامه المولى الامام الاول الاقامة قبل الاختلاف ثم تختلف فانه تم حقيقة صلاة
المؤمنين وهذا اذا علمت ان الامام بان اشار الامام اليه عند الاختلاف فانما قصد الاقامة ولقد مر بعد ركعتين مسافر يسلم بهم ثم يقضي المقيمون
ركعتين منفردين ولو اقتدوا به بعد قيامه بطلت صلاتهم دون المسافرين لان اقتداهم انما يوجب التباينة اليها واما الاصح
فانما يتحقق في حقه تقديم غيره اذا خالف الواجب بان يكمل تمام صلاة الامام فانما يقدم غيره للسلام ثم يتفعل ما فاته معه اما اذا فعل الواجب
بان قدم ما فاته مع الامام لم يقع الا اذا مر بتأخير اليهم اذا تقدم ان لا يتابعه فيمنظرونه حتى يفيض فافاته مع الامام ثم يتابعونه ويسلم بهم
قوله يتقدم من حيث انتهى اليه الامام بانما على ذلك قلنا قالوا لو اختلفت في الركعة مسبقا ركعتين فصلي الخليفة ركعتين لم يقصد
فسدت صلاته كما لو اختلف مسافرا فمما فصلي ركعتين ولم يقصد فسدت صلاته وصلاة القوم كذا هذا ثم هذا فرع علم المسبوق بركعة صلاة الاول
فلو لم يعلم ثم ركعة ويقصد قدر التشهد ثم يقوم وتر صلاة نفسه ولا يتابعه القوم بل يصيرون الى ان يفرغ فيصلون ما عليهم وحدنا ويقصد
هذا الخليفة على كل ركعتين احتياطا قوله وهو الاصح احترازا من رواية ابى حفص انها تامة قالوا وكانها خلطت لانه شغل بمقيم يستدعي
المخالفة في الجواب ثم اجاب في الفصلين بان صلاته تامة والا فهو محتاج الى البناء وضحة في هذه الحالة فيفسد وكذا ضحك الخليفة وهذا لانه
صارا ما رايه بعد اخرج من المسجد وكذا قالوا لو تذكر الخليفة فاقصدت صلاة الامام الاول والثاني والقوم ولو تذكر الاول بعد اخرج
من المسجد فسدت صلاته خاصة قبل من وجده فسدت صلاة وصلاة الخليفة والقوم قوله فان لم يحدث الامام الاول في لفظ الاول منها تسأل
اوليس في صورة هذه المسئلة انما تاتي اذ ليس فيها اختلاف بل حاصلها رجل ام قوما مسبقين وركعتين فلما انتهى الى محل السلام فقفه او
اخذت متعرا فسدت صلاة المسبوقين عنده خلافا لما ولو كان حين انتهى الى محل السلام تكلم او خرج من المسجد لم تقصد صلاة المسبوقين
عند الكل ثم فساد الصلاة المسبوقين عنده فيصير اذا لم يكونوا تقصدوا ركعة بسجدة قبل ان يحدث الامام بان قام المسبوق للقضاء قبل سلام
الامام تاركا للواجب وهو ان لا يقوم الا بعد السلام اما لو قام فقضى ركعة تسجد لها ثم فعل الامام ذلك لا تقصد صلاته لانه استحکم الفرد حتى لا يسجد
لوسجد الامام بسبب عليه ولا تقصد صلاته لو فسدت صلاة الامام بعد سجدة وكذا لو كان في القوم لاحق ان فعل الامام ذلك بعد ان تكلم لم يقضي
ما فاته مع الامام لا تقصد ولا تقصد عنده قوله لانه منه امي متمم للصلاة والكلام في معناه لان السلام كلام مشتمل على كاف الخطاب فهو من الكلام
في ذاته وفي حكمه الذي عدم الانسداد لم يفوت شرط الصلاة وهي الطهارة بل هو قاطع مكانه قطع الصلاة به فلم يفسد شي من صلاة المسبوق
بمخلافات التهمة لتفويتها الطهارة فتفسد جزا فافقه فيفسد مثل من صلاة المسبوق ولهذا لو تكلم الامام بعد قدر التشهد فعلى القوم ان يسلموا
به ولو تعدوا الحدث او جفقه ذهبوا ولم يسلموا وهذا

**فصل في المسبوق كذا وعدناه وهو من لم يذكر اول صلاة الامام هو كالمفرد الا في اربع مسائل احدها لا يجوز اقتداؤه ولا الاقتداء اليه
بان تحريره المولى الى حد المسبوقين المتساويين عليه ما على قضي لا خلا للآخر لا اقتداء بجمع ما فيها كوكبر او كذا لا يتباين فيستألفا فلما لان الكلام في بيان
تألفا لتمام الى قضاء ما سبق في علي الامام سجدة تسبقه قبل ان يدخل مكان عليه ان يجوز وليس في ذلك التقيد الركعة بسجدة فان لم يجد حتى سجدة في علي ان
في آخر صلاته بخلاف المفرد ولا يلزم السجدة لم يجرى ما ياتي بكسر الشرح انما قالوا بخلاف المفرد لا يجب عليه عند ابى حنيفة وفيما سوي كك هو منفر**

والله اعلم بالصواب الذي افاضه جليلة الامام في حقه من صلوة القدر غير ان الامام لا يحتاج الى البناء والسبق محتاج اليه والبناء على التمسك بالسنن
بجلاء السلام منه والكلام في معنى تقصير الامام لا يجوز في حقه الصلوة من اجل تركه السجدة وضوءه وكيفية ما في حديثيها

لعدم المشاركة فيما يقضي حقيقة وحكما ولا يقوم الى التقاضي بعد تسليمين بل ينظر فراغ الامام بعد ما احتمل سهو على الامام فيصير حتى يفهم ان السجدة
او لو كان سجدت بهذا اذا اقتضى من يرى سجودا سهوا بعد السلام اما اذا اقتضى من يراه قبله فلا ولا يقوم المسبوق قبل السلام بعد السجدة الا
في مواقع اذا خاف وهو ما في القضاء تمام الدرة لو استقر سلام الامام او خاف المسبوق في الجملة والعديد في الفجر او المنذر وخرج الوقت
او خاف ان يتغيره الحث امان تمر الناس بين يديه ولو قام في غير ما بعد التسليم مع وكبره تحريما لان المتابعة واجبة بالنص قال
عليه الصلوة والسلام فما جعل الامام ليومهم به فلا تختلف عليه ويزده مخالفة لذي غير ذلك من الانعاديث المصيدة للوجوب لو قام قبله قال
في النوازل ان نقرأ بعد فراغ الامام من التسليم لا يجوز بالصلوة جازوا الا فلا يذاني المسبوق بركته او كعتين فان كان ثلاث فان وجد منه
قيام بعد تشهد الامام جازوا ان لم يقرأ الا لا يسبق في الباقيتين القراءة فوض في كعتين لو قام حيث يصح وخرج قبل سلام الامام وما بعده في السلام
قبل التسليم والتمس على ان لا تقصده ان كان قد اعادة بعد الفارقة فمفسدا لان هذا ليس بعد الفراغ فهو كعتيحدث في هذه الحالة ولو سلم المسبوق
مع الامام سابقا لا سهو عليه وان سلم بعده فعليه تحقيق سهوه بعد الفارقة ولو سلم على من ان عليه ان يسلم معه فهو سلام عديم الفجر ولو سلم الامام
ان عليه سهوا فليس عليه التسليم عليه فم علم ان لا سهو عليه فيه روايتان في بناء عليهما اختلف المشايخ وشبهوا فساد صلوة المسبوق وقال ابو جعفر الكبير
لا يوجب له السجدة الاولى بناء على ان زيادة سجدتين كزيادة ركعة مفيدة على ما يعرف في مسائل السجودات وبناء على ذلك قالوا لو تابع المسبوق
الامام في السجدين بعد ما قيد بالسجدة فسدت صلاته كزيادة ركعة واتحق ان الفساد ليس كذلك لان من الفقهاء من قال لا تقصده زيادة سجدتين بل المهر
للفساد والابتداء في موضع عليه الا فساد فيه الاخرى ان الاخرى او سجدتين من الامام تكون زيادة سجدتين فانه لا يوجبها حتى يجب عليه ان يسجد
في آخر صلوة مع انه لا تقصده صلوة بذلك لو تذكر الامام سجدة واحدة وعاد الى قضاها ان لم يقيد المسبوق ركعته بالسجدة فانه يرضى ذلك
ويشايخ فيها ويسجد معه السهو ثم يقوم الى القضاء ولو لم يجد فسدت صلوة لان عود الامام الى سجودا متلاوة يرضى القعدة وهو بعد لم يصرفه الا
ما في به دون الركعة فيقف في حقه ايضا واذا انقضت لا يجوز له الا فساد لان هذا اذن اقراض المتابعة والا فساد في هذه الحالة فمفسد
للصلوة ولو تابعه بعد تعييده بالسجدة فيها فسدت رواية واحدة وان لم يتابعه في رواية كتاب الصلوة تقصده ايضا وفي رواية النوازل لا وجه
رواية الاصل ان الجحد الى سجدة التلاوة ورض القعدة فبين ان يفرض قبل ان يقعد الامام جوازة او رواية الى سليمان ان ارتعاض القعدة
في حق الامام لا يظهر في حق المسبوق لانه بعد اتمام الفارقة وخرج عن متابعته من كل وجه فلا يتعدى حكمه اليه كما لو ارتفعت كلها في حقه بعد استحكام
الفارقة بان ارتدوا العباد بالتمسك بالامام بعد اتمامها او صلى الظهر يوم الجمعة فخرجهم ثم راح الى الجمعة ارتفع ظهره في حقه لا حقه الاخرى ان يتقيا لو اقتضى
بمسافر وقام قبل سلامه الا تمام فتوى الامام الاقامة حتى تحول فوضه ايضا فان لم يكن سجدة عاد الى متابعته الامام وان لم يجد فسدت وان سجد فان
عاد فسدت وان لم يجد مضى عليها واتم لا تقصده لو تذكر الامام سجدة صلواته وعاد اليها بما لم يتابعه وان كان في ركعة بالسجدة تقصده في الروايات
كلها عاذا لم يبدل لانه الفرض وعليه كمال السجدة والقعدة وهو عاجز عن متابعته بعد كمال الركعة ولو الفرض وعليه ركعت فسدت فمفسدا او اصل
انه اذا اقتضى في موضع الافراد او الفرض في موضع الاقفا تقصده التخرج غير خاف فيمار عليك على الاول متبني فساد صلوة المسبوق واللاحق
اذا اقتدى بسلامه ثم المسبوق يقضي اول صلوة في حق القراءة واخرها في حق التسليم حتى لو ذكر في الامام ركعة من المخرتب فانه يقرأ في الركعتين

وتقص

ان اتمام الركعة يشتمل مع اتمها لا يخفى فلا بد من الاعادة ولو كان اما ما تقدم غير دام المقدام على الركعة لانه يمكنه الا تمام بالاعتناء
ولو ترك ركعة او سجدة او سجدتين عليه سجدتان فاشترط ان يكونه لها ارفع من راسه من سجدة وسجدتين صليتين الركعة والسجدة وهذا بيان الاول
لتنوع الاعمال مرتبة بالقدرة الممكنة بان يجرى اجزاء كل الترتيب في افعال الصلوة ليس بشرط وان الانتقال من الطهارة شرط وقد سجد عن
ابن اليسفر انه يلزمه اعادة الركعة كل القومة فوضع عند من اجبر سجدا واحدا فاحدث وضوح من المسجد بالمأمر امام نوري او لم يسن

بالفاتحة والسورة ولو ترك في احداهما فسدت صلوة وعليه ان يقضي ركعة تشهد لانها ثمانية ولو ترك ركعتين استحب ان لا يقاسا ولو ادرك من الرابعة
فعليه ان يقضي ركعة ويقرا فيها الفاتحة والسورة ويشهد لانه يقضي الآخر في حق التشهد ويقضي ركعة يقرا فيها كذلك ولا يشهد وفي الثالث تغيير
والقراءة افضل ولو ادرك ركعتين يقضي ركعتين بقرا فيها ويشهد ولو ترك ما في احداهما فسدت ان يقضي اول صلوة ولو كان اتمها كما سألنا وليس قضاء ما في
الآخرين في ذلك المصنف الاخيرين في القراءة فيما يقضي فرض عليه ان تلك القراءة تلتحق بمحلها من الشفع الاول فتدرك الثاني خاليا عن القراءة حكما
ولو ادرك في التشهد الصحيح انه يرسل ليفزع من التشهد عند سلام الامام او في جهرة القراءة لا ينبغي حتى يقوم الى القضاء ولو سعى في قضاء ما سبق به
وقد سجد مع الامام لسوء عليه فانه يسجد ثانيا في آخر صلوة لسوء وان لم يكن سجدة تجزئة سجدة ثانيا الى الكل كما لو تكرار السهو والندبة سجدة وتعالى علم
هذا واما المسبوق الاخر وهو الذي اقتدى بعد ما صلى الامام بعض الصلوة ركعة مثلا ثم تاخر عنه لنوم او رحمة ولم يسجد مكانا فانه ياتي بقضاء
ما ادرك الامام فيه ثم يجلس به وهذا عند من فرض وعندها وجب على ما ذكر من قريب فلو عكس هذا الترتيب لم تصح صلوة عنده تصح عندنا ثم
اما ان يستيقظ في الرابعة او بعد ما فرغ الامام من كل بعد الرابعة والفرع ياتي بافاته او الاجال نومه فيأتي بركعة لا يقرا فيها ويقعد متابعة لاما
ثم يقوم فيأتي بركعة لا يقرا فيها ويقعد لانها ثمانية ثم باحسرى لا يصبر فيها ويقعد متابعة لاما ثم باحسرى لا يصبر فيها ويقعد متابعة لاما
فيها ويقعد للتمتع وان كان في الرابعة قبل الركعة ففي شرح الجمع يصلي فيما ادرك ما فات مع الامام ولا ثم يقضي ما فاته رعاية للترتيب
فلو نقص هذا الترتيب فتابع فيما ادرك ثم قضى ما سبق به ثم نام فيه جازعنا وعندها فرغ لا يجوز انتمى ثم يقعد على راس كل ركعة اما فيما ادرك
فلما بقية الامام وفيما بعد ما لانها ثمانية وفي ثالثة المتابعة فانها بعد ختم الامام وفيما بعد ختمه ولا يسجد الاخر مع الامام بسهولة الامام بل
يقوم للقضاء ثم يسجد عن ذلك بعد ختمه واما من ادرك اول صلوة الامام فهو الاخر لا غير وله حكم المتقدم فلا يسجد للسهو او سعى فيما يقضي
ولا يقرا فيه ولو تبدل اجتهاده في ذلك في القبلة الى غير محته الامام بعد فرغ الامام نفسه لو كان مسافرا فنوى الاقائه فيه ادخل مصره للوضوء فيه بعد فرغ الامام
لا يتقلب اربعاً سجالات المسبوق في كل ذلك وعرف من هذا ان تعريف الاخر بمن ادرك اول صلوة الامام تساهل بل من فاته بعد ما
دخل مع الامام بعض صلوة الامام قوله لان اتمام الركعة بالانتقال هذا يخرج على قول محمد اما على قول ابى يوسف فلا على ما يعرف في سجود
السهو ان شاء الله تعالى على كلا المنهيين ولو لم يعد ذلك الركعة فسدت الصلوة اما على قول محمد فلا ذكره اما على قول ابى يوسف فلا فترش
القومة واجلسه عنده ولا يتحققان مع الطهارة الا بالاعادة وحاول تخريجه في الكافي على الركنين بان اتمام على نوعين تمام ما بهيته وتام مخج
عن العدة فالسجدة وان تمت بالوضع ما بهيته لكن لم يتم تمامها عن العدة انتهى يعني والثاني هو المرد في الملهية قوله ان عليه سجدة
اي صلوة او للثلاثة قوله وهذا بيان الاول لان الترتيب ليس بفرض فيما شرع كمرار في كل الصلوة او كل ركعة بخلاف التخي على قدرنا تفصيله
في اول صفة الصلوة فارجع اليه وفيه خلاف فرعلى ما ذكرناه انما الباقي ان انتفاء الاقراض لا يلزم ثبوت الاولوية بخوار الوجوب ثم الوجوب
هو الثابت على قدره المصنف في اول صفة الصلوة عند عدم الواجبات حيث قال مراعاة الترتيب فيما شرع كمرار من الاعمال فاشان في الكافي الى الجواب
حيث قال والمركب الى الترتيب جابا فقد سطر لبيان لكنه لا يرفع الوارد على العبارة اعني تعليل الاولوية بانتفاء الاقراض في المنكر بل تعليله انما هو

الركعة

صلى الله عليه وسلم

الركعة

صلى الله عليه وسلم

لما فيه من حيابة الصلاة وتعيين الأدل لقطع المراجعة ولا فراجعة ويؤكد الأدل صلواته مقدما بالثاني كما اذا استغفله حقيقة ولو لم يكن خلفه
الأصبي أو امرأة قيل بفساد صلواته لا يستلزم من لا يصلح للإمامة وقيل لا تقبل لأنه لا يصلح للاستخلاف ففسد وهو لا يصلح للإمامة والله أعلم

باب ما يفسد الصلاة وما يكملها

ومن تكلم في صلواته عاهدا أو ساهيا بطلت صلواته خلافا للشافعي في الخطأ والغبان من مفرغ الحديث المعروف

بسطوا الوجوب بالنسيان ثم وجه قول زفر في الخلافة ان الصلوة مجمل ولم يقع البيان الا كذلك قلنا ممنوع فان المسبوق يصل اول
صلوة اولها ثم يقضى ما فاتة فعلم ان الترتيب بين الركعات لم يعتبر فرضا لان الركعة لا يسقط بعذر المسبوقية بخلاف الواجب قد يقوم
العذر في استقاطه شرعا وعلى العكس المسبوق اللاحق الترتيب الذي ذكرناه في حقه أيضا كان أثما عندنا وان صحت صلوة ثم سئل عنه قوله
اذا قضى السجدة وجب عليه قضاء جميع ما أدى بعد عدم الاعتداء به حيث كان قبله ما يفترض تقديمه وعندنا قضى الركعة الذي حدث فيه الذكر
استحبابا لا غير ان كان قضاها عقيبها وله ان يؤخرها الى آخر الصلوة فيقضيها هناك كما هو المذكور في النهاية وفي فتاوى قاضي خان
في آخر فصل ما يوجب السهو ما هو ظاهر في خلافه قال في امام صلى ركعة وترك منها سجدة وصلى اخرى وسجد لها فذكر المتركة في السجود
انه يرفع راسه من السجود ويسجد المتركة ثم يعيد ما كان فيها لانها ارتفعت فيعيد ما استحسانا انتهى قال فانما ما قبل ذلك الى المتركة بل يقضى
ان كان ما تحلل بين المتركة وبين الذي تذكر فيها ركعة تامة لا ترفض باتفاق الروايات فلا يلزمه إعادة وان لم يكن ركعة تامة فذلك في
ظاهر الرواية وروى الحسن بن ابي حنيفة انه يرفض قال قبله فيه وان تذكر وهو راكع في الثالثة انه ترك في الركعة الثانية سجدة سجد المتركة
وتشهد ثم يقوم فيصلي الثالثة هو الرابعة بركوعها وسجودها لانه لما تذكر في الركوع والركوع قبل رفع الراس يقبل الارتفاض فسجد والمتركة
رفض الركوع بخلاف ما بعد التمام انتهى والآصح ما في الكتاب للقاعدة التي قدمنا في اول باب صفه الصلوة من ان الترتيب بين ما يجزئ
في كل الصلوة من الركعات هو القاعدة وبين غير ما مطلقا شرط لا بين التحد في كل ركعة وهو المتعدد في كل الصلوة وبين المتعدد في كل ركعة لان الشرع
علق التمام بالقاعدة فلو جاز آخر شيء عنها كان ذلك الغير متعلقه وهو متف شرعا بخلاف تقديم سجدة الركعة على ركوعها والركوع على القيام لا
الركوع شرع وسيله الى السجود بعد القيام الى الركوع فلا يتحقق ذلك الا بالتقدم المعنوي وكذا تقدم القراءة على الركوع لانها زينة فلا يتحقق الا فيه
فلا يتصور تقديمه عليها وتذكر السجدة في ركوع الثانية مثلا من الاول لم يتحقق تقديمه على ركوع الاولى بل هو في محله من التعديت نهاية الامر انه صا
بعد ركوع الثانية ايضا اذا لم يعد على هو الامر الجائز خلافا لفرق ومو في التقدير قبله لالتحاقه بمحله من الركعة الاولى ووجوب كونه قبله بسقط بالنسيان
بدليل حال المسبوق لا شتر كما في العذر بخلاف السجدة في الركعة لانه قد تقدمت كونه في الركعة معني مصورة فلا يكفي اعتبار ما تافرة عن السجدة المتذكرة بها
قوله لما فيه من حيابة الصلوة لا يشك ان صلوة المأموم مرادة بهذا اما صلوة الامام المحدث فظاهر النهاية انها هي المرادة بنا على فساد صلوة اذا لم
حتى خرج وقد قدمنا فيه روايتين الشيخ اهم الصلوة في احوال صلوة من تقدم صلوة اعم من كونه المأموم او الامام على احدي الروايتين عندى في الشكل
فساد صلوة الامام لان الاستحلاف ليس من اركان الصلوة بل غاية الوجوب تحيينا صلوة غيره عن الفساد وهو قادر عليه الامام مفرد في حق نفسه فخات
ما في خروجها بالاستحلاف تأثيمة لسعيه في فساد صلوة غيره فصار كما قام تعدد التماخر عن خلفه حتى فسدت بتقديم عليه قوله ولو لم يكن خلفه الا صبي
او امرأة او احمى احمى من لا يصلح لامامة قوله لم يوجد الاستحلاف منه قصد او حكم بكون الاول خلفه لا لتبعية صلوة الامام والمأموم وهذا
لو اعتبرنا هذا الاعتبار لاصلاح صلوة المقتدى كان فيه افساد صلوة الامام فدار الامر عليه بفساد على الامام وقصم على المقتدى وبيننا
عدمه فيعكس فوجب الترجيح ووجه ترجيح عدمه غنى عن البيان

باب ما يفسد الصلوة وما يكملها فيها قوله ومفرغ الحديث المعروف رفع عن امتي الخطأ والنسيان انما انقضا يذكر كونه بهذا اللفظ

وان سرت امرأتين يدي المصلي لا تقطع الصلوة لقوله عليه السلام لا يقطع الصلوة مردود
لان الماراة اخر لقوله عليه السلام لو علم الماريتين يدي المصلي ما ذل عليه من الزهر لوقف امر بعين

من كورين او تجرت او شد السراويل او زرع القميص او لبنة او الخمين او شئ قد مضى في وقت او تقدم امام الواحد اكثر من قدر صفا وساق الدابة
بدر جلية فنبه لان كسب او ضربت تعظم اوجك او شئ او تمت اقل ما عينا او غير متدارك اولم يتناول القارورة بل كان في يده لمسح بها او
نزع اللجام او القميص او ساق رجل من احد الاقصاء وتولم اذا وضع الماريدة فقد يجب ان يحل على التكرار دون فترة ليكون عملا
كثيرا ولا فائدة الواحدة عمل قليل وقد قالوا في قتل الحية انه اذا كان يعمل قليل لا تقصد وبالكثير تقصد بل اختار الخسرا انها لا تقصد بالكثير
ايضا لانه مخصص فيه بالنفس فكان كالمشي الكثير في سبق الحادث ولا شك ان هذا كذلك بالنسبة هو ما في الصحيحين عن ابي سعيد الخدري عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول اذا صلى احدكم الى شئ لم يستره من الناس فاراد احد ان يختار بين يديه فليدفعه فان ابى فليقلعها فانما هو شيطان
وشنككم فيه بعد مسلمة تقتل الحية فلا اقل من تقييد النساء بكونه كثيرا قوله وان حرت امرأة خصها بالنصب على رد قول الظاهرية ان مردا يقصد
فكذلك الحمار والكلب عند دم ووجه الحمار حديث عائشة في الصحيحين ان علي عليه الصلوة والسلام كان يصلي واما مقترضة بين يديه فاذا سجد ثم مضى
رجلي فاذا قام سبطها والبيوت يؤمنه ليس فيها مباح وقوله عليه الصلوة والسلام لا يقطع الصلوة مردوش وادرا اما استطعت فانما هو شيطان
وفي سده مجاله فيقال وانما روى له مسلم مقروفا بحجة من اصحاب الشيعي واخرج الدارقطني عن سالم بن عبد الله عن ابيه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم وابا بكر وعمر قالوا لا يقطع الصلوة مردوش وادرا اما استطعت فضع راحة يديك على الخيط وقال النووي في شرح مسلم حديث لا يقطع
الصلوة مردوش ضعيف والذبي يظهر انه لا يزل عن الحسن لانه يروى من عدة طرق عن ابي سعيد الخدري وابن عمر والي امامته والسنن وجابر
والروايات في ابي داود والدارقطني والبيهقي في الاوسط وعلى كل حال لا يعدم ما في صحيح مسلم عنه الصلوة والسلام لا يقطع الصلوة اذا لم يكن
بين يديه كاخرة الرجل المرأة والحمار والكلب الاسود قلنا ما بال الاسود ومن الاحقر قال يا ابن اخي سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم
كما سالتني فقال الكلب الاسود وشيطان قال الامام احمد لا شك ان الكلب الاسود يقطع وفي نفسي من المرأة والحمار شئ قال ابن الجوزي انما قال
ذلك لانه صحيح حديث عائشة انها قالت وذكرت ما رويته انفا وصح عن ابن عباس انه قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فخرت
عن الحمار وتركت لامي نصف فما بالاه ولم يجبه في الكلب شئ انتهي وانما اصل انه قام للمعارض فيها ولم يوجد في الكلب ما يدل على جوده على طمع الخشوع
لانه محتمل بخلاف حارضة من حديث عائشة وابن عباس فانها محتمل ان في عذرهم الا فسادا ويجب في مثل هذه المسئلة على المجتهد ان يعارض به الحكم ولا شك ان الكلب
معتود على المحول يقطع فاذا لم يزل في عالمه هذا كونه المرات طمع الخشوع بالنسبة الى المرأة والحمار لم يزل في عالمه عارض به الحكم ولا شك ان الكلب
مختلفان ذلك لا يجوز عندنا ثم الكلام في هذه المسئلة في عشرة مواضع كلها في الكتاب الواحد وهو انه لا بأس بترك السنة اذا من المروء قوله لقوله
عليه الصلوة والسلام الحديث في الصحيحين عن ابي النضر عن بسر بن سعيد ان زيد بن خالد ارسله الى ابي جهم يسأله اذا سمع من النبي صلى الله عليه وسلم
في الماريتين يدي المصلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعلم الماريتين يدي المصلي اذا عليه كان ان يقف اربعين خيرا لمرء ان
يمر بين يديه قال ابو النضر لا ادرى قال اربعين يوما او شهرا او سنة ورواه البزار عن ابي النضر عن بسر بن سعيد قال ارسلني ابو جهم الى زيد بن جابر لاسأله فيه
كان ان يقف اربعين شهرا او سنة او سنة او سنة ورواه البزار عن ابي النضر عن بسر بن سعيد قال ارسلني ابو جهم الى زيد بن جابر لاسأله فيه
لمن الفتنة والكل ليس يتبين الاحتمال كون ابي جهم بعث بسر الى زيد بن خالد وزيد بن خالد بعث الى ابي جهم ليعرفه باخبره باخبره ليعرفه فيما عنده

وانما اذا فرغ من موضع سجدة على ما قبله يكون بينهما حائل وحاذى لعضد المار اعطاه لولا ان يصلي على الركبان فيصلي في الصحراء ان لم يكن امامه ستره لقوله عليه السلام اذا صلى احدكم في الصحراء فليجعل بين يديه ستره ومقلد ما خاضع فصاعدا لقوله عليه السلام انما يصلي في الصحراء ان يكون امامه مثل مؤخرة الرجل قيل ينبغي ان يكون في غلظة اصبع كان لا يذو كليلد والناس الذين من بعيد فلا يحصل المقصود ويقرب من الستره لقوله عليه السلام يصلي الى ستره فليدن منها فيجعل الستره على حاجبه الا يمد على الايسر به ورمحها كذا في كتابه بترك الستره اذا من المردود ولم يواجه الطريق وستره الامام ستره للقوم

ولم يحمده ما خلفه فاجز كل محفوظه وشك احدهما وجزم الآخر واجتمع ذلك كله عندنا في النسخة فحدث بها غير ان كانا حفظنا حديث ابي جعفر عن عبيدة حفظ حديث زيد بن خالد قوله وانما ياتهم اذا فرغ من موضع سجده على ما قبله ولا يكون بينهما حائل قبل غيرها هو الاصح لان من قدمه الى موضع سجده هو موضع صلوة ومنهم من قدره بثلاثة اذرع ومنهم نجسته ومنهم باربعين ومنهم بمقدار صوتين او ثلاثة وفي النهاية الاصح انه ان كان بجبال لو صلى صلوة الخاشعين نحو ان يكون بصره في قيامه في موضع سجده وفي موضع قدميه في ركوعه والى اذنيه انفسه في سجده وفي حجره في قعوده والى منكبيه في سلامه ولا يقع بصره على المار لايكفره فحذر الخشعي ما في الهداية واصح في النهاية فحذر الخشعي الاسلام ورجحه في النهاية بان المصلي اذا صلى على الركبان حاذى لعضد المار اعطاه كره المردود ان كان المار اسفل ومولدين موضع سجده يعني انه لو كان على الارض لم يكن سجده فيه لان الفرض انه يسجد على الركبان فكان موضع سجده البتة ودون محل المردود لو كان على الارض فمخ لك تثبت الكرامة اتفاقا فكان ذلك نقض لما اختاره شمس الائمة سجالات فحذر الاسلام فانه خشعي في كل الصور غير منقوض قال نعم فاشنع الاسلام هذا الحد الذي ذكرناه اذا كان يصلي في الصحراء فاما في المسجد فالحمد هو المسجد الا ان يكون بينه وبين المار اسطوانة او غير ما يعني انه لم يكن بينهما حائل فالكرامة ثابتة الا ان يخرج من حرم المسجد فيمضي ليس بمسجد وفي جوامع الفقه في المسجد كره ان كان بعيدا وفي الخلاصة واذا كان في المسجد لا ينبغي لاحد ان يمر بينه وبين حائط القبلة وقال بعضهم ميرزا فخر حسين ذراعا وقال بعضهم قدرا بين الصفتين الاول حائط القبلة وفشاهذه الاختلافات ما يفهم من لفظ بين يدي المصلي فمن فهم بان بين يديه شخص ما بينه وبين محل سجده قال من فهم انه يصلي مع اكثر من ذلك فغاة عين ما وقع عنده والذي يظهر ترجح ما اختاره في النهاية من فحذر الاسلام كونه من غير تفصيل بين المسجد وغيره فان الموشم المردود بين يديه وكون ذلك البيت برسمه اعتبر بقعة واحدة في حق بعض الاحكام لا يلزم تفسير الامر بحسب من المردود من بعيد فيجعل البعيد قريبا قوله ويجازي الخ فلو كانت الركبان قدرا القائمة فهو ستره فلا ياتهم المار ومن الشائخ من جهة بطلان الستره وهو غلط بانه لو كان كذلك لما كره مردد الركاب الى ستره فظهر حاله ان ستره وكذا الدابة واختصها في القامه وقالوا اجلة الركاب ان ينزل فيجعل الدابة بينه وبين المصلي فتصير ستره فيرد لوم رجلا فلان علم على من يلي المصلي قوله مؤخره الرجل يضرم الميم وكسر الخاء آخوه وتشديد الخاء خطأ وهي خشبة التي في آخرة عريضة تحاذي راس الركاب قوله لقوله عليه الصلوة والسلام العجرج غريب بهذا اللفظ واخرج مسلم عنه عليه الصلوة والسلام ان جملت بين يديك مثل مؤخره الرجل فلا يفرك من مرتين يدك واخرج عن عائشة رضي الله عنها سلم عليه الصلوة والسلام في غزوة تبوك عن ستره المصلي فقال مثل مؤخره الرجل قوله لقوله عليه الصلوة والسلام اهمل احدكم غريب بهذا اللفظ واخرج ابن جبان في صحيحه والحاكم عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدكم فليصل الى ستره ولا يدع احدكم يمر بين يديه واخرجه احمد والبارز وراون جبان فان ابى فليقله فان فيه القبرين قوله لقوله عليه الصلوة والسلام من صلى الخ اخرجه الحاكم عنه عليه الصلوة والسلام اذا صلى احدكم فليصل الى ستره وليدن منها ورواه ابو داود وفيه لا يقطع الشيطان عليه صلوة قوله به ورواه لا تزلت يشير الى حديث اخرجه ابو داود عن فضيلة بنت المقداد بن الاسود عن امها قال لما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الى عود لا عود ولا شجرة الا جعله على حاجبه الايمن والايسر ولا يصعد له صمدا وقد اقبل بالوليد بن كمال فحبا له ضباقة وابلان ابا علي بن الحسن رواه في منته عن جديته بنت المقداد بن معد كيرب

لانه عليه السلام في الصلاة ان يجعل ثيابه على رأسه وكعبته ثم يرسل طرفه من جانب ولا ياكل ولا يشرب لانه ليس من احوال الصلوة فان اكل أو شرب
 عامدا او ناسيا فسدت صلوة لانه عمل كثير وحالة الصلوة مذكورة وكان ان يكون مقام الامام في السجدة في الطاق ويكره ان يقوم في الطاق لانه
 يشبه صنيع اهل الكتاب من حيث تخصيص الامام بالمكان بخلاف ما اذا كان ساجدا في الطاق ويكره ان يكون الامام وحده على الدكان لما قلنا وكذا
 في الغالب في ظاهر الرواية لانه انما يراه بالامام ولا بأس ان يصلي الى ظهر رجل قاعد

وتبين كراهته كون المصلي شريكا في قوله لانه عليه الصلوة والسلام انتهى عن السدل عن ابي هريرة رضي الله عنه عليه الصلوة والسلام انتهى عن السدل
 في الصلوة وان يغني الرجل فاده في الصلوة اخرج البوداود والحاكم وصححه قوله وهو ان يصنع الخ يصديق على ان يكون المندمل مسلما
 كتفيه كما عتقاده كثير فيمنع من جل عنقه مندمل ان يصنع عنه الصلوة ويصدق ايضا على لبس القبا ومن غير او خال اليدين كيه وقد صح
 بالكرامة فيه ويكره اشتراك الصلوة وهو ان يلتصق ثوب واحد رأسه ساير بدنه فلا يمنع منفذ اليد ولا يشترط عدم الاراضع وذلك
 محمد ليشترط وغيره لا يشترط ويكره الاعتبار وهو ان يلتصق العامة حول رأسه ويدع وسطها كما تفعل الذمعة ومتوشحا لا يكره وفي ثوب واحد ليس
 على عاتقه بعضه يكره الا لضرورة عدم قوله وحالة الصلوة مذكورة فلا يكون الاكل فيها ناسيا كالاكل في الصوم ناسيا ليلتمى به ولانه تم
 القدر الذي يتعلق به الفساد في الصوم غرضي ابي غريب الرواية للابي جعفر وموقد اخصه من بين ايشانه اما من خارج فلو ادخل سميته فابتلعها
 اتفقد وعن ابي حنيفة والابي يوسف لا تفقد ولو كانت من ايشانه فابتلعها لا تفقد لو كان عين مكره في فيه فذابت فدخل حلقه خدشت لو لم تكن
 بل صلى على اثر ابتلاعها فوجب الحلاوة لا تفقد ولو اكل لم يلزمه فندرت كفضح العلك لو لم يملكها لكن دخل في فوهه منه شيء ليس لا تفقد وذكره شيخ الاسلام
 اكل بعض اللقمة ولقي فيه بعضها فدخل في الصلوة فابتلعها لا تفقد لم تكن الا لغير قوله في الطاق اسى المجراب وفيه طريقتان كونه يصير متاراجهما
 وكذا لا يشترط من على عن يمينه ويساره حاله حتى اذا كان يجنب الطاق عمودا ان ورأها فربما ان يطلع منها اهل البيت على حاله لا يكره وانما هذا
 بالعراق لان محاربهم مجوزة طوقه فمن اختار هذه الطريقة لا يكره عنده اذا لم يكن كذلك من اختار الاولى يكره عنده مطلقا ولا يخفى ان اختيار
 الامام مقدر مطلوب في الشرع في حق المكان حتى كان التقدم واجبا عليه غاية ما يمكن كونه في خصوص مكان لا يشترط ذلك فانه نبي في الساجد المختار
 من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو لم تكن كانت لهنة ان تقدم في محاذات ذلك المكان لانه لا يجوز في وسط الصف ولو لم يطلب لوقايته
 في غير محاذاته مكره غاية اتفاق المليين في بعض الاحكام لا ينبغ فيه على ان اهل الكتاب لا يخشون الامام بالمكان المرتفع على ما قيل فلا يشبه
 قوله بطلان ما اذا كان سجوده في الطاق احيى رجلاه خارجا فانه لا يكره لان العبرة بالتقدم في مكان الصلوة حتى يشترط طهارته رواية واحدة
 بطلان مكان السجود اذ فيه روايتان كذا لو حلت لا يدخل دار فلان بحيث يوضع القدم وان كان باقى بدنها خارجا ولا يصح اذا كان رجلاه
 في الحرم ورأسه خارجا يصير الحرام فنية الخراج قوله وحده اخر ارجاء اذا كان معه بعض القوم فانه لا يكره قوله لما قلنا من ان تشبه اهل الكتاب انهم
 يخشون الامام بالمكان المرتفع فنقول في ظاهر الرواية اخر ارجاء رواية الطحاوي انه لا يكره لعدم مناطها وهو التشبه فانهم لا يخشونه بالمكان المنخفض والمجوز
 ان الكرامة منها المعنى آخر وهو ما ذكر في الكتاب اختلف في مقدار الارتفاع الذي يتعلق به الكرامة فتقول قد اختلفت في ذلك وقيل بالارتفاع وقيل بالاعتدال
 كالسجدة والاختار الوجه وجبته الثاني لان الموجب وهو شبه الازدراء يتحقق فيه غير مقتصر على قدر الارتفاع قوله تحيد لا فائدة نفى الكرامة بصفة
 التسخيم خلافا للمقاييلين به كذا في الحفزة الناعمين ما روى عنه عليه الصلوة والسلام لا تفعلوا خلف النائم ولا التحدث فخصت وقصص انه
 عليه الصلوة والسلام صلى ومعايشته نائمة متعرجة بينه وبين القبلة قاله الخطابي وقد يقال لم يكن عايشته نائمة بل مضطجعة وكذا قالت فكان
 اذا سجد غزني فخصت جلي فاذا قام مضطجعا الا ان يقال كان ذلك الغمز المتكرر ارايا طائفا لكن في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي من صلوة الليل كلها وانا مقترضة بينه وبين القبلة فاذا اراد ان يوتر القنطري فابترقت فيصلي انها كانت نائمة لا مضطجعة

ان ابن عمر رضي الله عنهما كانا يريان في بعض اشياء لا يراهما الا بصليهما في ذلك الوقت حتى اوسيت على انهما لا يعبدن الا الله تعالى
 ثبت انهما كانا يريان في بعض اشياء لا يريانها الا بصليهما في ذلك الوقت حتى اوسيت على انهما لا يعبدن الا الله تعالى
 فانه لا يبعد في الصلوة مع غيره ان يكون في ذلك الوقت في الشقة او بين يديه او خلفه تصاوير او صور او صورة صعلقة
 محدث جبريل اذا كان داخل بيتا فيه كلب او صورة او صورة او صورة صعلقة

قيل وقد قيل بان ابن عمر رضي الله عنهما كانا يريان في بعض اشياء لا يريانها الا بصليهما في ذلك الوقت حتى اوسيت على انهما لا يعبدن الا الله تعالى
 الا ان ابن عباس رضي الله عنهما بان محله اذا كانت السموات سحاب منها الغليظة والشغل في النائم اذا غابت ظهور سورت فيكده وقد كانا يريان
 ظهر النائم سرة اعتدات قوله لان ابن عمر رضي الله عنهما كانا يريان في بعض اشياء لا يريانها الا بصليهما في ذلك الوقت حتى اوسيت على انهما لا يعبدن الا الله تعالى
 ولما ذكره ومارى البراءة عن علي انه عليه الصلوة والسلام راي رجلا يصلي الى رجل فامر ان يعيد الصلوة وادعه لئلا يتسلمه كونه كان الى
 ظهره لم يذكر كونه كان مستقبله فامر بالاعادة لرفع الكراهة وهو الحكم في كل صلاة اذيت مع الكراهة ووصل الى وجه انسان فيها ثالث ظهره الى وجهه
 لم يذكر قوله وباعتباره ثبت الكراهة قدم العمل بقصد افادة التفسير في الروي على من قال من الناس بالكراهة كان لهيئت الله عز وجل لباس فيكون
 استقباله في مقام الابهال وفي استقبال المعصية تشبها بالكتاب والكتاب ان استقباله لاهل القرارة منه لانه من افعال تلك العبادة وقد كان كراهته
 استقباله لذلك المحال اقبال الى الله تعالى في محاربة الشيطان النفس الخالفة وعن هذا يسمى المحارب قوله وفيه تصاوير في المغرب الصورة عام
 في ذي الروح وغيره التمثال فاض شال ذي الروح لكن البراءة من ذل الروح فان غير ذي الروح لا يكره كالشجر وفيه عن ابن عباس لان قال في الصور
 ان كنت لا بد فاعلم عليك بتمثال غير ذي الروح قوله واطلق الكراهة في الاصل اي كره ان يسجد على الصورة او ان يقف في الجامع بان يكون
 في موضع سجوده فان كانت في موضع قيامه وقعوده لا يكره لما فيه من الابهة وجهه في الاصل ان الصلوة التي يصلي عليها معظم فروع سجوده
 فيه تكبير لما حيث كان في سجودات وضعا على البسط الذي لم يعد للصلوة قوله وكبره ان يكون فوق راسه اي كرهه للصلوة وفوق راسه الى آخره
 فلو كانت الصورة خلفه او تحت رجليه في شرح غراب لا تكره للصلوة ولكن كراهته جعل الصورة في البيت الحديث ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب
 او صورة الا ان هذا يقتضي كراهته كونه في بساط مفروش عدم الكراهة اذا كانت خلفه وخرج كلامهم في الاول خلاف قول الله بان كراهته ان
 يكون امام المصل الى ان قال ثم خلفه يقتضي خلاف الثاني ايضا لكن قد يقال كراهته للصلوة ثبت باعتبار التشبيه بعبادة البش ليس بعبادة
 ولا يطعن فيها ففيها فمما ذكرنا من الهداية نظر وقد يجاب بان لا بعد في ثبوتها في الصلوة باعتبار المكان كما كرهت الصلوة في الاحكام على
 احد التعليلين هو كونها ماوى الشياطين وهو متحقق منها لان امتناع الملائكة من الدخول للصورة مع تسلط الشياطين لا يكون الا للمانع فيجب
 وكذا لم يتحقق كالارض المنصوبة فانه ثبت كراهته للصلوة في خصوص مكان باعتبار معنى فيه نفسه لا فيها فان قيل فلم لم يقل بالكراهة وان
 كانت تحت القدم وما ذكرت فيضده لانها في البيت وكذا ظاهر الحديث المذكور في الكتاب وهو ما اخرج مسلم عن عائشة رضي الله عنها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل في ساعته ياتي فيها فاجتنبك الساعة ولم اته وفي يده عصا فالتقاها وقال يا محفل الله وعدة ملا
 رسول الله ثم التفت فاذا كلب تحت سريره فقال يا هذا يا عائشة متى دخل بها اكلب ههنا فقالت والله ما دريت فامر برفاخرج فاجبريل
 عليه السلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم واعني فجلت لك فلم تات فقال معنى اكلب الذي كان في بيتك انما لا تدخل بيتا فيه كلب
 ولا صورة انتهى وبه يترشح على المعنى ايضا حيث كان في البيت على جميع الصور وهو ليقول لا يكره كونه في وسادة لقائه الى آخره ذكره في الجواب لا يكره
 جعلها في المكان كذلك ليعتدى الى الصلوة وحديث جبريل مخصوص بذلك فانه وقع في صحيح ابن جابر عن عائشة رضي الله عنها ان جبريل عليه السلام
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل في بيتك ستر فيه تصاوير فان كنت لا بد فاعلم فاقطع رؤسها وقطعها وادخلها

عن ابن عمر رضي الله عنهما

ويكون الجامعة فوق المسجد والبول الفلح لان سطح المسجد اعظم من سطح المسجد حتى يصح الاقتداء منه بمنحته ولا يبطل الاعتكاف بالصعود اليه ولا يحل الخشب الوقوف عليه ولا يأس البول فوق بيت فيه مسجد المراد اعتد الصلاة في البيت لانه لم يأخذ حكم المسجد وان كان يأس اليه ولكنه ان خفي باب المسجد لانه يشبه المنع من الصلاة وقيل لا يأس به اذ الخيف على متاع المسجد في غير اوان الصلاة ولا يأس بان ينقش المسجد بالحق والساج وماد الذهب قوله لا يأس بشيء الى انه لا يوجد عليه لكنه لا يأثم به وقيل هو قرينة وهذا اذا فعل من مال نفسه اما التبول فيعمل من مال الوقف ما يرجع الى احكام البناء دون ما يرجع الى النفس حتى لو فعل بضمير الله اعلم بالصواب

فتنا بالان يسلح فزالتمته التديس ونظهم لم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهانا ان نستقبل القبلة او نسد بها بغير وجنا او نمرقنا الماء ثم رايته قبل موته بعام يقول الى القبلة اباان بن صالح وثقة المكوني بن معين وابوزرعة والوحاتم وقال السفي في العلل الكبير سالت محمد بن اسماعيل يعني البخاري عن فرائد حديث فقال حديث صحيح والاحوط المنع لان الناح لا يدان يكون في قوة المنسوخ هذا وان صح لا يقاوم ما تقدم ما اتفق عليه الستة وغيره مما خرج كثير مع ان الذي فيه حكاية فعله وهو ليس صريحا في المنع التشرع القول بجواز اخذ حصى ولا فجلس مستقبلا فذكر ليتحب له الاخرات بقدر ما يمكنه اخرج الطبري في تهذيب الآثار عن عمرو بن جميع عن عبد الله بن الحسن عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس بول قباله المسجد فذكر فحرق عنها اجلا العالم تقيم من حليته حتى يغسله وكما كره للباغ ذلك كره له ان يكسب العنق من البول وقالوا كرهه ان يجر عليه في النوم وغيره الى القبلة والمصحف او كتب الفقه الا ان يكون مكان من تقع عن المحاذة قوله وذكره المجامع فصرح بالتحريم في شرح الكفر لقوله تعالى ولا تبشروهم انتم عاكفون في المساجد لكن المحي كراهية التحريم لان الآية فيها هي على تحريم الوطئ في المسجد المتكف فيفيد ان الوطئ من محظورات الاعتكاف فعند عدم الاعتكاف لا يكون لفظة الآية والاعلى منع فالمنع للمسبح بالمكان متعلقا فكيف كان ان قال لا يجر البول عليه الاعتكاف لعرف ان قطع فعل الاعتكاف على الرواية لانهما العبادة لا الطل وانما يمنع للمسبح بليل اخر فليس لآية على الطل فاني كل الاعتكاف ان يقال ان الاعتكاف الذي هو منها بغير الحائط الذي هو المسجد لا يمنع من طوافه وقدر يقع في العبادة فصا كخر ورجع الصلوة بالحدث يكون من محظورات الوطئ على ما قلناه حين كانت محظورة التحريم الاعتكاف او للمسبح فيكون نظيته الدلالة وبمثلها ثبت كراهية التحريم لا التحريم والمرد بالتحلي التناول لان سطح المسجد حكم المسجد على عثمان السام وقد امر بتطهيره والبول بيا فيه واذا كان المسجد يجرى من الثخانة كما تفرق العبادة من النار على ما روي فكيف بالبول قوله لانه لم يأخذ حكم المسجد حتى لا يصح فيه الاعتكاف والانساء واختلفوا في جعل العيد والجماعة والاصح انه انما حكم المسجد في جوار الاقتدار لكونه مكانا واحدا وهو المعتبر في جوار الاقتدار قوله لانه يشبه المنع من الصلوة وهو حرام قال تعالى من اعظم من منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه وقيل لا يأس اذا حيف على متاع المسجد احسن من التقييد بربنا كما في عبارة بعضهم فلهذا رخصته انظر على السجدة ثبت في انا في جميع اوقات ثبت كذلك في اوقات الصلوة ولا خلا اذ في بعضها نفى بعضها قوله وقيل هو قرينة لما فيه من تنظيم المسجد ومنهم من كرهه لقوله عليه الصلوة والسلام ان من اشراط الساعة ان تزين المساجد الحديث ولا قولان ثلاثة وعنده لا يأس به محمل الكراهية كما كلف بدقائق النقوش ونحوه خصوصا في المحراب او التزين مع ترك الصلوة وعدم اعطائه حقه من اللفظ فيه والجلوس بحديث الدنيا ورفع الايدي دليل آخر الحديث وهو قوله وقلوبهم خاوية من الايمان هذا اذا فعل من مال نفسه اما المتولى فيفعل ما يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل المصليا فوق السواد للبقا ضمن كذا في النهاية وعلى هذا تحلية المصحف بالذهب لا يأس به كان المتقدمون تكريمون شد المصاحف اتخاذ المشد لما لانه يشبه المنع كالعناق وهذه فروع متعلق باحكام المسجد لا اشكال في اللفظ للفقهاء في تزيينه ولو قيل انه قرينة ولا يغير في المسجود لو كانت بغير قرينة كبير فزعم تركت ولو خسر فاعت فيه شيء ان خسر اهل المسجد وغيرهم باذنه لا يضمن ان كان تغير اذ منهم ضمن خسر ذلك باله اولاد ولا يجوز عرس الاشياء فيه الا ان كان فيه فافر والاسطوانات المستقر به فيجوز التشرع بذلك الماء فيحصل بها البقع ولا يأس بان يتجز فيه ميت المتاع لا يجوز ان يتجز طريقا بغير عذر فان كان بعدد لا يأس ولا يترك فيه خياخذ التمام منه ثوبه ولو بزيق كان فوق الحصى اسهل منه تحتها لان باسحتها مسجد حقيقة

مستحسن

مستحسن

والإحدى مرة قوله عليه السلام إن الله تعالى زادكم صلاة لا بد من الوتر فصلوها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر أو وجوب

في كتاب حسن صحيح غريب ما نقل عن البخاري من أنه عليه بقوله لا بد من الوتر سماع بعض هؤلاء من بعض فقهاءنا وعلى اشتراط العلم بالفتى والصحيح الاكتفاء
بإمكان الفتى والعلل ابن الجوزي له ما بين إسحاق وعبد الله بن راشد نقل تضعيف ابن راشد عن الدارقطني أما ابن إسحاق فتقته لا شبهة
عندنا في ذلك ولا عند محققي الحديثين ولو سلم فقد تالاه الليث بن سعد عن يزيد بن حبيب وأما ما نقله عن الدارقطني من تضعيف ابن راشد
فعلقله فيه صاحب التتبع لأن الدارقطني إنما ضعف عبد الله بن راشد البصري مولى عثمان بن عفان الراوي عن أبي سعيد الخدري إذا هذا
راوي حديث خارجة فهو الروقي أبو الضحك المصري ذكره ابن جبان في الثقات انتهى ومتابعة الليث والتصحیح بكونه الروقي كلاهما
في إسناده النسائي للحديث المذكور في كتاب الكافي فمروا الحديث على أنهم وجدوا في الصحة ولو لم يكن في ذلك ما كان في كثره طريقة الضعفة ارتفاع
إلى الحسن بل بعضها حسن حجة وهو طريق ابن راهويه وقرئ أن قال أحمد فيه من الحديث فقد قال ابن عدي لم أر له حديثا منكجدا وارجوا
أن لا بأس به وقدر ذكره ابن جبان في الثقات بقي الثابت في وجه الاستدلال بقبول من لفظ زادكم فإن الزيادة لا تحقق إلا عند حصر المزمعة
والمحصورة لا تشرأض إلا المنوافل وبشكل عليه ما ثبت بسند صحيح أخرجه الحاكم والبيهقي عنه عليه الصلاة والسلام أن الله زادكم صلاة إلى صلواتكم
هي خير لكم من حمر النعم الأدهى الركنان قبل صلوة الفجر فإن اقتضى لفظ زادكم أحصر فانه يجب في هذا كون المحصورة المزمعة عليها السنن
الرواتب وح فالمحصورة أعظم من الفرائض والسنن الزائدة فلا يستلزم لفظ زادكم كون المزمعة فرضا سجا زائدة على المحصورة التي ليست
بفرض أعني السنن وقد يكون هذا الصارح للمعنى عن التمسك بهذه الطريقة مع شتمها بنعيم إلى الاقتصار على التمسك بلفظ الأمر لكن لفظ الأمر
أما هو في حديث ابن أبي عمير وعمر بن شعيب وقد ضعفه فلا دلي التمسك فيه بآتي إلى رواه عن أبي المنيب عبد الله القمي عن عبد الله
بن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني ورواه الحاكم وصححه وقال أبو المنيب
ثقة وثقة ابن عيينة أيضا وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول صحاح الحديث وأكره على البخاري إدخاله على الضعفاء وتكلم فيه النسائي
وابن جبان قال ابن عدي لا بأس به فالحديث حسن وأخرج البزار عن حكام بن عثمان عن جابر بن عبد الله عن أبي بصير عن إبراهيم عن الأسود عن عبد الله
عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم الوتر واجب على كل مسلم وقال لا تعلم يروي عن ابن مسعود الأيمن هذا الوجه فلا ينيل الأمر فلا يكون المندب
والحق هو الثابت وكذا الواجب لغة ويجب الحمل عليه دفعا للمعاضة ولتبيين القرينة الدالة عليه بالمعاضة فما أخرج البخاري وسلم عن ابن
أن عليه الصلاة والسلام أن يوتر على البعير أيضا أنه عليه الصلاة والسلام بعث معاذا إلى البصرة قال له فيما قال عليه السلام أنه قد فرض عليكم خمس صلوات في اليوم المكيه قال
ابن جبان كان يشبه قبل فانه عليه الصلاة والسلام بياض في موطنه ما كان عليه الصلاة والسلام توفي قبل أن يقدم معاذا ومن المزمع أخرجه ابن جبان عليه الصلاة والسلام
قام بهم في رمضان في تلك الحات أو تروى من أنظاره من أنظاره فيهم فقال خشيته أن يكتب عليكم الوتر فانه منكم يا عباد الله لم يملكهم صلواتهم أو عدم
تمامه وأما القرينة الصارفة للوجوب إلى المفرد فمما في السنن المترددة قال عليه الصلاة والسلام الوتر حق واجب على كل مسلم فمن لم يوتر فليس مني ومن لم يوتر
ان يوتر فليست فليقبل ومن أحب ان يوتر بواحدة فليوتر ورواه ابن جبان الحاكم وقال على شرطهما وجه القرينة أنه حكم بالوجوب
ثم خيره بين فصال أحدهما ان يوتر بخمس فلو كان واجبا لكان كل فصلة تخير فيها تقع واجبة على ما عرفت في الواجب المخير والاجتماع على عدم وجوب
الخمس فلم يرد إلى ما قلنا فاجوب عن الأول أنه واقعة حال لا عموم لها فيكون ذلك كان العذر والاتفاق على أن الفرض يعني على الدابة

ولهذا وجب القضاء ولا يكفر بأحد لا بوجه ثبت السنة وهو المعنى بما روى عنه أنه سنة وهو يروي في وقت العشاء فاكفى
بأدائه وأقامته قال الوتر ثلث ركعات لا يفصل بينهما بسلام لما روت عائشة رداً أنه عليه السلام كان يوتر بثلاث

أعذر الطلوع والمطر ونحوه أو كان قبل وجوبه لأن وجوبه لم يقارن وجوب الخمس بل تناخروا وقد روى أنه عليه الصلاة والسلام كان ينزل الوتر
روى الطحاوي عن عطاء بن رباح عن ابن عمر أنه كان يصلي على راحلته ويوتر بالأرض ويترجم أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك
فدل أن نزول ذلك كان إما حاله عدم وجوبه أو لا عند وفي شرح الكاشغري أنه لا يجوز على الصلوة أن الوتر فرض على النبي صلى الله عليه وسلم
ومن العجب أنهم يوجبون جواز هذا الفرض في الراحلة ثم يقولون تخلفهم لمكان فرضها كما أدى على الراحلة انتهى وهو غير لازم أما الأول فكأن
المرجع عندهم نسخ وجوبه في سنة عليه الصلاة والسلام وأما الثاني فيصح قوله ذلك على وجه الاستلزام وإنما لا نقول بجواز ذلك على الوجهين
وعن الثاني أنه لم لا يجوز أن يكون الوجوب كان بعد سقوطه وعن الثالث كما لا بد في أنه يجوز كونه قبل وجوبه أو المراد المجموع من صلاة
الليل الخمسة يوتر بثلاث فتقول بعد وجوبه فذلك أنهم كانوا يطلقون على صلاة الليل كذلك ذلك لأن المجموع ح فرد وذلك وتر
لاشفع وسيأتي في باب الفواضل الصحيح بذلك المتأمل بل هذه الأداة ظاهرة من نفس الحديث المراد أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر
ثم تأخر في القابلة يعني عاقلة في السابقة البتة وعلى تأخره عن ذلك تخشيه أن يكتب الوتر فكان المراد بالوتر ظاهرة الصلاة التي فعلت
مختمة بالوتر ويدل على ذلك ما صرح به في رواية البخاري بهذا الحديث من قوله حشيتة أن تكتب عليكم صلاة الليل وعن القرظية
المرساة أن ذلك كان قبل أن يستقر الوتر فيجوز كونه كان أولاً كذلك وفي مسلم عائشة رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل
ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك خمس للجلوس في شيء منها إلا في آخرها فدل أن الوتر كان أولاً ثم دعا جاعداً على أنه يجلس على راس كل ركعة
وهو يفيد خلافه ويدل على ذلك أيضاً ما في الدارقطني أنه عليه الصلاة والسلام قال لا توتر بثلاث أو توتر خمس أو سبع ولا توتر ثلث
جاء جاعداً فسلم أن هذا وما شاكله كان قبل أن يستقر الوتر وكيف يحل على اللغوي وهو محققون بالوكود مقتضاه من الوجوب وهو
قوله عليه الصلاة والسلام من لم يوتر فليس مني مؤكداً بالنكارة لثباته على ما تقدم قوله ولهذا وجب القضاء بالاجماع أي ثبتت والألفوجوب
القضاء محل النزاع أيضاً والمعنى أنه صلاة مقتضية موقفة فتجب المغرب إذا ما موقفة فلان المستحب في وقتها لم يحرر ذلك ما يكون كراهته
في العشاء فلو كان سنة بعد الغشاء لم يتجالت وقتها في الصفة بل كان المستحب فيه المستحب فيه قوله وهو يعني ما روى عن أبي حنيفة أنه سنة
وعنه أنه فرض على كل مؤمن بغيره ثلث ركعات المراد بها واحد هو الوجوب في القضاء وحسبته بل تترك الوتر أجمع وحسبهم أن تمنيها فاقولهم فإن قلنا
عن دارهم قال مشايخنا أيقنا ما كان في رخص قوله لما روت عائشة رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث
لا يسلم إلا في آخرها كما روى عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر وأخرج الحاكم قبل الحسن ابن عمر كان يسلم في الركعتين من الوتر
نقل عمر كان أفقه منه وكان يميز في الثانية بالتكبير انتهى وسكت عنه وروى الطحاوي عن روح بن الربيع عن شريك عن حماد عن
مسلم بن أبي حمزة عن حماد بن عيسى عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في الأولى سبحان الله وبحمده على أن يقرأ في حديث
عائشة المروي في السنن الماروقية وصحيح ابن جرير التبرك كان يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بقائه الكتاب سبع أسمر بك على في الثانية بقائه
الكافرون في الثانية قبل هو لحد أحد الموقنين في ظاهره يصل الثانية بجملة الأولى بعض الوتر في قوله من الوتر والاقالت وفي الركعة الوتر والاقوله
عليه الصلاة والسلام صلوة العليل شيء ثمين فاذا خشي الصبح صلى واحدة فاوترت له ما صلى فليس فيه لاقه على أن الوتر واحدة تجزئ سنة واحدة

فان كنت الامام في صلوة الجهر بكت من خلفه عند ابي حنيفة ومحمد بن وهب وقال ابو يوسف

من حدث تخفى بحدوث وهو يرى انه كذب فهو احد الكاذبين وما سلفناه في الخلافية السابقة من قول انس لما سمع حين سأل عن القنوت نعم
ثم ذكر له ان فلانا قال بعده فقال كذب انما قلت رسول الله عليه وسلم شهرانا القنوت قبل الركوع في الصلوة لا في الفجر ونحن
نقول به او نقول بجهالة في الورد لانه انما سأل عن القنوت في الصلوة ولو كان عارضا ما روي عنه وانص من ذلك في النفي العام
ما اخرج ابو حنيفة عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم عن عاتقة عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقن في الفجر
قط الا شهر او احدا لم يقبل ذلك ولا بعده وانما قلت في ذلك الشهر يدعى على ناس من المشركين هذا لا غبار عليه ولهذا لم يكن انس نفسه
يقن في الصبح كما رواه الطبراني قال حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ثنا شيبان بن فروخ ثنا غالب بن فرقد الطحان قال كنت عند
انس بن مالك شبرين فلم يقن في صلوة الغداة واذهبت النخ وجب حل الذي عن انس من رواية ابي جعفر ونحوه اما على الغلط او على
طول القيام فانه يقال عليه ايضا في الصبح عنه عليه الصلوة والسلام افضل الصلوة طول القنوت اى القيام ولا شك ان صلوة الفجر
اطول الصلوات قياما ولا شك ان اشتراك لفظ القنوت بين ما ذكر وبين الخشوع والسكوت والدعاء وغيره لا يحل على قنوت المنزلة كما
احتج به بعض اهل الحديث من انه لم يزل يقن في النوازل وهو ظاهر ما قد مرنا عن انس كان لا يقن الا اذا دعا ونحوه وسنظر فيه ويكون قوله
ثم تركه في الحديث الآخر يعنى الدعاء على اولئك القوم لا مطلقا وانما قنوت ابي هريرة المروي فانما اراد بيان ان القنوت والدعاء للمؤمنين وعلى
الكافرين قد كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه مستمر لا عمر فم بان القنوت المستمر ليس من فيه الدعاء له ولا روى في كل صبح و
ما يدل على انه بناء اراد ان كان غير ظاهر لفظ الراوى ثبت عنه ما اخرج بن حبان عن ابراهيم بن جعفر عن ابي حنيفة عن ابي سلمة عن ابي هريرة رضي الله عنه قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقن في صلوة الصبح الا ان يدعو لقوم او على قوم وهو صدق فلزم ان مراد ما قلنا او بقا قنوت النوازل
لان قنوته الذي رواد كان قنوت النوازل وكيف يكون القنوت سنة رابطة جهرية وقد صح حديث ابي مالك سعد بن طارق
الاشجعي عن ابيه صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقن صليت خلف ابي بكر فلم يقن وصليت خلف عمر فلم يقن وصليت
خلف عثمان فلم يقن وصليت خلف علي فلم يقن ثم قال يا بني انها بدعة رواه النسائي وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح
ولفظه ولفظ ابن ماجه عن ابي مالك قال قلت لابي يا ابا عبد الله انك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم والي بكر وعمر وعثمان وعلي فما
بالقنوت نحو من خمس سنين كانوا يقنون في الفجر قال اى شي محدث وهو ايضا يعنى قول البخاري في ان القنوت عن خلفاء الاربعة
وتعوله ان عليه الجمهور وعارض بقول حافظ آخر ان الجمهور على عدمه واخرج ابن ابي شيبة ايضا عن ابي بكر وعمر وعثمان فما انهم كانوا لا يقنون في
الفجر واخرج عن علي انه لما قن في الصبح اكرام الناس عليه فقال استخضر على عدونا وفيه زيادة انه كان منكرا عند الناس وليس الناس
او ذاك الا الصحابة والتابعين واخرج عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وابن ابي نعيم انهم كانوا لا يقنون في صلوة الفجر واخرج عن ابن عمر
انه قال في قنوت الفجر اشدت وما علمت وما اسند البخاري عن سعيد بن المسيب انه ذكر له قول ابن عمر في القنوت فقال اما ان اذن قننت
مع ابيه ولكنه نسي ثم اسند عن ابن عمر انه كان يقول كبرنا ونسبنا ايتوا سعيد بن المسيب فسألوه عن فروع بان عمر لم يكن يقن باصحه عنه ما
قد مرنا وقال محمد بن الحسن بن ابراهيم بن جعفر عن ابي سليمان عن ابراهيم بن النخعي عن الاسود بن زياد انه سمع عمر بن الخطاب يستن في السفر ويخفف فلم يره

وإذا علم المقتدى منه ما نزع به فساد صلوة كالقصد وغيره لا يجزيه الاقتداء به والاختلاف في القنوت الاختلاف لا ينافيه دحاة

وهو يخرج صحة قنوته ثم يطلق القنوت ايش الشافعي وغيره والرواية في الثانية ان اختلافه في القنوت في قنوت موافقة اتفاق على التباينة في قنوت مسنون في غير ذلك
بين من المتابعة في قنوت بدعي في سجود في مسنون سجود وان منع فيها بالوجه ان المانع اما على منعه فمما لو كان غير مسنون بخلافه الا ان قال مثلاً لا يتابعه في ذلك لا يشك
فيه لما سجد ما روى في الرواية والتسليم فلما لم يعلل قط الا بذلك كان ظاهره في انه عليه مساوية عند من في كل الحكمين على ان لا يوافق في القول بالبيسرة قد اراد به في شافعي
غير جائز لما روى في كل النسخ في كتابه سماه الشلع ان روى في البيسرة اصله عند الكرخ والرفع منه مفيداً على انه عمل كثير حيث اقيم باليد في المع اخذ سجوداً فغفم
من جهة الرواية من فيه المسئلة فانها تعيد صحة الاقتداء بقنوته التي وقت القنوت فحاشي كل الرواية بهذه المسئلة فانها تعيد صحة الاقتداء بقنوته
وقت القنوت وتقدم هذه لشد ذلك صرح بشدة ودوام في النهاية في غير هذا الموضع وايضاً فالفساد عند الكرخ لا يقتضي عدم صحة الاقتداء من الاخذ
مع ان عروض البطلان غير مقطوع به لان الرفع جائز الترك عند من ولو تحقق فاعمل الكثرة المتخارفة بالرواية شخص من بعيد عنه ليس في
الصلوة ومنهم من قيد جواز الاقتداء بهم كقاضي خان بان لا يكون متعصباً ولا شاكاً في ايمانه ويحيط في موضع الخلاف كان يتوضاً من الخلق الخس
وفيل ثوبين النبي ويسج بجم راسه في المثال بذه ولا يقطع الوتر ولا يخفى ان تعصيه انما يجب نسقه واسلم لشك في ايمانه بقوله ان شأنا الله تعالى
ليكونوا للبرك لا للشرط اوله باعتبار ايمان الموحاة وذكروا في الاسلام اذ لم تعلم منه هذه الاشياء يقيرون بجواز الاقتداء به والمنع انما هو لمن شاك ذلك
و لو غاب عنه ثم رآه ايجلي يعني بعد ما شاهد تلك الامور الصحيح انه يجوز الاقتداء به والذي قيل هذا يقيد انه لا يصح الاقتداء به اذا عرف
لمن صلا انه لم يخط في مواضع الخلاف سواء علم حاله في خصوص ما يقتضيه فيه الا ولا هذا ولم يذكر الفساد بالنظر الى الامام بان شاعبه من ذكره
اذا امرأة ولم يتوضاً وصلى وهو ممن يرى الوضوء من ذلك والاكسر على انه يجوز وجوب الاصح وختمه الهندواني وجماعه انه لا يجوز لان اعتقاد
الامام انه ليس في الصلوة ولا بنا على المعدوم قلنا المقتدى يرى جوازاً واعتبر في حقه راي نفسه لا غيره وقول ابي بكر الرازي ان اقتداءا تخفى
بمن سجد على اهل الكوفة في الوتر سجوداً على سجدتيه لان امام لم يخرج سجدة واحدة له في سجدة واحدة لكان مقتضى صحة الاقتداء وان علمه ما يجره فساد
صلوته بعد كون الفصل معتدلاً في قنوت الامام على اهل الكوفة في مقتضى ما في نسخة من ذلك من غير ان يكون في الصلوة ذلك وما عدا مقتضى
حتى ذكره يسأل الجاهل في الذين خرجوا في الهزيمة المظلمة على كل الى جهة تقديره ما يحرم فاجاب المسئلة ان من علم منهم حال ايمانه فسدت اعتقاده وان ايمانه على علمه ما ذكر
في الارشاد لا يجوز الاقتداء في الوتر باجماع جهابذة الاقتداء بفرض المتصل بخلافه تقدم من اشتراط المشايخ في الاقتداء بشافعي في الوتر ان لا يفصله
فانه يقتضي صحة الاقتداء عند عدم فصله في الفتاوى اقتداء في الوتر بمن يرى انه سنة قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل يصح لان كماله يحتاج الى نية الوتر
فلم يختلف بينهما فابدر فتاوى الاعتقاد في صحة الصلوة واعتبر مجرد اتحاد النية لكن قد يشكك في اطلاقه بما ذكره في التجنيس وغيره من ان الغرض للتبادي
بنية النفل ويجوز عكسه وبني عليه عدم جواز صلوة من جعلي الخمس سنين ولم يعرف النافلة من المكتوبة مع اعتقاده ان منها فرضاً ومنها نفل فافاد
مجوز ومعرفة اسم الصلوة ونية ما لا يجوز ان فرض المسئلة ان على الخمس معتقد ان من الخمس فرضاً ونفلها وهذا فرض عينها عند ما سألها صلوة
الظهر و صلوة العشاء في آخره ولان جواب المسئلة بعدم الجواز مطلقاً انما هو بناء على عدم جواز الغرض بنية النفل اعم من ان يسميها اولاً فانه اذا
سماها بالظهر واعتقاده ان النظر نفل فهو بنية الظهر ونفلها مخصوصاً فلا يتبادى به الغرض وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز وتره حتى يقتضى اقتداء بوتره انما
بناء على انه لم يصح ثبوته عند في الوتر لانه بنية اياه انما هو في النفل الذي هو الوتر فلا يتبادى الواجب بنية النفل فوج فالاقتداء به فيه بناء على

نابح
الاشي

نابح

باب التوافل

في زعم المتقدم نعم يمكن ان يقال لو لم يجرى بخاطره عند النية صفة من السنة او غير ما بل مجرد الترتيب في المانع فيجوز لكن اطلاق مسألة التجهيز
ليقتضي انه لا يجوز وان لم يخطئ بخاطره لتقليته ووضعيته بعد ان كان المتقرر في اعتقاده تقليده وهو غير بعيد للتأمل واما الثاني فمن جهة تقويت
الامام وليكت المتقدم وهذا كقول بعضهم في القنوت تحمله الامام عن المتقدم كالقراءة ويجوز ولا مانع ان يثبت كالامام ثم لم يجز الامام
به اختاره ابو يوسف في روايته وتابعوه الى بالكفار لمحق واذا دعي الامام بمعنى اللهم اهدني فيمن هديت او غيره بعد ذلك بل تابعوه في القنوت
خلافا بين ابى يوسف ومحمد في قول محمد لا ولكن يؤمنون وقال بعضهم ان شأنا أسكتوا وقال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل عندي سيحط
الامام وكذا المتقدم لانه ذكر كسائر الاذكار وثنا الاقتراح ولم يذكره في ظاهر الرواية بل يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان يركعوا
فيه قيل لا وقيل نعم لانه سنة الدعا ونحن قد اوجزناك من روايته النسائي ثبوت الصلوة عليه عليه الصلوة والسلام اعني قوله وصلى الله
على النبي ولا ينبغي ان يعدل عن هذا القول واما المنفرد ففي البدائع نقلا عن شرح مختصر الطحاوي للقاضي انه تخفيف بين الجهر والاضواء
كالقراءة والذي يقتضيه النظر اختيار من اختار الاخذ في حق الامام اختياره في حق المنفرد وادنى تأمل ما اخبار المعتمد لابن الفضل
الاخذ في حق الامام وهو الاول في الحديث خير الذكر انما لانه استوارث في مسجد ابى حفص الكبير وهو من اصحاب محمد فهو ظاهر في انه علمه من محمد في القنوت
وهو الاول في رفع اوتر قبل النوم ثم قام من الليل وصلى لا يوترنا فيا قوله عليه الصلوة والسلام لا وتران في ليلة ولزمه ترك التجب
المطابق بقوله عليه السلام اجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا لانه لا يمكن شفع الاول لا تمنع التفضل بركته او ثلاث

باب التوافل - ابتداء السنة الفجر لانها اقوى السنن حتى روى الحسن بن عمار عن ابي حنيفة اوصاهما قاعدا من غيرة لا تجوز وقالوا اللهم
اذا صار رجلا للفتوى جازله ترك سائر السنن بحاجة الناس لاسنة الفجر لانها اقوى السنن في المبسوط اجماعا بسنة الظهر لانها اول
في الوجود لان السنة تتبع للفرض واول صلوة فرضت صلوة الظهر في اول صلوة صليت بعد الاقرض ثم اختلفت في الانفصل بعد
ركعتي الفجر قال المحمدي في ركعتي المغرب لانه عليه الصلوة والسلام لم يدعها سفر ولا حضر ثم التي بعد الظهر لانها سنة تستحق عليها سجلات
التي قبلها لانه قيل هي المفصل بين الاذان والاقامة ثم التي بعد الاذان ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقيل التي قبل العشاء
والتي قبل الظهر وبعده وبعد المغرب كلها سواء وقيل التي قبل الظهر كد وصحة المحسن وقد احسن لان نقل المواظبة الصريحة عليها اقوى من نقل
مواظبة على غير ما من غير ركعتي الفجر وسنية عليه ولو ترك الاربع قيل الظهر والتي بعد اوركعتي الفجر قيل لا تحقة الاساة لان محمدا ساء تطوعا
الا ان يستخف فيقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم واما لا افعل في كبر وفي التوافل ترك سنن الصلوة الخمس ان لم يرها احتاكف وان
رأها وترك قيل لا ياتهم والصحيح انه ياتهم لانه جاء الوعيد بالترك ولا يخفى ان الاثم منوط بترك الواجب وقد قال عليه الصلوة والسلام
للذي قال والذي لعنك بالحق لا ازيد على ذلك شيئا افع ان صدق نعم لم يتلزم ذلك الاساة وفوات الدرجات والمصالح الاخرية
والممنوعة بفعل سنن الرسول صلى الله عليه وسلم فلو اذبحوا ترك عن اشتغال المصالح لم يكن مع ربح الادب التعظيم فان لم يكن كذلك
داربين الكفر والاثم بحسب الحال الباعثة له على الترك ثم لم يلازم في السنة التالية للفرض له اولا في شرح الشهيد الصيام الى السنة
متصل بالفرض سنون في الثاني كان عليه الصلوة والسلام قد سلمت كذا يقول اللهم لك السلام منك السلام تباركت تعاليت يا ذا الجلال

السنة سكتان مثل الفجر واربعة قبل الظهر واربعة بعد الظهر واربعة قبل الغروب واربعة قبل الفجر واربعة بعد الظهر واربعة قبل الفجر

والاكرام وكذا عن القبايلي قال الخليلي ان لباسه بان يقرأ من الفريضة السنة الاورد ويشكل على الاول في سنن ابى داود وعن ابى رثمة قال
صليت هذه الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان البكر وشعر يقرمان في الصف المتقدم عن يمينه وكان رجل قد شهد التكبير الاول
من الصلوة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة ثم سلم عن يمينه وعن يساره حتى رأى نيا يافض خديته ثم انتقل كما تنقل ابى رثمة يعني افسنقا
الرجل الذي ادرك منه التكبير الاول للشيخ فوشب عمر فاحد بتكبيره فغزوه ثم قال اجلس فانه لم يملك اهل الكتاب الا انهم لم يكن لهم من صلواتهم
فصل فرغ النبي صلى الله عليه وسلم بعصره فقال اصاب الله بك يا بن الخطاب ظاهرا وبها على الثاني اذ قد يجاب بان قوله اللهم انت اسلام
وملك السلام في فصل فمن ادعى فصلا اكثر منه فليقله وقوله لا افضل في السنن حتى التي بعد المغرب لا يستلزم سنونية الفصل باكثر اذ الكلام
فيما اذا صلى السنة في محل الغرض فاذا يكون الاول في ما ورد من انه عليه الصلوة والسلام كان يقول بركل صلوة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك
وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما اعطيت ولا مستطى لما منعت لا يفتقر ذا الجذب منك الجذب قوله عليه الصلوة والسلام ففقر المهاجرين
تسبحون وتكبرون وتحمدون وبركل صلوة ثلثا وثلاثين بار في ركعة عليه الصلوة والسلام يقول ايضا لا اله الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة الا بالله لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه له النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا الله
مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا يفتقضي وصل هذه الاذكار بل كونها تعقب السنة من غير اشتغال بالليس هو من قواعب الصلوة
يصح كونه دبرها وكونه عليه الصلوة والسلام انما كان يصلى السنن في المنزل كما سذكره فبان ضرورة يكون قوله لها قبلها تحية لازم بل يجوز كونها
بعد ما في المنزل لا يتحقق فكثير ما نقلوا ما كان من عمله في البيت اما بواسطة نسائه او سماعهم صوته وكانت حجة عليه الصلوة والسلام صغيرة
قريبة جدا او سمع قبلها حال قيامه منصرفا الى منزله او جالسا بعد صلوة لاسنة بعد ما كان في الفجر والعصر وما في الصحيحين عن ابن عباس رضي ان
رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتبة فكان على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عباس رضي ان كنت اعلم اذا انصرفوا
بذلك او سمعته وفي لفظ ما كنا نعرف ان الصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بالتكبير مع ما علم من سننهم بالصحيح من الاخبار من انه
عليه الصلوة والسلام انما كان يصلى السنن في المنزل بل واكثر على من يصلي ما في المسجد على ما في ابى داود والترمذي والنسائي انه عليه الصلوة
والسلام في مسجد عبد الله بن مسعود في يومه صلى فيه المغرب فلما اتوا صلواتهم راى منهم يسبحون اى يفتقلون فقال هذه صلوة البهيوت لا يستلزم الفصل
باكثر ما المانع من كون ذلك الذكر هو ذلك القدر الذي يرفعون به اصواتهم اذ انصرفوا اما التكبير المروي فانه بعد اعلم به قيل لم يعرف
احد من الفقهاء قاله الا ما ذكر بعضهم في البعوث والعساكر بعد الصبح والمغرب ثلث تكبيرات عالية واتحاصل انه لم يثبت عنه عليه الصلوة
والسلام الفصل بالاذكار التي يواطى عليها في المساجد في عصرنا من قراءة آية الكرسي والتسبيحات واخوانها ثلثا وثلاثين وخمسة عشر بار
قوله اليها والقدر المستحق ان كلاما من السنن والاورد له سنة الى الفرائض بالبقية والذي ثبت عنه انه كان يؤخر السنة عنه من الاذكار
وهو ما روى مسلم والترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم واسلم لم يقعد الا مقدرا يقول اللهم انت اسلام منك
السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام فهذا نص صريح في المراد وما يتجامل انه يخالفه لم يقو قوة اوله لم تزل على ما علمه فوجب اتباع
هذا النص واعلم ان المذكور في حديث عائشة هذا هو قولها لم يقعد الا مقدرا يقول وذلك لا يستلزم سنة ان يقول ذلك بعينه

الان لا بد من افضل خصوصاً عند ابن حنيفة رحمه الله ما عرفت من مذهبه والا بد من قبل النظر وبسببها واحداً يدنا

وبما عرفت الى سنن سعيد بن منصور من حديث البراء بن عازب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر اربعاً كان كائناً
 متعباً من ليلته ومن صامها بعد العشاء كان كشأنه من ليلة القدر ورواه البيهقي من قول عائشة والنسائي والدارقطني من قول كعب
 والموتوف في هذا كله فخرج لانه من قبل تقدير الاثوبة وهو لا يدرك الاسماع عايداً ورواه المعمر بن حديد المتأخرة انما يصح دليل المذهب
 والاستحباب لا يستدل به الا في السنة لا ثبت الا بقل هو اظلية عليه الصلوة والسلام عليها فلا ولي الا بال مجموع حديثين حديث ابن عمر
 خفي من رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة ركعات ركعتين قبل الظهر وركعتين بعده وركعتين في بيته وركعتين بعد العشاء
 وركعتين قبل الصلوة الصبح وحديث عائشة انه عليه الصلوة والسلام كان لا يركع ركعتين قبل العشاء بناء على الجمع بينهما اما بان
 الاربع كان يصليها في بيته فافق عدم علم ابن عمر بن الخطاب ان علم غيرهما يصلي في بيته لانه عليه الصلوة والسلام كان يصلي الكل في البيت ثم كان
 يصلي ركعتين تحية المسجد فكان ابن عمر يراها واما ابن عمر كما ذكر سنة الظهر وهو كان يرى ثلاث رداً اخرا فسد بسبب الزوال وهو ذهب بعض العلماء
 وهو الذي اشار اليه اهلنا فيما قد مرنا اخذنا من بعض الاثبات وهو ما ذكره الامام احمد عن عبد الله بن السائب انه عليه الصلوة والسلام كان
 يصلي اربعاً بعد ان تنزل الشمس قال منها ساعة فتفتح فيها ابواب السماء فاحب ان يصعد في فيها عمل صالح وعندنا هذا اللفظ لا ينبغي كونها هي
 السنة وقد صرح بعض مشايخنا بالاستدلال بعين هذا الحديث على ان سنة الجمعة كالظهر لعدم الفصل فيه بين الظهر والجمعة وبكل من حديث عائشة
 وحديث علي بن ابي طالب عليه الصلوة والسلام يصلي قبل الظهر اربعاً وبعد ركعتين وارجح من الكل ما في صحيح مسلم عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم
 يصلي في بيته قبل الظهر اربعاً ثم يخرج فيصل بالناس ثم يركع ركعتين فانه يقضي المواظبة التي يقضيها المظنون الاربع بعد العشاء سنة
 لتقل المواظبة عليها في النبي داود وعيسى بن مريم بن مريم قال سألت عائشة رضي الله عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ما على العشاء
 قط فدخل النبي الا صلى فيه اربع ركعات اوست ركعات وهذا مظهر من الليل فخرنا له طعاماً فكان في النظر الى لقب فيه يمنع منه الماء وراية
 متقياً الارض بشي من ثيابه وهذا نص في مواظبة عليه الصلوة والسلام على الاربع دون الست المتناهي قوله الان الاربع افضل من الست
 كلامنا على الاربع بعد الظهر فنقول صرح جماعة من المشايخ انه لا يجب اربع بعد الظهر بحديث رودة هو انه عليه الصلوة والسلام قال من صلى اربعاً قبل
 واربعاً بعد ركعتيه صلى الله عليه النار رودة ابو داود والترمذي النسائي ثم اختلف اهل هذا العصر في انما تعتبر ركعتي الركعة او بها وعلى التقدير الثاني
 بل تؤدى بها بتسليمه واحدة او لا فقال جماعة لانه ان لوى عند التحريمة السنة لم يصدق في الشفع الثاني او استحباب لم يصدق في السنة وكذا
 قالوا اذ طلع الفجر وهو في التهيؤ بابتك الركعتان عن سنة النجولان نية الصلوة بنية الاعم والاعم يصديق على الاخص بخلاف المتأخرين بالنسبة الى
 مبأنة وقوع عندى انه اهل اربعاً بعد الظهر بتسليمه او ثنتين وقع عن السنة والمندوب سواء احتسب هو الرأفة منها او لا لان المتأخرين بالحدوث
 المذكور انه اذا وقع بعد الظهر اربعاً مطلقاً حصل الوعد المذكور وذلك صادق مع كون الركعة منها وكونها بتسليمه او لا فيها مكون الركعتين
 لينة بتسليمه على حدة لا يمنع من وقوعها سنة وان كان عدم كونها بتسليمه مستقلة يمنع منه على خلاف فيه كما عرفت في سجود المسحوقين والندبات
 فيمن قام عن القعدة الاخيرة ليظنها الاولى ثم لم يصح حتى سجد فانه تيمم ولا تنوب كعتان عن سنة الظهر على خلاف لان المواظبة عليها بتسليمه
 بنية الاثبات الفرق بين المحلل والتحريم فان المحلل غير مقصود الا للخرج عن العبادة على وجه من قدر من في الهادية في باب القرآن ترجيح لثاني الاثر وبناؤه

كذالك سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي خلاف الشافعية

بأنه خرج عن العبادة فهو غير مقصود فلا يقع به الترجيح واما النية فلما منع من جهتها سواء نوى الربا لله تعالى تقطع اذ نوى المندوب بالاربع او السنة
بها اما الاول فلما تقدم في شروط الصلوة من ان المختار عند المصنف والمحققين وقوع السنة بنية مطلق الصلوة لما حققناه من ان معنى كونه سنة
كونه مفعولا للنية عليه الصلوة والسلام على البدو اظنه في محل مخصوص بهذا الاسم اعني اسم السنة حالات منها ما هو عليه الصلوة والسلام فانما كان
ينوي الصلوة لله تعالى تقطع السنة فلما واطلب عليه الصلوة والسلام على الفعل كذلك سيناه سنة فمن فعل مثل ذلك الفعل في وقتها
فقد فعل ما سمي بلفظ السنة وحيث تقع الاوليان سنة لوجوب تمام عملها والاخران نفلان مندوبا فهذا القسم من النية مما يحصل به كمال الامر من العجب منه
كيف ترك من تفسيره اذا عرفت بان نية الصلوة الاعم تتأدى بها السنة كما صرح به في الشاهد الذي اوردته من كعتي الفجر بنية الصلوة
فما المانع من ان ينوي بها ايضا الصلوة وبها تتأدى السنة والمندوب اما الثاني والثالث فكذاك بنا على ان ذلك بنية الصلوة وزيادة
فمنع عدم مطابق الوصف لا واقع ينفو فتبقى نية مطلق الصلوة على نحو ما عرفت من ان بطلان الوصف لا يبطل الاصل ونية مطلق الصلوة
تأدى الى كل من السنة والمندوب وقع في وقتها فظهر ان صحة نية على دار المبدأ بنية مبدئية بل مطلق النية للقول ان المانع ذكره كذا القائل صحيح حيث كعتي الفجر
بنية التهجيد دليل على خلافه فلو كان التهجيد وكما يشهد كثير من السنة بذكر الامة التي قادى بنية التهجيد على اطلاق جواب نعم كون نوى مجرد الصلوة والمندوب نية الصلوة
لانها ما واطلب عليه الصلوة والسلام من غير اقرار من التهجيد عند شأنا كان فرضا عليه فهو موطئة على فرض ثم رأينا في لفظ الهداية ما يدل
على قلنا وهو قوله فلما اخير الا ان الاربع افضل خصوصا عندنا الى حقيقة فان معناه ان الاربع بعد العشاء افضل من كعتين بعد ما خصوصا عند
الي حقيقة فانه يرى ان الاربع افضل في الوافل مطلقا اربع اربع تبليمة فاذا جعل المصلي بالبعد العشاء اربع او اربع تبليمة واحدة فتثبت الفضلية
عنده من وجوب من جهة زيادة عدد الركعات ومن جهة وقوع السلام على راس اربع اثنين الا لم يكن لقوله خصوصا عندنا الى حقيقة معنى لان
الاربع افضل من كعتين بالاجماع بل كلام الكل في هذا المقام فبيد ما قلنا اذ لا شك في ان الرتبة بعد العشاء ركعات الاربع افضل والاتفاق
على انها تؤدي تبليمة واحدة عنده من غير ان يضم اليها الرتبة فيصلي شافعا ليقبح عند التحريم اما ان يكون نية السنة او المندوب الى آخر
ما ذكره وقد ابدى ذلك اجرات عن السنة واعلم انه ذهب الى استبعاد المغرب لما روى ابن عمر رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام قال من صلى المغرب
ست ركعات كتب من الاوابين وتلا قوله تعالى انه كان للاوابين نفعه او احوال فيها كالحال في هذه الاربع فلو حسب الرتبة منها فترقى سببا
للمعروف قوله كذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرج ابو داود في سنة وانتردى في الشامل عن ابي ايوب الانصاري عنه عليه الصلوة
والسلام قال اربع قبل الظهر ليس فيها تسليم فتعجب لمن ابواب السار وضععت بعينه من حسب الضم في لفظ المتردى في الشامل قلت يا رسول الله
افيهن تسليم فاصل قال لا وله طريق آخر قال محمد بن الحسن في موطاه شاكرك بن عامر البجلي عن ابراهيم والشبي عن ابي ايوب الانصاري انه عليه الصلوة
والسلام كان يجلي اربع اذ زالت الشمس فلك اربع اربع عن ذلك فقال ان ابواب السماء تفتح في هذه الساعة فاحب ان يصعد في تلك الساعة
خير قلت اني كل من قرأه قال نعم قلت الفصل عشرين بسلام قال لا تتمتع بل يندب قبل المغرب كعتان ذهبت طائفة اليه واكرهه كثير من السلف
واصحنا بانما لك ثم تسك الاولون بان في البخاري انه عليه الصلوة والسلام قال صلوا قبل المغرب ثم قال صلوا قبل المغرب ثم قال في الثالثة لمن شاء
كراته ان يتخذ الناس سنة في لفظ لابي داود وصلوا قبل المغرب كعتين زاد فيه ابن جبان في صحيحه وان النبي صلى الله عليه وسلم

الاربع

قال دنوافل النهار ان شاء الله بسلامة ركعتين وان شاء الله تركه الزيادة على ذلك

صلى قبل المغرب ركعتين واجدث انس في الصحيحين كان المؤذن اذا اذن للصلوة المغرب قام ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتهدرون السوراء فيركعون ركعتين حتى ان الرجل المغرب ليضل المسج فحسب ان الصلوة قد صليت من كثرة من يصليها الجواب لما رويته باني ابي داود وعنه طاؤس قال سئل ابن عمر عن الركعتين قبل المغرب فقال ما رأيت احدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما وركن في الركعتين بعد العصر سكنت عنه ابو داود والمندري بعده في مختصره وهذا صحيح وكون معارضة في البخاري لا يستلزم تقديمه بعد اشتركا في الصلوة بل يطلب الترجيح من خارج وقول من قال اصل الاحاديث في الصحيحين ما انفك البخاري ثم انفك مسلم ثم اشتل على شرطهما من غير ما تم ما اشتل على شرط احد هاتهما لا يجوز التقليد فيه اذا لاصحته ليس الا لاشتمال رواتهما على الشروط التي اعتبرها لما افترض وجود تلك الشروط في روية حديث في غير الكتابين انما يكون الحكم باصحته في الكتابين من الحكم ثم حكمهما او احدهما بان الراوي المعين مجتمع تلك الشروط ليس ما يقطع فيه بمطابقة الواقع فيجوز كون الواقع خلافه وقد اخرج مسلم عن كثير في كتابه من لم يسلم من هؤلاء المحجج وكذا في البخاري فحاشا من يفتهم هذا الامر في الرواية على اجتهاد العلماء فيهم وكذا في الشروط حتى ان من اعتبر شرط طواف الفاء وآخر يكون ما رواه الاخر فليس فيه تلك الشروط عند مكانها لمعارضة المشتل على ذلك الشرط وكذا فيمن ضعف راويا وثقة الاخر فعم تسكن نفس غير المجتهد ومن لم يجز امر الراوي بنفسه الى ما جمعت عليه الاثر اما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه والذي خير الراوي فلا يرجع الا الى راي نفسه وادق تصح حديث ابن عمر عندنا معارض ما صح في البخاري ثم يترجح هو بان عمل اكابر الصحابة كان على وفقة كابي بكر وعمر حتى نهى ابراهيم النخعي عنهما في رواه ابو حنيفة عن حماد بن ابي سليمان عنه انه نهى عنهما وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر نهى لم يكونوا يصحون ما بل لو كان حشا اودعاه بعصم ترجح على ذلك الصحيح بهذا فان جمعت الصحيح والضعيف انما هو باعبار السند طنا انا في الواقع فيجوز فطال الصحيح وصحة الضعيف وعن هذا جاز في الحسن ان يرتفع الى الصحة اذا كثر طرقه والضعيف يصير حجة بذلك لان تعدده قرينة على ثبوته في نفس الامر فلم لا يجوز في الصحيح انه ان يضيعت بالقرينة الدالة على ضعفه في نفس الامر والحسن ان يرتفع الى الصحة بقرينة اخرى كما قلناه من عمل اكابر الصحابة على نفق ما قلناه وتركهم مقتضى ذلك الحديث وكذا عمل اكثر السلف منهم ما لك نجم الحديث وما رواه ابن حبان على في الصحيحين من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلما لا يعارض ما رسلنا من انه عليه الصلوة والسلام لم يصليها بخوار كون صلما قضاء عن شيء فانه وموثبات روى البطريرك في مسند الشاميين عن جابر قال سألنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الركعتين من قبل المغرب نقلنا لا غير سلمة قالت صلما عند مرة فسالته ما هذه الصلوة فقال صلى الله عليه وسلم قبل العصر فصليتها الا ان في سواد الهامة عليه الصلوة والسلام سأل الصحابة نسأله كما ينبغي قول جابر سألنا لاسألت ما ينبغي انها غير معروفة من سننه وكذا سواد الهامة ابن عمر فانه لم يثبت الحديث بل لما سأل الذي يظهر ان مشير سواد الهامة الرواية بهما مع عدم مهور وثبهما في ذلك لصدرنا جابا نسأله الا في يعلم من علمه لا يعلمه غير من بالنسبة تحته واجاب ابن عمر بنقيته عن الصحابة ايضا وما قيل المشت اولي من الثاني فيترجح حديث انس على حديث ابن عمر ليس بشي فان الحق عند المتقين ان النفي اذا كان من جنس ما يورث برهله كان الاثبات فيعارضه لا يقدم هو عليه وذلك لان تقديم رواية الاثبات على رواية النفي ليس الا لان مع رواية زيادة علم على النفي في رواية روية الامر على ظاهر الحال من عدم العلم يعلم باطله فاذا كان النفي من جنس ما يورث تعاضا لا تنبأ كل من حواج على الدليل الا انفس كون مفهوم المراد

للشافعي رحمه الله عليه الصلاة والسلام موطوء الليل والنهار مثنى مثنى

عشرة غير كسرى البخرجات ما قبله فانه كل كون الاثني ربواحدة من موطوءة الى الركعتين الاخيرتين وما في الى داود ومن عبد الله بن قيس ثلث
عاشية بكم كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كان يوتر بربع وثلاث عشرة ثلث ثلث وعشرة ثلث ولم يكن يوتر بانقضاء من سبع ولا
بثلاثين ثلث عشرة فزاوية عاشية ربه الا في خروج عليهما ترجيحاً للرواية الثانية عنها في المكتبة على ثمانية عنها في داود بموطوءة موطوءة حديث ابن
عباس لانها اظهرت عليه الصلوة والسلام منه ومن جميع الناس فليته باجاءه هو ما شاءه في ليلة فاذة وهي علم ما كان عليه موطوءة الى ان توفي
الله تعالى مع انه قد اختلف على ابن عباس قال الشعبي ان عبد الله بن عباس عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلث عشرة ركعة ركعة
سنا شان ويوتر ثلث ركعتين بعد الفجر وذا موافق لحديث عائشة رضي الله عنها في ثلث الركوات ما شاءه ثم علم بوطوءة الزواجر من ما استقر عليه فيما ساه
الشعبي موطوءة عليه الصلوة والسلام اجاب بما علمه من رواية الى البخاري عن عائشة كان عليه الصلوة والسلام يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة ثم يصلي في الصباح
بالصبح ركعتين ثم يفتن قال عبد الحق في الجمع بين الصبحين هكذا في هذه الرواية وبقيت الروايات عند البخاري وسلم ان الجملة ثلث عشرة ركعة ركعتي الفجر
قالنا بان هذه غلط واما ما عرفت في اقله فحديث الى داود المذكور انما هو في رواية حيث قال لم يكن يوتر بثلث من سبع وما ذكره قلده من جواد بن سلمة في
ما عرفت اربع والا فانه علمه ثم ظهر ما في الى داود وان كلا من اربع وما بعده اذا في يفتح موافقاً للثمة او المندوب الموافقة بطريقته عليه الصلوة والسلام
لكن يتبين في حديث آخر توقف كون التسمية على ثمان ركعات وهو ما رواه الترمذي والشافعي من حديث ام سلمة قالت كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوتر ثلث عشرة ركعة فلكا كبر وخفض او ترسيع فمعه يفتني توقفنا على عشرة وحديث عائشة المبرج يقتضي توقفها على
ثمان فهو المستعمل الا ان اقتضاه توقف فعل السنة على الثمان لمن لم يسلم امان من كبره واسن فقتضى الآخر حصول سنة القيام له بالربع بقى ان السنة
منلوة بالليل في حقا السنية او الاستحباب يتوقف على صحتها في حقه عليه الصلوة والسلام فان كانت فريضة في حقه فهي مندوبة في حقا لان
الا لعل قوله فيها انها تنفيذ النذوب والمواظبة الفعلية ليست على تطوع لتكون سنة في حقا وان كانت تطوعا فستة لنا وقد اختلف العلماء في ذلك
فذهب طائفة الى انها فرض عليه وعليه كلام الامويين من مشائخنا متسكوا بقوله تعالى ثم الليل لا قليلا الآية وقال طائفة تطوع لقوله تعالى
ومن الليل فجيءه فاعلمه لك والادولون قال الامام فاذ لان المراد بالساعة الزيادة اي زائدة على ما فرض على غيرك اي سجد فريضة زائدة لك على ما فرض
على غيرك وربما يعطى التقدير بالجور ذلك فانه اذا كان العمل المتعارف يكون كذلك له وغيره واسند عن مجاهد بن الحسن وابي امامة ان تسميتها
بنا فية باعتبار ركوعها في حقه عليه الصلوة والسلام جائله في رفع الدرجات بخلاف غيره فانها جائله في تكفير السيئات لكن في مسلم وابي داود
والنسائي عن سعيد بن هشام قال قلت لعائشة ربه يا ام المؤمنين اجزي من فلي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الست تقرأ القرآن قلت بلى قالت فاف
خلق نبي الله صلى الله عليه وسلم في القرآن فلي من قوم ولا احوال صا من شئ حتى اموت ثم راني قلت فلي من قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت
الست تقرأ يا ام المزل ثم الليل لا قليلا قلت بلى قالت فان كنت اقر من قيام الليل في اول هذه السورة فقيام من قيام النبي صلى الله عليه وسلم حولا او كما
النا فاعتما اثني عشر شهرا في السوا حتى انزل الله في آخره السورة التحفيت وصار قيام الليل تطوعا بعد فريضة الحديث وباقية ما ذكرناه في الكلام على قوله
وحيلى لكراية انه عليه الصلوة والسلام لم يرد من الحديث الذي قد مرنا انه حديث طويل فمذا يقتضي انه نسخ وجوبه عنه قوله للشافعي قوله عليه
والسلام صلوة الليل والنهار مثنى مثنى اخرج صاحب السنن الاربعية من حديث ابن عمر وفيه حجة قال الترمذي اختلف اصحاب شعبة فيه

ولما كان عتقكم بكثر ايمانكم وكمي حقيقته وانه عليه السلام كان يصلي بعد العشاء اربعاً وربعاً عايشة رزقاً وكمي يواظب على الاربع في الصلوة ولانه اودم غزيرة فيكون اكس وشفقة وارزب وفضيلة واهل الالوان ان يصلي اربعاً بتسليمه لا يحرم عنه بتسليمتين وعلى القلب غزير والاربع تؤدى الجملة في صلاة التسليم معنى كما وادشعكادرا والله اعلم

والله اعلم

منه فيسجد ركعة بغيره ثم رواه الثقات عن عبد الله بن عمر عن علي بن الصلوة والسلام ولم يذكر فيه صلاة التمام وكذا هو في الصحيحين قالوا
هذا الحديث غريب خطأ وتولاه في سنة الكبري اسناده جيد لا يباحض كلامه هذا لان جوده السند لا يمنع مع الخطأ من جهة اخرى دخلت على الثقات
ولما رواه الحاكم في كتابه في علوم الحديث بسنده ثم قال رجاله ثقات الا ان فيه علة ليطول بذكر الكلام انتهى ولو سلم فذكر الجواب قوله
ولما الاعتبار بالشرائح فان الاجماع على الفصل فيها وادانته المحر عليه لعل لا كما فعل غيره من الاستدلال بها بالحديث الصحيح صلاة النبي
تمني لانها يتما جان الى الجواب عن مروى الشافعي صلاة النذر شني وموجبه جواب عن صلاة الليل شني وموجبه قوله يعني رواه شافعا لا ورا
نمو اطلاق السلام للمردم على الارام وعي الى حمله عليه عارضة ما قدمناه في اثبات كون الاربعة سنة راتبية من ان عائشة على عليه الصلوة والسلام المتشاقط
ففضل على الاصلي اربعة وستاد وروى ابو داود ومن حديث زرارة بن اوفى عن عبيد بن هشام عن عائشة قالت كان عليه الصلوة والسلام يصلي صلاة العشاء
في جماعة ثم يرجع الى اهل بيته فيركع اربع ركعات ثم ياتي في فراشه بالحديث بطوله وفي مسلم من حديث سعاد بن ابي سالت عائشة كم كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم يصلي الصبح قالت اربع ركعات ويؤيد ما رواه ابو يعلى الموصلي في مسنده اثنا شيخان بن خروخ ثنا طيب بن سليمان قال قالت عمر سمعت
ام المؤمنين عائشة تقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح اربع ركعات لا يفصل بينها سلام لكن قد يقال ان الادل لا يدل على ان الاربعة
تسليمة اذ لو قصدت افادة كميته نقط كان جميعا مع الفصل وفي التاريخ كان ابو يوسف فصل كل يوم بالصبي ركعة والافهم احداه بسلام احدا لا اول
الما في الصحيحين عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه سأل عائشة كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان قالت كان يزيد في ركعاته
ولا غيره على احدى عشرة ركعة يصلي اربعة فلا تسأل عن جنهن في طوئ ثم اربعة فلا تسأل عن جنهن في طوئ من الحديث فهذا الفصل في بيان المراد بالاتفاق
ثانيا فلا تسأل عن جنهن في قديمنا في سنة النظر قوله عليه الصلوة والسلام انها تسليمة واحدة لكن لا يخفى انه عليه الصلوة والسلام كان يصلي بها كما كان
يصلي ركعتين في رواية بعض نفا اعني فعل الاربعة لا يوجب المعارضة فالاولى في النقص ان شاء الله تعالى وجمان احدها مقتضى لفظ الحديث حكم الصلاة
في الخبر انه حكم على العالم عني صلاة الليل والنهار وليس بجزا والالكانت كل صلاة تطرح لا تكون الاثنتين شرعا والاتفاق على جواز الاربعة ايضا
وعلى كراهية الواحدة والثلاث في غير النوتر وانما انتهى كون المراد ان الصلوة لا يتاح الاثنتين والاتص الاثنتين لزم كون الحكم بالخبر المذكور اعني
شني انا في حق الفضيلة بالنسبة الى الاربعة اوفى حق الاباحة بالنسبة الى الفرد وترجح احد ما يرجح ونسبة عليه الصلوة والسلام وروى على كلا النعويين
لكننا عقلنا زيادة فضيلة الاربعة لانها اكثر مشتقة على النفس بسبب طول التمسيد لاني سقام الخدمة ورائاه عليه الصلوة والسلام قال اما ذكره على
تدريسك فمكننا بان المراد الثاني اي شني لا واحدة او ثلثا ثانيا ان المراد بان كل شني من الطعن صلاة على حدتها وشني سعدول عن العدد
المكرر وهو اثنان اثنان مؤداه اثنان اثنان صلاة على حدة ثم اثنان اثنان صلاة على حدة ولم جرا وهذا معنى اربع صلاة على حدة اربع
صلوة على حدة اربع صلاة اخرى على حدة ولم جرا بخلاف ما لم يذكر لفظ شني وقال الصلوة شني مقتضى عليه فان المعنى ح الصلوة اثنتين
اثنتين ولم جرا فيفيد ان كل اثنين صلاة على حدة وبسبب العدد عن اربع اربع فاكسر استعمالا او اشهر معنى الى افادته بذلك قصد افادة كون
الاربعة مفصلة فغير السلام وذلك ليس الا تشهد لا مخلوطة وذلك لان بعد جعل كل اربع صلاة على حدة اثم قال ان تلك الاربعة اثنتين اثنتين
لا بد ان يكون الفصل بغير السلام والا لكان كل صلاة ركعتين قد كان كل صلاة اربعة وقد وقع في بعض الافعال موصولا بها تحسن في الاستعمال

علي

فصل في القراءة والركعتين وسبعة في الركعتين وقيل الشافعي في الركعات كلها القول عليه السلام لا صلوة الا بقراءة وكل ركعة صلوة وقيل ما قاله
في ثلث ركعات اقامة للاكتمال فقام الكل تسييرا لئلا يقرأ في ركعة واحدة ما يقرأ في ركعتين ولا يركع ركعة واحدة ما يركع في ركعتين ولا يركع ركعة واحدة ما يركع في ركعتين

٥٨

كل وج

مروعة تفسيره على ما قلنا وهو ما أخرجه الترمذي في المعجم عن ابن المبارك عن الليث بن سعد ثنا عبد الله بن سعد عن عثمان بن ابي نيس
عن عبد الله بن نافع عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن العباس قال قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم صلوة بني ثعلبة في كل ركعتين
واما الكلام معناه فظاهر من الكتاب

فصل في القراءة والركعتين فرض في الركعتين وجعل في الركعتين واجب هذا هو الصحيح من المذهب واليه اشارني المصنف
وقال بعضهم ركعتان غير معين واليه ذهب الجمهور كذا في البدائع فلو تركها او قرأ في ركعة فسدت ولو قرأ في الاخرين صحت ويسجد للسجود
وعند الشافعي في الكل وعن مالك في ثلث وقال زفر بن الحسن البصري في واحدة لان الامر لا يقتضي التكرار وعن ابي بكر الاصم وسفيان بن
عيينة ليست الا سنة لان معنى الصلوة على الافعال لا الاقوال وكذا تسقط لعدم القدرة على الافعال القدرة على القراءة وعلى القيل لا تسقط ولما شافعي مالك
قوله لا صلوة الا بقراءة رواه مسلم وقال ابو هريرة فما اعلن رسول الله صلواته عليه وما افضى اخيه له الا ان مالك يقول لاكثر حكم الكل وان قوله
ما قرأوا ما ليس من القرآن ويؤيد لا يقتضي التكرار فكان هو واه افترضه في ركعة الا ان الثانية اعتبرت شرعا كالاولى فاجاب العشرة
اجاب فيها فان قيل هذا بناء على ان الله لا لا تشترط فيها اولوية المسكوت بالحكم كما في لا تقل لها من وفيه نظر وايضا التابت بالذات
ما فيه من النص كل من فهم اللغة وليس منها ذلك قلنا لا شك ان المتعبد في كونه دلالة لا قياسا كونه يفهم عن فهم موضع اللفظ سواء
كان اولى او لا فلا عبرة بذلك النظر لمن خالف ثم نقول من فهم اللغة ثم علمه تسمية الشارع تعالى بين الركعة الاولى والثانية وبين الثالثة
والاربعه منها من كل الوجوه ثم سمع يقول اقرأ في الصلوة تبادر اليه طلب القراءة في التسعة الاول او الثاني للملاحظة تلك المقدمة المقررة
في نفسه فاما الحديث المذكور وروى في حديث النبي صلى الله عليه وسلم من قوله عليه الصلوة والسلام فليقرأ ثم قال في آخره
ثم اقبل ذلك في صلواتك كلها فما لا يغيب به الفرض لان القطع لا يثبت بغيره وقوله عليه الصلوة والسلام فليقرأ ثم قال في آخره
ما تقدم اول باب صفة الصلوة ان الاجال في سمي الصلوة لا ينبغي عدم الاجال فيما يخص اليا من الاركان شرعا بيان اذا كان دليله
مما لا يحتاج الى البيان بقي ان يقال فلم يثبت الوجوب في الاخرين كما هو محصل رواية الحسن عن ابي حنيفة انه اذا لم يقرأ يكره ويسجد
للسنة الحديث الاول ان اجيب بان الصلوة المصح فيها اذا اطلقت تنصرف الى الركعتين لعدم شرعية الواحدة وقيل شرعية الثلاث
وهي المذكورة في الحديث بقي الآخر فانه امره ان يفعل ما ذكره ومنه القراءة بخلاف ما يفهم من المواظبة في الاخرين من بعض اللغات بحديث ابي قتادة في ابي حنيفة
كان عليه الصلوة والسلام يقرأ في الظهر في الركعتين الاوليين بفاتحة الكتاب وسورتين في الركعتين الاخيرين بفاتحة الكتاب الحديث فانه انما
يفهم المواظبة في الجملة وهي اعم من المقررة بالترك اجابا وغيره لا دلالة للاعم على خصوصية بعض الافراد ولهذا استدل المصنف بهذه المواظبة
على استحباب القراءة فيها واجاب ان قول الصحابة على خلافه صادر عن الوجوب ذلك ما روى ابن ابي شيبة عن شريك عن ابي اسحاق الشافعي
عن علي بن ابي حمزة لا اقرأ في الركعتين وسج في الاخرين مدعي عائشة غريب بخلافه عن غير ما في موطأ محمد بن الحسن ثنا محمد بن ابي بكر عن حماد
عن ابي هريرة عن علقمة بن قيس ان عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه ما يقرأ فيه من الاخيرين الا في الاخيرين اذا صلى وحده قرأ
في الاخيرين بفاتحة الكتاب وسورة لم يقرأ في الاخيرين شيئا من الاول من الاقطاعات التي يتم والممكن عن غير ما من الصحابة خلافه والا فاختلنا فمخرج

لقد ثبت بن عمر رضي الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يصل على حمار وهو متوجه الى ابياء فان
النوافل غير مخصوصة بوقت فلما انعم الله على النزل والاستقبال تنقطع عند النافلة او ينقطع هو عن النافلة اما الفرض فمخصوصة
بوقت والسنة الرواتب نوافل وعن ابي حنيفة ان ينزل السنة الفجر لا ينزل الا من ركعها والتقصيد بمخرج المصنوع في اشتراط
السفر والمجاورة في المصنوع ان يوسف انه يجوز في المصنوع ايضا وجد الظاهر ان النص ورد خارج المصنوع الحاجة الى الركوع
اغلب فلان افتتح النطق راكبا فنزل يتي وان صلى ركعة فاذكره ركبا مستقبل لان احرام الركبا انعقاد بمجرى الركوع والركوب
على النزل فاذا اتى بما صح واحرام النازل انعقاد بوجوب الركوع والسجدة فلا يقدح في ذلك ان يركع ركعة من غير ان يركع ركعة ان يركع ركعة ان يركع ركعة

بمخالفات التذلل لانه نفسه عامل وكذا انفقوا على انه لو نزل في ركعة من غير ان يركع ركعة المشي ولو شرع فيه ما شال لم يركع كذلك وعلى هذا التفتير
يغني اذا اطلق نذر الصلاة تجب بصفة القيام لانها عبارة عن القيام والقراءة في ركعة الركبة الاصل غير انه يجوز تركه الى القعود في الغسل
فلا يضر ان يطلق الاله وهذا احد الاقوال وقيل هو اخبار وقيل كان في الكتاب وسمع ان القول الثاني هو في الكتاب بعينه فليس فيها
ثلاثة اقوال كما هو ظاهر شرح الاكثر لا لو كان استحباب القعود والارواية في المسئلة وقد عرفت الجواب عما تقدم في مسئلة نية الاربع قوله سجدت
ابن عمر اخبرني سلم والبوداؤد والنبائي وليس فيه يومى اينا وقد غلط الدارقطني والنبائي عمرو بن يحيى في قوله على حمار وانما هو راحلة وانما خرج
الدارقطني في غرائب مالك عن انس رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو متوجه الى خيبر على حمار يصلي يومى اياها وسكت عليه في الامام
عزى لفظ الايام الى الصحيحين والريلى رحمه الله لم يره فيها وقال عبد الحق في الصحيحين تفرد البخاري بذكر الايام انتهى وقد رايناها
في باب الوتر في السفر من صحيح البخاري من حديث ابن عمر واخرجه ابن جبان في النوع الاول من القسم الرابع من صحيحه عن جابر رايت النبي صلى الله
عليه وسلم يصلي النوافل على راحلته في كل وجه يومى اياها ولكنه يحفض السجدين من الركعتين قوله لان النوافل غير مخصوصة بوقت فلما انزل
النزل والاستقبال تنقطع عنه النافلة ان لم ينزل او لم يستقبل او ينقطع هو عن النافلة ان نزل او استقبل اما الفرض فمخصوصة بوقت فلا
يشق الزام النزل في بعض الاوقات ولان الرقعة متطافرون معه على ذلك فلا ينقطع حتى لو لم يقفوا وخاف من النزل اللص او السبع
جاءه ان يصليها راكبا وكذا اذا كانت الدابة محمولا لا يقدر على ركوبها الا بيمين او يمشي كغيره من ركبه وكذا الطين والمطر لغيره تعالى
فان يقطع فحالا او ركبا او الواجبات من الوتر والمندور وما شرع فيه فافسده وعلوة الجحارة والسجدة التي تليت على الارض كالفرض اما
الركعة التي تجوز على الدابة وعن ابي حنيفة انه ينزل السنة الفجر لانها اكد من غيرها ويروى انها واجبة وعلى هذا اختلفت في ادائها قاعدا
قوله وانما ارعفت على الشرط والاول رواية عن ابي حنيفة وابي يوسف والثاني عن ابي يوسف واختلفت في مقدار الخروج قبل قدر
فرضين لا اوردته وقيل ميل والاول ظاهر لفظ الاصل والاصح قيل في موضع يجوز ان يركع ركعة قوله وعن ابي يوسف انه يجوز في المصنوع راكبا
بلا كراهية وعن محمد بن عيسى قيل لما قال ابو حنيفة ذلك قال ابو يوسف شئ فلان وسماه عن سالم عن ابن عمر ان النبي صلى الله
عليه وسلم ركب احمرا في المدينة ليعود ساجدا بن عبادة رضي الله عنه وكان يصلي وهو راكب فلم يرفع ابو حنيفة راسه قيل ذلك رجوع منه
وقيل بل لانه شاذ فيما تقدم به البهوى والشاذ في مثله ليس حجة عنده وتمسك به ايضا وكثرته محمد بن حنفية الغلط لما في المصنوع كثره الغلط
هذا والنجاسة على الدابة لا تمنع على قول اكثرهم وقيل ان كانت على السرج والركابين تمنع وقيل ان كانت في موضع جلوسه
فقط وجه الظاهر ان فيها ضرورة وبجواز عليها رخصة تكثير الخيرات سقط لهما ما هو اعظم وهو الاركان من الركوع والسجود وهو اعظم
من ذلك الشرط وهل يجوز الصلاة على العجاة ان كان طرفها على الدابة وهي تيسر ولا تيسر في صلاة على الدابة وقد فرغنا عنه
وان لم تكن في كاسر وكذا لو جعل تحت المحل خشبة حتى يبق قران على الارض لا الدابة فيكون بمنزلة الارض قوله فان افتتح النطق راكبا
ثم نزل يتي وان صلى ركعة فاذكره ركبا مستقبل فها هو ظاهر الرواية عنهم وعن محمد بن قيس لان الركبا اذا نزل واستقبل كان موديا جميع الصلاة
بركوع وسجود وهذا اولى من اداء بعضها بها وبعضها بالايماء والركوبى او بعضها به وبعضها بهم

[illegible]

وهو الاول وعلى قول زفر بن يحيى في الوجهين انه يجوز بالصلوة ركوع وسجود على صلوة افتتاحها بالياد وعن ابى يوسف يستقبل فيها اما اذا كان
ما زاد ثم ركب الملوحة المذكورة في ظاهر الرواية واما في قلبه فالحاقا بالمرض المعنى اذا قدر في خطاها عليها فذلك اذا لم يحصل الركوب والنزول
لعل كثير ان منع فوضع على الدابة وشي رجليه فاعذر من اجانب الآخر وجه الفرق على ظاهر الرواية ان الصلوة على الدابة واقعة مع
اتكاف الالماكن وعدم الاركان الاصليته وبعض الشروط جزئت شرعا بخلاف القياس للحاجة الى قطع المسافة ودليل الحاجة الركوب
فاذا افتتح على الارض اتقنى وليها الموزع وثبت دليل الاستتعا فلا يجوز معه بالاياد سجلات الافتتاح ركبا فانه معه وليها وما يتجامل فيه
من بناء القوي على الضعيف وهو لا يجوز كما لم يجرى للمرض اذا قدر على الاركان في الاشياء لا ينبغي منع بان عدم بناء المريض في الغرض للرواية
عنهم فيه في النقل فجاز ان يقول بنى فيها لا يحتاج الى الفرق وان يقول لا ينبغي ويفرق بان ايراد المريض اعتبر شرعا بدلا من الركوع والسجود
وهو المانع لاستلزامه اجمع بين البذل للاصل والذاتة اذ لا يخل وجه امتناع كون بعض الصلوة قويا وبعضها ضعفا منه
بما كون كل منهما باذن الشرع ومعنى البدل هو الذي لا يجوز الصلوة به الا عند نقص الاصل وهو وقعت في الركب او كونه الانتصاب
في الركاب من الركوع والسجود على الامه فكان اياها معتبرا اصلا في بذل حاله فكان قويا كالركوع والسجود لا بد لافصح البناء بها عليه
وقيل لما جاز للراكب ان يفتح بالايام مع القدرة عليها جاز له ان ينبي بها بعد الافتتاح بخلاف المريض ليس له ان يفتح مع القدرة عليها
فليس له ان ينبي بها بعد الافتتاح به وبما يفيد ان لا ينبغي في المكتوبة اذا افتتحها ركبا اذ ليس له ان يفتتحها ركبا مع القدرة عليها بالنزول وكذا
قيد المسئلة في الكتاب بنى قوله فان افتتح التطوع واما الذي اختار المصنف في الفرق بين الافتتاح بين الركب او كونه الانتصاب
ان يقال ان اردت ان احرام الركب انقصه بمجرد ما بان ينزل فاول المسئلة وعين النزاع وان اردت وهو ركب بان يسجد على
الاكاف مستثاكون الاخرى بها بل بالاياد الواقعة في خضتها واطرافها لا معنى تقريره ان الشرع حكم بالاجزاء بمجرد الايام فيلزم الحكم بالخرج عن العذر
قبل وصول راسه الى الاكاف فلما وقع بها اذ وصل قبلها فقولهم وكذا عن محمده اذ انزل بعد ما صلى ركعة يعني يستقبل فاما اذا لم تمهيدا
حتى نزل فانه ينبغي لانه اذا لم تمهيد كان مجزئ تحريمه وهي شرط عندنا والشرط المنقذ للضعيف يكون شرطا للقوي والاصح هو الظاهر عنهم يعني
اذا نزل بنى مطلقا لما قد منا من ان ليس من بناء القوي على الضعيف المتنع ولما جرى فيما ذكرنا انتفاء التذرع بالصلوة على وجه الاستشهاد
اجينا سوق بعض فروع متعلق بتيممنا نذر شعاعا وضوءه وبلا قرارة تجب شفع بوضوء وقرارة وقال زفر لانه نذر باليس قرينة ففادت شرط
لزومه وعن محمد انه سمي بالاصح او الصلوة معه كغير طهارة لا يلزمه او يصح في الجملة كبلال قرارة يلزمه قلنا التزام الشيء التزم لما لا صحة له الا
كنذر الصلوة ايجاب الوضوء فالصلوة قرينة وقد التزمها الا انه ذكر ما يخرجها عن القرينة فيلغو بخلاف ما ليس قرينة اصلية ولو نذر ركعة او ثلثا
وجب ركعتان واربعة وقال زفر في الاول لا يجب شئ وفي الثاني ركعتان فلما انه التزم بعض ما لا يخرجها عن التزمها لكل كايقاع ولو نذرت فلما فرغ
فحاضت فيه فضة فلما قال نذر في المشرع قلنا بل به لانه اضيف الى اليوم ومعه وعده واعتراض الحيض منع الاداء الوجوب
صدور النذر بخلاف ما لو قالت يوم مريض

فصل فی قیام رمضان۔

وأيضا سنة كان أروى الحسن بن الحسن بن علي بن الحنفية ودفن في المطب عليها الخلفاء الراشدين والبنو علي بن الساجد من العزيماني تركه
للمواظبة وهو خشيته أن يكتب علينا والسنة فيها الحجة لكن على الجاهل الكفاية في الواضع أهل المسجد عن أبيهما كانوا مسيحين أو طاهيا
البعث فاشترى من الجماعة تدارك للفضيلة لأن أفراد التي أكثر ثم وثقوا عندهم الخلفاء والسنة في الجالوس بين الترويح والنجدين
مقدار الترويح وكان بين الخامسة وبين الترويح عادة أهل الحوامين واسم البعض الأسماء راحة على نفس تسليمات وليس بعضهم
وقوله ثم يوردتهم يشير إلى أن وقتها بعد العشاء

ابي اسحق عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يصوم رمضان فقد كفر
 وعصى ونبأ الان عاشر المنقول ان ابدا من زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ليلة في
 رمضان الى السبي فاذا الناس اذاع مفرقون على الربل لنفسه ويطلى الربل فيصلي بصلاته الربل فقال عمر رضي الله عنه اني اري لو جئت هؤلاء ^{طهارة}
 كان انزل ثم غرم فبعهم الى ابي بن كعب ثم خرجت مولى له اخرى والناس يصيدون بصلوة قاريهم فقال عمر لعنت البدقة هذه والتي يتامون
 عنها افضل برياءة لئلا يكون ذلك الناس فيقومون اوله رواه اصحاب السنن وصححه الترمذي وقال عليه الصلوة والسلام عليكم لعنتي وسته
 اخلفا الراشدين من بعدى وقال في حديث آخر اقض الله عليكم صياما وسته لكم قيامه وقد بين عليه السلام العذر في تركها وفي
 خشية الاقراض على ما قدمنا في باب التزمن حديث ابن حبان فارجع اليه وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها الصلوة والسلام على
 في المسجد فعلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثر الناس ثم اجتمعوا من الثالثة فلم يخرج عليهم فلما اصبح قال قد رايت الذي صنعتكم في مني من
 الخروج اليكم الا اني خشيت ان تقض عليكم ذلك في رمضان زاد البخاري فيه في كتاب الصوم فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والامر على ذلك وقد رنا في باب النوافل عن ابي سلمة بن عبد الرحمن سالت عائشة رضي الله عنها كيف كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في رمضان فقالت ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على احدى عشرة ركعة الحديث واما ما روى ابن ابي شيبة في مصنفه والطبراني في
 البيعي من حديث ابن عباس ان عليه الصلوة والسلام كان يعلى في رمضان عشرين ركعة سوى الوتر فضعيف بابي شيبة ابراهيم بن محمد
 جدا لا اعم الى كبرين بابي شيبة تنفق على ضعف مع مخالفة الصحيح نعم ثبت العشرون من زمن عمر في الموطأ عن يزيد بن رومان قال قال الناس
 بقدره من في زمن عمر بن الخطاب ثلث وعشرين ركعة وروى البيهقي في المعرفة عن سائب بن يزيد قال كنا نقوم في رواية عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه فحسين ركعة والوتر قال النووي في الخلاصة اسناد صحيح وفي الموطأ رواية باحدى عشرة وجميع مينا يانه وقع اولاهم استقر الامر
 على العشرين فانه متوارث فحصل من ذلك ان قيام رمضان احدى عشرة ركعة بالوتر في جماعة فطه عليه الصلوة والسلام ثم تركه لغيره فاذا رآه
 لولا خشية ذلك لوانت كبر ولا شك في تحقيق الامر من ذلك بوفاته صلى الله عليه وسلم فكانت سنة وكونها عشرين سنة اخلفا الراشدين
 بقوله عليه الصلوة والسلام عليكم لعنتي وسته اخلفا الراشدين ندب الى منعه ولا يسلم كون ذلك سنة او سنة بمواظبة بنفسه الا بعد
 وتقدير عدم ذلك العذر انما استنداد انه كان يواظب على ما وقع منه وهو ذكرنا فيكون العشرون مستحبا وذلك العذر منها هو السنة
 كما ارجع بعد الشاشية وركعتان منها هي سنة وطاهر كلام المشايخ ان السنة عشرون ومتقضى الدليل ما قلنا فلا دلي ح ما هو عبارة القدر
 من قوله يستحب لانا ذكره المص في قوله لان افراد الصحابة مروى عنهم الخلفاء ذكر ان الطحاوي رواه عن ابن عمر وعروة ونقل عن القاسم
 وابراهيم وناقص وسالم وعن ابي يوسف ان امته اذا دخل في بيته مع مراعاة سنة القراءة واشباهها فيصليها في بيته الا ان يكون فيها كبير
 يقتدى به لقوله عليه الصلوة والسلام عليكم بالصلوة في بيوتكم فان خير صلوة المرأ في بيته الا المكتوبة وجها به ان قيام رمضان مستحب
 من ذلك لما تقدم من فعلية عليه الصلوة والسلام وبيان العذر في تركه فعل اخلفا الراشدين قوله واستحب المجوس قبل ينبغي
 ان يقولوا المستحب انظار بين الترتيبين لانه استدلال بعبادة اهل الحرم واهل المدينة كانوا يصلون بدل ذلك اربع ركعات فزاد

ربما قال عامداً لما لم يذكره ولا يحسن وقتها بعد الغمام إلى آخر الليل قبل الوتر وبعد ذلك منها أو قبل شئت بعد الغمام أو لم يذكره كقولهم القراء
والذين اشتبهوا على أن السنة فيها الحزم مرة ولا يترك للسبل القوم بخلاف ما بعد الشهاد من الدعوات حيث يذكرها كما في المسئلة
بسنة ولا يصلي الوتر جماعة في غير شهر رمضان فكان عليه إجماع المسلمين وأدله إجماعهم

باب ادراك الفريضة

ومن صلى ركعة من الظهر لم يفتت يصلي غيرها من صلاة المؤدى عن الطلوع ثم يدخل مع الموعز آخر الفريضة
لجماعة وإن لم يفيد الأولى بالسجد فيقطع ويشروع

وأما من كان في صلاة ركعتي الطلوع إلا أنه روى البيهقي بإسناد صحيح أنهم كانوا يقولون على عهد عمر وعثمان لا يفتت أحد من
النفل بأشياء وإنما الكلام في القدر المستحب بجماعة وأما كل بلدة بأختيارهم ومن يملكون أو يظنون سكناً أو يصلون أربعاً فردى وأما المستحب
الانتظار لأن التراويح ما يجوز من المراجعة فيفعل ذلك تحقيقاً للمعنى الاسم وكذا هو متواتر قوله وبما قال عاتية المشايخ لأنها متبها للفتا
ويكون وقتها قبل الوتر وقال جماعة الليل كله وقتها قبل الفضا وبعدة لأنها قيام الليل والأصح أنه قبل الوتر وبعدة بعد الفضا كسبها كانت
تقالها والمستحب تأخيرها إلى ثلث الليل أو نصفه واختلف في أدائها بعد النصف أهمل لغيره لأنهم تبع الفتا كسبها وأصح ما كره لأنها
صلوة الليل والأفضل فيها آخره قوله وأكثر المشايخ يقابل قول الأكثر ما قبل الأفضل إن يقرأ قدر قراءة المغرب لأن النوافل بمنزلة على تنصيف
خصوصاً بالجماعة وما قبل يقرأ في كل ركعتين ثلثين آية لأن عمر رضي الله عنه قال في كل ركعة خمس ركعات لأن كل ركعة مخصوصة بفريضة كما جاءت
به السنة أنه شهر أوله رحمة وأوسطه مغفرة وآخره عتق من النار ومنهم من استحسب الختم ليلة السابع والعشرين رجاء أن ينالوا ليلة القدر
ثم إذا ختم قبل آخره قيل لا يكره التراويح فيما بقي وقيل يصليها ويقرأ فيها ما يشاء والذي عليه الأكثر ما رواه الحسن عن أبي خنيفة أنه يقرأ
في كل ركعة عشرة آيات بعد التراويح ستاً ركعة أو خمسية وثمانون وعدوا في القرآن ستة آلاف وثماني مائة ففعل بعضهم في رواية الحسن قال عشرة آيات
ونحوها وبه حسن وعن أبي خنيفة أنه كان يختم إحدى وستين ركعة في كل يوم ركعة وفي كل ليلة ركعة وفي كل التراويح ركعة قوله ولا يترك السبل القوم
تأكيده في مطلق سنينة الختم وأنه تنصيف على الناس لا تطويل كما صح في النهاية وإذا كان أمام مسجد فيه لا يختم فلأن يترك إلى غيره قوله حيث
تير كما إذا علم أنها متعطل على القوم بخلاف الصلوة لا يتركها لأنها فرض أو سنة ولا يترك السنن الطمات كالمسجات قوله عليه إجماع المسلمين
لأنه نفل من وجه والجماعة في النفل في غير رمضان كروم فالاحتياط تركها فيه وفي بعض الأحوال قال بعضهم لو صلا بالجماعة في غير رمضان لم
ذلك وعدم الجماعة فيها في غير رمضان ليس لأنه غير مشروع بل باعتبار أنه يستحب تأخيرها إلى وقت يتغير فيه الجماعة فان صح هذا فصح
في نفل الإجماع ثم بعد عدم كراهية الجماعة في الوتر في رمضان اختلفوا في الأفضل في فتاوى قاضي خان الصحيح أن الجماعة أفضل لأنه لما جاءت
الجماعة كانه أفضل وفي النهاية بعد كراهية هذا قال واختار علماء زماننا أن يوتر في منزل الجماعة لأن الصحابة لم يجتمعوا على الوتر بجماعة في رمضان
كما اجتمعوا على التراويح لأن عمر رضي الله عنه كان يؤمهم في رمضان إلى بن كعب كان يؤمهم انتهى وحاصل ذلك اختلاف في أن كانت حلت ما قد مضاه في حديث ابن عباس في
بالتراب عليه الصلوة والسلام أن يؤمهم من غير الخبز في تأخير من مثل ما مضى فكما أن الجماعة أفضل ثم ما ياله الخبز في تركه واجب سنيتها فيه فكذلك الوتر بجماعة
لأن الجارية فيه مثل الجارية في النفل بعينه وكذا ما قلناه من فعل الخطأ فيفيد ذلك ففعل من تأخر عن الجماعة فيه واجب أن يصلي آخر الليل
فإنه أفضل كما قال عمر رضي الله عنه أفضل وعلم قوله عليه الصلوة والسلام وأجعلوا آخر صلواتكم بالليل وترا فآخره لذلك والجماعة فيه
أذا كان تحذره فلا يدل ذلك على أن الأفضل فيه ترك الجماعة لمن أحب أن يوتر أو الليل كما يعلية إطلاق جوابه هو لا والله
باب ادراك الفريضة حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرائض في الإدارة الكامل وكله مسائل الجامع قوله ثم أقيمت حقيقة
أقائه الشيء فعله وهذا إذا دللنا إذا شرع المؤذن في الأقامة قبل أن يشرع الإمام بل تيم ركعتين في هذه الصورة ثم يدخل معهم قوله وهذا
القطع للأكمال يعني هو تقويت وصف الفريضة لتحصيله بوجوب أكمل فصار كعدم المسجد بعد إذا كان القطع ثم الإعادة من غير زيادة

هو الصحيح لأنه محل الرض والخير والكمال بخلاف ما إذا كان في الفضل لأنه ليس كمال ولو كان في السنة قبل الظهر والجمعة
فألفظا ونحط لقطع على رأسه كغيره من ذلك عن أبي يوسف وقد قيل بغيرها وإن كان قد صلى ثلاثا من الظهرية لم يكن
الركعة حكمه الكلي فانه محتمل النقص بخلاف ما إذا كان في الثالثة بعد ولحقه قيد جابا للنجدة حيث يقطعها كما أنه محل الرض
وتجديدان شيئا عاذا ففعل وسلم وإن شاء كبره وأما يوفى اللجول في صلوة كما هو مآل واحد التحديد محل مع القوم والذي يصلي
معهم فإقلية كان الفرض لا يتكرر في وقت واحد فإن صلى من الفجر ركعة لم تأت به فقطع ويدخل معهم لأنه لو أضاعها
أخرى ففعله الجماعة وكذا إذا قام الثالثة قبل الثانية جابا للنجدة ولعلها لم يشر في صلوة الإمام كركحية الفضل بعده ولكن بعد المعنى

احسان جازر يحطام الدنيا كالمرأة أو فار قد لا المسافر إذا نذرت دابة أو غاف فقلت درهم من ماله فجازر للتقصيد نفسه على كماله في الجواز
ثم جواز المسئلة مفيد بأذا اتحد مسجد ما فلو كان يصلي في البيت مثلا فاقمت في المسجد فاقمت في مسجد آخر لا يقطع مطلقا ذكره
المرغنياني في قول محمد بطلان الوصف يستلزم بطلان الاصل وهو في الأول لم يكن من اخرج نفسه عن العدة بالمضي كما إذا قيد خامسة انظر
بسجدة ولم يكن قيد الاخره اما اذا كان تمكن من المضي لكن اذن له الشرع في عبثه فلا يبطل صلته بل يبقى نفلا اذا مضى الثانية قوله
هو الصحيح اليه مال فخر الاسلام واخره عن فخر شمس الائمة انه يتم ركعتين وجبة مختارا لمجد ان ما دون الركعة ليس حكم الصلوة بدليل ان
من خلف لا يصلي لا بحيث ما دون الركعة فكان محل الرض لكن فيه انه وقع قربته فوجب صياته بالمكن بالنقص مستيناف فرض على الوج
الاكل لا يسلب قدرة صوته عن البطلان لكنه من اتمام ركعتين مع تحصيل فضيلة صلوة الفرض بجماعة وان فاته ركعة مع الامام فلا يجوز
الابطال مع التمكن من تحصيل المصنفين نعم غاية الاكثلية في انه لا يفوته شيء مع الامام ولما رخص حرمة الابطال بخلاف اتمام الركعتين لانه
ليس بابطال للصلاة بل بوصفها الى وصف اكل نصار كالنقل فانه يتم ركعتين وان لم يكن قيد بسجدة بخلاف ما اذا شرب في الفضل ففترت
جنازة خاف ان لم يقطعها ففوته فانه لا يمكن من المصنفين معا وقطع الفضل معقب للنقص بخلاف الجنازة لو اختار ففوتها كان لا الى خلف
قوله يروي ذلك عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة ايضا وحكي عن السفي كنت افتر انه يتم منه بالظهر اربع بخلاف الطوع حتى رايت في النوادر
عن أبي حنيفة اذا شرب في سنة الحجته ثم خرج الامام قال ان كان صلى ركعة اضاف اليها اخرى ويسلم فرجعت اليه قال السرخسي البقالي
وقيل فيها واليه اشار في الاصل لانها صلوة واحدة والاول اوجده لا تمكن من قضائها بعد الفرض ولا ابطال في التسليم على رأس الركعتين
فلا يفوت فرض الاستماع والاذا على الوجه الاكمل بلا سبب قوله حيث يقطعها بخلاف ما قد يناس من اختيار شمس الائمة عدم قطع الاول قبل سجود
وفهم ثانيا لان ضمها هنا مفوت لا تدرك مصلحة الفرض بجماعة فيفوت الجمع بين المصنفين قوله غير ان يخير الخ قال السرخسي بوجوب الاحتال لانه
ارادوا يخرج من صلوة معتد بها وذلك لم يشرخ الا في حالة التقوفا فحلفت اذا عا دبل بعيد التشديد قيل نعم لان الاول لم يكن يعود ثم
وقيل بكيفية ذلك التشديد لا لما بعد الرض ذلك القيام فكانه لم يتم ثم قيل تسليم تسليته واحدة وقيل ثنتين قوله والذي يصلي معهم فاقلة
ول عليه ما في مسلم عن أبي ذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كيف انت اذا كان عليك امر ايو يرون الصلوة عن وقتا قلت فاذا
تأمرني قال جعل الصلوة لوقتها فان اذكرتها معهم فصل فانها لك نافعة وكرهته النقل بجماعة خارج رمضان انما هو اذا كان الامام تقوم فتسلمين
واطلاق اسم الاخذ وجب مجازا لانه غير الاول ذكره في الدراية قوله لا يراه النقل بعد كذا بعضهم فان قيل يردى ابو داود والترمذي والنسائي
عن يزيد بن الاسود قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فضليت معه صلوة السج في مسجد احييت فلما قضى صلاته اذا هو برجلين
في اخرى القوم لم يصليا يا معية فقال علي بها فجي بها ثم عذرا فيه ما قال اشكنا ان تصليا معنا قال لا يا رسول الله انكنا صلينا في رجالنا قال
فلا تفعلوا اذا صليتم في رجالكم اتم ايتماء مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكم نافعة صححه الترمذي والضاوت للامام عن الوجوب بجماعة نافعة فاجواب
هو معارض بما تقدم من حيث النهي عن النقل بعد العصر او الصبح وهو مقدم لزيادة قوته ولان المانع مقدم واختاره كونه الخاص بطلان مقتضا
على العام منوع بل تميزان في ذلك الفرض ومنوع الاصول ويجعل على ما قيل النهي في الاوقات المعلومة جميعا بين الاوله كيف وفيه

في حاشية الرواية لان النقل بالثلاث مكرره في جعله اربعاً مخالفاً لما مر من جعله تسعة اهلان يخرج حتى يصلي في غير الموضع
لا يخرج من المسجد بعد النداء الا منافق او رجل يخرج لحاجة يريده الرجوع قال الا اذا كان ينظر بامامه لا يترك صورة تكميله
وان كان قد صلى وكانت الشمس الغشاء فلا بأس بان يخرج لا بد اجاب داعي الله في الاخذ المودع في الاقامة لا بد منهم
لخالف الجماعة عياناً وان كانت العسل والمغرب او الفجر يخرج وان اخذ المودع فيها كراهية النقل بعد ها ومن انقضى الى الامام في
صلوة الفجر وهو لم يصل كغنى الفجر ان حتى ان نفوقه ركعة ويذكره الاخرى يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد ثم يركل
لا بد من امكنه التحيم بين الفضيلتين وان خشي فوجد داخل مع الامام لان ثواب الجماعة اعظم والوعيد بالترك الزم لجاروه سنة الظهور

حديث صحيح اخرجه الازرقطني عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صليت في اماكن ثم ادركت الصلوة فصلها الا الفجر والمغرب قال
عبد الحق تفرد به سهل بن صالح الانطاكي وكان ثقة وانما كان كذلك فلا يضر وقت من وقته لان زيادة الثقة مقبولة واذا ثبتت بها
فلا يخفى وجه تعليل اخرجه الفجر ما عني به العصر خصوصاً على ما سمي فان الاستئثار عند من من المنقصات ودليل التخصيص ما يعلى ويحق به
اخرجه قوله في ظاهر الرواية اخرجه عماري عن ابى يوسف انه يدخل معه وقيامه اربعاً واثنتين انه يسلم معه وجه الظاهر ما ذكره من ان النقل
بالثلاث مكرره وهذا دفع للرواية الثانية عنه قوله وفي جعلها اربعاً مخالفة امامه دفع للرواية الاولى عنه وذكرني وجهها من انه تغير وقع
بسبب الاقتدار ولا بأس به يمكن ادرك الامام في سجدة سجدتين زيادة على كمال الفرض وفي وجه الاخرى ان هذا نقص وقع بسبب الاقتدار
ولا بأس به كما لا يقتدى بالامام في الظهر بعد الصلاة وترك الامام القراءة في الاخرين فانه يجوز صلوة المقتدى مع خلوه عن القراءة حقيقة
وحكماء وهو نقص في صلوة المقتدى ولم يكره له بسبب الاقتدار فلا يضر برفع من خلوه عن قراءة حكماء وكذا ما قبله فان زيادة نحو السجدة ليس
زيادة تمام ما هيته الصلوة بخلاف زيادة ركعة تامة فلا يضر من اعتبار ما يوجب الرقص اعتبار ما لا يمكن رفضه والا وجه ما قبل في وجه الاولى
بانه مخالفة بعد الفجر وذلك ليس بمنعوع شرعاً كما سبق وقد يفرغ بان مراده المخالفة في النية يعني اذا اقتدى وهو يعلم ان الامام يصلي ثلثاً
ومن غفله هو ان يصلي اربعاً يكون مخالفاً لامامه في النية والطلاق قوله عليه الصلوة والسلام انما جعل الامام ليؤتم به فلا تخافوا عليه بغير حق
وجوز مخالفة في صفة التلبية بالنص المذكور الفاعل على خلاف القياس او نقول المخالفة في الاداء ممنوع وانما اطلقت الشرح بعد الفراغ لقضاء
ما فات ليحصل بذلك الوفاق معنى وما نحن فيه بخلافه ان يحصل بالمخالف معنى ويؤيده تصريح الحديث المذكور انما منعه غير انه ان خل لا بد لها اربعاً
ولو سلم مع الامام فمن بشر لا يري شي وقيل فسدت ويقضى اربعاً لانه التمس بالاقامة ثلث ركعات فيؤتم اربعاً كما نزل ثلثاً ولو صلى الامام اربعاً سائياً
بعد اقتداء على راس الثلث وقد اقتدى به الرجل متطوعاً قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل فقد صلوة المقتدى لان المراد بعينه وجبت
على المقتدى بالشروع وعلى الامام بالقيام اليها نصاً كرجل اوجب على نفسه اربع ركعات بالنذر فاقته فيمن بغيره لا تجز صلوة المقتدى
كذا في قوله كره له اخرج حتى يصلي فيه مقيداً بانه من ان لا يكون صلى وليس من ينظم به جماعة اخرى فان كان خرج اليهم وفيه قيد آخر وهو
ان يكون مسجدياً او غيره وقد صلوا في مسجدياً فان لم يصلوا في مسجدياً فلا يخرج اليه الا افضل ان يخرج قوله لقوله عليه الصلوة والسلام لا يخرج من روى ابن
بسنه عن محمد بن يوسف مولى عثمان بن عفان بن رضاه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك الاذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة
وهو لا يريد الرجوع فهو منافق واخرج ابو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج من المسجد احد
بعد النداء الا منافق الا احد اخرجه حاجة وهو يريد الرجوع ومراسيل سعيه يقبلها بعض من يرد المراسيل من الائمة لانه فيها فوجدها سائلاً واخرج
الجماعة الا البخاري عن ابى الشعثا قال كنا مع ابى هريرة رضي الله عنه في المسجد فخرج رجل حين اذن المودون للصلاة فقال ابو هريرة ما هذا فقد عصى ابا القاسم
ومثل هذا موقوف عند بعضهم وان كان ابن عبد البر قال فيه وفي نظائره مستند كحديث ابى هريرة من لم يحجب الدعوة فقد عصى ابا القاسم قال
لا يختلفون في ذلك ورواه ابن راهويه وزاد فيه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اذن المودون فلا يخرجوا حتى تخلصوا قوله وان شئ
فوتها يحصل انه اذا امكن الجمع بين الفضيلتين الزكيب والاربع وفضيلة الفرض بجماعة اعظم من فضيلة ركعتي الفجر لانها تفصل الفرض منقروا

حيث يتركها في الحالين كما أنه يمكنه إذا مضى الوقت بعد الفرض من الصلاة أو إذا مضى وقتها من باب إلى يوسف ويحيى
وقد يجرها على الركعتين وتأخيرها عنهما كما في ذلك سنة النبي صلى الله عليه وآله تعالى والتفصيل بالأدلة
عند باب المسجد يدل على الكراهة في المسجد إذا كان الإمام في الصلاة وأما فضل في صلاة المسجد
والنوافل المنزل هو الموقوف عن النبي عليه السلام وإذا كانت ركعتا الفجر يقضيهما قبل طلوع الشمس

بسبع وعشرين سنة واحدة منها لأنها أعضاء الفرض والوجوب على الترك للجماعة الزم منه على ركعتي الفجر وهو التقديم في باب الأمانة من قول الشيخ
لا يختلف عنها إلا ما شاق وما قد مضى من جهة عليه الصلوة والسلام تجزئ مبيت المتخلفين من رواية الحاكم من سبع الدار واحدة فراجع إليها
ولو كان يرجع أدرك في التشهد قبل ركعة عند جاوز على قول محمد لا اعتبار به كما في الجملة والوجه القائل على صلوة الركعتين هناك ما تذكر
وأما عن التقية سمعنا الزاهد يفتي أن يشيع في ركعتي الفجر ثم يقطعها ليجب القضاء فيمكن من القضاء بعد الصلوة وفيه إمام السرخسي بأن ما وجب
بالشروع ليس أقوى ما وجب بالنزول ونص محمد أن السدور لا يؤدي بعد الفجر قبل الطلوع وأيضاً شروع في العبادة لئلا يفسد وإن
قبل فيه بعبادة أخرى فأنما الظاهر العمل قصد استئجار دور والمفسدة مقدم على جلب المقدس قوله حيث تبركنا في الحالين أي في حال خوف
فوت الفرض وحال خوف فوت بعضه قوله هو الصحيح اختار عن قول بعضهم القضيها قوله وإنما اختلف الخ فقهه أبي يوسف بعد الركعتين
وهو قول أبي حنيفة وعلى قول محمد قبلها وقيل اختلف على عكسه والاولى تقديم الركعتين لأن الرابع فانت أن الموضع المذكور لا تقوت
الركعتين أيضاً عن موضعها قضاء بلا ضرورة وفي المصنف وتبعه شراح الكنه جعل قولها بتأخير الرابع بناء على أنها لا تقع مثبلاً لفظاً مطلقاً وعند
محمد فتنه فثبتها على الركعتين والذي يقع عند أبي أن هذا من صرف المصنفين كان المذكور في وضع المسئلة الاتفاق على قضاء الرابع
وأما الخلاف في تقديمها على الركعتين وتأخيرها بالاتفاق على أنها تقضى على وتوهمنا أنه لا يري أنهم لما اختلفوا في سنة الفجر لم يقطع
طلوع الشمس منه أو فضلاً بمبدأ خلاف في أنها تقضى أولاً كما يقولون في سنة الظهر أنها تكون لفظاً مطلقاً يجعلها مخالفة في أصل القضاء
فالذي لا إشكال فيه أنهم إذا قالوا تقضى أولاً معناه أنها تقفل بعد ذلك الوقت وتقع سنة كما هي في ذلك الوقت ولا تقع سنة ويؤيد ذلك
أن في فتاوى قاضي خان في باب التراخي أوقات التراخي لا يقضى بها قبل بقية الجماعة قبل فم لم يزل وقت تراخي آخر قبل الميعاد مضاً على
لا يقضى قبل وهو الصحيح لأنها دون سنة المغرب والعشاء وتلك لا تقضى إذا فانت بلا ضرورة فخذ التراخي ثم قال فإن قضاها بعده كان لفظاً
مستحباً ولا تكون تراخي انتهى دل على أنه اعتبار بجله قضاء تراخي وقد روي عن عائشة أنها عليه الصلوة والسلام وأما سنة الرابع قبل الميعاد بالجملة
قال الزهري حسن غريب وكذا اتفقوا على قضاها كذلك قوله والتقييد بالأداء عند باب المسجد يدل على الكراهة في المسجد إذا كان الإمام

في الصلوة لما روي عنه عليه الصلوة والسلام إذا قُيِّمَت الصلوة فلا صلوة إلا المكتوبة ولأنه يشبه الحائض للجماعة والاعتناء بغيره فينبغي أن
لا يصل في المسجد إذا لم يكن عند باب المسجد لأن تركه المكروه مقدم على فعل السنة غير أن الكراهة متفاوتة وإن كان الإمام في الصلوة فصلوة
أيما في المستوى أحسن من صلوة في الصلوة وتلقبوا بأنها يكون كراهته أن يجعلها محالاً للصفت كما يقع كثير من إجماعه قوله وأما في عا
السنن والنوافل المنزل فذهب جماعة من أهل العربية إلى أن لفظ عامة بمعنى الأكثر وفيه خلاف وذكر الشارح إذا المراد في قوله تعالى عامة المشركين
ونحوه ويجب اعتبارها كذلك بناءً على التراخي وتجهت المسجد في السنن أي في النوافل فلا وعلى هذا فيجب كون النوافل مخالفاً على لفظ عامة
معمولاً للحرف الأعلى السنن فإن قلت فهل يعتبر بالنسبة إلى ركعتي المغرب والظهر على ما قال في شرح الأمان أن الركعتين بعد الظهر والمغرب
يؤيد بها في المسجد لا سواها فاجواب هذا قول البعض مما عايناهم على إطلاق الجواب بكسرة الكتاب وروايتي الفقيه أبو جعفر قال لا لأن نخشى أن يستغل
عنه إذا رجع فإن لم يخش فالا فضل البيت لا يرد من أبي حنيفة في باب النوافل بعد نفل كلام محلوا في الثاني في هذا أولاً ما صرح الزاهد بمن كراهته

وَأَوَّلُ مَنْ لَا يَتَرَكُمُ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا لَكُونُوا مِثْلَ الْفَرِيقِ الْأَوَّلِ أَخَذَ فِي مَوْتِ الْوَقْتُ وَمِنْ أَهْلِ الْأَمَامِ فِي الْوَقْتِ
كَلْبٌ وَوَقْتُ حَتَّى دَفَعَ الْأَمَامُ رَأْسَهُ لَا يَصِيرُ مَدَامَا كَانَتْ الْوَكُفَّةُ حُلُوفَ الْوَقْتِ هُوَ يَقُولُ إِذْ رَأَى الْأَمَامُ فِيمَا لَحِقَ حُكْمَ الْقِيَامِ قَدْ
لَنَا أَنْ الشَّرْطَ هُوَ الْمَشَارَكَةُ فِي أَعْمَالِ الصَّلَاةِ وَلَوْ رُحِمَ الْخَلْقُ فِي الْقِيَامِ لَا فِي الرُّكُوعِ وَلَوْ رُكِعَ الْخَلْقُ فِي الْمَامِنَةِ فَادْرَسَ الْأَمَامُ فِيهِ جَارٌ

الا كذلك هذا في حقنا اما في حقه عليه الصلوة والسلام فزيادة الدرجات اذ اخل في صلواته ولا طاع قوله والا والى ان لا تتركها في الاحوال كلها
 فظاهر في تفسير الاحوال ثمة تتركها المنفرد عند ضيق الوقت بحيث لا يخرج ولا يكره ولا يتركها الا سنة الفجر والظهر لا تترك شيئا بعد كون الوقت باقيا
 لا كراهية فيه والمرد بالاحوال كلها حال ضيق الوقت وسعة والافراد والجماعة وقدير او شمول السفر والاقامة ايضا فيغني اختيار احد القولين
 في السفر فان كثيرا من المشايخ على نفى الاستئذان في السفر فلا يصلي السنة فيه وقيل يصليها لان ما ذكرنا من المقول من شرطها مشترك بين
 المسافر والمقيم ولا ضرر على المسافر فيه اذ يمكنه اذ اذراكبا على ما مر لكن ثبت عن ابن عمر انه سئل عن سنة الظهر في السفر فقال لو كنت مسحا لا تمت
 ولا انقول لك انما في الغسل على الدابة في السفر بل الكلام في ثبوت سنة المصوبة حتى يلزمه اساره بالترك فهذا هو المنع فان الشارع لما اسقط شرط الضرر
 عنه تحققتا عليه السفر فمن المحال ان يطلب منه غيره بحيث يلزمه اساره بتركه واما احمد شيان اللذان ذكرهما المع فحديث سنة الفجر اخبر ابو داود
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تدعوهما وان طردكم اذ كنتم في صلاة فليكن منكم من لم يتركهما ولا يتركهما ولا يتركهما ولا يتركهما
 ابن سبيلان وهو جابر بن السبلان ايما كان في الجبل لا يعرف لكن صرح المذري في مختصره بما عنيته عندنا من نفي خبره قال بهذا جازي في بعض طرقه وقوله
 ابن المذري عن ابي هريرة وفيه عبد الرحمن بن سحاح في ابوشيثية الا سطره فخرج لاسلم استشهد به البخاري وثقة ابن حبان قال ابو حاتم الرازي لا يصح به وحديثه حسن
 وليس يقوى قال يحيى القطان جالت عنه المدينة فلم يحمده وقيل لا كذا كان ريان فنفوه من المدينة ما رواه ابنا فلما باس بها وقال البخاري فيه مقارب الحديث واما
 ما ذكره من حديث سنة الظهر فانه اعلم به وما ورد في ركني الفجر قوله عليه الصلوة والسلام ركنها الفجر خير من الدنيا وما فيها وفي الصحيحين عن عائشة
 لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل اشد تعاهدا منه على ركني الفجر واسلفنا عنها في البخاري كان عليه الصلوة والسلام لا يدع اربعا
 قبل الظهر وركعتين قبل الفجر واخرج عنها في حديث ولم يكن يا عمار اذ اخرج الظهر في في الاوسط عن قابوس بن ابي ظبيان عن ابيه انه ارس
 الى عائشة فنهى فساها عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلي ويديع ولكن لم ادره ترك الركعتين قبل صلوة الفجر في سفر ولا حضر
 ولا حضر ولا سقم فاستد البولي على الى ابن عمر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تتركوا ركني الفجر فان فيها الرغائب قوله فكبر ووقف
 حتى رفع الامام نراة وكان يمكنه الركوع او لم يقف بل انحط فرفع الامام قبل ركوعه لا يصير ذلك كالمدة مع الامام وعند زفر بن عيسى وذكره حتى كان
 لا حقا عنده في هذه الركعة فباتي بها قبل فرفع الامام اذ الواجب قضا ما فاتة قبله ولكنه لو صلاه بعد فراغه جاز وعنده انه موقوف فلا ياتي بالسنة
 فرفع الامام هو يقول ادره فيا له حكم القيام وهو الركوع فان له حكمه حتى لو شاركه فيه صا ودر كا الركعة وباتي بتكبيرات العبد فيه فصار لما لو ادره
 في محض القيام ولم يركع مع الامام حتى رفع فانه يكون در كا لما اتفقا حتى كان له ان يركع بعد الامام ويلجعه ولنا ان الاقتدا متابقة وشكره قال
 عليه الصلوة والسلام انما اجل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فاذا ركع فركبوا وفيه واذا ركع فاركعوا بالحديث وقال عليه الصلوة والسلام انا
 يخشى الذي يرفع راسه قبل الامام ان يحول الله راسه راس حمار فخرج فعلم ان الاقتدا متابقة على وجه المشاركة ولم تحقيق من هذا مشاركة لاني
 استيقنة القيام ولاني الركوع فلم يدرك معه الركعة اذ لم تحقيق منه مسمى الاقتدا ولا بعد بجلا من شارك في القيام ثم تخلف عن الركوع لتحقيق
 مسمى الاقتدا منه بتحقيق خبري مفهومه فلا يفتقد بعد ذلك بالتخلف فتحقق مسمى الاصح في الشرع اتفاقا وهو بذلك والاعتقادي
 هذا وركن الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعضهم ولو نوى بتلك التكبير الواحدة الركوع لا الاقتدا جاز ولغت عنه

باب قضاء الفوائت

من فاتته صلاة فليصلها في وقتها أو قبله أو بعده أو في وقت غيره من الفوائت وفي وقت غيره من الفوائت
عندنا مستحب ومن الشافعي مستحب أن كل فرض أصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره وكذا قوله عليه السلام
من فاتته صلاة أو نسيت ركعة أو لم يسمع الإمام فليصلها في وقتها بعد الصلاة مع الإمام ولو كانت وقت الوقت يقدم الوقية
ثم يفتيهم بأن الترتيب يستقام بمقتضى الوقت ولكن بالنسيك وكثرة الفوائت كذا يؤدى إلى التوقيت الوقية ولو قدم الفوائت تجوز لأن المعنى هو تقديمها

لثنتين شيئا ما دام في الفاتحة وإن كان في السورة فكذلك عندنا في نسيك خلافا لمحمد وقدرت أنه إذا أدرك في جهر القراءة لا يثنى وإذا لم يكسبه
لا يتقبل أوله يسبح في الركوع والسجود وإذا لم يسمع أو لم يقرأ التشهد وإذا لم يسمع الإمام يسلّم القوم وتقدم أنه إذا أحدث لا يسلمون خلف
ما إذا نكح لما قد يتناهى من أنه لا يحدث فيه من صلواتهم محله فينتهي محل السلام وإذا نسي تكبير التثنية فرجع صلى الكفاة بحجته حكم بالسلم
ومنفرد إلا أن الجماعة من صلوات الصلاة عليها ووجوب الأثر المسمى يستلزم الملزوم المعين ولا يحكم بالسلم من غير ولا صوم رمضان في
كون الصلوة بحجته من خصوصيات نظر

باب قضاء الفوائت قوله لأن كل فرض أصل بنفسه فلا يكون شرطا لغيره هذا هو الأصل إلا ما أخرجه عنه دليل كما في الأركان
اعظم الأحول وهو شرط لكل العبادات وكذا الظاهر بعزلة تقدمها شرط للصحة في وقت والظاهر بها للدليل على ثبوت ذلك ولست
أخرج الدررطيني ثم البيهقي عن اسمعيل بن إبراهيم الترمذاني عن سعيد بن عبد الرحمن الجهمي عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر
قال صلى الله عليه وسلم من نسي صلاة فلم يذكر إلا وهو مع الإمام فليقيم صلاته فإذا فرغ من صلاته فليصل التي صلّا مع الإمام وأروا
مالك عن نافع عن ابن عمر موقوفاً صحيح الدررطيني والبودرية وغيرهما وقته واختلفوا في نسبة الخطأ في رفته فمنهم من نسبته إلى سعيد بن
عبد الرحمن ومنهم من نسبته إلى الترمذاني ولا يخفى أن الرفع زيادة والزيادة من الثقة مقبولة وهما ثقتان قال ابن معين في الترمذاني
لا بأس به وكذا قال أبو داود وأحمد وكذا وثق ابن معين سعيدا وذكر الترمذاني في ميزانه توثيقه عن جماعة وإن كان قد رويهم فإن قلت لا تقوم
مالك فاجاب أن المختار في تعارض الوقت والرفع ليس كون الاعتبار لاكثر ولا لاخط وان كانت مذاهب بل للمرفع بعد كونه ثقة وهذا
لأن الترجيح بذلك هو عند تعارض المرويين ولا تعارض في ذلك الظهور أن الراوي قد لقيت أحد ميث وقد رويته وأنا لم تبك بالفي الصحيحين
من قوله عليه الصلوة والسلام من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك لأن غاية ما يفيد وجوب الاداء وقت
التذكر إفساد الوقية فيه بخلاف ما تسك به لكن عليه أن يقال وجوب الاعادة المفاد فيه لا يستلزم كونه للفاسد ولما أسلفنا من وجوب
اعادة الموداة مع كراهية التحريم سلمناه لكن فساد الوقية بهذا الخبر بعد تسليم حجته معارض بصحتها بالقاطع الدال على أنه وقتها لا زواله الشرعي
الصحة فيه ولا زوال القطع قطعي فاجاب أنه يوجب على قطعته اللزوم وقطعية لزوم الصحة فيه ما هو عندنا سيطر شرطه الثابتة شرعا وقد ثبت اشتراط
تقدم الفاتية بهذا النص فثبت قطعته لزوم الصحة فيه على تقديرها لكن بقي شيء وهو أنه أثبات شرط للقطع بطلني وقد استلزمه في النهاية
في جواب السؤال القائل بأعلمتم خبر الفاتحة مثل أعلمتم خبر الترتيب حيث قلتم فبما وبصلاة عند ترك الترتيب لا عند ترك الفاتحة فاجاب بأن
وجوب الترتيب لزيادة شرط في جواز الصلوة وتعيين الفاتحة زيادة ركن فيها فبما أن ثبت الشرط لانه أحط بخبر الواحد ولا ثبت به الركن
انتهى ولا يخفى أن اثبات شرط للمطلق في الصحة من غير الزيادة خبر الواحد على القاطع المطلق لا يقتضي الإطلاق في الصحة به على ما لا يخفى على
من له أدنى تأمل في الأصول فلا يجوز وعن هذا والله أعلم عدل عنه بعد ذكره في النهاية إلى جواب آخر جعله الأصح فقال أو نقول وهو الأصح
من الجواب لو قلنا بتعيين الفاتحة على وجه تقدم تركها يلزم الكتاب الذي يقتضي الجواز بدونها وهو إطلاق قوله تعالى فاتحة ما ييسرن
القرآن وهو لا يجوز كما قلنا يجوز الوقتية مع تذكر الفاتية عند ضبط الوقت لئلا يلزم مثل هذا والله لو قلنا بوجوب الترتيب عند سعة الوقت

المعنى في غيرها اختلاف ما اذا كان في الوقت سعة وقدم الوقتية بحيث لا يجوز ان لا اذا

على وجه يلزم فساد الوقتية لا يلزم نسخ الكتاب بالخبر بل كان عملا به لان ذلك يتأخر حكم ما ثبت بالكتاب ولا يبطل وكان له دلالة التاخير بدون هذا وهذا عين نظير من صلى المغرب في طريق المروقة يومه بالاعادة خلافا لما في يوسف فلم يدر حتى طلع الفجر لا يلزم بالاعادة كيلا يلزم نسخ الكتاب بخبر الواحد انتهى ولا يخفى على متأمل ان المانع وهو تقديم الخبر على القاطع كما هو قائم عند ضيق الوقت كذلك هو عند سعة فان القاطع اقضى الصحة مطلقا فاذا التزم التأخير كذلك كان تقديم عين الطغي عليه نعم تحقيق العمل بها من تقدم الفاتحة بنا على اختياره وليس الكلام في هذا بل ان تقديم عين الفاتحة عند سعة الوقت على وجه نقصد الوقتية لم يقدم بل هو اجمع بين الدليلين ما هو تقديم الطغي علينا عند معارضة القاطع في صحة الوقتية في ذلك الوقت وقوله انه عين نظير من صلى المغرب انما قد مضى فيه بان الحكم هناك موجب الاعادة بمروقة الى الفجر فاقدم ليدعى طلع تقرير المآثر ثم ترك مقتضى خبر الواحد من غير حكم بفساد المغرب ولزوم قضاءها والحكم هنا فساد الوقتية ولزوم قضاءها وبذلك يقع التقديم المتعذر كما لا يخفى بعد ثبوت ذلك القاطع وعرفه شخصه ولو لغيره والاجماع متفق اذ لما كان واصحاب لم يقدروا بصحة الوقتية اذا قدمت مطلقا فلا اجماع ويمكن كونه حديث امانة جليل حيث قال الوقت باين بنين بنا على انه ميتا تراشوا وحكمه حكم المستور في تصيد مطلق الكتاب بوجه مقتضى الدليل وجوب تقديم الفاتحة دون فساد الوقتية لم تقدم فان لم يفعل اثم لم يترك مقتضى خبر الواحد كترك الفاتحة سواء دعوى من ادعى ان خبر الترتيب مشهور ودون ان الخلاف في رفعه بين الحديثين ثابت فضا من شهرته الاتري ان المذهب تقديم الوقتية عند ضيق الوقت فلو كان مشهورا عندهم لقدموا الفاتحة مطلقا جواز تفكيك الكتاب فضلا عن غيره بالجزم المشهور فيكون اطلاق جواز الوقتية في كل الوقت متصفا بعدم الفاتحة لكن هذا احداث قول ثالث لان الشايت قائل بالاحتياط وقا كل بالوجوب على الوجه الذي تقدمت به للوجوب على ما ذكرنا احداث قول ثالث وهو لا يجوز فادواته اعمال ظاهر من الوجوب حمل على الندب ونفس الامتناع للاحداث هو القرينة المضادة الى المذهب فظهر بهذا البحث اولوية قول الشافعي وغيره من القائلين بالاحتياط وهو حمل فعله عليه المضادة والسلام الترتيب في القضاء يوم التحديق لان مجرد الفعل لا يستلزم كونه امتين يجوز كونه الاولى قوله لا يلزم في تقويت الوقتية لتعليل السقوط بغير الوقت وكثرة الفوات والامان لبيان فظان لان الخبر انما اوجب الترتيب عند التذكر ثم تفسيره في كل ان يكون الباقي لا يسع الوقتية والفاتحة ولا يبا طحور وعلية الظن بل بالواقع فلو ظن ضيقه فصل الوقتية ثم ظهر ان كان فيه سعة بطلت ثم نظر ان ظن ان الباقي صار لا يسعها فاعاد الوقتية ثم ظهر ايضا خلافه بطلت ايضا ثم نظر ايضا كذلك وكذلك الى ان يظهر بعد اعادته من الاعادات ضيقه صا وقا فيعيد الوقتية ثم يصلي الفاتحة وان ظهر بعد اعادته انه يسعها صلى الفاتحة ثم الوقتية ولو صلى الوقتية ثم بقي من الوقت فضل فصل الفاتحة فخرج الوقت قبل ان يعقد قدر العشاء حكم بجواز الوقتية لتبين ضيق الوقت ويعتبر ضيق الوقت عند الشروع حتى لو شرع في الوقتية من تذكر الفاتحة واطال حتى ضاق لا يجوز الا ان يعطيا ثم يشرع فيها ولو شرع ناسيا والمسألة مما لها قد ذكر عند ضيقه جازت ولو تعدت الفوات لا بحيث يسقط الترتيب الوقت يسع بعضها لا لكل لا يجوز الوقتية حتى يصلي ذلك وقيل عند ابى حنيفة يجوز لانه ليس الصلح على البغض اولى منه لا آخر قوله ولو قدم الفاتحة جازني يصح لا ان يجعل له ذلك كما لو اشتغل بالمناعة عند ضيق الوقت يكون انما بقوت الغرض بها ويحكم بصحتها قوله انتهى ثم انما في الفاتحة وهو يكون الاشتغال بها في وقت الوقتية وهذا الوجوب كونه عاصيا في ذلك الما في نفسها فلا حصية

قبل وقتها الثابت بالحدوث ولو كانت صلواته في القضاة كما وجبت في الأصل لأن النبي صلى الله عليه وسلم شغل عن أربع صلوات يوم الخندق فقضاها من مرتبها ثم قال صلوا كما ساروا به يومئذ

في ذاتها هذا ما يمكن مراعاة حال الاداء في التقضاي اعني فمن ذلك الجهر والاختار فان ام في الجهرية وجب الجهر اتفاقا وان الفردي قضاها خفية خلوات المشايخ وقدمها المصنف واختار وجوب الاختار وقد مر ان الاول خلافه وتقدم الوجه من الجاهلين وفي النهاية في باب كفارة الاحرام من كتاب الحج من ترك شيئا من الصلوات في ايام التشريق يقضيها بالكسرة الى آخر ايام التشريق قوله قبل وقتها الثاني بالحدوث يعني قوله عليه الصلوة والسلام من اقام عن صلوة او قضاها فليصلها وقدم افاد ان وقت التذكر وقت الفأنة ومن ضرورة ان يكون وقتا للوقفة فيكون اداء الوقتية قبل وقتها الثاني بالحدوث وان كان وقتها بالقاطع فيكون اداء الاحكام ليلين من غير محي وهذا مبني على ائتناع كونه وقتا للوقفة اذ جعل وقتا للفأنة وهو غير لازم اذ لا مانع من اعتباره شرعا وقتا لها بحيث يصلح كل منها فيه كالصلوات من الفريضة والمنذورة والنافلة غير ان نص على غير المعلوم من كون وقت التذكر بعد القضا وقضاها حتى يكون الاداء فيه خاليا عن الاثم لغرض كون التاخير للنوم او النسيان ولا حجة الى ذكر ما هو معلوم من ان الوقت للوقفة ايضا نعم علوا افراد الفأنة بالوقت بقوله في الحديث لا كفارة لها الا ذلك لا يمكن وجب يبقى فيه ما قلناه في قولهم ان في تقديم الفأنة عملا بالديليين قوله ثم قال صلوا كما رايتهم على اصلي ليس من تمام ما اتصل به بل هو حديث آخر فهو استدلال بحجج فعله لترتيب بين الرابع واداءه بالصلوة على الوجه الذي فعل فلم يفرق الترتيب ولو قاله بالاول وكان اقل ايها ما ولا يخفى ان الحديث الثاني ليس على حرفة ظاهره من ايجاب كل ما وقع عليه رويهم من من صلواته فانها وقعت على ما هو من السنن والآداب وليست واجبة فوعلى المذهب ان اعتبرت هذه المداوة او على الاجابات عسرت غير ذلك وعلى كل حال لا يفيد المطلوب اما على التقدير الاول فظاهر وكذا على الثاني لانه فرع ثبوت الوجوب بغيره لان كون هذا الترتيب واجبا عين النزاع وصلوا الى آخره ايجاب فعل الواجب على الوجه الذي رواه فعلمنا فلا يقدم السجود على الركوع ولا الفرائض في غير القضا وصله على هذا التقدير تعيين الكيفيات الواجبة لمن تغير وذلك فرع ثبوت الوجوب اولا وغاية ما ينفع به هذا ان يقال بل هو مفيد وجوب كل ما وقع عليه الروية الا ما قام الدليل فيه على خلافه من كونه سنة او ادا ووج يقال الترتيب من المستثنى لما قدمنا من استدراك تقديم الطلوع على القاطع بتقدير ما ذهبوا اليه ثم الحديث الثاني هو دليل حديث مالك بن النجاشي في الحديث في النجاشي وتقدم واما الاول فافخره المتردس والنسائي عن ابي عبيدة عن ابيه عبيدة بن مسعود قال ان المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل فاشار الله فامر بالافادون ثم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلي العصر ثم اقام فصلي المغرب ثم اقام فصلي العشاء قال الترمذي ليس باسناد وباس الا ان ابا عبيدة لم يسمع من ابيه يعني فهو منقطع وقول الشيخ محي الدين النووي في الخلاصة لم يذكر اياه مخالفا لقول ابني اودوتوني ولولده ابي عبيدة سبع سنين ورواه النسائي في سننه عن النخدرى حبسا يوم الخندق عن الظهر والعصر والمغرب والعشاء حتى كفينا ذلك فانزل الله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بالافادون ثم اقام فصلي الظهر كما كان يصليها قبل ذلك ثم اقام فصلي المغرب كما كان يصليها قبل ذلك ثم اقام فصلي العشاء كما كانت في وقتها وذكر ما في رواية الاخرى باعتبار انها ما خرجت عن وقتها المعتاد واخرجه البراز عن جابر بن عبد الله ثم انه عليه الصلوة والسلام شغل يوم الخندق

ان كان يريد الفرائض على ستة صلوات كان الفرائض قد كثرت فلنستطاع الترتيب فيها بل الفرائض بنفسها ليست بغير ترتيب
وحسن الكثرة ان تقدر الفرائض ستا فترى وقت الصلوة السادسة وهو المدا بالذبح في الجماع الصغير وهو قوله وان فاته اكثر من صلوات
يوم وليلة لجزائها على بدل بل لا بد ان يكون عليه وقت الصلاة السادسة وحسن محله ان لا يشترط دخول وقت السادسة ولا بد ان يكون عليه وقت السادسة
في حكاية الكثرة في الاصل والواجب في الفرائض القديمة والحديث في الجواز والوقاية مع ذلك المحديث لكثر الفرائض وقيل لا يجوز جعل المأخوذ كان لم يكن

عن صلوة الظهر والعصر والمغرب والعشاء حتى ذهب ساعد من الليل ثم قام بالافاذل واثام فعله الظهر ثم امره فانزل اقام فصله صلى العصر ثم امره
فاذا نزل اقام المغرب ثم امره فانزل اقام فصله الشا ثم قال على الاثر ثم يذكر ان الله في هذه الساعة يحرك وفيه عبد الكريم بن ابي الخارق مضطرب في انا
حديث الصعيدين ان عمر بن الخطاب جاور يوم الحنق ففعل سب كفا فترش وقال يا رسول الله كذبت احدى الصلوات كانت اشس ان نسيب
فقال عليه الصلوة والسلام فواتها صلواتها فترش الى بطمان فتوضأ صلى الله عليه وسلم وتوضأنا صلى عليه الصلوة والسلام العصر بعد المغرب
ثم صلى بعد المغرب ولا يعارضه الا في يومه وسلم من قوله ثم صلوا بين المغرب والعشاء ولما انقضى من ابن مسعود عن المشركون رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن صلوة العصر حتى اجتمعت الشمس او اصغرت فقال عليه الصلوة والسلام شغلوا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر ثم اقام
وقبورهم نارا اوشى الله قبورهم واجا فهم نارا انتهى لوجوب حمل الاول على راحة بين وقت المغرب والعشاء وهو احد محتمليه لصحة انه صلى العصر
قبل المغرب والعشاء الثاني ان الجس تحقق الى وقت الاحمر انزوع الدعاء عليهم اذ كان وليس فيه انه صلوا اذ ذاك وقد طافرت روايته في
مع ما قبلها ان صلواته عليه الصلوة والسلام كان بعد المغرب وكذا لا يخفى في الصعيدين من انه صلوا بعد المغرب الاحاديث السابقة من انه
صلوا بعد دخول وقت العشاء وذهب ما شاء الله منه للتصادق غير ان السباور من تخصيص قوله صلى الله عليه وسلم انما يصح انما قبل وقت العشاء
والا لقال بعد ما دخل وقت العشاء لكن يجب الحمل على مجرد الصدق لان تلك الاحاديث ايضا صحيحة بكثرة الطرق وبعضها في صحيح من جها
قوله الا ان تزيد الفرائض استثنائا من قوله ربها في القضاء ولا يلزم كون الفرائض سبعا لان ما به الزيادة لا يوجب اللفظ كونه من قابل
اذا انضم الى الفرائض المعينة صلوة صدق ان المسمى بالفرائض زادت وان لم تكن فاته هذا غاية ما في اللفظ والاسلام كقول الفرائض
سبعا قوله وحده الكثرة قال في شرح الكثرة وغيره المعبر ان تبلغ الاوقات المتخللة ستا فثابتة الفرائض وان ادى ما بعد ما في اوقاتهما قيل
يعتبر ان تبلغ الفرائض ستا ولو كانت متفرقة وثمرة الغلات تظهر فممن ترك ثلث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم
فعلى الاول يسقط الترتيب يعني بين المتروكات وعلى الثاني لا لان الفرائض بنفسها يعتبران تبلغ ستا ومثل هذا ما ذكره في المصنف في وجبه
اقتصار صاحب المنظومة على نقل اختلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه فيما اذا ترك ظهرا وعصرا من يومين دون ان يذكره في ثلثة فاعاد
قال للخلاف فيما اذا كانت ثلثة فعند بعضهم يسقط الترتيب لان ما بين الفرائض يزيد على ست ومنهم من وجبه لان المعبر كون الفرائض بنفسها
سا يعني فلما اختلفوا في ثبوت اختلاف بينهم في الزيادة على الصلاتين اقتصروا في المنظومة على نقل اختلاف فيما ولا يخفى على من علم غريب ابي حنيفة
من ان الوقفية المودعة مع تذكر الفرائض تفقد فسادا موقوفها الى ان يصلي كمال خمس وقتيات فان لم يجد شيئا منها حتى دخل وقت السادسة
صارت كلها صحيحة ولا يخفى انه لا يتصور على قوله كون المتخللات ست فرائض لا يمنع دخول وقتها ثبوت الصحة فلا يتحقق فاما سوى المتروكة اذ كان
والمسقط هو ست فرائض لا يجوز اوقات الفرائض فيها فانه لا يمتنع ان اذا سقطت بكثرة الفرائض كمال يومى التزم الاستغفار باذنه الى تقويت
الوقفية فجزا اوقات بلا فرائض لا اثر له فلا وجه لاعتباره فان قلت انما ذكرت من رايه في تصويره ان اذا صلى السادسة من الموديات
فهى سابقة المتروكة صارت الخمس صحيحة ولم يحكموا بالصحة على قوله مجرد دخول وقتها فاجاب انه يجب كونها من رايه انما لا يظهر من زبدي
السادسة في وقتها الا بعد خروجه فاقترن اذ كان مقامه دخول وقتها لما سذكر من ان تعليله لصحة الخمس قطع ثبوت الصحة بمجرد دخول الوقت اذ ابا

تدبره من مساوئ وتوقف بعض فتاوى حتى على ما يلى هذا الترتيب عند البعض وهو لا يخفى فانه مردى من
 محمد بن من ثوب صلوة يوم وليلة يجعل يقضى من العزم مع كل وقتية فائتة فان قلت ما ترمي على حال
 في وقتية فائتة فقلت ان حصول الفتاوى في حد الفلكه وان احضرها فذلك لا يشاء الا في غير

اولا وعلى هذا يجب ان يحكم على الخلاف المذكور بانما اراد ان يصحح والتفتيح ان خلاف المثلث انما هو في الحكم بان عدم وجوب الترتيب
 في الفلكه من الثلاث او على الثلاث كما في الترتيب انما اراد انما تحققت بذكر المسئلة لشبهها بترتيب على خلافه اذ في غير الية احر
 لقائمة بما فانها مائة ولم يذكر في البداية وقد قولها فيها الحق ناسى الترتيب من الصلوات الثلاثين ناسى القاسية فيسقط الترتيب به وبهم
 الحق ناسى التسعين وهو من قاسية صلوة لم يذكر في ذلك لم يقع تحريم على شيء بعد صلوة يوم وليلة سبحانه تحقيق طريق يخرج بها عن الصلاة فيصير
 فيجب سلوكها وهذا الوجه يصحح باليجاب الترتيب في الفلكه عند تحجب الطريق التي يحضرها لا كما قيل انه مستحب عنده فلا خلاف بينهم ثم صورة فضاء
 والصلوات من عنده ان يعلى الظهر ثم العصر ثم الظهر فان كان المتردد اولها هو الظهر فالظهر الاخره تقع فضاء وان كان هو العصر فالظهر الاول
 يقع فضاء وانما يجوز ان يبدأ بالظهر فيبدأ بالعصر فيصلي الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم العصر
 ولا يدرى ترتيبها ولم يقع تحريم على شيء صلى الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر ثم العصر
 اولى واخره او يتوسطه حتى تسعها الثابت في الخارج است للتداخل لان توسط الظهر يصدق في الخارج المانع تقدم العصر والمغرب فلا يكون كل
 تسعها بانه فكذلك ما يخرج بواحدة في الثابت الظهر ثم العصر ثم المغرب او الظهر ثم المغرب ثم العصر فذلك ان تقدم الظهر وتقدم العصر
 مثلهما والمغرب كذلك فان قاسية العشاء من يوم آخر من تلك الثلاثة فيصلي تلك التسع ثم يصلي الاربعة وهي العشاء فصارت ثمانية ثم يصلي تلك التسع
 على ذلك الوجة فكل تسعة عشر فلك كانت خمس من خمسة المعبر بان ترك الفجر الضا ليعلى احدى وثلاثين صلوة تلك الخمس عشرة على ذلك
 واليوم يصلي الخامسة اعني الفجر ثم يعيد تلك الخمس عشرة فالضابط ان المتردد ان كانتا اثنتين يصليهما ثم يعيد اولها وان كانت ثلثا يصلي تلك
 الثلث ثم الثالثة ثم عاد ذلك الثلث فلك كانت اربع على فضاء الثلاث كما قلنا ثم الاربعة ثم عاد الاربعة في فضاء الثلاث حتى يفي بها وان كانت خامسة
 فعل ما كان المتردد اربعاً ثم يصلي الخامسة ثم فصل ما يرد في الرابع وانما اطيننا اكثره سؤال السؤال عنه وفي فتاوى قاضي خان الفتوى على
 قولها كما تخفف على الناس كسهم والا فلا يليها لا يخرج على وليلة واذا عرفت هذا فقد اختلف المشايخ فيما رواه الصلواتين فذهب طائفة اسلم الى
 لا ترتيب بالاتفاق والاولى بامادة الاولى في قول الكل قال في المتعلق وهو الاصح لان اعادة ثلث صلوات في وقت الوقتية لا حلال الترتيب
 مستقيم انا ايجاب سبع صلوات في وقت واحد لا يستقيم لتضمنه تقويت الوقتية انتهى فاما ما يوضح لك ان خلافه هو لا رعايا ولا التفتيح لما يلزم
 من ايجاب سبع باليجاب الترتيب وهو كسبع فوائت معنى لما علمت من ان ايجاب الترتيب في قضاءها لوجوب سبع صلوات فاما وان كان الترتيب
 يسقط است فاولى ان يسقط يسقط والطائفة الاخرى لم يعتبروا الا تحقق فوائت سنت والا دونها وجب لان المعنى الذي لا حلة سقط الترتيب است
 موجود في ايجاب سبع فظهر هذا معنى الخلاف على وجه الصحة لا كما ذكر في شرح الكثرة والقد اعلم قوله بجزءه عن التفتيح والفتوى على الاول
 كذلك في الكافي وغيره وانما يرجع بالمرجح ما قلنا في الاربعة الى التفتيح فان من اعتاد تقويت الصلوة وغلب على نفسه التكاسل
 لوافي بعدم الجواز فيفتت اخرى ولم يجز حتى يبلغ حد الكثرة قوله وهو الاظهر خلافه فاختاره خمس الامة وهو الاسلام وصاحب الحديث قاضي خان
 وصاحب المعنى وان كان في غيرهم والاستدلال بمن مجرد في نظرنا ذكره قوله على كل حال اى سوا تقدم او اخره والوقتية فائدة ان قد رها
 اى على الفتاوى وجب الاستدلال انما اذا قدم الوقتية صارت هي سادسة المتردات فسقط الترتيب فعلى تقدير ان الاربعة كان ينبغي ان

الاول

قال وسواء الإمام يوجب على الموثمة السجود لغيره بالسبب الموجب في حق الأصل ولو أن يلزمه حلقه لا خاصة بذلك الإمام فان لم يسجد الإمام لم يسجد الموثمة لانه يصير مخالفا وما يلزم الاداء الامتياحا فان سجد الموثمة لم يلزم الامتياحا ولا الموثمة السجود لانه لو سجد وحده كان مخالفا لما ملزمه ولو تابعه الامام بنقلب الأصل تبعها ومن يخفى عن القلة الأولى ثم قد كود هو إلى حاله القوي اقرب عاد وتعد وتعد كان ما يقرب من الشيء فاخذ حكمه ثم قيل يسجد للمؤمنين لا يسجد للمؤمنات كما لا يسجد للمؤمنات كما لا يسجد للمؤمنات

قوله وسواء الإمام يوجب على الموثمة السجود وان كان سجدوا لم يدرك محل السجود الا انه لا يسجد على من يتبعه بعد سلامته حتى يسجد فليس يبرئ ثم يقوم الموثمة عن هذا يعني ان لا يعمل بالقيام بل بالخوض في قطع عليه عن سجود الامام وقد عرفت المسبوق فضلا عما نبيل باب البحث في الصلاة فارجع اليه قوله لغيره السبب الموجب في حق الأصل يعني الإمام وذلك موجب السجود على الامام من جهتين احدهما لزوم النقص في صلوة ابي بن علي ان قصته ولذا تعدفسا واما فاحتاج الى الحجة كالامام والاخر لزوم التابعية شرعا حتى قالوا لو ترك بعض من خلف الامام لم تشهد حتى قاموا معه بعد تشهد كان على من لم تشهد ان يعود فتشهد ويحذف وان كان ان قوة الركعة الثالثة بخلاف المنفرد حيث لا يعدلان التشهد منها فرض حكم السابعة وهذا بخلاف اذا ادرك الامام في السجود فلم يسجد معه السجدين فانه يقضي السجدة الثانية بالمخيف فوت ركعة اخرى في حق ذلك تركها لان هناك هو يقضي بالسجدة الثانية فمضى الركعة فعدل ان يستعمل بجزء الركعة الاخرى اذ كانت فوترتها ومنها لا يقضي التشهد بعد هذا فعليه ان يأتي به ثم يركع كالذي في صلاة ثم اتبعه على انه لا شك في انه سجد عليه الصلاة والسلام في سجود مع انهم لم يكونوا ساهين في التابعية في محل السجود على ما عرفت قوله ولو سجد وحده كان مخالفا اي في نفس اليد لم يلزم الامام وان كان سجده بعد فراغ الامام صورة كما لو كان للحاسي امامه فيما قامة من لونه مثلا فابنته بعد ذلك فانما لو الزناه السجود اذ فرغ والفرس ان الامم لم يسجد لهم لمخالفة لان السجود وان كان بعد الصلاة لكنه متصل بموضع النقص لانه عليه على ما عرفت مناه ولو كان امامه سجد بعد ما ابنته هو او عند اجاز من وضوءه فيما اذا كان الفوات سبق اي حدث فادركه في السجود ولا يسجد معه لانه يبرأ بقضاء ما فاته فيسجد في آخر صلوة ولو سجد معه لا يجزيه ولا نفسه ويسجد ثانيا في آخر صلوة بخلاف المسبوق والمقيم المقدي بالسافر فيما لو يدان بعد الامام من قضاء المسبوق واتمام المقيم اذا ساهيا في ذلك لانه لم يلحق محل قبله شرعا فاما مخالفة فيسجد ان سجدوا ولو كان على الامام سجد وجب عليها ما ابنته فيكون السجود في صلوة واحدة في هذه الصورة وعند الكرخي لا يسجد الا لاحق ولا المقيم المقدي بالسافر لسجود الامام ولا السجود فيما يقضي الا لاحق وتيم المقيم وادراكه هو المذكور في الاصل وهو الصحيح انها صلواتان حكما وان استحدا حقيقة لتحقق الافراد والائتمام بخلاف صلوة الا لاحق فانها واحدة حقيقة وحكما لانه مقتضى تقضية حكما ولذا قلنا لا يسجد الا لاحق الماسي فيه باليقضية لانه مقتضى التابعية لا يبرأ منه فيكون لو سجد مخالفا واذا سجد الامام في صلوة اخرى فليس سجد وتابعية الطائفة الثانية واما الاولى فيسجدون بعد فراغهم لان الثانية مسبوقة والاولى لاحقة لو سبق الامام الساهی احدث بعد سلامته تخلف ليسجد اخنيفة كما لو بقي عليه التسليم وليس للمسبوق ان يتقدم في هذا الاستحسان لانه لا يقدر عليه بحال السلام هو غير قادر على السلام الا يسجد قبل السلام كما لا يقدر على التسليم قبله وهو منها قد صار اما المستحلف ومع هذا التقدم لا يقدر لانه يقدر على الاتمام في الجملة بان يتأخر ويقدم مدركا يسلم بهم فيسجد رخصة المسبوق سهم لانه الآن مقدم ثم يقوم الى قضاء سبق به فان لم يسجد معهم سجد اخر الصلوة على ما قد مناه في فصل المسبوق ولا يخفى ان تحليل عدم مقدرة المسبوق على السجود ومنعه عن التقدم بعد قدرته على السلام لا تغني بحال السجود قبله وهو على غير رواية الاصول الماسة الظاهر من ان كونه بعد السلام انما هو الاوسل خلافا لادوجه لتسليم عدم قدرته على السجود بكونه في اثنتا عشرة صلوة ولا يسجد في اثنتا عشرة الا مقتضاها وهو قد صار اما لو لم يكن خلف الامام مدركا بالكل مسبوقة قاموا وقضوا ما سجدوا به فرادى لان تحريم المسبوق التقديرات لا ادراك على الافراد عند تقدير التابعية ثم اذا فرغوا لا يسجدون في القياس دلي الاستحسان يسجدون قوله للتأخير اى لتأخير المقود والاصح عدمه لان الشرح لم يغيره قيا

ولو كان في القيام ضرب لم يعد لانه كالقائه في سجدة السجود لانه ترك الواجب وان سجد عن القعدة الاخيرة حتى قام الى الخامسة
 رجع الى القعدة فقام بسجدة واحدة واما كونه لا يداون الركعة بحمل الركعة قال والى الخامسة لانه رجع الى السجدة
 قبلها فرفض وسجد للسجدة لانه آخر اجاب وان قيل الخامسة سجدة بطل فرضه عند اخلاله للشايع لانه لم يسجد في عمدة الثانية قبل اكمال
 الركعة المكتوبة ومن ضمنه خرج في هذه الفرض وهذا لان الركعة بسجدة واحدة صلاة حقيقة حتمت بها في عينه لا يصح ان يتولى صلواته
 لقوله عند الحقيقة واني يوسف فخلد المحل في علمه في هذه الركعة سادسة وعلوم انما لا يفيده لانه لم يخلط في هذه موضع
 الجبهة عند الحقيقة فقام بسجدة كاملة وعند ذلك بطل فرضه لان عام الشئ آخر وهو دفع العلم بجمع الركعة في الاختلاف فظهر فيما اذا استبقه الحديث

والا لم يطبق له التردد فكان مستترا فتعدوا او انتقالا بالضرورة وبهذا الاعتبار نياضه اعتبارا للتأخير المستحب لوجوب السجود وقوله ولو كان في القيام
 اقرب الاصح فيه اني الكل في انما بان يستوي النصف الاسفل يعني وقطره بقدره من ان لم يستوي فوالى القعود واقرب وفي فتاوى قاضي خان
 في رواية اذا قام على ركبتيه لينفض البقيذ وعليه السجدة يستوي فيه القعدة الاولى والثانية وعليه الاعتماد ثم قال وان رفع اليدين من الارض
 وركبته عليه لم يفيها لاسيما عليه وكذا عن ابي يوسف المتى ولا يخفى ان هذه الصورة هي الصورة التي قبلها فيكون الحاصل في تلك الصورة
 احتمالات الرواية وقد اختلف في الاجناس في هذه الصورة ان عليه السجود اللهم الا ان يحمل الاول على ما اذا فارقت ركبته الارض دون ان
 يستوي نصفه الاسفل شبه الاجناس لقضاء الحاجة فالجاء اصل ثبوت التلازم بين عدم العود وسجوده وعدمه بينه وبين العود ثم قيل باذكري
 الكتاب روايت عن ابي يوسف اعتبارا بامشاج بنجارا باظهار المذهب فلم يستوي قائما يعود ومبدا الاصح والتوفيق بين ما روي انه عليه الصلاة والسلام
 قام فجهل الفرج وما روي انه لم يرجع باكمل على خالقي القرب من القيام وعدمه ليس باولى منه باكمل على الاستدواء منه ثم روي في موضع وجوب
 عدمه قيل الاصح انها قد اكلت الجناية برخص الفرض كما ليس برخص الجنايات ترك القيام سجود التلاوة لانه على خلاف القياس ودور الشرح
 لاظهار مخالفة المستكبرين من الكفرة وليس فينا نحن فيه معناه اصلا على انما نقول اجنبية بنا برخص وليس ترك القيام للسجود فضلا حتى لو لم يتم
 بعد ما قدر فرض القراءة حتى ركع سجدت بها وفي نفس من اتصيح شئ وذلك لان غاية الامر في الرجوع الى القعدة الاولى ان يكون زيادة
 قيام ما في الصلاة وهو ان كان لا يحمل لكنه بالصحة لا يحمل للمعرفة ان زيادة ما دون الركعة لا يفسد الا ان يفرق باقران هذا الزيادة بالرفض
 لكن قد يقال المتحقق لزوم الاثم ايضا بالرفض اما الفساد فلم يظهر وجه استلزامه اياه فتخرج بذلك نية القول المقابل للتصحيح قوله لانه آخر
 واجبا اي واجبا قطعيا وهو الفرض لان الكلام في القعدة الاخيرة قوله وان قيد الحاشية بسجدة بطل فرضه عند اخلاله للشايع فوالى السجدة
 على ذلك التقرير كونه معلوما بزيادة ركعة وذلك لان ما روي انه عليه الصلاة والسلام صلى الشرايع فوالى السجدة فوالى السجدة
 المذكور معتدق مع ترك القعدة الاخيرة ومع فعلها ولا دلالة للاعم على خصوص احسن تلايل على خصوص حمل الشرايع وهو اذا حصل ما
 خمس من ترك القعدة فجا ركعة مع فعلها ثم خرج ذلك عملا لنسبة عليه الصلاة والسلام على ما ذكره الاقرب لما ذكره المصنف من ان الركعة الثانية تفعل
 ولا يتحقق الاقتصاف بكونه في صلاتين متفتنا وفي الوصفين فالحكم بصحة ما حكم بالضرورة بخروج عن الفرضية بخلاف ما دون الركعة قوله في السجدة واصر

في قضاء الفتاوى من ان اطلاق وصف الفرضية بالوجوب لظلال التسمية عند اخلاله للشايع فوالى السجدة فوالى السجدة فوالى السجدة
 على راس الركعتين من النفل لا يفيده عند اخلاله للشايع فوالى السجدة فوالى السجدة فوالى السجدة فوالى السجدة فوالى السجدة فوالى السجدة
 قيل نعم فاصح لان النقصان بالفساد لا يخرج السجود ولو لم يفيده لاشئ عليه وان كان الضم واجبا على ما هو ظاهر الاصل لعدم جواز التفتل
 بالبركة لانه لم يظنون الوجوب خلافا للفرق والندم انما ثبت شرعا بالالتزام او التزام الرب ابتداء وشرعه لم يكن ليواحد من الذين بل قصد الاستقام
 فاذا تبين ان ليس عليه شئ سقط اصلا ولكن لو اقتدى به الناس ثم قطع لانه فضا است عند ابي حنيفة وابي يوسف في فرق ابو يوسف
 بين هذا وبين الفصل الثاني حيث قال هناك لو قطعها بفضي كعتين لانه ذكر فيه قوله وعند محمد يرجع لان تمام الشئ باخاره وهو الرجوع لم
 يصح مع الحديث واختاره فخر الاسلام وغيره للفتوى لانه ارفق واقيس لان السجود لو تم قبل الرجوع لم يفيده الحديث لكن الاتفاق

وعند أبي يوسف يقضى ركعتين لأن السقوط بعد ركعة واحدة لا يوجب سجدة واحدة **قال** ومن صدق كعتين يطوعا فسبحا أو تسبيحا للسهو ولم ير أجازة
يصلح آخرتين لم يثبت لأن السجدة يبطل لوقوعه في وسط الصلوة بخلاف المسافر إذا سجد السهو ثم نوى الإقامة جبت بركعة واحدة ولو لم يكن
يبطل جميع الصلوة ومع هذا الوادي مطلقا الترخية يبطل سجدة السهو وهو الصحيح ومن سلم وعليه سجد السهو قد حل بطل في صلوة
بعد التسليمان سجد الإمام كان داخله والأخلاق وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف **وقال** محمد بن وهب داخل سجد الإمام ولم يسجد
عند سلامه من عليه السجدة لا يخرج عن الصلوة أصلا ولا يفتا وجبت جبر الانقضاء فلا بد أن يكون إجماع الصلوة وعند هذا يخرج جبه
على سبيل التوقف لأنه محال في نفسه وأما لا يعمل لحاجته إلى أداء السجدة فلا يظهر منها ولا حاجة على اعتبار عدم العزو ونظر الاختلاف
في هذا وفي انقضاء الطهارة بالتحقق وتغير الوضوءية الأمامية في هذه الحالة ومن سلم يدينه قطع الصلوة وعليه فهو فخلية لا يسجد سجدة
كونه في الحرمين لصلتين متباينتين وعند محمد بن أبي لان إجماع القرض أصل الصلوة وروى في الفرضية والانتقال إلى النقل أو انقطاع الوضوء
دون الأصل ولهذا الوضوء في الخامسة صادر عن الثاني النقل بالأكسيرة الافتتاح فلو كان من ضرورة الانتقال إلى النقل انقطاع الإجماع
اصح إلى أكسيرة الافتتاح وليس فليس الإجماع منقطعا مطلقا قوله **وعند أبي يوسف** يقضى ركعتين كان حقه أن يقول **وعند أبي حنيفة**
قوله **أولا** وعند أبي حنيفة يعني بأبينة وأبي يوسف ثم القوي هنا على قول أبي يوسف لأن ابتداء النقل غير مفروض قصد غير مشروع
وإنما شرع في حق الصبي والتمتد له نقصان غير متبنا فإذا انتقصت غريمه العاقل البالغ بان شرع فيه على غرم استعاطا الواجب لا غرم الطوع
التمتع بهما وهذا يخص الإمام فلا يجزى إلى المقتدى قوله لم يثبت أي ليس له أن يبنى قوله بخلاف المسافر ما حصل أن نقصان التوابع
والإبطال لا يجوز إلا إذا استلزم تصحيحه نقص ما هو فرفه ففي مسألة الكتاب اتفق البناء أنه نقص للواجب المذكور وهو سجود السهو وجوب
البناء في المسافر ليس ثم يوجب الإقامة لتحقيق ذلك الموجب ومن ابتلى بين امرين وجب عليه أن يختار أقلهما محذور **وقال** القسري
تحقيق الفرق أن العود إلى حرمة الصلوة بالسجود والتحليل ضرورة ترجع إلى الكمال تلك الصلوة لا الأخرى ونية الإقامة تعمل في الكمال
تلك الصلوة فظهر عود الحرمة في حتما فاما كل شفع من النقل فصلوة على حدة ولم تعد الحرمة في حق صلوة أخرى فلا يمكن البناء بعد
اعتبر متحالا لكن مقتضاه أن لا يصح البناء وهو مخالف للمعروف من كلامهم فوجب أن يحول على الأول **وقال** أبي حنيفة في قول أبي يوسف لا يسجد إلا في السجدة
الأول وقع جابر جليل وقع وقيل الأصح أنه يسجد لبطان الأول باطرا من أصل الباقي قوله **جبر الانقضاء أي التقيدان** لأن في نفس الصلوة
فلا بد أن يكون في حرمة الصلوة ولا يخفى أن هذا الملازمة غير ضرورية بل نظرية **وقال** أبو حنيفة في النقل من اعتبار الجابر بعد ما يستقبل لكن تركوا بيانها
لأنها اتفاقية بينهم وفي مرجع محمد وحاصله أنه ترضى الحكم عن العلة لهذه الضرورة قوله **وأما لا يعمل** بحاجته إلى أداء السجدة أي في حرمة الصلوة فلا يظهر
عدم عمله دونها أي دون السجدة وهذا محال كونه قبل السجدة حلل لأنه لم يتحقق أداء الضرورة وهو السجدة فلا يتأخر عن غلبة ثبت التحليل ثم يعود إلى حرمة الصلوة
بالسجود ومثل أنه قبلها متوقف على ظهور عاقبة أن سجدة ثلثين أنه لم يخرج وإن لم يسجدتين أنه أخرجه من وقت وجوده أدتين عدم ضرورة الموجبة
لتختلف تحليله عنه ثم ظهر أن الاحتمالين قولان للشيخ حكاه خلافا صريحا بينهما في البطلان منهم من انتار الثاني ومنهم من اختار الأول **قال** أبو حنيفة
تخرج الفروع والتوقف في بقا التحريم وبطلانها أصح لأن التحريم واحدة فإذا بطلت لا تعود الإعادة ولم توجد انتهى ولا يسجد قبل الشرع
نفس السجود والعود إلى إعادة يعني بالفروع **أذكر** من الآثار والجملة السلام عند محمد يصير معتديا الله وعندنا توقف على السجود وانقضاء الطهارة
بالعقبة بعده فنده وعندنا لا ينقص وكذا الوضع المقتضى في هذه الحالة وفي تغير الفرض بنية الإقامة بعده قبل السجود عند محمد تفسير أربعا
وعندنا لا تغير إلى النية لم تحصل في حرمة الصلوة وليسقط سجود السهو لأنه لو سجد تغيير فرضه فيكون موديا سجود السهو في وسط الصلوة فيترك
ويقوم ولا يهر بادارشي إذا كان في أدائه الإبطال فحين اقتدى به الإنسان نية التطوع ثم تكلم هذا المقتضى قبل أن يسجد الإمام لا يجب
على المقتضى قضائي عندنا وإن سجد الإمام لأنه تكلم قبل الاقتداء وعند محمد يلزم قضاء لا يعمل الإمام وقوله في النهاية عندنا يخرج بإجماع
من كل وجه لأن معنى التوقف أن ثبت الخروج من سجدة بالسجود ويثبت في حرمة الصلوة لأنه لو كان في حرمة الصلوة من كان التكليف على عكسها
عندنا أيضا كما هو في صحيح من مقتضى الطهارة بالعقبة ولزم الأداء بالاعتداء ولزم الإجماع على نية الإقامة على ما لا يعقل طهارة إلى معنى التوقف لما لا يحتاج إليه عليه

لان هذا السلام غير قاطع ونيتك نفسك بالمشروع فلتع

بالمنزح المذكورة كونه في حرمة من وجه دون وجه وبغير لازم من العدل بالوقت للتعامل اذ حقيقة تفت الحكم بان يخرج عن حرمة الصلاة
اولا في الثابت في نفس الامر احدا بعينه والسجود ووجه معرفته كما يفيد به هو مخرج بني البدائع من التجزئين وبذلك لا يلزم الحكم
بكونه بعد السلام في الصلاة من وجه دون وجه بل الوقت عن الحكم بان يخرج من كل وجه ولم يخرج من وجه اصلا فاعلم وكان رحمه الله لم يذكر
تحقق ثبوت الحملات السابق في معنى التوقف قوله لان هذا السلام غير قاطع لان في محله بعد العقد فهو مطلق منه ونية تغير المشروع هو قطع نية ترك السجود
ونية المجرى عن العمل غير المستحق عليه لا تؤثر الطال لكنه اعمال الجوارح وهو السجود فالتفت بخلاف نية الكفر فانها تؤثر في ابطال الالبان العباد بالنية ان كانت
عمل بالباطل فمقتضى الاقرار انما هو شرط اجراء الحكم فهو فرض فيه انما قيدنا العمل بكونه غير متحقق لغيره ما يقال فيه مخرجه بالعمل وهو التسليم بما علم
ان ما قد مر من قولنا سلام من عليه السجود لا يخرج عن حرمة الصلاة لا يستلزم وقوعه قاطعا والالم بعد الى حرمة ما بل الحاصل من هذا انه
اذا وقع في محله كان محلا لغيره بعد ذلك ان لم يكن عليه شيء مما يجب وقوة في حرمة الصلاة كان قاطعا في ذلك ان كان فان سلم في ركعة
وهو من الواجبات فقد قطع وتقرر النقص وتعد جبره الا ان يكون ذلك الواجب نفس سجود السجود وان كان ركعتين وان سلم في ركعة
عليه شي لم يغير خارجا وعلى هذا تجري الفروع فنذكر طائفة من نية السجود في الركعة الاولى والركعة الثانية اذا سلم وانصرف ثم ذكر ان
عليه سجدة صليته او سجدة تلاوة فان كان في السجدة لم يتكلم وجب عليه ان يأتي به ولو انصرف عن القبلة لان سلامه لم يخرج عن الصلوة حتى
لوا قدى به الانسان بعد هذا السلام صار داخلان في سجدة واحدة وان لم يسجد فسدت صلاته اذا كان المتروك صليته وفسدت صلوة الداخل
بفساد ما بعده الا قد وجب القضاء على الداخل حتى لو دخل في فرض رابعي متفلا يلزمه قضاء الاربعة ان كان الامام مقبلا وكنتين ان كان
مسا فزاد ان كان في الصحراء فالصوف ان جاز الصلوات خلفه او يمينه او يسرة فسدت في الصلوة وتقرر النقص وعدم الجبر في التلاوة والسجدة
وان مشى امامه لم يذكر في ظاهر الرواية وحكمه ان كان له ستره في الم سجد وركعا ان جاز ما وان لم تكن ستره ففعل ان مشى قدر الصلوات خلفه
عباد اكثر ما منع البناء وهو مروي عن ابي يوسف اعتبار الاخذ بالجاهلين بالآخر وقبل ان جاز موضع سجدة لا يعود وهو الاصح لان ذلك القدر
في حكم حرمة من السجدة فكان ما تضمن الاقتدار ولو تذكر بعد السلام من الظاهر انه ترك صليته فقام واستقبل الظهر ففعل الاربعة فسدت لان نية
الاستقبال لم تصح لان كان في الاولى فصار خالفا المكتوبة بالنافلة قبل الكمال اركانها وبذلك لا يغير من صلي ركعتين من المغرب فسلم على علي بن ابي طالب
ثم تذكر فكبر للاستقبال ففعل ثلثا ان صلى ركعة وقد قدر التشديد جازت المغرب والافسدت لان نية المغرب ثانيا لم تقع فبقى في الاول
فاذا صلى ركعة وقد تركت والتا فلا ولو سلم وعليه تلاوة وسهوية غير ذكرها او ذكرها للسجدة خاصة لا بعد سلامه قاطعا فاذا تذكر لسجدة التلاوة
اولا ثم تشهد ويسلم لما قد مر من ان سجدة التلاوة ترفع البعثة ثم يسجد للسجدة ويسلم وان سلم فذكرها او التلاوة خاصة كان
قاطعا وسقطت عنه التلاوة والسجدة لا تمنع البناء بسبب الانقطاع الا اذا تذكر انه لم تشهد على ما في فتاوى قاضي خان حيث قال
اذا سلم وهو ذكر ان عليه سجدة التلاوة ثم تذكر انه لم تشهد فانه لا يعود للتشهد ويسجد للتلاوة وصلاته تامة وان سلم وعليه صليته وسهوية
غير ذكرها او ذكرها للسجدة لم يكن سلامه قاطعا وبذلك لا اول وان كان ذكرها او التلاوة خاصة فهو قاطع ففسد صلاته ولو سلم عليه
صليته وتلاوته وسهوية غير ذكرها لمن او ذكرها للسجدة لم يقطع ويقضي الا وليين مرتبا الاول فالاول وبذلك يفيد وجوب النية في المقضي

وتشترط في ذلك ما عارضه استأنف لقوله عليه السلام إذا شئت فقل لا يصح أن يصلي في غير موضع الصلاة وإن كان
 يرضى له كذا يعني على أكبر وأيه لقوله عليه السلام من شئت في صلواته فليتحم الصواب فإن لم يكن له رأي بخلافه
 لقوله عليه السلام من شئت في صلواته فلم يدر أن تصلي أم لا يعني على الأقل ولا يستقبل بالسلام أو لا يركع ثم يركع أو لا يركع ثم يركع

من السجرات وسبب في التيمية التي تقدم الوعد بها ثم تشهد ويسلم ثم يسجد للسهو وإن كان ذكر المصليته أو التلاوة فسدت وكان
 قاطعاً وهذا في الصلوة ظاهر لأنه سلم عما ذكرنا عليه وإنما في التلاوة فالدلالة على ذلك ظاهر الرواية ودوى أصحاب الأئمة عن أبي يوسف لا تقدر
 إلا في حق الركنين سلام سيول لا يجب فيها الصلوة وفي حق الواجب عمد وهو لا يوجب أيضاً بخلاف ما إذا كان ذكر المصليته والتلاوة
 ووضع يان جانب الواجب لوجب الخروج عن الصلوة وجانب الركنين وإن لم يوجب لا يمنع من الإخراج فكل سلام الأصل فيه أن يكون
 مخرباً لأنه جعل محللاً شرعاً قال عليه الصلوة والسلام تحلها التسليم ولأنه من باب الكلام على ما لا ينع من الإخراج حاله السهو فالحرج
 لكثرة السهو ومصلحة النسيان ولا يكسر سلام من علم أن عليه الواجب لأن ظاهر حال المسلم أنه لا يترك الواجب فبقي مخرباً على أصل الموضع
 وإذا تمت عملة الإخراج وجانب الركن غير مانع منه كما قلنا صار محكوماً بخروجه عن الصلوة بشرط أن قبل الكمال إلا أن كان متفقداً وما نحن بحال
 محذور فيه بخلاف ما قد قيل في الوجهين لا يتطوع أي الذي كان إذا ما لم يتسليم وإذا جعلت عليه قضاء التي كان ناسياً لواجب أن يقضي التي كان ناسياً فلو سلم عليه
 وتكبيراً تشرعاً وأهليت بأن كان محذوراً في أيام التشرع لا يقطع عنه ذلك كله سواء كان الركن أو سائياً عن الكل وإذا أراد أن يركع بعد سجدة في السهو
 التكبير ثم التيمية ولو بدأ بالتيمية قبل السهو سقطت سجدة السهو والتكبير ولو لم يركع التكبير سقط التكبير ولو سلم وعليه صليته
 وتلاوته وسهو والتكبير والتيمية غير ذاك لأنها سجدت على الترتيب في وجوبها ثم يفعل الباقي ولو بدأ بالتيمية فسدت أو التكبير لا تقدر عليه
 أعادته بعد فعل هذه الأشياء والله سبحانه أعلم بقوله ومن شك في صلاته قيد بالظن لأنه لو شك بعد الفراغ منها وجب تعيده بقدر التشبه لا بغير
 إلا أن وقع في التعيين ليس غير إن تذكر بعد الفراغ أنه ترك فرضاً أو شك في تعيينه قالوا يسجد سجدة واحدة ثم تعيده ثم يقوم فيصلي ركعة يسجد
 ثم تعيده ثم يسجد للسهو احتمال أن المتروك الركوع فلا يمين الركعة وسجدتين لأن السجود الذي كان أو تعيده ركنه لا عبادة به وإن كان سجدة فقد سجده
 ولو تذكر في العصر أنه ترك سجدة وشك أنها منها أو من الظهر تحري فإن لم يقع تحريم على شيء يتم العصر يسجد سجدة واحدة لا احتمال أنه ترك منها ثم
 يعيد الظهر ثم العصر احتياطاً احتسناً ولو لم يجد العصر لأشئ عليه ولو علم أنه أدى ركناً وشك أنه كبير لا افتتاح أو لا أو بل أحدث أو لا أو أصابه
 نجاستاً أو لا أو بل مسح برأسه أو لا إن كان أول مرة استقبل الأضواء ولا يلزمه الوضوء ولا غسل ثوبه بخلاف ما لو شك أن هذه تكبيرة الافتتاح أو لا أو
 فأنه لا يصير شيئاً لأنه لم يثبت شرعاً بعد ليحجب القنوت ولا يعلم أنه نوى ليكون لا افتتاح وفي القنوت أو لا أو شك في تكبيرة الافتتاح فأنه لا تكبير
 والفتاوى ثم تذكر كان عليه السهو ولا تكون الثانية استقبالا وقطعاً لا أولى بذاتي ترك الفعل فلو كان تذكر أنه ترك قراءة فسدت لا احتمال كونها
 قراءة ثلاث ركعات ولو كان صلى صلوة يوم وليته ثم ذكر أنه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدرى من أي صلوة يعيد صلوة الفجر والمغرب
 والموتر لأنها نفسها إن ترك القراءة في ركعة إلا أن كان متذكراً أنه ترك في الركعتين في يعيد الفجر والمغرب والموتر ولو تذكر أنه تركها في الركعة
 أعاد الأربعيات الثلث فقط وعلى هذا ينبغي إذا تذكر ركعة في ثلث والمسئلة سجاها إن يعيد ما سوى الفجر ولا اشكال أنه إذا شك في الوقت أنه
 صلى أو لا يجب عليه الصلوة وقد قلنا أنه إذا تميق ترك صلوة من يوم وليته وشك فيه يجب عليه صلوة يوم وليته قوله وذلك ما عارض له
 قيل صفاه أول ما عارض له في عمره من حين بلغ وقيل أول ما عارض في تلك الصلوة وقيل مناه إن السهو ليس لعبادة له قوله لقوله عليه الصلوة والسلام
 إذا شك رجع إلى الأصل أنه قد ثبت عندنا حديث يرى قوله عليه الصلوة والسلام إذا شك أحدكم في صلاته فليستقبل وهو غريب إن كان يومه لم يركع

وعند البناء

ومعناه في سنده ابن ابي شيبة عن ابن عمر قال في الذي لا يدري صلى ثلثا ما انما اراد بالخالف حتى يحيط واخرج نحوه عن مسيد بن جبير وابن المنيرة وشيخ
وماني الصحيح اذا شك احدكم فليتم الصواب فليتم عليه وتقدم اول الباب ونظما التجري وان لم يره مسعود الثوري وشيخة وروى عن ابن عمر
تقدموا منه وروى عن المعمر بن ابي فوط واخذ عليه اصحاب الصحيح وما اخرجوه الترمذي وابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول اذا سمع احدكم في صلاته فلم يدرك على واحدة او ثنتين فليدرك على واحدة فان لم يدرك ثنتين صلى او ثلثا فليدرك على ثنتين فان لم يدرك
ثلاثا صلى او اربعا فليدرك على ثلث ليس بسجدتين قبل ان يسلم قال الترمذي حديث حسن صحيح فلما ثبت عندهم الكلي سلكوا طريق الحجج يحمل كل منها
على محمل تجبه عليه فالاول على ما اذا كان اول شك عرض له اما مطلقا في عمره او في تلك الصلوة الى اخرها فالتقدم من المحلات واختير العمل
على ما اذا كان الشك ليس عادة له لانه يجمع الاول بلا شك والثاني ظاهرا او يسا عده المعنى وهو انه قادر على اسقاط ما عليه دون حجب
لان الحجج بالزام الاستقبال انما يلزم عند كثرة عروض الشك لا وصار كما اذا شك انه صلى او لا والوقت باق يلزمه الصلوة لقدرته على يقين
الاسقاط ودون حجب لان عروضا قليل بخلافه بعد الوقت لا يلزم لان الظاهر خلافه فلا يمنع الشك حكم الظاهر وحمل عدم البناء الذي نظام عليه
الحديثان الاخران على ما اذا كان كثر منه للزوم الحجج بتقدير الزام وهو مثبت شرعا بالنافي فوجب ان حكم العمل بما يقع عليه التجري ويجعل
محمل الحديث الثاني فاذا لم يقع تحريم على شيء وجب البناء على اليقين وهو محمل الثابت جمعا بين الاحاديث وانما ما يفيد بعض الاحاديث
من انما لم يسجد السهو ويجوز الشك وان ذكر الصواب يقينا وبني عليه فحمله ان الشك قد ادا وركن حتى يلزمه تاخير ركن واجب قوله
وعند البناء انما يقين يقينه في كل موضع يوجب اخر صلاته كيلا يترك الفرض وهو القعدة مع تفسير طريق توفضه الى يقين عدم تركها ثم في هذه
الافادة تصور لان المستطير يفيد انه عند البناء على اليقين يقينه في كل موضع يوجب محل وقوعه سواء كان اخر صلاته او لا وللمسك ذلك قالوا
اذا شك في الفجر ان التي هو فيها اولي او ثانية تجزى فان وقع تحريم على شيء انتم الصلوة عليه وسجد للسهو وكذا في جميع صور الشك اذا عمل
بالتجزي او بني على الاقل مسجد لم يكن ما ينبغي ان يخالف ذكر السجود في الهداية والنسب انما فان لم يقع تحريم على شيء يبنى على الاقل فتمت تلك الركعة
ثم يقيد الاحتمال انها ثمانية ثم يعوم فيصل على ركعة اخرى لانها ثمانية بحكم وجوب الاخذ بالاقل ثم يقيد ويسجد مستهزاة وان شك انها ثمانية او ثلثة تجزى
فان لم يقع تحريم على شيء وهو قائم بعد ولا يتم تلك الركعة لاحتمال كونها ثلثة فيكون تارك الفرض القعدة ثم يعوم فيصل على اخرى يجوز كون القيام
الذي رفضه بالقعود ثمانية وقد تركه فليعلم ان يصلي اخرى لغير صلاته وان كان قاعدا والمستأثرا بما لم يقع تحريم على شيء او وقع على انها ثمانية
تجزى في التحدثات فانه وقع تحريمه ان لم يقيد على ما قبلها او لم يقع تحريم على شيء فندت لان صلاته في الوجعين دارت بين الصحة والفساد وقصدت
احتياط وان شك انها اولي او ثلثة لا يتم ركعة بل يقيد قدر التشهد ويرفض القيام ثم يعوم فيصل على ركعتين ثم يقيد ويسجد للسهو ولو كان شكه
في انها ثمانية او اولي وقع في سجوده مضى فيها سواء كانت الاولى او الثانية لانها ان كانت اولي لزمه المضى فيها وان كانت الثانية يلزمه تكليها
ثم اذا فرض من السجدة الثانية يقيد قدر التشهد ثم يعوم فيصل على ركعة ولو شك في سجود انها ثمانية او ثلثة ان كان في السجدة الاولى امكنه اصلاح صلاته
على قول محمد لانه ان كان ثمانية كان عليه اتمام هذه الركعة وان كانت ثلثة لا يفسد عند محمد لانه لما ذكر في السجدة الاولى اوقفت تلك السجدة
وصار كأنها لم تكن كما لو سجد احد ركعة من الركعة الخامسة وهذا ايضا يدل على خلاف ما في الهداية بما قد مرناه في تركه صلاته من ان اجازة الركعتين

الذي فيه التذكر مستحب ولو فرغناه عليه يعني ان تصدق بالعدم ارفاض السجدة المذكورة وان كان الشك في السجدة الثانية بطلت صلاته وقيل
 هذا ان تبطل اذا وقع الشك بعد ركعة من السجدة الاولى بسجدة الثانية اولى وان وقع الشك في الرابعة منها الاولى او الثانية عمل بالتحريم على
 ما تقدم فان لم يقع تحريم على شيء منى على الاقل فيجعلها اولى ثم يقيد بها انما ثمانية والقعدة فيها واجبة ثم يقوم ويصلي اخرى ويقعد لانها ثمانية في الحكم
 والقعدة فيها واجبة ثم يقوم فيصل على اخرى ويقعد لاحتمال انها رابعة ثم يقوم فيصل على اخرى ويقعد لانها الاخيرة حكما فقد علمت ان القعود ممنوع بغير
 كون المصل محل لزوم واجبا او فرضا ولو شك في انها الرابعة او الخامسة او الثامنة او الخامسة فوطئ القياس الذي ذكرناه في الفهر
 فيعود الى القعدة ثم يصلي ركعة ويشهد ثم يقوم فيصل على اخرى ويقعد ويسجد لله ولو شك في الوتر وهو قائم انها ثمانية او ثمانية عشر فلكل الركعة
 وقفت فيها ويقعد ثم يقوم فيصل على اخرى وقفت فيها ايضا هو المختار بخلاف المسبوق في الوتر بركعتين في رمضان اذا قف مع الامام
 في الثالثة ثم قام الى تضار سابق به لا يقف ثانيا في الثالثة وكذا لو ادرك الامام في ركوع الثالثة جيل كما ذكرنا القعدة من نظرية من
 مع من امام آية سجدة فلم يسجد ثم دخل معه في تلك الركعة يسقط عنه السجود لانه باوراك الركعة معه صار يدرك لكل ما فيها وهذا الفرق بين
 المسبوق في الوتر والسار في فيه في حق القنوت هو مختار الصدر الشهيد وهذا لان المسبوق ما ورا ان قف مع الامام لانه يدرك آخر صلته
 فقد قف في موضعه فلا يقف ثانيا لان تكرار غير مشروع والشاك لم يتيقن بوقوع الاول في موضعه فقف مرة اخرى وقد صحت هذه في
 باب الوتر تتمه في ترك السجرات والركوع والاحكام بين الامام والقوم في السجود اما ترك السجود فقد اتفقوا عليه وجوب تضامه ويل
 شجب النية ان علم انها من غير الركعة الاخيرة او تحريم وقوع تحريم على ذلك او لم يقع على شيء وبقي شاكا في انها من الركعة الاخيرة او ما قبلها
 فولي القضاء وان علم انها من الاخيرة لا يحتاج الى نية وعلى هذا ما ذكرنا في سلم في صلوة الفجر وعليه سجود السجود وسجد وسلم وكلهم ثم ذكر ان
 عليه صلته من الاولى فسدت صلاته وان تركها من الثانية لا تصد ونابت احدي سجدتي السجود عن الصلوة لانها لم تصد ونابت في رتبة السجدة
 في صرف السجدة اليها الى النية بخلاف الفضل الاول الا في رواية عن ابي يوسف اننا لا تصد في الوجين ولو ذكرنا التلاوة دون السجود فسد اما
 ثم ذكر ان عليه صلته فصلاة فاسدة في الوجين وفي المنتقى لا يتوب التلاوة والسجود عن الصلوة الا اذا ظهر انه لم تكن عليه تلاوة او سجود
 كلاهما بوجوب ولو ذكرنا ترك منها سجدتين ان علم انه تركها من الاولى والاخرة فعليه ان يسجد بها ويشهد وسلم ويسجد للسجود من الاولى فعليه
 ان يصلي ركعة ولو لم يعلم كيف تركها سجدتين نوى القضاء في الاولى ثم يصلي ركعة ومن ادركه في الركوع الثاني لا يكون مدركا لتلك الركعة لان
 السجدة تسلمان الى الركوع الاول وفي رواية الى الركوع الثاني فعلى هذه الرواية يصير مدركا وان كان لا يعلم من ايها ترك فانه يسجد سجدتين
 او الاحتمال انه تركها من الثانية ويشهد ولا يسلم ثم يقوم فيصل على ركعة ويشهد ويسلم لاحتمال انها من الاولى ويسجد للسجود ولو ذكرنا تركها ثلث
 سجرات فانه يسجد سجدة ويصلي ركعة ثم تشهد كما ذكرنا ولا يفي القضاء في السجدة وقال الهندواني هذا اذا نوى بالسجدة الالتحاق بالركعة
 التي قبلها بالسجدة اما اذا لم يفر ذلك يسجد ثلث سجرات وقال خواهر زاده يسجد ثلاث سجرات ويصلي ركعة مطلقا ولو ذكرنا تركها منها اربع سجرات
 وسجد سجدتين ويضم الى الركوع الاول في رواية وفي رواية الى الركوع الثاني ويصلي ركعة اخرى ثم رايت ان كتب تمام فصل السجرات المذكورة
 في مختصر الخط قال مسألة مبتدئة على اقل من اثنان السجدة متى فاتت عن محلها لا تصح الا بالنية لانها وجبت قضاء والقضاء بالابتداء في الالباب المبتدئة

ثم يقعد ثم يصلي ركعة واحدة ان المتروك من السجرات اذا كان نقصا او اقل قصد الصلوة وان كان اكثر من النقص لا تقصد الصلوة فلو صلى الظهر
وتركة سجدة الى خمس قصد ولو ترك ثلثا لا تقصد ولو ترك سبعا لا تقصد ويسجد ثلث سجرات ولو ترك ثمان سجرات يسجد سبعتين ويصلي ثلث ركعات
ولو صلى المغرب اربعاً وترك سجدة الى اربع تقصد ولو ترك خمساً لا تقصد ويسجد ثلث سجرات ويصلي ركعة ولو ترك ستاً يسجد ستين ويصلي ركعتين
والنصف سجدتين وانما اذا كان المتروك ركوعاً في النقص فصله تمامه من البدائع قال رحمه الله اذا كان المتروك ركوعاً فلا يقصد فيه القضاة وكذا
اذا ترك سجدة من ركعة وبیان ذلك اذا افتتح الصلوة فقرأ وسجد قبل ان يكمل ثم قام الى الثانية فقرأ وركع وسجد فهذا قد صلى ركعة واحدة
ولا يكون هذا الركوع قضاء من الاول لانه اذا لم يكمل لم يقعد بذلك السجود لعدم مصداقته محله لان محله بعد الركوع فالتحق بالسجود بالعدم
فكانت لم يسجد فكان اداء هذا الركوع اداء في محله فاذا اتى بالسجود بعده صار مودياً ركعة تامة وكذا اذا افتتح فقرأ وركع ولم يسجد ثم رفع راسه فقرأ
ولم يكمل ثم سجد فهذا قد صلى ركعة واحدة ولا يكون هذا السجود قضاء عن الاول لان ركوعه وقع معتبراً مصداقته محله لان محله بعد القراءة
وقد وجب الا انه توقف على ان يقيى بالسجدة فاذا قام وقرأ لم يقع قيامه وقراءته معتبرة لانه لم يقع في محله فلما فاذا سجد صارت سجدة
محله لو توجه بها ركوع معتبر في تقدير ركوعه به فقد وجد انضمام السجدة الى الركوع فصلا ركعة وكذا اذا قرأ ثم رفع راسه فقرأ وركع وسجد فاما صلى ركعة
لانه تقدم ركوعان ووجد السجود فيلحق باحدهما ويلحق الآخر فخر ان في باب احدث جعل المعتبر الركوع الاول وفي باب السجود نوازل في بيان
جعل المعتبر الركوع الثاني حتى ان من ادرك الركوع الثاني لا يصير بذلك ركعة على رواية باب احدث وعلى رواية هذا الباب يصير بذلك ركعة واحدة
رواية باب احدث لان ركوعه الاول صارت محله حصوله بعد القراءة فوقع الثاني كمراراً فيلحق به فاذا سجد يقيى به الركوع الاول فصلا
ركعة وكذلك اذا قرأ ولم يكمل وسجد ثم قام فقرأ وركع ولم يسجد ثم قام فقرأ ولم يكمل وسجد فاما صلى ركعة الاول لم يصادف محله حصوله
قبل الركوع فلم يقع معتبراً فاذا قرأ وركع توقف هذا الركوع على ان يقيى بسجود بعده فاذا سجد بعد القراءة فقيى بذلك الركوع بفصلا
ركعة وكذا ان يكمل في الاولى ولم يسجد ثم يكمل في الثانية ولم يسجد وسجد في الثالثة ولم يكمل فلا شك انه صلى ركعة واحدة لما مر غير ان هذا
السجود ملحق بالركوع الاول ام الثاني فيه روايتان على ما مر عليه سجود السوفى في هذه المواضع لا دخاله الزيادة في الصلوة ولا تقصير الا في
رواية عن محمد فانه يقول زيادة السجدة الواحدة كزيادة الركعة بناء على اصله ان السجدة الواحدة قريبة وهي سجدة الشكر وعند أبي حنيفة
وابن يوسف السجدة الواحدة ليست بقريبة الاسجدة الثلاثة ثم ادخل الركوع الزائد والسجود الزائد لا يوجب فساد الفرض لانه في الفعل
الصلوة والصلوة لا تقصد بوجودها بل بوجودها بغيرها ما اذا زاد ركعة كاملة لانها فعل صلوة كامل فانقصنا فساداً فمقتضى الفرض
فلا يبقى في الفرض فكان فساد الفرض بهذا الطريق للزيادة بخلاف زيادة ما دون الركعة انتهى ويكون سجدة الشكر قريبة كما هو قول محمد اوجابانه
مقتضى الاولة السمعية المتكثرة وشتم القاعدة بها اخيراً بفضل ما نقلنا من الامم القدماء في السوفى فتاوى قاضي خان صلى وحده او ما صلى بقوم
فلما سلم اخبره عدل انك صليت الظهر ثلثاً قالوا ان كان عندك صلى اربعة لا يفتقد الى قول المخبر ان شك في انه صادق او كاذب روي عن محمد
انه يبعد صلوة احتياطاً وان شك في قول عدلين في صلوة وان لم يكن المخبر الا لا يقبل قوله ولو وقع الاختلاف بين الامم والقوم فقالوا
صليت ثلثاً وقال بل اربعة فان كان الامام على يقين لا يبعد صلوة بغيره وان لم يكن على يقين ياخذ بقوله فان خلت القوم فقال بعضهم

باب صلوات المريض

أدع المريض عن القيام صلواتا بركعة وسجد بقوله عليه السلام لعمر بن حصين وأصل قائما فإن لم يستطع فقاعا فإن لم يستطع ففعل الجنب قومي عياد ولأن الطاعة بحسب الطاقة قال فإن لم يستطع الركوع والسجدة أو لم يجمع بينهما ففعل ما لا بد وسبح مشددا وجعل سجدته أخفض من ركوعه لأنه قائم مقامهما فاخذ حكمهما ولا يفرج إلى جهة شيء يسجد عليه لعل عليه السلام أن قدر أن تسجد على الأرض فاسجد ولا فائدة من أسأت أن فعل ذلك في غير رأسه اجزاء أو لوجع أو لضعف ذلك على جنته لا يضره لا فعله وإن لم يستطع التقوى استعمله على قدره وجعل سجدة على القبلة وأوى بالركوع والسجدة لعل عليه السلام يصل المريض قائما فاعلم أنه لا يستطع فعله فاعلم أن عياد فإن لم يستطع فالله تعالى أحق بقول العذر منه وإن استعمل على جنبه ووجهه إلى القبلة كان

وقال بعضهم أربعاً والأمام مع أحد الفريقين يؤخذ بقول الأمام وإن كان معه واحد كان الأمام فإن أعاد الأمام الصلوة وأعادوا متتابعين يجمع اقتداً بهم لأن الأمام إن كان الصادق كان بذاته قادراً على المنقلب والمنقلب بالانقلاب والاقامة المقرض المقرض أو استيقظوا من النوم إن صلى ثلثاً واستيقظ واحد من صلى أربعاً والأمام والقوم في شك ليس على الأمام والقوم شيء لمعارضته مستيقظ بالانقضاء المستيقظ بالتمام الظاهر بجواز الفرج هو التمام وعلى المستيقظ بالانقضاء الاعادة لأن يقينه لا يظلم يقين غيره ولو كان الأمام مستيقظاً من صلى ثلثاً كان عليه أن يسجد بقوم ولا اعادة على مستيقظ التمام لما ظنوا ولو استيقظوا أحد بالانقضاء في شك الأمام والقوم فإن كانوا في الوقت أعادوا احتياطاً وإن لم يسجدوا شيء عليهم إلا إذا استيقظوا أحد بالانقضاء وأخبر بذلك ولذكراً الفائدة الموعودة أنقاروى البوداد وبن حاجه وإحاطكم وصححه ابن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا جاره أمر به خرساً جدد الله تعالى وروى عبد الرحمن بن عوف قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع الفرس فوجدنا نساء فقال ابن جبريل عليه السلام أتاني فبشرني أن من صلى على مرة صلى الله عليه بها عشر نسجت شكر الله رواه أبو عبد الله في تاريخه وأحمد وإحاطكم نحوه وقال علي شرط الشيخين وفي البوداد وبنا حسن ابن النبي صلى الله عليه وسلم قال سألت ربي شغفت لاني فاعطاني ثلثاً التي فخرت ساجداً شكر الرب ثم رفعت رأسي فسألت ربي لاني فاعطاني الثلث الآخر فخرت ساجداً شكر الرب وروى البيهقي بساويج ابن النبي صلى الله عليه وسلم خرساً جدداً لما جاره كتاب من اليمن بسلام جهاد وروى الشيخان عن كعب بن مالك أنه لما جدد البشارة بتوبة خرساً جدد وروى أحمد وإحاطكم أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد مرة لروية زمن ومرة أبو بكر فزل وسجد شكر الله ومرة عمر فزل وسجد شكر الله انتهى وسجد أبو بكر ثم غرق في اليمامة وقتل مسلمة وعمر عند فتح اليمامة ومرة علي رضي الله عنه روية ذي الندي يقفون بالهزوان أحمد الله في كل نعمة

باب صلوة المريض قوله إذا تجوز المريض المراد أعم من العجز الحقيقي حتى لو قدر على القيام لكن بخاف بسببه إبطاء وكان سجدة المأشرد إذا قام جائزاً تركه فإن لحقه نوع مشقة لم تجز ترك القيام بسببه ولو قدر عليه متكياً على عصا أو خادم قال أصحابنا في الصحيح لم يترك القيام متكياً ولو قدر على بعض القيام لا كله لزمه ذلك القدر حتى لو كان أنما يقدر على قدر التحية لزمه أن تجز ما تم بقيه وحديث عمران بن حصين أخرجه الجماعة الإسلامية قال كانت بي بوسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة فقال صل قائماً فإن لم تستطع فقعاً فإن لم تستطع فعلى جنب إذا النساء فإن لم تستطع فمتسكياً لا يكلف الله نفساً إلا وسعها قوله لأنه أي الأيا، قائم مقامها قوله لقوله عليه الصلوة والسلام إن قدرت الحديث روى البرزاني بسند والبيهقي في المعرفة عن أبي بكر الخفي ثنا أسفيان الثوري ثنا أبو الزبير عن جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم عاد مريضاً فراه يصلي على وسادة فاخذها فوسى بها فاخذ عوداً يصلي عليه فاخذها فوسى به وقال صل على الأرض إن استطعت والأفوم ما يأ وأجمل سجودك أخفض من ركوعك قال البرزاني لا ينل أحد رواه عن الثوري إلا أبو بكر الخفي وقد تابعه عند الباب عطاء عن الثوري انتهى أبو بكر الخفي ثقة وروى نحوه إنيئاً من حديث ابن عمر ورجع فيه لا لعدم الأيا قوله فإن لم تستطع القعود يعني مستويلاً ولا مستنداً فإنه إن عليه مستند الزمة القعود كذا يك على وزن ما قد بناء في الفهم قوله استلقى أي موكباً على وسادة تحت كيفية ما دار جلسته ليتكئ من الأيا والأصحفة الاستلقاء مع الصحيح من الأيا فكيف المريض قوله لقوله عليه السلام صلى المريض قائماً أو غريباً الله أعلم ثم تقدير عدم ثبوت

وهي كلمة اتيان وجه غير بعيد بالقصد واذا ائلا الامام اية السجدة سيد ما وسجد ما لا يوم معدلا لئلا يتابعه اذا ائلا الامام لم يسجد الا امام ولا الامام في الصلوة ولا يجعل الفرج عند ابي حنيفة والى يوسف وقل محمد بن سيدنا اذا فرغوا لان السجدة قد لا مانع بخلاف حالة الصلوة ولا يدق دوى الى خلاف وضع الامامة او التلاوة ولهم ان المقتضى بجنى عن القراءة لئلا تصحرك الامام عليه

في الصلوة التي تحت بها الصلوة والصلوة على الدابة يكون سجودا بالايار وحديث السجدة على من سجد في غير موضع واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عمر قال قال السجدة على من سجد في النجاسة تعليقاً وقال عثمان انما السجود على من استمع وهذا المعلق اخبرني عبد الرزاق اخبرنا معمر بن الزهري عن ابن السيب ان عثمان بن عفان قد سجد في سجدة سجدة عثمان فقال عثمان انما السجود على من استمع ثم سجد ولم يسجد واخرج مسلم عن ابي هريرة في الايمان برفعه اذا قرأ ابن آدم السجدة اعتزل الشيطان بكبي يقول يا ويله ان آدم بالسجود فسجد فله الجنة وامرت بالسجود فانبت في النار والاصل ان الحكيم اذا حكمي عن غير الحكيم كلاما ولم يعقبه بالانكار كان دليل صحة هذا الظاهر في الوجوب مع ان ابي السجدة تعيده ايضا لانها ثلاثة اقسام قسم فيه الامر الصريح به قسم تضمن حكمه في الكفر حيث امر به وقسم فيه حكمه فعل الانبياء السجود وكل من لا مثال والافتقار ومخالفة الكفرة واجب الا ان يراد دليل في تحيين على عدم لزومه لكن لانها في الحقيقة كانت الثابت الوجوب لا الغرض والاتفاق على ان ثبوتها على المكلفين بتعدي التلاوة لا سطقا فلو لم كذلك وانما ادويت بالايار اذا تلاها ركبا لان الشروع في السجدة ركبا مشروعا كالشروع في القطع ركبا من حيث انها سببا لزوم السجدة فكما اذا القطع ركبا السجود بالايار واجبا التلاوة كذلك انما ادويت في ضمن السجدة الصليبية والركوع لما ذكرنا اعلم انه لا فرق بين تلوها بالعربية او الفارسية عند ابي حنيفة نعم السامع ولا اذا اخبرنا في سجدة وعندنا ما يشترط عليه بانه يقرأ القرآن ولو قرأ بالعربية لم يرد مطلقا لكن لا يجب على الاجنبي ان يعلم ولا يجب بكتاتيب ولا على الصم ولا البكم اية السجدة بجوار وفي الصحيحين من قول زيد بن ثابت قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم الختم فلم يسجد الا في بعض الوجوب والسنينة في الفصل كما استدل به ما ذكرنا من واقع حال فخر كونه للقراءة في وقت كونه وعلى غير وضوء او يمين انه على غير واجب على الفور وهذا الاجماع على ان فصل حديث محمد بن موسى الموطأ انما قرأ في سجدة على النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ في سجدة فقرأ في سجدة فقرأ في سجدة فقال على سلامك اللهم لم يكتبها علينا الا ان نساها فلم يسجد منهم وما استدل به لما ذكرنا من حديث الزهري عن عبد الرزاق عن ابن جهم عن ابن طاوس عن ابي عبيد عن ابن عباس عن ابن عمر قال لا يسجد في الفصل سجدة وما اخرج عن ابي جهم عن ابي درة قال سجدت مع النبي صلى الله عليه وسلم احدى عشرة سجدة ليس فيها شيء من الفصل الاعراف والركعة والفعل ونبي اسلم ومريم وجميع والفرقان في الفصل وسجدت مع النبي صلى الله عليه وسلم احدى عشرة سجدة في الفصل بل ان الاحدى عشرة ليس فيها شيء من الفصل وليس في هذا نزاع ولو صح الاجماع بكان مع ما قبله معارضا بحديث ابي رافع في الصحيحين ان ابا هريرة قرأ اذا السجدة انشقت فسي بقعت له ما به السجدة قال لو لم اري النبي صلى الله عليه وسلم يسجد لما لم اسجد الا ازال اسجد حتى اتاه واخرجوا الا الترمذي عن ابي سلمة عنه ايضا قال سجدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في اذا السجدة انشقت واقرا باسم ربك وهذا اقوى مما قبله واسلام ابي هريرة كان في السنة السابعة من الهجرة ولو تعارضا كان الاحتياط في الايجاب مما استدل به على الوجوب استدلال الشافعية به على ان في الحج سجدتين بتقدير صحته على ما ذكرناه فانه انما ذكرنا منه التحريم للقراءة دون سجود وهي رتبة الواجب قوله وهي كلمة ايجاب يعني لفظ على من صيغ الازام قوله يجوز في الفصل الوجوب في سجدة في سجدة بالسجدة بالقصد فتجب على من سجد وان لم يقصده وقد قدمنا من حديث عثمان مع العاص بن عديته وهو يقصده به والله سبحانه وتعالى اعلم بقوله لا تقرا منه متتابعة اذا علم ان التزام المتابعة لان الغرض فيها اذا تعلق بالسجدة ما اذا تعلق في الهجرة حتى يجمع القصد في طاعة الله الى ان الغرض في السجدة هو سجدة بقوله لا يذوق لوى الى خلاف موضوع الامامة ان سجد الامام في سجدة الامام وقام في الثاني الامام لان موضوع التلاوة ان يسجد والشا وتيا فيه السامع ولقد قال عليه الصلوة والسلام النبي الذي لم يسجد من الامامة الواسعة من الامامة انما كانت السنة ان تقدمت السجدة في السجدة

كتاب الصلاة في الصلاة المكتوبة

قوله ولما فرغ من الصلاة المكتوبة في حركتها فوجبا وادبها في احرامها فوجبا كالمكانا تصاوها وعلية عدم قضائها
بما فيها التحقيق بالجملة في الصلاة المكتوبة ومقتضى هذا هو انما في ركعة واحدة لا تجزئ الصلاة المكتوبة وقيل ليس بمكانا في وجودها
من ان اذا ذكر سجدة التلاوة في ركعتين لم يبعد ما لو تقدم من الركعة الثانية الى آخر الصلاة المكتوبة لان الصلاة المكتوبة لا تجزئ
جزاها لا تجزئ الصلاة المكتوبة لان هذه السجدة صارت من افعال الصلاة المكتوبة بنفس التلاوة ولذا فعلت فيها ما فعلت في الصلاة
بل زاد في سجدة الصلاة المكتوبة واجبة على المترخي على ما هو المتعارف وقيل بل على الفور ايضا فان قيل كيف يتحقق عدم السجدة المكتوبة
يتأدى في ضمن سجدة الصلاة المكتوبة اولها شيئا ذكره في فتاوى قاضي خان وكذا يتأدى في ضمن الركوع قلنا مراده اذا سجد للصلاة بعد الركوع
على الفور وما نحن فيه اذا لم يسجد على الفور حتى لو قرئت آيات الركعة او سجد صليته لم يوجب بها التلاوة لم يجز لان السجدة صارت رتبة عليه الفوت
وتتمها فلا يتأدى في ضمن الركوع بل يوجب ذلك من سوق جهارة قال جل في امهات آيات سجدة في الصلاة فان كانت السجدة في آخر الصورة او غيرها من
آخر ما بعد آية اوقاف الى آخره فوجبا ان شارك بها في سجدة التلاوة وان شئت سجد ثم يعود الى القيام فيتم السجدة وان صلح بها سورة اخرى
كان افضل فان لم يسجد للتلاوة على الفور حتى يتم السجدة ثم سجد سجدة التلاوة لان هذا القدر من الركعة لا يقطع لغيره ولا يوجب على الفور سجدة التلاوة لان
في سجدة السجدة المكتوبة اولها شيئا ذكره في فتاوى قاضي خان وكذا يتأدى في ضمن الركوع قلنا مراده اذا سجد للصلاة بعد الركوع
بالركوع ثم السجدة المكتوبة على الفور حتى يتم السجدة ثم سجد سجدة التلاوة لان هذا القدر من الركعة لا يقطع لغيره ولا يوجب على الفور سجدة التلاوة لان
الحاجة الى قطع الركعة اكثر من آيات التي فيها ركعة واحدة لان سجدة الصلاة المكتوبة على الفور قد تم وانما السجدة المكتوبة على الفور قد تم وانما السجدة المكتوبة على الفور قد تم
السجدة لم تجز لان التلاوة في السجدة المكتوبة لانها صارت رتبة عليه الفوت وقيل بل على الفور ايضا فان قيل كيف يتحقق عدم السجدة المكتوبة
ويستظهر ان قولنا ان التلاوة في الركعة المكتوبة على الفور قد تم وانما السجدة المكتوبة على الفور قد تم وانما السجدة المكتوبة على الفور قد تم
التي فيها ركعة واحدة لان سجدة الصلاة المكتوبة على الفور قد تم وانما السجدة المكتوبة على الفور قد تم وانما السجدة المكتوبة على الفور قد تم
الركوع مما يوجب عن سجدة المكتوبة من غير ركعة لان الركعة المكتوبة على الفور قد تم وانما السجدة المكتوبة على الفور قد تم وانما السجدة المكتوبة على الفور قد تم
عن محمد بن النعمان ثم طاب له المقام فيمن يوجب الركعة المكتوبة في ركعة واحدة وانما السجدة المكتوبة على الفور قد تم وانما السجدة المكتوبة على الفور قد تم
هو السجدة المكتوبة لان الركوع اقيم مقام ركعة من حيث المعنى وبمعناها من حيث الصورة ففرق فلهذا رتبة المعنى تتأدى في سجدة الركوع بالركوع او لا في الركعة
الصورة لا تتأدى اذا لم يتجوز ذلك من الشبهة فان بينه وبين صوم الاعمال مواضع من جميع الوجوه وكذا في الصلاة المكتوبة ثم قال لكن في غير ذلك
لان الحاجة من حيث الصورة ان كان جملة ركعة فلا يتجوز الواجب بل ان نوى في ركعة واحدة ركعة واحدة وجب عليه ركعة واحدة وجب لانه

اذا كان فيها تفاوت وان لم يكن بها جرة فلا حاجة له الى النية كما في الصوم والصلاة وعند الصوم ليس بمستقيم لان بين الصومين مخالفة من حيث
سبب الوجوب فكانا جنسين مختلفين ولهذا قال القائل انه لو لم ينو الركوع ان يكون قائما مقام سجدة التلاوة ولم يقيم يحتاج في السجدة الصليونية
الى ان ينوي ايضا لان بينهما مخالفة باختلاف سببي وجوبها انتهى فهذا يصح بوجوب النية في ايقاع السجدة الصليونية عن التلاوة فيما اذا لم يقبل
القرأة على ما هو اصل الصدرة كما قلناه في صدر هذا المقول فلم يصح ما تقدم من نقل الاجماع على عدم اشتراطها وانما ادورنا تمام عبارة لا فائدة
بالتمسك بالقرأة ثم قال في كل ذلك اذ ركع وسجد على الفور فان لم يفعل حتى طالت القرأة ثم ركع ينوي بما لم ينو به في الركوع ولو انما في السجود لم يجز لانها صارت
وينا في ذمة الله وانما نحن محلها لانها لوجوبها بما هو في افعال الصلوة التي تحقق بافعال الصلوة شرعا بليل جوب انما في الصلوة من غير قصد فيما يحصل من الصلوة
ان لم يوجب فساد ما يوجب نقصانها وكذا لا تؤدى بعد الفراغ لانها صارت جزا من الصلوة فلا تؤدى الا بوجوب الصلوة كسائر افعالها وبما
الافعال ان يؤدى كل فعل في محله المخصوص فكذا هذا فان لم تؤدى محلها حتى فاته صارت رياءا للدين فيضي باله لا بما عليه والركوع والسجود عليه
فلا يتأدى به الدين بخلاف ما اذا لم تصدقها لان حاجته هناك الى التعظيم عند تلك التلاوة وقد وجد في ختمها فكفى كذا في السجدة او صلى الغرض
كفى عن تخمية السجدة بحصول تعظيم السجدة غير ان الركوع لم يبق قرب في الشرع منفردا عن الصلوة فكذا تتأدى به السجدة اذا تلى في الصلوة لا خارجا
فان قلت قالوا ان تأديتها في ضمن الركوع بالقياس الاستحسان فيها مقدم على الاستحسان فاشفقني بكشف هذا المقام فاجواب ان مرادهم
من الاستحسان ما يغني عن المعالي الذي ينطبق بها الحكم ومن القياس ما كان ظاهرا متبادرا فظهر من هذا ان الاستحسان لا يقابل القياس المحدود في الاول
بل هو اعم منه فلو كان الاستحسان بالنفس قد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس اذا كان قياس آخر متبادرا وذلك في بعض القياسات الصريحة في
الاستحسان بالنسبة الى ذلك المتبادر ثبت بان مسمى الاستحسان في بعض الصور هو القياس الصحيح ويسمى بمقابلته قياسا باعتبار الشبه وبسبب كون القياس
المقابل باطلا بالنسبة الى الاستحسان فلو محمد بن سلمة ان الصليونية هي التي تقوم مقام سجدة التلاوة لا الركوع فكان القياس على قوله ان تقوم الصليونية
وفي الاستحسان لا تقوم على الركوع لان سقطت السجدة بالسجدة او ظاهر فكان هو القياس في الاستحسان لا يجوز لان هذه السجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم
مقام غيرها فكيف لو لم من رمضان لا تقوم عن نفسه وعن تضاد يوم آخر فصيح ان القياس هو الامر الظاهر من مقدم على الاستحسان بخلاف قياس الركوع
مقامها فان القياس ياتي بجواز الظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو انفي فكان من تقديم الاستحسان القياس لكن بحال الشائع على ان الركوع
هو القائم مقامها كما ذكره محمد في الكتاب فانه قال قلت فان اراد ان يركع بالسجدة نفسها بل بخبره ذلك قال بالقياس فالكثرة في ذلك
والسجدة سواء لان كل ذلك صلوة وانما في الاستحسان فينبغي له ان يسجد بالقياس فاخذ بهذا القياس على ما ذكره محمد ان معنى التعظيم فيها
واحد فكانا في حصول التعظيم بها جنسا واحدا والحاجة الى تعظيم الله ما اقتدار من عظمه واما مخالفة لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز وجه الاستحسان
ان الواجب هو التعظيم تحريم مخصوصة هي السجود بليل انه لو لم يركع على الفور حتى طالت القرأة ثم نوى بالركوع ان يقع عن السجدة لا يجوز ثم اخذوا
بالقياس لقوة دليله وذلك لما رووا عن ابن مسعود وابن عمر انها كانا اجازا ان يركع عن السجود في الصلوة ولم يرو عن غيره بخلافه فلذا قدم القياس
فانه لا ترجح الخفي على الظاهر بل يرجح والسر جرح الى ما اقرن بهما من المعاني فتسوى الخفي اخذوا به او الظاهر اخذوا به غير مستقر
او جرح قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الخفي والمعارض له فكذا احصوا مواضع تقديم القياس على الاستحسان في موضع عشرة مواضع

في سبيل ما لا بد من سد في حيز الوجوب في المسئلة من ضمن الى مضمون كذا في المتن في الدلالة على

فقد تكرر الوجوب في الناس زيادة حجج فان اكثر الناس لا يخفى من عشرات بل اكثر فيدوم الحجج من جهة الزام الحكم كذا في خط القرآن
 فان كان يتعدى رتبة شدة وجوب النفس فوجب القول بالتداخل والمكان شيئا ذاك النفس والاجتماع هو الحجج الزام بتقدير ايجاب
 التكرار في نفس الامر على التساك به واما الاول فاعلم ان الاصل في التداخل كونه في الحكم لانه امر حكى ثبت بخلاف القياس انما لا يصل الى الحكم
 ينطبق بالاحكام لا بالاسباب لثبوت الاسباب باختلاف الاحكام واعتبار الثابت حاشا غير ثابت البعد من اعتبار كذا في غير المحسوس
 كذا لو قلنا في الحكم في العبادات لبطل التداخل لانه بالنظر الى الاسباب يتعدى بالنظر الى الحكم تحية فيتعذر لانه اذا دارت بين الثبوت
 والسقوط ثبت لان متناها على التفسير لانا خلقنا لها اختلاف العقوبات لان متناها على الدور والنقص حتى اذا دارت كذا في سبيل ما لا بد
 والنتيجة تامة في المجلس في جميع الاسباب لا الاحكام على ما في البيع وغيره وهذا التداخل يقتضي المجلس فعلم انه في السبب فاما في نظر في الزمان
 فحكم زمني في حدنا في دولتنا فيجب السجود متنا قولنا وهو في دليل الاعراض هو البطلان هناك الاتري انما لو خربت قاعة فعدت
 الحجج الامر من يد فلو كان اختلاف المجلس فيصير بالقيام خرج اذا فرق فعلم ان خروجه في القيام لا اعراض للقيام وليس في العقوبة
 عن قيام اعراض بل هو جميع للراي ثم تبدل المجلس قد يكون حقيقة باختلاف المكان لا في اليسير فانه لا يختلف بخطوة او خطوتين وكل
 من البيت والمسجد مجلس واحد فلو انتقل من مكان الى آخر في البيت او المسجد لا يتكرر الوجوب وكذا السفينة وان كانت سائرة لا يجب
 سير في اختلاف المكان والمجلس والذات اذ كان في الصلوة وهو راكب كالسفينة كان جوار الصلوة شرعا اعتبارا لا كمنته السعدرة مكانا
 بخلاف الشيء بالعدم فانه لا موجب لاعتبار الاكتمة المستدرة فيه مكانا اذ لم تجز صلوة الماشي ولذا قالوا لو كان خلفه ظلام مشي في صلوة
 راكبا وكره تكرر الوجوب على الظلام دون الراكب اما اذا لم يكن في الصلوة تهرى سائرة فتتكرر الوجوب وقيل اذا كان المسجد كبريا مختلف المجلس
 وقد يكون حكما بان كل اكثر من لغتين في غير مكان التلاوة او تكلم اكثر من كلمتين او شرب اربع او نام مضطجعا او ارضيت ولما اذا خد في
 بيع او شرب او عمل يعرف به انه قطع لما كان قبل ذلك وان اتحد المجلس لان كان يسير واختلوا في الصلوة فحينئذ لا يجب الانتقال فيما بين
 ركعة الى اخرى اختلاف المجلس وعند ابى يوسف لا فلو قرأ في ركعة ثم كرم في اخرى وجبت اخرى عمدة خلافا لابي يوسف لان القول
 بالتداخل فيؤدي الى انما لا يجدى الركعتين عن القراءة الصلوة فيفسد قلنا ليس بضرر ولا حكم بالاتحاد في حق حكم بطلان العدد في حق حكم آخر
 فقلنا لا بد في حكم الصلوة بوجود الصلوة وبالاتحاد فيما قلنا وقد افاد تحليل محمد ان التكرار فيما ذكره في النقل او الموت مطلقا في الفرض في
 الركعة الثانية اما لو كرر بعد ارفض القراءة فيجب ان تكفيه واحدة لان المانع من التداخل فمتضى مع وجود مقتضى قوله وفي تسدية
 الثوب يتكرر الوجوب في المنقل من شخص الى غصن كذا في الاصح وفي الدررية كذا في النهاية هذا اللفظ يدل على التناقل المشايخ
 في الآخرين لا في التسدية لكن ذكر الاختلاف فيه ايضا قال القرطبي واختلاف في تسدية الثوب والدياسة والذي يدور حول الرمي
 والذي يسج في الماء والذي تلى في غصن ثم انتقل الى آخر والاصح ايجاب لتبدل المجلس وكذا يثبت فيمنكفاني الغصنين في العمل والحكم
 حتى ان اكلال لوزي صيدا على غصن شجرة اصلها في الحبل والنفس في الحرم يجب انجزا واعلم ان تكرار الوجوب في التسدية بناء على العناد
 في جادهم من انما ان غير من الحكم خشبات السيوف فيها التسدية فزاجها واجاسا اما على لابي جابر ولا يسكنه ربه وغيره بان يسيرة

بالسيرة المذكورة هو الوسط وعن ابي حنيفة في التقدير بالرجل هو قريب من كلال ولا يعتبر بالزنا حتى هو الصحيح ولا يعتبر بالسيرة في الماء معناه لا يعتبر بالسيرة
 في البر فاما المعتبر في البحر فما يليق بما كان في الخيل قال في من المسافر في الرباعية ركعتان لا يزيد عليهما قال الشافعي في فرضته الا ربع والقصر رخصة لغيره
 بالصوم ولان الشافعي لا يفتي في الايام التي تركه هذه الآية لثلاثة عتلا والصوم لا يتغير وان حيل او بعدا تعد في الثانية فان الشافعي لا يفتي في الثانية لانها
 عن النوى وان كان له نافذة ابتداء بالبحر يصير مسافرا لا يركع في الثانية وان لم يفعل الثانية قد لا يطل لاختلاف النافذة بحال كمال اركانها

ال عسنان فان يغيب القصر في الاربعه برده في قطع في اقل من ثلثة ايام واجيبا بعمد الحديث انصحت راوية عبد الوهاب بن مجاهد بنقته
 قصر الاقل بلا دليل ولو سلم فواستدلال بالمعنى ايضا لان التقصر في الربعة برده او اكثر اذا كان قطعنا في اقل من ثلثة ايام ثابت بمعنى لا تقصر في
 اقل من اربعة ايام فقل لازم جملته في المسافر كما هو جواب مسح الاقل كذلك هو في حق جواز مسح المسافر ما دام مسافرا فان تم ما ذكره جابن
 فذلك لازم بقي ما يحتاج الى الجواب فاجواب ان بقية الحديث لما كان ان القيمة مع يوما وليته لانه ما مع يوما وليته وهو معلوم البطلان للعلم
 بفرق الشرح بين المسافر والقيم ويبدو كونه ظرفا لمسح ان السوق ليس الا للبيان كية مسح المسافر لا لطلوه وعلى تقدير كون الطرف لمسافر يكون
 مسح مطلقا وليس بمقتضى قوله والسيرة المذكورة في اشارة الى سيرة الابل ومشي الاقدام فيدخل سيرة البقر في الجملة ونحوه قوله هو الصحيح
 عما قيل تقديرها فيقول واحد وعشرين فرسخا وقيل ثمانية عشر وقيل خمسة عشر وكل من قدر بقدر منها اتفقوا سيرة ثلثة ايام وانما كان الصحيح
 ان لا يقدر بها لانه لو كان الطريق وعمر بحيث يقطع في ثلثة ايام اقل من خمسة عشر فرسخا قصر بالنص على التقدير باحد هذه التقديرات
 لا يقصر فيها في النص لانه يبرهن سيرة ثلثة ايام وعلى اعتبار سيرة ثلثة ايام في الاقدام لو سارنا مستقيما في اليوم فمعرفة قطعه في سبب الرحلة وقطع مسافة ثلثة ايام
 الابل مشي الاقدام كذا ذكر في غير موضع وهو ايضا ما يقوى الاشكال الذي قلناه ونخلص الا ان يمنع قصره في يومين ان قطع فيه سيرة ايام ولازم قصره لقطعنا في سيرة
 صغيرة تقديره كما لو كان صاحب كرامة الظلي ان يصدق عليه انه قطع مسافة ثلثة ايام في الاقدام لا في سيرة ثلثة ايام في التقدير في سيرة ثلثة ايام وانما
 المجمولة مظنة الحكم بالنص المسفحة ان كل مسافر يكتفي من مسح ثلثة ايام غير ان الاكثر قيام مقام الكل عند ابي يوسف عليه
 ذلك الفرع وهو اذا وصل عند الزوال من اليوم الثالث الى المقصد فلو صح تفريعهم جاز التخصيص مع سيرة يوم واحد او قطع فيه قدر ثلثة ايام
 بطل الدليل ولا دليل غيره في تقدير يوم اذ في مدة السفر فيبطل اصل الحكم اعني تقدير يوم اذ في السفر الذي يتخص فيه ثلثة ايام وانما علم قوله
 فيما يليق بحاله وهو ان يكون مسافة ثلثة ايام اذا كانت الرياح معتدلة وان كانت تلك المسافة بحيث يقطع في البر يوم كما في الجبل فيعتبر بها
 من طريق الجبل بالسيرة الوسط ثلثة ايام ولو كانت تقطع من طريق السهل سيرة يوم فالحاصل ان تقدر المدة في اى طريق اخذ فيه قوله وهذا الية
 يعني ليس معنى كون الفرض فرضا الا كونه مطلوبا للثبته قطعا او ظنا على الخلاف الاصطلاحي فاشبات التخيير بين ادائه وتركه رخصة في بعض
 الاوقات ليس حقيقة الا في اقرضة في ذلك الوقت للمنافاة بنية وبين مفهوم الفرض فيلزم بالضرورة ان ثبوت التخصيص مع قيام الاقرض
 لا يتصور الا في التأخير ونحو من عدم الزام بعض الكيفيات التي عجزت لازمة في الفرض وهذا المعنى قطعي في الاستقضاء فيلزم كون الفرض ما بقي
 بخلاف التقدير اذا جاز حيث يقع عن الفرض ان لم يوا الفضل مع انه لا يثبت تركه لانه اقرض عليه حين صار داخل المواقيت واما وقوع الرأى
 على القرعة المسنونة فرضا لانها مع انه لا يثبت تركها فواجب بالسلط في فصل القرعة من ان الواجب احدا لا من خارج اليه وفي حديث
 عائشة في الصحيحين قالت فرضت الصلوة ركعتين ركعتين فاقرت صلوته السفر وزيدني احضر وفي لفظ قالت افترض الله الصلوة حين
 ركعتين انها في احضر واقرت صلوته السفر على الفريضة الاولى زاد في لفظ قال الزهري قلت لغزوة فما بال عائشة تم في السفر قال انها
 تأملت كما تأول عثمان وفي لفظ البخاري قال فرضت الصلوة ركعتين ركعتين ثم اجر النبي صلى الله عليه وسلم فقرضت اربعة ركعت صلوته السفر
 على الاول ذكره في باب من اين انما التارخ وهذه الرواية ترد قول من قال ان زيادة صلوته انما كانت قبل الهجرة هذا وان كان هو فوجب

ان الجبل كذا ذكره في السفر والاولى انما ذكره في السفر والاولى انما ذكره في السفر والاولى انما ذكره في السفر

نقض

ولا يزال على حكمه حتى يروى الاقامة في ذلك او قرينة مستمرة عشر يوما او اكثر من نوى اقل مرة واحدة لا بد من اعتباره وان الشبهة ليست
تقتضي تأخيرها عن العمل الا في مديان موحشات وهو ما ذكره ابن عباس بن عمر بن مالك في قوله لا يجوز التشديد بالليل والقربة فيشبه الى لا تقع
نية الاقامة في المفارقة وهو الظاهر لو دخل مصر على غرض ان يخرج منها او فعل غيره لم يفسد الاقامة حتى يفي على ذلك سبيل

ففي عبارة الكتاب ارسال غير مطلق ولو اذ عينا ان يوت تلك القرية داخل في سبوت المصروفين في الكوفة تسبعت ظاهرا ثم المصروفين في مديان
الذي خرج منه فلو جاز ذلك ومما فيه يوت من جانب آخر جاز القصر قوله ولا يزال على حكم السفر حتى ينوي ان يحضران المديان حتى يقبل قرية او بلدة
فيقضي ذلك والاقامة في القرية والبلدة متعينة حال سفره اليها قبل دخوله لكن تركه مظهره ولا اشتغاله من تعليل ما قبله بقوله لان الاقامة
تتعلق بغيرها وفيه اثر على حال الجارى تعليقا وخرج على رفق قصر وهو يرى البيوت فلما رجع قيل له هذه الكوفة قال لا حتى يدخلها يريد ان يصل
ركعتين في الكوفة بمرا منهم فقبل له رفق وقد اسند عبد الرزاق فصح به قال اخبرنا الثوري عن عمار بن اياس السدي قال خرجنا مع علي بن زيد بن مظهر
الى الكوفة فصلى ركعتين ثم جئنا فسلمي ركعتين وهو يخطب الى القبة فقلنا لا الاصلى اربعا قال لا حتى تدخلها ثم جئنا فسلمي ركعتين ثم جئنا فسلمي ركعتين
الى غاية نية الاقامة في بلدة خمسة عشر يوما فيعبدان يكون بعد اشكال مدة السفر وان لا يكون من دار الحرب وهو من العسكر قبل الفتح وايضا شرط
النية مطلقا في ثبوت الاقامة ليس واقفا فانه لو دخل مصر صائغا فمجاورة ولا نية والاسن في الضابط لا يزال سا فاحتج ليوم على الرجوع
الى بلدة قبل اشكال مدة السفر ولو في المفارقة او دخلها بعد الاشكال او دخل غير حيدوي الاقامة بها وخمس عشرة يوما فصاعدا لو كانت
من دار الحرب وهو من العسكر الداخلين والمقام في القبة للغير وكلها مذكورة في الكتاب في مسائل مستقلة غير انه لم يذكر فيه مسئلة العزم على الرجوع
وهي انه اذا ثبت حكم السفر بالمفارقة نوى السفر ثم لم يزل في دار الحرب او لا رجع صائغا وفي المفارقة حتى لا يصل الى دار الحرب وقياسه ان الاكل
خطره في رمضان ان كان عنية وبين عليه لو كان لانه انقطع السفر بنية الاقامة لاحتمال النقص او لم يستكمل اوله ثم عكس كانت الاقامة تقصيرا
للمعارض لا ابتداء على التام ولو قيل العدة مفارقة البيوت قاصدا من قبله لانه لا اشكال سفر ثلثة ايام بديل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك
فقد ثبتت العدة بحكم السفر ثبت حكمه لم يثبت عليه حكم الاقامة احتياجا الى الجواب قوله لان السفر بنية البيت ليس حقيقة البيت مع قيام حقيقة
يوجد في كل حلة فلا يمكن اعتبار طائفة قوله وهو ما ذكره ابن عباس بن عمر بن مالك في قوله لا يجوز التشديد بالليل والقربة فيشبه الى لا تقع
ان تقيم خمسة عشر ليلة فاكل الصلوة بها وان كنت لا تدري متى تقطن فاقصر ما ذكره ابن ابي شيبة ثنا كعب بن عمار عن ابن عمر بن الخطاب
كان اذا حج على اقامة خمسة عشر يوما ثم قال في كتاب الامارات ابو حنيفة ثنا موسى بن مسلم عن مجاهد عن عبد الله بن عمر قال اذا
سافر او فوطت فمكث على اقامة خمسة عشر يوما ثم صلوة وان كنت لا تدري متى تقطن فاقصر قوله لا يزال على حكم السفر حتى ينوي ان يحضران المديان حتى يقبل قرية او بلدة
الى يوسف بن مزل المراسي المقدرات خمسة عشر يوما وقد بينا في قوله فاقصر ما ذكره ابن ابي شيبة ثنا كعب بن عمار عن ابن عمر بن الخطاب
بما قلناه وهي ثابتة في مدة الاقامة وهي الفرج فاعتبرت كيتها بها وهو الحكم والاعلام بانه بعد ثبوت التقدير بانجر وجها وعلى وفق صورة قياس
ظاهر فخرجنا المديان عن ابن عمر على المديان انما اربعة ايام كما هو منسوب الشافعي وقد اخرج الشافعي عن ابن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عمر بن الخطاب
عليه وسلم من المديان الى مكة فصلى ركعتين ثم جئنا فسلمي ركعتين ثم جئنا فسلمي ركعتين ثم جئنا فسلمي ركعتين ثم جئنا فسلمي ركعتين ثم جئنا فسلمي ركعتين
اربع ايام غير انهم اتفق لهم انهم استمروا الى خمسة الا ان الحديث انما هو في حجة الوداع فبعد انهم فوالا اقامة حتى يقتضوا المكث نعم كان يستقيم بها
لو كان في قصة الفتح لكن المكان حيث اذ عليه الصلوة واصلها اقام مكة تسع عشرة بقصر الصلوة مداه البخاري من حديث ابن عباس بن عمر بن الخطاب
النس في حجة الوداع قال لا تدري فانه على السلام دخل مكة فمكث رابعة من نوى حتى يوفى يوم الاقامة فمكث رابعة من نوى حتى يوفى يوم الاقامة فمكث رابعة من نوى حتى يوفى يوم الاقامة

والكوفة

والمفارقة

الحج

وان دخل معه في فائتة لم يخرج كانه لا يتغير بعد الوقت لانفساء السبيل لا يتغير بنية الاقامة فيكون اختراعه المفسر من المتفضل في حق
العقد او القراءة وان صلى المسافر بالمقيمين ركعتين صلى المقيمون صلواتهم لان المقتضى التزم الموافقة في الركعتين فليترك في الباقي كالمسبوق الا انه
لا يقرأ في الاصل كانه مقتضى تحريمه لا فعله والفرق صار مؤدّى في تركها احتياطاً بخلاف المسبوق كانه ادرك قراءة ثالثة فلم يتأدى الفرق
فكان لا يثبت ادى قال شيخ الاسلام اذا سلم ان يقول اتوا صلواتكم فانا قوم منكم لانه عليه السلام قال حين صلى باهل مكة وهو مسافر واذا سلم
في معرقات الصلوة وان لم ينو المقام فيه كانه عليه السلام اصحابه رضوان الله عليهم كانوا يسلمون ويجوزون الى وظائفهم فيقيمون من غير ان يصيروا مكاناً ولو

ادار صلوة الامام ومنا لم يقصد سوى اسقاط فرضه غير انه في ضرورة السابقة بخلاف ما لو اقتدى المقيم بالمسافر فاحث الامام فاستخلف المقيم لا يتغير
فرضه الى الرابع مع انه صار مقتدياً بالخليفة المقيم لانه لما كان المقيم خليفة عن المسافر كان المسافر كانه الامام فبما خذت خليفته صفقة الاول حتى لو لم يقصد
على راس الركعتين فسدت صلوة الكل من المسافرين والمقيمين ولو دام مسافر ومسافرن مقيمين فقبل ان يسلم بعد التشديد على راس الركعتين
تلكم واحد من المسافرين او قام فذهب ثم نوى الاقامة فانه يحول فرضه وفرض المسافرين الذين لم يسلموا اربعاً لوجود المغير في محله وصلوة من
تلكم اربعة لانه يكمل في وقت لو تكلم امامه لم يفسد فداصلوة المقتدى اذا كان يشل حاله ولو تكلم بعد نيته فسدت صلوة ثلاثة انقلب فرضه اربعاً
ثم تكلم ولكن تجب عليه صلوة المسافر من ركعتين لان الرابع للنيية وقد زالت بفناء الصلوة قوله وان دخل معه في فائتة اي في فائتة على
الامام مسافراً كانت فائتة على الامام المقيم او لا بان صلى المقيم ركعة من الظهر مثلاً او ركعتين ثم خرج الوقت فاقضى ببسافر في الظهر
لان الظهر فائتة في حق المسافر لاني حق الامام قوله اقتدر المقتضى بالمتفضل في حق العقدة الاولى ان اقتدى به في الشفع الاول فانها مفسدة
على المسافر الذي لم يتغير فرضه واجبة على الامام وانما اطلق اسم النفل مجازاً الا شتر كما في عدم فساد الصلوة بالترك والقراءة ان اقتدى به في
الشفع الثاني فان القراءة في غير الامام وان فرضه ان لم يقرأ في الاوليين لان قرأته هذه تلتحق بالاوليين لان فرض القراءة يجب جملتها
فيحذف الثاني عن القراءة بالكلية قوله في الاصح احترازاً عما قيل فيكون لانهم منفردون وانما يجب السجود عليهم اذا سموا قوله احتياطاً فان
بالنظر الى الاقتداء تحريمه حين ادركوا اول صلوة الامام بكرو القراءة تحريماً وبالنظر الى عدمه فعلاً اذ لم يفتيم مع الامام فيصنون وقد ادركوا فرض القراءة
يستحب واذا دار الفعل بين وقوعه مستحباً او محرم بالاحتياط بخلاف المسبوق فانه ادرك قراءة ثالثة ولو فرض ان الامام لم يكن قارئاً في الاوليين
فانما يجب تلتحق بها ونحو الشفع الثاني كما ذكرنا فلم يدرك قراءة اصلاً حكماً اذ اذ كان قارئاً بين ان يكون مكرهته تحريماً او تركاً لقصد الصلوة بتركه
فالاحتياط في حق القراءة لان ارتكاب ترك الفرض الشد من ارتكاب المكروه تحريماً قوله ويستحب لاداءه ان يقول اتوا صلواتكم الى آخره لانه
ان يكون خلفه من الميعر حاله ولا يفسر له الاجماع بالامام قبل فائتة فيحكم بخالفه وصلوة نفسه بناء على ظن اقامته الامام ثم فساد سلامه على
على ركعتين في ذلك لا يدرى في الفناء اي اذا اقتدى بالامام لا يدرى مسافراً او مقيماً لا يصح لان العلم بحال الامام شرط الاداء سبباً عندنا لانه شرط
في الابتداء لما في المبسوط رجل صلى بالقوم الظهر ركعتين في قرية وبهم لا يدرى ان مسافراً او مقيماً فصلواتهم فاسدة سواء كانوا مقيمين ام مسافرين
لان الظاهر من حال من في موضع الاقامة انه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يبين خلافه فان سالوه فاجبرهم انه مسافر جازت صلواتهم
وانما كان قول الامام ذلك مستحباً لانه لم يعين مع صحة صلوة لهم فانه ينبغي ان يمتوا ثم يسلكوا فتوصل المعرفة وحديث اتوا صلواتكم رواه البوداد
والترمذي عن عمران بن حصين قال خروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهدت معه الفتح فاقام بكة ثمان عشرة ليلة الى الصلي الاربعين
يقول باهل مكة صلوا اربعاً فاما قوم سفر صحه الترمذي هذا ولو قام المقتدى المقيم قبل سلام الامام فتوى الامام الاقامة قبل سجود فرض ذلك
وتابع الامام فان لم يفعل وسجد فسدت صلاته لانه لم يسجد لم يستحكم فخرج عن صلوة الامام قبل سلام امام وقد بقي على الامام ركعتان بوسطة التغير
فوجب عليه الاقتداء فيها فاذا انفردت بخلاف ما لو نوى الامام بعد ما سجد المقتدى فانه تيم منفرداً ففرض وتابع فسدت لاقتداءه
حيث وجب الانفراد وقد مرنا في باب الحديث في الصلوة مسئلة استحلاف الامام المسافر مقيماً فارجع اليها هناك وتقتبس

فان قيل لا بأس بغيره ثم سافر من كل وطنه كالأمرى انه عليه السلام بعد المصباح

وفيه مسائل الزيارات سافر وتقيم حيا أو ميتا ثم شكا في الامام متقبلا لان الصلوة متى فسدت من وجبة وجازت من وجبة حكم لنفسه اذا
وامامة المقتدى محسنة وحال كل من منها بمقتديا قائم فقتل عليه ما قيل باذله اذا افرق قاعن مكانهما اما قبله فيجعل من عن يمين الآخر مقتديا
حالا على السنة وقيل لان قيام المقتدى عن اليمين ليس شرط لا يجعل دليلا ولو لم يشك حتى احدث احدهما فخرج ثم احدث الآخر فخرج ثم شكا
فسدت صلوة من خرج او لا لان الثاني لان الاول سوا كان اما هو مقتديا لما خرج او لا صار مقتديا بالمتأخر ثم اذ خرج الثاني على موضع المأموم
عن الامام وذلك ففسد سجلات الثاني فانه خرج وهو امام فلا تعلق بصلوة بصلوة غيره بل يزعم من فساد صلوة الغير فسادا او يصلي اربعا
مسافر كان او مقيدا او غير في الركعة الثانية ويجلس على راس الركعتين لان ذلك فرض على المسافر ان كان اما على المقيم ان كان اقتدى بالسافر
وتحولت امامته اليه واحتمل الاقتداء بان لم يعلم الاول خروجها فسدت صلواتها لان صلوة المتقدم فاسدة واحتمل التقدم ثابت
في كل منهما وكذا ان خرجا معا لفساد صلوة المقتدى منها سجدة كان الامام واحتمل الاقتداء في كل منهما ثابت ولو صلى ركعتين وقعد ولم يحركها
ثم شكا في الامام لم يفسد في سجدة تعال في يوم المقيم وتيمم اربعا وتيمم السافر لان المقيم ان كان اما كان له ان يصلي اربعا وان كان مقتديا
انتهى اقتداؤه اذا اقتدا بالامام في الركعة الثانية المسافر في ذلك لانه ان كان اما كان له ان يصلي اربعا ثم صلواته فلا يفرض المتأخرة
في الركعة الثانية وان كان مقتديا بالقبض ففسدت اربعا واحتمل الاقتداء ثابت حتى لو لم يتابعه فسدت لما قامت ولو لم يشك حتى احدث احدهما فخرج
ثم الآخر كذلك ثم شك بعد ارجاعهما من الوضوء فسدت صلوة من خرج او لا دون الثاني لان الاول لو كان مقبلا فان كان مقتديا بالمتأخر ففسدت
صلواته لانه خرج بعد ما انتهى اقتداؤه وان كان اما فسدت صلواته لانه خرج بعد ما انتهى اقتداؤه وان كان اما فسدت صلواته لانه لما خرج
او لا صار مقتديا بالسافر فخرج المسافر بوجه فسدت صلواته فان كان الاول مسافرا كان اما لم يفسد صلواته لانه خرج بعد الفرج وان كان
فلم يفسد مقتديا بالمقيم لانها الاقتداء وان كان مقتديا بفسد صلواته بفسد صلواته بفسد صلواته من خرج او لا من وجه وجازت من وجه فيحكم
بالفساد والمتأخر بفسد صلواته لانه منفرد عند الخروج ويصلي ركعتين للمقيم اربعا لانه ان كان مقبلا لا بد من ذلك وان كان مسافرا قبله لا يقتدر
يجب ذلك واحتمل الاقتداء ثابت وان شك في الذي خرج او لا فسدت صلواتها لان صلوة المتقدم فاسدة واحتمل التقدم في حق كل ثابت
وان خرجا معا ففسدت صلواته المقيمة لانه لو كان اما لم تحول امامته الى المسافر وان كان مقتديا انتهى حكم الاقتداء فسادا منفردا واصلوة المسافر
فاسدة لاحتمل الاقتداء وان كان مقتديا وقد خلا مكان امامه وان شك بعد ارجاعها فلما ارجعها ولم يحركها القياس ان تعذر الاجوال وفسد صلوة المقيم لاحتمل
ان كان مقتديا بالسافر في الشفع الثاني وفي الاحتياط يجوز صلواتهما وتحيل المقيم اما حلا لا غير على الصحة لان الظاهر من المسلم المجري على موجب الشرع
كما قلنا فيمن احرم فكيف فيهما القياس ان ائزده عمرتان وجناتان في الاحتياط فلهما تحت وعمره حلا لا غير على المسنون المتعارف وهو القرآن كذلك
مسافر وتقيم ام احدهما صاحبه في الظهر وكذا القعدة على راس الركعتين فسلما وسجدا للمسلم ثم شكا في الامام يحيل المقيم اما وكذا لو تركا القراءة في الركعتين
او احدهما فلما سلما وسجدا للمسلم ثم شكا يحيل المقيم اما واذا جعلنا المقيم اما في سكتنا فان حدث المقيم او لا وخرج ثم احدث المسافر وخرج فسدت صلوة
المقيم وجازت صلوة المسافر فان احدهما معا او متعاقبا وخرج معا فسدت صلواتهما فخرج كان الامام وجازت صلوة المقيم لانه منفرد وان خرجا
على التتابع ولا يلزم او لهما وجه فسدت صلواتهما فلما قلنا فيما تقدم قوله فاقبل عنه في سكتنا فلهما تحت وعمره حلا لا غير على المسنون المتعارف وهو القرآن كذلك

عند نفسه بكونه من المسافرين وهذا لا يصلح لان الوطن الاصل لا يخلو بمثل جود السفر ووطن الاقامة يخلو بمثل ذلك بالاصل واذا انوى السفر لم يخلو بمثل ذلك بالاصل
عشر وهو ما لم يذكره الصلوة لان اعتبار النية في موضعين يقتضي اعتبارها في مواضع وهو محتمل لان السفر لا يخرج عنه لان اذا انوى ان يقيم بالليل في احداهما قصد يقيم في قوله
لان اقامة الموضع الى مائة يوم من ثلثة صلوات في السفر فتصلها في الحصة فكذلك ومن فاته في الحصة فتصلها في السفر اعلان القصد بحسب ادلة والمعتبر في ذلك آخر الوقت

بالاخذ له بالماضي الآخر فانه يتم في الاول كما يتم في الثاني قوله عند نفسه من المسافرين موافق الحديث المذكور انما حيث قال فاما قوله سفر قوله وهذا
لان الاصل الخ قبل الاوطان ثلثة ووطن اصله ومبوموله الانسان او موضع قابل به ومن قصده التعيش به لان الارتحال وتوزيع المسافر في بلد لم يوجب
الاقامة فيه قبل يصير مقبلا وقيل لا ووطن اقامه وهو ما ينوي الاقامة فيه خمسة عشر يوما فصاعدا على نية ان يسافر بعد ذلك ووطن سكنى وهو ما ينوي
الاقامة باقل من خمسة عشر يوما والمتحقق على التمسك بالثالث لانه يوصف السفر فيه كالقارة ولذا ترك السفر والاصل لا يقتضي الا بالاقامة عند
وحيث كان آخر كما قلنا لا بالسفر ولا بالوطن الاقامة ووطن الاقامة يتقضى بالاصل ووطن الاقامة والسفر وتقديم السفر ليس بشرط ثبوت الاصل
بالاجماع وهل هو شرط ثبوت وطن الاقامة عن محمد بن رويان في رواية لا يشترط كما هو ظاهر الرواية وفي اخرى انما يصير الوطن ووطن اقامه
بشرط ان تقدمه سفر ويكون بينه وبين عمار الية مدة سفر حتى لو خرج من مصر لاقصد السفر فوصل الى قرية ونوى الاقامة بها خمسة عشر ليلة فترك
وطن الاقامة وان كان مينا مدة سفر لم تقدم السفر وكذا اذا قصد سيرة سفر فخرج فلما وصل الى قرية مسيرتها من وطنه ودون مدة السفر ثم نوى الاقامة
بها خمسة عشر ليلة فتركها الاقامة ووطن الاقامة والتمسك على الروايتين في شرح الزيادات ببغدادى وكوني خريجا من وطنها يريد ان قصر
ابن مسيرتها بثمانية عشر وبين كونه ولبعد خمسة مراحل والقصر فقصص ذلك فلما قدما خريجا منه الى الكوفة ليقيم بها يوما ثم يرجع الى بغداد فانها
تيان الصلوة الى الكوفة لان خروجها من وطنها الى القصر ليس سفر اذ كان القصر الى الكوفة فبقيا يقيمون الى الكوفة فان جازم الكوفة الى بغداد يقصران الصلوة
وان قصدوا المرور على القصر لانها قصد بغداد وليس لها وطن اما الكوفي فلان وطنه بالكوفة نقص وطن القصر واما البغدادى فعلى رواية الحسن
يتم الصلوة وعلى روايات هذا الكتاب يعني الزيادات يقصر وجه رواية الحسن ان وطن البغدادى بالقصر صحيح لانه نوى الاقامة في موضعها ولم يوجب
ما يقتضيه وتقام وطنه بالقصر ثم تحقق السفر وجه رواية هذا الكتاب ان وطن الاقامة لا يكون الا بعد تقديم السفر لان الاقامة من المقيم لم يوجب
تقديم السفر فتمت وطنه بالقصر فصار سفر الى بغداد انتهى ورواية الحسن تبين ان السفر ناقص لوطن الاقامه ليس فيه مرد على وطن الاقامة او
ما يكون المرو فيه بل بسيرة السفر ومثاله في ديارنا قاهري خرج الى بلبيس فنوى الاقامة بها خمسة عشر ثم خرج منها الى اصبهان فقام بها اربعة ايام
خرج الى القاهرة ويمر ببلبيس فعلى رواية اشتراط السفر لوطن الاقامة يقصر الى القاهرة وعلى الاخرى يتم ومثاله انما قصر وطن الاقامة بمثلها مائة اقلنا
ايضا وهو ما ذكره من خراساني قدوم الكوفة فنوى الاقامة بها ثم خرج منها الى الحيرة فنوى الاقامة بها خمسة عشر يوما ثم خرج من الحيرة يريد البصرة
خراسان ومراكوفة فانه يهمل كفتين لان وطنه بالكوفة كان وطن الاقامة وقد انقص بوطنه بالحيرة لانه وطن الاقامة مثله وكذا وطنه
بالحيرة انقص بالسفر لانه وطن اقامه فلما خرج من الحيرة على قصد خراسان صار مسافرا ولا وطن له في موضع فيصلي ركعتين حتى يدخل خراسان
وان لم يكن نوى الاقامة بالحيرة خمسة عشر يوما اتم الصلوة بالكوفة لان وطنه بالكوفة لم يطل بالخروج الى الحيرة لانه ليس بوطن مثله ولا سفر فيبقى
وطنه بالكوفة كما كان ولو ان الخراسان ارتحل من الكوفة يريد مكة فقبل ان يسير ثلثة ايام فركب حاجته بالكوفة فقامه يقصر لان وطنه بالكوفة يطل
بالسفر بخلاف ما لا يعرف على العود الى الوطن الاصل فانه اذا لم يكن بين هذا الموضع الذي وبلغ اليه ووطنه سيرة سفر يصير مقبلا وان كان بينهما
مدة سفر لا يصير مقبلا فيقصرت حتى يدخل وطنه لان الغرض في الوجه الاول ترك السفر فيه الاقامة قبل استحكام السفر على ما تقدم وفي الوجه الثاني
ترك السفر الى جهة وقصده الى جهة اخرى فبقى مسافرا كما كان في النواذر خرج من مصر مسافرا ثم افتتح الصلوة فسبقه حدث فلم يجد الماء فنوى ان يخل

لا بد من الاعتناء في السجدة عند كل ركعة في الوقت والعاصي للطبع وسواء في الركعة سواء في المشايخ لا يفرق الركعة لا يفتك تحقيقا

مصرف وهو ترك صلاته من ساعته دخل معه او لم يدخل لان قصد الدخول ترك السفر ففصلت النية للفعل فصحت فاذا دخل صار اربعا
فان علم قبل ان يدخل ان المار امامه فحشي اليه فوقف على الربا ايضا لانه بالنية صارت فبالشي بعد ذلك في الصلاة امامه لا يصير اربعا حتى
تلك الصلاة وان قارنت النية فعل السفر حقيقة لانه لو جعل مسافرا فسدت لان السفر يمنع حرمة الصلاة بخلاف الاقامة لانها تترك السفر
وحرمة الصلاة لا يمنع عنه فلو تكلم حين علم ان المار امامه او افسد الصلاة بنفسه ثم وجد المار فتوضا ان وجده في مكانه صلى اربعا وان مشى
امامه حتى وجده صلى ركعتين لانه صار مسافرا نائبا بالمشي بنية السفر خارج الصلاة بخلاف المشي في حرمة الصلاة وقد ذكرنا ان المسافر يصير
مقيم بنية الاقامة في حرمة الصلاة حتى يتم اربعا فليتم الكلام فيه بذكر ما يستثنى من ذلك وما يفرغ عليه يصير مقيم بنية الاقامة في الصلاة حتى
يتغير فرضه الى الرباعية الا ان خرج الوقت وهو فيها فأنوى الاقامة لتقرر الفرض بركعتين بخروج الوقت والا ان يكون لا حافض امامه المسافر
ثم أنوى الاقامة لان الملاحق مقته حكما حتى لا يقرر ولا يسجد للسجدة فخرج الامام كانه فرائغه وبشيء الفرض ولم يبق محلا للتغير في حق الامام
فكذلك في حق الملاحق بخلاف المسبوق واذا عرفوا فلا فلو نواها بعد اقدار التشدد ولم يسلم تغير وكذا لو كان قائما الى الثالثة سامعا قعد
اولا فلو لم قبل ان يسجد لانه لم يخرج عن المكتوبة قبل النية الا انه بعد القيام والركوع لانها نقل فلا يوجب ان عن الفرض فان لم يوجبه
سجد لا تغير لان النية وجدت بعد خروج منه ولكنه يصف اليها اخرى ليكون التطوع بركعتين فيما اذا قعد وباربع فيما اذا لم يكن قعدا عرف
في سجود السهو عنها ولا يلزم عند محمد لفساد اصل الصلاة بفساد الفرضية ولو ان مسافرا صلى الظهر ركعتين وترك القراءة فيها او في احداهما
وقد سجد ثم نواها قبل السلام او قام الى الثالثة ثم لم يركعها قبل ان يسجد تحمل فرضه اربعا عندها ويقرر في الاخيرين قضاء عن الاولين وعن محمد
قصد صلواته لما من فساد الصلاة عند ترك القراءة في ركعة وكان القياس على قول ابي حنيفة ان قصد لما سلف من فسادها تركها في
ركعتين لكنه تحسن بها فقال بجواز التيمم وان تركت القراءة في الركعتين لان صلوة المسافر يرض ان تطعنا بركعتي الاقامة فيقضي القراءة
في الباقي فلا تحقيق لقراءتها الا بالخروج عن تلك الصلاة بخلاف فخر المقيم ولا يشك لو نواها بعد السجود انها تنسب بالاجماع ولو نواها بعد السلام
وعليه سجد تقدم انه غير عند محمد بخلافها لما بناه على ان سلام من عليه السهو يخرجها ولا قوله لانه ادى آخر الوقت هو المعبر في السجدة في حق
لانه اذا ان تقرر ديني في ذننه وصنفة الدين تعبر حال تقررده كما في حق العباد واما اعتبار كل الوقت اذ خرج في حقه فثبت الواجب عليه
بصفة الكمال اذا اصل في اسباب الشروعات ان تطلب العبادات كاملة وانما تحمل قصصا لغيره الى الجزاء الناقص مع توجه طلبها فيه
اذا عجز عن ادائها فبذلك وبجوابه عن غير ادراك لم يتحقق ذلك المعارض فكان الامر على الاصل من اعتبار وقت الوجوب وقال زعفر
اذا سافر وقت بقي من الوقت قدر ما يمكنه ان يصلي فيه صلاة السفر فيقضي صلاة السفر وان كان الباقي ووجه صلى صلاة المقيم لما علم من ان
منه ان السجدة لا تنقل من ذلك الجزاء عندنا فنقل الى الذي يسع التيمم وقد اسلفناه وعلى هذا قالوا فيمن صلى الظهر وهو مقيم اربعا ثم سافر
صلى ركعتين ثم تذكر انه ترك شيئا من ركعاته فذكر انه صلى الظهر والظهر لا ينافي في الظاهر ركعتين العشر اربعا لان صلاة الظهر صارت كأنها لم تكن فصار في الدنيا في الدنيا في آخر
وقتها اربعا فغيره صارت في ذمته صلاة السفر بخلاف الظهر فانه خرج وقتها وهو مقيم ولا يشك على هذا المريض اذا فاتته صلاة في مرضه الذي لا يقدر عليه
على القيام فانه يجب ان يقضيها في الصحة قائما لان الوجوب يقيد القيام غير ان رخص له ان يفعلها حاله العذر بقدر وسعه اذ في حين لم يؤد

فلا تتعلق بأوجه الخلاف ولنا إطلاق النصوص وإن نفس السفر ليس معصية وأما المعصية ما يكون بعد الإجماع لا يفتي بغيره ولا يفتي بغيره ولا يفتي بغيره

حالة الغرض من سبب الرخصة فتعين الأصل ولذلك ينقلها المريض قاعدا إذا فاتت عن من الرخصة أما صلوة المسافر فإنها ليست كغيرها
ابتداء وبشار الغلط اشتراك لفظ الرخصة قوله فلا يتعلق بما يوجب التعليق يعني المعصية وهذا لأن قصد قطع الطريق وقبالي الأمان العبدان
والأما بقوله لا يفتي بغيره المحرم وقيل في عدم الرخصة فيمنع الرخصة قياسا على قطع الطريق فيمنع من صلوة الخوف
إذا فاتت الأمان وعلى زوال العقل بخلافه في عدم سقوط الخطأ ولنا إطلاق النصوص أي نصوص الرخصة فلا يتعلق على نفس كونه مكرا أيضا
أو على سفره فمن أيام آخر وقال عليه الصلوة والسلام مسبح المسافر ثلثة أيام ولنا أيضا ما قد مرنا من الأحاديث المفيدة لتعليق القصر على
مسحى السفر فوجب أعمال الطلوع والامتناع ولم يوجد ما نصح الكتاب فلما لم يثبت القياس الذي عليه لم يصح مقيد له عندنا فكيف ولزم فلا يصح
مقيد له لولا غيره من الأحاديث وذلك لاختلاف ما يجمع فإن الموثق في أصله في منع الرخصة عدم سببها وذلك أن سبب الرخصة لا بد
أن يكون مباحا وهو في صلوة الخوف وهو في قطع الطريق سبب عن نفس المعصية أعني قطع الطريق وسبب السبب سبب فلو ثبت
الرخصة أعني جواز صلوة الخوف لم كانت المعصية نفسها هي الموجبة للتخفيف وكذا زوال العقل هو السبب وهو سبب عن المعصية أعني
شرب المسكر إلى آخر ما قرناه بخلاف ما نحن فيه فإن السبب السفر وليس هو مستند إلى قطع الطريق بل الشروع في السير المخصوص بالأبواب
الطريق أصلا يعني السبب في نفسه عن المعصية وكانت هي محصورة في ذلك غير ما نحن من اعتبار ما جاز لا شرعا كالصلوة في المخصوصة لم
على نعت منسوبة والبيع وقت الذبا وكثير من الظاهر ونحوه على أن المراد بالسبب الفاعل لا الفاعل فروغ البيع كالعبد والعلامة والنجدي
والمراد إذا ما ظهر والواجب والتلميذ والاسير والمكره يعتبر فيه الإقامة والسفر من قبوعهم وقيل من يقيمون ومسافرن يقيمون ولو نوى
المتبوع الإقامة ولا يعلمون اختلافه في وقت لزوم حكم الإقامة فقبل من وقت نيته المتبوعين وقبل من وقت علمهم كما في توجيه خطاب الشرح
وعزل الوكيل والأحوط الأول فيكون كالزحل الحكمي فيقتضون ما صلوا أقصر قبل علمهم في العبد المشترك من مسافر وقيم قبل تيم وقيل بغيره
أن كان بينهما ما يراه في المدة قصر في نوبة السفر وأتم نوبة المقيم ويخرج على اعتبار النية من المتبوع العبد لو أم سببه في السفر فنوى السيد
للاقامة صححت حتى لو سلم العبد على راس الركعتين فحدث صلوة كما لو كان في النوبة من مقيم حال سفره والعبد في الصلوة فسلم على راس الركعتين
حدث ولو كان العبد مع السيد وغيره من المسافرين فنوى السيد الإقامة صححت نيته في حق عبده لا في حق القوم في قول محمد فيقدم العبد
على راس الركعتين واحدا من المسافرين ليسلم بهم ثم يقدم هو السيد فيقيم كل منهما أربعا وهو نظير إذا صلى مسافر بقميين ومسافرن فحدث
فقدم مقبلا لا يقبل فرض القوم أربعا منى المسك والحق في ذكرنا ما في باب الحدث في الصلوة ثم بما إذا يعلم العبد قبل نيتي المولى الصبيعية أولا
ويشير بصحة ثم نيتي الأرباع ويشير بها وحكم الأسير من بعث إليه المولى لم يولى بمن بلده والغريم إذا لم يره غريمه أو جبهه أن كان قادرا على
أداء ما عليه ومن قصد أن يقضى دية قبل عشرة نوبات فالنية في السفر والإقامة نية والأفنية الحابس ولو أسلم كافر سافر أو بلغ صبي سافر أو بلغ
فيما الشيخ أبو بكر في الفضل على أن كان مبنيا وبين المقيد من ثلثة أيام مقيمين وقيل بصليان كعتين قبل صبي أو بلغ بغيره أو كافر أو أسلم على غير
سافر على أن نية الكافر مقربة ولا يجمع عندنا في سفره يعني في بضعه المخرج لغيره وقت أحدها ولم يفرغ مع العتاك كذلك خلافا لما نفي بل بان يؤخر الأولى إلى
آخر وقتها فينزل فيصليها في آخره ويقطع الإقامة في أول وقتها ثم يجمع فعلا لا وقت النما في الصبحين عن ابن مسعود ومأريه رسول الله صلى الله عليه وسلم

فإن الذي سبب
سبب فضع

صلى صلوة لغير وقتها الا جمعة فانه جمع بين المغرب والعشاء وصلى الصلوة الصبح من الغد قبل وقتها يعني غلب بها كان قبل وقتها المعنا فعلها فيه منه عليه الصلوة والسلام وكان ترك جمع عرفه لشهرته وما في مسلم من حديث ليلة التمرين انه عليه الصلوة والسلام قال ليس في اليوم تقريظ انا التقريظ في الليلة ان يؤخر الصلوة حتى يدخل وقت صلوة اخرى فيعارض ما فيها حديث السن انه عليه الصلوة والسلام كان اذا عجل السجدة يؤخر الظه الى اول وقت العصر فجمع بينهما ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين الشايعين فيب الشفق وسنة لفظ لهما عن ابن عمر كان اذا عجل السجدة السفر جمع بين المغرب والعشاء بعد ان يغيب الشفق وتبرج حديث ابن مسعود رضي الله عنه زيادة فقه الراوي وبانه احوط فيقدم عند التعارض او يحل الشفق المذكور على المحرمة فانه مشترك بينهما وبين البياض الذي يلى اطرافه على ما قد مرنا فيكون ح عين ما قلنا ومن ان ينزل في آخر الوقت فيصلي الوقتين فيه ثم يتقبل الثانية في اول وقتها وقد وقع في احاديث الجمع شي من الاضطراب فحق بعضهم عن ابن عباس رضي الله عنهما عليه الصلوة والسلام جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في المدينة من غير خوف ولا مطر قبل الا بن عباس ما اراد الى ذلك قال اراد ان لا يخرج منه ولم يقل منا ومنهم كجواز الجمع كذلك اخذ وكيف واقدم من حديث ليلة التمرين ليعارضه معارضة ظاهرة *

باب صلوة الجمعة - مناسبتها مع ما قبله تنصيف الصلوة لعارض الا ان التنصيف هنا في خاص من الصلوة وهو الظهر وفي ما قبله في كل رباعية وتقديم العام هو الوجه ولنا في ان الجمعة تنصيف الظهر بعينه بل هي فرض ابتداء نسبة النصف منها واعلم اول ان الجمعة فرضه محكمة بالكتاب والسنة والاجماع كغير جابر قال تعالى اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله ترتب الامر بالسعي للذكر على التذكار للصلوة لظاهر ان المراد بالذكر الصلوة ويجوز كون المراد به الخلطة وعلى كل تقدير يفيد اقراض الجمعة فالاول ظاهر والثاني كذلك لان اقراض السعي الى الشرط وهو المقصود لغيره فخرج اقراض ذلك الغير ولا نرى ان من لم تجب عليه الصلوة لا يجب عليه السعي الى الخلطة بالاجابة والمذكور في التنصيف ان المراد بالخلطة والصلوة وهو الاجاب لصاقة عليهما معا وقال عليه الصلوة والسلام الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا اربعة مملوك او امرأة او صبي او مريض رواه ابو داود وعنه طارق بن شهاب وقال طارق راي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسمع منه انتهى وليس هنا قد صحت في صحته ولا في الحديث فان كان لا يكون مرسل صحابي وهو حجة بل بيان للواقع قال النووي احدث على شرط الشيخين وخرج البيهقي عن طريق البخاري عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم انه عليه الصلوة والسلام قال الجمعة واجبة الا على صبي او مملوك او مسافر ورواه الطبراني عن الحكم بن عمرو بن حزم ورواه فيه المرأة والكثير وروى مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما انها سمعا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول على اعداء منكم الذين يفترون على الله على قلوبهم ثم يكونون من الخافلين وعن ابن ابي عمير القهيري وكانت له صحبة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ترك ثلث جمع تهاونا بها طبع الله على قلبه رواه احمد والبرادير والترمذي والنسائي وحسنه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما وقال عليه الصلوة والسلام من ترك الجمعة ثلث حرات من غير ضرورة طبع الله على قلبه رواه احمد باسناد حسن واحكام وصححه وقال عليه الصلوة والسلام من ترك ثلث جمع من غير عذر كتب من المنافقين رواه الطبراني في الكبير من حديث جابر الجعفي لكن له شواهد فلا يضره تضعيف جابر وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال من ترك الجمعة ثلث جمع متواليات فقد نبذ الاسلام وراى ظهره

لان الكرامة في الامور المبرورة في الامور المبرورة فانما هي الامور المبرورة لانها تقام بجميع عظيمه وقد تقدم المنازعة في المقدم
والنقد يردون قد تقدم في غيره فلا بد منه تقيما لا مراهبا ومن بشر انظار الوقت صحيح في وقت النظر ولا يصح

ان لا يصح فيما الاحال حضور المتولي فاذا حضرت واذا طعن اتمعت والتمه اعلم وعدم التعبد يعني لا الاتقاء المصير بل التخفيف فان الناس
شغلون بالانساك والعبد لازم فيما يفصل من الزام مع اشتغالهم باهم فيه الحجج الاجمعة فليست بلازمة بل انما تنفق في احيان من الزمان فلاحج
مع انها فريضة والتعبد مستا وواجب وانما اقتصر المقصود على هذا الوجه من التعليل دون التعليل بان معنى من اخيه مكنه لانه فاسد لان بيننا وبين
وتقدير الفناء بذلك غير صحيح قال محمد بن الاصل واذا نوى السافر ان يقيم بكنة ومن خمسة عشر يوما لا يقيم فيها فليست بغير اعتبارها شرعا فمؤمن قوله
لان الولاية لها معنى ان ثبوت ولاية الاقامة للجمعة هو المصحح بعد كون المحل صالحا للتصريح بموقافهم في كل منها وتخليقه وان كان قصد السفر لغيره
يرخص في الترك لانه يمنع صحته ويصح ان يجوز للسافر ان يؤتم في الجمعة فكذا يجوز ان ياذن في الاقامة ان كان من له الاذن وان كان انما قصد الطواف
في ولايته واطرافه لا يخرج من مسافر حتى لا يقتصر الصلوة في طوافه كالناسخ بخلاف ما اذا كان المحل غير صالح للتصريح فكذا قالوا اذنا فخلقته فليس له ان يخرج القصر
كما يرى قوله اومن امره فخرج القاضي الذي لم يورثها قاسمتها ودخل العبد اذ قلده ولاية ناحية فخرجها قاسمتها وان لم تجز قضيتها فلكونه والمراد اذا كانت
سلطانية تجوز امرها بالاقامة لا اقامتها وليس امره ان يستخلف وان لم يورث له في الاستخلاف بخلاف القاضي ولا يملك الاستخلاف ان لم ياذن له فيه
والفرق ان الجمعة موقوتة تفوت بتأخيرها فلا امر باقامتها مع العلم بان المأمور غرض للاغراض الموجبة للتفويت امرها بالاستخلاف دلالة بخلاف القاضي
لان القضاء غير موقوت وجواز الاقامة فيما اذا مات والى مصر فخلقته وصاحب الشرط والقاضي الى ان يصل وال آخر باعتبار انهم كانوا ممن يوجب عنه
فيما حال حياته فموتة لا يغيرون كما اذا كان حيا فكان الامر مستمر لهم وكذا قالوا اذا مات سلطان وله امر اراد على اشارة من امور المسلمين فهم على ولايتهم
ليقيمون الجمعة بخلاف ما لو جمعت العامة على تقديم رجل عند موت ذلك الولى حيث لا يجوز اقامته بانتقار ما قلنا ولو امر نصراني اوصى على غير مسلم
بمنع ليس له الا اقامته الا بامر بعد الاسلام والبلوغ ولو قبل لها اذا اهلته او بلغت فصل فاسلم وبلغ جاز لها الا اقامته لان الاضافة
في الولاية جازمه وعن بعض المشايخ اذا كان التفويض اليها قبل الجمعة فاسلم وادرك جاز لها الاقامة كالاجمعي والاخرس اذا امر به فبرر فخطه على الادل
لا يجوز لان التفويض وقع بالاطلا والمطلب الذي لا نشور له ان كانت سيرته بين الرعية سيرة الامور يحكم بحكم الولاية تجوز الجمعة بحضرته لان بذلك
يتحقق السلطنة فقيم الشرط والاذن بالخطبة اذن بالجمعة وعلى القلب وفي نوادر الصلوة ان السلطان اذا كان يخطب فجاز سلطان آخر ان امره
ان يقيم الخطبة تجوز ويكون ذلك القدر خطبة ويجوز ان يصلي بهم الجمعة لانه يخطب بامر ونصا ربنا عنه وان لم يامر به وسكت فاتم الاول فادنا
ان يصلي بملك الخطبة لا يجوز لان سكوتة محتمل وكذا اذا حضر الثاني وقد فرغ الاول من خطبة فصل على الثاني بملك الخطبة لا يجوز لانها خطبة
عام مغزول ولم توجد الخطبة من الثاني ومنه كذا اعلم الاول حضور الثاني فان لم يعلم بملكه فصل على الثاني ساكت جازت لانه لا يضر مغزولا الا باعلم
الا اذا كتب اليه كتاب الغزل او ارسل رسولا نصا مغزولا ثم اذا صلى صاحب الشرط جاز لان عالمه على عالمه قوله لانها تقام بجميع عظيمه ان حقيقة
هذا الوجه ان اشتراط السلطان كمالا يردى الى عددها كما يفيد قوله فلا بد منه تقيما لا مراهبا اي الامر هذا الغرض او الجمع فان ثور ان الفتنة توجب
تقطيعه وهو متوقع اذا لم يكن التقدم عن امر سلطان فتعده طاعة او تخشى عقوبة فان التقدم على جميع اهل المصر يشر فادفعه فيسارع اليه
كل من بالتمه الى الرياسة فتعجب التجارب والتنازع وذلك يردى الى التعادل لما روى ان عليا رضي اقام بالباس وعثمان رضي محصور فمقتة
حال فيجوز كونه عن انما لا يجوز كونه عن غير اذنه فلا حاجة فيه لغيره فينبغي قوله عليه الصلوة والسلام من تركها ولا امام جازر اعدا للافلا حينئذ

لقوله عليه السلام إذا مالمت الشمس فصل بالناس الجمعة ولو خرج الوقت وهو فيها استقبل الظلمة ولا يبيس فيه عليها
لاحتداد فيها ومنها الخطبة لأن النبي صلى الله عليه وسلم ما صلها بدون الخطبة في عمره وهي من الصلوة بعد
الزوال به ودرجات السنة ويخطب خطبتين يفصل بينهما بقدر لا يجزى التوارث ويخطب كلًا على الطهارة لأن القيام فيها منزه

ولا بآبارك له في امره الا واصلوة لا حديث زناه ابن ماجة وغيره حيث شرط في لزومها الامام كما يفيد تقييد الجملة الواقعة جالسا مع عينه من النبي
سالمين من الغارض وقال الحسن الربيع الى السلطان وذكر منها الجمعة والعيد لانك ان اطلق قوله تعالى فاستمعوا فتعبدوا لخصوص مكان مخصوص من
كثير كالعبادة والمساكين فجاز تخصيصه بظني آخر فخص من امره السلطان ايضا قوله لقوله عليه الصلوة والسلام اذا مالمت الشمس انخرى في
عليه الصلوة والسلام لما بعث مصعب بن عمير الى المدينة قال اذا مالمت الشمس فصل بالناس الجمعة وفي البخاري عن انس رضي الله عنه كان عليه
والسلام يصلي الجمعة قبل الشمس واخرج مسلم عن سلمة بن الاكوع كذا في صحيح رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مالمت الشمس الحديث
وانما بارواه الدار ظني وغيره من حديث عبد الله بن سيدان بكسر السين المهملة قال شهدت الجمعة مع ابي بكر الصديق رضي الله عنه كان خطبته قبل الزوال
وذكر عن عمر وعثمان نحوه قال فما رايت احدا عاب ذلك ولا انكره لوصح لم يفتح في خصوص ما نحن فيه فكيف وقد انفردوا على خصص ابن سيدان
واعلم ان الدعوى مركبة من صحتها في وقت الظهور لا بعده فيروا انه انما تيم ما ذكره وليا لما اذا اعتبر مضموم الشرط وهو ممنوع عندكم او يكون فيه
اجماع وهو مقتضى في خبري الدعوى لان ما لا يقول بيقار وقتها الى الغروب واسمها بله قائلون يجوز اذا مالمت قبل الزوال وقيل اذا كان
يوم عيد ويحاي بان شرعية الجمعة مقام الظهور على القياس لانه سقوط اربع ركعتين فتزعي الخصوصيات التي وردت في شرعها ما لم يثبت دليل
على نفي شرطها ولم يفصلها خارج الوقت في عمره ولا بدون الخطبة فيه فيثبت اشتراطها وكون الخطبة في الوقت حتى لو خطب قبله لا يقع
الشرط وعلى اشتراط نفس الخطبة اجماع بخلاف ما قام الدليل على عدم اشتراط كونها خطبتين بينهما جلسته قدر ما يستقر كل عضو في وضوئه
يحج في الاولى ويغيبه ويصلي عليه عليه الصلوة والسلام ويخطب الناس وفي الثانية كذلك الا انه يدعى مكان الوعظ للمؤمنين
والمؤمنات كما قاله الشافعي رحمه الله انه قام الدليل عند ابي حنيفة على انه من البنين او الواجبات لا شرط على ما سذكره قوله ومن الخطبة
الخطبة بقية كونها بعد الزوال على ما ذكرناه ومن الفقه والنسب تقصير ما يطويل الصلوة بعد اتمامها على ما ذكرناه انما من الموعظة
والتشهد والصلوة وكونها خطبتين وفي البدل بقدرها قدر سورة من طوال المفصل الى آخره وتقدم ايضا وجب اشتراطها وقاد على
وجبه الاولوية لوتذكر الامام فامتنع في صلوة الجمعة ولو كانت التور حتى فسدت الجمعة لذلك فاشتغل بقضائها وكذا لو كان فسد الجمعة فاحتاج
الى اتمامها او افتح الطلوع بعد الخطبة وان لم يعد الخطبة اجزاء وكذا اذا خطب جندنا وكيف لوقوعها الشرط حضور واحد كذا في الخلاصة وهو
خلاف ما يفيد ظاهر شرح الكثر حيث قال بحضرة جماعة معتقد بهم الجمعة وان كانوا انا اوليا ما انتهى اما الصلوة فلا بد فيها من الثلاثة
على ما يأتي واعلم ان الخطبة شرط الانقضاء في حق من يشي التورية للجمعة لاني حق كل من صلاها واشترط حضور الواحد او الجمع ليتحقق معنى الخطبة
لانها من التسيات فمن هذا قالوا لو احدث الامام تقدم من لم يشهد جاز ان يصلي بهم الجمعة لانه بان تحريمه على تلك التورية المشيئة والجمعة
شرط انقضاء الجمعة في حق من يشي التورية فقط الا ترى الى صحتهما من المقتدين الذين لم يشهدوا الخطبة فعلى هذا كان القياس فيما لو افسد
هذا الخطبة ان لا يجزى ان يستقبل بهم الجمعة لكنهم استخذوا جوار استقبالهم لانه لما قام مقام الاول التور بحكما ولو افسد الاول استقبل بهم
فكذلك الثاني فلو كان الاول احدث قبل الشروع تقدم من لم يشهد الخطبة لا يجوز ولوقدم هذا المقدم غيره شهد ما قبل يجوز وقبل لا يجوز لانه ليس من اهل التور
الجمعة نفسه فلا يجوز منه التحلل بخلاف الاول جندنا شهد تقدم هذا الجندنا شهد جاز لان الجندنا شهد من اهل الاقامة بواسطة الاعتقال فصيح منه

شرح في الصلاة فيمنع فيها التهاون كالإيمان ولو خبط قاض أو رجل غيرهما أرجو الوصول المقصود كما أنه لا يكون مخالفته للتوارث والتفعل فيهما
ودين الصلاة فإن أفسر على ذكر الله جازعاً بل حقيقة لا وقال الألبان من ذكر طوبى لبيبي خطبة لأن الخطبة هي الواجبة والتسبيحة والتحميد
لا شيء خطبة وقال الشافعي عز وجل يجوز حتى يغضب خطبتين اعتباراً بالمتعارف وله قول تعالى فأسعوا إلى ذكر الله
فصل وعن عثمان رضي الله عنه قال أجمع الله فارتج عليه فنزل وصلى ومن شر أهلها الجماعة لأن الجماعة مشتقة منها

الاستحالة بخلاف ما لو قدم الاول جيبيا او مستويا او امرأة او كافرا فقدم غير مومن شهدنا لم يخرجه من المصباح استحالة فهم فلم يصير احدهم خليفته فلا يملك الاستحالة
فالقدم عن استحالة احدهم متقدم بنفسه ولا يجوز ذلك في الجملة وان جازني تخيرنا من الصلوات لاشتراط اذن السلطان للتقدم صريحا ودلالة
فيما تقدمنا ومن غيرنا ولادلالة الا ان كان الاستحالة تنقضي بوصف الخليفة شرعا لم يلزم احدهم كذلك اما في حق غير الكافر فقدم الالبية مع العجز عن التمسك بها
بخلاف العجز والافى الكافر فلان بذات من امور الدين وبوتيرة ولاية السلطة ولا يجوز ان ثبت للكافر ولاية السلطة على المسلمين بخلاف ما لو قدم الاول
مسافرا وعبد احيث يجوز فلان لا زفر على ما سياتي فلو لم يقدم الاول احدنا تقدم صاحب الشرع او القاضي جاز لان هذا من امور العامة وقد قلدهما
الامام ما هو من امور العامة فزلا من رتبة ولان الحاجة الى الامام للرفع الشان في التقدم وذو يحصل بتقدمهما لوجود دليل اختصاصا من بين الناس
وهو كون كل منهما ائمة للسلطان ومن ثمالة فلو قدم احدهما جازلا شهدنا خطبة جازلا لانه ثبت لكل منهما ولاية التقدم وله الولاية التقديم قوله ثم يشرط
الصلوة فيما يخبره صورة قياسي على احكام في الصلوة كونه شرط للصلوة لكنه مفقود في الاصل فضلا عن كونه موجودا وغيره اذ لا اذان ليس شرط فلا اذان
ما عينه في الكافي جاسما وهو ذكر الله في المسجد اى في حدوده كذا رتبة الاذان في داخله ويزاد ايضا فيقال ذكرنا في المسي يتلوا الوقت فتسحب الصلاة
فيه وتعاد استحبابا اذ كان جيبيا كالاذان قوله حصول المقصود وهو الذكر والموعظة وهذا لان المعقول من اشتراطها جعلها مكان الركعتين تحصيل الغاية
مع التخفيف حيث لم يحصل المقصود بما مع الاتمام وقد اشرع عن علي وعائشة رضي الله عنهما قصرت مكان الخطبة وبها حاصل مع العتود وما جعلها اتمت مقام
الركعتين ليتلوا ما اشترط للصلوة كما نطق بالشافعي رد الاتري الى عدم اشتراط الاستقبال فيها وعدم الكلام فعلم ان القيام فيها افضل لانه يبلغ
في الاعلام اذ كان الشر للصوت فكان مخالفة مكرها ودخل كعب بن عجرة المسجد يوم الجمعة وابن ام الحكم خطيب قاعا نقلا ونظروا الى هذا الحديث
سيخطب فاعدا الله تعالى ليقول واذا راوا تجارة اولها انقصوا اليها وتركوك قانرا واه سلم ولم يحكم مولا غيره بغضا ذلك الصلوة فعلم انه ليس بشرط عندهم
قوله لا يرون ذكر طويل قبل اقله عند ما قدر الشهد قوله وله قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله من غير فصل بين ذكر الطويلة المسمى خطبة او ذكر
لا يسمى خطبة وكان الشر اذ ذكر الاعم بالقاطع غير ان المأثورة عليه الصلوة والسلام اختيارا احد الفردين اعني الذكر المسمى بالخطبة والمواظبة عليه
فكان ذلك واجبا او سنة لانه الشر الذي لا يخبره اذ لا يكون ميانا لعدم الاحتمال في لفظ الذكر وقد علم وجوب تنزيل المشرعات على حسب الاهتمام
فهذا الوجه ينفي عن قصة عثمان رضي الله عنه ما لم تعرف في كتب الحديث بل في كتب الفقه وهي انه لما خطب في اول جمعة في الخلافة صعد المنبر فقال
الحمد لله فاتبع عليه فقال ان ابا بكر وعمر كانا بعد ان لهذا المقام مقالنا واتم الى امام فقال اخرج منكم الى امام فقال وستاتكم بخطبة بعد ويستغفر الله
لي ولكم ونزل وصلى بهم ولم ينكر عليه احد منهم فكان اجماعا منهم اما على عدم اشتراطها واما على كون نحو الحمد لله ونحوها تسمى خطبة لانه لم يسم به
عرفا ولهذا قال عليه الصلوة والسلام الذي قال من طبع الله ورسوله فقد رشد ومن بعده ما فقد غوى ليس بخطبة انت فساه خطيبا بهذا القدر
من الكلام والخطاب القراني انما قلقة باعتبار المفهوم اللغوي لان الخطاب مع اهل تلك اللغة بلغتهم يقتضي ذلك ولان هذا القول انما يقتضي في محاورته
الناس بعضهم لبعض للدلالة على غرضهم فاما في امر بين العبد ورب تعالى فيقبح فيه حقيقة اللفظ لانه ثم يستلزم عنده في التفسيرية والتمهيد ان يقال
على قصد الخطبة فلو جاز لخطيب من ان يري محرم الوجوب ومتقضى هذا الكلام انه لو خطب وصد من غير ان يحضر احد ان يجوز هذا الكلام هو المقصد
الى خليفته فوجب ان يري ما يفرغ عنه وفي الاصل قال فيه روايتان فليكن المقصد احد لهما المنة وعلما الاخرى الا ان من حضور واحد كما قد سئلنا

وابن يوسف وان انكره غيره في زماننا فهو صحيح عليه ما روينا فان كان الامام متيما صلى بالطائفة الاولى ركعتين بالطائفة الثانية ركعتين

فيه رواية ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تقاموا صلاته وحضات قبل العدد فصلى بهم عليه الصلوة والسلام ركعة ثم جاؤا الاخرى فقاموا في مقامهم واستقبلوا
هو لا عدد فصلى بهم عليه الصلوة والسلام ركعة ثم سلم تقام هذه الصلوة الا انفسهم ركعة وسلموا ثم قاموا فقاموا مقام اولئك مستقبلين العدد
ورجع اولئك فصلوا الا انفسهم ركعة ثم سلموا واعل بابي عبيدة لم يسمع من ابيه وخصيف ليس بالقوي قيل ويكن ان يحكى على حديث ابن عمر في الكتاب
التي واللفظ للخاري قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل حجة نوازيما العدد فصلى بهم تقام رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
تقامت طائفة من فصلى واقبلت طائفة على العدد وركع رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن معه وسجد سجدتين ثم انصرفوا فكان الطائفة الاولى التي
لم تصل فجاؤا فركع رسول الله صلى الله عليه وسلم بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم تقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين ولا يخفى ان كل اثنين
انما يدل على بعض المطلوب وهو شي الطائفة الاولى واتمام الطائفة الثانية في مكانها من خلعت الامام وهو اقل تغير او قد روي تمام صورة الكتاب
موقوف على ابن عباس رضي الله عنهما من رواية ابي خنيفة ذكره محمد في كتاب الآثار وساق اسناد الامام ولا يخفى ان ذلك مما لا مجال للردى فيه لانه يميز
بالمنا في الصلوة فالموقوف فيه كالموقوف قوله وابو يوسف روي عن ابي يوسف جوازها مطلقا وقيل هو قوله الاول وصفتها عنده فيما اذا كان
العدد في حجة القبلة ان يحرموا مع الامام كلهم ويكبروا فاذا سجدوا فصلت الاول والثاني يحسبونهم فاذا رفع راسه تاخر الصلوة الاول تقدم الثاني
فاذا سجد سجد رابعة وهكذا يفعل في كل ركعة والحجة عليه ما روينا من حديث ابن عمر وابن مسعود وقال سجدنا فلتقم طائفة منهم مكثت طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا امك جالسهم سجد طائفتين مخرج بان بعضهم قام ثم شئ من الصلوة معه وعلى فاذا ركعة لم تقم شي وتقول الشافعي اذا رفع
راسه من السجدة الثانية انتظر هذه الطائفة حتى تصل ركعتها الثانية وتسلم وتذهب وتأتي الاخرى فيصل بها ركعة الثانية فاذا رفع راسه من السجدة
الثانية انتظر هذه الطائفة حتى تصل ركعتها الثانية وتسلم وتذهب وتأتي الاخرى فيصل بها ركعة الثانية فاذا رفع راسه من السجدة
عليه الصلوة والسلام منقول ورجبنا نحن فذهبنا اليه من الكيفية لانه الرق بالمعنى استقراره شرعا في الصلوة وهو ان لا يركع الموقوف وسجد
قبل الامام للنبي عنه وان لا يخلط بموضوع الامامة حتى ينظر الامام المأموم وروي عنه انها ليست مشروعة الا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لقوله تعالى واذا كنت فيهم فاقم لهم الصلوة الآية بشرط لا قامتها كونه فيهم فلا يجوز اذا لم يكن فيهم قال في النهاية لا حجة لمن تكسب بها الماعرف من اصلها
ان المعلق بالشرط لا يوجب عدم الحكم عند عدم الشرط بل هو موقوف على قيام الدليل فاذا قام على وجود الحكم لم يرد وقد قام بنا في هذا الصلوة
رضوان الله عليهم بعد وفاته عليه الصلوة والسلام انتهى ولا يخفى ان استدلال ابي يوسف ليس باعتبار مفهوم الشرط ليدفع بانه ليس بحجة
بل بان الصلوة مع المنا في يجوزني البشع ثم انها اجاز في صورة بشرط فغدره يثبت على ما كان من عدم الشرعية لان عدم الشرعية عند حجة
مدلول التركيب الشرطي فاجاب الحق ان الاصل كما انتهى بالآية حال كونه فيهم كذلك انتهى بعده بفعل الصحابة من غير تكبير قول اجماعهم على علمهم من
جته الشارح بعدم اختصاصها بحال كونه فيهم فمن ذلك في ابي داود وانهم غزوا مع عبد الرحمن بن حمره كابل فعلى بنا صلوة اخوت وروي ابي عليا صلواتها
يوم خميس في صلاة ابو موسى الاشعري باصبهان وسعيد بن الجي وقاص في حرب الجوش بطبرستان ومعه الحسن بن علي وحذيفة بن اليمان وعبد الله
بن عمرو بن العاص سألهم سعيدين العاص الباسعدين العاص الماسعدين الماسعدين فعلمه فاقاموا في البخاري في تفسير سورة البقرة عن نافع ان ابن عمر

دلو جازا لا داع مع القتال لما ذكرنا

ركعة فصلة الاولى فاسدة وصلوة الثانية والثالثة صحيحة والمعنى ما قدمنا ونقتضي الثانية والثالثة ركعة او لا باقراءة لانهم لا يحقون فيها وتسمى اثم الركعة
 الاولى بقراءة لانهم يسبقون المسبوق لا يقتضي بسبق حتى يفرغ من قضاؤه ولو كان صلى بالاولى ركعة والثانية ركعة ثم بالاولى ركعة فسدت صلاة الاولى
 ايضا لما قلنا وكذا نفس صلاة الطائفتين في الرابعة اذ صلى بكل ركعة وعلى هذا الوجه لم يربها في الرابعة وصلى بكل ركعة فسدت صلاة الاولى والثالثة
 والثانية والثالثة ثم يقتضي الطائفة الثانية والثالثة والرابعة او لا بقراءة ثم الاولى بقراءة والطائفة الرابعة يقتضي ركعتين بقراءة ويجوز ان يقتضي الثانية
 لانهم يسبقون ثلثات ركعات ولو جعلهم طائفتين فصلى بالاولى ركعتين فانصرفوا الاربعاء منهم فصلى الثالثة مع الايام ثم انصرف فصلاته تامة لانه
 من الطائفة الاولى وابعدها الشرط الاول الى الفراغ او ان انصرف فهم وكذا لو انصرف بعد الرابعة قبل العتود ولو انصرف بعد التشديد قبل السلام لا
 وان كان في غير اوانه لانه اوان عود الطائفة الاولى وبه ينهضون كمنها لا تفسد لانها لا كان حتى لو بقي عليه شيء بان كان مسبوقا بركعة فسدت صلاة الايام
 جائزة بكل حال لعدم البطلان في حق قوله ولو جازا لا داع مع القتال لما ذكرنا قيل فيه نظر لان صلاة الخوف انما شرعت في الصحيح بعد الخندق فلما
 لم يصح اذا ذاك وقوله في الكافي ان صلاة الخوف بذات الرقاق وهي قبل الخندق هو قول ابن اسحق وجماعة اهل السير في تاريخ هذه الصلوة وهذه الغزوة
 واستشكل بانه قد تقدم في طريق حديث الخندق للنسائي التصريح بان تأخير الصلوة يوم الخندق كان قبل نزول صلاة الخوف ورواه ابن ابي شيبة
 وعبد الرزاق والبيهقي والشافعي والدارقطني والبيهقي الموصلي كلهم عن ابن ابي ذيب عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري عن ابي
 حنيفة يوم الخندق فذكره الى ان قال وذلك قبل ان تنزل فرجالا او ركبانا انتهى وهذا ليس ما نحن فيه لان الكلام في الصلوة حالة القتال وهذه
 الآية تنبئ الصلوة ركبا للخوف ونحن نقول به وهي المسئلة التي بعد هذه ولا تلازم بين الركوب القتال فالحق ان نفس صلاة الخوف بالصفة المروية
 من الذبذب الاياب انما شرعت بعد الخندق وان غزوة ذات الرقاق بعد الخندق ونسبم لا يغيرنا في مدعيه المص في هذه المسئلة بالاول فقد ثبت انه
 عليه الصلوة والسلام صلى بعصفان صلاة الخوف كما قال ابو هريرة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل ابا بين ضحبان ثم هان فحاصر المشركين
 فقال المشركون ان اولوا صلوة هي احب عليهم من اننا نهم واما الله اجمعوا امرهم ثم مبادا عليهم ميلا واحدة فاجبريهم فاسامه ان يقيمهم بعضهم
 وذكر الحديث قال الترمذي حديث حسن صحيح وفي رواية الى غياش الزرقاني كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلى بن النضر وعلى المشركين يوم خندق فسادت
 وقال فزلت صلاة الخوف بين الظهر والعصر وصلى بنا العصر ففرقنا فرقتين الحديث رواه احمد والبيهقي والشافعي والدارقطني ان غزوة عصفان كانت
 بعد الخندق واما الثانية فقد صرح انه عليه الصلوة والسلام صلى صلاة الخوف بذات الرقاق على ما ذكرناه من رواية مسلم عن جابر بن عبد الله انها بعد الخندق
 وبعد عصفان ويؤيد هذا ان ابا هريرة والاشعري شهدا غزوة ذات الرقاق كما في الصحيحين عن ابي موسى انه شهد غزوة ذات الرقاق وانهم كانوا
 يلغون على ارجلهم الخرق لما تقبست فسميت غزوة ذات الرقاق وفي مسند احمد والسنن ان مروان بن الحكم سال ابا هريرة بل صليت مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم صلاة الخوف قال نعم قال حتى قال عام غزوة مجد وبنا بدل على انما بعد غزوة خيبر فان اسلام الى بيرة كان في غزوة خيبر هي بعد الخندق فهي
 بعد ما هي بعد من جعلها قبل الخندق فقد وهم واما الثالث فلما ذكرناه وتوضيح ان الذي صلى في حالة القتال والمسايفة وبنا حاملا عليه تأخير الصلوة
 يوم الخندق اذ لو جازت في تلك الحالة لم يؤخر والمشرع بعد من صلاة الخوف بالصفة الخاصة لم يفد جواره وان شملت الآية على الامر باخذ الاسلحة في
 لا ينبغي وجوب الاستئذان ان وقع محاربة فالقدر المتحقق من فائدة الامر باخذ الاسلحة اذ قال الذي هو ليس من محال الصلوة بل هو من المفاسد

وضوء على شدة رطوبة المانع وجعلوا على عودته خرقه خاصة للرجل اليسرى وبكتبت بستر العورة الغليظة هو الصحيح ليسير ذكره وانما
 يمكنه التطييف ووضوءه من غير وضوء واستنشاق لان وضوء سنة لا يغتسل في غيرة الماء منه متعين ان يكون ثم يغتسل
 الماء عليه اعتبارا بحال الحيوة ويجوز سريره في المأفية من تعظيم الميت والتمسك بقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يحب المتوكلين وعلى الماء
 بالسدر او بالخرش مبالغة في التطييف فان لم يكن الماء القرام لم يحصل اصل المقصود وبغسل راسه ولبسته بالخطي ليكون انظف لسه

وله الرجل ميا قبل غسل الصلوة ولو كان الموت لصحت كحل المحدث غاية في الباب ان لا يؤدى المسلم من اعتبار نجاسة الموتية تركه بالمثل تكريها
 بخلاف الكافر فانه لا يطهر بالمثل ولا يصح له عليه وقوله نجاسة الموت لا تزول بقاء من وجبها بشرك الا ازام فان سبب المحدث ايضا قائم بعد النسل وقدره
 من فاعلى حديث ابى هريرة رضي الله عنه ان النسل لا يغتسل فيه ولا ميتا فاجب صحت وجب ترجيح انه لم يمت قبل ان يكون له في سلم وهو كل من
 محرم غسله من غير مراعاة شدة النسل بل كمثل الثوب النجس ان لم يكن لا يغتسل بل يشترط للنسل الميتة الظاهر ان يشترط السقوط وجوبه عن المكلف لا التحصيل طهارة
 وهو شرط صحة الصلوة عليه وعن ابى يوسف في الميت اذا اصابه المطر او جرى عليه الماء لا يغتسل من النسل لان امرنا بالنسل انتهى لاننا لم نقتضه بعده وقالوا
 في الغريق يغسل ثلاثا في قول ابى يوسف وعن محمد بن رويته ان نوى النسل عند الاخراج من المأفية مرتين ان لم ينفذ فاجل حركة الاخراج بالية
 وعنه يغسل مرة واحدة كان هذه ذكر فيها القدر الواجب قوله وضوءه على سريره قبل طوله الى القبلة وقيل عرضا قال الشافعي الاصح كيف ما تيسر قوله
 وضوءه على عورته خرقه لان العورة لا يسقط حكمها بالموت قال عليه السلام لعلى لا تطغى في فخذي ولايت ولذا لا يجوز تغسيل الرجل المرأة وبالكس لا
 على الفاسل في استنجا الميت على قول ابى حنيفة ومحمد ان يلبس على يده خرقه يغسل سؤته وكذا على الرجل اذا مات امرأة ولا امرأة تغسلها ان لم يمسها
 رجل يلبس على يده خرقه لذلك لا يستنجى الميت عند ابى يوسف قوله هذا الصحيح اتراد عن رواية النوادر ان ميتة من ركبته وصحبا في النهاية بحث على الذكر
 انها قوله وترجها عنه ثيابه عند الشافعي الميتان يغسل في قميص واسع الكمين او يشترط كراهه لانه عليه الصلوة والسلام غسل في قميصه قلنا ان كان حيا
 عليه الصلوة والسلام دليل اراد انهم قالوا بخروجه كما خروجه انما اغسله في ثيابه فنعوه اما قلنا يقول الخبر وارسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية
 اغسلوه في قميصه الذي مات فيه هذا يدل على ان عاتق التمسرة في زمنه صلى الله عليه وسلم التجرد ولا يغتسل منه ويغسل الميت ويشيع بصب الماء
 عليه بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم لانه لم يخرج منه الا يطيب على طيب ما قويا قوله من غير ختمه شتان واحسب بعض العلماء ان يلبس الغاسل على اصبه خرقه
 مسح بها لسانه ولها ثوبه وشقيقته ومنخرجه وعليه عمل الناس اليوم وهل مسح راسه في رواية صلوة الاشارة الى ان مسح ولا يغتسل جلي عن غسل ولا التيمم
 غسل يديه بل يبدأ بوجوه بخلاف ما يجب لانه يتطهر بها والميت يغسل بيديه قال اكلوا في اذكر من الوضوء في حق البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة فانما لا
 لا يعقلها فيغسل ولا يؤخذ لانه لم يكن بحيث يغسل قوله ثم يقبض الماء عليه ثلاثا اعتبارا بحال الحيوة فانه اذا اراد النسل المسبوق في حاله الحيوة توفضا
 ثم افاض الماء عليه ثلثا وشذركه كفيته ذلك قوله ويجوز سريره وتراى يجوز من يدور من بيده الحجر حول سريره ثلثا او حسا او سبعا وانما لا يوتر
 لان الله تعالى وتر يحب الوتر كما في الصحيحين عنه عليه الصلوة والسلام ان قد تسعة وتسعين اسمائة الا واحدة من اجزاء داخل الجنة ان الله يحب
 الوتر واخرج الحاكم رحمه ابن جبان في صحيحه عن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأتم الميت فادعوا جميع ما تحب فيه الميت ثلثا عند خروج
 لانه لا رائحة الاكيدة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجزئ خلع ولا في القبر لما روى لا تتعبوا العبارة بطلت والانا قوله ولا يغتسل الماء بالسدر رافعه وعند الشافعي لا يغتسل
 وحديث غسل آدم وقول الملائكة كذلك فاضلوا ثم تقرره في شربا ثانيا فنبوت الصحيح بمجا ذلك هو قوله عليه الصلوة والسلام في الذي قصته راحلته
 اغسلوه بار وسدر في ابنة اغسلها ثلثا او حسا او سبعا كفيته ان المطلوب المبالغة في التطييف لاصل النظر في الايام كما كان فيه ولا شك ان تيمم ذلك
 ما ينفذ في تحقيق المطلوب فكان مطلوبا شرعا وحقيقة ولا الوجه الحاق التستخين بخلاف بالسدر في حكمه والاستعجاب بجميع المبالغة في التطييف ما يحال بالغا
 وهو كون سخرته توجب الخلل في الباطن فيكثر الخلل عند ادخال المانع لان المقصود تيمم يحصل باستفراغ ما في الباطن تمام المظافة والا ما ينفذ في التيمم

ولأنه أكثر ما يلبسه عادة في حياته فكان يلبسها فان اقتصر ما عليه ثوبين جازوا الثوبان اذا روي لقائه
وهذا كلف الكفاية لقول ابن بكير في تفسيره افسدوا ثوبين هذين وكفون فيهما ولأنه ادلى لباس الاحياء

في الكمال عن جابر بن سمرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب قميص ارزاقا فانه يسهل ما يصعب بناه من ثوبين الكون في وليته النسائي ثم
ان كان من كتب حديثه لا يوازي حديث عائشة وما روى محمد بن الحسن عن ابي حنيفة عن جابر بن ابي سليمان عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم كفن في ثلثة ثياب قميص مرسى والمرسل وان كان حججه عندنا لكن ما وجدته في حديث عائشة فان لم يكن ان يعدل حديث عائشة بحديث
القميص بسبب تعدد طرقه منها الطريقان المذكوران واخرج عبد الرزاق عن الحسن البصري نحوه مرسل وروى ابو داود عن ابن عباس
قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب قميص الذي مات فيه وحله جبرائيل وهو مضطرب في ربه ثم خرج بعد المعاهدة ان كان
في كفنه كسفت للرجال ثم البحث والافقية تامل وقد ذكرنا ان عليه الصلوة والسلام غسل في قميصه الذي توفي فيه فابيت يلبسونه الا فكان فوقه
قميصه بلما والاه سبحانه وتعالى علم والحكمة في عرفهم مجموع ثم لم يزل يرددوا ليس كمن عجمته عندنا قالوا استحسنوا بفسهم لما روى عن ابن عمر ان كان يومئذ في القبر
على وجه واحد البياض والاباس بالبرود والقميص الكتان للرجال ويحرم للنساء الحرير والمخضر والصفار والكفن بالباسنجية والمرامق في الكفن
كالباغ والمرامق كالبالغة قوله ولأنه ابي عدد الثلث اكثر ما يلبسه عادة في حياته فكذلك بعد مائة افادوا ان اكثر ما يلبس فيه الرجل ثلثة وصرح بان اكثر
ما يلبس فيه الرجل ثلثة غير واحد من المصنفين وقد يقال مقتضاه انه اذا مات ولم يترك سوى ثلثة اثواب هو لا سيما ليس غير وعليه يكون على الرب
الدين ثوب من ثلثة الاكثر ليس بواجب بل هو المسنون وقد قالوا اذا كان بالمال كثره وبالورثة قلته فكفن الستة اولى من كفن الكفاية وهذا
يقتضي ان كفن الكفاية وهو الثوبان جائز في حالة الستة ففي حال عدمها وجوب الدين ينبغي ان لا يعدل عنه فقدما للواجب هو الدين على غير الواجب
وهو الثلثة لكنهم سطره في غير موضع انه لا يباع منه شيء للدين كما في حال الحيوة اذا افلس وله ثلثة اثواب هو لا سيما لا يخرج عنه شيء فيبيع ولا
يترك ثوب قوله ان اقتصر على ثوبين جاز الا انه ان كان بالمال قلته وبالورثة كثرته فهو ادلى على القلب كفن الستة اولى كفن الكفاية اقل بالخروج عند
الاختيار وفي حالة الضرورة بحسب ما يوجد قوله لقول ابي بكر بن روى الامام احمد في كتاب الزهد حديث يزيد بن رومان انما قيل بن ابي حنيفة
عن عبيد الله القمي مولى الزبير بن العوام عن عائشة رضي الله عنها قالت لما احتضرتي ثلثت بهذا البيت من اعادى ما ينفي الشري عن الفتى اذا احتضرت
يوما وضاق لها البصر فقال لها يا عتيق ليس كذلك لكن قولي وجابت بكرة الموت يا عتيق ذلك ما كنت منه تخيد ثم انظر واثنى في حديث فاحسوا بها ثم كنتم
فيما فان احيى اخرج الى الجريد وروى عبد الرزاق انما مع عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت قال ابو بكر بن عبيد الله الذين كان يمرض فيها فمسلوا
وكفون فيهما فقال عائشة لا تشترى لك جديدا قال لا احيى اخرج الى الجريد من الميت وفي الفروع الفيل والجديد سور في الكفن فذكر في الفتنة
هذا وروى في البخاري غير هذا عن عائشة ان ابا بكر قال لما في كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في ثلثة اثواب قميص ليس فيها قميص
ولا عمامة قال في اي يوم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت يوم الاثنين قال غاي يوم هذا فقلت يوم الاثنين قال ارجو ان يكون
وبين الليل فطر الى بيتك كان يمرض فيه يروح من عقران فقالوا فمسلوا ثوبي وروى ابو داود عليه ثوبين ما كفني فيها قلت ان هذا خلق
قال ان احيى بالجد من الميت انما هو الملة فلم يتوف حتى امسى من ليلة الثلاثاء ودفن قبل ان يصبح والروح بالملات الاثر والملة ثلثية
الميم صدر الميت فان وقع التعارض في حديث ابي بكر بن عتيق وجب تركه لان شد عبد الرزاق فاما مقتضى عن شد البخاري في حديث ابن عباس
في الكتب الستة في المزمع الذي وقصته فاقته قال فيه عليه السلام وكفون في ثوبين وفي لفظ في ثوبية ولا علم اني لم يكن فلما تركه بان يسل ما في

الكتاب

الكتاب

فصل في الصلوة على البيت

فصل في الصلوة على البيت أي فرض كفاية وقوله في التحفة أنها واجبة في الجملة يحمل عليه ولذا قال في وجه كونه على الكفاية لأن
 أهم الفرض ومبني فرض البيت يحصل بالنسب والاجتماع على الاقتراض وكيفية على الكفاية كان وقيل في استناد الأول قوله تعالى وحمل عليهم أن
 صلوا على منكم أي على المقيم الشرعي على ما لم يكن وقد أخرجنا عن الصلوة جازية لكن إذا لم يصحح أهل التفسير خلافه وفي الثاني قوله عليه الصلوة والسلام
 صلوا على صاحبكم فلو كان فرض عين لم ترك عليه الصلوة والسلام وشروط صحتها اسلام الميت وطهارته ووضع المصلي يدهما القيد لا يخرج عن غائب
 ولا مائة محمول على دابة وغيره ولا مشروط بتقديم عليه صلوات الله وسلامه عليه من جهة وإنما قلنا من وجوبه لأن صحة الصلوة على النجس أفادت أنه لم يعتبر المأ
 من كل وجه كما أنها صلوة من وجه ومن يراقبنا إذا فرغ من الغسل لم يكن إخراج الأباليش من شرطه الشرط وصل على قبره بالغسل للضرورة
 بخلاف ما إذا لم يسل عليه التراب بعد فادخرج وغسل ولو صلى عليه بالغسل جهلا مثلا ولا يخرج الأباليش تعادلفاء والأولى وقيل تغلب الأول
 صحته عن تحقيق الخبر فلا تعادوا الصلوة عليه الصلوة والسلام على النجاشي كان إلا أنه رفع سريره له حتى رآه عليه الصلوة والسلام يحضره
 فتكون صلوة من خلقه على ميت يراه إلا أنه يحضره دون المأمومين وهذا غير مانع من الاقتداء وبذا وان كان إقامتها في الحرم ما يؤتى عليه
 ويقرأ واد ابن جابر في صحيحه من حديث عمر بن الخطاب أن عليه الصلوة والسلام قال إن أهلك النجاشي فو في ففدوا صلوا عليه فقام
 عليه الصلوة والسلام وحضر خلفه فذكر له ما سمع من أن لا يظنون أن حنارة بين يديه فهذا اللفظ يشي إلى أن الواقع خلاف ظنهم لأنه يوفاه في الحديث
 بها فلما ان يكون معصية عليه الصلوة والسلام أو كشف له وإما أن ذلك يخص النجاشي فلا يلحق به غيره وإن كان أفضل منه كشهادة
 خروية مع شهادة الصديق فإن قيل بل قد صلى على غيره من الغيب وهو معاوية بن عمار وفيه من عادية المرفي ويقال للبيش نزل جبريل عليه السلام متيكا
 فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها الناس صلوا على النجاشي قال نعم فصرنا بجنازة على الأرض فوضع سريره عليه خلفه صفان من المهاجرين والأنصار
 في كل صف من الصفين فقال عليه الصلوة والسلام جبريل عليه السلام بورك هذا قال سبحه سورة قل هو الله أحد وقراءة أيا ما جاء بها
 فذا بهما قائما وقاعدا وعلى كل حال رواه الطبراني من حديث أبي أمامة وابن سعد في الطبقات من حديث انس بن مالك عن علي بن زيد وجعفر لما استشهدا
 بموت علي بن أبي طالب في الواقعة حدثني محمد بن صالح عن عاصم بن عمر بن قتادة وحديثي عبد الجبار بن عمار عن عبد الله بن أبي بكر قال لما اتقى النجاشي
 بموت جبريل رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر وكشف له ما بينه وبين الشام فمضى إلى ما كانهم فصل عليه الصلوة والسلام أخذ الراية زيد بن حارثة
 فمضى حتى استشهد على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاد قال تنفخ نازلة في الجنة فمضى حتى استشهد على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاد
 وقال تنفخ نازلة في الجنة وهو بطريقها جبريل حيث شأنا فلا تذكروا ما رواه عليا خصوصية تقديره أن يكون فتح سريره للجمهور بل وأذكر خلاف ذلك بأنها نصحت الطريق كما في المغازي
 من طريق الطبراني في الطبقات صحيحه بالآثار والبرهان في رواية الطبراني في صحيحه في رواية الطبراني في صحيحه ثم دليل خصوصية أنه لم يصل غائب المأ على هؤلاء
 ومن سوى النجاشي صرح فيه بأنه لم يكن له من غير أن قد توفي خلق منهم رضي الله عنهم غيبا في الأسفار كما في النجاشية والنفقات ومن غير أن
 عليه السلام القراء ولم يتركها عنه بانه صلى عليه كما عليه الصلوة والسلام على كل من توفي من أصحابه جبريل حتى قال لا يموت من أحدكم إلا أوتى بها فإني على
 حركته على استناده ما إذا كان من أصحابه من كانهم أنها دعا بالقيام والتكبير للقيام حقيقة تراهم في الصلاة ولو صلى عليها قاعدا من غير عذر
 لا يجوز وكذا ركبها ويجوز القعود للضرورة ويجوز أن يركبها على خلاف ذلك في باب الإيماء بقوله كل تكبيرة بمنزلة ركعة وقوله لا يقدم التشاء

جاء أول الناس بالصلوة على الميت السلطان الجليل في التقدم عليه اذ رآه قد كان يحضر فالتفت إليه صاحب لاية فان لم يحضر
 فيستحب تقديم امام الحي لانه راضيه في حال حيده **قال** ثم الولد والاولياء على الترتيب المذكور في النكاح فان صلى غيره الولي او السلطان
 اعاد الولي بعد ان شاء ما ذكرنا ان الحق لا يولد لولد وان صلى الولد لم يجز لاحد ان يعلى بعد ذلك الفرض يتأدى بالاولد والنقل
 غيره مشروعه ولذا رأينا الناس تركوا عن آخرهم الصلوة على قبر النبي صلى الله عليه وسلم وهو اليوم كواضح وان دفن الميت ولم يصل عليه

والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لانه ستة الدعا ولا يخفى ان التكبير الاول شرط لا تكبير الاحرام قوله واولى الناس بصلوة عليهما يختلف
 اولى لان حضر ثم امام الصلوة ثم القاضي ثم صاحب الشرع ثم خليفة الولي ثم خليفة القاضي ثم امام الحي ثم ولي الميت هو من يذكره **قال**
 ابو يوسف الولي اولى مطلقا وهو رواية عن ابي حنيفة **قال** الشافعي رحمه الله ان هذا حكم تعلق بالولاية كالنكاح فيكون الولي مقدما على غيره فيه وجه الاول
 ناروي ان الحسين بن علي قدّم سيدنا العاص لما مات الحسن **قال** لولا النسبة لما قدّمناك وكان سعيد واليا بالمدينة يعني متوليا وهو الذي تسمى
 في هذا الزمان النائب ولان في التقديم عليهم اذ ورأى ثم تعظيم اولى الامم واجب واما امام الحي فلما ذكره وليس تقديمه واجبا بل هو استحباب وتبديل الكتاب
 يرشد اليه وفي جوامع الفقه امام السجود الجامع اولى من امام الحي قوله والا وليا على الترتيب كما يستثنى منه الاب مع الابن فانه لو اتفق الميت ابوه ائمه
 فلا باب اولى بالاتفاق على الاصح وقيل تقديم الاب قول محمد وعن جابر بن عبد الله بن علي حب اختلافهم في النكاح فنه محمد واليه مقتضى اولى النكاحا
 من بينهما وعندنا اولى وجه الفرق ان الصلوة تعتبر فيها الفضيلة والاب افضل ولذا يقدم الاس عند الاستدراك في الاختيار فيقتصر على الاب منهم
 اولى ولو تقدم الاس اجنبيا ليس له ذلك ولا نص فيه من ذلك لان الحق لما استأثر بها في الرتبة وانما تقدمنا الاس بالنسبة **قال** عليه الصلوة والسلام
 في حديث القسامة ليتكلم اكبرهما وهذا بعيد لان الحق للابن عند الا ان النسبة ان يقدم هو باه ويدل عليه قوله ثم سائر القرابات اولى من الزوج
 ان لم يكن له من ابين فان كان فالزوج اولى منهم لان الحق للابن وهو يقدم باه ولا يبعد ان يقال تقديمه على نفسه واجب بالنسبة ولو كان احدنا متحققا
 والاخر لاب جاز تقديم الشقيق الالهي ومولى العتاقة وابنه اولى من الزوج والمكاتب اولى بالصلوة على عبيده واولاده ولومات العتاقة ومولى
 قالوا في اولى على الاصح وكذا المكاتب افادات ولم تترك وفان اديت الكتابة كان الولي اولى وكذا ان كان المال حاضرا يومين عليه التوى اذا
 لم يكن الميت ولي فالزوج اولى ثم الجيران من الاجنبى اولى ولو اوصى اوصى يصلى عليه فلان في العيون ان الوصية باطله في نوادر ابن كسستم
 جازة ويؤمر فلان بالصلوة عليه **قال** الصدر الشهيد الفتوى على الاول قوله فان صلى غير الولي والسلطان اعاد الولي هذا اذا كان الغير
 غير مقدم على الولي فان كان ممن له التقدم عليه كالقاضي ونائبه لم يعد قوله وان صلى الولي ولو كان وحده لم يجز لاحد ان يصلى بعده واستفاد
 عدم اعادته من بعده اولى اذا صلى من هو مقدم على الولي بطريق الدلالة لانها اذا منعت الاعادة بصلوة الولي فبصلوة من هو مقدم على الولي اولى
 والتبديل المذكور وهو ان الفرض يتأدى بالتفضل بها غير مشروع يستلزم منع الولي ايضا من الاعادة اذا صلى من الولي اولى منه اذ الفرض موقوف
 حق الميت تأدى به فلا بد من استئناس له الحق من منع التفضل واذا عاين عدم المشروعية في حق من لا حق له اما من له الحق فتبقى المشروعية ليشعروا
 ثم استدلل على عدم شرعية النقل تركي الناس عن آخرهم الصلوة على قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان شرعا لما عرض الخلق كلهم من العلماء
 والباحثين والمجتهدين في التقرب اليه عليه الصلوة والسلام بالواجب طريقه فدل على ظاهره عليه فوجب اعتباره ولذا قلنا لم يشرع لمن صلى مرة التكرار واما ما
 انه عليه الصلوة والسلام صلى على قبر بعدا صلى عليه اياه فلانه عليه الصلوة والسلام كان لحق التقدم في بصلوة قوله لانه عليه السلام صلى على قبر
 امرأة روى ابن جابر وصححه الحاكم وسكت عنه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن عمه يزيد بن ثابت **قال** خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلما ردنا البقيع اذنا به بغير فسال عنه قالوا فلا تبغير فما قال الا اذ تموتى قالوا كنت قاتنا صامتا **قال** فلا تفعلوا الا اعرفت ما مات منكم ميت ما كنت
 بين اهل مكة الا اذ تموتى فان صلاتي عليه حرمه ثم اتى القبر فضغنا خلفه وكبر عليها المدا وبدا وروى مالك في الموطا عن ابن شهاب عن ابي امامة بن سبل

كتاب الصلاة
صلى على قبره لأن النبي صلى الله عليه وسلم جلي على قبره أمة من الأقطاد ويسعى عليه قبل أن يتفسخ والمعتبر في معرفة ذلك أكبر الراعي هو الصميم
لا تغزو في حال الزمان المكان المصلي أن يكون تكبيره يحول الله عقبيه ثم يكون تكبيره ويسعى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكون تكبيره يدعوه في نفسه في السليبين

[illegible]

[illegible][illegible]

لا بد من الصلاة عليه وسلم جعل على قبره من قصب ثم يبال التراب وليس ثم القبر ولا
يسطح اي لا يرفع لانه صلحهم نهى عن تدبير القبور ومن شأ هذا قبره اخبر انه مسند

اهل الصلاح من مشايخ جيرانه فان لم يكونوا فالشباب الصالحين اما ان كان لما حرم ولومن رضاع او مصرية نزل والحد با ولا ينشئ بعد التراب
مدة طويلة ولا قصيرة الا عند زوال المعنى والعذر ان نظرا لارض منصوبة او ياخذها شئ من كثر من الصحابة وقد دفنوا
باربعين حربة ولا عذر فان احب بنا حبل لارض ان يسوي القبر ويترس قود كان لذك فان حقه في باطنها وظاهرها فان شأ ترك حقه في باطنها
وان شأ استوفاه ومن العذر ان يستط في الحد مال او ثوب او درهم واحد واقفقت كلمة المشايخ في امر دفن ابنها وهي غائبة في غير بلد
فلم يصبروا روت نقله انه لا يصبروا ذلك فتمت شئوا بعض المتأخرين لا يلتفت اليه ولم نعلم خلافا بين المشايخ في انه لا ينشئ وقد دفن بلا غسل او بلا
صلوة فلم يصبروا المتأخرين فرض حقه يمكن منه ما اذا ارادوا نقله قبل الدفن او لتسوية اللبن فلما بس بنقله نحو ميل او ميلين قال المعنى في التجنيس
لان المسافة الى المقابر قد تبلغ هذا المقدار وقال الشريفي قول محمد بن سلمة ذلك دليل على ان نقله من بلد الى بلد مكره والمستحب ان يدفن كل من
مقبرة البلد التي مات بها ونقل من عائشة انها قالت حين زارت قبر ابنها عبد الرحمن وكان مات بالشام وحمل منها لو كان الامر فيك الى نقله
ولقد فتيت حيث مات ثم قال المعنى في التجنيس في النقل من بلد الى بلد لا اثم لما نقل ان يعقوب مات بمصر فنقل الى الشام وموسى عليه السلام نقل الى
يوسف عليه السلام بعد ما مات عليه زمان من مصر الى الشام ليكون مع ابيه انتهى ولا يخفى ان هذا شرع من قبلنا ولم تتوفر فيه شروطه فلو كان الامر
نقل من سعد بن ابى وقاص في زمانه في مدينة على اربعة فراسخ من المدينة فحمل على اعناق الرجال اليها ثم قال المعنى وذكر انه اذا مات في بلدة مكره فقله
الى اخرى لانه اشتغال بالالفيد بما فيه من رقة وكفى بذلك كراهية ومن غفر في مقبرة لم يدفن فيه قد دفن غيره ولا ينشئ لكن يقسم قيمة اخضر
ولا يدفن صغير ولا كبير في البيت الذي كان فيه فان ذلك خاص بالانبياء بل ينقل الى مقابر المسلمين ولا يدفن اثنان في قبر واحد الا لضرورة
ولا يحفر قبر له دفن اخر الا ان يلى الاول فيم اعظم الا ان لا يوجد به فيضم غلام الاول ويجعل بينهما جاز من تراب من مات في سفينة دفنوه ان لم يكن
الى ارض والا لقوه في البحر بعد الغسل والتكفين والصلوة وعن احمد شغل ليس بركن الشافعية ذلك ان كان قريبا من دار الحرب الا الشافعية
لو عين ليقدره البحر فيدفن ويكره الدفن في الاماكن التي تسمى فسقاى واجلوس على القبر ووطيه روح فما يقتله الناس ممن دفنت اثار به ثم دفنت
حواليم خلق من وطئ تلك القبور الى ان يصل الى قبر قويه مكره ويكره النوم عند القبر وقضا حاجته بلى او لى وكل ما لم يعبد من السنة المعهود ومنعها
ليس الا يات بها والد اعتمد ما قاله كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وانا
ان شاء الله اذكركم الحقون اسلم الله لي ولكم العاقبة واختلعت في اجلاس القاتلين ليقروا عند القبر والتمتار عدم الكراهية وفي التجنيس من علامة النبوة
امرأة حامل ماتت ومنطرب في بطنها شئ وكان ربهم انه ولد حتى شق بطنها فرق بين هذا وبين ما اذا اتبع الرجل خورقة فمات ولم يرع ما عليه القبر
ولا يشق بطنه لان في المسئلة الاولى بطلان حرمة الميت لعيانته حرمة الحق فيجوز امانا في المسئلة الثانية ابطلان حرمة الاعلى وهو الادنى لعيانته حرمة الادنى
وهو المال والاكذلك في المسئلة الاولى انتهى وقوضه الانفاق على ان حرمة المسلم ميتا كحرمة حيوان لا يشق بطنه حيا لولا بطنها الا اذا خرج من البطن
وكذا ميتا بخلاف شق بطنها لاجراء الولد اذا علمت حياته وفي الاختيار جعل عدم شق بطنه عن محمد بن قيس قال وروى الجرجاني عن اسماء بنت ابي شقيق
لان حق الادنى مقدم على حق القوم مقدم على حق العالم المتعدي انتهى وهذا الاولى والى الجواب عن ما قدمنا ان ذلك لا يمتنع من دول تبعه فيجوز
الجناح المصيبة ثلاثة ايام ومنه خلاف الاولى ويكره في المسيحية ويستحب لتقوية الرجال والنساء اللاتي لا يفتن القوم على الله عليه وسلم من اعفاه

باب الشهيد

الشهيد من قتلته المشركون او وجد في المعركة وبه اثر وقتله المسلمون ظلمًا ولم يجب بقتله دية فيكف
ويصل عليه ولا يغسل لانه في معنى شهداء احد وقال صلى الله عليه وسلم فيهم رقتلوا هم بطوهم
ودما نهم ولا تغسلوهم من قتل بالحد يد ظلمًا وهو ظاهر بانع ولم يجب به عوض مالي فهو في مقام
فيلحقهم والمال دابة الجراحة لانه دالة القتل وكذا اخرج الدم من موضع غير مكانه كالعين ونحوه والشافعي في القتل والصلوة

معيبة كساه الله من طلل الكرامة يوم القيمة وتوفي صلى الله عليه وسلم من عيسى مصابا قلة مثل ابو وقول صلى الله عليه وسلم من عيسى على كسي بردين في الجنة ويكره
اتخاذ الضيافة من الطعام من اهل الميت لا يشرع في السر والاني الشرور هي بدعة مستفجرة روى الامام محمد بن ابي جابر اسناد صحيح عن جابر بن عبد الله قال كنت
بعد الاجتماع الى اهل الميت وصنعهم الطعام من الضيافة ويستحب لغير اهل الميت والاقرباء الا باعدهم عن طعامهم شيعة يومهم وليتهم لقولهم صلى الله عليه وسلم
منعوا الاكل جفرا طعاما ففهم ما يشفاهم حسنة الترمذي وصحاح الحاكم ولا بد من معروف ويح عليهم في الاكل لان الحزن يمنهم من ذلك فيضعفون والله اعلم

باب الشهيد وجه فصله وتاخير ظاهر وصحى شهيدا اما المشهود الملائكة اكرامه اولاته مشهود بالجنة وشهود اهل بيته حضوره جبرائيل يقول عنده
على المعنى الذي يصح قوله الشهيد يا شيخ هذا التعريف للشهيد المذكور اعني عدم تغيبه ونزع ثيابه المطلقة فانه اعم من ذلك على ما سذكر
من ان الميت وغيره شهيد وهذا التعريف على قول الكلي بناء على ما اختاره بعضهم من ان الغتلت فيه من الاحكام والاوصاف فيجب ان يكون محتاج الى قيد
مدخل وهو قولنا لا يجب بمشبهه الابوة ولو اريد بقوله على راي ابي حنيفة قيل كل مسلم مكنت لا يغسل عليه قتل ظلمًا من اهل الحسب والبقى او

قطع الطريق باي آلة كانت وبما جرح من غيرهم ولم يجب بقتله دية بنفس القتل ولم يرتفع ظلمًا مخرج المقتول بعد اقصاء ما افسر به سبغ او سقط عليه
بناء أو سقط من شاطئ وغرق فانه يغسل وان كان شهيدا واما اذا انفلت دابة كافر فاطاعت مسلما من غير سابق او رمى مسلما الى الكفار فامانة

مسلم او نفرت دابة مسلم من سواد الكفار ونظر المسلمين منهم فاجابوهم الى خندق او نار ونحوه فالتوا أنفسهم وجعلوا جرحهم احسك فشي عليها مسلم فأت
لم يكن شهيدا خلا فالابي يوسف لان فخره فعل الدابة دون حامل يقطع النسبة اليهم ما لو طعنوهم حتى القوه في نار او بار او نفروا دابة فحدثت

مسلم او موثرا بين المسلمين فبسط بهما يرح الى المسلمين او اسلوا ما فترق به مسلم فانه يكون شهيدا لان القتل مضاف الى العدو وتسميها
فان قيل في احسك ينبغي ان لا يغسل لان جعله تسبب القتل ظلمًا ما قصد بالقتل يكون تسببا ما لا فلا وجه قصد دابة لرفع الا القتل وقولنا بما جرح

لا يغسل احد يد بل شيل النار والقصب قولنا بنفس القتل احتراز عما اذا وجب بالصلح عن دم العبد بعد ما وجب لقصاصه ونما اذا قتل الوالد ولله
فالوجه لدية والشهيد لا يغسل في الرواية المختارة فان موجب فعله ابتداء القصاص ثم يغتسل الا لانع الابوة وباقي القيود وظاهرة ويستخرج

ما سيور ومن الاحكام قوله قال عليه الصلوة والسلام في شهداء غريب تمامه وفي مسند الامام احمد انه عليه الصلوة والسلام اشرف على قتلى احد
نقال اني شهيد على هؤلاء بلوهم كلوهم ودانهم انتهى الا انه يستلزم عدم الغسل اذ مع الغسل لا يبقى دم وفي ترك غسل الشهيد احاديث منها

ما اخرج البخاري واصحاب السنن عن الليث بن سعد عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن جابر بن عبد الله انه عليه الصلوة والسلام
كان يجمع بين الرجلين من قتلى احد ويقول انما اكثر احد القرآن فاذا اشير له الى احد بهما قدمه في الحمد وقال انما شهيد على هؤلاء يوم القيمة وروى

برفهم في دانهم ولم يغسلهم روى البخاري والترمذي ولم يغسل عليهم قال النسائي لا اعلم احد الناجح الليث من اصحاب الزهري على هذا الاسناد
ولم يوثق عند البخاري تفرد الليث بالاسناد المذكور واخرج ابو داود وعن جابر قال رمى رجل يسهم في صدره او في حلقه فمات فاخرج في ثيابه

كما هو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنده صحيح واخرج النسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يؤجرهم بدانهم فانه ليس كلهم يكف في
سبيل الله الا في يوم القيمة يرمى لونه لون الدم ويركب ريع المسك قول وكذا اخرج الدم من موضع غير مكانه كالعين ونحوه واما صل لانه او جبريت

في المعركة فلا يغسل ما ان وجده اثر او لا فان وجد فان كان خروج دم من جراحته ظاهرة فهو شهيد او غير ظاهرة فان كان من موضع معتاد كالانف

ان تذكر ان شاة القدر قال

ويقول السيف في الذنوب ما غنى عن الشفاعة فتحن نقول الصلوة على الميت لاظهار كرامته الشهيد اولى بها والطاهر على النبي
لا يستغنى عن الدعاء كالنبي الصبي من قتل اهل الحرم باهل النجى وقطاع الطريق شئ قتلوا له لغسل لا يشهد له احد

والدبر والذكر لم تثبت شهادته فان الانسان قد يقول دما من شدة الخوف وان كان من غير معتاد كالاذن والعين علم بها وان كان الاثر غير
من عن ظاهر وجبل ان يكون شهيدا وان لم يكن به اثر اصلا لا يكون شهيدا لان الظاهر انه لشدة خوفه اجمع قلبه واما ان ظهر من الفم قتلا وان عرفت
انه من الرأس بان يكون صافيا غسل وان كان خلافه عرفت انه من الجوف ليكون من جراحته فيه فلا يغسل وانت علمت ان المرتضى من الجوف قد يكون
مطلقا فوسود الصورة الدم وقد يكون تقيقا من قرصه في الجوف على التقدم في الطهارة فلم يلزم كونه من جراحته حاشا بل هو احد المحتملات قول به لو قيل
مجاهد في باب ذكره وفي بعض كتب الفقه حديثا وهو كذلك في صحيح ابن حبان واما معتد الشافعي رحمه الله في الجارية عن جابر انه عليه السلام لم يغسل على
قتلى احد وهذا معارض بحديث عطاء بن ابي رباح ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قتلى احد اخرجه ابو داود وفي المراسيل في عارض حديث جابر عندنا
ثم يخرج بانه مثبت وحديث جابر في ومنع اصل الثمالة في تصنيف المراسل ولو سلم فنده اذا اعتقد سبق معناه قيل وقد روى في احكام عن جابر قال فقد
رسول الله صلى الله عليه وسلم حرقه بين قام الناس من القتال فقال قيل رايته عند تلك الشجرة فبارسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه فلما راوا راي
بامثل به شوق وبكى فقام رجل من الانصار فرمى عليه بثوب ثم جئ بجرة فصل عليه ثم بالشهاد فويضون الى جانب حرة فويلهم ثم يرفعون ويترك حرة
حتى صلى على الشهداء فقام صلى الله عليه وسلم حرقه سيد الشهداء عند الله يوم القيمة محقق وقال صحيح الاسناد ولم يخبر به الا ان في سنده مفصل بن مغيرة
واباحا والحق في هذا ان ضعفه يحيى والنسائي فقال الا هو اذى كان عطاء بن مسلم يوثقه وكان احمد بن محمد بن شعيب يثني عليه ثناء ما وقال ابن عدي
ما روى في بابا فلا يقبل الحديث عن ورقة الحسن وهو جرحه استقلاله الا اقل من صلاحية عاصم الغيرة واسناد احمد ثناء عطاء بن مسلم ثناء ما ومن سألته شيئا عطا
بن السائب عن الشعبي عن ابن مسعود قال كان الشاهديوم ان غلبت المسلمين يهزبن على جرحي المشركين الى ان قال قال وقع النبي صلى الله عليه وسلم حرقه وحي يوحنا
من الانصار فوضع الى جده فصل عليه فرفع الانصارى وترك حرة ثم جئ بجرة فوضع الى جنب حرة فصل عليه ثم رفع وترك حرة صلى عليه يومئذ سبعين صلوة وها
ايضا لا ينزل عن ورقة الحسن عطاء بن السائب فيه ما تقدم في باب صلوة المسنون وارجو ان حماد بن سلمة ممن افاضت قبل التغيير فان حماد بن زيد ممن ذكره
اخذه عنه قبل ذلك ووفاته تاخرت عن وفاة عطاء بن خمسين سنة وتوفي حماد بن سلمة قبل ابن زيد بنحو ثمانين سنة فيكون صحيحا وعلى الابرار لا ينزل عن حسن
واخرج الدارقطني عن ابن عباس قال لما انصرف المشركون عن قتلى اعدائهم قال ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم حرة فكب على عشرين ثم جعل بجوار رجل
فيوضع حرة مكانه حتى صلى عليه سبعين صلوة وكانت القتلى يومئذ سبعين هذا ايضا لا ينزل عن حسن ثم لو كان لكل ضعيفا ارتقى الى اصل الى ورقة الحسن ثم كان
عاصم المراسيل سيد التابعين عطاء بن ابي رباح على ان الواقدي في المغازي قال حدثني عبد الله بن عبد الله عن عطاء بن ابن عباس فذكره فاستد في فتح الشام
حدثني رويهم عن عامر عن سعيد بن عامر عن عبد الرحمن بن ابي شارة الوضحي عن سيف مولى ربيعة بن قيس الاشجري قال كنت في الجيش اذ رمى وجرا ابو بكر الصديق مع عمر
بن الخطاب الى ايلة واراض فلسطين فذكر القصة وفيها انه قتل من المسلمين مائة وثلاثون ومضى عليهم عمر بن الخطاب ومن معه من المسلمين كان مع عمر وثلاثة آلاف
من المسلمين قوله ونحن نقول الصلوة على الميت لاظهار كرامته لا يخفى ان المقصود الاصل من الصلوة لنفسه لا لشفاعته التكميم يستفاد اراوته
من ايجاب ذلك على الناس فنقول اذا وجب الصلوة على الميت على المكافئين كبريا فلان يوجبها عليهم على الشهيد الى ان استحقاق الكرامة اظهر قوله
كالنبي والعصبي لو اتهم على النبي كان اولى فان الدعا في الصلوة على النبي لا يوجبها الا يوجبها له بالاولوية فاولوا اختلط قتلى المسلمين يقتل الكفار وموتاهم بموتاهم فمصل عليه
ان يكون موت المسلمين اكثر فيصلى عليهم ويؤتى اهل الاسلام فيها بالحق والحق فيما في شئ فموتوه كان شهيدا لان القتل في قتالهم ثم ثلث في قتال اهل الحرب

مكان كلهم قتل السيوف السلاح واذا استشهد الميت غسل غداً بغيره وقال لا يغسل لان ما وجب بالجناية سقط بالموت والثاني لا يجب الشهادة ولا في حقيقته ان الشهادة غير ما نفعه غير نفع الجناية وقد اجمعوا في حقيقته لا يستشهد جناً غسل الملائكة في هذا الخلاف الحائض لنفسه اذا طهر وكذا قبل القطع في صحيح من الرواية وعندها لا يخالف الصبي لهما

لان قتالهم مأمور به كابل الحرب قال تعالى فقاتلوا الذين كفروا حتى يقتلوا او امر الله وسمى قطع الطريق محارب الله ورسوله والقطع بان محارب الله ورسوله موجب للموت على من
بغاة فيدخلون في التي تنفي بالمعصية اللغوي فالمقتول منهم باذل نفسه بتباعد عن الله تعالى قوله كان كلهم قتل السيوف السلاح الله اعلم بذلك لا حاجة اليه
في ثبوت ذلك الحكم او يكفي فيه ثبوت بذل نفسه بتباعد عن الله تعالى قوله او جيباً بجنايته وهو الغسل سقط بالموت لان وجوبه لوجوب
ولا يبيع الاية وقد سقط ذلك بالموت فيسقط الغسل ولان الشهادة اقيمت مقام الغسل الواجب بالموت لا جباة بل ان قتل بغيره خارج ولو لم يكن
ان قتل بجراح مع قيام الموجب فكله الواجب قبله ولان الشهادة عدت مانعة من ثبوت القبض بالموت وباتلجج والارتب متشابهة اما رفته
لجباة كانت قبلها فموتهم على السمع ولم يرد بذلك الا في نجاسة الحدث للقطع اجماعاً بان لا يوضأ فيه مع العلم باستلزام كل موت للحدث الا
اقله ما يحصل بزوال العقل قبله فلو بقي الحال على عدم السمع لكفى في ايجاب الغسل فكيف والسمع يوجب وهو صحيح من حديث خطبة وبيده دفع قوله
يسقط بسقوطه لوجوبه لو لم يكن قلنا في جوابه لم يشرع غسل الجنازة للعرض على الله جيل وعلا وادخال القبر كما كان مشروعا للقرأة ولهم
وقد لا يجب احد منها التحقق بسقوطه فان صلوا العبارة فقالوا استقطعتهم فادته وبه التوصل الى فعل الاصل الابدع تجوز تلك لفائدة وبه العرض
على الرب جل جلاله فيبقى الوجوب النسبي كما ان ثباتا قبل الموت بناء على ان صفة تعلقه قبل الموت للتوصل الى حل الاصل بدونه حاله اجماعاً والعرض ان مات قبل الغسل
واضح ان الدفع ليس الا بالضم وهو حديث خطبة لان لم ان يدعوا بان الجنازة الواجب قبل الموت كان متعلقاً به وبعده بغيره فهو غير او لا ينتقل الى غيره
الابدل فيترتب في ايجادهم ذلك الدليل الى حديث خطبة فان قالوا هو انما يفيد ارادة الله سبحانه تكميمه لانه واجب العلم بسقطه لغير المؤمنين
لان الوجوب عليهم قلنا كان ذلك اول تعليم للوجوب واخذه له فجار ان يستطع فيعلم ذلك ما المقصود به نفس الفعل بخلاف ما بعد الاول كغسل الملائكة
اوهم عليه السلام سقط ليعلمهم الا فادته لانه لا يجازي لانه لا يجازي فادته الوجوب مع كون المقصود نفس الفعل لم يصبه ما بعده الغسل المكلفين اما ما مضى بقوله عليه السلام
زملوهم بغيرهم ولا تغسلوهم فليس بدافع لانه في معنيين ليس خطبة منهم لو كان في الكل وهو منهم كان قبل العلم بان كان جناً لان العلم بذلك ما كان
من وجبه بعد العلم بغسل الملائكة لا على ما يفيد نفس حديثه وهو ما رواه ابن حبان واحكامه عن عبد الله بن الزبير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول وقد قتل خطبة بن ابي عامر الشقي ان صاحبكم خطبة تغسله الملائكة عليهم السلام فسالوا اصاحبه فقال خج وهو جيب لما سمع الملائكة فقال رسول
صلى الله عليه وسلم ان ذلك غسله الملائكة وقال احكامه صحيح على شمس واسلم وليس عند احكامه فسالوا اصاحبه يعني زوجته وبني جيبه بنت ابي بن سلول
عبد الله بن ابي بن سلول فكان قد نفي بها ملك اللية فزالت في منامها كان بابا من السمار فتح واغلاق ووزن فزالت انه مقتول من الغدر فلما أصبحت
باربعة من قومها وشهدتهم ودخل بها خشية ليقع في ذلك نزع ذكره الواقدي ابن سعد في الطبقات زاد وقال عليه السلام ان رايت الملائكة تغسل خطبة بن ابي
بنيل السار والارض بار الزن في صحائف الفتنة قال ابو اسيد وبنو اليه فوجهاه فيقصر سمار فرجعت فاخبرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اني ريت
خيريل بن الحارث الشمرطي يسند عن عروة بن الزبير خرج خطبة بن ابي عامر قد وقع امره فخرج وهو جيب لم تغسل فلما التقى الناس التقى بابا سفيان بن حرب
فحمل عليه فسقط ابو سفيان عن فرسه فوجبه عليه خطبة وقعد على صدره ويديه فمعه جوبه ابن حنبل كما ان في كتابه ان خطبة فقتله وهو جيب وهو قوله
لا يحسن صاحبني نفسي لطعته مثل شعاع الشمس في الواقدي في القاتل ابو بن ثوب قوله في الصحيح من الرواية احمر عن ابي راية الاخرى انه لم يكن الغسل جيباً عليه فقتل
او لا يجب قبل الانقطاع وجب المماثلة ان الدم موجب للانقطاع وحل حصل الانقطاع والموت ولا بد من السحابة باجوبه او قد صار اصلاً معطلا بالعرض

ان الصلوة بها الكرامة وان السبب في كون النفس في شدة واحدة هو كونه خيرا ولا يذهب على الصلوة فيكون معها كماله فيحصل عن الشهادة ولا ينع عنه تبادلا لما
ويؤثر عنه الفرو والخصو والصلح والحق في الدنيا في نقصون ما شاء الله تعالى ومن اراد ان يتعلم من الصلوة فليعلم ان الصلوة لها ثمرات كثيرة لا يمكن ان يحصى
لان من الصلوة ثمرات كثيرة لا يمكن ان يحصى ومن اراد ان يتعلم من الصلوة فليعلم ان الصلوة لها ثمرات كثيرة لا يمكن ان يحصى
تداعيلهم فلم يقبلوا فاما في الدنيا فليعلم ان الصلوة لها ثمرات كثيرة لا يمكن ان يحصى
صلوة هو يعقل فهو يشهد لان الصلوة لها ثمرات كثيرة لا يمكن ان يحصى
ادوا في الدنيا فليعلم ان الصلوة لها ثمرات كثيرة لا يمكن ان يحصى
ومن اراد ان يتعلم من الصلوة فليعلم ان الصلوة لها ثمرات كثيرة لا يمكن ان يحصى

على التدبير سبحانه والافضل شكل بادن ما بل قوله ان الصلوة اولي بغيره الكرامة وهي سقوط الغسل فان سقوطه لا يقرب اثره المظلمية وغيره المكلف على
بذلك لان المظلمية اشد حتى قال اصحابنا حضوره البتة يوم القيمة اش من حضوره المسلم قوله وان السيوف حاصلا ما ابراهيم زائد في العلية فاما
على السقوط بآثار المظلمية فقال هو العلة بآثارها بما يجعل القتل طرة اي جعل القتل في سبيل الله طرة من الذنوب بقا لآثار الظلم ولا وزن على
غير المكلف فلم يتحقق تاثير القتل في هذه الحكم واما منع العلة وتعيينها مجرد جعل الشهادة طرة اكراما وعلى كل حال فتقول اولي الاتفاق الكل على
اعتبار التكاليف في إسقاط الغسل بالقتل والتكليف في جعل القتل طرة من الذنوب طر منه في بقاء اثر الظلم او غير موجود معه اصلا قوله ويريدون يقتلون
بأشاره اى يريدون اذا كان ما عليه من غير منس الكفن او ناقصا عن العدد والسنون ومقتضون اذا كان زائدا عليه قوله ليشل مرا في الحيوة تعليل
لقوله فلتا في حكم الشهادة وحكم الشهادة ان لا يغسل وقيد به لانه لم يصرفا في نفس الشهادة بل هو شهيد عند الله سبحانه قوله تشهد احد الخ كون
به او وقع الشهادة احد البكر علم بدوروى البيه في شعب الايمان بسند وعنه الى تحميم بن خزيمة العدوي قال الطلق يوم لم يموتك احلب ابن عبي
شينة ما رفقت ان كان برقى سقيمة وسجحت وجرة فاذا به ينشد فقلت استفيك فاشارة الى نعم فاذا رجع ليقول او فاشارة الى نعم ان الطلق به اليه
فاذا به هشام بن العاص اخو عمر بن العاص فاتيته فقلت استفيك فسمع آخر يقول او فاشارة بهشام ان الطلق اليه فحجته فاذا به قد مات فرجعت
الى بيتهم فاذا به قد مات فرجعت الى ابن عمي فاذا به قد مات واسند هو الطبراني عن جبيب بن ابى ثابت ان امارث بن هشام وعكرمة بن
ابى جهم وعيسى بن ابى ربيعة اثبتوا يوم اليرموك فاشارة بهشام فقلت استفيك فاشارة الى نعم فاذا رجع ليقول او فاشارة الى نعم ان الطلق به اليه
نكرته ارفوه الى عياش فما وصل الى عياش ولالا الى احد منهم حتى ماتوا فاذا قوله او يعني عليهم وقت صلاة وهو يعقل اى ويقرر على ادائها حتى
يجب القضاء كذا قيده في شرح الكنز والله اعلم بصحة وفيه فاده انه اذا لم يقدر على الا الا يجب القضاء فان اراد ان لم يقدر للضعف مع حضور العقل
فكونه يسقط بالقضاء قول طائفة واختاروه بظاهر كلامه في باب صلوة المريض انه لا يسقط وان اراد الغيبة القتل فالغيب عليه يقضى فالمريض على صلوة
يومه وليه متى ينتظ القضاء مطلقا لعدم قدرة الادمان الجرح قوله وبما روى عن ابى يوسف في الكافي او عاش مسكنا بونا ولية لانه ليس في
معنى شهد احد اذ لم يبق احد منهم حيالا ما كانا ولية وعن ابى يوسف وقت صلوة كمال الغسل لانه وجب عليه كمال الصلوة وهو من احكام الاحياء وعنه
ان عاش بعد الجرح اكثر يوم او اكثر الليلة فيسقط اقامته للاكثر مقام الكل قوله وعند محمد قيل الاختلاف بينهما فيما اذا اوصى بامور الدنيا بما لا ينفك
فلا يكون مرتبا اتفاقا وقيل اختلاف في الوصية بامور الآخرة وفي امور الدنيا يكون مرتبا اتفاقا وقيل اختلاف بينهما فيما اذا كان
بامور الدنيا ومحمد لا ينفك وجواب محمد فيما اذا كان بامور الآخرة وبابو يوسف لا ينفك فيها ومن الارشاد ان يبيع او يشتري او يتكلم بكلام كثير
بخلاف القيل فان من شهد احد من تكلم بغيره بغيره اذا كان بعد القضاء اكرهت اقبل القضاء فلا يكون مرتبا بشئ مما ذكرنا قوله
الا ان يعلم ان كل بغيره فاما اى ويعلم فاما عينا ما عجز وجدانه بغيره باليمين غسله وقد يستفاد من قول الله ان الواجب فيه القضاء لان وجوبه
يتحقق على القاتل المعين هذا اذا عني بالقصاص بغيره على اولى الامر لا التسليم القاتل نفسه قوله لانه باذل نفسه وقد صرح انه عليه الصلوة والسلام
غسل بانه قوله لان عليا غريب السن والله اعلم فخرج من قتل نفسه بغيره فليعلم ان القاتل يعل عليه وقيل لا ومنهم من على فيه خلافا بين
ابى يوسف ومناجيه فعنه ولا يعلى عليه وعندهما يعلى عليه لابي يوسف ان ظالم القاتل فليعلم ان القاتل يعل عليه وقيل لا ومنهم من على فيه خلافا بين

[illegible]

كتاب الفقه

الملك وجميع على الخلق العادل البالغ نسبه كذا اهل انصافا ملكا ابا محمد علي بن ابي طالب مؤيد من الله تعالى في الدنيا والآخرة والامير المومنان

ما يرد قول أبي يوسف عن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من قبل قتل نفسه بمسأله فلم يعجل عليه
باب الصلوة في الكعبة قوله خلافا للشافعي وهو قال الشافعي رضي الله عنه جازا فيها يقول تعالى ان هذا بيتي للعاقلين والعاقلين اركعوا
اهم فيه لان الامر بالتطهير للصلوة فيه ظاهر في عدة العادة فيه وفي الصحيحين عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم
دخل الكعبة وهو واساته وبلال بن رباح بن طاعة وافقهما عليه ثم كسفت فيها قال ابن عمر فسالت بلالا حين خرج ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم
لجعل عبد من بني ساهره وعمودا من حميرة فكنته اعمدة وراى ثم صلى وكان البيت يومئذ على ستة اعمدة وكان هذا يوم الفتح على ما عايناه من ارب
من نافع عن ابن عمر فذكرنا وغيره في الصحيحين يعارض روايتهما عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وفيها ست سواري فقام عند
اربع فعدا ولم يعجل ويقدم عليه بانه مشيت وهو اولي من الثاني ومن تاول حديث بلال بان ارا د بالصلوة الدافعة خرج عن الظاهر فان قيل كيف
يخرج بين الاعداء قيل تاول فيفيد الصريح وهو ما في البخاري من ابن عمر قال فسالت بلالا صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم كعبته
الساريتين على اليساره اذا دخل ثم خرج فصلى في وجه الكعبة ركعتين لكنه يعارض بهاني حديث ارب في الصحيحين من قول ابن عمر فسالت ان اسكنكم
في ما قد يقال عدم سواد السيلزم عدم اختاره وليس بشي لمن تامل السياق فالاولي ان يجمع بينهما بانه عليه الصلوة والسلام دخلها يوم الفتح
يدخل وغلها من المذنب في ذلك في حجة الوداع وهو مروي عن ابن عمر اسنادا حسن اخرجه الدارقطني فيحصل حديث ابن عباس رضي الله عنهما عليه قوله
استيعابا ليس بشر خارج بل بحجوب عما يقال تعارض فيه المانع والبيع باعتبار انه مستدير بعضها مستقبل بعضها فبعض منع كون استدار بعضها
بل المانع عدم الشرط والشرط استقبال البعض وقد وجدنا لم يحقق ما في قوله لانه متقبل ويجوز والقبلة لا تتحول في غير الضرورة حتى لو نقل تلك الحج
مالتوجه الى خصوص ذلك المكان ولو على جبل ارفع من الكعبة جازت فيلزم من مجموع ما بين ان القبلة هي تلك العروة الى عنوان السمار قوله وقد
النبي الخ اخرج ابن ماجه في سننه عن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سمع موافق لا تجوز الصلوة فيها طهرت الله والمقبرة والذبيحة
نزلة وانما هو من اجل وجه الطريق واستار التردد في هذه الطريق وانما في صالح كاتب الليث وهو مختلف فيقال صاحب التبع
واما ابو صالح كاتب الليث فقد وثقه جماعة وكلم فيه آخرون والله سبحانه اعلم

كتاب الزكاة

[illegible]

والمراد بالواجب لفرض لانه لا يشترط الحرية لان كمال الملك بها والعقل والبالغ لما ذكره ولا سلام لان لانه عبادة ولا يتحقق العباد من الكافر ولا من ملك مقدرا للضابط لانه صلى الله عليه وسلم قد سبب ولا بد من الحول لانه ليس من يتحقق فيها النماء وقد رها الشرح بالحول لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يتحول عليه الحول لانه الحكمي به من استنماء لا شتما على الفصول المختلفة والغالب تفاوت الاسعار فيها فادى الحكم عليه

والطريق اذا امرتم بخلوا بجنة ربكم قال قلت لابي امامة منكم سمعت بذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سمعته وانا ابن قيس بن مخرمة واد التبر وصح وروى عن غير حديث ابي امامة ايضا قوله المراد بالواجب لفرض القطعية الدليل اما مجازي في الفرق بعدالة المشترك من لزوم استحقاق العقاب بتركه عدل عن الحقيقة وهو الفرض اليه بسبب ان بعض مقاديرها وكيفية ثباتها ثبت بانفسها لا بالاحاد وحقيقتها على افعال بعضهم ان الواجب لو كان قطعي وظني فعليه ان يكون اسما الواجب من قبيل الشكك اسما اعم وهو حقيقة في كل نوع قوله لان كمال الملك بها متفق الظاهر ان يقول لان الملك بها فكذا عم الملك في الملك يداخلها قال على هذا التقدير لان الملك بها المتحقق المشبوه وبنها في المكاتب فانه مالك يداو ليس يخرج لم يتكلم على قيد التمام وهو يخرج الملك لمكاتب فيخرج من اثنين وهذا اعم اذ اجابانه يخرج ايضا الضابط للمعين من السائمة التي تزوجت عليه المرأة ولم تقبضه حتى حال عليه الحول فانه لا زكاة فيه عليها عند ابي حنيفة خلافا لما لان الملك وان تحقق بذلك لكنه غير كامل بالنظر الى ما هو المقصود ومصدره لضابط لزكاة حتى عن تمام المقصود به لا على مجرد الملك ولذا لم يجب في الضار ويخرج ايضا المشركي للتجارة اذ لم يقبض حتى حال الحول لا زكاة فيه اذ لم يستند ملك التصرف كمال الملك بكونه مطلقا للتصرف وحقيقته مع كونه حاديا ويخرج المال المشتغل بالدين كذلك اذ صاحب الدين مستحق اخذه من غير قضاء ولا رضاء وبذا يصير كالمودعة والمغضوب بخلات المودع لانه يجب عليه في مال الهبة بعد الحول وان تمكن الواهب من الرجوع لانه لا يملكه الا بقضاء او رضاء ولا يخرج الملك بسبب حيث ولا اذ قالوا لو ان سلطانا نصب مالا وخطب صار مالا حتى وجب عليه الزكاة وورث عنه ولا يخفى ان هذا على قول ابي حنيفة ان غلط دراهم بدرهم غير استملاك ما على قوله فلا يلزم فلا شئت الملك لانه فرع الضمان فلا يورث عنه لانه مال مشترك فانما يورث حصته الميت منه والله سبحانه اعلم اذ قد عرفت هذا فلو قيل يجب على المسلم البالغ البعقل المالك لثمن المكاتب اذ كان او جزا ويستغنى بالمالك عن الجرد بتمام الملك يخرج المكاتب ومن ذكرنا قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم قد سبب به شواهد كثيرة ومنها حديث النخعي يري قال قال عليه الصلوة والسلام ليس فيما دون خمس اواق صدقة وليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق صدقة واستمر بك غير من الشواهد قوله لانه لا زكاة في مال النخعي روى مالك النخعي عن نافع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اشتفا ما لا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول واخرج ابو داود عن عاصم بن حمره واخبرنا الاخير عن علي كرم الله وجهه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذ كان ثوبك ما ثابدهم وحال عليها الحول فيها خمسة دراهم وساق الحديث وفيه بعد قوله ففيها نصف دينار فما زاد فميساب ذلك قال فلا ادرى اعلى يقول فميساب ذلك او رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول واخبرنا وان كان مصنفنا لكن عاصم ثقة وقدره في الثقة انه رفعه فوجب قبول رفعه ورد في صحيحه وقدره في حديث ابن عمر ومن حديث انس عاشره قوله لانه لا يمكن من الاستنماء بيان الحكمة اشتراط الحول شرعا وحقيقته ان المقصود من شرعية الزكاة مع المقصود الاصل من التبراة موساة الفقر على وجه لا يدير فقره بان يعطى من فضل ماله قليلا من كثير والايجاب في المال الذي لا مال يودي الى خلاف ذلك عند تكرار المستحقين خصوص ما مع الحاجة الى الاتفاق فشرط الحول في المعد للتجارة من العبادات خلق الله تعالى اياه لئلا يتمكن من تحقيقها في الوجود فيحصل الثمار من حصول ضد المقصود وقولهم في الفقير خلقا للتجارة مستنما انما خلقا للتوسل او المكلف بها الى تحصيل غيرهما وهذا لان الضرورة ماسة في دفع الحاجة والحاجة في المار كل والمشتغل بالمسكن في هذه غير نفس الفقير وفي اخذ على الغالب من الغنى لا يخفى خلق الله تعالى ان الغرض ان تستبدل بها ما تنفع الحاجة

سريع في واجبه على الفور لا يمتنع مطلقا وقيل على التراخي لان جميع المعنويات لا اداء ولهذا لا يصح بطلان
 النصاب بعد التقسيط وليس على الصبي والمجنون زكاة خلافا للشافعي فانه يقول هي عرصة ماله فمعتبر
 بساكن المثلون كنفقة الزوجات وصار كالعشر والخراج ولنا انها عارضة فلا تبادى الا بالاختصاص فمعتبر
 الاجلاء ولا اختيار لعدم العقل بخلاف الخراج لا يمتنع الا في بعض ذلك الثالث المشقة والمعنى السادة لا

يعينه بعد فاق الرتبة فيها وكان المتأخر طائفة قوله ثم قيل هي واجبه على الفور لا يمتنع مطلقا الامر الدعوى مقبولة وهي قول الكرخي والذليل المذكور
 عليها غير مقبول فان المختار في الاصول ان مطلق الامر لا يقتضي الفور ولا التراخي بل مجرد طلب المأمور به فيجوز للكلف لاس التراخي والفور في الاشتغال
 لانه لم يطلب منه العمل متبعا بانه لم يقتض على خياره في المباح الاصل والوجه المختار ان الامر في الشرف الى الفتية فمعتبة الفور وهي انه لم يمتنع ما يتم
 وهي جملة من حق على الفور لم يحصل المقصود من الاجاب على وجه التام وقال ابو بكر الرازي وجوب زكاة على التراخي ما قلنا من ان مطلق الامر لا يقتضي الفور
 فيجوز للكلف تأخير وذا معنى قوله مطلق الامر للتراخي لانهم يعنون ان التراخي مقتضاه قلنا ان لم يقتضه فالمعنى الذي عني به يقتض بمقتضى فكلون
 الزكاة فمعتبة وفورية واجبه فيلزم تأخير من غير ضرورة الا نعم كما صرح به الكرخي والحاكم الشهيد في المفتي وهو يمين ما ذكره الفقيه ابو جعفر عن
 ابي حنيفة رحمه الله انه يكره ان يؤخر ما من غير ضرورة فان كراهية الترخيم وسبب الحمل عند اطلاق اسمها عنهم ولذا روي واشهادته اذا تعلقت بترك
 شيء كان ذلك الشيء واجبا لانها في رتبة واحدة على ما مر غير ضرورة وكذا من ابي يوسف في الحج والزكاة فترشدها وتبأخيرها حان لان ترك الواجب
 مبطل واذا اتى به وقع اذ كان القاطع لم يؤخر بل ساكت عنه وعن محمد بن رشادة تبأخير الزكاة لا يحج لانه خالص حق الله تعالى والزكاة حق الله
 وعن ابي يوسف عكسه فقد ثبت عن الثلثة وجوب فورية الزكاة واحتج بغيرهم وشهادته لان رد ما منو طلبا ثم قد تحقق في الحج ايضا ما وجب الفور
 ما هو غير الصيغة على ما ذكره بانه ان شاء الله تعالى وما ذكر ابن شجاع عن اصحابنا ان الزكاة على التراخي يجب جملة على ان المراد بالتراخي دليل لا وجه
 اى دليل لا اقتراض لا وجهها وبها لا يفتى وجود دليل لا يجاب وعلى هذا ما ذكره من انه اذا شك بل زكى او لا يجب عليه ان يركب بخلاف ما لو شك انه
 صلى امام الوقت لا بعد الوقت لان وقت الزكاة العمر والشك فيها كالتشك في الصلوة في الوقت والشك في الحج مثله في الزكاة هذا ولا يخفى على من فهم
 ان المعنى الذي قبلناه لا يقتضي الوجوب بجزان مثبت دفع الحاحا مع دفع كل مكلف مكلف مترخيا بتقدير اختيار الكل للتراخي وهو بعيد لا يلزم اتحاده
 زمان اذ اجمع المكلفين فقلنا واذا اخرج من مرض يودي سراسر لورثة ولو لم يكن عنده مال فاراد ان يستقرض لاداء الزكاة ان كان كاهرا انه لا يقدر
 على قضاءه بالايجاب فيه كان الافضل له الاستقراض وان كان غنى فلا فالافضل ان لا يستقرض لان خصوصية صاحب الدين اشد قوله هي غير المست

حاصلا لما حق الزكاة يفتقه زوجه الصبي والمجنون وعشرا زعماء واهلها فانما يجب ارضا العشر والسجراج فكذا الاراضى الوقوفة على المساجد وجميع جهات البر والجمام
 انها غير امته اى حق بالي يلزم بسبب في المعاني خاطب لولى بدفعه ويدل على الحكم المذكور ايضا ما رواه الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي
 صلى الله عليه وسلم خطب للناس فقال الا من بلى بتميل الى مال فليتبقر فيه ولا يتكره حتى تاكل الصدقة قلنا اما الحديث فضعيف قال الترمذي انه يروى احيانا
 من هذا الوجه وفي اسناده مقال لان المتن ضعيف في الحديث وقال صاحب التتبع قال من قال سالت احمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال ليس بصحيح والاش
 طر فان اتران عند الدار ففتى وهما ضعيفان باعترافا وما القياس ففتح كون ما عني تمام المناط فان منتهى بالذي لا يؤمن من مال الزكاة فلو كان وجوبا
 بمجرد كونها حقا بالي اثبت للغير ليعاد او ما من يدون الاسلام بل لا مبر عليه كمال على دفع نفقة زوجته ونحو ذلك حين لم يكن كذلك علم انه اعتبر فيها وصفا آخر
 لا يصح مع عدمه وهو وصف العباداة الزاكن مع الكفر قال عليه الصلوة والسلام نبى الاسلام على خمس عد منها الزكاة كالصلوة والحج والصدقة فكلون منتهى
 عن الصبي قال عليه الصلوة والسلام رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل رواه ابو داود والنسائي والحاكم
 ومسلم واعتبار تعلق الخطا بل دفع الذي هو عبادة بالولى ابتداء لا بطريق النية ليدفع به هذا ما يقال المعنى في الادائية الاصل لا التامب جائز لكن الكلام

ولوا نافي في بعض السنن في بعض الشهور في الصوم وعن أبي يوسف انه يعتد بأكثر المحول ولا خلاف بين
الأصل والعارضي عن أبي حنيفة انه اذا بلغ بمحو نافي يعتد بالمحول من وقت الكفاية بمنزلة الصبي اذ يبلغ وليس في الكتاب ذكر

في ثبوت مفيد وتوجيه في السجدة في غير ما يجوز ولا يلزم الوجوه شرعا فلا ينبغي ما ذكره المطلوب لم يوجد فان الحديث لم يثبت والقياس لم يلزم
سمعت علي انه لو لم يمتنع لم يفتن لا وجوب الاداء على الولي غاية كما هو في القيس عليه من نفقة الزوجة ويل يكون تصرف الانسان في مال غيره الا بالبيع والنيا
وبه يشارق تصرفه في مال نفسه ما روي عن عمر واثمة وعائشة رضيهن عن القول بوجوبه في مالهما لا يستلزم كونه من سماع اذ قد طلت امكان الرأى فيه
فيجوز كونه ما روي في أصل قول صحابي عن اجتماعه وعارضه رأي صحابي ان قال محمد بن الحسن في كتاب الاثار ابو حنيفة ثمة ليش بن ابي سليم عن مجاهد
عن ابن مسعود قال ليس في مال اليتيم زكوة وليت كان احد العلماء العباد وقيل اختلط في آخره ومعلوم ان الباعث في ذلك ليس بغيره فياخذ عنه
في حال الشك لا ويروي به الذي شهد في امر الزكوة بالمشهد وغيره على ما عرف وتروي في قول ابن مسعود عن ابن عباس تفرد به ابن ابي عمير في ابن ابي عمير قد مرنا وغيره
وتحاصل القول في نفى الزكوة عنهما ان نفى العباد عنهما بالنافي الثابت وعن ليث بن سعد عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
نفى الوجوب بحاج نقصان الملك لثبوت الاداء لم تنقصان من عدم جواز ثمة ما قبل ادنى لعدم نفاد ثمة فانه في كتاب الكاتب فنفى ثمة فان الموقوف في عدم الوجوب على الكاتب ليس هو
جواز التبرع ولا نقصان السبب عنه بل نقصان السبب عن كونه مديونا اولان ملكه لا يعتد بالبيع فقط للتردد في اقرار الملك لتجوز غيره وفي تفسير السبب وهو
ليس بالكا حقيقيا اسل بخلاف العبي والمجنون بقى ايراد العشرة فيخرج يتوجه على وجه الاداء لم يمتنع ما عرفتنا باختلاف في ايجابها في ارضها لم يمتنع ما
في المتنازع فيه ثم جابه عدم معنى العباد في الخراج بل هو موقوف في الأرض وقصوره في العشرة اذ الغالب فيه معنى الموقوف ومعنى العباد فيه
تابع في الملك ملكا بموته كما يملك العبد كما معناه بالان الموقوف سبب بقائه فثبت مع ملكه وكذلك يخرج سبب بقائه الا في ارضي في ارضي ملكا كما لا يخفى
بقا الكذب عن جواز دار الاسلام وهو بالمقابلة وبقا وهم بموتهم والخراج مؤتمن باتفاق الصحابة على جعله في ذلك البشر للعقود الذين هم بالدار
قال علي بن ابي طالب والاسلام انما ينسب هذه الامة بضعفها بدعوتهم الحديث والزكوة وان كانت ايضا للفقراء لكن المقصود من ايجاب دفعها اليهم
في فقره لا ليعلموا بالنقص المنفرد لكونها عبادة مخفية وهو معنى الاسلام الحديث وفي حقهم سد حاجتهم والمنفرد اليه في عشرة الارض في الثاني لانه لم يمتنع
مسيح بوجوب كونه عبادة مخفية وقد مر تفسير الموقوفة في الارض فيكون محل النظر على المعبود غير ان حصول الموقوف وهو الفقر يوجب فيه معنى لثمة
بجلائل الخراج موقوفة وهذا القدر لا يستلزم سوى ادنى ما يتحقق به معنا ما وجد كونه متعافا كان كذلك قوله لو انما في ارضي المجنون اعلم ان الوجوب
سلطانا لا يسقط بالعجز عن الاداء للعجز عن استعمال العقل بل اذا كان حكمه وهو وجوب الاداء متعذر متعلق وهو الاداء انشا لابع عدم العقل شيئا
بذكره نحو ان يكون من العبادات المخفية فان المقصود من ايجابها ايجاد نفس النفس ابتداء لنظر العاصي من المصلحة وهذا لا يتحقق الا عن اختيار صحيح وهو
لا يكون بدون العقل وانما انتفى الوجوب لا تقار حكمه لانه المقصود منه وان وجد السبب كما ينبغي الانتفاء حكمه بخلاف ما المقصود منه المال وودعه
ان معين كاخراج النفقات وضمان الضمانات والعشرة فانه لا يتغير حكمه وهو الايصال فانه مما يحصل بالنائب فاكن ثبوت حكم الوجوب سلطانا اعني
وجوب الاداء دون عقل بخلاف العبادات المخفية فان اختيار النائب ليس هو اختيار السبب فلا ينظر لثمة من عليه الا اذا كان استنابة عن اختيار
صحيح ولا يكون ذلك الا بالعقل ثم ما يتغير الاداء فيه عند عدم العقل انما يستلزم الوجوب بشرطين ان يكون المجنون امليا وهو المتصل بالعقل بان يبلغ
مجنونا او عارضا طال وان يكون تبعية الوجوب تستلزم المحج في فعل المأمور بما الاول فلان العارض اذا لم يطل عدده ما شرعا كالنوم لا يسقط الاداء
ويجب على الناظر التقصير وذلك لانه يتوقع زواله في كل ساعة بخلاف الطويل في العادة والمجنون فيقسم الى مريد وقصير فالحق المديد بالعقل فيسقط عنه

لانه ليس بمالك من كل وجه لوجه الثاني وهو الوقف ولهذا المالك من اهل ان يعقوب عليه وصار كان عليه من يحيط بما له
فلا زكاة عليه وقال الشافعي يجب التحقق السبب هو ملك ايضا لانك اذا كان مستعول بالحاجة الاصلية فاعتبر معدوما
كالمستحق بالعطش في الماء البارد والهناء وان كان ماله اكثر من حينه في الفاضل انما يعلق بباله فاعده على الحاجة الى اذ جيله على ان يملكه

اصل الوجوب القصير بالنوم بجماع ان كذا عذر يجوز من الاداء لزال قبل الاستداد وما الثاني فلان الوجوب لقائمه وهي الاداء والقضاة لم
يتخذ الاول وثبت طريق تقدير الثاني لا يقتضي لقائمه فلا ينبغي هو وطريق تعذره ان يستلزم مخرجا وهو بالكثرة ولا نهاية لها فاعتبر الاداء
في هذا التكرار فلهذا قدرناه في الصلوة بالاست على ما عرفت في باب صلوة المريض وفي الصوم بان يستوعب شهر وفي الزكاة ان يستغرق احوال
وهو رواية عن ابى يوسف وابى حنيفة رحم وهو الاصح لان الزكاة تدخل في هذا التكرار بدخول السنة الثانية وفيه نظر فان التكرار يخرج الثانية
لبدخولها لان شرط الوجوب ان قيم احوال فلا بد ان السعة في الزكاة والصلوة نفس وقتها وقيمتها مديدة فاعتبر نفس وقتها انما يستقطب استيعاب الجنون وقتها
حتى لو كان مغيثا في جزير من الشجر ومن ابى في ايام الزكاة في السنة كلها وروى هشام عن ابى يوسف ان هذا اذا جنون بوجوده في اكثر السنة ونقصت
لحق بالاقبل لان كل وقتها احوال لكنه يدير جدا فقد زناه الاكثر لتمام الكل فقد زناه بتيسير فان اعتبار الكثرة خرجت على الملك من اعتبار الكل لانه اقرب الى السقوط
والنصف لمحق بالاقبل ثم ان محمدا لا تفرق بين الاصل وهو المتصل بنوم من الصبي بان جن قبل البلوغ فبلغ مجتزا او العارض بان بلغ ما قلناه
جن فيما ذكرنا من الحكم وهو ظاهر الرواية وخص ابو يوسف الحكم المذكور بالعارض لانه لا يعلق بالارض اما الاصل في حكمه حكم الصبي عند فسيطة الوجوب ان قل
ويعتبر ابتداء احوال من وقت الافاقة كما يعتبر ابتداء من وقت البلوغ ويجب بعد الافاقة ما بقي من الصوم لانما مضى من الشهر ولا يجب ما مضى من الصلوة
ما بهما قل من يوم وليد بعد البلوغ وقتل على العكس روى عن ابى حنيفة ايضا كما ذكره المعمر وما صاحب الايضاح وجه الفرق الجنون قبل البلوغ
في وقت نقصان الدماغ لانه الفاعل في قبول الكمال سبقيه له على ضعفه الاصل فكان امره اصليا فلا يمكن احاقته بالعدم كما يصح بخلاف ما حصل بعد البلوغ
فانه معتبر على العمل الكمال ليجوز آفة عارضة فيمكن احاقته بالعدم عند انتفاها مخرج كالنوم وقال محمد الجنون مطلقا عارضا لان الاصل في الجملة
السلامة بل كانت متحققة في الوجود وفواتها انما يكون بعارض والجنون لغيره فكان ماضيا واحكم في العارض انه يمنع الوجوب اذا امتد الى
قوله لانه ليس بمالك من كل وجه اجمن من تعليمه بانه صرف الزكاة بالنفس لانه لا مساقاة في العقل بين ايجاب الصدقة على من جوزه اخذ بالاول في الشرح
كأبى السبيل بذوات العبد المادون فان كان يملك فهو مشغول بالدين وان كان يفضل عن دينه قدر نصاب فعل الدين زكوة وكذا ان فمقل قبل موافاة
مال آخر فهو الميراث في الجميع قوله لانا انه مشغول بغيره فليعلم انه نصابا له لانه مرجع ضميره ثم منع استقلاله بالكل بما بدأ امتنار جزر العلة باوهار ان السبب
الضابط لعارض عن الشغل او ابد المانع على تقدير استقلاله على قول محض على العلة وانما اعتبر عدم الشغل في الوجوب لان يمكن مستحقا بالحاجة الاصلية
وهو دفع المطالبة والملازمة والحبس في الحال والمواظدة في المال والدين حائل بينه وبين الحاجة واما حاجته اعظم من هذه فصا كالمال المستحق للخطيش وثبائلا
وذلك مجزئ معدوما حتى جاز التيمم مع ذلك المار ولم تجب الزكاة وان بلغت اسبابا لبدلة النصاب واما في الكافة من اثبات المناقاة الشرعية
بين وجوب الزكاة على الانسان وحل اخذها لغيره لغيره لينا من عدما شرعا كما في ابن السبيل تجب عليه ويجوز اخذها لغيره بانه ان كان غيبا
حرم اخذ عليه لقوله عليه الصلوة والسلام العمل الصدقة لغنى والا حرم الاخذ منه لقوله عليه الصلوة والسلام لا صدقة الا لمن طهر نفسه فيه نظر
لانا نثبت الشق الاول ومنع كون الغنى الشرعي مخصصا بما حرم الاخذ منه وقوله عليه الصلوة والسلام العمل الصدقة لغنى مخصص بالاجماع بان السبيل
فجاز تخصيصه بالقياس الذي ذكرناه فمره اخرى قال الشافعي وهو قول ابن عمر وعثمان وكان عثمان يقول عبد الله زكوة كمن كان عليه دين فليؤد
وبنه حتى تخلص امه الفيدوي منها الزكاة بخبر من الصحابة من غير تكثير ثم اذا سقط الدين كان ابرار الدين من عليه الدين اعتبر ابتداء احوال من حين سقط

حتى لا يمنع دين النذر والكفارة من الزكاة ما منع حال بقاء الضمان لانه ينتقض ببقاء الضمان ولكن اقول لا يستلزم ذلك في الزكاة
ولا في غيرها على ما روي عندنا لان ما عطاها هو لا ما في السواك وانما في اموال النازة فان الملك لا يتقارب به وليس هو من الزكاة
وتنابذ اليه فانما في ذلك لو كان في حوزة مالك لم يملكه من قبله ولا في حوزة غيره لم يملكه من قبله ولا في حوزة غيره لم يملكه من قبله

وحديث محمد بن زكريا عن تمام بن الحول الاول لان الدين يمنع الوجوب للمطالبة والابواب مضمرة ان المطالبة فصار كما لم يكن وقال ابو يوسف الحول
لم يستحق على صاحب الدين لانه مستحق بواجب فلو كان المدين قولا حتى لا يمنع دين النذر والكفارة وكذا في دين صدقة الفطر والوجوب الممنوع والاشعيية
لعدم المطالبة بخلاف الحول والعشر ونفقة فرقت عليه لوجوب المطالبة بخلاف مال النذر وعرفنا منه ثم تصدق بها حيث يجب عليه زكاة ماله
لان الدين ليس متيقنا لاحتمال اجازة صاحب المال الصدقة قوله ودين الزكاة مانع سال بقا الضمان بصورة له فصار على عليه حلال
لم يترك فيها لانه لا زكاة عليه في الحول الثاني لان خمسة منه مشغول بدين الحول الاول فلم يكن الغافل في الحول الثاني من الدين فصار باطلا ولو كان له
خمس وعشرون من الابل لم يتركها حولين كان عليه في الحول الاول بنت مخاض وللحول الثاني اربع شياه
قوله وكذا بعد الاستهلاك صورته لانه ضابط حال عليه الحول فلم يتركه ثم استهلكه ثم استفاد غيره وحال على الضمان
المستفاد الحول لا زكاة فيه الاشكال خمسة من دين المستهلك بخلاف مال الحول الاول لم يستهلك بل ملك فانه يجب في المستفاد سقوط الزكاة الاول
بالملك وبخلاف مال المستهلك قبل الحول حيث لا يجب شي من فروضه اذ ابلغ الضمان قبل الحول وهو مستهلك ما ادى من جنس اخر او بدله من جنس
او لا يريد لم يترك زكاة عليه في البديل لا الحول جديد ويكون له ما يغيره اليه في صورة الدراهم ويزاد على ان استبدال السائمة بغيرها مستهلك بخلاف
غير السائمة قوله على ما روي عن النبي واية اصحابه لا ملار ولما لم يكن خافه الرواية عنه مرصدا وجه الفرق ان دين المستهلك لا مطالب له من العباد
بخلاف دين القائم فانه يجوز ان يمر على العاشر فيطالبه ولا كذلك المستهلك قوله لان مطالبنا من جهة العباد لان الملك واية وذلك ظاهر
ان قوله تعالى اخذ من اموالهم صدقة الاية يجب حق اخذ الزكاة مطاعا لا مامر وعلى ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واخذ من اموالهم صدقة
ولي عثم بن عفان وغيره الناس كره ان تقتل السائمة على الناس مستور اموالهم ففرض الدفع الى الملك نيابة عنه ولم تختلف الصحابة عليه في ذلك بل استقبلوا
طلب الامام صلوات الله عليه وسلم ان اهل بلده لا يذون زكاة اموالهم طالبتهم بها لوقوع بين كون الدين بطريق الاعمال او الكفالة حتى لا تجب عليها الزكاة
بخلاف الغاصب غاصب لغيره حيث تجب على الغاصب في المردون مال فاضل لما صلب ان الغاصب من ضمن مرجع على غاصبه بخلاف غاصبه
وانما فارق الغاصب الكفالة وان كان في الكفالة بامر الامل يرجع الكفيل اذا ادى كالفان لان في الغصب ليس لان يطالبها جميعا بل اذا انتفى
تعيين احد جهات الاخرى في الكفالة فان يطالبها معا فكان كل مطالبة الدين وكما يمنع دين الزكاة يمنع دين العشر واخراج وقد تقدم ومن
فروع دين النذر لو كان الضمان فخران فيصدق بهاته منه ولم يصدق حتى حال الحول وجب عليه خمسة زكاة ثم يخرج من عدة نذر تلك المائة
التصدق بسبعة وتسعين نصف لانه نذر الصدقة بعين درهم حتى منها درهمان ونصف لو استحق غير النذر وبكامله سقط النذر فكذلك البعثة ولو كان
اطلق النذر فلم يفت المائة الى ذلك الضمان لانه بعد خمسة تمام المائة ثم كان الدين من نصيب توف الدين الى السائمة فصار فاذا كان له درهم ودينار
وعروض ودينه غير مستغرق صرف الى الدرهم والدينار ولا اذا اقتصر منها السيرة لانه لا يحتاج الى جميعه لانه لا يتعلق الصلوة بعينها ولا انها تقتضا
الحوائج وقصار الدين ايهما كان القاضى ان يقتضى منها جبر او القوم ان ياخذ منها اذ اظفر بها وبها من جنس حقه فان فضل الدين عنهما
اولم يكن له منها شيء صرف للغرض لانها عرفت للبيع بخلاف السواك لا المتاعين والنسل فان لم يكن له عروض او فضل الدين عنهما صرف الى السواك
فان كانت اجناسا صرف الى اقلها من زكاة نظر المفقرة فان كانت اربعين شاة وخمسة من الابل ولا اثنين من البقر عرف الى الابل او الغنم تحرق في ذلك

وعلى هذا كتب العلماء ولا يخفى من ما قلنا ومن اراد على اخر من جملة سبل ان قامت به بيته ليرى كمالا مقصودا وصار
بيته بان اخر عند الناس وهي مسئلة الالضمار وفيه خلاف في فرضه والشافعي ومن جملة المال الفقهاء ولا ينفك الضمان والعصم اذ لم يكن
عليه بيته ولا مال الساقط في الجملة الموقوف للفقراء اذا لم يكن مكانه ولا اذ لم يكن له السلطان مصادرة وجوبه لغيره الا في الضمان والعصم

ودون البقر وعرف من هذا انه لو لم يكن له البقرة فحينئذ لاستوى أسما في الواجب وقيل يصرف الى الغنم لتجب الزكاة في الابل في العام القابل
وبل مسبق الدين الموجل كما يمنع المعجل في طريقة الشهيد لا روات فيه ان قلنا لا فله وجوبه وان قلنا نعم فله وجوبه لو كان عليه ماله من غيره لا روات فيه اذا واه
لايجعل ما قلنا من الزكاة ذكره في التفتية عن بعضهم لانه لا يبعد دينا وذكر قباه عمر المرومي مع موبلا كان او معجلا كانا متبني طالبت اخرته وقال بعضهم
ان كان موطلا لا يمنع لا رغبة مطالب به عادة انتهى وهذا ايضا ان المراد الموجل عرفا لا شرطا مبرح به والالم يمنع قوله لا نهائى طالبت اخذته ولا لانه
غير مطالب به عادة لان هذا في المعجل لا الموجل شرطا فلا معنى لتقيده عدم المطالب فيه بالعادة قوله وعلى هذا كتب بعد لا نهائى ليس بقيد غير المنع
فانه لو كانت لمن ليس من المملوك او من تساوى نصابا لا تجب فيها الزكاة الا ان يكون له من التجارة او وانما يفرق الحال بين الابل وغير جسم
ان الابل اذا كانت اجتماعا لما عندهم من الكتب للتدريس والاحتفاظ والتعجيل لا يخرجون عن الفقهاء ان ساوت نصابا فلهما ليس بالزكاة
الا ان يفضل عن حاجتهم نسخ تساوى نصابا كان يكون عنده من كل تصنيف لختان وقيل بل ثلث فان المستعدين يحتاج اليها لفتح كل
من الاخرى والمختار الاول لختان غير الابل فانهم يحرمون بها اخذ الزكاة اذا كان تعلق بملك قدر نصاب غير محتاج اليها ان لم يكن تاما
فانما التام يجب عليه الزكاة ثم المراد كتب لفقهاء محدث والتبديع ما كتب الطب النجوم فغيره في المنع مطلقا وفي الخلاصة
ان كتب ان كان مما يحتاج اليها في الاحتفاظ والدراسة والتعجيل لا يكون نصابا وحل له اخذ الصدقة فتد كان او جديا او اربا كثيرا بل لا بد من
على هذا ذكره في الفصل السابع من كتاب الزكاة وقال في باب صدقة النظر لكانت كتب ان كانت كتب النجوم والادب الطب القيسية واما
كتب التفسير والفقهاء والمصنفات الواحدة فلا يعتبر نصابا فلهذا تناقض في كتب الادب الذي يقتضيه النظر نسخة من نسخة او تسخين على الخلاف لا يعتبر
من النصاب كذا من اصول الفقه والكلام غير المخلوط بالادب بل مقصور على تحقيق الحق من نهيب بل السنة الا ان لا يوجد غير المختار لان هذا
من النجاسات الاصلية قوله والآلات المحترقة المراد بها ما لا يستملك عين في الانتفاع كالقدوم والمبرور معنى تفنى حينها او ما يستملك لا يبقى اثره
قلوا اشترى الفصال صابون الفسل الثياب وخرقيا ساوى نصابا وحال عليه تحول لا تجب فيه فانما ياخذ من الاجرة بمقابلته ليعمل في شراي الصباغ عصف او غيره
ساوى نصابا للصباغ او الدباغ وهذا وعصف الدباغة وحال عليه تحول تجب فيه لان الماخوذ بمقابلته العين وقوا ريرا العطارين وحكم الخيل والكمير المشترى
للتجارة ومقاديرها وجلالها ان كان من غرض المشتري بيعها بغيرها الزكاة والافلا قوله منناه صارت له بيته ليرى كمالا مقصودا وصار
عماله كانت عليه بيته فانه سبكر ان فيه الزكاة قوله وهي مسئلة مال الضمار قيل هو الفاعل الذي لا يرجي فان رجي فليس به واصله من الضمار قال
طليح منازرة فاصبح سنة عطار لم يكن عدة ضمار او قيل هو غير المنتفع به بخلات الدين الموجل فانه اخر الانتفاع به وصار كمال غائب قوله ومن
بجملته ارج ومن جملة ايضا الذي ذهب له احد والى دار الحرب الموقوف عنده من الاير فاذ انشئ شخصين ثم تذكره فان كان عند بعض معارفه
فمنى ثم تذكره الايراع فزكاة لم مضى ويمكن ان يكون من الالف التي دفعها الى المكة مهر او حال التحول وهي عند ما ثم علم انها امرت بوجوبه
سولا باوردت الالف عليه ودية ففنى بها في خلق بحية انسان ودفعها الى حال عليها تحول عتده ثم وردت له دية وما قرب كشتي ودفعها الى حال
عنده ثم تعاد فاعلى ان لا دين فمروا وذهب وسلم ثم رجع فيه بعد تحول الزكاة في هذه العصور على احد لانه كان غائبا غير مرجو القدرة على الانتقام
به واما زكاة الاجرة المعهدين من سنين في الاجارة الطولية التي يقعها البعل للناس عقود او يشترطون اختيار ثلاثة ايام في راس كل شهر فتجب على الاجرة

فان كان الدين على مقر على او معسر يجب الزكاة لا مكان الوصول اليه ابتداء وبواسطة التحصيل وكذا لو كان على احد علي بنه
 او لو كان الدين على مقر على او معسر يجب الزكاة لا مكان الوصول اليه ابتداء وبواسطة التحصيل وكذا لو كان على احد علي بنه
 او علم به القاضى لما قلنا ولو كان على مقر على او معسر يجب الزكاة لا مكان الوصول اليه ابتداء وبواسطة التحصيل وكذا لو كان على احد علي بنه
 لتفقوا ان لا يس عنه بالتقليس ولو يوسف معج في حقوق الاطلاق وتقع الى حنيفة في حكم الزكاة اجماعا لاجابة الفقهاء
 ومن شئ حابة للتجارة ونواها للخدمة بطلان الزكاة لا اتصال النية بالعمل وهو ركن التجارة وان نواها للتجارة بعد ذلك
 لم تكن للتجارة حتى يبيعها فيكون في ثمنها زكاة لان النية لم تنصل بالعمل اذ هو لم يتجر
 ولم يعتبر ولهذا يصير المسافر مقما بغيره والنية ولا يصير المقيم مسافرا بالنية الا بالسفر

تقدير اذا تصور تحقيقا ومن هذا تنفي في التقديرين ايضا لا تنافي بينهما التقديرين بالتقديرين بانفسار اليه فصار باختلافها كالناوي فلما لم
 صدق النظرين لا يبق وانما جاز عقده عن الكفارة لان الكفارة تعتمد مجرد الملك بالابق والكتاب لا يتحقق للملك صلاحا بخلاف مال ابن السبيل الذي لا يتغير
 في المكان التحقيق اذ اوجبتا كما قول ولو كان الدين على مقر على او معسر تجب زكوة وكذا قول بعدة فواي الدين نصاب بعد تحقق الوجوب كونه على الدين
 فيستلزم انه اذ قبض كونه لما مضى فهو غير على الاطلاق في ذلك في بعض انواع الدين ليقع ذلك في المعترض للمعسر فنقول قسمه بومئذ الدين ان ثلاثة
 اقسام فواي وهو بدل الفرض مال التجارة ومتوسط وبديل مال ليس للتجارة كمن ثبات المذلة وعبد له ودارا سكنى فيضعف بوبدل مال ليس كالمعسر والوصية
 وبديل الخلع والصلح من غير العدة الدية وبديل الكتاب والسعاية فحق القوي تجب زكوة اذ حال تحول تير في الادارة الى ان يقبض اربعين درهما فيصير حرم كذا
 فيما زاد في حاسبه وفي المتوسط لا تجب لم يقبض نصابا وبغيره لما مضى من تحول في صحيح الرواية وفي الضعيف لا تجب لم يقبض نصابا وبجول تحول بعد القبض عليه
 وغوا السائة كمن عبد اعزته ولو ورث في مال من فواي كالدراين لوسط وفي عنده كالفريق عندهما الدينون كما سوا تجب زكوة قبل القبض على قبض شيئا
 زكوة قبل او كثر الدين لكتاب والسعاية وفي رواية اخرى جازية ايضا قبل الحكم بها وارثا لانه لا يثبت على الحقيقة فلهذا لا تصح الكفارة بديل الكتاب
 ولا تؤخذ من تركته من مات من ائمة الدية لان وجوبها بطريق الصلاة الا انه يقول الاصل ان المسببات تختلف بسبب اختلاف الاسباب فلو جرد او بعده

بنصاب ان لم يكن للتجارة لا تجب لم يحل تحول بالقبض في قول ان كانا للتجارة كان حكمه القوي لان جرة مال التجارة في صحيح الرواية قولنا بوبدلة تحصيل لث وشر
 مرتبة بتدبيره في بوبدلة تحصيل لم يعسر عن حسن بن يادان على المعسر نصابا لا لا يتحقق بقول المعسر بوبدلة تحصيل فنع قول كذا لو كان على جاد وغيره منية
 او علم القاضى بغيره يكون نصابا وروى هشام عن محمد بن مع علم القاضى بغيره نصابا وروى اذ كانت الدية عاولة ولم يقربا حتى مضت سنون لا يكون نصابا
 واكثر المشايخ على خلافه وفي الاصل لم يجعل الدين نصابا ولم يقبض قال شمس الاثمة الصحيح جواب الكتاب او ليس كل قاضى يحد ولا كل منية تعدل في التبع
 بين يدى القضاة ذل وكل احد لا يخفى ذلك نصارى دين الدين وعلم القاضى شمول لعدم شمول الوجوب التحصيل وان كان المدينون يقر في السجدة في العلانية لم
 نصابا ولو كان مقر قبل ادم القاضى جرد فاست عليه منية ومضى زمان في تعديل الشهادة سقطت الزكوة من يوم جمالي ان عدله الا ان كان جادا ولو لم يركب الزكوة
 فيما كان مقر قبل ان يحد منية هذا يحتاج على اختيار الاطلاق في الجرد قوله لان التقليس القاضى ايج يفي ان انما مفسس التشديد في قوله لو كان على مقر مفسس للتقليد ولا
 ذكره القاضى الضعيف على حكم من غير خلاف بين الثلاثة وهو قوله ولو كان الدين على مقر على او معسر او المعسر او المفسس في اختلاف انما هو فمفسس القاضى وصح لبعضهم ان على المقر
 القاضى التحصيل ليس منية خلاف في نصاب لم يشترط الطحاوي التقليس على قول محمد وقول المجبولي وكان المدينون مقر مفسس فعلى صاحب الدين زكوة ما مضى اذ اقتضته
 بالحنيفة والى يوست وعبد محمد ان كان اسما فلا زكوة عليه لما مضى بناء على انه يدين التقليس تحقق فيه الدين تاوياه وعند ابى حنيفة لان المال غادر ارج فوفى ذمته
 مشكنا في المال بوافقنا في انما فيه قوله ابو يوسف مع ال حنيفة الخ وقيل ابى يوسف مبنى على قول الاول وذكره زكوة لا سلام قول ابى يوسف مع قول محمد في عدم
 وجوب زكوة مطلقا من غير ذكر اختلاف الرواية منه بناء على اختلافهم في تحقق الاطلاق في قوله انما يبيعها لان قرار فمفسس القضاة بالمسكية من انفسه فيما
 انما تصليح للوجوب اصلا لا مجرد عانة الفقرا لا يصليح ليدل الحكم بايجاب الله تعالى المال في كل ربيع ثباتي في رعايتهم وكهم موضع لا يجب فيه فلا يثبت بايجاب عليه
 الا بدليل فالاولى ما قيل ان التقليس وان تحقق كمن على الدين في الزكوة وحسب المطالب باقوان متى كان لصاحب الدين حق للمداينة فبقدر الملازمة وليس بقدر الدين على
 خلافا لبقية زكوة لما مضى قوله لا اتصال النية في العمل حاصل في هذا الفصل ان ما كان من اعمال الجوارح فلا يتحقق محرر النية وما كان من تركه كفى فيه مجرد بالتجارة

سنة

وان اشترى شيئا او ابتاعه كان للزكاة ان تصال بالنية بالعلم بملكها اذا صيرت ونحوها وان كان لا يعلم بملكها لم يلزم ملكه بالهبة او الوصية او الكسب
 او البيع او غيره من افعاله ونحوها وان كان للزكاة عندنا في وسيلتنا فانها بالعلم وعندنا لا يصح للزكاة الا ان نقاتل على التجارة وقيل لا يصح العمل على
 ولا يوجب اداء الزكاة الا نية عقارها او متاعها لغرض البيع او الاحتفاظ به لا لغيره ولا يصح العمل على التجارة ولا يوجب اداء الزكاة الا ان لا يعلم
 يتصرف في كافي ما حازته الغلة فيسبب التقديم للنية في الصلح ومن قصد بيعها فلا يوجب الزكاة سقطت فيه نية الاحتفاظ بالمال لان العمل بغيره
 كان متعينا فيه للاحتفاظ الى التعيين ولو ادعى بعض النصاب سقطت كونه المؤدى عنه العمل في الواجب شيئا في كل حال عندنا في البيع
 لا يسقط لان البعض غير متعين لكن في انما في محل الواجب بخلاف الاول والله اعلم بالصواب

باب صدقة السقاة في الابل

من الاول فلا يفتى بوجوب النية بخلاف تركها ونظيره السقاة والفقر والاسلام والاسامة لا يثبت واحد منها الا بالعلم وتثبت اعدادها بمجرد النية فلو
 سافر او اسقط او اسلم او اهدى سائمة بمجرد النية بل بالعلم وبصير المسافر مقبلا والفقير صائما والاسلم كافرا والهدى ربة غلو في مجرد النية هذه الامور المراد
 بالعلم الذي لم يوصو به بعد في وقت تصح فيه النية قوله ان اشترى شئ من المراءع فيه نية التجارة لا عموم شئ فانه لو اشترى ارضا خراجية او عشرية
 ليخبر فيها لا تجب فيها زكاة للتجارة والا لا يجتمع فيها اثنان لسبب واحد وهو الارض وعن محمد في ارض الشتر اشترى بها التجارة تجب زكوة مع عشرة اذ
 لم يبيع بل بقيت الارض على وتلفها التي كانت وكذا لو اشترى بذر التجارة وزرعه في عشرية استاجر بها كان فيها العشر لا غير قوله بخلاف ما اذا ورث
 واسماصل ان نية التجارة فيها يشترط بيعه بالاجماع وفيما لا يرثه لا يبيع بالاجماع لانه لا يصنع فيه اسلا وفيما تملكه يقبل عقدا ما ذكره خلاف وجوبه لا اعتبار ان
 مقتضى دليل اعتبار النيات مطلقا وان تجوز عن الاعمال قال عليه الصلوة والسلام من نية المؤمن خيرا من علمه الا انما خافنا لم تعبه حتى تحصل بالعلم انما
 وقد اتصلت في هذه وجوب الاحتقان اعتبارها باذات ما بقت المنوى وهو التجارة وهي مباداة المال بالمال وذلك ما انتفت في الميت وما عدا الذي في نية البيع والاول
 دليله بالبيع بدل المجر فلا جرة ولده بعيد ونحوه للتجارة كان التجارة وبالميراث وكل من جوب ربه فمضى اسما كما للتجارة فلا تجب له باعها بعد حصول
 قوله ولا يجوز ان يحصر الجواز في الامور فانما لو نوى الزكوة وجعل يتصدق ولو الى آخر السنة ولم يخرجه النية لا يسقط عنه شئ من الزكوة بالتصدق به على
 قول محمد ولو دفعها للوكيل فالعبرة بنية المالك فيه بحيث لم يبيع عليه في فتاوى قاضيه ان قال اذا عطي رجلا درهم ليتصدق بهما تطوعا لم يتصدق
 حتى نوى الامر من زكوة ما لم يخرجه من غير ان يتلفظ بشئ فتصدق لما صور بها جازت عن زكوة انتهى وكذا لو قال عن كفارتي ثم نوى الزكوة قبل دفعه قوله
 لتقديم النية الخ حاصله انما حق الزكوة بالصوم في جواز تقديم النية على الشرع بجامع كحقوق لزوم الحج في الزام المقاربه وسبب في الزكوة لفرق الزكوة في كثير من
 قوله سقط فرضها عنه بشرط ان لا ينوي بها واجبا آخر من نذر وغيره سواء نوى النقل او تحضره النية بخلاف رمضان لا بد فيه من نية التقرية والفرق
 ان دفع المال للفقير نفسه قرية كيف كان بخلاف الاسماكة القسم الى عادة وعبادة فاحتاج الى تمييز بالمقصد واذا وقع اذ اراد الكل قرية فيما نحن فيه
 لم يفتى في تعيين القرين لان القرين انه دفع الكل الى الحاجة الى تعيين القرين بالقرين المزمع من المودعي وسائر الاقران وادار الكل لله تعالى تحقق وانما
 الواجب قوله ان الواجب شائع في الكل فصا لئلا البعض فسقط زكوة قوله بخلاف الاول اي التصديق بالكل لليتين باخراج الجزير الذي هو الزكوة بخلاف ما
 فانه لا يصنع فيه وعلى هذا لو كان الدين على فقير فابراه عنه سقطت زكوة عنه نوى به الزكوة او لم ينو لانه كالملاك لو ابراهه عن البعض سقطت زكوة ذلك البعض لما قلنا
 لازكوة الباقي ولو نوى به الاداء الباقى لان الساقط ليس بالمال والباقي في ذمته يجوز ان يصير المالكان خيرا منه فلا يجوز لساقطه وكذا لا يجوز اوار الدين
 عن العين بخلاف العكس لو كان الدين على غني فوهم منه بعد وجوب زكوة قيل يضمن قدر الواجب عليه قيل لا يضمن كانه يبار على انه يمتلك او لا ذلك هذا
 والا فضل في الزكوة الاعلان بخلاف صدقة التطوع

باب صدقة السواجم سامت الماشية سواء اسماها بها اسامة بما لا يحد في تفصيل اموال الزكوة بالسواجم اقتدا بكتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما كان
 في كثرته كذلك لانها كانت الى العرب كان حل اموالهم او نفسها الابل فبدأ بها والسائمة التي تزرع في الارض وفي الفقد هي تلك مع قيد كون ذلك
 لعقد الدوا والنسل جولا او اكثره وساتي تفصيل السائمة في المداية وذكر سنكال بخلاف فلو سميت للحم والركوب لم تكن السائمة المستمرة شرعا حكم وجوب الزكوة
 بل لازكوة فيها ولو اسماها للتجارة كان فيها زكوة ولا زكوة في السائمة وقد مر في الكتاب سنن السميات واما اشتقاق الاسما فسميت بمت الحاضن به

[illegible]

فصل وليس الفصلان والعاجيل والمالان صدقتهما فينفذه الا ان يكون مع ذكر واحد منهما فيكون صحيحا وان كان في واحد منهما
 فيها ما يجب في الثاني وهو قوله في الثاني تنوع وقال في الثاني تنوع وقال في الثاني تنوع وقال في الثاني تنوع وقال في الثاني تنوع
 ينظم للصغار والكبار وجه الثاني تنوع النظر من الثاني تنوع في الثاني تنوع في الثاني تنوع في الثاني تنوع في الثاني تنوع
 امتنع ايجاب ما ورد به الشرع امتنع اصله اذا كان فيه واحد من الثاني تنوع في الثاني تنوع في الثاني تنوع في الثاني تنوع في الثاني تنوع

فصل في الصلاة في العاجل

فصل قوله ليس في الفصلان جميع فصيل ولد لنا في قبل ان يصير بن مخاض والعاجل جميع عجول ولد البقرة واحسان جميع حمل بالتركيب ولد الشاة
 سورة المسنة اشترى خمسة وعشرين فصيل او حلا او عجولا او موب له لا ينقد عليها اكل حتى اذا انجى من وقت الملك لا يجب فيها بل اذا تم من حين
 صارت كبارا ونصير ايضا اذا كان له نصيبا ثمة نفسي ستة شهر فقلت بنما باشم ماتت الامات ونعم اكل على الاولاد قوله ان الام المذكور في الخطاب يعني
 اسم الشاة قوله تحقيق النظر من جانب من جانب صاحب المال لعدم اخرج منته وجانب لشقار ليدوم الاخر ارج بالكلية كما يجب في الممازيل اسحاقا
 لفحصان السن بفحصان الوصف لما رآنا اننا انقصان بالانزال رد الواجب الاصل وهو الوسط الى واحد منها ولم يطل اصلا فذلك انقصان بالسن مع قيام لامة
 وهم الابل الا ان الرمال واحدة منها لم ينعمن ترتيب السن في الابل والبقر بان تجب بنت مخاض ثم بنت لبون ثم بنته بهذا بيع ثم مسته ولم ينعمن
 في الممازيل فعلمنا بقدر لكن فقلنا لا شيء حتى تبلغ ثمسا وعشرين فصيل فيكون فيها فصيل ثم الاشى حتى تبلغ ستة وسبعين فغيرها فصيلان وبكذا في ثلاثين عجولا
 عجول ثم الاشى حتى تبلغ ستين فغيرها عجولان ثم الاشى حتى تبلغ تسعين فغيرها ثلاثة عجول لان السبب متى ثبت ثبت حكمه لا يشترط المانع بذرا على اقوى الروايات
 عن ابى يوسف وهى رواية محمد وبهذا التقدير اندفع استبعاد محمد وقال ان عليه السلام اوجب في خمس وعشرين واحدة في مال اعتبر قبله اربعة نصيب حتى ستة
 وسبعين ثلثين في موضع اعتبر ثلثة نصيب بينها وبين خمس وعشرين نفى المال الذي لا يمكن اعتبار بذه النصيب فيكون اوجبا كان بالرحم لا بالنقص لا مدخل
 للرحم هنا قوله وجب الاخير من اقاويل ابى حنيفة وهو قول محمد ان المقدار لا يحددها القياس فاذا امتنع ايجاب ما ورد بالنقص امتنع اصلا والنقص هو بالاشاة
 والبقرة والناقة اسقاطا بل ذات السن العيين من الثنية والتبيع وبنت النخاس مثلا ولم يوجد فتعد الايجابان قيل السلم انه لم يوجب لصغار اصلا ففى حديث
 ابى بكر في قتال مانع الزكوة لم ينعون عتاقا كما كانوا يدورونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لثقتهم عليه فدل ان كان يعطى في الزكوة سلمنا لكن كمال السن
 المعينة لم يتوقف على وجودها في الموجب فيلزم ان لا اوجب من ابل شاة وليست فيها فلم يتوقف ايجابها على ان تكون عنده بل تجب عليها استحياء
 ملكها بطريقه ويدفعها كذا يجب عليه ان يستحق ملك مسته ويدفعها قلنا اما الاول فيدل على نفية ما في ابى داود والنسائي عن سعيد بن قيس قال اتانا
 مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيت فجلست اليه فسمعت يقول في عدي كسابي ان الاخذ راضع لبن سمعته دل بالمطابقة على عدم انضمامها
 مطاقتا وبالاخر علم ان ليس في الصغار واحدة منها ولو كان الاخذت الراضع وحديث ابى بكر لا يعارضه لان اخذ العناق لا يستلزم الاخذ من الصغار
 لان ظاهر ما روى من حديث المرتدين في صفة الغنم ان العناق يقال على العذرة والثنية ولو جازا فارجع اليه فيجب حمل عليه فاعا للتعارض ولو سلم جازا فاعا
 بطريق القيمة لا نهاه النفس الواجب نحن نقول بما هو على طريق المبالغة لا التحقيق يدل عليه ان في الرواية الاخرى عقالا لاسكان العناق والمال الثاني فانه
 يستلزم ايجاب الكراهم وهو متوقف بما في الصحيح وغيره من قوله لما ذابك وكرائم اموالهم وروى معناه كثيرا حتى صار من ضروريات الزكوة ومناقض لما عرفت
 بالضرورة في اصول الزكوة من كون الواجب فصيل من كثير وربما تاتي المسئلة على غالب الحملان او كلها خصوصا اذا كانت اسنانها يمين او شمالية فيكون هذا
 ايجابا لخارج كل المال معنى وهو معلوم نفي بالضرورة بل يخرج عن كونه زكوة المال فان اضاف اسم زكوة المال ياتي كونه اخراج الكل وقيرد عليه ان
 اخراج الكرايم والكثير من القليل لم يكن فيما اذا كان فيها مسئلة واحدة فانها بالنسبة الى الباقي كذلك غاية الاحران لزوم اخراج الكل معنى متوقف لكن ثبوت
 اخراج الاكثر في الشرع لثبوت انتقار اخراج الكل فما هو جوهر الحكم من هذا فهو جوازنا عن ذلك في ايجاب بان لا يلزم على ثبوت هذا الحكم في سورة وجود مسئلة
 مع الحملان وهو على خلاف القياس عنى اقامته من ضرورة الاتفاقيين في غير ما خلا يجوز ان يلحق بما قول جعل الكل تبعا له في انتقاده بانضمامه بانضمامه

فقد علمنا ان يوجب ما دون الاربعين من المملوك وفيما دون الثلثين من العاجل ويجب في خمس وعشرين من المفضل من واحد
 لا يجب شي حتى تبلغ مبلغا لو كانت مسان فيل الواجب لا يجب شي حتى تبلغ مبلغا لو كانت مسان بلت الواجب لا يجب فيما دون خمسة عشر من زيادة
 وعنده ان يوجب المفضل خمس فصيل وفي العشر خمس فصيل على هذا الاعتبار عندنا انه ينظر الى قيمة خمس فصيل في المفضل الى قيمة شاة وسقط في بابها
 وفي العشر الى قيمة شاة الى قيمة خمس فصيل على هذا الاعتبار قال ومن جاعل عيسر فليعده اخذ المفضل واخذ واما
 فخذ المفضل وهذا يثبت على ان اخذ القيمة في باب الزكاة عندنا على ما ذكره ان شاء الله الا ان في الوجه الاول له ان لا يأخذ
 ويطلبه بعين الواجب او بقيته لانه شاة وفي الوجه الثاني يجبر لانه لا يسبح فيه بل هو اعطاء بالقائمة

لاننا يجب من الثنانيات هذا اذا كان عدد الواجب عن كبار موجودا قيمة اذ لم يكن فلا تجب بيانه لو كانت سنتان واما في ستة عشر حلا يجب فيها
 سنتان ولو كانت السنة واحدة واما في ثلثين فلا فخذ الى حقيقته ومحمد يجب سنة واحدة وعنده ان يوجب سنة واحدة وعلى هذا القياس فصيل الابل في البقر
 واذا وجبت السنة فثبت ان كانت دون الوسط لان الواجب باعتبار ما قلنا في اولها فان هلك بعد اخول طبقت الزكاة لانه لما كان الواجب
 باعتبار ما كان هلكا كمال الكل والحكم لا يبقى في التبع بعد فوات الاصل وعنده ان يوجب يوسف بقى في الصدقات ستة وثلاثون جزاء من اربعين جزاء من اعمل
 لان عنده الصدقات اصل في الواجب الا ان فضل الكثير كان باعتبار كمال السنة فيسقط ما لا يكون هذا نقصا لانها لو هلكت استحسانا وبقيت السنة فخذ
 قسطا وهو جزاء من اربعين جزاء من السنة جعل كمال السنة كمال الكل ولم يجعل قياها كقيام الكل في الفرق يطلب في شرح الزوائد قوله ثم عذابي لو كانت
 تقدم شرح هذا في اثنائه فمعه قول اني يوسف قوله اخذ المصدق اى عامل الصدقات اخذ فيضان اخذ الا على ورود الفضل والادنى في الفضل
 للمصدق والواقع ان اختيار الرب لمال في الوجه الثاني فقط والخلق في النهاية ان اختيار الرب لمال اذا اخبر شرح رقا بن علي في ذلك بان يحل خيار
 اليه مع تحقق قوله ثم يحل المصدق على قبول الادنى مع الفضل ولا يحل على قبول الا على ورود الفضل لان هذا يتضمن بيع الفضل من المصدق ومعنى البيع على الشر
 لا يجوز وهذا يحقق ان لا خيار له في الا على او معنى ثبوت خيار مطلقا لان يقال له اعطاشمت على اولي فاذا كان بحيث لا يقبل منه الا على لم يحل اختياره
 فيه اللهم الا ان يراد ان لا خيار له لو طلب الساعي من الادنى فيكون ان تجزى بين ان يعطى او يعطى الادنى وقوله وعلى الفضل اخذ الفضل مطلقا فيكون ان يكون
 غير مقدر بغير شيء معين من جهة الشايع بل يختلف بحسب الاوقات غلار ورضا وعند الشافعي هو مقدر بشايعين او عشرة لما قد مر في كتاب المصدق من ان
 اذا وجب عليه بنت مخاض فلم يوجد اعطى امانت لبون واخذ شاتين او عشرة او ابن لبون ليس غير فقلنا هذا كان قيمة التفات في زمانهم وابن لبون بعد
 بنت المخاض اذ ذلك جعله زيادة السن مقابل زيادة الاخذ فاذا تميزت بالانتم عدم الايجاب معنى بان يكون الشاتان او العشرة التي ياخذها من المصدق
 تساوي السن الذي يعطيه خصوصا اذا فرض العشرة المذكورة في الممازيل فانه لا يبعد كون الشاتين يساويان بنت لبون فمردته جدا فعطاها وباني بنت مخاض
 مع اسرة وادشائين اعطاه معنى اذ الاجاف رب لمال بان يكون كذلك هو الدافع للادنى وكل من الشاتين منقش فمعه فينقش لمردتهما وهو معين السجائر
 فمرد مخاض عن اربعين بقرة سنة فلك من بقية الضارب اعدة ولم يستفد شيئا حتى ثم اخول بمسك الساعي من المجل قدر مبيع ويرد الباقي ليس لمال
 ان يسترد السنة ويعطيه ما عده تبعا لان قدر مبيع من السنة صار زكاة فقلنا لا يسترد شيئا في قبيل بنت مخاض من خمسة وعشرين او انقصر اليها
 واحدة فتم اخول مسك الساعي قدر أربع شياه وروى بشر بن ابى يوسف انه بردوا ولا يحسن شيئا ولا يطلب بالبيع شيئا لان في اسكال لبعض فمرد العنبر
 ضرر الشيشة في الشره وقياس هذا في البقر ان يسترد السنة لكن في هذا النظر اذ لا شره بعد رفع قيمة الباقي ولو كان استحال المجل مسك من قيمته التبع
 والاربع شياه ورد الباقي ولو تم اخول وقد زادت الاربعين الى مئتين فتح الساعي في فتيهين فليس للمالك استرداد السنة بل تكيل الفضل الساعي بخلاف
 ما لو اخذ السنة على ظن انصاره يكون فاذا زادت سنة وثلاثون فانه يرد السنة وياخذ تبعا لان الاتفاق على الغلط بعدم الرضى اما هناك فمرد من شى
 على احتمال ان القيمة زكاة لو لم يظهر الغلط حتى يصدق بها الساعي فلا ضمان عليه وان كان اخذها كما على ذلك لظن لا يجوز فيها على غير ضمان خطا به من
 وقع العمل فان وجد الغلط فيه زاد على البيع والا يرد من المجموع في يده من موال الزكاة وهو بيت مال الفقرا كالقاضي اذا اخطأ في قضاء به مال وانفس فضائه
 على من وقع القضاة او بيت مال فان كان الساعي يقيم الاخذ فضائه في مال لانه مسترد فلول لم يرد ولم ينقص فالقياس ان يصير قدر رابع من الخمس

فجاء دفع الغنم في الركعتين عندنا وكذا في الكفارات وحصل في الطر والعترة والندى وقال الشافعي لا يجزئ اتباعا
للمنفوس في حافى الهدايا والنجباء ولما كان الامور الاداء الى الفقيه ليصل للرزق الموعود اليد فيكون ابطالا لا تقبل الشاة فصار كالجربة
لما كان بالان القرية فيها اراقد الداء وهي لا تقبل عجة القرية في المتنازع فيدست خلة محتاج وهو معقول وليس في العوامل والمعامل
والعوامل منفردة بل لا تعلق لها بالنعوس ولنا قوله عليه السلام ليس في العوامل والعوامل ولا في البقرة
المشيتة صدقة ولان السبب هو المال الثاني ودليله الاسامة او الاعداد للتجارة ولم يسجد

ويرد الباقي لان المعجل خرج من مكة وقت التعميل في الاستحسان كما ان الكل زكوة لما ذكرنا انه اذا تعدى حصل كل المعجل زكوة من وقت التعميل يجعل زكوة متصفا
على المال هذا لو كان مثل ذلك في الغنم فسيان قوله ويجوز دفع الغنم في الزكوة فاودى ثلث شيئا وسمان من ربع وسطا وبعض بنت لبون عن بنت
منافس جاز لان المنصوص عليه الوسط فلم يكن الا على ذلك في النفس والجودة معتبرة في غير الرديات فتقوم مقام الشاة الرديت بخلاف ما لو كان شليا بان
ادى الرديت انفرقة جيدة عن خمسة وسطا وهي تساويها لا يجوز وكسوة بان ادى ثوبا بعد ثوبين لم تجز الا عن ثوب واحد ونذران يهدى شاتين ويطعن
او يمتقن عديدين شاة او علق عبد يساوي كل منها وطين لا يجوز اما الاول فلان الجودة غير معتبرة عند المقابلة بنفسها فلا يقوم الجودة فتقوم
الخاصة اما الثاني فلان المنصوص عليه يعلق الثوب في الكفارة لا يقبل الوسط فكان الا على وغيره داخل تحت النفس اما الثالث فلان القرية في الاراقة والتجدين
وقد التزم اربعين تحريمين فلا يخرج من العدة بواحد بخلاف النذر بالتصدق بان نذران تصدق شاتين وطين فتصدق بشاة بعد ما جاز لان المنصوص عليه
وبجمل القرية وهو يحصل بالقيمة وعلى ما قلنا لو نذران تصدق بفقير او قل فتصدق بصدقة يساوي تمامه لا يجزيه لان الجودة القيمة لا قيمة لها هنا لا تقابل
بالجنس بخلاف جنس خرلو فتصدق بصدقة قيمته يساويها جازا لكل من كان في قوله النذر بان نذران تصدق بهذا الدنيا ر فتصدق بعدد درهم وبهذا
فتصدق بقيمة جاز عندنا قوله اتباعا للمنصوص هو اسم الشاة وبنت الحاض والتبع اخ قوله ولما ان الامر بالاداء ماى ادار الشاة وغيره الغرض ابطال الرزق
الموعود لانه تعالى وعد الرزاق لكل فمنهم من سبب سببا كالتجارة وغيره او منهم من قطعه عن اسباب ثم ادوا لغنا ان يعطوهم من الغنى من كل كذا كذا
فمعرفة قطعان ذلك ابطال الرزق الموعود لهم وتبلا للكلف بالانتقال لانه تعالى ما علمه تعالى من الطاعة والخلافة فيجوز ان يكون الامر بصرف المعين معصوبا
بهذا الغرض معصوبا بابطال القيمة ومثله ان المراد قدر المالمية اذ اذ اقيم ما انحرفت في خصوم الشاة بل الانسان حلقا بمختلفة الانواع فظهر ان هذا ليس بابطال النفس
بالتعليل بل ابطال ان التنفيس على الشاة بمعنى غير ما هو موقوفه في المالمية ثم هو ليس بالتعليل بل مجموع الغنى الوعد بالرزق والا بالرفع الى الموعود
ما يشاقق الذهن منه الى ذلك فكذلك سمعت قول القائل يا فلان هو يتك على ثم قال لا اشر يا فلان اعطه من مالي عندك من كل كذا كذا لا يجازيها عن فمك
من مجموع عدد ذاك وامر الآخر بالدفع اليه ان ذلك الاجاز الوعد فيكون جواز القيمة مدلولها انما هو مجموع معنى النصيب الانتقال الذهن عند سماعها معنى
ان ذلك فيكون مدلوله لا تعليلا على ان لو كان تعليلا لم يكن بطلا للمنصوص عليه بل تقوم على الحكم فان الشاة المنصوص عليها بعد التعليل محل للدفع كما ان قيمتها
محل الانشاء وليس بالتعليل حيث كان التوسع اعمل ثم قدر اننا في المنقول ما يدل عليه هو ما قدرناه من قوله عليه الصلوة والسلام ومن يكون عنده صدقة
وليست عنده انجدة وعنده الحقة فانما تؤخذ منه مع شاتين ان يهديتهما او عشر من درهمها تنقل الى القيمة في موضعين فعلنا ان ليس المنصوص على
المعين الاستسقاء ان تعذر او وجب عليه ان يشتره فيدفعه وقال لا وقتل ما زاد لابل المين اثنيون خمس وليس مكان الذرة والشعير يكون عليكم غير الا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة رواه البخاري معلقا وعلقه صحيح وقال ابن ابي شيبة في مصنفه ثنا عبد الرحمن بن سليمان عن مجاهد عن قيس بن ابي حازم
عن الصنائجى الاحمسي قال البدر بنى صلى الله عليه وسلم ناقة حسنة في ابل الصدقة فقال يا بنه فقال ما حبل الذرة الى امر تجمعهما ببعيرين من حواشي الابل
قال نعم اذن فعلنا ان التنفيس على الانسان المنصوص على الشاة لبيان قدر المالمية وتخصيصها في التعبير عنها اسهل على ارباب الموشى قوله وما راك جربة ينفذها
قد راوا جب كما يؤخذ عليه قوله لعلوا المنصوص على في خمس ودون الابل شاة وفي كل ثلثين من ابقرة سبع او مبيعة قوله ولنا قوله عليه السلام ليس في الحوامل
غريب بهذا اللفظ وروى ابو داود وعن عامر بن ضمرة واسحاق عن علي قال زهير بن جهم عن ابي عبد الله عليه وسلم انه قال اتوا رجب العشرون كل المعين

حتى لو ملك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب عند أبي حنيفة والي يوسف جعده عند محمد بن سفيان فلهذا قيل في الخبر وزفر في ان الزكاة وجبت شكر النعمة
المال والكل نعمة وكلما قوله عليه السلام في خمس من الاجل الساعة شاة وليس في الزكاة شاة حتى تبلغ عشر وهكذا قال في كل نصاب في
الوجوب عن العفو ولا العفو في النصاب فيصير في الهلاك اذا لا في التبع كالحج في مال المضاربة وهكذا قال ابو حنيفة في يصير في الهلاك
بعد العفو الى النصاب كخبره الى الذي يليه الى ان ينتهي لان الاصل هو النصاب الاول وانما ادخله نافع وجعل في يوسف يصير في العفو
ولا نشأ الى النصاب شاة واذا اخذ الخراج الخارج وصدقة السواك لا يشترط عليهم ان لا يمام لم يجزهم
والحجامة بالحمية واقتوا بان يعيدوها دون الخراج فيما بينهم وبين الله تعالى لانهم مصارف الخراج

اذا كان بها انما انما فيهم الى ما عنده مما يجازيها فكان اعتبارنا في ان لا يقع الخراج على تقدير قوله في اصحاب الفقة الذين يستغفرون كل يوم ورجعها
واقل واكثر فان في اعتبار الخراج لكل مستغفر من درهم ونحوه جازيا ونحوه الخراج لا يشترط اعتبارا ولو لم تقم في الاصل اعتبارا جازيا لتعليل الامر
بما يتبين احاديثا تقتضي اعتبارا والاخرى اعني ملة قامة على الاصل اعني الاولاد والارباح وعلى هذا الاحاج الى جيل اللام في الخراج المعهود
قياسه لاصل كما في النهاية بل يكون للعلم وكونه اثني عشر شهرا كما قال الشافعي غير انه خص منه ما ذكرنا من ان لا يشترط اعتبارا لاصل وهو النصاب لاصل
اعني اول ما استفاد وغيره فيستغن عن وقوع في غير ذلك الجائز في تحت العموم الاصل والذلي لم يجز في ولا يصح في الاصل الا اذا كان الخراج مطلقا
المقدّم فصرح لا يفهم في التقدير في كوة بان كان الخمس من الابل ذاتا درهم فذكر الابل بعد الخراج ثم باعنا في انما الخراج الاخر برأهم لا يفهم
ما عنده عند أبي حنيفة وقال لا يصح له وجود ملة الغنم وهي الجائز في ذلك ان لا يذلل الزكاة للبديل حكم المبدل فلو ضم الاوى الى الشئ فاقفوا على ضم شئ
طعام اوى عشر وثم باعوه ومن ارض مشورة ومن عبادى صدقة فخره ما عندها فخره ما عنده فلان البديل ليس به المال الزكاة لان النسخ لا يجب
باعتبار الملك ولقد اوجب في ارض الوقت والمكاتب والظفيرة لا يتعلق بالمالية ولذا تجب عن كونه وكذا الواجب بعد التجارة وعنده الف الف درهم
ولو نوى اخذته ثم باع قبل بيعه لانه يثبت له ثمنه من الزكاة فلم يكن له بدل مال الزكاة ليعود الى الشئ ولو كان له نصابان فقال ان مالهما يجب فخرهما
الى الاخر ثم ان اوى زكواتا ونصابا فخرهم به الف ضمت الى اقرها حولا من عين الابهة نظر الفقهاء ولو رجع في احداهما او ولد احداهما ضم الى اقله
لان الترتيب بالذات اقوى منه بالمال قبوله حتى لو ملك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب في بان كان له تسع من الابل او مائة وعشرون مع النعم فملك الخراج
من الابل اربع ومن النعم ثمانون لم يستطع من الزكاة شاة عند أبي حنيفة وابي يوسف وعند محمد بن سفيان في الاول اربعة التسع شاة وفي الثاني ثمان شاة قوله
وجبت شكر النعمة المال الذي يحقق به النعمى والكل بعد وجوب النصاب فيه كذلك فيكون الوجوب في الكل ويؤيده ما تقدم في كتاب ابى بكر من قوله فاذا بلغت
خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها مائة وخمسة وستين الى خمس وسبعين ففيها مائة وخمسة وستين الى خمس وسبعين وفيها مائة وخمسة وستين
اذا كانت اربعين الى خمس وعشرين وفيها ثمانون فاذا زادت على عشرين وماية الى مائتين ففيها ثمانون فاذا زادت على مائتين الى ثلثمائة ففيها ثلث مائة
وهذا ينص على ما قلنا وكذا قال في كتاب عمر المروسي في ابى داود قوله لهما قوله عليه الصلاة والسلام في خمس من الابل السائمة شاة وليس في الزكاة
شاة حتى تبلغ عشر الخراج لا يخفى ان هذا الحديث لا يتقوى قوة حديثهما في الثبوت ان ثبت وانما علم به وانما سنده ابن جوزي في التحقيق الى رواية القاضي
ابى يعلى والى الشيخ الشيرازي في كتابيهما يقول محمد بن جرير الدليل لان جعل المال غير النصاب حكم لان النصاب غير متعين في الكل فوجب الوجوب متعلقا
بفعل الاخراج عن الكل ضرورة عدم تعين بعضها لذلك وقوله لم يسمي عفو في الشرح فيفسدك عن معارضة النسخ الصحيح فلا يلتفت الى قوله في قوله
ابو حنيفة الخ مثالا اذا كان له اربعون من الابل فملك منها عشرون بعد اخراجها الى حنيفة يجب بيع ثمانية كان الخراج على عشرين فقط جعل الابل
كان لم يكن وعند محمد يجب نصف بنت لبون وليست بمتاع وعند ابى يوسف يجب عشرون جزا من ست وثلاثين جزا من بنت لبون وليست بمتاع عشر
جزا لان الاربعة من الاربعة من الابل وليست بمتاع الواجب في ست وثلاثين فيبقى الواجب بقدر الباقي والله اعلم ولو كان له ثمانون شاة فملك
نصفها بعد الخراج يجب شاة عند ابى حنيفة وعند محمد بن سفيان في ثمانون شاة وعند محمد بن سفيان في ثمانون شاة وعند محمد بن سفيان في ثمانون شاة
ماية واحدة وعشرون فملك احدى وثلاثون شاة عند ابى حنيفة وعند محمد بن سفيان في ثمانون شاة وعند محمد بن سفيان في ثمانون شاة وعند محمد بن سفيان في ثمانون شاة

تفسيره في تفسيره لا يقتضيه عدم التعويض وفي الاستدلال به العكس فلا البعض سقاطا على اعتبار ما ذكره في قوله في قوله على الخ وهو ان

[illegible]

حاصل ما ذكره ادى بعد سبب الوجوه فيكون كما اذا كفر بعد الحج

لا يزال ما كان على المخرج وتبين من شرح الزيارات اذ جعل خمسة من ما تبين فاما ان حال المحول ومثله ما تم ونحوه وتسعون او استفاد خمسة اخر
فحال على ما تبين او يتبين من الباقي درهم فصاعدا الفصل الاول اذا لم ترد ولم تنقص فان كانت تلك الخمسة قائمة في يد الساعي فالتقاس ان لا يجب الزكاة
ويانفخ خمسة من الساعي لانه ما خرجت من ملكه بالبيع الى الساعي وان لم يخرج في معنى الفهار لا لا يملك الاستدراك قبل المحول وفي الاثمان لا يكون
لما ذكرنا ان يد الساعي في المتقين يد المالك قبل الوجوب فيقول فقيام في يد المالك ولان المتعين يجب ان يصير زكاة فكل من يذو يد الفقر
ويحتل ان لا يصير زكاة فكل من يذو يد المالك فاعتبرنا يد المالك احتياطا لان القول بنفي الوجوب يوجب الى المنة فثبتنا اننا لو لم نوجب الزكاة
لثبتنا خمسة على ملك المالك فثبتنا ان حال المحول والنصاب كاملة فتجب الزكاة على تقدير عدم ايجاب الزكاة فاذا قلنا يجب متقصد على السحال
لاستند لانه لو استفاد الوجوب الى اول المحول بقي النصاب ما تصافى اخر المحول فيبطل الوجوب وانما لم يملك الاستدراك لانه مدين زكاة من هذه السنة
لما دام احتمال الوجوب قائما لا يكون لان يسترد من نقد الثمن في مخرج بشرط اختياره للبائع لا يمكن الاستدراك فاحصل انه تعلق حق الفقير به مع بقائه
ملك المالك ولما لم يكن ضمانا لانه اعد من المعدن من ليس ضمانا فحصلنا ضمانا بمطل الفقير وكذا لو كان الساعي استملكها او انفقها على نفسه
فرضا لان ذلك وجب المثل في ذمته وذلك لقيام العين في يده وكذا لو اخذ بالساعي عالة لان العالة انما تكون في الواجب لان قبضه لوجوبه
يكون الفقير لتحقيق حرج سبب العالة وما قبضه غير واجب ولا يقال ما في ذمته الساعي دين واداء الدين من العين لا يجوز لانا نقول هذا اذا كان الدين
على غير الساعي اما اذا كان على الساعي فيجوز لان حق الاخذ له فلا يفيد الطلب منه ثم دفعها اليه ان كان الساعي صرنا الى الفقير او الى نفسه
وهو فقير لا يجب الزكاة لان الساعي باعها بالصرف اليهم ولو صرف المالك بنفسه لغير ملكا ونقصان بالنصاب فكل ذلك هنا ولو ضاعت من الساعي
قبل المحول ووجد بالبعده لا يجب الزكاة ولما كان ان يسترد ما لو ضاعت من يد المالك لنفسه فوجد بالبعده وانما ملك الاستدراك لانه مدين زكاة
هذه السنة ولم تصرف فلان بالضياع صار ضمانا فلم يسترد باحتي وقضنا الساعي الى الفقير لم يصير الا ان كان المالك مائة قبل هذا خمسة مائة
عنده الى ضيقه ليس وان قيل لو كان يدفع الزكاة اذ ادى بعد اداء المالك بنفسه فبطلت عليه اذ لا ولا عنه جهالا الا ان علمه الفصل الثاني في الاستدراك
خمس فتم المحول على ما تبين يصير المودى زكاة في الوجوه كلها تبين وقت التعجيل والا لم يرد شيئا كون الدين زكاة من العين في بعض الوجوه ولا يجب عليه
زكاة تلك الخمسة وان كانت قائمة عند الساعي اما بعد فلا لا يصير الزكاة في الكسور وانما عند جهالا فبطلت من ماله من وقت التعجيل وهذا المثل
انما يخص بها في مثل هذه الصورة فاما لو ملك ما تبين فحصلها كلها مع ولا يسترد ما قبل المحول كما في غير الاحتمال فبطلت بان يستدرك قبل تمام المحول
شأنه الا ان استفاد بالماجب زكاة هذه المائتين لانه العلة بالاتفاق الفصل الثالث اذا انتقص عا في يده ولا يجب في الوجوه كلها فثبت وان كانت
في يد الساعي وان استملكها او اكلها او قرضها او بجزء العالة فمنه ولو صدق بها على الفقير او نفسه وهو فقير لا يصح لما قلناه الا ان تصدق بها
بعد محول فبطلت عنده علم بالنقصان او لم يعلم وعندنا ان علم ولو كان جهالا من عند الكل واعلم ان ذكره في الفصل الاول من ان الساعي اذا اخذ الخمسة
عالة ثم حال المحول ولم يمل النصاب في يد المالك يقع الخمسة زكاة بتأخر على وجوب زكاة في هذه الصورة بسبب لزوم الضمان على الساعي لانه اعطاه
في غير الواجب ذكر في مثل من السائمة خلافا لبعده قريب وقال ما حاصله اذ جعل شاهدين من العيين تصدق بها الساعي قبل المحول وتم المحول ولم يستدرك شيئا
تطوعا ولا يصح لو باعها الساعي للفقير وتصدق قيمتها فذلك فان كان الثمن قائما في يده او اخذ المالك لانه بدل ملكه ولا يجب الزكاة لان الساعي

الفقير

فتو القديس يوسف من هذا المذبح
 وببعد التصاب في السوائك من براثن التشقيص والأكال خيفة راقوله عليه السلام في حديث معاذ بن أنس عن الكسور شيخ
 بوقوله في حديث محمد بن خرم وليس فيما دون الأبر بعين صدقة ولا نالحرج مذفوع وفي الجواب الكسور ذلك لعدم الرقوت والمعتبر في الر
 وكون سبعة وهن تكون العشرة مثلاً ومن سبعة مثاقيل بذلك جرح القديس في ديوان عموره واستقر الأمر عليه وأما كان الغالب على الر
 وكون سبعة

شعبہ تعلیم

نہیں

پیش

[illegible]

ففي حكم الغنمة واذا كان الغالب عليها الغنم فحق حكم العروضة يعتبران لعدم قيمته فبما كان الدرهم لا يتجاوز عن قليل غنم لا ينضم اليه ويخلو عن الكثير في حكم الغنمة فاصلة وهو ان يزيد على الشف اعتبرا للقيمة وسنذكر في الاصل ان شاء الله ان كان في غالب الغنم لا يزيد من ثمن التجارة كما في سائر العروضة الا اذا كان يخلص منها فصد ببلغه فبما لا يد لا يعتبر في عين الغنمة القيمة ولا ينفذ التجار والله اعلم

من انه لم يحصل بذلك مقصود وغير واحد اقتصر على التقدير الاول والاقتصر على ثمانية لا يجوز في افادة التقدير الا ان يكون المراد الوسط من الشيعات المعروفة
والا يكون تمهيدا ولو انتهى الى انخذل كان حسنا اذا لا تنافوت احاد وكذا بعض الاشياء وبذلك اكل على تقدير كون الدينار والدينار حرادين والظاهر
ان المشتال اسم لما اراد المقدر بالدينار اسم للمقبر به بشيء ذهبيته واذا عرفت هذا اقول لو كانت الدرهم على عمدة عليه الصلوة والسلام مشته
اصناف فمشت كل عشرة وزن عشرة مثاقيل ووزن خمسة مثاقيل كل عشرة وزن ستة مثاقيل ووزن خمسة مثاقيل في الاثني عشر مثاقيل ووزن خمسة مثاقيل في الاثني عشر مثاقيل
بالصنف الاول فالتمس التخييف بمجم حساب ما زاد فاجزأ عشرة وزن سبعة مثاقيل اخذ من كل صنف درهمها فخلط فخلط ثلثة درهم متساوية فوزن الدرهم
اربعة عشرة مثاقيل كل عشرة وزن سبعة مثاقيل فبقى العمل عليها واجمع الناس عليها وبهذا صرح في ان كون الدرهم لهذه الزنة لم يكن في ذمة صاحب الدرهم
عليه وسلم ولا يشك في ثبوت وجوب الزكوة في زمانه عليه الصلوة والسلام وتفسيره لما ذهبوا اليه من خمسة مثاقيل من كل مائتين فان كان المدين لوجوب الزكوة
في زمانه الصنف الاعلى لم يجز النقص ان كان ما دونه لم يجز تعيينه ولا انما زيادة غسل المقدرة فوجب نفى الوجوب بعد تحققه لانه على ذلك التقدير
يتحقق في مائتين وزن خمسة مثاقيل او ستة مثاقيل بعدم الوجوب بالمبلغ مائتين وزن سبعة مثاقيل وما ذكرنا من ظاهر كلام ابن عبيد في كتاب الاسوال ان بها وجد
كما في الزكوة قال كانت الدرهم قبل الاسلام كبارا وصغارا فلما جاز الاسلام وارادوا ضرب الدرهم وكانوا يريدون ان يكونوا من النوعين فنظروا الى الدرهم الكبير
فاذا هو ثمانية وواثني والي الدرهم الصغير فاذا هو اربعة وواثني فوضعا في الكبر على النصف وجعلوا بهما درهمين سوا كل واحد منهما وواثني ثم اعتبروا
بالمثاقيل ولم ينزل المشتال في اباد الدرهم لانه لا ينقص فوجدوا بثمانية مثاقيل من درهمه وزن سبعة مثاقيل انتهى وانما سقنا القيمة كلامه ليظهر ما هو عليه في المشتال
لما تقدم ولينقضي ان النصاب ينقص من الصغار وهو الحق لانهم لم يخلطوا في تفاوت الدرهم صغرا وكبرا في زمانه عليه الصلوة والسلام فبالضرورة
يكون الادوية مختلفة ايضا بالصغر والكبر وقد اوجب عليه الصلوة والسلام في خمس اواق الزكوة مطلقا غير تقييد بصنف فاذا صدق على الصنف
فخص اواق اوجب فيها الزكوة بالنقص ويؤيد نقل ابن عبيد انهم كانوا يريدون النوعين ومن هذا ان الله اعلم بهب بعضهم الى ان المعبر في حق اهل كل
بلد درهمهم هم ذكره فاضى حاله الى اني اقول ينبغي ان يقيد بما اذا كانت دراهمهم لم تنقص عن اقل ما كان وزنا في زمانه عليه الصلوة والسلام وهي ما يكونون
ثمسة لانها اقل ما قد انصاف بمائتين منها حتى لا تجب في مائتين من الدرهم المسعورة الكائنة بكمية مثلا وان كانت دراهمهم قوم وكانه اقل اطلاق الدرهم
والا لا في المعجود وما يمكن ان يوجد ويستحدث ونحن اعلمناه في الوجود لان الظاهر ان الاشارة بالكلام الى ما هو المعمود والثابت والله اعلم فان
لم يكن لهم درهم الاكبر كوزن سبعة فالاحتياط على هذا ان تركي وان كانت اقل من مائتين اذا بلغ ذلك الاقل فدرهمها بوزن خمسة الا يرى انه اذا
لم يكن الدرهم الا اوزن عشرة او اقل مما يزيد على وزن سبعة وجب الزكوة في اقل من مائتين منها بحسب وزن السبعة وعن هذا قال في الغاية
درهمهم صغرا وبقية وستون جته وهو اكبر من درهم الزكوة فالنصاب مائة وثمانون ومجان انتهى فاذا لم يثبت ان درهم الزكوة مقدار شرعيا ما هو
سبعة بل اقل منه لما قلنا وجب اقل في الدرهم الكبير فذكرنا ان المبلغ قد يثبت من الصغار والقد سبحانه اعلم ثم ما ذكرنا في النهاية من ان
مصرفه نظر على ما اعتبره في درهم الزكوة لانه ان راد بجمته الشيعه درهم الزكوة سبعون شيعه اذا كان الغنمة وزن سبعة مثاقيل والمشتال مائة
شيعه على ما قلناه فواذن انصارا لكونه ان اراد بجمته انه شيعتان كما وقع تفسيره في تعريف السجاء بندي الطويل فوخلط الواقع اذا الواقع ان درهمهم لا يزيد
على اربعة وثمانين شيعه لان كل ربع منه مقدار ربع خزانة الخزنة مقدرة بربع تحت وسط قوله فلو فتمت اي فوجب فيه الزكوة كما ذكرنا فصد لارزكوة العروس

ثم المثلث من ذهب خالص ثمانون مثقالا من ذهب صدقة طاردا كانت عشرين مثقالا فحينها نصف
 في الذهب ليس في ثمانون عشرين مثقالا من ذهب صدقة طاردا كانت عشرين مثقالا فحينها نصف
 مثقال طاردا وبناد المثقال عا يكون على سبعة مثقالا وبناد عشرين مثقالا وهو المثلث من ذهب صدقة طاردا كانت عشرين مثقالا فحينها نصف
 ربع العشر وذلك في ثمانون مثقالا عشرين مثقالا وبناد عشرين مثقالا وهو المثلث من ذهب صدقة طاردا كانت عشرين مثقالا فحينها نصف
 بحساب ذلك وهي مسئلة الكسور وكل دينار عشرة دراهم في الشرح فيكون اربعة مثقال في هذا كاربين درهما طاردا في ثمانون
 والفضة وحليها وادانها الاكرو وقال الشافعي في حلي النساء وعقار الفضة للرجال لانه مبتذل في صياحه مثقالا ثياب البذلة

ولو كان اعدا للتجارة بخلاف ما اذا كان الغش غالبا فان لنا بالتجارة احدى قيمتيه وان لم يعرفها فان كانت بحيث تخلص منها فنته تبليغ نصابا جدا ولا تبليغ لكن عند ما يضم اليها فنتبليغ نصابا واجب فيها لان عين المتقير لا يشتد فيها نية التجارة ولا القيمة وان لم تخلص فلا شئ عليه لان الفقدان لا يثبت الا لم يتبع بها لاحوالا لا لا يقضى العمدة للغش وبني عروضا يشتد في الوجوب فيها نية التجارة على هذا التفسير الذي ذهب المحققون واذا استدرج الغش او لم يتبع بها لاحوالا لا لا يقضى العمدة للغش وبني عروضا يشتد في الوجوب فيها نية التجارة على هذا التفسير الذي ذهب المحققون واذا استدرج الغش وبها قيل يجب فيه احتياط وقيل لا يجب وقيل يجب درهما ونصف كذا انكره جماعة من المحققين ان المراد بقول الوجوب انه يجب في الكل الزكوة فليس يتعين فيها قيل يجب فيه احتياط وقيل لا يجب بالاحتياط وقول الغشى معناه لا يجب كذا القول الثالث لا بد من كونه على اعتبار ان شخص من عند القيمة خمسة دراهم كانهما فنته الا ترى الى تعليله بالاحتياط وقول الغشى معناه لا يجب كذا القول الثالث لا بد من كونه على اعتبار ان شخص من عند القيمة في خمسة درهما ونصف روح فليس في المسئلة الاقراران لان على هذا التفسير لا يتخلل فيه احد شيئا كانهما فنته الا ترى الى تعليله بالاحتياط وقول الغشى معناه لا يجب كذا القول الثالث لا بد من كونه على اعتبار ان شخص من عند القيمة يبلغ الذهب نصابه فنته الزكوة الذهب وان بلغت الفضة نصابها فنته الزكوة الفضة لكن ان كانت الفضة لا بلغت الفضة اما ان كانت مغلوبة فهو كزكوة ذهبه اعز واعلى قيمة كذا ذكره والله سبحانه وتعالى اعلم

فصل في الذهاب لما روينا يعني حديث معاذا المتقدم في صدقة الفقة وتقدم ما فيه ولا يضر ذلك بالرد عومي فقد تقدم حديث علي في الذهاب
وأخرج الدارقطني من حديث عائشة وابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام كان يأتيهم من كل عشرين دينار نصف دينار ومن الأربعين دينار ديناراً
وهو ضعف بن ابراهيم بن اسمعيل بن محمد وأخرج ابو احمد بن رجب في كتابه الانوال بسنده عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جدو قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في ما دون المائتين شيء ولا في ما دون عشرين مثقالاً من الذهب شيء وفي المائتين خمسة درهم وفي عشرين مثقالاً
نصف مثقال وفيه العز في تقدم الكلام فيه وتقدم في حديث عمر بن حزم في فصل الابل قوله عليه الصلاة والسلام وفي كل اربعين دينار ديناراً
وهو حديث لا شك في ثبوته قوله والمثقال ما يكون الخ قيل هو دور لانه اخذ كل من المثقال والدرهم في تعريف الآخر فترقب تصور كل منهما على
تصور الآخر وجوابه ان لم يذكر به التعريف لانه قال وهو المعروف فافاد ان المثقال المعروف الذي تداد له النان وهو معروفه مثقالاً وهذا التصريح بانه
لا حاجة الى تعريفه كما لا يعرف ما هو يدعى التصور اذ تحصيل الحاصل محال فكان قوله والمثقال ما يكون كل سبعة منها وزن عشرة اشباه لانه القوم
ان يروا بالمثقال غير المذكور في تعريف الدرهم فالحاصل ان قال والمراد بهذا المثقال ذاك الذي تقدم وهو المعروف عند الناس الاشياء الخ وهذا
ان شارحنا احسن ما حاول في النهاية وغير ما من الدرهم ما لو اردنا ان يكون طول من ان لا يتم بادي في كل درهم فكل دينار عشرة دراهم في الشرع احيى
في الشرع بعشرة كذا كان في الابتداء فاذا املك اربعة وثمانية فقد ملك ما قيمته اربعون درهم فافاد ان القيمة في الوجوب فيه على نية التجارة فيجب فيه قدر الدرهم
وهو قيراطان بنار على اعتبار الدينار عشرين قيراطاً فلا يرد ما ورد به بعضهم عليه في هذا المقام قوله عليه السلام ما كان مباحاً ولا حتى يملكه
من الفضة وحمية السيف واللباس والسر والسمائل المكنية في السكاكين وكل ما اطلق عليه الاسم في ثياب شيا بالبدن احصاه قياس على شيا بالبدن لانه في كل
في مباح وقد جوبع اعتبارا عليه فانما هو الوجوب في الفرع وان كان مانعاً في الأصل ذكر ان مانعاً في الأصل بسبب يمنع وجود السبب يمنع جزئته اعني النما لا
لذاته ولا لآخر ومنه ذلك في التقديرين منصف لاسنما خلفا لمتوصل بها الى الابدال وهذا اعني الاستنمار فقد خلقا للاستنمار ولم يخرجهما الا ابتداء من ذلك
فالتما التقدم يري حاصل وهو المعبر للاجماع على عدم توقف الوجوب على كتحقيقه واذا انتفعت مانعاً على السبب علم وهذا اعني ما في الكتاب ثم النقول
من العمومات الخ خصوصاً لفرع بر فسن ذلك حديث علي بن عمر عليه السلام ما توأصت به اهل البيت من كل اربعين درهم رواه اصحاب السنن الاربعه وغير كثير

فصل في العروض الزكوة واجبة في عروض التجارة كالقائمة ما كانت اذا بلغت قيمتها مائتا درهم او الزكوة عليه السلام في

ويجاب عنه بان الحكم بان ذلك للنسخ عند ما هو اذ لم يعارض مقتضى النسخ معارض يقتضيه صدقها ثابت ههنا فان كتابته عمر الى الاشعثى يدل على
حكم مقرر وكذا ابن زكراه مع من الصحابة واذا وقع الرد في النسخ والقبول متحقق لا يحكم بالنسخ هذا كله على رثاذا ما على راي انسخ فلما رد ذلك اصلا
او قصارى فعل ما تشتهه رد قول معالي وهو عنده ليس بنسخة لولم يكن معارضا باحد من المرفوع وعمل الراوى بخلافه روايته لا يدل على النسخ بل العبرة
لما روى عنه ولا يقال انما لم يرد من حليس لان من يتامى ولا زكوة على الصبي لان ندره بها وجوب الزكوة في مال الصبي فلذا اعتبرنا في الحكم
الى ما سمعت والله سبحانه اعلم بما يوقع في الرد في الوزن عند ابى حنيفة وابى يوسف وعندهما بخير وعندهما في القيمة فالراوى عن خمسة حجية
ليوافيها جاز عند ابى حنيفة وابى يوسف وكذا ولا يجوز عند محمد وزفر قيودي الفضل ولو اذى اربعة حجية عن خمسة ردية لا يجوز الا عن اربعة عند الثوري
لاعتبار محمد بخير وعندهما اعتبارها القدر ولا يجوز عند زفر للقيمة والله سبحانه اعلم

للاعتبار محمد الخيرية واعتبارها القدر ويجوز عند ذفر القيمة والله سبحانه اعلم

[illegible]

يقومها بما هو انفع للمساكين احتياطا لحق الفقراء قال رضي و هذا رواية عن أبي حنيفة روي في الأصل حين كان الثمنين
في نقد فيعلمه لا شيء منهما سواء ونفسه لا يقع ان يقومها بما يبلغ نصابا أو عن أبي يوسف أنه يقومها بما اشترى ان كان الثمنين نقد

خارجة بالتجارة فحينما يخرج الزكاة ولو كانت عشرة فيخرجها على صاحبها لا يفتح ان عند محمد يحجب العشرة والزكاة وعندهما العشرة فقط وأعلم
ان نية التجارة في الأصل تعتبر ثابتة في بطلان وان لم يتحقق تخلفها فيه وهو مما لا ينفك يقال عرض اشترى من غير نية التجارة يجب عند انحول تقويمه
وزكوة وهو مما يوجب به مال التجارة فان لم يكن التجار وان لم يوفيه لان حكم البديل حكم الأصل ما لم يخرج به بديله عند من هذا لو كان العبد
للتجارة فقتله جديده فوقع به يكون المرفوع للتجارة بخلاف ما لو كان الثمن بعد انقضاء من القصاص على القاتل لا يكون للتجارة لانه بدل القصاص المقتول
على ما عرفت من أصلنا ان يوجب العود القصاص حينما لا احد الامرين منه ومن الذي ولو اتبع مضاف عداؤه ولو باله وطلعا ما ومولته وجبت الزكاة في الكل
وان قصده غير التجارة لانه لا يملك العشرة الا للتجارة بخلاف ذلك لانه لا يملك العشرة الا للتجارة كذا في الكافي ومجمل عدم
تكونه الثوب لانه لا يملك الا للتجارة فانه ذكر في فتاوى قاضي خان الثمن اذا اشترى ذوا البليغ وشرى لها جلا ولا متا ودا فان كان
لا يرفع ذلك مع الدابة الى المشتري لانه زكاة فيها وان كان يدفعها معها وجب فيها وكذا العدا اذا اشترى قوارير قوله يقومها المالك في البلد الذي
قوله المالك حتى لو كان بعث عبد التجارة الى بلد اخرى سماه في حال المحول تعتبر قيمته في ذلك البلد ولو كان في مفاضة تعتبر قيمته في اقرب الاسعار
ولكن لموضع كذا في الفتاوى ثم قول ابي حنيفة فيه ان تعتبر قيمته يوم الوجوب عند يوم الاداء او اختلاف بينهما على ان الواجب عندهما جزم
من العين ثم لا يفي منهما الى القيمة فيعتبر يوم المنع كما في منع الوديع وولد المعضوب عنه الواجب عندهما ابتداء ولذا يحجر المصدق على قبولهما فيستند
الى وقت قبول الثمن او وقت الوجوب لو كان النصاب بكيل او موزنا او معدودا كان كذلك ان يدفع ربع عشر عينه في الغلار والخص اتفاقا
فان احب اطار القيمة جزمى اختلافه وكذا اذا استهلك ثم لم يفرغ لان الواجب شئ في الزمة فصار كان العين قائمة ولو كان نقصان السعر فنقص في العين
بان اقبلت المحطة اعبر يوم الاداء اتفاقا لانه كان بعض النصاب بعد انحول وكانت الزيادة لزيادة الثمن اعتبر يوم الوجوب اتفاقا لان الزيادة -
بعد انحول لا تقسم نظيره عورت امته التجارة مثلا بعد انحول فامتنعت قيمتها تعتبر قيمتها يوم الاداء او كانت عورتا لم يملك البياض بعده فان زادت
قيمتها اعتبر يوم تمام انحول قوله وتفسير الانفع ان يقومها بما يبلغ نصابا صرح المصنف باختلاف الرواية واقر ال صاحبين في التقويم ان لا يقع
او بالتحسين او بما اشترى به ان كان من النقد ولا نقدا الغالب وبالنقد الغالب مطلقا ثم فسر الانفع الذي هو واحد ما بان يقوم بما يبلغ نصابا او ما
اذا كان بحيث اذا قومها باحد لا يبلغ نصابا وبالآخر يبلغ تعيين عليه التقويم بما يبلغ فاما ان باقي الاقوال تجال هذا وليس كذلك بل لاختلاف في
تعيين الانفع بهذا المعنى على ما يفيد هذا النهاية واختلافه قال في النهاية في وجه هذه الرواية ان المال في يد المالك يتنفع به زمانا طويلا فلا بد من اعتباره
منفعة الفقر عند التقويم الا ترى انه لو كان يقوم به من النقدين يتم النصاب بالآخر لانه يقوم به النصاب بالاتفاق فهذا مثله انتهى في اختلافه
قال ان شار قومها بالذبح ان شار بالفضة وعن ابي حنيفة انه يقوم بها هو الانفع للفقراء وعن ابي يوسف يقوم بما اشترى به اذا كان يتم النصاب
بما يقوم فلو كان يتم بها دون الآخر قومها بالصيرة نصابا انتهى فانه ان يحول فاستمر بعض الزكاة بالانفع فاعني يقوم المالك بالانفع فعلقا فمتعين بما يبلغ بنفسه بالادون
لا يبلغ فان بلغ كل منهما واحد جهاز تعيين التقويم بالزوج وان استويا رواجح يحجر المالك كما يشير ليدفع الكافي فانه كان الانفع به المعنى
صحيح ان يقال القول بالتحسين مطلقا والقول الفصل بين ان يكون اشتراجهما بالنقدين فيأخذم التقويم به او لا فبالنقد الغالب قد يقال على كل تقدير
لا يصح مقابلة القول محذوره يقوم بالنقد الغالب على كل حال بعد الاتفاق على تعيينه بما يبلغ النصاب لان المتبادر من كون النقد زوج كونه اغلبا في شهرته

فيم القدر يومه ما به جا
 لأنه البلم في معرفة المائة وان اشترى فيها بغير التقود قوما ما بال نقد القالب وعن محمد بن ابي بصير ما بال نقد القالب على كل حال كالحق النقض
 والمستعمل ذلك واذا كان النصاب كاسلار طر في الحول وقصمانه فيما بين ذلك لاستسقط الزكوة لأنه يشق اعتدال الكمال في اقتائده اموالا لا بد
 منه في ابتداءه لا انعقاد ويحقق الغناء وفي انتهاؤه للوجوب ولا كذلك فيما بين ذلك لأنه حالة البقاء متغيرة في كل ذلك الزمان حيث
 يطرأ في الحول ولا يجب الزكوة لانعدام النصاب في الجملة ولا كذلك في المسئلة الأولى لان بعض النصاب باق فيبقى
 الانعقاد قال وتضمن قيمة العروص الى الذهب والفضة حتى يلزم النصاب لان الوجوب في الكفاي باعتبار نفاذ ثمنه
 انقوت حجة الأعداد ويضم الذهب الى الفضة للجائسة من حيث الثمنية ومن هذا الوجه صار سببا لثمنه بالقيمة عند البيع فتمت

ينصرف المطلق في البيع والكسب لا ينفذ بالنظر في الراجح من ناسد قبله وان كان الآخر غلب على الكثرة ويكون سكوتة في الجملة عن ذكر قول محمد اتفاقا لا اختلاف
 لعدم خلافه والمذكور في الأصل المالك باختياره شارقه بما بالدرهم وان شار بالدينارين من غير ذكر خلاف فلهذا افادت عبارة الجملة التي ذكرنا
 والكا في ان اعتبار الانصراف راية عن ابي حنيفة وجميع بين المرويتين بان المذكور في الأصل من التحريم هو ما اذا كان التقويم بكل منهما لا يتفاوت قوله
 لانه بلغ في معرفة المالية لانه بدله وللبدل حكم للبدل وجوب قول محمد ان العرف صلح معينا وصار كما لو اشترى بقدر مطلق ينصرف الى المنقذ الغالب
 ولان التقويم في حق البدل يعتبر بالتقويم في حق العباد وبقي قوما المعصوب والمستهلك يقوم بالنقد الغالب كذا اذا قول في نقصانها فيما بين ذلك
 لا يسطر الزكوة حتى لو بقي درهم ونفس منه ثم استفاد قبل فخرج المحول حتى يتم على نصاب زكوة وشرطه فكلما لمن اول المحول استحق قبل الزكوة
 في السواثم والنقد في غيرهما اعتبر آخر فقط وجه قول زفران السبيل لنصاب المحول وهو الذي حال عليه المحول وهذا فرع بقاها بغير تمام المحول
 وهذا وجه قول الشافعي ايضا على انه اخرج مال التجارة للمحج اللازم من التزام التقويم في كل يوم واعتبار افيها قلنا لم ير من لفظ الشافعي السبب
 النصاب المحول بل لا زكوة في مال حتى يحول عليه المحول وبظاهره ونقول وهو انما يفيد نفى الوجوب قبل المحول لان في سببته المال قبله ولا يلزم من بل لا اختلاف
 وجوب الاداء على التراضي وانقضاء السببية بل قد ثبتت السببية مع انتفاء وجوب الاداء لانفق شرط عمل السبب فيكون حرج اصل الوجوب بوجوبه الى
 تمام المحول كما في الدين للموكل واذا كان السبب فاسدا في اول المحول انقضاء المحول حرج ولا ينعقد الا في محل الحكم وهو النصاب ثم اسما جاز بعد ذلك
 الى كماله انما هو عند تمام المحول لينزل الحكم الآخر وهو وجوب الاداء وكما في ما بيننا في غير محل اسما جاز فلا يشترط وصار كاليمين بطلا فها يشترط في الحكم
 عند اليمين لتنفذ في الشرط فقط لثبوت اجزاء لا في ما بين ذلك اذ لا حاجة اليه بخلاف ما اذا اهلك كله لما ذكر في الكتاب هو ظاهر وجعل السبب شرطه
 كما لا شك لورود المعير على كل جزء منه بخلاف النفسان في الذات ومن فروع المسئلة ما اذا كان له غنم للتجارة تشاوى نصابا فماتت قبل المحول
 فسلخا وبيع جلده فتم المحول كان عليه فيها الزكوة ان بلغت نصابا ولو كان له حصيرة للتجارة ففزع قبل المحول ثم صار غنما يساوى نصابا فتم المحول لا زكوة فيه
 قالوا لان في الاول الصوف الذي على الجمل مستقيم فيتم المحول بمقارن والثاني بطل تنقوم الكل باخره فذلك كل المال انتهى الا انه يخالف ما روي
 ابن ساعدة عن محمد اشترى عميرا بآسي درهم فتمت ببيعته شهر فلما مضت سبعة اشهر وثمانية اشهر الا يوما صار غنما يساوى آسي درهم فتمت السنة كان عليه الزكوة
 لانه عاد للتجارة كما كان قوله ويضم اخ حاصله ان عروض التجارة يضم بعضها الى بعض بالقيمة وان اختلفت اجناسها وكذا انضم بها الى الثمنية بالاجزاء
 والسواثم المختلفة بكنس النظم بالاجزاء كالابل والغنم والنقدان يضم احدهما الى الآخر في تكميل النصاب عند اخلافا للشافعي ثم اختلفوا عما في
 كيفية النظم على ما تذكره ثم انما يضم المستفاد قبل الوجوب فلما اختلف الاداء فاستفاد وبعد المحول لا يضم عند الاداء ويضم الدين الى الدين فلو كان عند
 مائة ودين مائة وجب عليه الزكوة قول كافي السواثم وافادة القياس المذكور بجميع اختلاف الجنس حقيقة منوطا بحكمه بابل عدم جريان ربي الفضل
 فيها مع كون الدين مثبت بالشبهة فاستفادنا عدم اعتبار شبهة التماز او بجنس بينهما والاشهاد من حيث الثمنية لا يوجب تمازا بكنس كما كركب في الرد
 بخلاف ضم العروض اليها لانه ضم شبهة ففقدان وجوب زكوة في العروض باعتبار القيمة والقيمة بها انضم لم يقع الا في الفتوة قلنا انما لا نصاب لزكوة
 بسبب صف الثمنية لانه المقيد بالتعجيل لا غرض من اسما حاجات لا خصوص اللون او الحجم وهذا لان ثبوت الغنى هو السبب في احقية انما هو برك لا يفيده
 فدا اتحادا في ما كانا منسوبا واحدا في حق الزكوة وان لم يثبت اتحادا في غير من الاحكام كالنقل في البيع فحققت السبيل الثمن المقدرة كذا اذا كان

باب في المعادن والركبان

قال سعد بن ذريح او فخذ او حديد او رضا او صفى وروى

على بندته فاجده واذا كونه سواكم لا يفتي عليكم الامام لانه لا تقصير من المالك بل من الامام ومن مر طالب شتر الى التجاره كالبيع والفسار ونحوه
لم يشتر عندنا الى شئ من ذلك ولا يشتر ولا اتحاد اجماع وهو ما جئت الى الاحتايه وهو يقول اتحاد اجماع انما يوجد حيث لا شتر كفي احكم عند عدم المانع
وهو ثابت هنا فاما التسد بالاستقمار وليس عند الصائل فقرار في البر ليدفع لهم فاذا بقيت ليجدهم تسدت ليعتد المقصود فلو كان عنده
او اخذ ليعتد الى حاله فكان له ذلك شتر

باب المعدن والمراد بالمعدن من المعدن وهو الاقامة ومنه يقال عدن بالمكان اذا اقام به ومنه جنات عدن ومركز كل شيء معدن في اللغة
اصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم شتم في نفس الاجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الارض يوم خلق الارض منته
بما لا يتشاكل من اللغات السامية ابتداء بالافريقية والكنز المنبث فيها من الاموال بفعل الانسان والركاز في جميعها لان من الركز مراد به المركز اعلم
بكون رازكة الخلق والخلق فكان حقيقة فيما يشتركا معنويا وليس صابا له فين ولو دار الامر فيه بين كونه مجازا فيه او مستوطنا في ذلك
منه انما هو على المعدن كان التعليل متعينا واذا عرفنا ان علم ان المستخرج من المعدن ثلاثة انواع جامد مذوب ويطبخ كالنقد في المعدن
وذكر المسرعة وجامد لا يمتزج كالجوهر والكنز والزرنيخ وسائر الاحجار كالياقوت والملح واليس بجامد كالمراد والقيرو النفط والاسباب الخمس
في النسخ الاول وعند الشافعي لا يجب للاني النقدين على الوجه الذي ذكر في الكتاب استدلال الشافعي على مطلوبه بما روى ابو جاتم عن حديث عبد الله
بن ماجة عن ابي عبد الله عن ابي عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز والعشيرة قال الشيخ تقي الدين في الامام ورواه يزيد بن عياض عن ابي
في حديثه في الركاز في قوله وفيه من النسخ التي لم يقد مطالبه او بتجاره في ما يك في الموطن عن ربيعة بن عبد الرحمن عن غيره واحد من علمهم
البنبي صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن اسحارث المزني معاون بالتبليغ وهي من احذية الفرج فتكامل المعادن لا يوفد منها الا الركوزة الى اليوم
ابن عبد البر بن اسحق في الموطن وقد روى متصلا على ما ذكرناه في التمهيد من رواية الدراوردي عن ربيعة بن عبد الرحمن عن اسحارث بن بلال
اسحارث المزني عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو عبيد في كتاب الاموال حديث منقطع ومع انقطاعه ليس في ان النبي صلى الله عليه وسلم
يركز وانما قال يوفد منه الى اليوم انتهى يعني فيجوز كون ذلك من اهل الولايات اجتهاد منهم ونحن نذكر بالكتاب السنة السنية والقياس الى الكتاب
تعالى واعلم انما غنمتم من شيء فان لله خمسة ولا شك في صدق الغنية على هذا المال فانه كان مع ملك من الارض في ايدي الكفرة وقد اوجعت
المسلمين فكان غنيمة كما ان محله الارض كذلك واما السنة فتقول على العلوة والسلام العجا جبار والبيرة جبار والمعدن جبار في الركاز
بالسنة والركاز يعيم المعدن والكنز على ما حققناه وكان ايجابا فيهما ولا يترجم عدم اراؤهم المعدن بسبب عطفه عليه بعد اذ اذ جبارا في
شيء فيه والانتفاض فان احكام المعلق بالمعدن ليس هو المعلق به في ضمن الركاز لاختلاف بالسلب الايجاب اذ المادون ان اهلاكه او اهلاكه
برأيه فله غير مضمون لانه لا شيء فيه نفسه والامم يجب شيئا لا يوافق المتفق عليه في اختلاف افعالهم في كميته لاني اصله ولما ان هذا هو المراد
وجوب الخمس بما يسمى ركازا فما كان من افراده وجب فيه ولو فرض مجازا في المعدن وجب على قاعدتهم تقسيمه لعدم ما يعارضه لما قلنا من
اجب في الآية وحدثنا الشيخ مع عدم القوي على معارضتها في ذلك واما ما روى عن ابي بصير انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز الخمس

لما بناه في ارض مكره فاربطه انما سله للواجب لانه لم يدر ان يعلم بل الغافلين فخصه من جهه في ارض حمله فكذلك الله عند النبي يوسف
 ان لا يحقق انما للناظر وهو منه وعنده الغنيمة وعمل هو لا يخط له وهو الذي ملكه الامام هذه البقرة او الفصح لانه سبقته به اليه
 بل المخصص في ملكه يد في الباطن ان كانت على الظاهر كمن صطا سمكة في بطنها ذبذبه ثم يبيعها عن كذا سمكة فكذا الله مخرج عن هذا بخلاف المجدد لان
 المجدد لا ينقل الى المشتري وان لم يدر المخط له من الاقصى الى الذي يفي بالاسلام على اقله ولو انتمبه الذي يجعل جاعلا في ظاهره للمذهب لانه
 لا حصل وقيل جعل اسلاصيا في زماننا لتفادح العهد ومع كل حال لم يلعبان في ذلك اربعضهم كان رده عليهم ثم زاع الغنى لان فاقا لادبهم
 حبيبه وان جعله الصلوة في نفسه لانه ليس في احد على الخطي فلا يدل عدل ولا شئ فيه لانه بمنزلة المتخصص غير مجاهر وليس في الغير ورجح
 الذي يوجد في الجاهل حسن لقوله عليه السلام لا تحسن الخمر في الدنيا حتى تحسن قول ابن حنبل في اخره وهو قول محمد بن خالد في يوسف
 ولما ان يسكبها ابد قوله لما بناه اي من النعم والمعنى اول الباب قوله ثم ان وجهه ارجح اي اكثر ارجا على لان الاسلام ليس حكمه ناذر كبره
 ما لو وجهه في ارض منته غير مباحرة فانه مملوك لا يخط له فلا يخص بكما سنذكره اما المباحرة فماني فمنها صباح اذ لم يعلم ان يخطه فيبقى على ما كان
 قوله فكذلك الحكم عند النبي يوسف اي تحسن للفقر والبقره واخماسه للواجب سواء كان بالمال او بالارض والا لان هذا المال لم يدخل تحت قسمته لانه لم يعلم
 فبقى مباحا فيكون لمن سبقته يده اليه كما لو وجهه في ارض غير مملوكة فلنا لا نقول ان الامام يملك المخط له اكثر من القسم بل تركه البقرة وغيره فيها
 ويقطع مرأته صائر الغافلين فيها واذا صار مستوليا عليها قومي الاستيلاء وبهول خصوص الملك السابقة فيملك بها فاني المباح من المال المباح
 للاتفاق على ان الغافلين لم يعتبر لهم ملك في هذا اكثر بعد الاختطاف والالوجب صرفه اليهم او الى ذريتهم فان لم يعرفوا وضع في بيت المال
 واللازم من ذلك ثم اذا ملكه لم يصير مباحا فلا يدخل في بيع الارض فلا يملكه المشتري السمكة الارض كالذرة في بطن السمكة يملكها الصائد يسبق
 يد المخصوص الى السمكة حال ابحاثها ثم لا يملكها المشتري السمكة لا تتغير الاباحة هذا ما ذكر في السمكة من الاطلاق ظاهر الرواية وقيل اذا كانت ارض
 غير مشقوقة تدخل في البيع بخلاف المشقوقة كما لو كان في بطنها غير مملوكة المشتري لاسما مأكلا وكل ما مأكلا تدخل في بيعه كما لو كانت الذرة
 في صدقة نكها المشتري قلنا هذا الكلام لا يفيد الامع دعوى انها تاكل الذرة غير المشقوقة كما كاهما العنب وهو ثم نفع قد يتفق انها تتعلم امره
 بخلاف العنب فانه حشيش والصدقة وسم ومن شأنها اكل ذلك قوله على ما قالوا في الفيد اختلاف على عادة قيل يصرف الى اقصى مال يعرف
 في الاسلام اذ رتبة وقيل يوضع في بيت المال وهذا وجه للتأمل قوله لتقدم العهد فالظاهر ان لم يتبق شئ من اثار الجاهلية وسحب التجار مع نظام
 ما لم يتحقق خلافه وانما هذا الظاهر بل وفيهم الى اليوم يوجد بديار مائة بعد اخرى قوله فوجدنا في اربعضهم كذا ردة عليهم سواء كان مباحا
 او اكثر قوله في الصحرا اي الارض لا مال لها كذا في القصة في الحيا وتتميل الكتاب في فية قوله لا يفيد العني ان دار الحرب دار باقية وانما علبس المجرم
 من الغدر فقط وبان غير مملوك من ارض غير مملوكة لم يعذر باحد بخلاف من المملوكة نعم لم يد حكمية على ما في صحرا واربهم ودار الحرب ليست دار احكام
 فلا يعتبر فيها الا حقيقة بخلاف دارنا فلا يعطى المستامن منهم ما وجهه في صحرا بقوله لانه بمنزلة المتخصص ولو دخل المتخصص دارهم
 فاخذ شيئا لا تحسن الانتفا بسمي الغنيمة لانها ما وجبت المسلمون عليه غلبة قهر او قائل ان يقول غاته ما تقتضيه الآلة والقياس جواب تحسن في سمي الغنيمة
 فانما بسمي الغنيمة في المأخوذ من ذلك اكثر لا يشترط انتفا تحسن لا بالاسناد الى الاصل وقد وجد دليل يخرج عن الاصل وبه دعوى قوله
 على افضل الصلوة والسلام في الركاز تحسن بخلاف المتخصص فان ما اصابت ليس غنيمة ولا ركاز فلا دليل يوجب فيه فيبقى على الاصل قوله يوجد
 في الجبال قيد بدار احتراموا المصيب في خسرا من الكفار وكثيرهم فانه يحسن لانه غنيمة يستثنى قوله لقوله عليه الصلوة والسلام التحسن في الحجر غريب
 بهذا اللفظ واتخرج ابن عدي عنه عليه الصلوة والسلام لا ركوة في حجر من طرفين ضعيفين الا في حجر من حجر الكلاء والثانية محمد بن عبد الله الغنوي
 واتخرج ابن ابي شيبة عن عكرمة ليس في الحجر التلوي ولا حجر الزمركوة الا ان يكون للتجارة قوله في قول ابن حنبل في اخره هو قول محمد بن ابي يوسف
 هو قول ابن حنبل في لولا ان كان الى حنيفة يقول لا تحسن فيه فلم ازل به اناظره واقول هو كالمصاص الى ان يرجع ثم رأت امان الاشيا فيه
 فقلت به ثم المراد الزينة المعاص في معذرة احترام عدا كذا والزينة باليار وقد يهزم ومنهم من يكسر لموجه بعد الهز مثل زينة الشرب والعلو ويدر
 من لوزة فوجه الثاني انه متع من غنيمة ويستحق بالركاز كما لا يخلط بغيره فصار كالغير واللفظ وجه الموجب انه يستخرج بالعلج من غنيمة ولا يخرج

جاء

ان المقصود حاصل وهو ما قال وكل شيء اخرجته الا زكاة الشكر لانه لا يملكه الانسان ونفقة البقر والاربعاء والاشجار
التي لا تملكه الانسان قال تعالى لما اخرجت من الجنة يا ادم اخرج من الجنة وكن من الصالحين فانك انت والذين آمنوا هم الصالحون الذين هم

وقوله وعند محمد لصاب السكر خمسة امنار يزيد فاذا بلغ القصب قدر اخرج منه خمسة امنار سكر وجب فيه العشر على قول محمد والامام السكر نفسه ليس
بالزكاة الا اذا اعد للتجارة فخرج يعتبر ان تبلغ قيمته ثلثا باواذن فالصواب انما على قول محمد ان يبلغ القصب بخارج خمسة مثاقير من اسفل
ما يقدر به القصب لنفسه المئتان في عرف ديارنا والله اعلم والفرق تجريك لراعيه اهل اللغة واهل الحديث لسكونها وبه كمثال معروف بهوت
عشر طلاقا والمطر حرم ان لم يقدر به ستة وثلاثين مثاقير من ههنا لانه قوله ان المقصود حاصل وهو ما اخرج فلا يلتفت الى كونه والى
لارض او غير مال كما اذا اخرج العشر في عهدها بحسب العشر على المستاجر وليس بالمالك وعنده على المجرى وكما اذا استعار الارض لغيره المستقر
بالاتفاق خلافا لفرقة اذا كان المستقر مسلما فان كان ذميا فهو على رب الارض بالاتفاق واذا قد ذكرنا باتين فلنذكر الوجبة فيما عدا ذلك
ان العشر منوط بالخارج وان لم يكن سببا وهو المستاجر ولا انها كما تستحق بالزراعة تستحق بالاجارة فكانت الاجرة مقصودة كالشركة فكان الزكاة
مع ملكه فكان اولى بالايجاب عليه ولز في الثانية وبه واية عن ابي حنيفة ان السبب ملكها والتمالة معنى لانه اقام المستقر مقام نفسه
في الاستئجار فكان كالمجرى ولنا ان المستقر مقام المالك في الاستئجار فيقوم مقامه في العشر بخلاف المجرى كانه حصل له عوض منافع ارضه
ولو اشترى زر عاود تركه باذن البائع فاذا ركه فعند ابي حنيفة في خمسة عشر وعشر على المشتري وعند ابي يوسف عشر قيمته التفصيل على البائع والبائعي
على المشتري لانه بدل التفصيل حصل للبائع فحشره عليه الا يرى ان لو لم يتركه وفصله كان عشر عليه والباقى حصل للمشتري فعشره عليه لانه العشر
واجب في الحرج فحصل للمشتري وانما كان يجب في التفصيل لو فصله لان كان المستقر به احب فيه العشر ولو غصب ارضه عشرية فزرعها
ان نقصها الزكاة كان العشر على صاحب الارض لانه ياخذ ان نقصا منها فيكون بمنزلة ثمنها عند ابي حنيفة كالمجرى وان لم ينقصها الزكاة فاعلى صاحب
في زرعه ولو زرع العشرية ان كان البذر من قبل العامل فعلى قياس قول ابي حنيفة العشر على صاحب الارض كما في الاجارة وعندهما يكون في المزيج
كالاجارة وان كان البذر من رب الارض فهو على رب الارض في قولهم قوله مما فيه العشر الاول ان يقول مما فيه العشر ونصفه كيلا يلين ان ذلك
قيمة غير قوله لا يكتب فيه اية العمال ونفقة البقر وكري الا انما وخرجه احوال غير ذلك لعني لا يقال لعدم وجوب العشر في قدر الخارج الذي
مقابلته المئوية بل يجب العشر في الكل ومن الناس من قال يجب انظر الى قدر قيم المئوية فيعلمه بالعشر ثم يمشى الباقي لان قدر المئوية بمنزلة المئوية
بعض كانه اشتراه الا يرى ان من زرع في ارضه مئة مئة لم يزرع من نقصان الارض وطالب له كانه اشتراه ولنا بالتقدم من قوله عليه الصلاة
والسلام فيما مضى سيما ان حكم تفاوت الواجب تفاوت المئوية فلو رفعت المئوية كان الواجب احدى عشر وعشر ما مضى الباقي لانه لم ينزل
الى نصفه الا للموت والغرض ان الباقي بعد رفع قدر المئوية لا مئة مئة فيه فكان الواجب احدى عشر ولكن الواجب تفاوت عشر فافترق العشر
ومرة لانه سبب مئة مئة فعلمنا ان لم يعتبر شرعا عدم عشر بعض الخارج وهو القدر المساوي للمئوية معلوما في ائمتنا فاحاطه وتحريره انه
قد يفتي الى اتحاد الواجب مع اختلاف المئوية واللازم من ذلك عشر ما يفتق من مئة مئة وهو عدم تشييع البعض المساوي القدر المئوية بيان المائنة
لو فرض ان الخارج مثلا اربعون فقيمة فيها مئة السمار وسحق قيمته في مئة السمار والشران وغيره فان الواجب على قول العامة اربعة اشترى
اعتبار المجموع الخارج وعلى قول اولئك فقيمة لان ما يابل المئوية من الخارج لا يجب في قدره مقابلته شيء فلو فرض ان الخارج اربعين فقيمة فيها مئة
من السمار وغرب فان الواجب فيه فقيمة ان حكم الشرع فيلزم اتحاد الواجب فيما مضى بمغرب وفيما سقته السمار وهو خلاف حكم الشرع انتهى ولا يخفى عليك

يجعلها مستأنا فاعلم العشر معناه اذا سقاها ماء العشر ما اذا كانت تسقى بماء الخرج فليس يخرج لان المؤنق في مثل هذا تدفع الماء وليس يخرج

ثم في رواية تعرف مصارف العشر وفي اخرى مصارف الخراج والا قول الشاذ بناء على جواز تبقيتها على ملكه وقال مالك لا تبقي بن جابر بن خزيمة
وقال الشافعي في قول لا يجوز البيع اصله كقوله فيما اذا اشترى الذي عبدا مسلما وفي قول يوزع منه العشر والخراج معا وعن شريك لا شيء فيها
قياسا على السواهم اذا اشترى بما ذمى من مسلم وجب قول الشافعي ان القول بعبء البيع يوجب تقدر العشر ومال الكافر لا يصلح له فالقول بعبئته
يستلزم المتع وجب قول الاخر ان العشر كان ولينها فاشترى اليها بما فيها ثم يبيع ان يوظف عليه الخراج لما ذكره في وجه قول ابي حنيفة فبقاها عليه
جميعا وجب قول مالك ان ملكه للبع للعشر لما فيه من معنى العباد ولا يمكن تغييره وتعلق حق الفقير فيها فيجب جباؤه على اخراجها عن ملكه بقاها
على الفقير او يوزع قول محمد ان معنى العباد وفي الشتراب فيمكن الفاوه قياسا على الخراج لما كان معنى العقوبة فيه تابع الغنى في حق المسلم فتقدر عليه
وجب قول ابي يوسف ان التعريف بالوزع من المسلم على الذي ثابت في الشرع كما اذا امر على العاشر ولم يكن عليه قبله فعلم ان ما يوزع من المسلم اذا ثبت
اعده من الذي يصفى عليه وجه قول ابي حنيفة انه تقدير التعريف لانه ما ثبت بحكم الصلح او التراضي كما في التلايين وتقدر العشر لما فيه
من معنى العباد وان سلم كونه تابعا فانه ليس بالشئ منها والارض التامة من وظيفة مكرمة فيها مشرا على خلاف السائمة على قولنا وبقية
قول شريك فبقاها على الخراج وهو الاصح يقال لكان لا شتمه على معنى العقوبة واسما حصل ان هذا ما منع بقاها الوظيفة فيه مانع فينبذ راجع في
قوله لا شتمه السابق نهائهم الى الان لم يحصل جواب قول مالك ان التغيير لئلا يحق الفقير بعد ثقله فلا يجوز والتعريف ايضا البطال لان
مصروف العشر المتاعف مصارف العشرية وبقاها من غير ممكن لان ما له غير صالح له فلما لم يكن فيها احدى الوظائف الثلاثة ولا خلاها مطلقا
فوجب جباؤه على اخراجها كما اذا اشترى الذي عبدا مسلما عندنا بغيره وبجبر على اخراجه عن ملكه فان قلنا فنقول الشافعي بعدم الصحة او
لان تقدير الوظائف والاختلاف جيل لا يبقى فلا فائدة في تصحيح التقدير ثم الاجبار على الاخراج فاجواب ان معنى الفكرة مطلقا ثم او قد يستتبع
فائدة التجارة والاكتساب وقدس العبة في اغراض كثيرة فيجب التصحيح قوله فبقاها مستأنا قديرا لانه لو لم يحجبها مستأنا وفيها نخل تغل كرا لا شيء
فيها قوله لان الوالدة تدور في مثله مع المارة فاذا كان المارة خرافا فيها فخراج وان كانت عشرة في الاصل منقطع عشر با احتياطها وكذا
وان سقطت بما العشر في عشرية وان كانت خراجية منقطع خراجا با احتياط ايضا فالوظيفة في حقه تابعة للمار وليس في جعلها خراجية
اذا سقطت بما خراج ابتداء وتوقيت الخراج على المسلم كما ظنه جماعة منهم الشيخ حسان الدين السفناقي في النهاية وايز عدم امتناعه بما ذهب اليه
ابو اليسر من ان ضربا يخرج على المسلم ابتداء بآثره وقول فمسح لآئمة لا يفسد في خراج الاراضي انما الصغار في خراج الجبال انما هو نقل
ما تقر فيه الخراج بوظيفة اليه وهو المارة فان فيه وظيفة الخراج فاذا سقطت به تنقل به بوظيفة الى ارض المسلم كما لو اشترى خراجية وهذا
لان المشائلة هم الذين حموا ابد المارة فثبت حقهم فيه وحقهم هو الخراج فاذا سقطت به مسلم اخذ منه حقهم كما ان ثبوت حقهم في الارض اعني خراجها
كما يتهم اياها لتوجب مثل ذلك وصرح محمد في ابواب السير من الزيادات بان المسلم لا يبتدأ بتوظيف الخراج وحمله الخسري على ما اذا لم يشتر
سبب جباؤه بهذا الخراج هذا الموضع وانت علمت ان هذا ليس منه وقوله الوظيفة في مثله اي فيما هو ابتداء بوظيفة على المسلم من ارضه
التي اجباها لا كما يتقرر امره في وظيفة كما في النهاية بان الذي لو حصل داخل بستانا او ارض او نخلة المشهوده القتال كان فيها الخراج وان
سقاها بامارة العشر عند ابي حنيفة قوله لا ليس على الجوسى قديرا ليعيد النفي في غيره من اهل الكتاب بالادلة لان الجوسى الجوسى الجوسى الجوسى

وعلى ذلك انعقد الاجماع والتقدم من له ادنى شئ والمسلمين من لا شئ له وهذا مودى عن ابي حنيفة ربه وقد قيل على العكس

لان الذي الية نصب الشرع اذ نص على الفرق اليهم وبين النبي صلى الله عليه وسلم من هم بالاعطاء كان هذا هو المشروع والاسوة على ما يعتمد فيه باعتبار فهو من المنصوص والقواعد التي تعطيها العورات حتى يجابها فيفيدوا رجالي النصوص لشرح او قواعد المفاداة العورات او بالوازم لحد ما كلفنا في ذلك المنصوص فان قلت السلول منها طلب حكمه المشرع لم يصح قلنا لو كان كذلك كان جوابنا غير ما علمنا به لا اقسام الشك في ما جابوا به بل مستعينا بآدم في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية بانما وعن يحيى بن ابى كثير قال المولفة قلوبهم من بنى امية سفيان بن حرب بن بنى مخزوم اسحارث بن هشام بن محمد بن حمران بن يربوع ومن بنى جمع صفوان بن امية ومن بنى عامر بن لوى سميل بن عمرو وجوليب بن عبد العزى ومن بنى اسد عبد العزى ويحكم بن عزام ومن بنى اشهم ابو سفيان بن الحارث بن عبد المطالب ومن قزاره عبيدة بن حصن ومن بنى تميم الاقرع بن حابس من بنى لفر مالك بن عوف ومن بنى سليم العباس بن مرداس ومن قضيت العلارب بن حارث عطي النبي صلى الله عليه وسلم كل رجل منهم مائة مائة مائة الا عبد الرحمن بن يربوع وجوليب بن عبد العزى فانه اعطى كل رجل منهم خمسين واستد ايضا قال عمر بن الخطاب حين جاز عبيدة بن حصن النخ من بكرم فلم يزل يلبس من ومن شار فليكن يعني ليس ليوم مولفة واخرج بن ابى شيبة عن الشعبي انما كانت المولفة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما ولي ابو بكر انقطعت قوله وعلى ذلك فقد اجماع اى اجماع الصحابة في خلافة ابى بكر كان عمر بن الخطاب قال ما ذكرنا لعبيدة وقيل جاز عبيدة والواقع لطلبنا ان ارضا الى ابى بكر فكتب له الخط فمعه غيره وقال هذا شئ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم يعطيكوه لينا لعم على الاسلام والآن فقد اعز الله الاسلام ونهى عنكم فان شئتم على الاسلام والافئينا بكم السيد فاجابوا الى ابى بكر فقالوا بحقيقة انت امرهم فقال ان شاء الله فمعه نيكه من الصحابة مع تبادر من كونه سببا لاثارة الفاترة وارتداد بعض المسلمين فلو لا اتفاق عقائدهم على حقيقة وان مفسدة مخالفة اكثر من مفسدة المتوقعة لب دوا لا يحارره نعم يجب ان يحكم على القول لانه لاجماع الاعين مستند علمهم بدليل افاد نسخ ذلك قبل وفاته او افاد نصيب احكام بحياة عليه السلو والسلام او على كونه حكما انتهى بانتهار علته وقد اتفق انتهاؤا بعد وفاته ومن آخر عطاء اعطاهم بحال حياته اما مجر وتعليقه بكونه معللا بعلته انتهت فلا يصلح دليلا ليعتمد في نفى الحكم المعلن لما قدمناه من قريب في مسائل الارض من ان الحكم لا يحتاج في بقاءه الى بقاء علته لثبوت استغنائه في بقاءه عننا شرعيا علم في الرق والاصطباع والزل فلا بد في خصوص محل يقع فيه لا يتقارعه عند الانتقام من دليل يدل على ان هذا الحكم ما شرع بغيره ثبوتها غير انه لا يلزم منا تعيينه في محل الاجماع بل ان ظروا الواجب حكم بان ثابت على ان الآية التي ذكرها عمر يصلح لذلك وهو قوله تعالى الحق من ربكم فمن شرار قليوب ومن شرار فليكن والمراد بالعلته في قولنا حكم معنى بانتهار علته العلة النائية وهذا لان الدفع للمولفة هو العلة للاعزاز اذ يصلح الدفع ليعصل الاعزاز فانما انتهى ترتيب الحكم الذي هو الاعزاز على الدفع الذي هو العلة وعن هذا قيل عدم الدفع الآن للمولفة تفسيرا لما كان في زمنه عليه السلو والسلام لان النسخ لا الوجوب كان الاعزاز فكان الدفع والآن جوف عدم الدفع لكن لا يخفى ان هذا لا ينفي النسخ لان اباة الدفع اليهم حكم شرعي كان ثابتا وقد ارتفع ونفاية الامراء حكم شرعي هو علوه حكم آخر شرعي فنسخ الاول لرد ال علة قوله والتقدير من له ادنى شئ وهو ما دون النصيب وقد رغب غير نام وهو مستغرق في الجاهل والمسلمين من لا شئ له فيحتاج للمستلة لقوة او ما يورس بدنه ويحل له ذلك بخلاف الاول حيث لا تحمل المستلة له فاسما لا تحمل لمن يملك قوت يومه بعد شدة بدنه وعند بعضهم لا تحمل من له كسوبا او يملك خمسين درهما ويجوز صرف لركونه لمن لا تحمل المستلة بعد كونه فقيرا ولا يخرج من الفقر بل كونه فقيرا من لا شئ له فيحتاج للمستلة لقوة او ما يورس بدنه ويحل له ويجوز صرف لركونه لمن لا تحمل المستلة بعد كونه فقيرا ولا يخرج من الفقر بل كونه فقيرا من لا شئ له فيحتاج للمستلة لقوة او ما يورس بدنه ويحل له

وكل وجه من هذه صفات اوصاف واحد استند كره في كتاب الوصايا ان شاء الله تعالى والعامل بين قدم الامام اليه ان عمل بعد عمله
في عليه ما يسعد واعرانه غير مقدر بالتمسك بخله فالشافعي لا يستحقاقه نظري الكفاية وهذا لا يخفى ان كان غنيا لا ان فيه شبهة النكاح
فلا يأخذ هذا المصلح الفاضل تازيما لقراءة الرسول عليه السلام عن شبهة الوسخ والغنى لا يؤاخذ به في استحقاقه الكرامة

كتب تشاوي نفسا كثيرة على تفصيل ما قدرنا فيها اذ كان محتاجا اليها للتدريس والاحتياط والصحيح ولو كانت ملكا على وليس له تصايف لم لا يكل
ونفع الزكوة له لانها غير مستغنية في حاجته فلم يكن ككتاب ليدل به وعلى هذا جميع الآيات المحترمين اذ اكلها صاحب تكملة حرفة وغيره وانما حصل ان صاحب
ثلاثة تصايف يوجب الزكوة على مالك وهو النامي خلقة اعدادا وسالم من الدين وتصايف لا يؤجر بها وهو بالدين غير بما فان كان مستغنيا حاجته
بما كل له اخذ بما والاخرست عليه ككتاب تشاوي ايضا بالاحتياج الى كلها او اثبات الاحتياج الى استهلاكها في بيته وعبد وفرن لا يحتاج الى اخذ
وبكره ودار لا يحتاج الى سكتا با فان كان محتاجا الى ما ذكرنا حاجته عليه فهو فقير يكل دفع الزكوة الذي يحرم المسكين عليه تصايف يحرم المسكين ويملك في يده ولا
يملكه كانه يقدّر على الكسب ويملك خمسين درهما على خلاف في ذلك قوله وكل وجه يكون الفقيه اسوا حاله لقوله تعالى اما السفينة فكانت لمساكين
اثبتت للمساكين سفينة واثبتت بانها لم تكن لهم بل هم اجزاء فيها او عارية معهم او قيل لهم مساكين ثم جاء قول ما بالصلوة والسلام اللهم اني مسكين
واتقني مسكينا وحشرته في زمرة المساكين مع ما روي انه يعود بالله من الفقر وتجره ان الفقر المشهود منه ليس لان الفقر النفس لما يصح ان كان ليس له انما
والغنى والمراومة غنى النفس لا كثرة الدنيا ولا دليل على ان الفقير اسوا حاله من المسكين الا ان الله تعالى قد مرهم في الآية على المسكين فدل على زيادة الاتهام
بهم وذلك مظنة زيادة حاجتهم وقد مر من انما قدم العالمين على الرقاب مع ان حالهم حسن ظاهر او خسر سبيل الله وابن السبيل مع الدلالة على زيادة
ما كيد دفع اليهم حيث اضاف اليهم بلفظ في قول ان التقدير لا اعتبارا بغير زيادة الاحتياج والاعتبارات المناسبة لا تدخل تحت مذهب خصوصها من علم الفقهاء
ولان الفقير المعنى المقصود هو المسكين الفقير وكان سوارا لا يمنع بجاؤه من فقره فنفرت من المال اى قطعة من فكلون له شئ وقول الشاعر
بل لك في اجر عظيم تجره به ثنتين مسكينا كثيرا عسكرو به عشرة شياه سمع وبصره مع عورض بقول الاخيه اما الفقير الذي كانت عليه تبه وفق الحال
فم تيرك له سبدا يقال بالنسبة ولا يداى شئ وحصل السبب للشعر كذا في ديوان الادب وقول الاول عشرة شياه سمع الى آخره لم يستلزم انها مملوكة هي سوار
عشر يحصل له يكون سوارا من الخطاب عشرة شياه يستعين بها على عسكروا حيا له ويوجر فيها الخطاب افع لبا وجلا اخرى قوله تعالى او مسكينا
واكثرية اى الصق جلده بالعباب متفرقا حشرة جلدها ازاره لعدم ما يورثه او الصق بطنه بلحوم وشام الاستدلال بموقوف على ان الصدقة كاشفة والاكثر
خطا فيجعل عليه فيكون مصنفه وحض هذا العنصر بالخص على المعاصم كما نص اليوم كونه اذا مستقبلة اى جماعة لخطا وغيره ومن تخفيض اليوم علمنا ان المقصود
في هذه الآية ان تحس على الصدقة في حال زيادة الاحتياج شخص وقوله عليه الصلوة والسلام ليس المسكين الذي تزدده القنينة والقنينة والتمرة والتمرة ولكن المسكين
الذي لا يعرف ولا يقطن له فيعطى ولا يقوم فيسأل الناس يتفق عليه فعل الاثبات اعنى قوله ولكن المسكين الذي لا يعرف فيعطى مراده وليس عنده شئ
فانه لغى المسكنة عمن يقدر على التفرغ لثنتين بطريق المسئلة واثبتها بالغير فهو بالضرورة من اليسال مع انه لا يقدر على التفرغ والفقيرين لكن التمام تمام
في المسكنة وكذا اصح المشايخ في غرض ان المراد ليس الكمال في المسكنة وعلى هذا فالمسكنة المنفية عن غيره هي المسكنة المبالغ فيها لا مطلق المسكنة
وح لا يفيد المطلوب لثالث موضع الاشتقاق وهو السكون يفيد المطلوب كانه عجز عن الحركة فلا يبرح قوله وهما صفتان اوصفت واحدا ثمرة في الوصايا
والا وثان اذ اوصى بثلاثة زبده والفقراء والمساكين وقد ذكر في ثلث الثلث لكل ثمة على قول ابي حنيفة وعلى قول ابي يوسف الزبده نصف الثلث لا ثمة لثنتين
نصفه بنا على جعلها صفتا واحدا والصحيح قول ابي حنيفة وذكره في الاسلام قوله فيعطى ما يسعد واعرانه من كفايتهم بالوسط الا ان استغنى كفاية الزكوة
فلا يراى على النصف لان النصف من الاضاعت وتقدير الشافعي بثلثين بغير علم وجوب من الزكوة الى كل الامناف وهم شامتها انما يتم على اعتبار عدم

لقوله عليه السلام لمعاذ بن جبل ما سئو ذلك من الصدقة وقال الشافعي لا يمين
 وهو رواية عن أبي يوسف في اعتنا بالزكوة ولنا قوله عليه السلام تصدقوا على أهل الأديان كلها ولو لا حديث معاذ لقلنا بالبحر في الزكوة
 ولا يمين بها مسعود ولا يمين بها ميت لا يمين بها ميت لان قضاة دين الغيرة لا يقضون التملك منه لا سيما في البيت
 ولا يشترى به ثيابا تفتق خلاء فالملك حيث ذهب اليد في تأويل قوله تعالى وفي الراتب كتابان الاغنى اسقاط الملك والتبليغ ولا يمين على عمن

فلا يمين الجمع من كل صنف الا انهم خرجوا ان المستحق من الصدقة سبعة غير انهم صرفوا استحقاق اليمين على اثبات انحاء الملك في تعيين من يمينه الزكوة
 حقيقة الاستحقاق لواحد الا بالصراف اليد وقبله لا تعين له ولا استحقاق الا للمعين جبر الامام لغيره على انهم لا يوردون الزكوة على اعطاء الفقير
 ليس الا للخرج عن حق الله تعالى لا يحتمل ثم ركنوا المروى عن الصحابة نحو ما روينا في رواية البيهقي عن ابن عباس بن ابي شيبه عن عمر بن
 وروى الطبري في هذه الآية ان عمران بن عبيدة عن عطاء بن سعيد بن جبير عن ابن عباس بن ابي شيبه عن عمر بن
 وصنعت احبها ان انتهى اجرة جابر بن عبيدة عن عطاء بن عمار عن ابي عبد الله عن عطاء بن عمار عن عطاء بن عمار عن عطاء بن عمار عن عطاء بن عمار
 حفص بن عبيدة عن عطاء بن عمار عن عطاء بن عمار عن عطاء بن عمار عن عطاء بن عمار عن عطاء بن عمار عن عطاء بن عمار عن عطاء بن عمار
 عن حذيفة انه قال اذا وقعت في صنف واحد اجزأك اخرج نحو ذلك عن معمر بن جبير وعطاء بن ابي رباح وابو ابي القاسم الغنوي وابو العالوية وميمون
 بن مهران باسناد حسنة وسئل ابن الجوزي في التحقيق بحديث معاذ فاعلم ان الله قد فرض عليكم صدقة تؤخذ من اغنياهم فتقر على فقرهم
 والفقراء صنف واحد وفيه لظن تسعة قريبا وقال ابو عبيد في كتاب الاموال وما يدل على صحة ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم اتاه بعد ذلك
 مال فجعله في صنف واحد وهم المؤلفون قلوبهم الاقرع بن حابس وعبيدة بن جبير وعلقمة بن علاثة وزيد بن جابر قسمة فيهم الذبيحة التي بعث بها معاذ
 من اليمن انما تؤخذ من اهل اليمن الصدقة ثم اتاه بالآخر فجعله في صنف آخر وهم المغيرة بن قيس القصبية بن الحارث بن عيينه اتاه وقد جعل حالة
 ناقصية اتم حتى ما تينا الصدقة فنامرك بها وفي حديث سلمة بن صحواك البياضي انه امره بالصدقة قوله وانا الآية فالمراد ببيان الاصناف التي يجوز ان
 اليهم قيل ولم يرد عن غيرهم ما يخالفهم قول ولا فعلا قوله لقوله عليه الصلوة والسلام لمعاذ بن جبل ما سئو ذلك من الصدقة حديث ابن عباس بن ابي شيبه
 قال عليه الصلوة والسلام انك ستاتي قوا اهل كتاب دعهم الى شهادة الى الله الا انه الذي روى رسول الله فان بهم افعوا اليك فاعلم ان الله قد فرض من
 عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فان بهم افعوا ذلك فاعلم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنياهم فتقر على فقرهم فان بهم افعوا ذلك
 فاياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم فانه ليس يسميها ومن الله حجاب قوله ويدفع لهم اهل الزمة ما سئو ذلك كصدقة الفطر والكفارات
 ولا يدفع ذلك بحزب مستامن وفقه المساكين احب قوله ولنا قوله عليه الصلوة والسلام تصدقوا على اهل الاديان كلها وروى ابن ابي شيبه عن سلمان
 جبر بن عبد الحميد عن شعث عن جعفر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بن ابي شيبه عن عمر بن
 به ايم الى قوله وما تنفقوا من خير فهو انكم فقال صلى الله عليه وسلم تصدقوا على اهل الاديان كلها وقال ايضا مرسلنا ابو معاوية عن ابي جابر عن ابي
 عن محمد بن الحنفية قال كره الناس ان تصدقوا على المشركين فانزل الله سبحانه ليس عليكم به ايم قال فتصدقوا للناس عليهم وروى احمد بن محمد بن عيسى
 في كتاب الاموال ثنا علي بن الحسن عن ابى سعيد بن ابى ايوب عن زهرة بن سعيد بن جبير عن السيب بن ابي ايوب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدق على اهل بيت
 من اليهود بصدقة فهي تجرى عليهم قوله ولو لا حديث معاذ لقلنا بالبحر في الزكوة الى الزمى لكن حديث معاذ مشهور فجازت الزيادة عليه
 اطلاق الكتاب على اطلاق الفقهاء في الكتاب وهو عام نخصه من كونى بالاجماع مستندين الى قوله تعالى اسمايهاكم الله عن الذين قالوا لكم في الدين فجاز
 تخصيصه بعد ذلك لاجل قوله لا نعصم التملك هو الركن فان الله تعالى سماها صدقة وحقيقة الصدقة تملك المال من الفقير وهذا في البناظر كذا في التفسير
 لا ليس كما كان للملك من الميت ولا الورثة ولا الورثة من الميت فكله كان الكسب لصاحبه لا لهم قوله لان قضاة دين الغيرة لا يقضون التملك ولا سيما في البيت

الحبل

عن محمد بن عبد الحميد

كأنه حر من دابة عند حيا ولا يندفع الى ملوك غنى كان الملك واقف لمولا ولا الى ولد غنى الا كان صغيرا لانه يبعث غنيا بما لم يبعث غنيا
ما اذا كان كبيرا انما يبعث غنيا بيسار ايده وان كانت نفقته عليه ويحمله في احواله الغنى لا ينجى وان كانت نفقته لا تدل غنية بيسار
زوجا يقدّر النفقة لا يقدّر موصرة ولا تدفع الى ابني هاشم لقوله عليه السلام يا بني هاشم ان الله تعالى جعل عليكم في الدين اوصافا
دعوتكم من انفسكم فيكون النظم على ان المال ههنا كالماء يندنس باسقاط الفرض اما النظم جعلا في النظم جعلا

نظم ابن مسعود انه ولد واقف من نقد في عليم فقال عليه الصلوة والسلام صدق ابن مسعود وزوجك ولك حق من نقد وقت به عليهم ولا معارضة لانه
بين ادم والاولى في شيء باق في تامل وقوله وذلك يجوز كونه مجاز عن الزنا في جميع الايام في الرواية الاخرى وكونه حقيقة فالمعنى ان ابن مسعود اذا حكمها
انفقها عليهم واجوبان ذلك كان في صدقة ما غلة لا ينهى التي كان عليه الصلوة والسلام تحول بالموصية واسحت عليها وقوله بل تجزئ ان كان في عرف
الحدوث لا يستعمل غالب الا في الواجب لكن في النظم لما فيه الاغم من النظم لانه كذا في المعنى بل يكفي التعديق علينا في تحقيق معنى الصدقة وتحقيق مقصودنا
من التعديق بل الله تعالى في علم القياس ح عن النظم قوله لانه حر مريون اما ان يكون لفظه عتق بغيره معينا للفاعل او للمفعول فعلى الاول لا يصح العمل
لما به حر مريون او هو حر كله ملاين عند ما لان للفق لا يجزئ عند ما عتاق بغيره عتاق كله وعلى الثاني لا يصح تعليقه عدم الاعطاء بانه بمنزلة المكاتب
لان مكاتب الغيرة وهو مصروف بنفس فلا يفرق عن المكاتب ويحتاج في فعله تخصيص المسئلة فان قري بالبنار للفاعل والمردود مشترك بينه وبين ابيه يفرق
فصية فعله السعاة لابن فلا يجزئ الدفع اليه كما يشاء به وكما لا يفرق لانه لا يجزئ الدفع لمكاتبه وعند ما يجوز لانه حر مريون لابن وان قري بالبنار للمفعول
فالمراد عند مشترك بين الاثنين عتق احد بها فعليه فيستوي السكات فلا يجوز السكات الدفع اليه لانه مكاتب نفسه وعند ما يجوز لانه حر مريون وهو حر مريون
ان يدفع الانسان الى يدونه او المواتر السكات التقيمين كان اجنبيا عن العبد فغيره ان يدفع اليه كما يشاء لغير قوله ولا يدفع الى مملوك غنى فان كان ذكرا
بما لا ينفق رقية وكسبه جاز والدفع اليه عند ما لا ينفق خلافا لما لا يدفع الى المولى لا يملك كسبه عنده فهو كالمكاتب وعند ما يملك لا الى يدونه وادم ولا يملك
مكاتبه لانه مصروف بالنفس في الذخيرة اذا كان العبد زنا وليس في عياله مولا ولا جدي شأ اذا كان مولا غنيا يجوز روى ذلك من ابني يوسف استت
وقوله لانه لا يفرق في حق المكاتب لولا هذه المعارض وهو المانع وغاية ما في هذا وجوب كفاة على السيد وما يشبهه تركه واستحباب الصدقة النافذة عليه وقيل يجب له
عند فقير مولا الغنى وعدم قدرته على الكسب يفر من حال ابن السبيل قوله ولا حق في كسب مكاتبه وكذا الميراث من ماله مكاتبه لم يجز بمنزلة تزوجه بغيره
قوله ولا الى ولد غنى اذا كان صغيرا ولا فرق بين المذكور والاخرى وبين ان يكون في عيال الاب ولا في الصبي في الفتاوى كودع الزكوة الى ابنة غنى تجزئ
في رواية عن ابني يوسف وهو قول ابني حنيفة ومحمد وكذا اذا دفع فقير لابن مسعود قال ابو يوسف نعم ان كان في عيال الغنى لا يجوز وان لم يكن جاز
قوله وان كانت نفقته عليه بان كان زنا او اعشى ونحوه بخلاف بنت الغنى بالكنية فانها تستوجب النفقة على الاب ان لم يكن بها بزه الا حذر
ونقص الزكوة اليها لما ذكر في الابن الكبير قوله بخلاف امرأه الغنى انما تجزئها في الرواية وسواء فرض لها النفقة او لا وعن ابني يوسف لا يجوز لانهما
مكفيت بما تستوجب على الغنى فالعرف لما كان يعرف الى ابن الغنى وجب الظاهر في الكتاب الفرق ان يستعمل بها النفقة بمنزلة الاجرة بخلاف زوجة الولد الغنى
لانه مسبب عن الجزية وكان كنفقة نفسه فالعرف الى نفس الغنى قوله ولا تدفع الى ابني هاشم هذا ظاهر الرواية وروى ابو بصير عن ابني حنيفة انه يجوز
في هذا الزمان انما كان مستغنى في ذلك الزمان وعنه عن ابني يوسف يجوز ان يدفع بعض بني هاشم الى بعض كوتهم وظاهر لفظ المروى في الكتاب
وهو قوله عليه الصلوة والسلام يا بني هاشم ان الله ذكره لكم عسالة ايدي ان من اوصاهم وعوضكم عنها تجلس خمس لا يفيقه القطع بان المراد من الناس من
لاهم الخاطيون بالخطاب المذكور من اخوتهم والتوحيش تجلس خمس من صدقات الناس لا يستلزم كونه عوضا عن صدقات انفسهم لكن بذكر اللفظ غير انما
ما في سلم عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث قال اجتمع ابن ربيعة العباس بن عبد المطلب فقالوا لعلنا بنين القلائد بنين للفضل ابن العباس الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فامرهم على هذه الصدقة فاصابها ما يصيب الناس فقال علي بن ابي طالب فانا طلقنا حقنا ونكنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو

واما هو الذي روى ابن مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قيل له انزل الى الصدقة فقال لا انت مولا فاذنوا في ما اذا اعتق القريشي عبيدا
لنصرانيا حديث فوجد منه الجور وبسبب حال المعقود كونه انقياسا من الاحتياق بالمال بالنسبة قد خص الصدقة فقال ابو حنيفة ومحمد بن ابي ذر انما هم الزكاة
الى رجل يظنه فقيرا ثم انما ان الله على اهلها شئ او كافر او دفع في ظلمة فبان انه لولا اوانه فلا اعاده عليه وقال ابو يوسف عليه الاعادة لا يظن خطأ ببقائه
وهو كان اذ وقع على هذه الاشياء عوصا كما دلل في الثبوت كما حديث مع بن يزيد فانه عليه السلام قال فيه ما يزيد ذلك ما لو فبت ديا ماعني لك ما اخذت
وقد دفع اليك كل اية صدقة ولا ان الوقوف على هذه الاشياء لا يخرج اذ في القطع فيكون في ما عدا ما تقدم عن كذا اشد من عليه القبلة حتى لا ينفذ في غير الله الذي لا يخرجه
والظاهر من ادله هذا التحريم ودفع في كبره انه معصا اما اذ شك لم يخرجه في دفعه وفي كبره انه ليس بغيره فلا يخرجه الا ان الله قد عصى في دفعه الى شخص
علم ان عبد اد مكانه لا يخرجه لانعدام التملك وهو الذي علم على ما هو ولا يخرج دفع الزكاة الى من يملك ثوبا من ثيابي ما كان لان الذي الشئ مقداره
وابو لبيب كان حريصا على ادمي النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستحقها بنوه قوله واما ما لم يعم فلما روى الشيخ اخبر ابو داود والترمذي والنسائي عن
ابن ابي ارفع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا من بني مخزوم على الصدقة فقال لا ابي ارفع عجبني فانك تعيبنا
قال حتى اني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسأله فاسأله فقال مولى القوم من انفسهم وانا لا تحمل لنا الصدقة قال الترمذي حديث حسن صحيح وكذا
صحة الحكم ورواه ارفع هذا اسمه اسلم واسم ابنه عبد الله وهو كاتب علي بن ابي طالب قوله وقد خص الصدقة يعني فيبقى فيما رواه على القياس فتوخد
منه الجزية ولا يكون كقولهم قوله وقال ابو يوسف عليه الاعادة ولكن لا يخرجه ما رواه ويل لطيب للقاضي اذا اظهر حال لا رواه فيه واختلقت فيه
وعلى القول بان لا يطيب تصدق بها قيل بره على المعطى على وجه التملك من ليعيد الاداء قوله وصار كالاواني فيفيد انه ما خوفي صورة ان لا يكون الا
بالتحريم والاقوال وصار كالمار والاشياء يعني اذا تحريم في الاواني في موضع يجوز التحريم فيما بان كانت الغلبة للظاهر منها وفي الشك لان التحريم
فيها واذا كان الظاهر مرفوعا فوق تحريمه على انا وروى في فصل فيه وتوضا منه ثم ظهر من حيث عبيد اتفاقا فكذلك اذا اختلف في القاضي
باجتهاده ثم ظهر نفس بخلافه ولما حديث من وهو ما اخرج البخاري عن معن بن يزيد قال بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم انا والى وبيد
وخلعت على فكمحي ارضا صحت اليه وكان ابني يزيد اخرج وانا من تصدق بها فوضعها عند رجل في المسجد فمحت فاخذتها فاتي بها فجاء فقال
والله اياك اردت فخاصمتني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لك ما نويت ما يزيد ذلك ما اخذت يا معن انتهى وهو وان كان وقت
حال يجوز فيها كون تلك الصدقة كانت لفلان لكن عموم لفظه في قوله عليه الصلاة والسلام لك ما نويت يشهد المطلوب ولان الوقوف على
هذه الاشياء اسما هو بالاجتهاد لا القطع فينبغي الامر على ما يقع عند كذا اذا اشدت عليه القبلة ولو امرناه بالاعادة كان بالطريق الاوسط
من الاجتهاد ولو فرض تكرر خطا في تكررت الاعادة افضى الى اخرج لا يخرج كل ماله وليس بهذا الزكاة حصدا مع كون اخرج مرفوعا
عموما بخلاف نجاسة المار ووجود النقص فانه ما يوقف على حقيقة بالاختيار قوله وهذا اذا تحريم الخ تحريم لمحل النزاع وحاصل وجه المسئلة
ثم لا يخرج من شخص من غير شك الا تحريم على اجواز الا ان لا يغناه مثلا فيعيد فان شك فلم يجوز رفع او تحريم فغلب على غناه ودفع لم يخرج
يظهر انه مصرف في تحريمه في الصحيح وتبين بعضهم ان كسالة الصلوة حالة الاشتباه الى غير جهة التحريم فانما لا يجوز عندا في صفة روح ومجهر وان ظهر
صوابه وانما الاتفاق على اجواز هنا والفرق ان الصلوة استلزام اجتهاد معصية لتعدد الصلوة الى غير جهة القبلة اذ هي جهة التحريم
حتى قال ابو حنيفة رحم فضي المار فلا يتقلب طاعة وهنا نفس لا عطاء لا يكون بها صاعيا صلح وقوم مسقطا اذ اظهر صوابه الثالث اذا شك في تحريم
فظهر مرفوعا دفع فظهر خلافه وهو خلافية قوله لانعدام التملك فهو على ملكه كما كان ولا حق في كسب مكانة فلم يتم التملك بخلاف الوقف لم يخرجه
غناه وانما حقه قوله ولا يجوز دفع الزكاة لمن يملك ثوبا من ثيابي ما كان لان الذي الشئ مقداره
الكثير من اثنين فان كان محمدا بامر فاولا كل من دفع قبل ان يبلغ ما في يده اجماع ما تين جازت زكوة ومن دفع بعده لا يجوز الا ان كان في
مدونه ما يغيره في التفصيل في اثنين تفصل بعد دينه فان كان بغير امره جاز الكل مطلقا لان في الاول هو وكيل عن الفقير فما اجمع عنده
يملكه وفي الثاني وكيل له افعين فما اجمع عنده ملكهم عن ابى يوسف فيمن اراد ان يعطي فقيرا الفادى لا دين عليه فوز بها مائة مائة وقصدت كذا
بجزء كل الالف من الزكاة اذا كانت كاهما حاضرة في المجلس ودفع كلهما غيب بمنزلة مالهود فيها حالية ولو كانت غائبة فاستدعي بها مائة مائة

والشرط ان يكون فاضلا عن الحاجة الشخصية دائما الفاء شرط الوجوب ويجوز دفعها الى من يملك الحق من ذلك وان كان صحيحا مستتبنا
 لانه فقير وانفقاهم المصارف ولان حقيقة الحاجة لا بد من خلوها عن الحاجة على دليلها وهو فقد المصارف وبكره ان يدفع الى واحد من اثنين
 فصاعدا دون دفع جاز قال رحمه الله لا يجوز ان يكون الغناء قسما من ابداء يحصل الاداء الى الغنى ولنا ان الغناء حكمه اداء فيتحققه كسبه بكرة فقرب
 الغنى منه كسب صلى الله عليه وسلم فبذلك قال وان يغني بها انسانا احب الى معناه الاغناء عن السؤال لان الاغناء هو طلقا مكره وبكره فقل الزكاة
 من بلدا الى بلاد وانما يعرف صدقة كل فريق فيعلم ما يماجد به من حيث معاذم وفيه راحة حق الجوارح لان يغنيها الانسان في قرابة ادلى قومهم احوال من اهل بلده
 لما فيه من الصلة او زيادة دفع الحاجة ولو فضل الى غيره من اجزاء ادان كان مكروها لان المصنف مطلق الفقهاء بالنقص دافعه اعلم

كلما حضرت لا بد فيها اليه لا يجوز منها الامتنان والباقي تلحق قوله والشرط ان يكون فاضلا عن الحاجة اما اذا كان له المصارف ليس تاسيا به
 مستغرق بجواز الاصلية فيجوز الدفع اليه كما قدمنا فمن يملك كتابا تشاوى نصبا ويوهم عالم يحتاج اليها ان يجادل الحاجة له بها فحينئذ لا آت وتكون
 ودار وجهه يحتاج الى الحاجة والاستعمال او كان له نصيب من الاموال مشغول بالدين وعنده ما ذكر في المبسوط اجل الف وعليه الف ولد له وادوم بالحق
 تشاوى عشرة الاف لا زكاة عليه ثم قال في الكتاب انك لو تصدق عليه لم يكن موقفا للصدقة وفي الفتاوى ولو كان له نحو ايتى او زرع فحلت
 تشاوى ثلاثة الاف وعلتها لا يكفي القوة وقوت عياله يجوز صرف الزكاة اليه في قول محمد رحمه الله وهذا التحصيص يفيد الاختلاف وفي باب صدقة الفطر
 من الخلافة يعبر بقيمة الضيقة والكريم عند ابى يوسف رحمه الله هو اختلاف المراد في الفتاوى ولو اشتري قوت سنة تشاوى نصبا يافا فان
 انه لا يعد نصبا وقيل ان كان طعام شهر تشاوى نصبا جاز الصرف اليه لان زاده ولو كان له كسوة الشار لا يحتاج اليها في الصيف جاز الصرف
 ويعتبر من الزرار ما زاد على ثوبين قوله وان كان صحيحا مكتسبا وعند غيره زاد لا يجوز للكسوة لما قدمنا من قوله عليه الصلوة والسلام انك
 لغنى ولا تسمى مرة سوى وقوله للرحلين الذين سألوه فزادوا جلدان اما انه لا حق كما فيها وان شئتما اعطيتكما او اجواب ان الحديث الثاني دل على ان
 حرمة سواها لقوله وان شئتما اعطيتكما فلو كان الاخذ من غير مستقط غير صاحب المال لم ينفذ قوله وبكره ان يدفع الى واحد تسمى درهم نصبا
 الا ان يكون نديا لا يفضل له بعد قضاء دينه نصبا او يكون ميسرا اذا نزع الماخوذ على عياله لم يصب كذا ومنهم نصبا والمستسنة ظاهرة وحكما وبكره
 وقوله فيتحققه صريح في تعقب حكم العلة ايا كان في الخارج والاحب ان يغني بها فقير او يسهل عليه الصلوة والسلام اخذهم عن المستسنة في
 هذا اليوم والا وجه غير هذا الاطلاق بل ان يتفرق الى ما تقتضيه الاحوال في كل فقير من عياله وخاصة اخرسه كبره وثوب وغير ذلك
 والحديث المذكور كان في صدقة الفطر قوله لما روينا فيه من حديث معاذ وهو قوله صلى الله عليه وسلم فرباني فقر وتهمموا بالمعبرين انك
 مكان المال وفي صدقة الفطر مكان الرئيس المخرج عنه في الصحيح مراعاة لايجاب الحكم في محل وجود سببه فالواو الافضل في
 صرفها ان يصرفها الى اخوة الفقراء ثم اولادهم ثم اعمامهم الفقراء ثم اعمامهم ثم فروعهم ثم جيرانهم ثم اهل سكنتهم ثم اهل بيوتهم
 قوله الا ان يقلبوا استثناء من كراهية النقل ووجب ما قدمناه في مسئلة دفع القيمة من قول معاذ لاهل اليمن اقولني بوض
 ثياب خمس اذ ليس في الصدقة مكان الذرة والشعير اهلون عليكم وخمس اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالمدينة ويجب كون محله كون من بالمدينة اخرج او ذلك ما يفضل بعد اعطائه فقرا ثم واما النقل للقرابة فلما فيه من مصلحة اعم
 زيادة على قرابة الزكاة هذا ويناسب الا ان الصدقة الواجبة بايجاب الله تعالى الصدقة الواجبة بايجاب العبد فلا يان
 بذكر شئ من انكما تكمل للوضع فلزم الصدقة بالذرة فان عين درهم او فقيرا بان قال الله تعالى ان تصدق بهذا الدرهم او على
 هذا الفقير لم يلزم فلو تصدق بغيره على غيره خرج عن العدة وفيه خلاف زفر وزفر ان تصدق بغيره كذا وكذا تصدق بغيره جاز ولو زفر ان تصدق
 بهذه الدرهم فمكنت قبل ان تصدق به لم يلزم شئ غير ما دللتم عليه فتصدق بمثلها جاز ولو قال كل شئقة نقل الى من املك فمكنت على ان تصدق
 به لم يمتنع ان تصدق بكل ما املك الا ما جاز له طعام اذن له ان يأكله ولو قال ان فعلت كذا مالي صدقة في المساكين لا يدخل الدين الدين

بشرط الحرية لتحقيق الخلق والاسلام ليصح قربه واليسار لقوله عليه السلام لا صدقة الا عن ظهر غنى وهي حجة على الشافعي في قوليه على ذلك زيادة على قوت يومه لنفسه وعياله وقدر اليسار به ما يقدر النفع في الشروع به فاصلا عما ذكر من الاشياء لانها مستحقة بالحاجة الاصلية والمستحق بالحاجة الاصلية كالعدوم ولا يشترط فيه الغنى ويعلق بهذا النصا بجزء من الصدقة وجوب الاخمية والقطر قال يخرج ذلك عن نفسه لحديث ابن عمر قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر على الذم ولا تفي الحديث ويخرج عن ذلك الصغار لان السيد يسره عنه وقيل عليه لا يشترط اليه قال زكاة الراشدين هي امانة السبيبة والاخوة لا تخرج باعتبار انهم بعد الراسخ في الخطيئة والاصل في النسخ المستعمل هو ما عليه

فلما ذكرنا ان منكر وجوبها لا يفي فكان المتيقن الوجوب بالمعنى العربي عندنا والندرج في اعلم قوله وبشرط الحرية ليمتثل التليك اذ لا يملك الا التملك ولا يملك غير الحق فلا يتحقق منه الركن وقول الشافعي انها على العبد وتحملة سيد ليس بذاك لان المقصود والاسمى من التكليف ان يعرف التكليف نفس منفية لما له وهو الرب تعالى ابتداء بالنظر طاعة من خصيانه ولذا لا يتحقق التكليف الا بفعل المكلف فاذا فرض كون المكلف لا يبرئ شرعا من تلك النفقة التي يوجبها من فعل الاعطاء وانما يلزم شخص آخر لزم انتقاها بالابتلاء الذي هو مقصود التكليف في حق ذلك المكلف ويثبت الفائدة بالنسبة الى ذلك الاخر لا يتوقف على الايجاب على الاول لان الذي له ولاية الايجاد والاعلام هو الذي لا يمكن ان يكون التكليف بغيره بسبب عبده الذي ملكه له من نفسه فوجب له الدليل القطع وهو لزوم انتفاء مقصود التكليف الاول ان يكل باور ومن لفظ على في نحو قوله على كل حر وعبد على معنى عن كقولنا اذا فرضت على بنى قشير لغيرهم ان يجنبوا رضابا وهو كثير ويطردون الفاظ وهو خفي على ولوعلى وسهل على ونعصب على كلها بمعنى عنى هذا لو لم يجرى شئ من الفاظ الروايات بلفظ عن كيدنا يمانية الدليل العقلي فكيف وفي بعض الروايات مخرج بها على ما في سند الصحيح من حديث ثعلبة على ان التامل لا يخفى عليه ان قول القائل كلف بكذا ولا يجب عليه فعله يجر الى التناقض فمتل من انتفاء الفائدة باذني تامل قوله لقوله عليه الصلوة والسلام لاصدقة الا عن ظهر غنى رواه الامام احمد في مسنده ثنا يعللى بن ابى عبيد ثنا عبد الملك بن عطاء عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصدقة الا عن ظهر غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن نتول وذكره البخاري في صحيحه تعليقا في كتاب الوصايا مقتصر على الجملة الاولى فقال وقال النبي صلى الله عليه وسلم لاصدقة الا عن ظهر غنى وتعليقاته المخرومة لها حكم الصحة ورواه مرة لنفسه هذا اللفظ ولفظ الطهر مقصود كطهر القلب وظهر العيب في المغرب وهو حجة على الشافعي في قوله يجب على من ملك زيادة على قوت يومه نفسه وعياله وماروى احمد ثنا عفان قال سالت حماد بن زيد عن صدقة الفطر فحدثني عن ثمان بن راشد عن الزهري عن ابى ثعلبة بن ابى صغير عن ابي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ادوا ما مما من قمح او حنظل او برشك حماد عن كل اثنين صغير او كبير ذكر او انثى حر او مملوك ففى او فقير او غنيكم فيزكيه الله واما فقيركم فمروا عليه اكثر مما يعطيه فقد ضعفه احمد بالنسبة من راشد وجهالة من ابى صغير ولو صح لابقاوم باروناه في الصحة مع اننا لا نضبط كثرة من الروايات المشتملة على التقسيم المذكور ليس فيها الفقير فكانت تلك رواية شاذة فلا قبل خصوص ما نبوتوا بعد الصدقات والحديث الصحيح عنها قوله ويتعلق بهذا النصا بجزء من الصدقة وجوب النفقة وذوى الارحام ولقد قم تحقيق هذا النصا وحديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر فنه اول الباب قوله لان سبب راس يميته ويلى عليه الفيد بسببته الراس المذكور لفظ عن نى قوله من كل حر وعبد صغير او كبير ذكر او انثى وكذا لفظ على بعد ما قامت الدلالة على ان المراد يمين عن استفدنا منه ان هذه صدقة تب على الانسان بسبب مولاه والقطع من جهة الشرع انه لا يجب عن لم يكن من مولاه في ملوثة وولاية فانه لا يجب على الانسان بسبب يمينه غيره وولده وفي رواية الدارقطني حديث ابن عمر قال في اخره من توفون ولو كان صغيرا لكانت له ولاية شرعية له عليه يجب ان يخرج عنه اجماعا فزعم انهم السبب اذ كانوا ذكالك الوصف والمصدر استدلل عليه بالامانة في قولهم زكاة الراس وتامه موقوف على كماله في التركيب سموه من صاحب الشرع لان السبيبة لا تثبت الا بوضع او من اهل الاجماع وبما ذكرنا في تامل الاضافة في قولهم زكاة الراس اوصافه بطر بها والى الشرط لما اوجبه من تعدد الواجب عند تمام اليوم ولقد والراس فانه يقتضى اعتبار الشارح بسببته للراس واور عليه ما عارضه من تعدد الواجب

فصل في مقدار الواجب وقته

الفطر نصف صاع من بيا ودقيق او سويق او زبيب وصاع من تمر وشعير وقال النبي صلى الله عليه وسلم انما النكاح

انشاء باختياره فلا يبرق قال الثاني روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الملك لا يبرق من فرائضه كالنكاح ولما ان الملك والولاية موقوفان فموقوف ما بين يدي عليهما الا ان يبرق

فصل في مقدار الواجب قوله او دقيق او سويق اي دقيق البر وسويقه اما دقيق الشعير وسويقه نبيذ الشعير قوله وهو رواية عن ابي حنيفة روى الحسن عنه ومحمدا ابو اليسر لما ثبت في الحديث من تقديرها بالجناس كما استفت عليه عن قريب ورفع الخلاف فيهم بان ابا حنيفة انما قال في

ن الا حاشي

ن

ن

وما زاد يحمل على الزيادة تطوعا ولهما في الزبيب انه والتمر

الاثر والزرير والشعير ولم يكن الحنطة وما ينادى به ما عند البخاري عن ابي سعيد نفسه كنا نخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النضر ما
 من طعام قال ابو سعيد وكان طعامنا يومئذ الشعير والزبيب والاقط والتمر فلو كانت الحنطة من طعامهم الذي يخرج كباور الى ذكره قبل الكل
 اذ فيه صريح مستند في خلاف معاوية وعلى هذا يلزم كون الطعام في حديث الاول مراد به الاحم لا الحنطة بمخصوصه ما فيكون الاقط وما يند
 في حنطة انما هي على العام وهي اليه وان كان خلاف الظاهر الصريح عنه ويأيد به كون المراد بقوله لا ازال اخرجها لا ازال اخرج الطعام
 اي كذا انما نخرج مما ذكرته معاوية كثره القوت الاخر فاما خرج منه ايضا ذلك القدر وما حمله في التحقيق انه لم يرد ذلك التقديم بل ان انا
 صاع غير انه اتفق ان بامنه الاخراج في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان خيرا الحنطة وانه لو وقع الاخراج منها لا يخرج صاع ثم ياتي
 بعد هذا كله ما رواه الترمذي عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث مناديا ينادي في فجاج مكة لا ان صاعا من
 واجبة على كل مسلم ذكر او انثى حرا او عبدا صغيرا او كبيرا ان من قمح او صاع مما سواه من الطعام وقال حسن غريب انتهى وهو مرسل فان
 ابن جريج يدين عمرو بن شبيب ولم يسمع منه وهو حجة عندنا بان ثبوت الحديث والامانة في المرسل وماروى الحاكم عن عطاء بن رسول الله
 بعث مناديا ينادي ان صاعا من شعير او تمر واره البزرا باقط او صاع مما سوى ذلك من الطعام
 صححه الحاكم واعلمه غيره يحيى بن عمار عن ابن جريج عن حماد بن عمار عن ابن جريج وهو يروي هذا الحديث
 عن ابن جريج واره الدارقطني عن علي بن صالح عن ابن جريج عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر صاكا ببيع
 ان صاعا من النضر حقا واجبا على كل مسلم وان من قمح او صاعا من شعير او تمر واره البزرا باقط او صاع مما سوى ذلك من الطعام قال
 صاحب التتبع هذا خطأ منه ولا تقام احد ضعفه لكنه غير مشهور احمالي عند ابي حاتم وذكره ابنه شيخ معروف احمال البزاز وكنيته ابو الحسن وذكره
 ردواعنه منهم الشوري ومستم من سليمان وذكره ابن حبان في كتاب الثقات وقال يعرف انتهى فم يثبت منه الا الارسل وهو حجة بالفراد
 عند جمهور العلماء وعند الشافعي اذا اعتقد جمل آخر يروي من غير شيوخ الآخر كان حجة وقد اعتقد باقره من حديث الترمذي واره
 ابو داود والنسائي عن ابن عباس انه طلب في آخر رمضان بالبصرة الى ان قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة
 صاعا من تمر او شعير او نصف صاع قمح الحديث ورواه ثقات مشهورون الا ان الحسن لم يسمع من ابن عباس فهو مرسل فانه يعرف
 اهل الاصول نعم نحو هذا واره ابو داود في مسنده عن سعيد بن المسيب فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من من حنطة و
 روه الطحاوي قال ثنا المنزني ثنا الشافعي عن يحيى بن ابراهيم بن سعد عن عتيق بن خالد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن
 ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من من حنطة قال في التتبع اسناد صحيح
 وكونه مرسل لا يضر فانه مرسل سعيد ومسيله حجة انتهى وتقول الشافعي حديثه بين خطأ حملها الباقى على معنى ان الاخبار الثابتة تدل على
 ان التعديل لم يدين كان بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى وما حمله انه رجع غيره وان كان هو صحيحا وهو ليس بلازم بل التعديل لازم
 ان من قال ذلك كذا وتارة أخرى وقت خطبته لم يكن عنده علم من فرض النبي صلى الله عليه وسلم في الحنطة وليس يلزم من عدم علمه او لك عنده علمه
 والسلام عاده عنه في الواقع نعم قد يكون من مغلطة ذلك لكن ليس بلازم البتة بل يجب البقاء مع عدمه ما لم يتقبل وجوده منه عليه الصلوة والسلام

ان يكون
ان يكون

ان يخطب

يتقاربان في المقصود وله انه والبر يتقاربان في المعنى لانه يؤكل كل واحد منهما لجميع اجزائه ويطبخ في
 النواة ومن الشعير الخالة وبهذا يظهر التفاوت بين البر والقروما من الدقيق والسويق مما يتخذ
 من البر ما دقيق الشعير كالشعير والاولى ان يراعى فيهما القدر والقيمة احتياطا وان نص على
 الدقيق في بعض الاخبار ولم يبين ذلك في الكتاب اعتبارا للغالب والمخبر به في القيمة

على وجه الصحيح بقوله وعلى انه لا يجدر بان الاخبار يثبت ان فرضه في الحنطة كان بمكة برسائل النادى به وذلك انما
 يكون بعد نسيخ ومن الجائز غيبته في وقت هذا واشغله عنه خصوصاً وهم انما كانوا فيه على جناح سفر اخذين في بيته وفيما روى فيه مما
 يصلح للاستشهاد به ما اخرج الامام احمد في مسنده من طريق ابن المبارك عن ابن ابي عمير عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن ناطقة بنت
 عن اسماء بنت ابى بكر قالت كنا نودى زكوة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تدين من قمح بالدر النخلى تباردون به وحديث ابن ابي عمير
 صالح للمناجات سيما وهو من رواية امام منه وهو ابن المبارك ثم قد روى عن اختلاف الراشدين وغيرهم فاخرجه ليعق ورواه عبد الرزاق
 مصنفه اخبرنا معمر بن عاصم عن ابى قلابة عن ابى بكر انه اخرج زكوة الفطر من حنطة وان رجلا ادى اليه صاعين اثنين وهو مقطوع وارجح
 ابو داود والسنن عن عبد العزيز بن ابى رواد عن نافع بن ابن عمر كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صاعاً من شعير او تمر او سلت او زبيب قال عبد الله بن عمر انما كان تمر وكثر الحنطة جعل تمر نصف صاع حنطة وكان صاع من تلك الاشياء واعلى
 سنده بابن ابى واوكلهم فيه ابن حبان وثقه باقتحام من ان التقليل بذلك انما كان في زمن معاوية ودفع الاول بان من داود ان تكلم فيه
 ابن حبان فتدبر وثقه ابن معين ويحيى بن سعيد النخعي وابو حاتم وغيرهم والمؤثرون لهم يعرف واخرج الطحاوى عن عثمان انه قال في حنطته
 او زكوة الفطر من حنطة اخرج الطحاوى ايضا به وعبد الرزاق عن ابى قلابة عن جرت عليه نصف صاع من تمر او صاع من شعير او تمر
 واخرج عبد الرزاق عن ابن الزبير قال زكوة الفطر صاع من قمح او صاع من تمر او صاع من شعير واخرج نحوه عن ابن عباس وابن مسعود ورواه
 عبد الله بن روى ايضا ثنا معمر بن الزهري عن عبد الرحمن بن ابى هريرة قال زكوة الفطر على كل حر وعبد ذكر اوانشى شعير او كسيرة فقير او غنى
 صاع من تمر او نصف صاع من قمح قال معمر وبلغنى ان الزهري كان يرفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صاحب الامام هذا في الوقت
 فيه تحقق واما الرفع فانه بلغنا لم يبين منه شيء فيه من حديثه فهو مقطوع واخرج ايضا عن مجاهد قال كل شيء سوى الحنطة فنية صاع وفي حنطة
 نصف صاع واخرج نحوه عن طاووس وابن ابي عمير وعروة بن الزبير وسعيد بن جبير وابى سلمة بن عبد الرحمن واخرجه الطحاوى عن جماعة
 كثيرة وقال ما علمنا احدا من الصحابة والتابعين يروى عنه خلاف ذلك انتهى وكان اخرج الى سفيان طاهر فلم يحضر عنه ولو تضرعنا الى ثبوت ذلك
 في المسماة كان ثبوت الزيادة على ما بين متفيا فلا يكف بالوجوب مع الشك قوله يتقاربان في المقصود وهو التثنية والاستحسان وقوله يتقاربان
 في المعنى هو لان كلاهما يؤكل كله قوله والاولى ان يراعى فيهما اى في الدقيق والسويق القدر والقيمة جميعا احتياطا وان نص
 على الدقيق في بعض الاخبار وهو ما روى الدارقطني عن يزيد بن ثابت قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من كان عنده شيء
 فليصنع من نصف صاع من بر او صاع من شعير او صاع من تمر او صاع من دقيق او صاع من زبيب او صاع من سلت والمراد دقيق او شعير
 قال الدارقطني لم يروه بهذا الاسناد غير سليمان بن ابراهيم وهو متروك الحديث فوجب الاحتياط بان يعطى نصف صاع دقيق حنطة او صاع دقيق
 شعير لئلا يان نصف صاع بر او صاع شعير الا اقل من نصف صاع لئلا يان من صاع شعير لئلا يان من صاع شعير ولا نصف صاع لئلا يان
 صاع بر او صاع لئلا يان من صاع شعير قوله ولم يبين ذلك اى وجوب الاحتياط فيها كما ذكرناه في الكتاب ليعنى في الجاهل الصغير عند الاحتياط
 فان الغالب يكون نصف صاع دقيق لا يقص قمية من قمية نصف صاع ما هو وقية بل يزيده حتى لو فرض نقصه كما لا يثبت في ايام البزاة كان الواجب ما قلنا

الجارى

هو الصحيح ثم يفتي بصاع من برزاق ياروي عن ابى حنيفة وعنه محمد انه يفتي بكرا والذوق اولى من البرزاق
اولى من الذوق فيما ياروي عن ابى يوسف وهو اختيار الفقهاء في حقه ولا يفتي بغيره ادفع الحاجة فاعجل به وعن ابى بكر
تفصيل الحظ لا يفتي بغيره من الحظ ولا ذوق الذوق والقيمة خلاف الشافعي قال والصاع عند ابى حنيفة ومحمد
ثمانية ارطال قال ابو يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل وهو قول الشافعي لا لقوله عليه السلام صاعا
اصغرا الصيعان ولنا ما ياروي انه عليه السلام كان يقي ضا بالمدرطين ونعسل بالصاع ثمانية ارطال وهكذا
صاعا وهو من الماشق كما يستعملون الماشق قال ووقع الفطر فعلق بطاوع الفجر من يوم الفطر وقال الشافعي يوم التمتع في اليوم الاخير من رمضان
حتا من رمضان وللدليل الفطر فطنته عندنا وعندنا لا يجب على كسبه من رمضان فها من ذلك كما هو والله لا يفتي بغيره من الفطر وهذا
قوله هو الصحيح احتراز عما قال بعضهم راي في القادر وهو ان يكون منين من النحر لانه لما روي القادر فيما هو اصله فنيه وان يزداد ذلك القادر
منعنه فنيه اولى والصحيح الاول لما ان القادر لا يعرف الا من جهة الشرع ولم يروا الا في الكيل والنحر وليس منه فكان اخرجه بطريق القية قوله
ثم يفتي بصاع من برزاق ياروي عن ابى حنيفة وفيه ان العلماء لما اختلفوا في ذلك الصاع ثمانية ارطال او خمسة وثلاث كان اجماعا
منهم لا يعتبر بالوزن اذ لا معنى لاختلافهم فيه الا اذا اعتبره وروى ابن رستم من محمد انه لا يفتي بالكيل حتى لو وزن اربعة ارطال فنيه الى التيمم
لا يجوز ان يكون الحصة ثمانية لا يفتي بصاع وان وزن اربعة ارطال قوله لانها البدر من اختلاف ايبان اختلاف في الحصة فبشر
اختلاف في قدرها ايضا لكن فنيه اقل شبة قوله وقال ابو يوسف خمسة ارطال وثلاث رطل وزنه ثمانية وثلاثين وروى ابو يوسف وزنه
بالاختلاف كيلة وزنه وهو الكس والماشق فما وسع ثمانية ارطال او خمسة وثلاثين ذلك فهو الصاع كذا قالوا وعلى هذا يفتي اختلاف الفقهاء
انما في لغة الصاع كس او وزنا اذ اقل قوله لقوله عليه الصلوة والسلام صاعا من الصيعان ولم يعلم خلاف في قدر صاعه عليه الصلوة والسلام
الا ما قاله البخاريون لعساريون وما قال البخاريون انهم من الصاع اذ هو من الصيعان لكن الشان في كونه كس او وزنا والصاع كس او وزنا
روى ابن رستم عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له يا رسول الله صاعا من الصيعان وماذا اكبر الاكبر الاكبر فقال اللهم بارك لنا
في صاعنا وبارك لنا في قليلنا وكثيرنا وجعل لنا من البركة بركة من ابي الله صلى الله عليه وسلم قال ابن حبان وفي تركه الحار كونه من الصيعان بانه ان صاع المذبة
لكذلك انتهى ولا يخفى ان هذا ليس من مواضع كون السكوت حجة لانه ليس من حكم شرعي حتى يلزم رده ان كان خطأ والدول عليه ما خرج البيهقي عن
ابن الوليد القشيري وهو ثقة قال قدم علينا ابو يوسف من الحج فقال اني اريد ان اقع عليك بابا من العلم انني فحست عنه فبشرت المذبة فبشرت من الصاع
فقالوا صاعا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لهم يا محمد في ذلك فقالوا ما نيك يا محمد فدا فلما اجابنا الى نحو من خمسين شيئا من اشياء المهاجرين
والانصار كل رجل منهم الصاع تحت براديه كل رجل منهم يخرج من ابيه وابل بيته ان هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففطرت فاذا هي سودا قال فبشرت
فاذا هو خمسة ارطال وثلاث وثلاثون ايسر قال فبشرت امرتوا فبشرت قول ابى حنيفة في الصاع وروى ان بالكا ناطرو واجت عليه بالصيعان التي
جانبها اوليك فرجع ابو يوسف الى قوله واخرج احكامكم من اسماء ونبئت ابى بكر انتم كانوا يخرجون زكاة الفطر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمد الذي يكتاتون به يفعل ذلك اهل المذبة كلهم انتهى وصحروا ولنا ما روي انه عليه الصلوة والسلام كان يوقها بالبدر طليين يفتي بالصاع ثمانية
ارطال كذا روي مفسر من السنن وعائشة في ثلاثة طرق رواها الدارقطني ومنعها ومن جابر فيما اسند ابن عدي عنه ومنعها لعنه بن موسى وروى
في الصيعان ليس فيه الوزن واما كون صاع عمر كذا فخرج ابن ابي شيبة ثنا يحيى بن آدم قال سمعت حنبل بن صالح يقول صاع عمر ثمانية ارطال
وقال شريك اكثر من ستة واصل ثمانية وثلاثون من صاع عمر الى اسحق بن موسى رطله قال البخاري صاع عمر من الخطاب ثم وزلنا في اخرجه الكوفي
ثم اخرج عن ابي ابيم انتهى قال غيرنا فبدها عجايبا وبخا جبي عندهم ثمانية ارطال بالبغدادى ومنه قال وضع الحجاج فقيه على صاع عمره قالوا ابو كان كذا
كان الحجاج فيخرج ما خرج صاع عمر فبدها عجايبا وبخا جبي عندهم ثمانية ارطال بالبغدادى ومنه قال وضع الحجاج فقيه على صاع عمره قالوا ابو كان كذا
كان الصاع الصيعان بامتيا انهم كانوا يفتون الاشياء وهو اثان وثلاثون رطلا ثم اختلف في ان الصاع فبدها ثمانية وثلاثون رطلا ومنه قوله
تقدير به اقل او خمسة ياروي في ان ذلك التقدير وهو الذي كان الصاع اصغرا وذلك ولا اوجب من هذا الاستدلال شي وبما جمة الذين يقيمون

ولما ان الاضافة للاختصاص وانما يصح الفطر باليوم دون الليل والمسحوب ان يخرج للناس الفطر يوم الفطر قبل الخروج الى الصلاة
لانه عليه السلام كان يخرج قبل ان يخرج ولا يخرج الا بعد ان يخرج ولا يخرج الا بعد ان يخرج ولا يخرج الا بعد ان يخرج ولا يخرج الا بعد ان يخرج
فان قد موها عن يوم الفطر جاز له ادى بعد تقرر السبب فاشبهه التعجيل في الزكاة ولا تفصيل بين من لم يخرج ومن لم يخرج
وان اخرها عن يوم الفطر لم تسقط وكان عليهم اخراجها لان وجه القربة في ما لم يخرجوا من ان يخرجوا في ذلك اليوم ولا يخرجوا في ذلك اليوم

لا يتوهم من جهة كونهم مقلدون من قبل لا خلاف بينهم فان فاذا ابو يوسف لما حذر به وجده تحت وثقت رطل اهل المدينة وهو اكبر من رطل اهل بغداد
لا يشكون استاروا والبغدادى مشركون واذا تابعت ثمانية بالبغدادى تحت وثقت رطل اهل المدينة وهو اكبر من رطل اهل بغداد
خلاف ابى يوسف ولو كان كذلك لكانت المتأد وهو اعرف بدينه وروح فالاصل كون البصاع الذي كان في زمن عمر هو الذي كان في زمن النبي
صلى الله عليه وسلم قولنا بالاستصحاب الى ان ثبت خلافه ولم يثبت وعنده ذلك تكون الزيادة التي فيما تقدم من رواية الدارقطني وهو لفظ ثمانية
ارطال ورطالين محبته اجتماعا وان كان فيمن في رطلها ضعف او ليس في رطلها ضعف الرادى سوى ضعفها ظاهر الا لا يشك في نفس الامر وليس كما يرويه
التصنيف خطأ وهذا التأكيد بما ذكر من الحكم الاجتهادى يكون صانع عمر هو صانع النبي صلى الله عليه وسلم هذا ولا يخفى في تصنيفه وانما يصح الى يوسف يكون
النقل عن مجهولين من انظر الى الاقرب منه عدم ذكر محمد بخلافه فيكون ذلك دليل ضعف اصل وقوع الواقعة لابي يوسف ولو كان راويها لكان
وتوقع ذلك منه لعامة الناس ومشاقتها باهم به مما يوجب شهرة رجوعه ولو كان لم يجره محمد كان لم يكتف فبذلك بانه قوله ولما ان الاضافة للاختصاص
ليدى اضافة صدقة الى الفطر والتسليم ايضا يقول ذلك لكن اضافة الصدقة الى الفطر انما يفيد اختصاصا بفطرها واما كون ذلك الفطر فليس
لا فطر ليلته فلا دلالة لئذ الاضافة عليه لا بد من انما امر آخر فيقال لما عادت اختصاصها بالفطر وتعلقها به كان جعل ذلك الفطر الخائف للعادة
وهو فطر النهار والى من جعلها موافق لما كان فطر الليل لم يجره فيه زكاة ولذا لم تجب في فطر الدنيا الى السابقة صدقة وقد يفرق بان فطر آخر ليلته
يتم به الصوم والشروط وجوب الفطرة انما كان طهر للصائم مما عساه يقع في صومه من اللغو والزفت على ما ذكره ابن عباس وذلك يتم تعليقها بفطر
ليته شوال اذ يتم الصوم بخلاف ما قبلها وانما اعلم قوله لانه عليه الصلوة والسلام كان يخرج الفطرة قبل ان يخرج الى العمل ولان الا
بالاقتناء كليا يتشاكل الفقير بالمسئلة عن الصلوة يتضمن هذا الكلام رواية فعله عليه الصلوة والسلام وقوله وكل ذلك مما رواه الحاكم في كتابه
علوم الحديث في باب المأذون التي انفرد بزيادة فيها رواه واحد قال ثنا ابو الهباس محمد بن يعقوب قال ثنا محمد بن الحسن السمرى ثنا نصر بن عاصم
ابو شمر بن نافع عن ابن عمر قال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرج صدقة الفطر من كل صغير وكبير خروا عبدنا عاصم بن عمرو عاصم بن
او عاصم بن شقيق او عاصم بن قح وكان بامرنا ان يخرجها قبل الصلوة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتسها قبل ان يصير الى العمل ويقول
اغفرهم من الفطوات في هذا اليوم قوله فان قد موها عن يوم الفطر جاز لانه اوى بعد تقرر السبب لئى الراس الذي يؤمنه ويلى عليه فاشبه
تجصيل الزكاة فنبه ان لا يصح هذا القياس فان حكم الاصل على خلاف القياس فلا يقاس عليه وبذلك ان التقديم وان كان ليدل على سبب قبول الزكاة
وسقوطها يجب اذا وجب بالاصل قبل الوجوب خلاف القياس فلا يتم في مثله الا السمع وفيه حديث البخارى عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
صدقة الفطر الى ان قال في اخره وكانوا يعطون قبل الفطر يوم اويدين وهذا مما لا يخفى عن النبي صلى الله عليه وسلم بل لا بد من كونه باذن سابق
فان الاستصحاب قبل الوجوب مما لا يعقل فلم يكنوا يعطون عليه الا السمع والله سبحانه اعلم قوله مما لا يخفى عن النبي صلى الله عليه وسلم بل لا بد من كونه باذن سابق
رسمان لا قبله لانه صدقة الفطر ولا فطر قبل الشروع في الصوم ومما قيل في نصف الاخير لا قبله وما قيل في الشرا لا قبله وقال الحسن بن يار
لا يجوز لتجصيل اصلا قوله لان وجه القربة فيها معقول الخ ظاهر وبطل قول الحسن بن زياد انها تسقط كالانصبة في يوم النحر والفرق ظاهر من
كلامه المعنى وما قيل من من سقطت الانصبة بل تنقل الى التصدق بها ليس شي اذ لا يشترى بذلك كون نفس الانصبة وهو اقره دم من فقد سقط

نقله

ثم قال في التحريم ما بينه وبين الزوال وفي الجامع الصغير قبل نصفه لا يجزئ ولا يحل له أن ياكل من وجوه النية في الزوال والصلوة
موقطوع الجوارح الوقت الصحيح الكبري لا وقت الزوال فتشترط النية قبلها للتحقق في الاكل ولا فرق بين المسافر والمقيم

قال الحسن في حديثه في رمضان فقال اتشهد ان الله ابدى قال نعم قال التمدن محمد رسول الله قال نعم قال يا بلال اذن في الناس فليصوموا
تجمل لكونه شهد في النهار او الليل فلا يخرج به واستدل النخعي وبنا في الصميين من سلمة بن الاكوع انه عليه الصلوة والسلام امر على
من اسلم ان اذن في التمسك ان من اكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن اكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء فيه دليل على انه كان
امرا يجاب قبل النسخ برضاه ان لا يومه من اكل باسماك بقية اليوم الا في يوم مغرور عن العدو بعينه ابتداء بطلان في تعارض رمضان اذا افترض
ان من يقين عليه صوم يوم ولم ينزل اليه ان يجزيه بنية نهار او نهارا على ان عاشوراء كان واجبا وقد سنده ابن الجوزي بما في الصميين عن
سماوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هذا يوم عاشوراء لم يفرض علينا صيامه من شأنكم ان يصوم فليصم فاني مسلم فقام
قال وبديل انه لم يامر من اكل بالقضاء ويذبح بان معاوية بن سلمة الفتح فان كان منع هذا بعد اسلامه فاما ما ذكره سمعة بن شاذان وعشره
ذلك بعد نسخه بايجاب رمضان ويكون ان لم يفرض بعد ايجاب رمضان جمانية وبين الاول والثاني في وجوبه في الوجبة وان كان صومه قبله بكونه قبل فرضه ونسخه
برضاه في الصميين من طائفة قالت كان يوم عاشوراء يوم يصوم فيه قرش في اجمالية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم يومه فلما قدم المدينة
صامه وادبر يصامه فلما فرض رمضان قال من شاء صامه ومن شاء تركه وكون لفظ الفرض مشترك بين الصيغة الظاهرية والجمالية باجماعهم وروى فقوله فلما
فرض رمضان قال من شاء صامه في الصيغة الموجبة للقطع بان التخيير ليس باعتبار الندب لانه مندوب الى الان بل سنون فكان باقتداره
وكذا ما تقدم من الصحيحين من حديث سلمة بن الاكوع وامر من اكل بالاسماك فثبت ان الفرض لا يمنع اعتبار النية بخبر من النهار شرعا ويذكره
عدم الحكم بفساد الجزاء الذي لم يقرن بان في اول النسخ من الشايع بل اعتباره موقوف على ان يفيده اكمال من وجوبه بالبعد او لا فادخلت لغير
اعتباره عبادة لانه انقلب بمحله بالفساد بطل ذلك المعنى الذي عيّن لقيامه بزيادة ليل على عدم اعتباره بغيره فثبت تقدمه بزيادة على
برهنية لقوة ماني الصميين بالنسبة الى ما رواه بعد اختلافه من الاختلاف في صحة فرضه فيلزم ان تقدم كون المروية في الكمال كما في امثاله من نحو الرواية
المسلم وغيره كثيرا والمراد لم يترك كون الصوم من الليل فيكون كباذ الجور وهو من الليل متعلقا بصيام الليل لا بنية او يجمع في اصله لا بصيام لمن لم يقصد
انما من الليل اي من اخر اجزائه فيكون نية لصوم الصوم من حين نومي من النهار كما قال ابن النخعي ولو تشرنا الى محتمة وكونه نفي الصحة
وجب ان نحسم عمومها بما رواه عندهم مطلقا وعندنا لو كان تطليا ضمن بفساد شخص به فكيف وقد اجمع فيه الفقيه والتفصيل اذ قد فرض منه
ويخصه ايضا بالقياس ثم الكلام في تعيين اصل ذلك القياس فحمله المفضل ويرد عليه ان قياس مع الفارق اذ لا يلزم من الخفيف في النفل بتركه ثبوت
شبه في الفرض الا يرى الى جواز ان لا ينافي بالبعد عن على الدابة بلا عذر مع عدمه في الفرض ومن ان محتمة فزع ذلك ايضا فانه لما ثبت جواز الصوم في الواجب الميسرة
من النهار على عدم اعتبار فرضه بغير النفل في هذا الحكم والقياس الذي لا يتوقف على ذلك قياس النية الساخرة على التقدير من ذلك الغريب كما في الشرح المحرر
ان الاصل ان النية لا تصح الا بالانقضاء او مقدمة مع عدم احراز ما ياتي في المعنى بعد اقبل الشرع فيه فانه يقطع اعتبارها على ما تقدمنا
في شرط الصلوة ولم يجب فيها من فيه المقارنة وهو ظاهر فانه لو فرض في هذه الغريبة اجزاء ولا عدم تحمل النية في جواز الصوم بنية تفضل بينا وبينه
الاكل والشرب واجتماع مع اشتراطه بغيره بالبعد وذلك الى انقضاء اليوم والصوم والمعنى الذي لا يجله صحت المقدمة لذلك ليسر ووقع بجرع الانام
لوازم هذا المعنى فيبقى في تقديره من النهار للزوم المحرر لانه لم يثبت من الليل في كثير من الناس كانه يضيء بالليل في حائله

خلافا لما ذكره ولا يفسد ما ذكره من الصوم يتأدى بمطالبة النية في النفل ونية واجب آخر قال الشافعي
في النفل عايت وفي سائر النفل عايت معوض عن الفرض فلا يكون للفرض ولما أن الفرض متعين فيخصه بصل النية

قبل الفجر ولم يعلم الا بعده وهو كثير جدا فان عايت من وضع الكسوف عايت ثم رفته بعد الفجر وكثيرا من يفعل كذا الصبح فزوى الطهر ومكروا
بشبهه قبل الفجر ولا يكره ما صلوة الشافعي في صبي على بعده وسافر اقام وكافرا سلم يحجب القول بعينها نهارا وتوهم ان اقتضاه قصر الجواز
على هو لا اذ ان هو لا لا يكثر كثره غيرهم بعد من النظر اذ لا يشترط اتحادا وكية الناطق في الاصل والفرض فلا يلزم ثبت المخرج في الفرض
وهو الماخو بعد ثبوته في الاصل وهو المقدمه بل يكفي ثبوته في مبين الصائمين كيف والواقع انه لم يعتبر المصحح المخرج الزائد ولا يشترط
في اكثر الصائمين في الاصل فكذا يجب في الفرض وهذا لان اكثر الصائمين يكونون فيقتضون قريبا الفجر فتدوم تعبد بهم وقوم لم يحرمهم فلو انزلت
النية قبل الفجر على وجه التحليل الذاتي بينها وبينه لم يلزم بذلك مخرج في كل الصائمين ولما في اكثرهم بل فيمن لا يفتن الا بعد الفجر وهم قليل
بالنية الى غيرهم بخلاف المفتين قبله اذ يملئهم تاخير النية الى ما بعد استيقاظا حجة من الاكل والجماع فتقبل بذلك نية لم يتقبل نية
ويزن المصلحة في ما في الصوم من غير مخرج بهم فلما لم يحجب ذلك علم ان المقصود لتيسير يدفع المخرج من كل وجه ومن كل حال لم يكره لم يطلو
من مشروية الماخو وعلم ان هذا لا يفتن الواجب الصائمين بل يحرم في كل صوم لكن القياس انما يصح منه صلاحي الاجر لا ناسخا ولو جرينا على تأليم
من القياس كان ناسخا له اذ لم يبق تحت شئ ح فوجب ان يحاذي به مورد الغض وهو الواجب الصائمين من رمضان ونظيره من بقية العنين ولا
يمكن ان يفتن قيدا الصائمين في مورد الغض الذي رويناه فانه يحاذي البطلان الحكم لفظ بلا لفظ مضى فيه فليسا من انفسهم ما ذكرناه جواب ما كسب
فان قيل فمن اين اختص اعتبار ما يوجد في اكثر النهار وما رويتم لا يوجب قلنا لما كان ما رويناه واقعة على ما عوم لها في جميع اجزاء النهار واحتمل
كون اجازة الصوم في تلك الواقعة لوجوب النية فيها في اكثره بان يكون امره عليه الصلوة والسلام الاسلمى بالنداء كان الباقي من النهار اكثره واحتمل كونها
لغيره من النهار مطلقا في الواجب قلنا بالاحتمال الاول لانه احاط خصوصا ومنه نفس منها من النهار مطلقا وعنده المعنى وهو ان لا اكثر من الشئ الواجب
الكل في كثير من موارد الفتنة فشي اعتبار ما يدرهم اعتبار كل النهار بلانية لو اكفى بها في اقله فوجب الاعتبار بالآخر وانما اختص بالصوم فانه يحاذي في
والصلوة لانه ركن واحد منه فواجب في اكثره ليدبر قياها في كل يوم فخلافا فانها نهارا كان فيشترط قوامها بالقدرة على ادائها والاختصاص لغير الاركان عينا
فلم يقع ذلك الركن عبادة واحده ولا حول ولا قوة الا بالله قوله خلافا لفرقة فانه يقول لا يجوز رمضان من المسافر والمريض الا بنية من الليل
لان في حراما قلنا لعدم تيسره عليهما قلنا لا تفصيل فبما ذكرنا في الواجب الصائمين ثم بما انا خالف بها الغير شرعا في تخفيفه لا التخليط وصوم رمضان
تسعين منه على الكل غير انه جاز لها ما خيره تخفيفا للرفقة فاذا صاموا وشركا الترخيس التها بالقيم قوله وهذا ضرب اى ما يتعلق بزبان بعينه من الواجب
يتأدى لمطلق النية ونية النفل ونية واجب آخر وهذا لا يطلق لانه في النذور الصائمين فانه يتأدى بالنية المطلقة ونية النفل لا يوفى وواجب
آخر كالفارة يقع على النوى وعلى بان تعيين النذور اليوم ليتبر في البطلان كنية حتى له وهو النفل لا محبة في حق طلبة لان ولايته لا تتجاوز رقة وادور
عليه بان التسعين باذن صاحب الحق وهو الشارح فينبغي ان يتعدى الى حقه لانه بالزانية على نفسه واجيب بانه اذن مقتصر على ان يتبر
في حق نفسه اغنى العود وادور ولما لم يتعد الى حق صاحب الشرح بل محتملا كدم القضا والكملة فبغير ان يشترط التسعين ولا يتأدى بالنية
النية كذا الظاهر في صير الوقت واجب بان صوم القضا والكفارة من محلات الوقت واصل الشروع فيه النفل الذي صار واجبا بالندور وموجود
فيتمتع بالطلاق اليه وكذا نية النفل بخلافه الظاهر المقتضى فان تعيين الوقت بعارض التخصيص بتأخير الاوا او بتعيين الوقت بعده له بعدا كان فيتمتع

كله في الدار بياضه حنسة واذا نسي شغل او اجبا آخر فقد نسي الصوم ونرا في حجة وقد لغت الحجة فقل لا بد من
 كاذب لا فرق بين المسافر والمقيم والعجم والسقيم عندنا في بعض محلان الرخصة كذا تلزم العذر مشقة فاذا احتجنا بالتحقق
 بعذر العذر وعمل الى حنفة اذا صام المريض والمسافر بنية واجب اخر يقع عنه لانه شغل الوقت بالاحم ليعتد
 في الحال وتخير في صوم رمضان الى احدهما السادة وعند في بنية التطوع روايتان والفرق على العمل
 انه ما مضى الوقت الى الاحم والضرب الثاني ما ثبت في الذمة كقضاء شهر رمضان وصوم الكفارة

قوله كالمتمتع في الدار بياضه حنسة اعلم ان وجه قول الشافعي في اشتراط تعيين البنية هو ان الثابت من الشارع تعيين النية في الزمان
 لقبول الشرع المبين ولا نية في محته غيره وهذا لا يتقدم في لزوم التعيين عن المكلف لان الزام التعيين ليس بمتبع الشرع بل
 يشب الواجب من اختيار منه في ادائه لاجل التعيين العمل بشروطه لا لاختيار المكلف ونية مطلق الصوم كذا لك قولكم المتوعد نيا ل
 باسم منه كزبد نيا ليا حيوان ويا رب بل قلنا ان اما وليقول يا حيوان زيد فلما فوض صحيح وليس نظائره لان يراد بمطلق الصوم الذي
 هو متعلق النية بصوم رمضان وح ليس هو محل النزاع لانه قصد صوم رمضان بذلك وان لم يرد به بعينه بل اراد فوض مطلق عليه
 ذلك الاسم لم يخطئ فطره سوى ذلك كما هو حقيقة ارادة المطلق مثل قول الامي يا ايها الذي بيدي ليس هو ارادة ذلك التعيين فانه لم يقيد
 بل بالطلاق عليه الاسم سواء كان ذلك او غير ذلك ولم يثبت ذلك بعينه يكون لاجل قصد اليه اذا تضمن انه لم يقصد بعينه فيكون مع جبر ممكن
 لا بد في ادائه من ان لا يتبادر في اختياره الا ان لا يتبادر في اختياره في المطلق بطل في ارادة النقل فواجب آخر لان الصواب
 اما في باعتبار الصحة المطلق بناء على قوله الزاد عليه فيبقى هو ينادي بل البطان هذا اولى لانه يمكن اعتبار قصد التعيين بقصد العام من جهة ان قصد
 ان يطلق عليه الاسم وهو منها بجملة هذا اولى لم يتبين ذلك التعيين ثم اعتبار ذلك المطلق الذي في ضمنه ليدان مصاباة ذلك لمعين
 مع قصره بانه لم اراد المطلق بل الكائن بقية كذا في اخره على اتقاه وهو الثاني للصحة كيف يسقط صوم رمضان ومويناوي ويقول لم ارده بل صوم
 كذا واروت عدمه فانه مع ارادة عدمه اذا اراد صوم آخر يقع من رمضان عندكم قوله ولا فرق بين المسافر والمقيم والصحيح والقسيم اي في انه
 يتبادر في رمضان منها بالمطلق ونية واجب آخر والنقل عندهما والوجه ظاهر من الكتاب قوله وعندنا في حقيقة اذا صام المريض والمسافر فخرج منها
 وهو رواية عنه واعمال ان اخراج الى حقيقة المسافر اذا نوى واجبا آخر فلا خلاف في الرواية وله فيه طريقان احدهما ان نفس الوجوب
 وان كان ثابتا في حق المسافر لوجوبه سببه الا ان الشارع اثبت له الترخص ترك الصوم تخفيفا عليه للشفقة ومعنى الترخص ان تبرع مشروع
 الوقت بالليل الى الاخف فاذا اشتمل لوجوب آخر كان ترحضا لان اسفاه من دونه اهم من اسفاه فرض الوقت لانه لو لم يدرك عدة من ايام
 آخر لم يوافق فرض الوقت ولو اخذ بوجوب آخر وهذا يوجب انه اذا نوى النقل يقع عن رمضان وهو رواية ابن سامة عنه اذ لا يمكن اثبات معنى الترخص
 بهذه النية لان المقام في الفعل ليس الا التواب وهو في الفرض اكثر من هذا سبيل الى الاقل فكمنا ووصف النية وبقية مطلق الصوم فيقع
 من فرض الوقت والثاني ان اعتبار شرعية العميات ليس من حكم الوجوب فان الوجوب موجود في الواجب الموسع بل هو من كل تعيين هذا الزمان
 لا اداء الفرض ولا التعيين في حق المسافر لانه غير بين الاداء والتأخير فصار هذا الوقت في عهده كشعبان فيصع منه اذا واجب اخر كما في شعبان وهذا الطريق
 يوجب انه اذا نوى النقل يقع عما نوى وهو رواية الحسن عنه واما ان الروايتان اللتان حكاهما العم واما اخراج المريض اذا نوى واجبا آخر وجعله
 كالمسافر فهو رواية الحسن عنه وهو اختيار صاحب البداية واكثر شيوخنا ان لان رخصة متعلقة خوف ازدياد المرض لاجل حقيقة العجز عن ان كالمسافر
 في تعلق الرخصة في حق العجز معتد وذكر في الاسلام وشمس الائمة انه يقع عما نوى لانه رخصة متعلقة بحقيقة العجز فيل تاتى لا خلاف
 ظاهر الرواية وقال الشيخ عبد العزيز وكشف هذا لان الرخصة لا تتعلق بنفس المرض بالاجماع لانه يتنوع الى ما يضر به الصوم نحو الحميات ووجع
 الاربعين وغيره واما لا يضره كالمسافر فيكون له في ذلك والتخفيف انما ثبت للحاجة الى دفع الشقة فيتعلم في النوع الاول

فلا يري من الاستسقاء من الليل الا شرب من ماء ولا من التقيين من الاستسقاء من الليل كل يوم من قبل الزوال فلا يملك فاستسقاء
 بالطلاق ما روي فينا ولنا في حط الله عليه وسلم بعد ما كان يصوم في شهر رمضان اذ الصائم لو كان المشرك ما روي فينا فاستسقاء
 الاستسقاء في اول اليوم على صبحه ورواه صوم بالنية على ما ذكرنا وتوعدى بعد الزوال لا يصوم في قال الشافعي يصوم صائغا من
 حين نوى اذ صبحه عنه لكن نسيها على النشاط فله ينشط بعد الزوال الا ان من شرطه الاستسقاء في اول النهار وعندها
 يصير صائغا من اول النهار لا كونه عابدا في النفس وهي انما يتحقق ما استسقاء فيحتمل بقران النية بالصفة

انما انما هو المرض ولم يشترط فيه الجزئية ونحو الخرج وفي الثاني بحقيقة فاذا ساءم هذا المريض من واجب اخرا والنفل لم يسلك له
 لم يكن عاجزا فثبت له ان يخص بفتح عن فرض الوقت واذا ساءم ذلك المريض كذلك يقع مما نوى استسقاء الجزئية وهو انما هو المرض
 الاستسقاء في وقت يوم ابواب الفريدين والى هذا اشار شمس الائمة قال وذكر ابو الحسن الكرخي ان ابواب في المريض الاستسقاء ساءموا على قول عجمته
 وهذا ساءموا بل ومروا مريض يطيق الصوم ويحتمل منه الزيادة المرض فزيدل على صحت ما ذكرنا قوله فلا يجوز الا بنية من الليل ليس
 بلانهم بل ان نوى مع طلوع الفجر جاز لان الواجب قران النية بالصوم لا بتقديمها كذا في فتاوى قاضي خان قوله لانه غير
 مستبين وقد قدمنا ان ثبوت التوقف انما كان بالنسبة لمورد كان الواجب المعين فعقل ان ثبوت التوقف بواسطه التقيين مع لزوم
 واشترطها في اداء العبادات اذ الظاهر ان النية التي رويها الذي وجبت فيه العبادة من النية وكان هذا رتقا بالكلية كما يتبين في رتبة ورواه الخرج عنه
 على ما ذكرنا من تقريره وغير المعين لم يلزم من اعتبار خلوه من النية الخلو كما في حقه وهو الاصل اعني اعتبار الخلو كما في حقه ضروري عنه لانه
 على الطريق فلا يثبت عدم صحت عدم النية فيه فلا موجب للتوقف لا يقال توقف في النفل وليس فيه الموجب الذي ذكرت بل مجرد طلب الثواب وهو
 مع استسقاء الفرض ثابت في كل يوم في حق هذه الصلوات فيجب التوقف فيها بالنسبة اليها بل اولي لانا نقول منع من لزوم كون المعنى ما ساءم النفل اعني قوله
 عليه الصلوة والسلام لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل اذ قد خرج منه الواجب المعين بالنفل مقارنا للمعنى الذي عينا وهو لا يتعداه فلو خرج
 غير المعين ايضا مع ان النفل قد خرج ايضا بالنفل بما ذكرت وافصحت في اخراج النفل لم يمتح الباطن تحت العام شي بالمعنى الذي عينا وهو لم ولازمة كون عينا
 في النفل ليس مقتضوا للشارع من شرطه عينا لعمته في النفل مقصوده زيادة تخفيف النفل على تخفيف الواجب حيث اعتبر التوقف فيه مجرد تخفيف الثواب كما هو
 المعمور في الصلوة حيث جازت نفلها على الداية وبالسبب لا عذر بخلاف فرضتها للمعنى الذي قلنا لا يقال ما علمت في المعنى قاسروا ثم تتناول التقيين
 بالقاهرة لانا نقول ذلك بالقياس لا مجرد ابداء معنى هو حكمه المقصود لانه اجتماع والفزع في المسئلة لفظي يعني على تفسير التقيين بما يينا على القياس او
 اعلم من لا يشك في هذا اذ قد اختلفا فيما كتبه على البدل ومن فروع لزوم التبيت في غير المعين لو نوى التقيين من النهار فلم يصح بل يصح عن النفل في
 فتاوى الشافعي نعم لو افطر بغيره القضا قبل هذا اذا علم ان صوم من القضا لم يصح بغيره من النهار اما اذا لم يعلم فلا يلزم بالشرع كما في المنطوق قوله قلنا
 يسك بالطلاق ما رويناه وهو قوله عليه الصلوة والسلام لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل وقد قدمنا الكلام فيه فارجع اليه من فروع النية ان النفل
 النية من الليل في الكل ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد الا في النفل من اول يوم وجب على قضاءه من هذا رمضان وان لم يكن الاول فلو كان
 لو كان من رمضان على التبادر حتى لو نوى القضاء الاخير جاز ولو وجبت عليه كفارة وفطر فضاء اعدى وسنتين يوما من القضاء والكفارة ولم يكن يوم القضاء
 جاز به بل يجوز تقديم الكفارة على القضاء اقل سبورا وهو ظاهر ولو وجب عليه قضاء رمضان سنة كذا افهام شهر ربيع الثاني القضاء من الشهر الذي عليه غيره
 نوى من رمضان سنة كذا غيره قال ابو حنيفة روي عنه ولو صام شهر ربيع الثاني القضاء من سنة كذا على الخطا وهو ليس انما افطره ذلك قال لا يجوز به ولو نوى بالليل
 ان يصوم فداكم به الله في الليل وعزم على الفطر لم يصح صائغا فداكم بالشيء عليه ان لم يكن رمضان ولو نوى عليه لا يجوز به لان تلك النية استغفرت بالجمع
 انما قال في نية صوم فداكم الله تعالى فمن الكمال في جود استسقاء ولو جمع في نية واحدة بين صومين فذكره عن قريب ان شاء الله تعالى واذا اشتبه
 من ربيع المسلم في اواخر الحرب رمضان تحريم وصام فان ظهر صومه قبله لم يجزه لان الاستسقاء لا يلزم الوجوب فان ظهر بعده جاز فان ظهر كان حراما

فلا ترون في يوم الشك الا تطوعا لقوله صلى الله عليه وسلم لا تصام اليوم الذي يشك فيه
انتم من رمضان ولا يحل ما فعله المسلم على وجه اخذها ان ينوي صوم رمضان وهو مضطرب

[illegible]

بشيء من ذلك لو كان لا يثبت بها ابتداء كاستحقاق الامتثال بناء على النسب الثابت بشهادة القابلة واذا لم تكن بالسما علة لم تقبل
 الشهادة حتى يوافقها كغيره من العلم بخبرهم لان المقر بالرواية في مثل هذه الحالة يوم الغلط فيجب التوقف فيه حتى يكون جماعا لا يخالف ذلك لان
 سائر السام علة لا بد من شئ فيثبت النعم عن موضع النعم فيبقى للبحر النظر ثم قبل في حد الكثرة هل الحجة عن ابي يوسف مستوية باعتبارها بالقسمه لا فرق
 بين اهل المصر من روى خارج المصر فذكر الطحاوي انه قبل شيئا من الواحد اذ جاء من خارج المصر لقوله الموانم واليه الاشارة في كتاب الاستحسان وكذا اذا كان على
 مكان موثوق في المصر من رأى خلال الفطر وحده لم يقبل احتياطا وفي الصوم الاحتياط في الاكل اذا كان بالسما علة لم تقبل في هذا الفطر الشهادة حتى يوافق
 واما ان كان له ثقل به نعم العبد وهو الفطر فاشبهه سائر حقوقه الاصل كالفطر في هذا في ظاهر الرواية وهو الاصل خلاف لما روي عن الجعفي انه لا يكره ان يرضى

فاما ما رواه اشباهه ورعين فانهم يفترون اذا صاروا ثلثين ولم يروا ذكره في التوحيد وعن القاسمي بن علي السعدي لا يفترون وكذا في مجموع النوازل وروى
 الاول في اعلامه ولو قال تأكل ان تباهي في الصوم لا يفترون او في غيرهم ففطر وافتقروا زيادة القوة في الثبوت في الثاني والاشارة في عدم الثبوت اصلها
 في الاول فصار كواحد لم يبد قوله بشهادة الواحد مستقبل ثبوت الرضا لا يثبت الفطر فهو معنى ما جاء به محمد بن سامة مبن قبل ثبوت الفطر بشهادة
 واحد فقال لا بل يكمل الواحد بثبوت رمضان فانه لما كمل ثبوت امر الناس بالصوم فبا بضرورة ثبوت الفطر بعد ثلثين يوما قوله كاستحقاق الارش بناه بالنسب
 الثابت بشهادة القابلة فانه ثقل شرا وتما على النسب فيثبت ربع المولى عنده وعندهما مطلقا ثم ثبت استحقاق الارش بناه على ثبوت النسب وان كان لا يثبت
 الارش ابتداء بشهادة واحد فافرح اذا صار اهل مصر رمضان على غير روية بل بالكل شيان ثمانية وعشرين ثم اهل بال شوال ان كانوا المكوا عدة شيان
 من روية بل انه اذا لم يروا اهل رمضان فتقوا يوما واحدا حملوا على نقصان شيان غير انفق انهم لم يروا اليه الثلثين وان المكوا عدة شيان عن غير
 روية فتقوا يومين امتيا لا لا حال نقصان شيان مع اقبله فانهم لم يروا اهل شيان كانوا با بضرورة مكللين رجب قوله يوم الفطر الاوسط
 ان يقال ظاهر في الفطر فان مجرد الوهم متحقق في البيئات الموجبة للحكم ولا يمنع ذلك من قبولها بل التفرق بين اجم الغيرة بالرواية من توجههم طالعين لما
 توجه هو اليوم فرض عدم المانع وسلامة الابصار وان تفاوتت الابصار في احدى طاهري فلفظ كفروا قل زيادة من بين سائر اهل مجلس مشاركين
 في السماع فانما روي وان كان ثقتهم مع ان التفات في عدة السمع ايضا واقع كما هو في الابصار مع انه لا يثبت لشاركة في السماع بشارة في الترخي
 كثرة الزيادة المقبولة ما علم فيه تعدد الجائس او جعل فيه اكمال من الاتحاد والتعدد وقوله لان التفرق لا يبريد تفرق الواحد والا لا فاقول الاثني
 وهو نقت بل المراد تفرق ما لم يقع العلم بخبرهم من بين اصنافهم من اكمال ثم من ابي يوسف ان الذين يوجب خبرهم الحكم في خصوص هذه الحالة
 محزون اعتبارا بالقسمه وعن خلف حسابية في تليل بني اري لا يكون اولى من مع فلذا قال الباقي الفخار في قليل وكنيت بارومي من محمد وابي يوسف
 ايضا ان العبرة لتواتر الخبر ويحیی من كل باب وبهال الفطر في الصوم رمضان وفي غيره بخلافه فلا يثبت الا بالثني او بل وامر اثنين قوله ولا فرق

الحاكم

الجلس

بين اهل المصر من روى من خارج المصر يعني في ظاهر الرواية وهو ما من الطحاوي من الفرق خلاف ظاهر الرواية وكذا ما يصير اليه كتاب الاستحسان
 حيث قال فان كان الذي يشهد بذلك في المصر لا علة في السما لم يقبل شيئا من ذلك لان الذي يقع في القلب من ذلك انه باطل فان البتة والبدو كقوة
 تفيد بقومنا المتخالفة الجواز عند مدحها قوله لم يقبل من قول ابي حنيفة لا يقبل بالكل ولا يشرب ولكن لا يئوى الصوم والتعرب الى السكينة
 لا يئوى يوم عيدا في حقه الحقيقة التي عنده ولا يخفى ان التعليل بالاحتياط في تأويل قوله بذلك وقيل ان تحقق فطر وياكل سوا على القول بانه لا يقبل
 لو افطر فعني ثم منهم من قال لا كفارة عليه بلا خلاف ومنهم من حكى لزوما بخلافه بعد وشما ودية وقبلة والصحيح عدم لزوما فيها وهو يشهد بالاراء
 عند صديق له فاكل لا كفارة عليه وان كان صدقه قوله فاشبهه سائر حقوقه ومن هذا شرط العدد واليسيرة في الزاوي اما لفظ الشهادة ففي
 فتاوى قاضي خان يشهد ان يشهد كاشية طاهرة والعدد واما الدعوى فيثبت ان لا يشهد كما في حق الامة وطلاق الحرة عند الكل وقيل العبد في قول ابي شيعة
 ومحمد واما على قياس قول ابي حنيفة فيثبت ان يشهد طاهر الدعوى في طلال الفطر ولال رمضان انتهى وعلى هذا ما ذكره من ان من روى طلال رمضان
 في الرستاق وليس هناك والولا قاضي خان ان كان ثقتهم في الصوم الناس بقوله وفي الفطر ان اخبره لان بروية الملال لا يابس بان
 يفترون ويكون الثبوت فيه بلا دعوى وحكم للضرورة ارايت لو لم ينعيب في الدنيا امام ولا قاضي حتى يعموا بذلك اما ان يعاصم بالروية عند

لأنه تعالى قد نفى العبادة وهو التمسح بالصوم لا سيما في ذلك بالسماء على ما نفى لا يشهد به جماعة فقهاء العلم بغيرهم كما ذكرنا وقت الصوم من حين طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس لقوله تعالى كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الأبيض من الخط الأسود إلى أن قال ثم اعتزل الصيام إلى الليل وأخطأت بيض النهار وسواد الليل والصوم هو الإمساك عن الأكل والشرب والجماع وتأخير ما مع النية في الشرع لأن الصوم في حقيقة اللغة هو الإمساك لوم ود الاستعمال فيه لأنه لا يرد عليه النية في الشرع لتتميز العبادة من العادة وأختص بالقيام لما كونا لأنه لا يتعدى الوصال كما في نعتين النهار إلى ليلته على خلاف العادة وعليه مبنى العبادة والظن بمراد عن المحض والتفاس شرط لتحقيق الأداء في حق النساء

باب ما يوجب القضاء والكفارة

إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسيا بغيره القياس أن يفطر وهو قول مالك لوجود ما يضاف للصوم فصام كالإكراه ناسيا في الصلوة ووجد الاستحسان قوله عليه الصلوة والسلام الذي أكل وشرب ناسيا على صومك فاشأ الطيرك الله وسقالك إذا شئت هذا حتى لا ياكل والشرب ثلث في الوقوع للاستواء في الركنية بخلاف الصلوة لأن هيئة الصلوة مذكورة فلا يغلب النسيان ولا مذكر في الصوم فيمغلب ولا فرق بين النسيان والفعل لأن النص لم يقصص ولو كان محظيا أو مكرها فعليه القضاء خلافه فالتشافعي

في حال وجوده قوله لا يعلق به لغو العبادة وتعليل الظاهر الرواية وفي التبعة مرجح رواية النوادر فقال والصحاح أنه يقبل نية شهادة الواحد لأن هذا من باب الخبر فإنه لا يرد الخبر ولا ثم يتدبر في مثل خبره واستوى والنيابة تيقن به لم يردني وهو وجوب الأختية وهو حق الله تعالى فصار كمالا لمعان في تلقن حتى لا يقبل في التيمم العذر العدل لا يقبل في الصوم إلا التواتر قوله والصوم هو الإمساك عن تقن طرود إمساك الحائض والنفسا كذلك فإنه يصدق عليه ولا يصدق المحمود ومن أسك من طلوع الشمس كذلك بعد ما أكل بعد الفجر بناء على أن النهار اسم لما من طلوع الشمس إلى الغروب وعكسه باكل الماء فإنه يصدق معه للمحذور وهو الصوم الشرعي ولا يصدق المحذور هنا فسادا والعكس وجعل في النية إمساك الحائض والنفسا فصلا للنكس وجعل أكل النسيان مقصدا للظن والتحقيق ما استمكت وجيب بان الإمساك موجود مع أكل النسيان فإن الشرع اعتبر كله عدا ما المراد من النهار اليوم في لسان الفقهاء وبالحض والنفسا خرجت عن الإلته للصوم شترها ولا يتحقق ما في هذه الإجابة من الغاية والحدان الصيام إمساك عن المفطر سوى الله تعالى بأذنه في وقته وما قدرناه في أول الباب معناه وهو تفصيل هذا

باب ما يوجب القضاء والكفارة

قوله ناسيا لم يفطر إلا إذا كان ناسيا فيقبل له امتناع فلم يمتد ذكره واستمر تذكره لأنه يفطر عند النسيان حليفه وإن يوسف لأنه أخبر بان الأكل حرام عليه وخبر الواحد حجة في الديانات وكان يجب أن يليه في حال الحال وقال زفر وأحسن لا يفطر لأنه ناس قولهم فساد الكلام في بيان الصلوة كبر النسيان في الإجماع في الأحكام والأحكام ناسيا فإن ذلك كله فيصير مع النسيان قوله وجب الاستحسان قوله عليه الصلوة والسلام في الصيام وغيره من إلى هيرية نعم عليه الصلوة والسلام قال من نسي وهو صائم فاكل أو شرب فليتم صومه فاما طعمه المر وسقاه وحمله على أن المر بالصوم اللغوي فيكون أمرا بالإمساك بعبية يومه كالحائض إذا طهرت في أثناء اليوم ونحوه مد فروع أو لا بان الاتفاق على أن يحمل على المعنوي الشرعي حيث أكل في لفظ الشارع وجب فإن قيل يجب ذلك الدليل على البطلان وهو القياس الذي ذكرناه فلتا حقيقة النص مقدم على القياس لوقوعه فليتم وهو لا يتم فإنه لا يلزم من البطلان مع النسيان فيما قاس عليه بطلان الصوم معه إلا يلزم من البطلان مع النسيان فيما لا يذكر فيه بعبية الأحكام والأحكام والصلوة مذكورة فاما تأخر البنية العادية ولا ذلك للصوم بالنسيان فالبان لا ناسيا فليتم من عدم عذر بالنسيان مع تلك عدم عذره به مع الصوم وثانيا أن نفس اللفظ يد نفسه وهو قوله فليتم صومه وصومه إنما كان الشرعي فاما ذلك كما يكون شرعي وثالثا بان في صحيح ابن حبان وسنن الدارقطني أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إني كنت صائما فاكل وشربت ناسيا فقال عليه الصلوة والسلام ثم صومك فإن الله طمك ومثاك وفي لفظه ولا قضاء عليك ورواه البراز بلفظ الجماعة وزاد فيه فلا يفطر وفي صحيح ابن حبان أيضا عن أبي هريرة نعم أنه عليه الصلوة والسلام قال من أفطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه الكفارة ورواه الحاكم ومحمد بن علي بن أبي شيبة في المعرفة تفروبه الانصاري عن محمد بن عمرو وكلم ثقات قوله للاستواء في الركنية الركن واحد وهو الكف عن كل منها فلتاوت كلها في أنها متعلق الركن لا يفعل واحد منها على أخوية شيئي في ذلك فإذا ثبت في فوات الكف عن بعضها ناسيا مذكور بالنسيان وأقبا وصومه كان ثابتا أيضا في فوات الكف ناسيا عن أحوية كبره كان في كل من علم ذلك الاستواء ثم علم ذلك التثبت

اذ اولا خيمة او سقف ولو اكل لحم ابن اسنانه فان كان قليلا لم يفسد وان كان كثيرا يفسد وقال زهير بن نفير في الرجلين لان الله لم يحكم الظاهر حتى لا يفسد صومه بالمضمضة وكان ان القليل تابع لاسنانه فخرقه بريقه بخلاف الكثير لانه لا يفي في ما بين الاسنان والفاصل مقداره الحصة وما دونها قليل وان اخرجه واخذ بيد الله اكله ينبغي ان يفسد صومه كما خرج عن محمد بن الصائغ اذ اقبلت بمضمضة بين اسنانه لا يفسد صومه ولو اكلها ابتداء يفسد صومه ولو مضغها لا يفسد لانها استلذت شيئا وفي حقه من الحصة عليه الفضل دون الكفارة عند ابى يوسف وعند غيره عليه الكفارة ايضا لانه طعام متغير ولا يوجب انه يعاذه الطبع فان ذرعه الى الفم يفسد لقوله صلى الله عليه وسلم من قاء فله قضاء وعليه ومن استقاء عاذا فله قضاء وعليه القضاء فيسوت في فم ملة الفم فمادونه

ومما ينبغي ان يتبين فيه بعد المعينة ونظيره ما في الخبز ان اذ اكل ومنه وعرقه ملة وهو قليل كقطرة او قطرتين لا يفسد وان كان اكثر من ذلك يفسد في ملة واحدة في المثل من ملة نظيره لان القطرة يمدحها فالاولى عند ابى جبر ان الملوثة الصحيح للحن لا ضرورة في اكثر من ذلك الكثرة وما في فتاوى قاضي فان لو دخل فيه او خرج جبهة او دم رمانة ملة من صومه لو اخرج ما ذكرته فانه ملق بوسوله ابله الحق ومحمد وجران الملوثة دليل ذلك قوله اذ اذ اواه خيمة او قسطا لا يفسد انه لو لم يفسد على ذلك بان كان سائرا سافرا ففسد وقال ابى القليل الا ان يتبين طبق الفم ونقته احيانا مع الاحترار عن الدخول ولو دخل منه المطر فابتلع لزمته الكفارة ولو خرج دم من اسنانه فدخل حلقه ان ساء الى الريق ففسد والاول لو استتم الحنط من الفم حتى اذ دخل الى فمه وابتلع محمد الا يفسد ولو خرج ريقه من فيه فادخله وابتلعه ان كان لم يقطع من فيه بل مقبل بما في فيه كالخيط فاستشبه لم يفسد وان كان انقطع فادخله واجاده افسد ولا كفارة عليه كما لو اطلع ريق غيره ولو رشح في فيه ثم ابتلعه بكمه ولا يفسد ولو اجلس بالريق لون صبح ابراهيم عليه السلام في الخيط من فيه فابتلع به الريق ذاك الصبح ففسد قوله الحكم الظاهر فالماض حاله كذا قال من فارجه ولو شهد الطعام بحيط فارسله في حلقه وطبه فادخله لا يفسد صومه الا اذا فضل منه شيئا قوله ولما ان القليل تابع لاسنانه بمنزلة ريقه على الفم كما لا يفسد بالريق وانما معتبره بالانسان لا يكون الا ابتلاع من ابتلع اثره من المأكول حوالى الانسان وان قل ثم يحوي حوالى الساج من محله الى الحلق فاقطع ليقطع الا فطار بعينه فتلق بالكثير وهو ما يفسد الصلوة لانه معتبر كثيرا في فضل الصلوة ومن المشايخ من جعل الفاصل كونه في ذلك مما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة بالريق او لا الاول قليل والثاني كثير ومحمد بن الحسن لان المانع من الحكم بالا فطار بعد تحقق الوصول كونه لا يفسد الا اذا رشح من ذلك فيا يحوي بمقته مع الريق الى الجوف لا يفتقر في ادخاله لانه غير مغلف فيه قوله ثم اكله ينبغي ان يفسد المتبادر من لفظة اكله الصنع والابتلاع او الاصح من ذلك ومن مجرد الابتلاع فيفسد روح خلاف ما في شرح الكثر اذ اذ مضغ نادوته وهو دون الحصة لا يفسد لكن لا يفسد ببار من محمد بن الحسن في ابتلاع سمه بين اسنانه وادخله في حلقه لا يفسد صومه لان المراد بالاكل الابتلاع فقط والا لم يصح اعطاء نظيره في الكفاية في المسئلة قال ان مضغها لا يفسد الا ان يجد طعمه في حلقه وهذا حسن فليكن الاصل في كل قليل مضغ واذما تلغى المسئلة ففسد بالجب الكفارة في كل الاول والثاني من جنس ما يتخذ به وهو رواية من محمد بن قيس قوله ولا يوجب انه يفسد الطبع فصار نظيره القرب وزفر يقول بل نظيره اللحم الغنق ومنه تب الكفارة والتحقيق لان المعنى في الوقايل لا بد له من قرب اجتناب ومعرفة باحوال الناس وقد عرف ان الكفارة تقتضي كمال البنية فيفسد في واجب الوقعة ان كان من يلف فيه ذلك انما يقول ابى يوسف وان كان من لا اثر لذلك منه اخذ يقول لا يفسد ولو ابتلع جبة من لبس بها فترقا فطبع الكفارة وان كان معا فمضغها فيه وان مضغها وهو مضغها فطبع الكفارة هو لم يفسد عليه الصلوة والسلام اخرج اصحاب السنن الاربع واللفظ للتردي منه عليه الصلوة والسلام من درعه التي وهو صائم فليس عليه تقنا ومن استقاء عدا فليقتض وقال حديث حسن عريب لا تعرفه من حديث هشام بن حسان عن ابن سيرين عن ابى هريرة عن من النبي صلى الله عليه وسلم الامن حديث عيسى بن يونس قال البخاري لا اراه محفوظا لهذا المعنى لغزارة لا يفسد في ذلك بل يفسد لغيره المراد في فانه هو الشا والمقبول منه هو الحكم وكل على شرط اثنين وابن حبان رواية الدارقطني وقال رواه كثر ثقات ثم قد تابع عيسى بن يونس من هشام بن حسان عن حفص بن غياث رواه ابن ماجة ورواه الحكم بن سنان عليه ورواه مالك في الموطأ ومحمد بن عيسى بن ماجة ورواه النسائي

فعلية القضاء فلهذا وبنا والقياس متروك به ولا كفارة لعدم الصورة وان كان اقل من مائة الف فذلك عند محمد بن حنبل في الحديث
وعند أبي يوسف لا يقسم لعدم المحرم حكاية ان عاد لم يقسم عنه لعدم سبق المحرم وان اعاده فعنه انه لا يقسم لما ذكرنا ودعنه
انه يقسم فالحق على عدم كفاية الصيام ومن ابتلع الحصى او الحديد او اقل لوجود صورة الفطر وكفاية عليه لعدم المعنى ومن جامع بين السبيلين
بما مضى عليه القضاء استدل بالصحة الفاشية والكفاية الكاملة المجانية ولا يشترط في الالحاق اعتبارا بالاعتقال وهذا لان قضاء الشهية يتحقق بغير
وجوب الكفارة ويجب باكل اللحم التي وان كان في بيتنا الا ان ردت فلما يجب واختلف في اللحم واشار ابو الليث الوجوب فان كان متريدا
وجبت بلا خلاف ويجب باكل الحنطة وقنبرها الا ان مضغ قنبره لثامني ويجب بالطين الارمني وليفه على من يتياد اكله كالسي والطفل على من
لم يتياد ولا ياكل اللحم الاعلى رواية ولو مضغ قنبره ناسيا فتذكر فابتعاضه قنبره لا يقبل ان ابتعاضه قنبره لا يقبل ان يخرجه الا ان اخرجها ثم ابتعاضها
وقبل بالكمس صح ابو الليث لا يابعدا خراجا فان قبله نذ وقيل ان كانت حنة بعد فليها الا ان تركها بعد الاحتياج حتى برزت لا تخرج
التاب لا قبله فان حصل ان النذور اليه منه الكل في السقوط العياقة غير ان كلامه عند ان الاستبراء انما ثبت عندك الا انك لا تقوله لغيره
استدل بالصحة الفاشية لكفاية كفارة الصوم فقام احدى وستين يوما من القضاء والكفارة من غير تبيين يوم القضاء منها قالوا بخبره وقد قدمنا
وفي تقويده عند ضرب اشكال لانه يقتضي الى النية لكل يوم فاذا كان الواقع في كل يوم نية القضاء والكفارة فانما يصح بالترجيح على ما عرفت
او قوله والكفارات وقضاء رمضان حبل خضر الاسلام الكفارات النذور وقضاء رمضان اي النذور المطلقة من قبيل العيد نظر الى انما مقدرة بقر
ممدود وتقدر الصوم الكفارات او ثلثة ايام وتقدر الصوم النذور بما سمى من الوقت وتقدر القضاء بما فات من الصوم فحسن الامة وصاحب العقدة
ويصاحب النهاية نظر الى ان وقت الاداء غير متعين لا يفتوت الاداء لفتوت التمكن من قبيل المطلق قال السند والى وكلا الوجهين حسن
انما اذا نوى القضاء وكفارة الطهارة ليعق من القضاء على قول ابي يوسف وابي حنيفة فانما يرجحان في مثله ورجحنا في هذه القضايا حتى انما
بمختلف كفارة الطهارة فانما يتوصل بها الى حق نفسه فيرجع القضاء على كفارة الفطر بقوة ثبوت وزومه بخلاف كفارة الفطر اذا كان كذلك
يفتق اليوم الاول من القضاء وبابده من الكفارة لانه لم يمت عليه قضاء فيلزم جميع القضاء مع الكفارة ولو كان الواقع نية ذلك اليوم الاول فقط فكذلك
او في الاخير فقط لئلا يترك القضاء للزوم مع الكفارة اذ لم يمت عليه كفارة ولا وقع ذلك في اثناء المدة لئلا يترك اليوم الذي نوى ذلك القضاء ويطلب قبله
وان كان ثلثة وحسين يوما لا تقطع الشايع في الكفارة فيجب عليه الاستينان ولو جامع مرارا في ايام من رمضان واحد ولم يكفر كان عليه كفارة واحدة
فلو جامع فكفر ثم جامع عليه كفارة اخرى في ظاهر الرواية وروى زفر من ابي حنيفة انما عليه كفارة واحدة ولو جامع في رمضان فليكن كفارة
وان لم يكفر الاول في ظاهر الرواية وعن محمد كفارة واحدة وكذا رواه الطحاوي عن ابي حنيفة وعنه الشافعي في كل كفارة سبب ولما علمنا
جوابه عليه الصلوة والسلام للاعرابي باعتاق رقبته وان كان قوله وقت على امر في يحفل الوحدة والكثرة ولم يفسره فدل ان الحكم لا يتغير
ولان معنى الوجبة معتبر في هذه الكفارة ثم قيل اختصاصها بالمد عدم اشبهه بخلاف سائر الكفارات والوجوب وحصيل بكفارة واحدة بخلاف
ما اذا جامع فكفر ثم جامع للعلم بان الوجبة لا يحصل بالاول ولو افطر في يوم فاعتق ثم افطر في آخر فاعتق ثم افطر في آخر فاعتق ثم افطر في آخر فاعتق ثم افطر في آخر فاعتق
لا شيء عليه لان التاخير مجيز ولو استحق الرتبة الثالثة فعليه اعتاق واحدة لان ما تقدم لا يجزئ عما اخر ولو استفتت الثانية ايضا فعليه واحدة
لثاني والثالث ولو استفتت الاولى ايضا فكذلك وهذا لان الامتاق بالاستحقاق لا يتحقق بالعدم والحمل كانه لم يكن وقد افطر في ثلثة ايام
ولم يكفر بشي فعليه كفارة واحدة ولو استفتت الاولى والثالثة دون الثانية اعتق واحدة لثالثه لان الثانية كفت عن الاولى والاصل ان الثاني في مجزئ
عما قبله لا علم له ولو افطر وهو متيم بعد النية فوجب عليه الكفارة ثم في يومه سافر لم تسقط عنه ولو مرض من غير سبب فله ان المرض مني يوجب تغير البنية
الى الفساد ويكفي الاول في الباطن ثم يغير اثره فلما مرض في ذلك اليوم لم يتركه كان المرض موجودا وقت الفطر فثبت انعاده بوجوب الكفارة
او لقول وجوبه عليه شبهة وهذه الكفارة لا يجب منها انما السقوط ففرض انحروج مخصوص فيقتصر على الحال فلم يغير المانع حال الفطر ولو افطرت
ثم طهرت ونسيت الكفارة لان المرض في الرحم شيئا فشيئا حتى يتبين البعد فلا يزال يومه طهرت فوجب الفطر وتيسره اصله فيورث الشبهة ولو سافر من غير
في ذلك اليوم كذا لا تسقط الكفارة عن ابي يوسف وهو الصحيح خلافا لغيره ولو جرح نفسه من غير مرض ففرضا اختلف الشايع والنماز لا تسقط لان

ففي

المراد

فوصل الى جوهره او دماغه اقل عند الحنفية والشافعية فيحصل هو الرطب وقال لا يقطر لعدم التقين بالوصول لانضمام
الميتة مرة واحدة اخرى كما في الياس من الدوا والبركة ان شرطية الدوا تارة في شرطية الحنفية فلو ادخل الى الاسفل
فيصل الى الجوف بخلاف الياس لانه يشق بلوية الحنفية فيسند فما ولو اقطر في الحنفية لم يقطر عند الحنفية وقال ابو يوسف يقطر قول من يقطر

في الفرج الخارج والماء لم يقطر الى كثير وان فانه لا يشق والشافعية فيحصل هو الرطب وقال في الحنفية قال في الحنفية وتدل ما يكون
ذلك انتهى ثم لو خرج سرته فشدت ذلك البولون بلا اشتبا وان قام قبل ان يشق فسد مومته بكتا ما اذا اشق لان الماء القليل بكتا
ثم زال قبل ان يقطر الى الباطن ليعود المقعدة لا يقال الماء فيه صلاح البدن لانا نقول ذكر واهن الصالح الماء الى هناك يورث واغنيا
لا يقال يمل على قوله ما فيه صلاح البدن على ما بحثت ليعلم به وقد رتب به حاجته وان كان قد كميل عنده ضرر احيا ما فينتج اشكال الاستحباب
لانا نقول قد عمل المم ما اشترى من عدم الشفاء فيما اذا دخل الماء اذنه واودعته بقوله لا الغرام المعنى والصورة وذلك افادة انه لم
يصل الى جوف دماغه فانه صلاح البدن ولو كان المراد ما فيه صلاح البدن ما ذكرت لم يقع هذا التعليل وبسطه في الكافي فقال لان الماء لا يقطر
بما لا يقطر داخل الاذن فلم يصل الى الدماغ حتى يصل الى الفم فاما الحنفية قالوا في تفسير السودة بل لا يدخل البعثة كما هو في عبارة
الامام قاضيها في التعليل ما احتار ومن ثبوت الشفاء اذا دخل الماء اذنه لا اذا دخل العين فبعضه كما اذا ما من تحت حيث قال اذا ما من الماء
فدخل اذنه لا يشق رطوبته وان صب الماء فيها اختلفوا فيه والصحيح هو الشفاء ولا يوصل الى الجوف بقله فلا يعتبر فيه صلاح البدن كما لو
ادخل خشية وفيها الى آخر كلامه وبه تنزع الاشكالات ولطهران الاصح في الماء الثقيل الذي احتاره القاضي وعلى هذا ما عتبارا
به الصلاح في تفسير معنى الاطسار اذ معنى ما في نفسه كما اورثاه في السؤال وبه يثبت في التعليل المعنى ليعلم عدم الاقنانه في دخول الماء
الاذن فيصنع الثقيل المذكور منه ووجه انه لا يوصل فيه فلو جاز من مرض الحنفية او اكل لبد الفجر وهو في غاية الشج والاشك والاشك وقربا
من التهمة فان الاكل في هذه الحالة مشروط ذلك يلزمه القنف والكفارة وانما على حقيقة الاصلاح كما كما في هذه كلام الكافي والصح
وعلى الاول يلزم تعميم الشفاء في الماء الداخل في الاذن وعلى الثاني يلزم تعميم الشفاء في الماء الداخل في الاذن وعلى الثالث يلزم تعميم الشفاء في الماء الداخل في الاذن
لا يشق الصدوم الا ان يكون مبلولة بآء او دهن على المشاء وقيل يجب عليه القنف والغسل فهو فوصل الى الدوا الى جوفه يرجع الى الجوف
لانهما الجراحة في البطن او دماغه يرجع الى الامة لانهما الجراحة في الراس من التهمة بالعصا ضربت ام راسه وهي الجدة التي به جمع الراس
ورج فلا تحريم في العبادة لانه ليدان اخذ الوصول في صورة المسئلة يتبع فعل الخلاف في الاقنانه على تقدير الوصول لانهما الخلاف في الاقنانه
الذكور بل يقال يقطر للوصول عادة وقال لا يلزم العلم به فلا يقطر بالشك وهو يقول بسبب الوصول قائم وتقريرة ظاهر من الكتاب وهو دليل الوصول
فيحكم به نظر الى الدليل اذ قد يخفى حقيقة السبب بخلاف الياس اذ لم يثبت دليل الوصول فيه لما ذكر في الكتاب واذا حقت هذا التقدير علمت ان المذكور
في ظاهر الرواية من الفرق بين الرطب والياس لا ينافي ما ذكره اكثر شيوخنا من ان الماء يعطيه ظاهر عبارة شمس الائمة حيث قال فرق في ظاهر الرواية
بين الرطب والياس واكثر شيوخنا على ان العبارة للوصول حتى اذا علم ان الياس وصل فسد وان علم ان الرطب لم يفسد لانه ذكر
الرطب والياس مبنا على العادة فانه لما شفى الشفاء في الرطب على الوصول نظر الى دليله علم بالضرورة انه اذا علم عدم الوصول لا يفسد
لتحقق خلاف مقتضى الدليل ولا انتزاع فيه فان المراد بالدليل الامارة وهي ما قد يجوز من تخلف متعلقاتها مع قيامها كوقوف بقلة القامنة
على بابه مع العلم بان ليس في دارة وانما الكلام فيما اذا لم يعلم خلاف مقتضاه فان الظن لا يتعلق بثبوتها فالقسمان اللذان ذكرهما لا خلاف فيما
واكثر شيوخنا من ان الماء يعطيه ظاهر عبارة شمس الائمة حيث قال فرق في ظاهر الرواية بين الرطب والياس واكثر شيوخنا على ان العبارة للوصول حتى اذا علم ان الياس وصل فسد وان علم ان الرطب لم يفسد لانه ذكر

فصل في من كان صريحا في رمضان تخاف ان صيام الفريضة افطر وقضى وقال الشافعي لا يفطر هو بعينه خوفا من الهلاك
 او فوات الصلوة كما يعتد في القيمة ونحن نقول ان زيادة المهرن باسناد اذ قد قطعت الى الهلاك فيجب الاحتياط فيه وان كان صريحا لا يستغفر
 بالصوم فهو افضل وان افطر جاز لان السفر لا يعزى عن الشبهة لئلا يفسد على المهرن في المرض فانه قد خفف بالصوم فلهذا كونه ملتفيا الى المهرن

ومن نقض في جواز اشيب لقوله عليه الصلوة والسلام من شاب شيعة في الاسلام انا يوم عليهما من يليها وفي السطوب ايضا ما رويته من نقضه في كونهما
 شيعة لا يستشهدوا والتقوية وان لم يخرج اليه في الاثبات منها روى ابو العيص عن ابراهيم بن عبد الرحمن ثنا اسحق اخوارزمي قال سالت ابا
 الاحول اليساك الصائم بالسواك الرب قال نعم اتراه اشترى رغبة من المادقة اول النهار واخره قال نعم قلت من ركبك المهرن قال
 من الرمن عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال تفروا ابراهيم بن عبد الرحمن اخوارزمي وقد حدث عن عاصم بن النخعي قال لا يجزى به وروى ابن عباس
 في كتاب الصغافر ابن عمر قال كان صلى الله عليه وسلم يساك آخر النهار وهو صائم واعلم بالي ميرة قال لا يجزى به وروى باطل والصحيح
 من ابن عمر من قوله فلما كفى ثوبه من ابن عمر مع تعدد الضعف فيه مع تلك العموات والدرجانه اعلم فروع صوم ست من شوال عن خيفة
 والي يوسف كرايته وعامة الشايع لم ير واذ به اسنا واختلفوا فيقول الا فضل وصله ابيوم الفطر وقيل بل تفريقا في الشهر ووجه الجواز انه قد
 وقع الفضل يوم الفطر فلم يلزم التسمية بالكتاب ووجه الكراهية انه قد يقع في اعتقاد لزوم ما من العوام لكثرة المداومة وكذا سمعنا
 من يقول يوم الفطر نحن الى الان لم يات عيدنا ونحوه فاما عند الامن من ذلك فلا بأس بكونه يوم واحد يشبه ويكره صوم يوم النيروز
 والمهرج ان لان فيه تعليم ايام متباعدة تعليمها فان وافق يوما كان العيد منه فلا بأس ومن صام شعبان ووصله رمضان فحسن استحباب
 صوم ايام البيض الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والتمتع بالواجب وكذا صوم يوم عاشوراء ويستحب ان يصوم قبله
 يوما ويبدله يوما فان افرد فهو كغيره والتمتع باليهوم يوم عرفة لغير احكام استحباب الحاج ان كان لغيره عن الوقوف والدعوات
 فالمستحب تركه وقيل كغيره وهي كراهية تنزيه لانه لا خلافه بالاهم في ذلك الوقت اللهم الا ان يسي خلقه فيوقفه في مظلور وكذا صوم يوم
 التروية لانه يجزى عن اداء افعال الحج وصيأتي صوم المسا فويكره صوم السبت وهو ان يصوم ولا يكلم يعني يلزم عدم الكلام بل
 يكلم بخير وبما حبه ان عنت ويكره صوم الزوال ولويومين ويكره صوم الدهر لانه يفتقر الى صير طبعه الى العباد على مخالفة
 العادة ولا يكمل صوم يوم القيامة واما التثنية وافضل الصيام متباعدة داود وصم يوما وافطر يوما ولا بأس بصوم يوم الجمعة منفردة ومنه يفتقر
 ومحمد ربح ولا تقوم المرأة التطوع الا باذن زوجها ولان الفطر وكذا الملوك بالنسبة الى السيد الا اذا كان غائبا ولا ضرر في ذلك عليه فان خذله
 بالبعد في الماله وكل صوم واجب على المملوك لبيبا باسناد كنفذ وروايات الكفارات كالفضل الكفارة التي لا تغلق به من حق الزوجة كما تقدم في النكاح ان شاء الله

فصل في الفضل في الفوارض في حذية بالما فيه المذار المبيحة للفطر المرض والسفر والحمل والرضاع
 اذا اضربها او بولدها والكبر اذا لم يقدر عليه والعطش الشديد واجوز كذلك اذا خيف منهما الملاك او نقصان العقل كالامه اذا
 ضمنت عن العمل وخشية الملاك بالصوم وكذا الذي ذهب به متوكل السلطان الى العمار في الايام الحارة والعمل الخفيف اذا
 خشي الملاك او نقصان العقل وقالوا العارضي اذا كان العليم يقينا انه يقابل العدو في شهر رمضان ويخاف الضعف ان لم يفطر ليعط
 قبل الحرب مساوا كان او يقيا قوله وهو يعزى خوف الملاك الظاهر من كلام اصحابهم انه نقولنا وجه قولنا ان قوله تعالى فمن كان
 منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخذ من الفطر لكل مريض لكن القطع بان شرعية الفطر منه انما هو لدفع الحرج وتحقيق المخرج
 من غير زيادة المرض او البلاء البراءة وصفا وعقوبته معترضة لذلك باجتهاد المريض واللاجتهاد وغيره والوجه ان يكون عليه الفطر عن المارة

وقال الشافعي انظر افضل لقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر ولنا ان رمضان افضل الايام في كل حال
محمول على حاله الجسد واذا كانت الموضع والمساكن وهما على حالهما لم يلزمهما القضاء فانما لو كان في مكان واحد من ايام آخر
ولو صام الموضع وانما كان في مكان واحد من الايام لوجدها في كل مكان في هذا المقام واذا كانت وجوب الوضوء بالاطعام

او تجزئة او باختيار فيجب مسلم غير ظاهر التمسك وقيل عند البقية شرعية فلو برأى من المرض كمن السنته ياق ويخاف ان يمرض مسلم عنه القاضى الايام
فقال اخوف ليس بشئ حتى انما سمعته لو كان له نوبة حتى فاكل قبل ان تصير في سنة اليوم النوبة لا باس به فحوله وقال الشافعي انظر
افضل وانما ان قوله كقولنا ولم يكن ذلك عنه انما هو انه لم يصب احد من روادى الحديث الذي رواه في الصحيحين وسنوده وقول الظاهر انه
لا يجوز الصوم لهذا الحديث ولقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر فمحل السبب في حقه اذ رآه الله فلا يجوز قبل السبب
قوله ولما ان رمضان افضل الوقيتين والصوم في افضل وتبقى الصوم افضل منه في غيره فان قيل ان اردتم ان افضل في حق صوم المقيم
فلا يغيره وان سئل عن هذا وسنوده وما وتكونا قلنا فتمت الثاني وجه عموم قوله تعالى في رمضان وان تقبوا اخركم هو وما رويتم
مخصوص بسببه وما روي في الصحيحين انه عليه الصلوة والسلام كان في سفر فزاد ما روي من رجل قد غفل عليه فقال ما هذا قالوا يا هذا فقال
ليس من البر الصيام في السفر وكذا ما روي مسلم عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج عام الفتح الى مكة في رمضان حتى بلغ كراخ الغنيم
فصام الناس ثم دعا عاتق من ما فشره فقتل له ان بعض الناس قد صام فقال اولئك الصائفة محمول على انهم استقروا به بدليل ما روي في صحيح
مسلم فليست فيه فتيل له ان الناس قد شرب عليهم الصوم ورواه الواقدي في المغازي وفيه وكان امرهم بالقطر فلم يقبلوا البقرة وان كان الصوم لا يظن
لا مخصوص بسبب لكن يحمل عليه دفعا للحكمة بين الاحاديث فانما صرح في الصوم في السفر في مسلم عن حمزة الاسلمي انه قال يا رسول الله احسن
توة على الصيام في السفر قل عليه فخرج قال عليه الصلوة والسلام هي رخصة من الله فمن اعادها نحن ومن احب ان يصوم فلا جناح عليه في الصيام
عن النبي كذا ما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصيام ومننا الصائم ومننا المفطر فلم يلب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم وفيه اعان الى الله واخرنا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض عرواته في حشرته يدعي ان احدا لم يبيع يده على راسه من شدة الحر وانا فيناها ثم لا رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد دل على جواز الصوم وثم ما يدل على خلافه وهو في مسند عبد الرزاق اخبرنا معمر بن الزهرى عن معن بن عبد الله بن معن
بن امية الجعفي عن ام الدرداء عن كعب بن عامر الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر بهذه امة يعني اهل اليمن لا يجعلونه
كان الائمة الاثني عشر والائمة من عبد الرزاق رواه احمد في مسنده واما في ابن ماجة من عبد الله بن موسى التميمي عن اسامة بن زيد عن ابن شهاب
عن ابى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابىه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صائم رمضان في السفر كما مضى في الحضر واخرجه البزار عن عبد الله
بن عيسى المدائني ثنا اسامة بن زيد ثم قال هذا حديث اسنده اسامة بن زيد واما ابن ابي ذؤيب وغيره عن الزهري عن ابى سلمة بن عبد الرحمن
عن ابىه موقوف على عبد الرحمن ولو ثبت مرفوعا كان خروجهم عليه الصلوة والسلام حين خرج فصام حتى بلغ الكديد ثم افطر وامر الناس بالنظر الى ما
انتهى واعلم ان هذا في الصحيحين من ابن عباس ثم خرج عليه الصلوة والسلام عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم افطر قال الزهري وكان
الافطر آخر الامرين وقال ابن القطان هكذا قال ابن البراء عبد الله بن عيسى وقال غيره اي غير البراء عبد الله بن موسى وهو مشبه بالصواب وهو
عبد الله بن موسى بن ابراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله التميمي القرطبي يروي عن اسامة بن زيد وهو لا باس به انتهى وهذا ما يتسبك بالامكان
من الصوم لا يغيرهم باعتبار ما كان آخر الامر فالحاصل المتعارفين بحسب الظاهر والجميع ما يمكن اولى من احوال احوال اعتبار نفعه من غير دلالة
قاطعة فيه والجميع ما قلنا من عمل ما روي من النبي صلى الله عليه وسلم في السفر لا يظن الى الصيام وعدم البر وفطره بالكديد على عروض الشبهة فمما قد وجدناه

وذكر الطحاوي خلافاً بين الجعيفة والى يوسف ودين محمد وليس بصحيح وإنما الخلاف في الذنوب والفرق بين الذنوب وبين نسيب فظهور الوجه في حق الخلاف وفي هذه المسئلة السبب أحراك العدة فينبغي بقدر ما أدرك قضاء رمضان ان شاء الله وان شاء الله لا يلحق النص لكن المستحب المتابعة مسانعة الى إسقاط الواجب وان اخرج حتى دخل رمضان اخرج صام الثاني لأنه في وقته وقضى الأول بعدد لأنه وقت القضاء ولا فدية عليه لأن وجوب القضاء على التواخي حتى كان له ان يتطوع والحامل والمريض اذا خافا على انفسهما ادول بينهما افطرنا وقضتا دفعاً للحرج ولا كفارة عليهما لأنه افطرنا بعد ذلك فدية عليهما خلافاً للشبهة فبما اذا خافست على الولد فهو يعتب به بالشئ الثاني ولما ان القديس عذوف القياس في الشيخ الثاني والفطر بسبب الولد ليس بمغفلة لأنه عاجز بعد الوجوب والولد لا وجوب عليه اصله والشيخ الثاني الذي لا يقدر على الصيام يفطر من نسل وتجرعاً بنسب الميراث خصوصاً واحداً من ابوين او قواي بترتاً بترتاً حتى وابوين الكتاب الميراث في بعد قوله سبحانه فمن كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر فعلى التخييل ادراك العدة بارادة اليسر وليس الصيام التيقن في النفل قد يكون اليسر في الصوم اذا كان قوماً عليه غير مستقر لما لو افقت الناس فان الانتشار تخفيفاً ولان الشئ توفقت على هذا لان ما لم يتلن على غيره فاليسر فيه اليسر عليها وبهذا التعليل علم ان المراد بقوله عدة من ايام اخر ليس مفاداً وتيقن ذلك بل المعنى فافطر عليه عدة ايام بعدة من ايام اخر يعني لانه لا يخير اليها الا لما لم يكن اهل الظواهر قوله وحكي الطحاوي رده فيه خلافاً بين ابني صيغة والى يوسف وبين محمد بن ان عجزه عما يلزمه اذا صح وقام يوماً قضاء الكل فليزيم الايضاً بالجميع وعنده محمد انما يلزمه قدر ما صح واقام والصحيح الاتفاق في القضاء وهو انما يلزمه قدر الصحة والواقعة وان الخلاف انما هو في العذر وهو ما قاله الميراث لم يصرح على صوم شهر مثلاً منع ففطره ما يلزمه الكل والا يضره عند محمد قدر ما صح وجه الفرق لهما ان النذر هو السبب في وجوب الكل فاذا وجد منه في المرض ومات من ذلك المرض فلا شيء عليه فان صح عمار كان قائماً في الصحة والصحيح لو قالها ومات قبل ادراك عدة المنذور يلزمه الكل فكذا في هذا الخلاف القضاء لان سبب هو ادراك العدة وحقيقة هذا الكلام المذكور في النذر انما يلزمه على تقدير كون النذر بذلك غير موجباً في حالة المرض والا يلزم الكل وان لم يصح ليظهر ما لم يدر في الايضاً بل هو ملحق بالصحة وان لم يذكر او مات باليقين التعميم المكلف ما امن والنذر مما يتعلق بالشرط لقوله ان شئني السمر يعني نفسه على كذا فيفسر عند الصواب على ثم يخرج منه لعدم ادراك العدة بنسب الايضاً كما لو لم يعمل مطلقاً في المعنى على ما قلنا وما قولهم سبب ادراك العدة فهذا المراد ان ادراك العدة سبب وجوب القضاء على المريض او الاداء فيخرج في مخرج الكثرة فقال في الفرق المذكور سبب القضاء ادراك العدة فيقتدر بقدره وفي السبب على سبب وجوب الاداء وعلى ظاهر الاول ان سبب القضاء على ما عجزوا به سبب وجوب الاداء فيكون ادراك العدة سبب وجوب الاداء كما ذكره في المبسوط ويلزمه عدم مل التاخير عن اول عدة يدركها فان قال سبب وجوب الاداء لا يستلزم حرمة التاخير عنه قلنا فليكن نفس رمضان سبب وجوب الاداء على المريض اذ لا مانع من هذا الاعتبار سوى ذلك اللازم فاذا كان مقتضياً لزم اذ هو الاصل ويلزمه الايضاً بالكل اذ لم يدرك العدة كما هو قول محمد بن علي رواية الطحاوي قوله ولما قل عليه وقال الشافعي في القديس ان اخذه فغيره لما روى انه عليه الصلوة والسلام قال في رجل مرض في رمضان فانظر ثم صم فلم يقيم حتى ادركه رمضان آخر يصوم الذي ادركه ثم يصوم الذي افطر فيه وليعلم من كل يوم سكيناً ولنا اطلاق قوله تعالى عدة من ايام اخر من غير قيد فكان وجوب القضاء على التراخي فلا يلزمه بالتاخير شي غير انه تارك الاول من المسابقة واداءه غير ثابت فحي سنده وبارهم بن مانع قال ابو القاسم الرازمي كان يكذب وفيه ايضاً من انهم كانوا منع قولهم اذا خافا على انفسهما او ولديهما يراي واقع في بعض الحواشي نسخاً الى الذخيرة من ان المراد بالرفع الظاهر وجوب الارضاع عليه بالاعتقاد بخلاف اللام فان الاب لا يشترط غيره وكذا عذبة غير القديس ايضاً فيقدان ذلك اللام وكذا اطلاق الحديث وهو ما روى في الشئ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الدر وضع عن النساء الصوم وشتر الصلوة ومن يحمل والمرجع الصوم ولان الارضاع واجب على الام واية قوله وهو يعتب به اي كامن الحال والمرجع بالشيخ الثاني في حكم وجوب القديس بافطاره بجمع انه اتفق به من لم يلزمه الصوم غير انه الولد في الفرض قلنا القياس منقطع بشرع القديس على خلاف القياس اذ لا مانع من تعقل بين الصوم والارضاع والاحاقق ولا تمتد وربان الشيخ يجب عليه الصوم بالصوماء ثم ينقل الى القديس لوجه منه والطفل لا يجب عليه بل على امه ولم يستعمل عنها شئاً الى خلف غير الصوم بل اجبرها لما لا يخبر

في الصوم على ما كان عليه في الكفار والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قبل معناه لا يطيقونه
 وهو من في الصوم بطل عليه الفدية ولا شرط الخليفة استعمل العجز ومن مات وعليه قضاء رمضان فادى به اطلع عنه وليه لكل يوم مسكينا
 فدية صاع من كواضعا قنن في اخر سورة فصار كالتبعية الفاظ

فقط حجة على الولد الى خلاف الصوم بخلاف الشيخ فانه لا تصام عليه بل اقيمت الفدية مقام الصيام في حقه وحاصل الدخ فيها انه اختلف الحكم
 في الاصل والفرع فانه في الاصل وجوب الفدية عوضا عن الصوم لسقوط بها ولا سقوط في الحال قوله ولعلكم لا تعلمون وعن الطحاوي
 انه لا فدية عليه وهو ذهب بالكس لانه ما جسد منه استمر الى الموت فكان كالمريض اذا مات قبل ان يصح والكسافر قبل ان يقيم فدية
 الآية منسوخة من سبعة بن الماوراء لما نزلت هذه الآية وعلى الذين يطيقونه الآية كان من اراد ان يقطر ويغذي فقل حتى انزلت الآية
 اي منسوخة ولما روي عطاء بن عبيد الله عن ابن عباس عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب
 والمرأة الكبيرة لا يستطيعان ان يعصيا فليطمان مكان كل يوم مسكينا رواه البخاري وهو مروي عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب عن علي بن ابي طالب
 وخيرهم من الصعابة ولم يرو عنه احد منهم خلاف ذلك فكان اجماعا وايضا لو كان مكان قول ابن عباس ليست بمسوخة مقدم لانه بالمال
 يقال بالراي بل من سماع لانه مخالف الظاهر القرآن لانه ثبت في نظم كتاب الدرر في جعله منقيا بتغيير حرف النون لا يقدم عليه الا بسامع
 الله وكثير ما يصح حرف لاني اللغة العربية في التنزيل الكريم بالمدققون ذكر يوسف اي لا تقنا وفيه بين انكم ان تصلوا اي ان لا تصلوا
 ان تيدكم وقال شريك بن عبد الله بن ابي راسي ليدك وادعائي اي لا ابرح وقال تنكك الشيخ باجلست ببلدك حتى تكون
 اي لا تنكك ورواية لافقة اولي ولان قوله تعالى وان تصوموا خير لكم ليس نصا في نسخ اجارة الاقذار الذي هو ظاهر اللفظ بل هو
 بل كان الشيخ الفاني مسافرا فقلت قبل الاقامة قبل ينبغي ان لا يجب عليه الا ايضا بالفدية لانه يخالف غيره في التحيف لاني في التخييل فانما يتقبل وجوب الصوم
 عليه الى الفدية عند وجوب التبيين والتبيين في المستافر فلا حاجة الى الانتقال ولا يجوز الفدية الا من صوم هذا بل بنفسه لا بد من غيره فلو
 وجب عليه قضاء شي من رمضان فلم يقضه حتى صار شيئا فانيا لا يرجي بوجوبه جازت له الفدية وكذا لو نذر صوم الا بضعف من الصوم الاشتغال بالعيشة
 لكان ليقطر ويطلع لانه مهتقين ان لا يقدر على قضاءه فان لم يقدر على الاطعام لسبب من يتغيره من وجوبه وان لم يقدر بشدة الحركات
 لانه ان يقطر ويطلع في الشدة لم يكن نذرا لا بد ولو نذر يوما ليعلم ان صام حتى صار فانيا جازت له الفدية عنه ولو وجب عليه كفارة
 او قل فلم يجد ما يكفر به وهو شيخ عاجز عن الصوم ولم يعلم حتى صار شيئا كبيرا لا يجوز الفدية لان الصوم هنيئيل عن غيره ولذا لا يجوز الفدية
 الى الصوم الا عند العجز عن ما يكفر به من المال فان مات فادى به ما يكفيه جاز من ثلث ويجوز في الفدية طعام الاباة اكمان شبتان
 بخلاف صدقة الفقر للتخصيص على الصدقة فيها والاطعام في الفدية قوله لان شرط الخليفة اي شرط وقوع الفدية خلفا عن الصوم وروى
 العجز عن صوم التيمم اذا قدر على الماء لا تطل الصلوة المودعة قبل التيمم لان خليفة التيمم شرطه ولما جرد العجز عن الماء لا بقية واداه وكذا خليفة التيمم
 عن الاقذار في الاغتسال بالدم مع سن الاياس لا يشترط واداه فليذهب الاغتسال بالدم اذا عاد وبعد الاغتسال في سن الاياس
 في الحسنة او في العدة التي فرض عوبه فيها حتى تنافى القدرة على الاصل قبل حصول المقعد وبخلف لاني الاكمنة المباشرة حال ذلك الاغتسال
 به هو الواقع من الحكم وقضاؤه كون الخليفة على الوجه الذي ذكرناه لا على ما ذكرني النهاية قوله وصار كالشيخ الفاني اجماعا بطريق الدلالة لا بالآية
 وجه ان الكلام في مريض عجز عن الاداء وعليه الصوم ولا شك ان كل من سمع ان شيخ الفاني الذي لا يقدر على الصوم يجزي عنه الاطعام علم
 ان سبب ذلك عجزه عن استمر الى الموت فان شيخ الفاني الذي ملق عليه لا حكم هو الذي كل يوم في نقض الى ان يموت فيكون الوارث في المرض

الكبير

الكبير

لهم لا بد من الإيصاء عند الخلع في المشافعي وعلى من الزكوة من غير اختياره بعد بون الصيام إذ كل ذلك حق مالي يخرج في حق الله تعالى
ولكن الله عبادة فلا بد فيه من الاختيار وذلك في الإيصاء دون الزكوة فلا يجزئ عنه وهو يتوهم ابتداء حتى ينعين من الثلث

هو تباك العتقة لا فرق إلا بالان الوجب لم يبق حال جواز الإطعام في الشيخ الفاني إلا بقدر ما ثبت ثم قيل والمرضى فقر الوجب عليه قبله بأدراك
العدو وعجزه لأن بسبب فقده في المسارعة إلى القضاء معلوم أنه إذا كان الوجب على الرأى لا يكون ذلك التام جانيا فلا أثر لهذا الفرق في الإيجاب
انترق الحكم ولم يعلم أنهم منوا في الماصول إلا بما حق بالشيخ الفاني بطريق الدلالة كما منه بطريق القياس لكن شرطه فهو الموت والاختيار في الدلالة
لا يستلزم إلى الميتة الاجتماعية بخلاف القياس وذلك منقذ في الشيخ الفاني فإن لم يكن الموت فيه وهو العجز أن لا يعطى الاستطاعة الصوم وسما مقام آخر وهو وجوب القية
ولا يعقل العجز في إيجابها كما لا يعقل ذلك في غير السعة ومثله وكونه من سبب الوجب القدية منه منصوصة لأن ترتيب الحكم على الميتة منصوصة
حليته مبدأ الاشتقاق وإن لم يكن من قبيل الصريح عندنا بل بالاشارة وقد قال تعالى وعلى الذين لم يكن لهم مال ولا يعطونهم يقولون لم لا يقر الله لهم لا بد
الإيصاء فإنه أتى في لزوم الإطعام على الوارث خلافا لما في منعه وعلى هذا الزكوة أي إذا مات من عليه دين الزكوة بان استهلك مال الزكوة قبل إيجول
والعش بعد وقت وجوبه لا يجب على وارثه أن يخرج عنه الزكوة والشرا لا أن يوصي بذلك ثم إذا وصي فاما يلزم الوارث أخراجهما إذا كان يخرج
من الثلث فان زاد وبيعها على الثلث لا يجب على الوارث بجزءه إن شاء الله تعالى فان أخرج كان متقوما عن الميت ويحكم بجواز إخراجها ولذا قال محمد في
تبرع الوارث بجزءه إن شاء الله تعالى كما إذا وصي بالإطعام من العلوة على ما ذكره ويصح التبذير في الكسوة والإطعام بالإلزام لأن في الإعتناء
بإلصاق الزام الوارث على الميت في الكسوة والإطعام ومرد قول الشافعي في أبي يعقوب عن ابن عباس قال جاز رجل إلى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فاقصه عنها فقال كان على أمك دين كنت تمانيه قال نعم قال فدين الصالح وفي رواية جازت امرأة
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر فأفصم عنها الحديث إلى أن قال فمضى عن أمك وفي أبي يعقوب
من عائشة رضي الله عنها عليه الصلوة والسلام من مات وعليه صيام صام عنه وليه فلما الاتفاق على صرف الأول عن ظاهره فإنه لا يصح في العلوة الذين
وقد أخرج الشافعي عن ابن عباس وهو زوي الحديث في سنن الكبري أنه قال لا يصلي أحد منكم الصوم أحد من أحد وتوفي الراوي على خلاف
مروية بمنزلة رواية الشافعي ونسخ الحكم يدل على إخراج المنا من الاعتبار ولذا مرع ابن من شرط القياس أن لا يكون الحكم الأصل منسوخا لأن مقتضى
الاجتماع ونسخ الحكم لا يلزم إبطال اعتباره أو لو كان معتبرا لاستمر ترتيب الحكم على وقته وقدره عن عمره نحوه أخرجه عبد الرزاق ما ذكره مالك في كتاب
بلاغا قال مالك ولم أسمع عن أحد من الصحابة ولا من التابعين في أن منعه بالدين أن أحاسنهم أمرا يصوم عن أحد ولا يصلي عن أحد انتهى وهذا ما يروى
فانه الأمر الذي استقر الشرع عليه آخره وإذا أعتذر كون المنا الذين فاما يعطى لوجوب الأداة عن الميت على الوارث بدين العباد فانه محل الاتفاق
وليس هذا المكان في صورة النزاع فلا يجب على الوارث إلا بالإيصاء ثم إذا وصي لا يجب عليه إلا بقدر الثلث إلا أن يتطوع وعلى دين صدقة العشر
والنفقة الواجبة والكفارات المالية والحج وفدية الصيامات التي عليه والصدقة المنذرة والخروج والجزية وهذا لأن هذه بين حققة وعبادة
فإن كان عبادة فنفسه أجزاها الميتة ليقع إداها مختارا فيظهر اختياره الطاعة من اختياره المعصية الذي هو المقصود من التكليف فقل الوارث
من غير أمر النبي بالامر والنهي لا يحقق اختياره بل للمات من غير فعل ولا أمر به فقد تحقق حصيانه بخوجه من دار التكليف ولم يتقبل وذلك
يفرض عليه موجب الصيام أو ليس فعل الوارث الفعل المأمور به فلا يسقط به الواجب كما لو تفرع به حال حياته وما كان فيها من ذلك معنى لا يتحقق
فلان في إنفات فيه الأمر أن لم يحقق إيقاع الميتة منه ليكون زاجرا له بخلاف ولون العباد فإن المقصود من الأمر بأدائها

والصلوة كالصوم باستحسن المشايخ وكل صلاة تصوم يوم هو صوم ولا يصوم غيره والصلوة لله صلى الله عليه وسلم
 لا يصوم احد من احد ولا يستحسن احد من احد في صوم التطوع لمصلحة قضا لا خلاف فالتشاخي له انه يترك بالمتن
 في قوله صلى الله عليه وسلم ولا تاتوا في قربة وعلى فوجب صياما منه بالمتن عن الابطال واذا وجب المفتوح وجب القضاء ويتركه في عدمه
 كما يحذر الاخطار فيه فيكون عذرا في احد الروايتين لما يندرج عليه بعد ذلك في النسيان عذر في قوله صلى الله عليه وسلم افطر او فاض يوما كانه

وصول المال الى من هو له في نفسه ولا ينفذ من نفسه كان له اخذ ولا يستقط من ذمة من عليه فان من من غير ان ينفذ من نفسه
 المقصود قبل الوارث هنا ومن هذا قلنا لا يورث خيار الشرط والرواية لا يورث خيار العيب بانه جزء من العيب فاستحسن
 عند البلوغ وقد علمت انك لو علمت ان حقك من حق الله تعالى انما هي الافعال اذ بها ينظر العاطفة والاعتناء وما كان اليها من المال متعلق
 المقصود اعني العقل وقد سقط الافعال كلها بالموت لتعدد ظهورها عنه بها في دار التكليف وكان الايصاف بالمال الذي هو مستحقا بغير
 من الميت ابتداء فيعتبر من الثلث بخلاف دين العبد لان المقصود فيها نفس المال لا الفعل وهو موجود في الزكوة فيؤخذ منها بلا ايصاف
 قوله في الصلوة كالصوم باستحسن المشايخ وجهه ان الماشاة قد ثبتت شرعا بين الصوم والمأكل والمأكل بين الصلوة والصوم ثابتة
 ويشمل مثل شئ زان يكون مثله ذلك الشئ وعلى تقدير ذلك يجب الاطعام وعلى تقدير عدمه لا يجب فالاعتناء في الايجاب فان
 كان الواقع بثبوت الماشاة حصل المقصود الذي هو السقوط وان كان بلا ابتداء يصلح ما عايننا في الروايات ولذا قال محمد بن حنبل ان شاة الله تعالى
 من خير جزم كما قال في تبرع الوارث بالاطعام بخلاف ايصافه من الصوم فانه يترك بالاجزاء قوله هو الصحيح اخرا من قول ابن عباس
 ان يطعم لكل صلوة يوم سكتنا لانها كصيام اليوم ثم خرج الى ما في الكتاب لان كل صلوة فرض على عدة وكانت الصوم يوم قوله ومن دخل
 في صوم التطوع اذ في صلوة التطوع ثم افطرت فافطرت بين اصحابنا في وجوب القضاء اذا فسد من قصد بان عرض لحديثه استلزمه
 طافا لا شاع في ما اختلف الرواية في نفس الافساد بل يباح اولها في الرواية لا لا يذروا رواية المتفق يباح بلا عذر ثم اختلف المشايخ على
 ظاهر الرواية ان الصلوة عذرا ولا قيل نعم وقيل لا وقيل عذر قيل الزوال لا بعده الا اذا كان في عدم التطوع لا في حق لا في الزوال بين الاصل
 حتى لو طعن عليه رجل بالطلاق الثلث ليعطى وقيل ان كان صاحب الطعام يريد نحر وجوهه وان لم ياكل لا يباح التطوع وان كان
 سياتي في ذلك ليعطى واعتقدوا ان رواية المتفق اوجه وعلى اعتبار ذلك نسيب الكلام في خلافة الشافعي به اخرا وبين وجه اختيارنا لما في
 ان شاة الله تعالى وحسن استبدال الشافعي رحمه الله ما في سلم من عائلته قالت وعمل على النبي صلى الله عليه وسلم يوما فقال من عندك شئ فقلنا لا قال فان
 اذ جاءهم ثم انا يوم آخر فقلنا لا يا رسول الله لم يدرى لنا صبي قال اني قد فعلت ما كل قال فذكرت له ما فقلنا لا يا رسول الله لم يدرى لنا صبي
 الا انما في الصوم القضاء على وجهه فلا يجب ولا يذروا رواية التبرع في الشافعي من انهم لم ينفذوا الصلوة ان شاء الله وان شاء الله
 من كل من سنده وثقة اخذناه وتكلم عليه البيهقي به وقال الشافعي انما يصح انه عليه الصلوة والسلام خرج من المدينة حتى اذا كان بمرابح النهر
 وهو صائم رفع انا فشراب والناس ينظرون وفي لفظ كان ذلك بعد العصر فاسلم عام الفتح وفيه دلالة التأخير قال الشافعي فلما كان له قيل
 ان يذلل في صوم الغرض ان لا يدخل فيه لسفر كان له اذا دخل فيه ان ليعطى كما فعل عليه الصلوة والسلام فالتطوع اولى وما صامه استدل باللفظ
 في الغرض ان الشرع الذي لم يكن واجبا عليه على اباة منوط في الفعل بعد الشرع الذي لم يكن واجبا عليه وهو استدل بحسن جدا ولما اختلف
 والسنن والقياس اما الكتاب فقول الله تعالى ولا تطلوا اعماكم وقال تعالى وربيانية ابتدعوا ما كتبنا عليهم الا اجتار عنوان الله فاعرفوا
 ربيانية الاية سبقت في معرض فهم على عدم رعاية التزمه من القرب التي لم يكتب عليهم والقدر المؤدى على ذلك فوجب صيامه من الجانب
 بهذين النيتين فاذا افطر وجب قضاؤه ولا يذروا عن الابطال وانما استدلوا به في الرواية والشافعي من عريضة من فاشية فاشية

واذا بلغ الصبي او ابل الكافر في رمضان استسكانة ومعهما قضاء حتى الوقت بالشبهة ولو اخطأ فيه لا قضاء عليه كما ان الصوم عليه واجب فيه وصام ما بعده لتحقيق السبب والاهلية ولم يقضيا ومعهما كما مضى لعدم الخطأ في هذا الخبر في الصلوة لان السبب فيها الجزاء التسهيل بالاداء فوجدت الاهلية عنده وفي الصوم الجزاء الاول والاهلية منعده عند وعن أبي يوسف انه اذا نزل الكافر والصبي قبل الزوال فعليه القضاء لانه ادرك وقت النية وجه الظاهر ان الصوم لا يقتضي وجوبا واهلية الوجوب منعده في اوله الا ان للصبي ان ينوي التطوع في هذه الصورة دون الكافر على ما قاله الا ان الكافر ليس من اهل التطوع ايضا والصبي اهل له واذا نوى المسافر لاظهار ثمره فقام الصوم قبل الزوال فنوى الصوم لانه ان السفر لا ينافي اهلية الوجوب لاصحة الشرع وان كان في رمضان فعليه ان يصوم لانه اهل الوجوب في وقت النية الا ان كان لو كان مقما في اول اليوم ثم سافر لا يباح له الفطر بحيث لا يجانبه لاقامة هذا الذي لا ينافي الا ان الفطر وقتا من عاين به السلام قال اني ما تم فقال عليه الصلوة والسلام تكلف آخرك ومنع لعلنا ثم تقول اني صائم كل يوم يوما مكانه فان كلفا منه ما يدل عليه من كون الفطر منوعا او لا يبعد للنعية انه في استطاعة الواجبات ولذا يشترط المحققون كونهما نكاحا كالكفر حتى والى بكر الزمان و استدلاله بارسائه عليه الصلوة والسلام اذا دعي اليه ان يصوم فليصم فان كان مضطرا فلياكل وان كان ضارفا فليصل اي فليصم يومه وسلم العلم به بالحدوث وقول بعضهم بوقوف على هذا ثبت في القوي قوة حديث سليمان واسهل ان على رواية يقتضي تطافرا لادلة ولا تناقض بين الحديثين في شيئا يشبهتا على ما ينبغي واما القياس فنفي الحج والعمرة انفسا من حيث يجب قضاءهما اذا انفسا قوله واذا بلغ الصبي الحج كل من تحقق بصلته في ثمنها او قارن ابتداء وجوده بالاطوار في ثمنها كالتحقيق بحيث لو كانت قبله وسهلت معه وجب عليه الصوم فان يجب عليه الاساك تشبها كما بان من انفسا يظهر ان بعد الفجر اربعة والمجنون يفتق والمريض يبرأ والمساقر يقدّم بعد الزوال او قبله بعد الاكل اما اذا قدم قبل الزوال والاكل يجب عليه الصوم لما في الكتاب ولذا لو كان نوى الفطر ولم يطر حتى قدّم في وقت النية وجب عليه نية الصوم والذي انطرح عندها او خطا او كره او اكل يوم الشاك ثم استدان انه من رمضان او اخطأ على نيل غروب الشمس وتحرر بعد الفجر وقبل الاساك شجب لا وجب لقول ابي حنيفة رحمه الله في بعض اطرافه ان الحسن ان تاكل والناس صيام والصحيح الوجوب لان محمد ابا ان فليصم قال في الحائض فلتدع وقول الامام لا يحس لتبيل للوجوب اي لا يحس بل يتبع وقد مرّح به في بعضها فقال في السفر اذا قام بعد الزوال اني استتبع ان ياكل ويشرب والناس صيام وهو مقيم فبين مراده بعدم الاستحسان ولانه الموافق للدليل وهو ثابت من امره عليه الصلوة والسلام بالاساك لمن اكل في يوم عاشوراء ومن كان واجبا ولا يخفى على من تامل فوائد تقيود الضابطات قلنا كل من تحقق او قارن ولم يقل من صار بصلته الحج يشتمل من اكل بعد في نهار رمضان لان الصيرة والتمسك ولو لا تخرج بالية ولا تحقيق المناهج فانه قوله لان الصوم غير واجب فيه عليهما وقيل في الكافر اذا استلم عليه قضاء ذلك اليوم لان ادراك جزئ من الوقت بعد الاهلية موجب كما في الصلوة وينبغي ان يكون جوابه في بعضه اذا بلغ كذلك ونحن نفرق بان السبب في الصلوة الجزاء القائم عند الاهلية اي جزا كان تحقيق الوجوب في حقهما وفي الصوم الجزاء الاول ولم يعاد فيه الا على هذا فتقولهم في الاول الواجب الوقت قد يكون الوقت فيه سببا للودي وظرفا له كوقت الصلوة وسببا وبعبارة هو ما يقع فيه مقتدره ايه كوقت الصوم تساهل اذ يقتضي ان السبب تمام الوقت فيها وقد بان خلافه ثم على بان من تحقيق المراقبة يقال يلزم ان لا يجب الاساك في نفس الجزاء الاول من اليوم لانه هو سبب الوجوب والالزام سبق الوجوب على سبب اللزوم تقديم سبب فالواجب فيلزم على سبب سابقا والآخر خلافه ولو لم يلزم ذلك لم يكن ما ذكره في وقت الصلوة من ان السببية لقسان الى الجزاء الاول فان لم يرد مقتضى مقتضى سبب ما يلي ابتداء الشرع فان لم يشرع الى الجزاء الاخر تقررت السببية فيه واعتبر حال الخلاف عنده تكلف استغنى عنه اذا دعي بعبارة بالية دون ما وقع فيه قوله لم على ما قلنا

اشارة الى الخلاف واكثر الشارح على هذا الفرق هو ان الصبي كان اهل النية وقت اسكاته في حق الصوم في اول النهار على وجود النية في وقتها والكا فليس اهل اصلا فلا تنويع فيقع فطره فلا يرد ونعم من تسك في التسوية بينهما في الجاهل الصغير في الصبي يبلغ والكا فليس لم قال ما ساء فان يدل على صفة نية كل منهما التطوع قوله واذا نوى المسافر الاطعام في غير رمضان بدليل قوله وان كان في رمضان فنية الاطعام ليس بنية بل اذا قدم قبل الزوال والاكل وجب عليه صوم ذلك اليوم بنية يشبهها قوله الا ترى ان يفتي ان الرخص السفر فلا تحقق في اول اليوم

في المسكتين لا يلزم الكفارة لقيام شنبه للبيوع ومن اعني عليه في رمضان لم يقض اليوم الذي حدث فيه الا ان كان له الصوم في ذلك
 الامساك المفرد بالنية اذ الظاهر وجودها منه وقضى ما بعده لا يقدم النية وان اعني عليه اول ليلة حتمه فقلنا كله غير يوم تلك الليلة
 لما قلنا وقال مالك لا يقضى ما بعد الا ان الصوم رمضان عند بيتاى بيته واحدة فبقره الاعتكاف وعند مالك من النية لكل يوم كذا
 عبادات متفرقة لا يخل بين كل يومين ما ليس بمكان لهذه العبادة بخلاف الاعتكاف ومن اعني عليه في رمضان كله قضاء لا منه
 نوع موضع يضعف القوي ولا يزيل الحج فيصير عذرا في التأخير لا في الاسقاط

كان الخطا يتوجه عليه تبين الصوم فلا يجوز له الفطر فيه بحدوث الفطر وقد يشكل عليه ما جرحه عليه الصلوة والسلام ما قرنا ان خرج من النية
 عام الفطر حتى اذا كان كراعا النعيم وهو ما لم يقع انما يشرب الماء الا ان يخرج تجوز ان خروجه كان قبل الفجر وفيه بعد والينا قولهم ما
 لم يتيقن المرض فاعطى بالصوم عينا لم لا يجوز ان يكون اعطى بغيره ان لم يحدث سفر في اثناء اليوم بسبب الشرع قبله فاذا سافر
 في اثناء اليوم زال التيقن لانه كان بشرط عدمه وبذلك البحث ذهب بعض الفقهاء كاه بعض شاشي كتاب رسم والمجهور على تعيين موعده واعلم ان
 اباة الفطر لسافر اذا لم يتيقن الصوم فاذا نزل او دليلا او ارجع من غير ان يقضى عزيمته قبل الفجر ارجع صائما فلا يكل فطره في ذلك اليوم لكن لو افطر
 فيه لا كفارة عليه لان السبب المبيح من حيث الصورة وهو السفر قائم فاورث شبهة وبها تنفذ الكفارة ويشكل عليه حديث كراعا النعيم من ان
 ان الصحيح ان فطره عند ليس في اليوم الذي خرج فيه من المدينة لانه ساقط بعدة لا ليعمل اليها في يوم واحد بل معنى قول الراوي حتى اذا
 كان كراعا النعيم وهو ما لم يكن صائما حين وصل اليه ولا شك انه صوم يوم لم يكن في اوله ميقنا غير انه شرع في صوم الفرض وهو مسافر
 ثم انقطع وتبين بهذا اندفاع الاشكال عن تعيين الصوم في اليوم الذي انشأ فيه السفر الذي شرع في صومه من الفرض
 وهو مسافر وانما اصل انه ان كان بلوغه كراعا النعيم في اليوم الذي خرج فيه اشكل على الاول وان كان فيما بعد
 اشكل على ما بعده ولا محصل للايجوز كونه عليه الصلوة والسلام علم من نفسه كان بلوغه احد البيوع لفطر المقيم وكونه من
 تعيين عليه الصوم وحسنه اليك واسد اعلم قوله في المسكتين هذا ان ابتداء السفر في الصوم واذا اصام مسافرا فقام
 قوله لانه نوع مرض لصيف العقوى ولا يزيل الحجى اى العقل ولهذا ايتى به من هو معصوم من زوال العقل صلى الله عليه وسلم
 على ما قد انفقناه في باب الامامة من كتاب الصلوة قوله فيغير عذرا في التأخير لاني لا استيقا رتبة بالناس على كونه لا يزيل العقل
 بل يغيثه بغيره لما كان غير مزيل لم يقط قتيلا ورسنة لو ان كان مسقطا وليس كذلك فان اجنونا مزيل له ولا يسقط به من حيث
 هو مزيل له بل من حيث هو ملزم لخرج فكان الاول في تقليل التعليل لعدم لزوم اخرج في الزام قضاء الشهر بالاغانية كله بخلاف جنون الشهر كذا فان
 ترتيب قضاء الشهر عليه موجب لخرج وهذا لان امتداد الاغارة شهر من النوازل لا يكاد يوجد والا كان ربا يموت فانه لا ياكل ولا يشرب ولا يخرج
 في ترتيب الحكم على ما هو من النوازل بخلاف اجنونا فان امتداد شهر غالب فترتيب التقصاعه موجب لخرج وقد ساك الدم ساك التحقيق في
 تعليل عدم الزام القضاء بجنون الشهر حيث قال ولما ان سقط هو اخرج ثم قال والاغارة لا يتوجب الشهر عادة فلما خرج وانما تعليل وجوب قضاء الشهر اذا
 اعني عليه فيه كذا لم يخرج وهو في الحقيقة تقليل لعدم المنافع لان الجسد مانع لكن المراد ان قضاء الوجوب انما يكون لما منع اخرج ولا يخرج
 القدرة امتداد الاغارة لا يسقط في هذا ان الوجوب الذي ثبت جبر السبب اعني اصل الوجوب لا يسقط لعدم القدرة على استعمال العقل لغيره
 او ضعفه بل ينظر فان كان المقصود من متعلقه مجرد الصالح المانع كالتفقه والمدين ثبت الوجوب مع هذا الخبر لان هذا المقصود يحصل بفعل الله
 فيطالب بوليته وان كان من العبادات والمقصود منها نفس الفعل ليشهر مقصود الابتلاء من اختيار الطاعة او المعصية فلا مانع من كون هذا
 لا من بسبب عدم القدرة على استعمال العقل بل من الامتداد ولا يمتد عادة او قد قد في الاول لا يثبت الوجوب كالصبي لانه يستيق فائدة
 في امانه والا وهو موقف اول ما يتوجه عليه اعطى بالاداء في حاله الصبي او في التقصاعه هو بطلان الوجوب البين فالتيقن في الثاني لا يسقط

الأنه اذا اشتك في الجرح ومعناه تساوى الطرفين الافضل ان يبيع المأكول ثم راعى الحرم ولا يجب عليه ذلك ولو اكل مضروبه قام لان الاصل هو البطل
وعن ابن حنيفة رحمه الله اذا كان في موضع لا يستبين الجرح او كانت الثبلة مغفورة او متغفيرة او كان يسهل بصره علة وهو يشك لا يأكل ولو اكل فقد أساء
فهو عليه السلام حرم ما يؤكل الا ما يؤمرك وان كان أكبر رائه انه اكل والجرح طالم فعليه قضاءه عذره بنائب البراء وفيه الاحتياط وعلى
ظاهر الرواية لا قضاء عليه لان اليقين لا يزال الا بمثله ولو ظهر ان الجرح طالم لا كفارة عليه لانه بنى الامر
على الاصل فلا يتحقق العمدية ولو شك في غروب الشمس لا يحل له الضطر لان الاصل هو النسيان

ثم نقضي بوجاهة واخرجه ابن أبي شيبة من طرق اقرب الى لفظ الكتاب بامن على بن حفص من ابيه قال شهدت عمر بن الخطاب في رمضان و
قرب اليه شراب فشرب بعض القوم وهم يزعمون الشمس قد غربت ثم ارتقى المذبح فقال يا امير المؤمنين والامير ان الشمس طالعة لم تغرب
فقال عمر من كان افطر فليعم بوجاهة ومن لم يكن افطر فليتم حتى تعرب الشمس واعاده من طريق آخر وزاد فقال له بشناك واحيا ولم
يشك راعيا وقد اجتمعا وقتا يوم يسير وانا قال له ذلك لان خطابه له من اهل المدينة رافعا صوتا ليس من الادب بل كان مقدان فيل
يخسبه سدا ويا وحدثت سمروا فان في السمور بركة رواه ابجاجة الابا با وادع عن الس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمروا
في السمور بركة قيل المراد بالبركة حصول التقوى به على صوم الغد بليل ماروى عنه عليه الصلوة والسلام استمعنا لقائلته النهار على قيام الليل
بالكل السمور على قيام النهار والمراد بزيادة الثواب لا استئناسه لبطن المسلمين قال عليه الصلوة والسلام فرق بابين صومنا وبين صوم اهل الكتاب
اكله السمور ولا منافاة فليكن المراد بالبركة كلام من الامر بن والسمور ما يוכל في السمور وهو السدس الاخير من الليل وقوله في النهاية هو على مذهب مصنف
تقدمه في اكل السمور بركة بناء على ما قبله بنعم السنين جمع سمورا على فتحها وهو الاحرف في الرواية فهو اسم لما كوكب السمور كالمونسو بالفتح ما يوضا به
قيل ثمين الغم لان البركة وبيل الثواب انا يحصل بالفضل لا بنفس المأكول وحدثت ثلث من اخلاق المسلمين على الوجه الذي ذكره المصنف العلم به
والذي في صحيح الطبراني ثنا جعفر بن محمد بن حرب العباداني ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن علي بن ابي العاتكة عن مورق الجعفي عن ابي الدرداء قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث من اخلاق المسلمين تعجيل الافطار وتأخير السمور ووضع اليدين على الشمال في الصلوة ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه
وذكر ان الدراري في الافراد رواه من حديث خذيفة مرفوعا نحو حديث ابي الدرداء وما يدل على المطلوب فاني في الصحيح حديث البخاري عن سهل بن سعد
قال كنت احرمكم ان يكون في سرعة ان ادرك صلوة الفجر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الصحيحين عن زيد بن ثابت قال سموا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ثم تنا الى الصلوة قلت كم كان قدر ما بيننا قال قدر مئتين آية قوله الا ان اذ شك استأذن من قوله ثم التمس استئذاننا في تفسيره
بناء على استعمال لفظ الفطن في الادراك مطلقا قوله فصوصه تام اى ما لم يتقن انه اكل بعد المجد فيقضي ح قوله ومن ابي حنيفة ان يغير النية
بين هذه وبين تلك الرواية فان استحباب التمسك لا يلزم ثبوت الاساءة ان لم يترك بل يستلزم كون ذلك منفصولا وفعل المنفصول لا يلزم
الاساءة ثم استدلل على هذه الرواية بقوله عليه الصلوة والسلام مع ما يربك الى ما لا يربك رواه النسائي والترمذي وزاد فان الصدوق
لمانية والكذب رتبة قال الترمذي حديث حسن صحيح فنقول المروى لفظ الامر فان كان على ظاهره كان مقتضاه الوجوب فيلزم تبركه الا ان
الاساءة وان صرف عنه بعارف كان ندبا ولا اساءة يترك المندوب بل ان فعله نال ثوابه والا لم ينل شيئا فهو دائر بين كونه ولسيل الوجوب
او الذنب فلا يصح جعله دليلا على هذه الا ان يرد اساءة معناه ثم وادع علم قوله فليقتضاه ولا كفارة قوله وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه لان اليقين لا يوجب الاشك
والليل اصل ثابت يتيقن فلا يتقبل عنه الا بيقين ومحمدة الا ليقين واعلم ان التحقيق هو ان اليقين لا يدخل الليل في الوجود واستدراجه الى
وقت تحقق لمن طلوع الفجر لاستحالة تعارض اليقين مع الفطن لان العلم بمعنى اليقين لا يحتمل النقيض فضلا ان ثبت لمن النقيض فاذا فرض تحقق لمن
طلوع الفجر في وقت فليس ذلك الوقت محل تعارض الفطن به واليقين ببقائه الليل بل التحقيق انه محل تعارض وليلين فحين في بقائه الليل وعدمه
وجاه الاستصحاب والامارة التي توجب نيل عده لا تعارض لمنين في ذلك اصلا اذ ذلك لا يمكن لان الفطن هو الطرف الخارج من الاقدام

ولما اكل فعليه القضاء عمداً بلا صلح وان كان اكبر رائدة انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء عرواً واية واحدة لان النسيان هو اصل ولو كانت
شاكاً فيه وتبين انها لم تغرب ينبغي ان تجب الكفارة نظراً الى ما هو اصل وهو النسيان ومن اكل في رمضان ناسياً وظن ان ذلك يعطيه فاكل
بعد ذلك متعمداً عليه القضاء دون الكفارة لان الاشتباه استند الى القياس فتحقق الشبهة وان بلغه الحديث علمه فذلك في ظاهر الرواية
دفع البينة مرة انما تجب وكذا اعتدوا لانه لا اشتباه فلا شبهة وجه الاول قيام الشبهة المحكية بالنظر الى القياس فلا يمتنع
بالعلم كوطي الاب جارية ابنه ولو اخرج وظن ان ذلك يعطيه ثم اكل متعمداً عليه القضاء والكفارة لان الظن ما استند الى دليل
شرعي الا اذا اقتناه فقيه بالفساد لان الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث فاعتده فكذلك عند محمد سره
لان قول المدعي عليه السداد لم يزل عن قول المفتي ونحن الي يوسف سره خلاف ذلك
فاذا فرض تعلقه بان الشيء كذا احتمال تحقق آخره لا كذا استغنى واحد في وقت واحد وليس له الا طرف واحد راجح فاذا عرف هذا ثابتت تعارضين
في قيام دليل بعدمه فيما تارة لان موجب تعارض الشك لاطن واحد فضلاً عن لظن وانما تراعى بالاصل وهذا دليل تحقق هذا واجروا في موطن
كثيره كقولهم في شك احد ثبوت يقين الطهارة اليقين لا يزدل بالشك ونحوه قوله ولو اكل فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان ونحوه الفقيه الى جعفر بن وما
لان الثابت حال غلبة ظن الغروب شبهة الاباحة لا حقيقتها ففي حال الشك ومن ذلك وهو شبهة الشبهة وهي لا تسقط العقوبات هذا اذا لم يتبين احتمال
فان ظهر انه اكل قبل الغروب فعليه الكفارة لا علم فيه خلافاً والى سببها ما علم وهو الذي كره بقوله ولو كان شاكاً الى قوله ينبغي ان تجب الكفارة قوله فعليه القضاء
رواية واحدة اي اذا لم يتبين شيء او تبين انه اكل قبل الغروب لان النسيان كان ثابتاً يمين وقد انعم اليه اكبر رائه وادوروشه راثان بانما غرت
رأثان بان لا فطر ثم تبين عدم الغروب لا كفارة مع ان تعارضهما يوجب الشك اجيب بفتح الشك فان البشارة لعدمه على النفي فثبتت الشهادة
بالغروب بلا معارض فتوجب ثمة وفي النفس منه شيء لغيره ياد في مائل قوله ومن اكل في رمضان ناسياً او جامع ناسياً فظن انه افطر فاكل او جامع
عامداً لا كفارة عليه وعلى هذا لو اصبح مسافراً فتوى الاقامة فاكل لا كفارة عليه قوله وان بلغه الحديث يعني قوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو
صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه وتقدم تحريمه فنية روايتان من ابي مينة في رواية لا يجب وصحة قاضي فان وفي رقا
تجب وكذا اعتدوا ومرجع وجهها الى ان انتفاء الشبهة لازم انتفاء الاشتباه ولا نقول لها بناء على ثبوت الزوم والمتار بناء على ثبوت الانتفاك
لان ثبوت الشبهة المحكية بثبوت دليل الفطر وهو القياس الفتوى وهو ثابت لم يثبت حتى قال بعض الاية بالفطر وصرف قوله عليه الصلوة والسلام فليتم
صومه الى الصوم الفتوى وهو الامساك وقال ابو حنيفة لو لالنفس قلعت لفطر وماع كوطي الاب جارية ابنه لا يحد وان علم بجوهرتها عليه نظراً الى قيام
شبهة المالك الثابتة بقوله عليه الصلوة والسلام انت وما لك لا يبك فانما ثابتة بثبوت هذا الدليل وان قام الدليل الرابع على تامين المالكين قوله
لان الظن ما استند الى دليل شرعي يعني فيما اذا لم يبلغه الحديث لان القياس لا يقتضي ثبوت الفطر ما خرج بخلاف ما لو ذكره القتي فظن انه افطر
فاكل عمداً فانه كالاول لا كفارة عليه فان القتي يوجب غالباً عود شيء الى اكله لتدوره فيه فيستند الى الفطر الى دليل اما سبحانه فلا طريق فيها الى الفطر
بعد اخرج فيكون تعدياً كانه بعد موجبا للكفارة الا اذا اقتناه مفت بالفساد كما هو قول الحسن بلة وبعض اهل الحديث فاكل بعده لا كفارة لان الحكم
في حق العامي فتوى منفية وان بلغه الحديث واعتمد على ظاهره غير عالم بما يولد وهو عامي فكذلك عند محمد اي لا كفارة عليه لان قول المفتي يورث
الشبهة المستقلة فتوى الرسول عليه السلام وفي وعن ابي يوسف لا يستقلها لان على العامي الاقتداء بالفتوى لعدم الاهتداء في حقه الى معرفة الاحاديث فاذا اعتد
كان تاركاً لواجب عليه وترك الواجب لا يعظم شبهة مستقلة لها وان عرف ما يولد ثم اكل تجب الكفارة لان انتفاء الشبهة وقول الاذراحي انه يفطر لا يورث
شبهة لفتح القياس مع فرض علم الاكل وكون الحديث على غير ظاهره ثم تأويله انها كان لفتا بان او انه منسوخ ولا باس لسوق بئذ متعلق بذلك
روى ابو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى على رجل يحتم في رمضان فقال افطر احاجم والحجوم وروى
الحاكم وابن حبان وصححه ونقل في المستدرک عن الامام احمد انه قال هو اصح ما روى في الباب وروى ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان
والحاكم من حديث شداد بن اوس انه مر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الفتح على رجل يحتم بالبيع ثمان عشرة مائة من رمضان فقال افطر احاجم والحجوم
ومعه ونقل الترمذي في معناه الكبرى من البخاري انه قال كلاهما حديث صحيح حديث ثوبان وشداد عن ابن الد في انه قال حديث ثوبان وحديث شداد

واحد ثبت ما أول بالاجماع واذا جمعت الثامنة او الحادية وهي صائفة عليها القضاء دون الكفارة وقال زفر الشافعي لا قضاء
عليهما اعتدال بالناسي والعذر بالعدم القصص ولكن ان التمس ان يغلب وجودة وهذا نادر ولا تجب الكفارة لانعدام الجناية

بما سألني به ذكره قال شعبة لم يسمع الحكم من شعبة حديث اجماعه للعالمين المغيبة والارواية اجماع وهو محرم صانها وهي التي اخرجها ابن حبان وفيه من
ابن عباس منهم فاصح سنداً واظهر تأويلاً ما بان له لم يكن قط محرراً ولا هو مسافر والسافر يباح له الا افطار بعد الشروع كما اعترف به الشافعي
فيما قد مناه وهو جواب ابن خزيمة وان الجحامة كانت مع الغروب كما قال ابن حبان انه روى من حديث ابى الزبير عن جابر بن عبد الله الصوفي
والسلام امر ابا طيبة ان ياتي مع قبوت الشمس فامر ان يبيع المايم مع افطار الصائم فجمعه ثم سأل كم خراجك قال صامان فوضع منه ما طاعتني
فلم يتيسر ما ذكرنا من القوة ذلك اني التاويل بان المراد ذاب ثواب الصوم بسبب انها كان يتباين ذكره البراءة فانه بعد ما روى حديث
قربان انظر احكامهم والمجروح استدل قوبان انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم افطر احكامهم والمجروح لانها كانا افطنا باوروى العتيقي في نسخة
شاه احمد بن داود بن موسى بصري حديثاً معاوية بن عمار بن شافعيا التوري من منصور بن ابراهيم من الاسود ومن عبد الله بن مسعود قال
مر النبي صلى الله عليه وسلم على بطين يحكم احدهما الآخر فافطنا احدهما ولم ينكر عليه الاخر فقال افطرا احكامهم والمجروح قال عبد الله بن الجهم
ولكن المغيبة لكن اعل بالانظر اب فان في بعضها انا منع الباطني الصمبة نشية النصف فالعمل عليه الاول فبعد اكتميل الجمع وعمال كل
من الاما ديش الصبيحة من اقبامه وترخيصة ومنعه ويذل على ذلك ان المروى عن جماعة من الصمبة الذين بعد عدم اطلاقهم على حقيقة اجماع
من رسول الله صلى الله عليه وسلم للملازمة اياه وخطا بالعدول عنهم بالهزيمة فيما اخرج به الساماني منه من طريق ابن المبارك انما سمع من فلان وعين شقيق
بن ثور من ابيه عن ابي هريرة انه قال فقال افطرا احكامهم والمجروح واما ما افلوا اجمعت بالبيت واما اخرج ايضا من الصماك من ابن عباس
انه لم يكن يرى باجماعه باساقه ما قد مناه من السن ايضا انه كان يحرم وهو صائم واثبت انه يجب اعدا باعتبارين لا بعينه من النسخ في التاويل
او التاويل قوله والحدوث ما اول بالاجماع بذاب الثواب فيصير كمن الصم وكذا في الاجماع بناء على عدم اعتبار خلاف الظاهرية في هذا فانه
حادث بعد ما معني السلف على ان مناه ما قد مناه به بالحديث قوله عليه الصلوة والسلام ما صام من ظل ياكل لحوم الناس برودة
ابن الجهمية وسحق في سنده وذا اذا اصاب الرجل فقد افطروا روى البيهقي في شعب الايمان من ابن عباس عن ابن جليلين عليهما صلوة النظر
والعقد كما انما لمين فلما تفتي النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة قال اعيدا ومنوا كما وصلاتكما وامشيا في صومكما واقضيا يوما آخر
قال لم يارسول الله قال انتم اهلنا فانه فيه احدى آخره والكل بدخرته ولو لمس او قتل امرأة فيشوة او نسا جها ولم يزل نقن انه افطرا فاكل
حمدا كان عليه الكفارة الا اذا تاول حديثا او استغنى فقيها فافطرا فاكل الكفارة عليه وان اخطا الفقيه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى وبه
يعتبر شبهة كذا في البهائم وفيه لو وهن ثار به نقن انه افطرا فاكل عمدا فغلب الكفارة وان استغنى فقيها او تاول حديثا لما قلنا يعني ما ذكره من
اقتباس نقن انه افطرا فاكل عمدا فغلب الكفارة وان استغنى فقيها او تاول حديثا لما قلنا يعني ما ذكره من
والا يعني على احد ليس المراد من المروى المغيبة نظر الصائم حقيقة الا افطرا فلم يغير ذلك شبهة قوله لم يغيره قيل كانت في الاصل الجموعة نصفها الكاتب الكتاب الى

المبذورة وعن ابراهيم بن قيس قلت لمحمد كيف تكون مسامة وهي مجتونة فقال لي ربح هذا فانه انتشر في الافق ومن عيسى بن ابيان قلت لمحمد
المبذورة فقال لا بل المبذورة اي المأكلة قلت لا نجعلها بمجودة فقال بل هي ثم قال كيف وقد سارت بها الركبان فاعلم هذا ان يؤيد ان
كونه كان في الاصل المبذورة نصف ثم لما انتشر في البلاد لم يغير التغيير والاصلاح في نسخته واحدة فكرهنا لا يمكن توجيهها ايضا وهو بان يكون

المبذورة

فصل فيما يوجب على نفسه واذا قال الله على صوم يوم الفطر وقضى هذا النذر صحى عندنا خلافا لغيره انما هي مرة واحدة لا تكرر
 نذر بها هو معصية لور ودعى عن صوم هذه الايام ولما انه نذر بصوم مشروعه والنهي لغيره وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصير
 نذره لكنه يفتقر احراز على المعصية المجاورة ثم يقضى استقلا للواجب ان صام فيه يخرج عن العترة لانه اذا كان الصوم وان نذرنا
 فغلبه كفارة يمين يعني اذا افطر وهذه المسئلة على وجه ستة ان لم يؤثقا او نوى النذر كما غير او نوى النذر وان لا يكون يميناً يكون نذره
 نذر بصيغته كيف وقد تراه بجملة وان نوى اليمين ونوى ان لا يكون نذرا يكون يميناً ان يمين محقق كلامه وقد عتبه ونفى غيره وان نواه
 يكون نذرا يميناً عندنا بجملة واحدة وعنده يوسف ان يكون نذرا ولو نوى اليمين فكل ذلك عندنا وعندنا يكون يميناً كما في يوسف ان النذر
 حقيقة واليمين مجاز حتى يتوقف الاول على النية ويتوقف الثاني فلا يلتزمهما ثم المجازينعين بنية وعندنا نيتهما فتخرج الحقيقة
 ما قلناه نذر الصوم فشرعت ثم جئت في باب النذر فان امكن في الصوم انما في شذذه اثنى النية وقد وجد في حال الاقامة فلا
 يجب قضاء ذلك اليوم اذا انما كنت كمن اعني عليه في رمضان لا يقضى اليوم الذي حدث فيه الايام وقضى ما بعده لعدم النية
 ما بعده بخلاف اليوم الذي حدث يمينه على ما تقدم فاذا جازمت هذه التي جئت من انية تقضى ذلك اليوم بطروا المشد على صوم
 صحيح والوجه من ايمانين ظاهر من الكتاب وقد مرنا اول باب ما يوجب القضاء والكفارة في الفرق بين المكره والناسي باليمين عن الايام
 فصل فيما يوجب على نفسه وبه نقيم بيان احكام الواجب بايجاب الشرع في ابتداء على الواجب عند ايجاب العترة ظاهر
 قوله فلهذا النذر الصحيح رتب بالانذار لانه نتيجة قوله يقضى اي لما لم يلزم القضاء كان النذر ميمما قوله لور ودعى عن صوم هذه الايام
 وفي بعض النسخ عن صوم يوم الفطر وهو الاصل بوضع المسئلة فانه قال لا يلزم على صوم يوم الفطر واسم الاشارة في النسخة الاخرى
 اشارته الى معصية في الذهن بناء على شهرة الايام المتنبى عن صيامها وهي ايام التشريق والعيدين ويا سبب النسخة الاولى
 الاستدلال بما روى في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام يوم الاضحية وصيام يوم الفطر وفي لفظ
 لها سمعة يقول لا يصح الصيام في يومين يوم الاضحية ويوم الفطر من رمضان ويا سبب النسخة الاخرى الاستدلال باسقاط من
 قوله عليه الصلوة والسلام الا لا تقوموا في هذه الايام الى آخره واجاب ان الاتفاق على ان النهي المجزوع عن الصلوة ليس
 موجبه لغيره بل هو كونه كونه ما رتب في ذاته فانه لم يعقل فيه ذلك بل كان لا مخرج عن نفس الفعل متصل به لا يوجب
 فيه الصلوة والا لكان ايجابا بالغية موجباً فاما ثبت ح مجزوع موجب وهو التحريم او كراهية التحريم بحسب حاله من الطهنة
 والقطعية اذا عرف هذا فنقول فقد اثبتنا في المتنازع فيه تام موجب النهي حتى قلنا انه يصح سببا للعتاب ولم يثبت الصلوة
 لو فعل لعدم موجبه لقلية انه لا مخرج فكلون المعصية باعتبارها بالنفس الفعل او لما في نفسه فيصح النذر اثره التصدير
 الصلوة ويجب ان لا يفعل للمعصية ويظهر اثره في القضاء لان الصلوة بالانهاض سببا لاثارة الشرعية ومنها هذا وكما هو
 يثبت فيه الوجوب ليلسه اثره في القضاء لا الاداء بحسب مقتضى رمضان في حق الحائض والنفساء
 او الاستقراء بوجوه كثيرة من ذلك فلم يخرج بذلك عن شيء من القواعد الحقيقية وغاية ما بقى بيان ان النهي لا مخرج
 ولا يوجب على ذي لب ان الصوم الذي هو منع النفس مشتملا لا يعقل في نفسه سببا للمنع بل كونه في هذه الايام
 يستلزم الاعراض عن ضيافة الله على ما روى في الآثار ان المؤمنين اضياف الله تعالى في هذه الايام يعني ان يقال نذر
 بها هو معصية وهو معنى شرعاً فلا وجود له فلا ينعقد انا الاول في ظاهرة واما الثانية فلما في سنن الثلاثة عن عائشة
 عمنه عليه الصلوة والسلام لا نذر في معصية وكفارة كفارة يمين قلنا المراد نفي جواز الايمان به نفسه لان النفي التقادير

ولهما لانه لا تنافي بين المجتنبين لانهما يقتضيان الوجوب الا ان النذر يقتضيه لعينه واليمين لعينيه
فجاء ما بينهما عمدا بالادليلين كما جاء بينا بين جهة التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط المعوض

لما صرح به في حديث السنائي عن عمران بن حصين سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول النذر نذران فمن كان نذرا في طاعة
الله فذلك صدقة لله ومن كان نذرا في معصية الله فذلك للشیطان فلا وفاء وكفارة ما يكفر اليهين فإيجاب الكفارة في النفس يفيد انه
انقضاء يلزم ولم يبلغ وان المعنى الوفاء بعبية فكذلك في حديث عائشة عن مكان وزان قوله عليه الصلاة والسلام لا يمين في طاعة
رحم الله انما تنقذ للكفارة غير ان الانقاذ فيما نحن منه يكون الامر من التقاضي اذا كان جنس النذر وما يكون بعض افراده على
المعصية كما نحن فيه فان الصوم وهو اجتناب كذلك فيجب الفطر والعقار في يوم لا كراهية فيه والكفارة ان كان لا يتجاوز شئ من
افرادها عما كان نذرا بالزنا بالسكرا اذا فقد اليهين فينقذ للكفارة وهو عمل الحديث والا فيلزم ضرورة انه لا فائدة في انقاده
ومقتضى الظاهر ان ينقذ مطلقا لكفارة اذا نذر الفعل وعليه شئ المشايخ قال العلماء في معنى نذر انما هو ما سائر المعاصي كقوله
لنصر على ان اقل فلانا ما كان يميناً ولزمته الكفارة باحتشاقه وانما لا يلزم اليهين بلفظ النذر الا بالنية في نذر الطاعة كالحج والصلاة
والصدقة طاعة ما هو مقتضى الدليل فلا تجزئ الكفارة من الفعل وبه انقضى السعي وهو ظاهر من ابي حنيفة رضي الله عنه وعن
ابي حنيفة انه يرجع عنه قبل مائة ليلة او يوم وقال يجب فيه الكفارة قال السرخسي هذا اختيار في كثرة البلوى في هذا الزمان قال وهو
اختيار الصدر الشهيد في فتاواه الصغرى وبه يفتي على هذا معتمداً ليعوم يوم النحر كونه مخصوصاً باذكاره ليل عيدهم يذكر في منته
انشاء النذر في وعلى هذا ما ذكره من ان شرط النذر كونه باليمين لمعصية كون المعصية باعتبار نفسه حتى لا يشك شئ من افراد اجتناب
عنها واذا صح النذر فلو فعل نفس النذر وعصى داخل النذر كما خلف بالمعصية فيقضى للكفارة ولو فعل المعصية المحذوف عليها سقطت
واثم قوله ولما لا تنافي بين المجتنبين الكائنيتين بهذا اللفظ وهو على كذا جهة اليهين وجبة النذر لانها اي اليهين والنذر
يقتضيان الوجوب اي وجوب ما لعلقا به لافرق سوى ان النذر يقتضيه لعينه وهو فاء النذر وقوله تعالى وليوفوا نذرهم
واليهين لغيره وهي صيانة اسمه تعالى ولا تنافي في جواز كون شئ واجباً لعينه ولغيره كما اذا علف ليعلمين طهر هذا اليوم فمضاهيها
كما جئنا من جنى التبرع والمعاوضة في الهبة بشرط المعوض حيث اعتبرنا الاحكام الثلاثة بحجة التبرع البطمان بالشروع
ومدم جواز تصرف المادون فيها واشترطنا القابض والثالث بحجة المعاوضة والرواية واختيار العيب والرواية واستحقاق الشفعة
على هياتي ان شاء الله تعالى في ان يقال يلزم الثنائي من جهة اخرى وهو ان الوجوب الذي يقتضيه اليهين وجوب يلزم ترك
بمعصية الكفارة والوجوب الذي هو موجب النذر ليس يلزم تركه متعلقة بذلك وتنا في اللوازم اقل ما يقتضيه التناهي
سلامة ان لا يبرأ بلفظ واحد وبمبنيه بما تدر به كلام فخر الاسلام هناك ان تحريم المباح وهو معنى اليهين لازم
لوجوب معصية النذر وهو ايجاب المباح فيثبت مدلول التزاميا لعينه من غير ان يبرأ وهو باو يستعمل فيه لزوم الجمع بين
الحقيقي والمجازي باللفظ الواحد انما هو باستعمال اللفظ فيها والاستعمال ليس بلزوم في ثبوت المدلول للالتزامي وج فقد
اريد باللفظ الموجب فقط ويلزم الموجب الثابت دون استعمال فيه اليهين فلا جمع في الارادة باللفظ الا ان هذا تدر
منقطة اذ معنى ثبوت الالتزامي غير مراد ليس الا حضوره عند فهم لغوه الذي هو مدلول اللفظ محكوماً بمعنى ارادة الحكم وانكسر

اول قال الله في حرم هذه السنة افطر يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق وقضت مشايخنا من الذين
بالسنة سنة من ربه في الايام وكذا ان الصبيح ولكنه بشرط اشتباها كان المتابعة لا تهرى سنة ولكن يتعدى

في تلك نيابة ارادة اليمين به لان ارادة اليمين التي هي ارادة تحريم المباح هي ارادة المدلول الا لزامي على وجه اخر
منه ما لم يكن له لولا التزامها فانه ارادة على وجه يلزم الكفارة بلفظه وعدم ارادة الاحتم تنافيه ارادة الاخص اعني تحريمه على
ذلك الوجه فلم يردج ممن كونه ارادة باللفظ معني نعم انما يصح اذا فرض عدم فقد التكلم عند التلفظ سوى النذر ثم بعد التلفظ
عرض له ارادة من الاخر على نوره لكن الحكم وهو لزومه لا يحسن هذه العورة فلذا والسر اعلم مدعي صاحب البدائع من هذه
الطريقة فقال النذر مستفاد من العصية واليمين من الوجوب قال فان ايجاب المباح يمين كتحريمه الثابت بالنسب بينه قوله
قال لم تحرم ما اكل الصرك الى ان قال قد فرض الصركم تحلة ايمانكم لما حرم عليه الصلوة والسلام على نفسه ما ربه او لسل
فاناداه انما يريد باللفظ موجب وهو ايجاب المباح واريد بنفس ايجاب المباح الذي هو نفس الوجوب بينا قال ومع الاختلاف
فيما يريد باللفظ يعني حيث اريد باللفظ ايجاب المباح من غير زيادة وبالايجاب نفسه كونه بينا لا يجمع في الارادة باللفظ بخلاف ما تقدم
فانه متى اريد الا لزامي ليراد به اليمين لزم الجمع في الارادة باللفظ اوليس معنى الجمع الا انه اريد من المطلق اللفظ ثم لا يخال
انه قياس لتعدي الاسم للسامل وفيه ايضا نظر لان ارادة الايجاب على انه يمين ارادة على وجه وهو ان يستعقب الكفارة بالكفارة
وارادته من اللفظ نذر ارادة بعينه على ان لا يستعقبها بل التعاد ذلك تناف فيلزم اذا اريد به بينا ثبت حكمها شرعا وهو
لزوم الكفارة بالكفارة انه لم يصح نذرا اذ لا اثر لذلك فيه قوله ولو قال لعد على صوم هذه السنة سواد ارادة او اراد ان
يقول صوم يوم مجزى على لسانه سنة وكذا اذا اراد ان يقول كلاما مجزى على لسانه النذر لزمه لان هزل النذر بعد كماله
افطر يوم الفطر ويوم النحر وايام التشريق وقضاها ولو كانت المرأة قاتلة قتلت مع هذا الايام ايام حيفا لان تلك السنة
قد تناهى عن الحيف نفع الايجاب ويمكن ان يجزى منه خلاف زفر فانه مفصوم عليه في قوله ان اصدوم عددا فوافق حيفا
لا تقضي وعند ابى يوسف تعفيه لاننا لو لم نقضه نذر الى يوم حيفا بل الى الحمل غيبه انه انفق عروضا المانع فلا يقدر
في صفة الايجاب مال مدوره نفقضي وكذا اذا نذرت صوم العذوى ما نفع بخلاف ما لو قالت يوم حيفي لا تقضه لعدم صفة
لانما نذر الى غير محله فنصارا كالا منافة الى الليل ثم عبارة الكتاب تغير الوجوب لما عرفت وقوله في النهاية الافضل فطر
حتى لو ما ما خرج عن العهد تساهل بل الفطر واجب لاستلزام صومها المعصية ولتعليل المصنف فيما تقدم الفطر بها فان
ما ما اثم ولا تقضا عليه لانه اذا ابا كما التزمها ما قصته لكن تارن هذا الالتزام واجبا آخر وهو لزوم الفطر تركه التحمل اثم ثم
هذا اذا قال ذلك قبل يوم الفطر فان قاله في شوال فليس عليه قضاء يوم الفطر وكذا لو قال لعد على صيام هذه السنة بعد
ايام التشريق لا يلزمه قضاء يوم العيدين وايام التشريق بل حياهم ما بقي من هذه السنة ذكره في الغاية وقال في شرح كنز
هذا اسو لان قوله هذه السنة عبارة عن اثني عشر شهرا من وقت النذر الى وقت النذر وهذه المدة لا يخلو عن هذه الايام
فيكون نذرا بانتهى وهذا اسو بل المسئلة كما هي في الغاية منقولة في الخلاصة وفتاوى قاضي خان في هذه السنة وهذا الشهر
ولان كل سنة عربية مبنية عبارة من مدة مبنية لما مبدأ ومختتم فاما عند العرب مبدأ بالمحرم وآخرها ذوالحجة فاذا قال هذا

في هذا الفصل هو صورة تحقيق التنازع بقدر إمكانه ويبقى في هذا الخلاف نزاع والشاغل من الصوم فيها وهو قول
عليه السلام لا تقصروا في هذه الأيام فأنها أيام أكل وشرب وبغال وقد بينا الوجه فيه والعذر عنه ولو لم يشترط الكتاب لم يجر صوم

فإنما يفيد الإشارة إلى التي هو فيها تحقيق كلامه أنه نذر بالمدّة المستقبلية إلى آخر ذي الحجة والمدّة الماضية التي هي مبدأ
الحرم إلى وقت التكلم فليكن في حق المانع كما ينفذ في قوله صوم أس وهذا فرع يناسب هذا القول لصريح صوم
أسن اليوم أو اليوم أسن لزوم صوم اليوم ولو قال هذا اليوم أو هذا اليوم غدا لزمه صوم أول الاثنين لقوله لو قال شعر الزم
شركا لولو قال الشعر وجبت بقية الشعر الذي هو فيه لانه ذكر الشعر شيئا فيعرف إلى اليهود بالكفر فان نوى شحرا
فوصل ما نوى لانه محمل كلامه ذكره في التفسير وفيه تأييد لما في النهاية أيضا ولو قال صوم يومين في هذا اليوم
ليس عليه الا صوم يومه بخلاف عشر حجات في هذه السنة على ما بينه في الحج ان الله تعالى قوله في هذا الفصل
احترز من الفصل الذي قبله وهو ما اذا من السنة فانه لا يجب مو صولة لان التنازع هناك غير مخصوص عليه
ولا يلزم تصديرا بل انما يلزم منه ضرورة فعل مو صا فاذا قطعها باذن الشرع اتقى التنازع الفردي بخلاف التنازع
هنا فانه الزم تصديرا فاذا وجب القطع شها ما وجب توفيره بالقدر الممكن ولهذا اذا اضطرر من الواجب التنازع
تعد الصوم الكفارات والمندور متبا لزمه الاستقبال وفي التنازع ضرورة كما اذا نذر صوم هذه السنة اوجب لا يفرقة
سوى ما اضطره غير انه باق بذلك الاضا وكما اذا اضطرر من رمضان وهو واجب التنازع ضرورة لا يلزمه قضاء غيره
مع المأثم ولا يجب عليه قضاء شهر رمضان في الفصلين اي هذه السنة او سنة متتابعة لان هذه السنة والسنة
التتابعية لا تتخلو عنه فايها ايجابا به وغيره فيمنع في عينه ويحل فيه لوجبه بايجاب الله تعالى ابتداء قوله وهو
قوله عليه الصلوة والسلام روى الطبراني بسنده عن ابن عباس عن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل ايام منى
ما يما يصح ان لا تقصروا هذه الايام فأنها أيام أكل وشرب وبغال اي وقاصره واده الدار قطعي من حديث ابو هريرة
بش رسول الله صلى الله عليه وسلم بنيل بن ورفقا اخذاه على جبل ادوق يصيح في حجاج منى الا ان الزكوة
في اكلت واللبنة ولا تقبلوا النفس ان تزيق وايام منى أيام أكل وشرب وبغال وفي سننه سيد بن سلام كذا به
احمد واحمد ايضا عن عبد الله بن عداقة السهمي قال بش رسول الله صلى الله عليه وسلم على راعلة ايام منى
انا وى ايها الناس انما أيام أكل وشرب وبغال ومنعه بالواقدي وفي الواقدى ما قدناه اول الكتاب في سياحة
الياء واخرج ابن ابي شيبة في الحج واسحق بن راهويه في سننه قال ما حدثنا وكيع عن موسى بن عبيدة عن مسند
بن جهم عن مسند بن عتبة عن امه قالت بش رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا وى ايام منى ايام أكل وشرب
وبغال وفي صحيح مسلم عنه عليه الصلوة والسلام قال ايام التشريق ايام أكل وشرب وبغال وفي طريق آخر ذكر الله
تعالى قوله ولو لم يشترط التنازع اي في عيده المديتة بان قاله الله على صوم ستة فاعليه صوم ستة بالاله ولم يحسبه
صوم هذه الايام لان النكارة اسم لاشي عشر شهر الا بقية كون رمضان وشوال وذو الحجة منها فلم يكن المنذر بالاله بانها يجب
عليه ان يقضى خمسة وثلاثين يوما ثلثين لرمضان ويومى العيد وايام التشريق وثلث يجب وصلها باصلي قيل نعم قال الله

فمنه الأيام لأن الأصل فيما يلزمه الكمال والمؤدى ناقص فكان النهي بهذه ما إذا عينها لأنه التزم به صرف
النقصان فيكون الإلزام بالوصف الملتزم قال وعليه كفارة معين أن أراد به معيناً وقد سبقت وجهه

في التجنيس هذا غلط بل ينبغي أن يحذره ولو قال شهر الزمة كما لا اورجب لزومه هو سبيله ولو قال جمعة أن أراد
أياماً لزومه سبعة أيام أو يوماً ما لزومه يوم الجمعة فقط وإن لم يكن له نية تلزمه سبعة أيام لأنها تذكر لكل من الأيام
وفي الأيام السبعة أغلب في الاستعمال فيصرف المطلق اليه وفي كل موضع معين كما قدمنا ولو قال كل يوم خمس اشتمل
فلم يصح وجب عليه قضاءه يورى فإن كان نوى اليقين فقط وجب عليه الكفارة أو اليقين والنذر وجب عليه القضاء والكفارة
في انظار الخمس الأول أو الاثنين وما أظفر منها بعد فضية القضاء ليس غير لا لحلال اليقين بالبحث الأول وبقاؤه النذر
على اختلاف ولو أخر القضاء حتى صار شيئاً فانياً أو كان نذر بعيام الأبد بنفسه كذا لك أو باشتغاله بالعبادة
لكون منافع متناهية له أن يفطر ويقيم كل يوم سكيناً على ما تقدم وإذا لم يقدر على ذلك لعسرته ليتفطر لغيره
هو النذر الرحيم انتهى الكريم ولو لم يقدر كشدة الزمان كما حذر له أن يفطر ويشترط اشتراطاً فيضيق هذا ويصح تعليق النذر
كان يقول إذا جازيد أو شتى فعلى صوم شهر فلو صام شهر من ذلك قبل الشرط لا يجوز منه ولو أضافه إلى وقت
جاز قد يمه على ذلك الوقت لأن المطلق لا يفتقر سبباً في الحال بل عند الشرط فالصوم قبله صوم قبل السبب فلا يجوز
والصنف يفتقر في الحال فالصوم قبل الوقت صوم بعد السبب فيجوز ومنه أن يعطل الله على صوم رجب فصام قبله عنه
خرج عن عمدة نذره وأصل هذا ما قدمناه سنة أولى الصوم أن التعجيل بعد السبب جائز أصله الزكاة خلافاً لمحمد
وزفره غير أن زفر لم يحذره فيما إذا كان الزمان المعجل منه أقل فضيلة من النذور وتجدد التعجيل وعندنا يجوز ذلك
بناءً على أن لزوم المنذر بما هو سببه فقط ويجوز التعجيل بعد السبب بدليل الزكاة فاجتنب على هذا المناقشين الزمان
والمكان والمصدق به والمصدق عليه فلو نذر أن يصوم رجب فصام عنه قبله شهر أو خط فضيلة منه جاز خلافاً لما
وكذا إذا نذر صلوة في زمان فضيل فضلاً قبله في خط منه جازاً ونذر ركعتين بكرة فضله لما في غير ما جازاً وإن
يقصد بذلك الدرهم فلا أن الفتنة صدق غيره في اليوم على غير أجزاء فلا يلزمه في الكل ولو قال
بعد على صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم فلان بعد ما أكل أو بعد ما مضت لا يجب عليه شيء عند محمد وعند أبي يوسف
يلزمه القضاء ولو قدم بعد الزوال لا يلزمه شيء عند محمد ولا رواية فيه من غيره ولو قال بعد على أن الصوم اليوم الذي
يقدم فيه فلان شكر الله تعالى وأراد به اليقين فقدم فلان في يوم رمضان كان عليه كفارة يمين ولا قضاء عليه لأنه لم يوجبه
شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم قبل أن ينوي فزى به الشكر لا عن رمضان بربانية واجبة عن رمضان
ولا قضاء عليه وإذا نذر الميراث صوم شهر فمات قبل الصلة لا شيء عليه وإن صح يوماً تقدمت هذه المسئلة وتحققها ومن
نذر صوم هذا اليوم أو يوم كذا شهر أو سنة لزومه ما ذكره منه في الشهر والسنة ولو نذر صوم الاثنين والخميس فصام
ذلك مرة كفاه إلا أن ينوي الأبد ولو قال بعد على صوم يومين متتابعين من أول الشهر وأخذه لزومه صيام الثمان عشر
والسادس عشر وكل صوم واجب ومن على طريقة فصامه متتابعاً خرج عن عمدته وعلى القلب لا يحذره بل قال

ومنى أصبح يوم الفرج ما شاء الله لا شئ عليه وعن ابى يوسف ومحمد بن وهب في النوادر ان عليه القضاء لان الشرع ملزم كالنذر وصار
كالشروع في الصلوة في الوقت المكروه والفرق لا في حيفته وهو ظاهر الرواية ان بنفس الشروع في الصوم يسمى صائما حتى يحنث به
المخالفة على الصوم فيصير تركه للنهي يجب بطلاله فلا يجب صيانه ووجوب القضاء يقتضى عايله ولا يصير تركه للنهي بنفس
النذر وهو الموجب ولا بنفس الشروع في الصلوة حتى يتركه وكذا لا يحنث به المخالف على الصلوة فوجب صيانة
المؤدى ويكون مفقودا بالقضاء وعن ابى حنيفة ان لا يجب القضاء في فصل الصلوة ايضا ولا يظهر هو الاول والله اعلم بالصواب

باب الاعتكاف

قال الاعتكاف مستحب والصحيح انه سنة مؤكدة لان النبى عليه السلام واطب عليه في الغزاة واخر من رمضان المواظبة ليل السنة
بنيته عشر يوما ثم على عشرة او هراثم على ستة اشهر او الدهر على السب ولو قال لم يترك الصوم مثل
شهر رمضان ان ارادته في الوجوب له ان يفرق او في التامع فعليه ان يبالغ وان لم يكن له نية فله ان
يترك رجل قال لم يترك الصوم عشرة ايام متباعدة فاصام خمسة عشر يوما ولا يدرى اى يوم هو فقتل خمسة ايام
ووجه ظاهره ان لا يبرأ من الصوم ومن اصاب يوم الغزاة الى آخره المقصود ان الشروع في الاوقات المكروهة يوم
يوم من الايام النية كيوم العيد والتشريع ليس موجبا للقضاء بالافساد بخلاف نذر ما فانه يوجب في غير ما
وبخلاف الصلوة في الاوقات المكروهة فان افسادها موجب للقضاء في وقت غير مكروه وهذا ظاهره وادعى
وعن ابى يوسف ومحمد ان الشروع في صوم هذه الايام كالشروع في الصلوة في الاوقات المكروهة وعن ابى حنيفة
ان الشروع في الاوقات المكروهة ليس موجبا للقضاء كالشروع في صوم هذه الايام وجه الظاهر وهو التفصيل
ان وجوب القضاء يبنى على وجوب الاقام فاذا فوت وجب جبره بالقضاء ووجوب الاقام بالشروع في الصوم في
هذه الايام مفت بل المطلوب بجر والشروع قطعة لانه بمجرد تركه للنهي عند اسم الصوم الشرعي والصيام
على محبة والامساك بنية ولذا حث به في بيته لا يصوم وان لم يحنث به في بيته لا يصوم سوما ولا يصوم على التلفظ
بلفظ النذر ولا بمجرد الشروع في الصلوة وتركها للنهي حتى يتوجه عليه طلب التمسك لان النهي الصلوة والصلوة عباد
عن مجموع اركان معلومة فما لم يعلمها لا تحقق لان وجود الشئ بوجود جميع حقيقته فاذا قطعها فقد قطع ما لم يطلب منه بغيره
فيكون مبطلا للعمل بمثل الامر بالاطال فيلزم به القضاء الا ان هذا يقتضى انه لو قطع بعد السجدة لا يجب قضاءها وادعى جواب مطلق في الوجوه

باب الاعتكاف

قال القدر يومى الاعتكاف مستحب قال المصنف والصحيح انه سنة مؤكدة واثبت خلاف كل من الاطلاقين بل الحق ان يقال
الاختلاف يقيس الى واجب وهو النذر وتخييرا او تعليقا والى سنة مؤكدة وهو اعتكاف العشر الا وآخر من رمضان و
الى مستحب وهو ما سواه ودليل السنة حديث عائشة بنت النبى صلى الله عليه وسلم كان ليكتف العشر
الاخر من رمضان حتى توفاه الله تعالى ثم اعتكف اربعة ايام بعد هذا المواظبة المقرنة بعدم الترك مرة لما اقرنت
بعدم الانكار على من لم يفعله من الصائغ كانت دليل السنة والا كانت دليل الوجوب او يقتل اللفظ وان دل
على عدم الترك فاسر لكن وجدنا ما يصحح يدل على الترك وهو في الصحيحين وغيرهما كان عليه الصلوة والسلام فيكتف
في كل رمضان فاذا صلى النذرة جاز الى مكانه الذي اعتكف فيه فاستأذنته عائشة رضي الله عنهما ان تكتف فاذا نكح
فيه قبة منبت بها حفنة فضربت فيه قبة اخرى منبت زينة فضربت فيه قبة اخرى فلما انصرف رسول الله صلى الله
عليه وسلم من النذرة ابعثر اربع قباب فقال ما هذا فاجابوا من فقال ما حملن على هذا البهارة عودا فلما ارادنا ان
نترك في رمضان حتى اعتكف في العشر الاخر من شوال وفي رواية فامر بمائة نفقة وترك الاعتكاف في شهر رمضان

وهو البت في الصوم وفيه الاعتكاف اما البت فركعة كانه يبتث عنه فكتاب وجوه الصوم من شرطه عندنا
 شرطه فانما يشترط في سائر العبادات هو يقول ان الصوم عبادة وهو اصل بنفسه فلا يشترط
 شرطه بغيره ولنا قولنا عليه السلام لا اعتكاف في الصوم والعتكاف في مقابلة النص المنقول بغيره

حتى اعتكف العشر الاول من شوال هذا ما اعتكف العشر الاوسط فقد ورد انه عليه الصلوة والسلام اعتكفه فلما
 فرغ انا جبريل عليه فقال ان الذي تطلب اماك يعني ليلة القدر فاعتكف العشر الاخر ومن هذا ذهب الاكثر الى انها
 في العشر الاخر من رمضان فمنهم من قال في ليلة احدى وعشرين ومنهم من قال في ليلة سبع وعشرين وقيل غير ذلك
 ووروني الصحيح انه عليه الصلوة والسلام قال المتسوا في العشر الاخر والمتسوا في كل وتر ومن ابى غيثة انا في
 رمضان فلا يدري اية ليلة هي وقد تقدم وقد تنازعوا عندنا كذلك الا انها مبنية لا تقدم ولا تأخر كذا النقل عنهم
 في النظر في الشرع وفي فتاوى قاضي خان قال وفي الشهر عنه انا بدور في السنة تكون رمضان وتكون في غيره
 فجل ذلك رواية وثمة اختلاف تطهر بمن قال انت حرا وانت لائق ليلة القدر فان قاله قبل دخول رمضان صحت و
 لاقت اذا انسخ وان قال بعد ليلة منه فصلا لم يثبت حتى يبلغ رمضان العام القابل منه ومنه اذا جازى شئت ليلة
 من رمضان الا في ليس ذكر هذه المسئلة لازما من التقدير وانما ذكرنا لاننا ما اعطينا الحكم ولا ينبغي اعتبارها من مثل هذا
 الكتاب بشرنا فاورنا ما على وجه الافتقار فيما لا مراكيب وفيما اقول اخبر قيل هي اول ليلة من رمضان وقال الحسن
 ليلة سبعة عشر وقيل تسعة عشر ومن زيد بن ثابت ليلة اربع وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس وعشرين واجاب ابو غيث
 من الادلة المتقدمة فلو كان في العشر الاخر بان السداد في ذلك المضان الذي كان عليه الصلوة والسلام
 التساهلية والبيانات تدل عليه لمن تامل طرق الاحاديث والفاظها لقوله ان الذي تطلب اماك وانما كان يطلب
 ليلة القدر من تلك السنة وغير ذلك مما يطلع عليه الاستقراء من علامتها انا ليلة ساكنة لا حارة ولا باردة قطع الشمس حينها
 بلا شعاع كما طست كذا قالوا وانا اخفيت ليعتد في طلبها فينال بذلك اجر المجتدين في العبادة كما اخفى سبحانه الساعته
 ليكونوا على وجل من قيامه والسر سبانه وتعالى اعلم قوله وهو البت في السجود الصوم وفيه الاعتكاف هذا منه ومنه
 عندنا وفيه معنى اللذة او هو لذة مطلق الاقائه في اى مكان على اى فرض كان قال تعالى اية التاميل التي انتم لما تكونون
 ثم بين ان ركعة البت بشرط الصوم والنية وكذا السجود من الشرط اى كونه نية وهذا التعريف على رواية اشترط
 الصوم مطلقا لا على اشتراطه الواجب منه فقط مع ان ظاهر الرواية انه ليس بشرط النقل منه وعلى هذا ايضا اطلاق
 قوله والصوم من شرطه عندنا فلا شافى انا هو على تلك الرواية وهي رواية الحسن وليس هو على ما ينبغي لانه ان
 ادعى انتما من دليله على الشافى لزمه ترجيح هذه على ظاهر الرواية وليس كذلك قوله ولنا قوله عليه الصلوة والسلام
 رواه الدارقطني البيهقي من سويد بن سعيد بن عبد السميع بن سفيان بن حسين عن الزهري عن عروة عن عائشة عن قالت قال رسول الله
 صلى الله عليه واله لا اعتكاف الا بصوم قال البيهقي هذا وهم من سفيان بن حسين او من سويد بن شعف سويد لكن قال
 في الكمال قال علي بن محمد سالت هشام بن عمار فاشنى عليه خبرا فقد اختلف فيه واخرج ابو داود وعين عبد الرحمن بن اسحق
 عن الزهري عن عروة عن عائشة عن قالت السنة على المتكف ان لا يبرد وارضاه ولا يشد جازة ولا يمس امرأة ولا يباشر

وفي رواية الاصل وهو قول محمد بن ابيه ساعه فيكون من غير صوم لان معنى النفل على المتأخر لا على المتقدم في صلاة النفل مع الفدية على القيام ولا شتر
غيره فلو كان يومه القضاء في رواية الاصل لكانه غير منقضى فاما معنى النفل الباطل في رواية الحسن بل هو كانه يومه الصوم ثم لا يعتكف الا في مسجده

عبد الرزاق عنه به وكذا حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في اشتراطه في المنذور والمعم لا يشترط حديث عائشة المتقدم المرفوع
وما اخرج عبد الرزاق عنه بنو قواما قالت اعتكفت طيلة الصوم واخرج ايضا عن الزهري وعروة قال لا اعتكفات الا
بالصوم وفي مؤطا مالك انه يلبس عن القاسم بن محمد ونازع مولا ابن عمر قال لا اعتكاف الا بالصوم لقوله تعالى ثم اتوا الصيام
الى الليل ولا تباشروهن وانتم فاكفون في الساجد فذكر البدر الاعتكاف مع الصيام قال يحيى قال مالك والامر على ذلك
عندنا انه لا اعتكاف الا بصيام وكذا حديث عائشة المتقدم اول من رواه سويد بن غنيمه كلها يوجب اطلاق الاشتراط وهو
رواية الحسن في رواية الاصل وهو قول محمد بن ابي القاسم الاعتكاف النفل ساعه فيكون من غير صوم وجعل رواية عدم اشتراط
في النفل ظاهر الرواية جماعة ولا يخفى في ذلك في السنة سوى حديث القاب المتقدم اول الباب في الرواية التي
حتى اعتكفت التشر الاول من شوال فانه ظاهر في اعتكاف يوم الفطر ولا صوم فيه وفروا على ظاهر الرواية انه اذا شرع
ساعة ثم تركه لا يكون ابطلا للاعتكاف بل انه لا يلزمه القضاء على رواية الحسن يلزمه وحق بعضهم ان لزوم القضاء
على رواية الحسن انما هو للزوم القضاء في شرطه لان يكون الاعتكاف التطوع لازما في نفسه وانه يجوز ليلا فقط
وعلى تلك الرواية لا يجوز الا ان يكون الليل متبعا للنهار فيجوز واعلم ان المنقول من مستند اثبات هذه الرواية
الظاهره هو قوله في الاصل اذا دخل المسجد بنية الاعتكاف فومعتك ما قام تارك له اذا خرج ومنه نظرا ولا يتبع على
القول بصحة ساعه مع اشتراط الصوم له وان كان الصوم لا يكون اقل من يوم واحد ان من اراد ان يعتكف
فليصوم سواء كان يريد اعتكاف يوم او دونه ولا مانع من اعتبار شرط يكون الحول من ساعه وله ومن ادعاه فهو بل
دليل فلهذا لا يتنبأ غير صحيح بلا موجب اذا اعتكف لم يقدر شرعا بكنية لا يصح دونها كالصوم بل كل جزاء منه لا يفتقر في كونه
مباركة الى الحمد الاخير ولم يلزم تقدير شرطه تقديره لما قلنا وقول من حقق الوجه انما ذلك للزوم القضاء في شرطه
بغير من التحقيق بسبب ظاهره فان افساد الاعتكاف لا يلزم افساد الصوم ليلزم قضاءه بعد اذ كونه بالا فيفسد الصوم
كما يحسنه وج من المسجد وغاية ما يصح بان يراد انه لما سجد وجب قضاءه فوجب لذلك استيفاء عدم آخر ضرورة اشتراط
الصوم له وهذا لا يقتضي ان لزوم القضاء للزوم في الصوم بل بالعكس فلا يلزم القضاء الا في منقوله افساده قبل اتمامه
ويعتق النظر انه لو شرع في السنون اعني العشر الاواخر بنية ثم افسده ان تجب قضاءه تحسيدا على قول ابي يوسف
في الشرع في فصل الصلوة ناويا ربنا على قولها ومن التفرعات انه لو اوجع ما كان مستطوعا او غير ما والصوم ثم قال
له على ان اعتكف هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت يصح منه نية الصوم لعدم استيجاب النهار وعند ابي يوسف
انك لا تنهار فان كان قبل نصف النهار لم يفسد فان لم يعتكف قضاءه وبهذا وجهه فيجب التعديل عليه والغير اليه با ذكرناه
بالحليل ما لم يفتقر في رواية الاصل الى ذكر وجهه من النبي وذكرنا انما وجهه من السنة وعلى صاحب التفتيح اياه على انه

والمعنى

لقول حذيفة لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وعني المسجد لغة انه لا يصح الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس لا في عيادة استظار الصلوات
 فخص مكان يكون فيه اما المرأة فتعكف في مسجد بيتها لانه هو الموضع لصلواتها فيتحقق استظارها فيه ولو لم يكن لها في البيت مسجد تجلس فيه
 فيه تعكف فيه ولا يخرج من المسجد الا حاجة الانسان او الحاجة محدث عائشة رزكان النبي عليه السلام لا يخرج من منزله الا حاجة
 الانسان ولا يتركه معلوم وقوعها ولا بد من الخروج في قضيتها فيصير الخروج لما مستحق ولا يترك بعد فراغه من الطهارة لان ما ثبت
 بالضرورة يتقدّر بقدره وانما الجماعة فلا يخرج من اهلها حجة وهي معلوم وقوعها والاشغاف به الخروج اليها مقصد لانه يمكنه الاعتكاف
 في الجامع وتحتي نقول الاعتكاف في كل مسجد مشروع واذا صلح المشروع فالضرورة مطلقة في الخروج ويخرج حين نزول الشمس لان
 الخطاب يتوجه بعده وان كان منزله بعيدا عنه يخرج في وقت يمكنه ادراكها ويصلي قبلها اسبعا في رداية ستا الاربع سنة

من ثانی النظر وروی بلا دلیل واما تکیب به من انه جائز مع ما في حديث فلما انظرنا فتكف عليه لانه لان بدخل لما لمزوم لما
 بعد فالتفتي اليه من انظرنا فتكف بلا تاريخ قوله لقول حذيفة آخ استظار الطهراني من ابراهيم النعمي ان حذيفة قال لابن مسعود
 الا تعيب من قوم بين واركب وادرك الى موسى بن عمران انهم يكون قال فلعنهم لعنوا واذنوا وخطات او فخطوا او انست قال
 اما انما فقد علمت انما لا اعتكاف الا في مسجد جماعة واخرج البيهقي عن ابن عباس قال ان البعض الامور الى الله تعالى
 البدرع وان من البدرع الاعتكاف في المساجد التي في الدور وروى ابن ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفهما ان انس بن مالك
 اخبرني جابر عن سعيد بن جبير عن ابي عبد الرحمن السلمي عن علي قال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وتقدم مرثما
 في رواية ما شئت روي البدرع منها قوله وعن البيهقي انه لا يجوز الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس قبل اداية غير الجاهل
 اما الجاهل فيجوز وان لم يصلي فيه الخمس ومن ابي يوسف ان الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة والفعل يجوز
 وروى الحسن من ابي عيسى انه ان كل مسجد له امام وموذن معلوم ويصلي فيه الخمس بالجماعة وصحة فعل الشايع قال لقوله
 عليه الصلوة والسلام لا اعتكاف الا في مسجد له اذان واقامة ومعنى هذا ما رواه في العارضة لان يجوز في من حذيفة
 انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مسجد له امام وموذن فالاعتكاف فيه يصح ثم افضل الاعتكاف في المسجد
 احرام ثم في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم في مسجد الاقصى ثم في جامع قبل اذا كان يصلي فيه الخمس بالجماعة فان لم يكن ففي مسجد
 افضل لسلاية يحتاج الى الخروج ثم كل ما كان اهله اكثر قوله واما المرأة فتعكف في مسجد بيتها اي الافضل ذلك ولا اعتكاف
 في الجاهل او في مسجد غيرها وهو افضل من الجاهل في حجابها وهو مكروه وذكر الكشي في غير ذلك ولا يجوز ان يخرج من بينها
 ولا الى نفس البيت من مسجد بينها اذا اعتكفت حرا جاز او نفلا على رواية الحسن ولا تعتكف الا باذن زوجها فان لم ياذن كان له
 ان ياتيها واذا اذن لم يكن له ان ياتيها ولا ينفذ في الاية يملك ذلك بعد الاذن مع الكراهة المأثمة قال محمد اساد ثم
 قوله بغير عيب عائشة روي البدرع في كتبهم من عائشة بنت قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف بدلي
 الى راسه فارجله وكان لا يدخل البيت الا حاجة الانسان وتقدم في حديث عائشة عن ايضا قوله الاعتكاف في كل مسجد
 مشروع هذا على وجه اللازم على جملة فان الشافعي يحوزه في كل مسجد وانما على راسنا فلا يجوز الا في مسجد يصلي
 فيه الخمس بالجماعة او واما اذا كان جاسما فلا يكون الاعتكاف على الميوسم بقوله ولا ياتيها من وانتم فاكفون في انما
 كما فعله الشارحون جميعا على المذهب والجامع ان الاعتكاف في غير الجاهل جاز في الجماعة بالاتفاق او الزا كما بالليل
 فاذا صح بقدر ذلك الضرورة مطلقة لمزوم مع لقاء الاعتكاف وهي هنا متحققة نظر الى الامر بالجمعة قوله ويصلي قبلها
 الرباعي يعني جعل هذه الجملة عطفا على ادراكها من باب معانيات وليقتضين فالحق الا بها جاز وباعل الليل سكتا يعني قابضات
 وجعل فعمل الى ان يخرج في وقت بحيث يمكنه ادراكها وضلوة اربع اوستة قبلها يحكم في ذلك راسه اي يجهز في فز

الاجماع

والمركتان تحية المسجد وبعد هذا اوجبت على حسب الاختلاف في سنة الجمعة وسنيتها تراجم بها ما لحقت بها ولو اقام في مسجد
الجماعة اكثر من ذلك لا يفسد اعتكافه كانه موضع اعتكاف كانه لا يستحب في الصوم اذ في مسجد واحد فلا بد من تحية
ولو خرج من المسجد ساعة بعد عذر ففسد اعتكافه عند البيهقي فانه لو وجد المنافي وهو العباس وحالا لا يفسد حتى يكون اكثر من نصف يوم

على اورد اكل سماع الخطبة لان السنة انا مقبل قبل خروج الخطيب قوله والمركتان تحية المسجد صرحوا بانها اذا شرع في الخطبة
بين دخل المسجد اجزاه عن تحية المسجد لان التحية تحصل بذلك فلا حاجة الى غيرها في تحققاتها وكذا السنة فمذه الرواية
وهي رواية الحسن اما حنفية او مكية على ان كون الوقت مالم يسبق فيه السنة واداء الفرض بعد قطع المسانعة مما يعرف
تحقيقا لا قطعاً فقد يدل قبل المزايا ليدرم مطابقة السنة ولا يكتفى ان يبدأ بالسنة فيبدأ بالتحية فينبغي ان يخرج
على هذا التقدير لانه فلما يصدق المحرم قوله وبعد ارباعاً او ستاً على حسب الاختلاف منهم من جعل قول ابي حنيفة
ان السنة بعد اربع وقولها ست ومنهم من اقتصر على الست على انه قول ابي يوسف انه وقد منا الوجه في باب
صلوة الجمعة للفرقتين قوله وسنيتها تراجم بها ما لحقت بها فمذه الرواية في الجملة فلا يكون بطلانها في الجملة
مخالفاً هو الا على وهو ان لا يقدّر في الجملة الا بقدر الحاجة التي جازت وجودها فلا يستمر يومه لغير حاجة لم يطل
اعتكافه لان حروجه كان مجوز فلم يطله ومقامه بعد الحاجة في محل الاعتكاف فلا يبطل الا ان الا على ان يتم
في مكان الشروع لان اتمام هذه العبادة في محل الشروع وهي عبادة الطول احمد على النفس منه في محل
مختلفة فان في هذا ترويحاً لها من كذا التقيد بالعبادة في مكان واحد لان الظاهر انه اذا شرع في عبادة في مكان
تقيد به حتى يتهيأ ليكون كالا خلافاً بعد الالتزام قوله ولو خرج من المسجد ساعة من ليل او نهار وتقييده
في الكتاب الفساو باذا كان احسن وجب بغير عذر ليفيد انه اذا كان العذر لا يفسد وعليه مستثنى بعضهم فيما اذا خرج
لا اتمام المسجد الى مسجد آخر او اخرجه سلطان او خاف على متاعه غنمته وحكم بالفساو اذا خرج لجماعة
وان تعينت عليه او لغير عام او لاداء شهادة والذي في فتاوى قاضي خان واحكامه ان احسن وجب عداً
او ناسياً او كمر بابان اخرجه السلطان او الغريم او خرج ليؤمل نفسه الغريم ساعة او خرج العذر للمرض
منه اعتكافه عند ابي حنيفة وعلمه قاضي خان في احسن وجب للمرض بان لا يتيقن وقوله فلم يفسد مستثنى من التمتع
فان هذا التعليل الفساو في اكل ومن هذا من اذا عاود مريراً او شهد جنازة وتقدم في حديث عائشة النبي صلى الله عليه وسلم
فان عاودته او تعين عليه صلوة الجماعة ايضاً يفسد الا انه لا ياتم به كما خرج للمرض بل يجب عليه المحرم كما
في الجمعة الا انه يفسد لانه لم يجر مستثنى حيث لم يلبس وقوع تعين صلوة الجماعة على واحد متكلف بخلاف الجمعة فانه
معلوم وقوعها فكانت تستثناة وعلى هذا اذا خرج لا يقاد غريق او حريق او جهاد دعم تفسيره يفسد ولا ياتم به لانه
يفسد ايضاً اذا اتمم المسجد فخرج الى آخر لانه ليس غالب الوقوع ونفس على فساد به بذلك قاضي خان وغيره
وتفرق اهلنا وانقطاع الجماعة منه مثل ذلك ونفس الحكم ابو الفضل فقال في الكافي وانا في قول ابي حنيفة
فاعتكافه فاسد اذا خرج ساعة لغير علة او بول او جمعة فالظاهر ان العذر الذي لا يلبس سقط لا اتم لا

وهو الاستحسان لان في القليل ضرورة قال واما الاكل والشرب والنعم يكون في معتكفه

يطمان والالكان النسيان اولى لعدم الاقفا ولانه جذر ثبت شرعا اعتبار الصعة منه في بعض الاحكام ولا باس ان يخرج
رأسه من المسجد الى بعض اهله ليغسله او برجله كما تقدم من غسله عليه الصلوة والسلام وان غسله في المسجد في انا
بميت لا يلوث المسجد لا باس به وهو الميزنة ان كان بابها من خارج المسجد لا يغسل في ظاهر الرواية وقال بعضهم
هذا في حق الموزن لان جوده لا اذ ان معلوم فيكون مستثنى اما غيره فيغسله اعتكافه ورجح قاضي خان ان قول
الكل في حق الكل ولا شك ان ذلك القول اتي به في شذوحي الصوم للفقيه ابى الليث المتكف
يخرج لا اذ الشاوة وتاويله اذ المكين شاهد آخر فيقوى حقه ولو اجرم المتكف حج لزمه اذ لا يافيه ولا يجوز
له الخروج الا اذا خاف فوت الحج فيخرج حينئذ ويستقبل الاعتكاف ولو احتلم لا يغسل اعتكافه فالحاكم ان يغتسل
في المسجد من غير التوضؤ قبل ولا قبل ثم يعود قوله وهو الاستحسان فيقضى ترجحه لانه ليس من التوضؤ بعد الاذنة التي
رجح فيها القياس على الاستحسان ثم يخرج قبل الاستحسان بالضرورة كما ذكره المصنف واشتباها من عدمه اذ اخرج الى الغائط
ان يسرع المشي بل يشي على التؤدة وليتذر البطوة تحلل السمكات بين الحركات على ما عرف في فن الطبيعة وبذلك
ثبت قدر من الخروج في غير محل الجماعة فلو ان القليل عندهم يغسل الفاضل بينه وبين الكثير واقل من اكثر لا يغسل
اذا سئل لان مقابل الاكثر يكون قليلا بالنسبة اليه واما لا شك ان من خرج من المسجد الى السوق للعب والامور او غيرها
من بعد الفجر الى ما قبل نصف النهار كما هو قولهم ثم قال يارسول الله انما متكف قال لا بعدك من العاكفين ولا يتم شي
في الاستحسان فان الضرورة التي تنبأ بها التعفيف هي الضرورة اللازمة او الغالبة للوقوع ومجرد عروض ما هو على ليس
بذلك الا يرضى ان من عارض له في الصلوة بدافعة الاغشين سطوة وجهه من دفعه حتى خرج منه لا يقال ببقا
صلوة كما يحكم به مع التسلسل مع تحقق الضرورة والابحار وسمى ذلك مندورا وادون هذا مع انها يجوز ان غير ضرورة
اصلا اذ المستحب ان جوده اقل من نصف يوم لا يغسل مطلقا سواء كان حاجة او لا بل للعب واما عدم المطالبة
بالاسراع فليس لاطلاق الخروج اليسير بل لان الترتيب الى وجوب الامانة والرفق في كل شيء حتى طلبه في المشي الى الصلوة
وان كان ذلك يفتت بعضها منه بالجماعة وكراه الاسراع ومنه وان كان محصلا لها كلها في الجماعة تحصيلها بفعلانية
المشروع اذ هو يذهب بالسرعة والعكف احوج اليها في عموم احواله لانه سلم نفسه لمرقا الى مقتضى اتمام الصلوة
من الذكر والصلوة والانتظار للصلوة في حال المشي المطلق له داخل في العبادة التي هي الانتظار والانتظار للصلوة في الصلوة كما
كان متبعا الى تحصيل الخروج في حال الخروج فكانت تلك السمكات كذلك وهي معدودة من نفس الاعتكاف لان الخروج
ولو سلم ان القليل غير معتد لم يلزم تقديره بما هو قليل بالنسبة الى مقابلة من بقية تمام يوم او ليلة بل ما بعد كشيئا

في الاستحسان

لان النبي عليه السلام لم يكن له ماوى الا المسجد ولا ماله يمكن قضاء هذه الحاجة في المسجد فلا ضرورة الى الخروج ولا باس
 بان يبيع ويبتاع في المسجد من غير ان يحضر السلعة لانه قد يحتاج الى ذلك بان لا يجد من يقوم ب حاجته الا ان يبيع قالوا بكونه
 احضرا السلعة للبيع والشراء لان المسجد محرز عن حقوق العباد وفيه شغل ببناء ويكوه لغير المعتكف البيع والشراء فيه
 لقوله عليه السلام جئنا مساجدكم صبيانا نكلمكم قال وميعكم وشراءكم قال ولا ينكلم الا بخير ويكوه له الصمت لان صوم
 الصمت ليس بقرينة شرعية لانه ثبوتها ما يكون ماثما ويجرم على المعتكف الوطى لقوله تعالى ولا تبشروهن وانهن عاكفون في
 المساجد وكذا اللبس والقبلة لانه دواعيه فيهم عليه اذ هو محظور كفا في الاحرام بخلاف الصوم لان الكف ركسته
 لا محظورة فلم يتعد الى دواعيه فان جامع لم يرد او تجار عامدا او فاسيا بطل اعتكافه لان الدليل على الاعتكاف ان يجرد في الصوم حالة
 العاكفين مذكورة فلا يعذر بالنسيان ولو جامع فيما دون الطرح فانزل او قبل او لم ينزل سئل اعتكافه لانه في محبة الجماع حتى يفسد به الصوم

في نظر العقلاء الذين فهموا معنى العادف وان الخروج ينافية لقوله لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن له ماوى الا المسجد
 اى حاجته الاصلية من الاكل ونحوه اما اذا يباح واشترى لغير ذلك كالتجارة او استكثار الاثنية فلا يجوز لان اجابة
 في المسجد للضرورة فلا تجوز بوجدها قوله لان المسجد محرز عن حقوق العباد فانه انما يصح له سبب ما في احضار السلعة
 تشبه بها من غير ضرورة قوله لقوله عليه الصلوة والسلام بنوا مساجدكم صبيانا نكلمكم ومجاثيتكم وشراكم ويحكم وخصوا ما لكم ورفع
 اصواتكم واقامته حدودكم وسبل سننكم واتخذوا على ابوابها المظاهر وجبروا في البيع انتهى قال القرطبي في كتابه بعد ذلك
 حديث لا تظن الثمانية بائناك فينا فيه الهدى وبئناك من كقول من واثمة هذا حديث من وقد سمع كقول من واثمة وان
 والى هذا الدارمى ذكره في البرزخ ورواه عبد الرزاق ثنا يحيى بن سالم بن عبد ربه بن عبد الله بن كحول عن ساذ بن جيسل عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وروى عن اصحاب السنين الاربعة عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم نهى عن الشراء والبيع في المسجد وان يشتريه ضالة او يشتريه شروى من التخليق قبل الصلوة يوم الجمعة
 قال القرطبي حديث حسن والسنن في رواه في اليوم والليلة تجامع وفي السنن اختصروا لم يذكر فيه البيع والشراء وروى
 القرطبي في كتابه والسنن في اليوم والليلة من ابى هريرة عن قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من زاد يومه
 بيع او يتابع في المسجد فقولوا لا يروح امره تجوزك ومن رايتموه يشتري ضالة في المسجد فقولوا لا يروح امره عليك قال الترمذي
 حديث من غريب ورواه ابن جبان في صحيحه والحاكم ومعه وروى ابن ماجه في مسنده عنه عليه الصلوة والسلام فقال
 لا ينبغي في المسجد لا يتخذ طريقا ولا يشتر فيه سلاح ولا يبيض فيه نفوس ولا ينشر فيه بل ولا يبر فيه بلغم ولا يضرب فيه
 حد ولا يتخذ سوقا واعلى بن زيد بن جبرة وقد بنا المسجد احكاما في كتاب الصلوة فيظهر هناك قوله ويكره له الصمت
 اى الصمت بالكلية بقيدانه ليس في شريعنا ومن على رضى ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتخذ احكاما ولا ضلوات يوم
 الى الليل رواه ابو داود وداود ابو حنيفة عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال وعن صوم
 الصمت وداود بن التمام التماري والعمد والعمد وداود بن التمام التماري صلى الله عليه وسلم والانبيا عليهم الصلوة والسلام وانما
 الصالحين وكتابه امور الدين قوله لانه اى كلامها من دواعيه فخرج منه ورواه ابو حنيفة في صحيحه محظورة الاعتكاف
 وحاصل الوجوه بالحكم باستلزام حرمة الشئ ابتداء في العبادات حرمة ودواعيه وهدم استلزام حرمة الدواعى اذا كانت
 حرمة تارئة فمن ثبوت الاخر للثبوت بين الترخيم المضمنى فصارا لمعصية او القصدى ولا شك ان ثبوت ناله الدواعى عند
 ثبوتها في قيام الحائز الشرعى عنه ليس قطعا ولا نالها غير انها طردت في اركانها حرمت الترخيم القصدى لما في دواعيه لا
 ازم فيه مقصود بل المقصود ليس الا تقيل المأمور به فكذلك في الطلب المانع فلا يستلزم حرمة

روى ابن ماجه في صحيحه عن كحول عن ساذ بن جيسل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتخذ احكاما ولا ضلوات يوم الجمعة

ولو لم ينزل لا يفسد وان كان محرماً لانه ليس في معنى الجحام وهو العفسد ولهذا لا يقصد به الصوم ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام لزومه اعتكافها بلباسها لان ذكر الايام على سبيل التحريم يتناول ما بالارتقاء من اللباس يقال ما ارتكبت من هذا يوم والمرد بلباسها وكانت متتابعة وان لم يشترط التتابع لان معنى الاعتكاف على التتابع لان الادوات كلها قابلة له بخلاف الصوم لان متبناه على التفرق لان اللباس غير قابل للصوم فيجب على التفرق حتى ينص على التتابع وان نوى الايام خاصة صححت نيته

الى دوامه اذ عرف هذا حرمة الوطى في الاعتكاف فيقصدى اذ هو ثابت بالنهي المفيد للحرمة ابتداء لنفسه وهو قوله تعالى ولا تباشروهن وانتم حاكفون في المساجد ومثله في الاحرام والاستبراء قال تعالى فلا رفث الآية وقال عليه السلام لا تلحج الحجابي حتى يعين ولا احجابي حتى يسترين بحقيقة فيقصدى الى الدوام فيها وحرمة الوطى في الصوم والحيف شئ لا امر الطالب للصوم وهو قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل واعتزلوا النساء في الحيف فان تعقباته وجوب الكف حرمة الوطى تثبت منها بخلاف الاول فان حرمة الفعل وهو الوطى هي الثابتة اولاً بالعينه ثم تثبت وجوب الكف عنه منها فلذا ثبت نسفاً للادوام في الصوم والحيف على ما مر في بابها قوله ولو لم ينزل لا يفسد وان كان محرماً لانه ليس في معنى الجماع وهو العفسد او ردالمالم يفسد وان لم ينزل بظاهر قوله تعالى ولا تباشروهن وانتم حاكفون اوجب بان مجازاً وهو الجماع مراد فيظل اراوة الحقيقة لا تنحى الجمع وهو مشكل لانكشاف ان الجماع مما صدق عليه مباشرة لانه مباشرة فامة فتكون بالنسبة الى القبلة والجماع فيا دون الفرج وليس باليد والجماع متواطياً او مشككاً فانهما لا يردان حقيقة كما هو كل اسم يعني كل غير انه لا يراو به فزوان من معنومه في المطلق واحد في سياق الاثبات وان نحن فيه سياق النبي وهو يفسد الصوم فيقصد تحريم كل فرد من افراد المباشرة جماع او غيره هذا اذا فسد الاعتكاف الواجب وجب قضاءه الا اذا فسد بالردة فامة فان كان اعتكاف شهر بنية اذ الفطر لا يفتق ذلك اليوم ولا يلزمه الاستئناف اعله صوم رمضان وان كان اعتكاف بنية يلزمه الاستقبال لانه يلزمه متابعاً فيراعى فيه صفة التتابع وسواء افسده بصنعه من غير عذر كما خرج والجماع والاكل للالردة او فسد كما اذا مرض فاحتاج الى الخروج او بغير صنعه كما يحض ويحذون والاعذار العلوية وما بالردة فلقوله تعالى ان نيتوا ليفطروهم ما قد سلف هو قوله عليه الصلاة والسلام لا سلام الا سلام برب ما قبله كذا في الدير الخ قوله ومن اوجب على نفسه اعتكاف ايام بان قال بلباسه عشرة ايام مثلاً لزمه اعتكافها بلباسها وكانت متتابعة ولا يفتق محبة ونية القلب وكذا اذا قال شهر او لم يفوه بعينه لزمه متابعاً بالليله ونها فيستحى شأ باليد ولا بلباسه والشهر الميعين الى وان فرق استقبال وقال زفران شأ فزفره وان شأ تأليه والجماع ان عشرة ايام وشهر الخ بالاجازات والايان في لزوم التتابع ودفع اللباسي فما اذا استأجره او حلف بالجمعة عشرة ايام في الصوم في عدم لزوم الاعتكاف بالوقت الذي نذر فيه الميعين لذلك عرف الاستقبال يقال ما ارتكبت من هذا عشرة ايام وفي التتابع كتب لثلاث تعين والمرد بلباسها فيها وقال تعالى آتيتك الاكل الميعين ثلث ليلان وقال في موضع آخر فطرت ايام والفقعة واحدة وتدخل الليلة الاولى فيدخل قبل الغروب ويخرج بعد الغروب من آخر الايام التي حلفها وانما ياربها من النهار باليوم اذا قرآن ليل بيت او ذكر اليوم بلفظ نفسه وفلذا اذا نذر اعتكاف يوم لم يدخل الليل بخلاف الايام ولو نذر اعتكاف ليلة لا يلزمه شئ لعدم الصوم ومن الى يوسف يلزمه يومها ولو نوى بالليلة اليوم لزمه وعلى المرأة ان تفصل قضاء

لأنه نوى الحقيقة ومن ادعى اعتكاف يومين يلزمه بالاعتكاف وقال أبو يوسف أنه لا تدخل الليلة الأولى لأن المثني غير المجموع وفي المتوسطة ضرورة الانفصال وجه الظاهران في المثني معنى المجموع فليحق به احتياطاً لمواظبة العبادة والله اعلم

أيام جميعها بالشهر فما اذا ندرت اعتكاف شهر فما ندرت فيه ولا ينقطع التسابع به ومن لزوم التسابع قالوا لو غشي على المتكف
أو أصابه عتة أو لم يستقبل أو أبرك لا قطع التسابع حتى لو كان في آخر يوم ومن في الصوم لا يقضي اليوم الذي حدث فيه البر
يقضي بعده فافادوا أن الاعتكاف إنما في شرط الصوم وهو النية والظاهر وجود النية في اليوم الذي حدث فيه
فلا يقضي به والذي يظهر من الفرق أن يقال هو عبارة انتظار الصلاة والانتظار ينقطع بالأعمال في الصلوات التي تجب
بعد الاعتكاف كالأعمال السابقة بالنية الذي هو معنى الصوم قوله لأنه نوى الحقيقة لأن حقيقة اليوم باض النهار هذا
بالووجب على نفسه اعتكاف شهر بغير عينة فنوى الأيام ووزن الليالي أو قلبه لا يصح لأن الشهر اسم لعدد ثلاثين
يوماً وليست باسم عام كالعشرة على مجموع الأحاد فلا يخلو على ما دون ذلك العدد أصلاً كما لا تنطبق العشرة على
خمس مثلاً حقيقة ولا يجب أن يقال شهر بالنذر ووزن الليالي لزمه كما قال وهو ظاهر أو تنشئ فقال شهر لا لليالي لأن
الاستئناس الحكم بالليالي بعد الشئ فكأنه قال ثلاثين نهاراً ولو استثنى الأيام لا يجب عليه شئ لأن الباقي لليالي المحجورة
ولا يصح فيها ما فاتا شرطه وهو الصوم قوله وقال أبو يوسف في النهاية كان من جهة أن يقول ومن إلى يوسف
لا تدخل الليلة الأولى بل كما هو المذكور في نسخ شرطه الميسر وجميع الكسب لما ان هذه الرواية غير ظاهرة منه
والدليل على هذا ما ذكره في الكتاب في جملة بقوله وجه الظاهر قوله لأن المثني غير المجموع فكان لفظه المقدر سواء
ثم في لفظ المقدر بان قال يوماً لا بد منه الليلة الأولى بالاتفاق فكذا التنبيه إلا أن المتوسط تدخل الضرورة
الاتصال وهذه الضرورة منتفية في الليلة الأولى قوله أنه في المثني معنى المجموع ولذا قال عليه الصلاة والسلام
الاثنان فما فوقهما جماعة ولو قال ليلىتين صح نذره إذا لم يذم ليلىتين خاصة بل نوى اليدين معاً ثم خص الصوم
الرواية عن أبي يوسف في المثني ووجهه في الجمع مثل المثني أو الوجه الذي ذكره لا يمنع على رواية عدمه أو قال
الليلة الأولى في الجمع أيضاً فروع لو أرتد فميت نذر الاعتكاف ثم أسلم لم يلزمه موجب النذر لأن نفس النذر
بالقرينة قرينة متبطل بالرودة كسائر القرب ونذر اعتكاف رمضان لا يردم فإن أطلقه عليه في أبي رمضان شاذ وان
حينئذ لزمه فيه بعينه فلو صامه ولم يتكف لزمه قضاءه بصوم مقصود والنذر عند أبي حنيفة ومحمد وهو إحدى الروايتين
وعن أبي يوسف أنه تغذر قضاءه فلا يقضي وهو قوله زفر ولا يجوز أن يتكف عنه في رمضان آخر باتفاق الثلثة
ولو لم يعلم ولم يتكف جاز أن يقضي الاعتكاف في صوم القضاء والمسكنة معروفة في الأصول وكل معين نذر اعتكافه
كوجب ويوم الاثنين مثلاً فمضى ولم يتكف فيه لزمه قضاءه فلو أخر يومه حتى مرض وجب الأضحية للمعاصي
من كل يوم للصوم لا للثبث نصف صاع من براص من غيره ولو كان مريضاً وقت الإيجاب ولم يبرأ حتى مات فلا
شئ عليه لو صح يوم ما يعني أن يجري فيه الخلاف السابق في الصوم والنذر باعتكاف أيام العيدين والمشرقة فيعتقد

كتاب الحج

ويجب في بلها لان شرطه الصوم وهو فيها متمتع فلو اعتكفها صامها ثم ولا يلزمه شي آخر ومن نذر اعتكاف شهر معينة كرجب
فجعل اعتكاف شهر قبله عنه يجوز من غير ذكر خلاف في غير موضع وفي فتاوى قاضي خان قال يجوز عند أبي يوسف حنبل فالحج
وعلى هذا الخلاف اذا نذر ان يحج سنة كذا فحج سنة قبلها وكذا النذر بالصلوة في يوم الجمعة اذا صلاها قبلها وفي الخلاصة
على ان يوم عدا وعلى انهما اليوم او صلى جاز عندهما خلافا للحمد راجع الى ابا حنيفة مع ابي يوسف واجمعوا اذا نذر ان يتصدق
بدرهم يوم الجمعة فتصدق يوم الخميس عنه اجزاء وكذا لو قال لله علي ان اصلي ركعتين في مسجدي المدينية المنورة فصلاها في
مسجدا خروجا لافرق بين المضاف الى الزمان والمضاف الى المكان وقان فزان كان هذا المكان ومن في كل المكان لم يخرج
انتهى وعن ابي يوسف في غير رواية الاصول مثل ما عن زفر والخلاف في التحيل مشكل ولعل ترك الاعتكاف النسب لتوافق على
جواز التحيل بعد السبب كل من ذر فاما سبب جوب النذر ولا يعتكف المرأة والعبد الا باذن السيد والزوجة فان منعها بعد الاذن صح
منعه في حق العبد ويكون سببا في فتاوى قاضي خان وفي الخلاصة يكون اثما ولا يصح في حق الزوجة فلا يحل له ولها انما تنكف بالاذن
ولو نذر المملوك اعتكافا للرسم ولمولى منعه فاذا عتق نفسه وكذا اذا نذرت الزوجة صح وللزوج منعها فان بانت فتضمن ليس للمولى منع الكتاب
والمعتكف من الصلوات كغيره من العبادات لا يسلطه الاعتكاف ولا يسلطه الاعتكاف ولا يسلطه الاعتكاف ولا يسلطه الاعتكاف ولا يسلطه الاعتكاف
الاجتماع كما تقدم ذكره فبان ان الطلاق لا ينفك من ثم افاق ان يحج عليه ان يقضي في القياس الكافي من رمضان في الاكساف يقضي ان يقضي في الصوم رمضان
انما كان للرجوع لان الطلاق لا ينفك من ثم افاق ان يحج عليه من رمضان في قضائه وهذا المعنى لا يتحقق في الاعتكاف فاعتكافه حرام على من نذر حجه او صومه

كتاب الحج

آخره عن الصوم لانه عبادة ثم افضل اذ ليس حقيقته سوى منع شهواتها ومجوباتها التي هي متطلبها عند الكمال والشرع والجماع بخلاف
غيره من الشهادة والحج وغيرهما فان حقيقتهما افعال هي غير ذلك ثم قد تحرم تلك الشهوات فيها كالصلوة وقدر الا في بعض كالحج وشتان ما بين المقيمين
والضائف فيشغل على السفر وقد يكون السفر مشتهرا بالافية من تزويجها وتقيح العلم اللازم في المقام والينا فالحج وجوب مرة في بعض خلافات ما تقدم
من الماركان كالصلوة والزكاة والصوم وكانت الحاجات اليها اس ووجه آخر للاسببية وهو ان شرط لزوم الحج اكثر من غيره وكثرة شروط
كمية معانداة وعلى قدر معانداة شيء يقل وجوده وتقديم الاظهر وجوبا اظهر وقد راي ان التبرك في فستح هذا الركن بحديث جابر الطويل فانه
اصل كبر الحج حديث في الباب ثم ذكر مقدمته في ادواب السفر والمقصود اعانة الاخوان على تحصيل المقاصد تامة فنقول ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي اعظم روى مسلم في صحيحه وغيره كابن ابي شيبة والبيهقي وروى النسائي وعبد بن حميد والبيهقي والدارمي في مسانيدهم عن جعفر بن محمد عن ابيه
عالم وخلفاء على جابر بن عبد الله بن عبد الله عن فضال عن القوم حتى انتهى الى قتلت ابا محمد بن علي بن الحسين فابوه بيده الى راسي ففرس
زري الا ثم نزع زري الاسفل ثم وضع كفه بين يديه اياما ومنه غلام شاب فقال مرحبا بك يا ابن اخي سل عما شئت فسأله وهو اعنى حضر
وقت الصلوة فقام في نساجية ملتصقا بها كلما وضعها على عكبيه رجع طرفا الى اليمين صغرا ورواه في منبه على المشجب فضلى بان قلت اخبرني
عن حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بيده ففقد تسعا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مكث تسع سنين لم يحج ثم اذن

الحج واجب على الاحرار البالغين العقلاء

في الناس في العاشرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حاج فقدم المدينة بشركه كثير فمات من ان يأتيهم برسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومثل مثل عليه فخر جاسعة حتى اتينا ذا الحليفة فولدت اسماء بنت عميس محمد بن ابي بكر فارسلت الى النبي صلى الله عليه وسلم كيت صنع فقال
 اغتسلوا وتسترى بثوب احمر فضلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ثم ركب القصور حتى اذا استوت بآفته على البعيد انظرت الى
 بصري هين يد يد من راكب وهاش وعن يميني مثل ذلك وعن يساره مثل ذلك ومن خلفه مثل ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 بين اظهرا وعليه نزل القرآن وهو يعرف ما ولبه وما عمل به من شئ علمنا به فاحل بالتحية لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك لبك
 ان الحمد لله لله لك والملك لا شريك لك والاعمال للناس بهذا الذي يهمل به فلم يره رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه من شئ ولا لم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بليته ثم قال جابر لساننوى الالحج لساننوى القرفة اذا اتينا البيت معه استلم الكركن فمزل فلما وشى اربع
 ثم تقدم فمزل الى مقام ابراهيم عليه السلام فقرأ واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى فجعل المقام بينه وبين البيت فكان ابى يقول فلما علم
 ذكره الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرا قل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون ثم رجع الى الكركن فاستلمه ثم خرج من الباب
 الى الصفا فلما دنى من الصفا قرأ ان الصفا والمروة من شعائر الله ابدوا بآداء الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت
 فاستقبل القبلة فوجه الله وكبره وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له والملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير لا اله الا الله وحده لا شريك له
 ووجهه ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده ثم دعا بمن ذلك قال مثل هذا كثر مرات ثم نزل الى المروة حتى اذا انصبست قباؤه في البطن
 ركب اذا صعد حتى اتى المروة ففعل المروة مثل على الصفا حتى اذا كان آخر خطوان على المروة قال لو استقبلت من امرى ما استعذرت لم
 اسقى المدي وجعلتها عمرة فمن كان منكم ليس معه هوى فليجمل ويجعلها عمرة فقام سارقة بن جهم فقال يا رسول الله العا من هذا
 ام لا بد فنبشك رسول الله صلى الله عليه وسلم اصابعه واحدة في الاخرى فقال فحلت العمرة في الحج مرتين لا بد الا بدو قدمه
 رضى الله عنه من اليمين بيد النبي صلى الله عليه وسلم فوجه فاطمة رضى الله عنها ممن حل ولست ثيابا صبيغا واجتلت فاكتر ذلك عليها
 فقالت ان ابى امرى بهذا قال فكان على رضى الله عنه بالعراق يقول فذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم محرشا على فاطمة لاني
 صنعت مستغفيرا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ذكرت عنه فاجترته الى انكثرت ذلك عليها فقال صدقت صدقت ما قلت حين
 الحج قال قلت اللهم في اهل بابل به رسول الله قال فان محشى المدي فاطمته قال فكان جاعة المدي الذي قدم به على رضى الله عنه
 من اليمين والذي اتى به النبي صلى الله عليه وسلم مائة قال محلى الناس كلهم وقصر والا النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان معه بدى فلما كان
 يوم الترويه توجهوا الى منا فاطموا بالحج وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم فضلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر ثم مكث قليلا
 حتى طلعت الشمس فامرقبه فمن شعر تضرب له بزة فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تشك قرش الا انه واقف عند المشعر الحرام
 كما كانت قرش تصنع في الجابية فاجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتى عرفة فوجه القبلة قد ضربت له بزة فنزل بها حتى اذا ذاعت
 الشمس امد بالتصوي فمزلت له فاقى بطون الوادي فخطب الناس وقال ان دماكم واموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم
 هذا الاكل شئ من امر الجابية تحت قدمي موصوع ودار الجابية موصوعة والى ان ام القيس ومن دنا من ابن ربيعة بن الحارث كان حشفا

فانه لا يتقبل الحج بالنفقة المحرام مع انه لا يقطع الفرض معها وان كانت مخصصة ولا تافى بين سقوطه وعدم قبوله ولا يناسب
لعدم القبول ولا يعاقب في الآخرة عقاب تارك الحج ولا بد لمن رفق صحاح بذكره اذا نسي ويصبره اذا خرج ويعينه اذا عجز وكونه
من الاجانب اولى من الاقارب عند بعض الصالحين تبعه من ساقه القليلة ويرى المكاري ما يحمله ولا يكمل اكثر منه الا باذن من يحرم
سفره عن التجارة والرياء والسمعة والفخر ولذا ذكره بعض العلماء الركوب في المحمل قبل الايكراه اذا تجرد عن قصد ذلك ركوب المحمل فضل
ويكره الحج على الحمار والبشى فضل من الركوب لمن بطيئة ولا يسي خلقه ولا يماكن في شراء الادوات ولا يثرك في الزاد واجتماع
الرفقة كل يوم على طعام واحد هم اهل بيتهم ان يحل خروجه يوم الخميس اقتداء بعلية السلام والايوم الاثنين في اول النهار
والشهر ربيع الاول واخوانه يستعلمون ويطلبون عامهم وما يتم لذلك وهم بالتوجه اذا قدم جردى الترهى ان ابن عمر قال القصة سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال لقمان الحكيم ان الله اذا استودع شيئا حفظه وانى استودع الله دينك انما لك خواتم ملك
واقرار عليك السلام ويقول لمن يودعه عند ذلك في حفظ الله وكشفه فذلك الله التقوى وجنبك الردى وغفر ذنبك وجهك النور
ايضا توجهت وروى ابن ابي هريرة عن ابي هريرة عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة
دايعه واستحب جماعة من العلماء ان يشيع المسافر بالبشى معه والد عامر بن عبد الله بن جابر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
عليه وسلم الى بيع العقدين وجهه ثم قال انطلقوا على اسم الله اللهم اعنيهم ولي تصدق بشي عند خروجه من منزله وبعده في ابتداء السفر
واقلة سبعة فانه سبب السلامة واذا خرج من منزله فليقل اللهم انى اعوذ بك ان اضل او ازل او ازل او اظلم او اظلم او ارجس او
يجعل على وعن ابن عباس كان عليه السلام اذا راى اخراجه الى سفر قال اللهم انت صاحب السفر والخليفة في الابل اللهم انى اعوذ بك
من الضيقة في السفر والكافة في القليب اللهم قسنا الاضيق وعلينا السفر وروى ابى داود عن علي عليه السلام اذا خرج الرجل من بيته فقال بسم الله تكلمت
على الله لا حول الا قوة الله تعالى له بيت وكفيت وقت فميتى عن الشيطان الحديث من الاثار في آية الكرسي قبل وجب من منزله لم يصيبه كبر حتى يرجع
يقول لا اله الا الله في منزله عليه السلام قال خلف احد عند ابيه فضل من رعتين يركعهما عندهم حين يريد سفر فاذا بلغ باب داره قرأنا انزلنا
في ليلة القدر فاذا اراد الركوب سعى الله فاذا استوى على دابته قال ما رواه مسلم انه عليه السلام كان اذا استوى على بعيره خارجا الى سفر
كبر ثلاثا ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وانا الى ربنا لمنقلبون اللهم انما نسلك في سفرنا هذا البر والتقوى ومن العمل ما ترضى
اللهم مهون علينا سفرنا هذا وطره عنا بعده اللهم انت صاحب السفر والخليفة في الابل والمال اللهم انى اعوذ بك من غناء السفر
وكما لا ينظره سوء القليب في المال والابل واذا رجع قال من وزاد من آتون تأتون عابدون لرنا حامدون واذا اتى بلده فليقل
اللهم انى اسألك من خير ما فيها واعوذ بك من شر ما فيها وشر ما فيها واذا نزل منزلا فليقل رب انزلنى منزلا مباركا وامن
خير المنزلين واذا حط رحله فليقل بسم الله توكلت على الله واعوذ بكلمات التامات كلها من شر ما خلق وزاد روبرا بسلام فوج في العالمين
اللهم عظمنا خير من المنزل وخير ما فيه واكفنا شره وشر ما فيه ويقول في رحله عنه الحمد لله الذي عافانا في متقلبنا وشوانا اللهم كما احببتنا
من منزلنا هذا سالين بلفنا غير آمنين واذا قبل الليل فليقل يا ابنى داود كان عليه السلام اذا سافر فاقبل الليل قال لا يرين

سفر على القدر

شعير

سفر

ربني وربك لعدا عوف بالقد من شرك وشركاءك عليك واعوذ بالقد من شر اسد واسود ومن الحية والعقرب ومن
 ساكن البلد والدوا ولد من حديث ابي هريرة رضي الله عنه كان عليه السلام اذا كان في سفر واسم يقول سمع سابع بحمد الله
 حسن بلابة علينا ربنا ما حبنا وفضل علينا عاندا بالقد من النار رواه مسلم وزاد فيه ابو داود بحمد الله ونعمته ورواه الحاكم وزاد فيه يقول
 ثمانية مائة تسويح بكلمة خفيفة اى شهادة وقيل بفتحها مشددة اى لمع سابع قول هذا الغيرة فيها على طلب الذكر والدعاء هذا الحج
 مفهوم لغوي ولفظي وسبب وشروط اركان واجبات وسنن ومحتجبات مفهومة لغة القصد الى عظمه لا القصد المطلق قال
 لم تقبل يا ام سعد اما في شحاط في رب الزمان الاكبر فهاشدة مع من ملوا كثيرة في يحجون سب الزبير فان الزبير في القصد
 معطين اية في الفقه قصد البيت الادار كن من اركان الدين او قصد زيارة لذلك في معنى اللبنة والظاهر انه عبارة عن الافعال
 المخصوصة من الطواف والوقوف في وقت محرمية الحج سابقا لانا نقول اركانه اثنان الطواف والوقوف بعرفة ولا وجود للخص
 اجزاء الشخصية بالبيت الكلية انما هي منتزعة منها اللهم الا ان يكون ما ذكره المفهوم الاسم في العرف وقد وضع لغير نفس الماهية فيكون
 تعريف اسميا غير حقيقي لكن اثنان في ان اهل العرف الفقهى وضعوا الاسم لغير الماهية الحقيقية فان معرفت ذلك حيث لا نقل عن
 ما نقل الاسم الى ذلك هو ما يتبادر عند اطلاقه والمتبادر منه الاعمال المخصوصة النفس القصد لاجل الاعمال المنجج لها من المفهوم
 فاسد في نفسه فانه الشئ الحج افضل لتعيينه بادار كن الدين فهو غير جامع والتعريف للحج مطلقا فيطبق على فرضه ونفله كما هو تعريف
 الصوم وغيره ما دلالة على ذلك التقدير يخالف سائر اسماء العبادات السابقة من الصلوة والصوم والركوة فانها اسماء الافعال
 كما يقال الصلوة عبادة من القيام والقراءة والركوع والسجود الخ وهو فعل من الافعال النفس والركوة عند المحققين
 عبارة عن نفس اوار المال الذي هو فعل المكلف فليكن الحج ايضا عبارة عن الافعال الكائنة عند البيت وغيره كعرفه وقد اذبح
 فيما ذكرنا بيان ان كانه بسبب البيت لانه ايضا في شروطه نوعان شرط الوجوب الاداء والثاني الاحرام والمكان والزمان المخصوص
 حتى لا يجوز شي من افعاله قبل اشر الحج ومنهم من ذكر بدل الاحرام النية وهذا اولى الاستقامة النية وغيره على ما عليه ظاهر كاشا
 وشروط وجوب الاسلام حتى لو ملك ما به الاستقامة حال كفر ثم اسلم بعد الاقرار لا يجب عليه شي بذلك الاستقامة بخلاف ما لو ملكه
 مسلما فلم يحج حتى اقرر حيث يتقرر الحج في ذمته دنيا عليه والحرية والعقل واللب وقبوع الوقت ايضا فلا يجب قبل اشر الحج حتى
 لو ملك ما به الاستقامة قبلها كان في سعة من صر فيها الى غيره وانما هذا قيد في صير دية دنيا اذا اقرر هو ان يكون ما كان في اشر الحج فلم
 يحج والاولى ان يقال اذا كان قادرا وقت خروج اهل بلده ان كانوا يخرجون قبل اشر الحج بعد المسافة او قادرا في اشر الحج ان كانوا
 يخرجون فيها ولم يحج حتى اقرر فترد دنيا وان ملك في غيره لا وصر فيها الى غيره لا شي عليه ولا يصر في الينا في على الاول فقال لا يجب
 الا على القادر وقت خروج اهل بلده فان ملكا قبل ان يتاهب اهل بلده للخروج فهو في سعة من صر فيها حيث شاء لانه لا يابى له ان
 في الحال وما ذكرنا اولى لان هذا يقتضي انه لو ملك في ما واصل هو الا شهر وهم يخرجون في اواخره جاز له اخرجوا ولا يجب عليه الحج
 واعلم ان في السوط ما يفيد ان الوقت شرط الاداء عند ابي يوسف فانه نقل من اختلاف فروع يعقوب ان نصرانيا اسلم وصيا لم يخرج

وكان الطريق آمنا

فما قبل ادراك الوقت وادعى كل منهما ان حج عبده حجة الاسلام فوصيتهما باطلة عند زفر لانه لم يميز ما بان حج عنهما قبل ادراك الوقت
وعلى قول ابي يوسف تصح لان سبب الوجوب قد تقرر في حقهما والوقت شرط الاداء وفيه فطر تذكر ومن بعد ان شالوا بعد التماس
وواجباته انشأ الاحرام من الميقات او ما فوقه ما لم يخش التوقع في مظهره كاسترة البعد وما لو توفت بعقبة الى الغروب والوقت
بمنزلة في السعي وجرى الحجار والحلق والقصر وتكون الصدر للافاقى واما مسنة فطواف القدوم والركل فيه او في الطواف الفرض
والسعي بين الميادين الاخرين جريا وليتوته بين الميادين والدمع من مئى الى عرفه بطول السعي من مزدلفة على مئى قبلها وغير ذلك
ما استفت عليه في انشاء الباشا بمحظورة فتدعيان ما يفعل في نفسه وهو الجماع واذالة الشعر وقلم الاظفار وتطيق وتغطية الرأس والسعي
وليس المنيط وما يفعل في غيره وهو حلق رأس الغير والتعرض للصيد في الحلال والحرام وما قطع شجر الحرم كما في النهاية منقولة فلا يمتنع عدة
فيما نحن فيه فان حرمة لا يتحقق بالحج والاحرام قوله على الاحرام الخ وفي النهاية انما ذكر الاحرام ما بعده بلفظ الجمع مع الحلق والاعلام المحلى
يبطل فيه معنى الجمعية ولم يفرده كما افرد في قوله الزكوة واجبة على الخراجا للكل ما يخرج العادة في ارادة الجمعية اذ العادة جرت وقت خروجهم
بالجماعة الكثيرة من الزفارة بخلاف الزكوة فان الاثار فيه خير من الابداء قال تعالى وان تحضروا فاقبلوا بالصدق انتم خيركم اذ لان الوجوب
مننا اعم على المكلفين نظر الى السبب فلان سبب البيت وهو ثابت في حق الكل حتى قال بعض العلماء بالوجوب على كل صحيح مكلف بخلاف الزكوة
فان سببها النصاب النامى وهو يتحقق في حق شخص ون شخص فكانت ارادة زيادة التقيم هنا او في فلذا اتى بصيغة الجمع مع حرف التثنية
انتفى وحصل الاول انه اراد معنى الجمع فان كان مع اللام الداعي الى توكل اجتماع المكلفين في الخروج ولا يخفى انه بلفظ الجمع لا يستلزم
معنى الاجتماع اذ ليس الاجتماع من اجزاء متفرقة لفظ الجمع ولا لاوله بل مجرد التقدير من الثلثة فصاعدا فلما لا يلزم في توكل جماعة في الربال
اجتماعهم في الحج فانتمى هذا الداعي ثم قول ان الاختفاء في الزكوة افضل من حاله فاذا ذكره من ان الانفس في الصدقة النافعة الاختفاء والصدقة
كما ذكره الاظهار ولما لا بد في فثوت السبب في حق الكل ان كان باجتماع وجوده في الخارج والنصاب ايضا ثابت كذلك لتحقيق وجوده الخارج
ولا يمكن باعتبار سببية ثلثان منع فان سببية بوجوبية الحكم وهو لا يوجب الحكم في حق الكل بل في حق من التصف بالشرط مع تحقق باقي الشرط
التي يشترط وجودها في نفس الامر كما من الطريق حقيقة الوجوب بشرط سببية السبب للتمتع كان النصاب بل محل الوجوب في الزكوة اوضح
لان الشرط في الحج اكثر منها في الزكوة وتوسطه التفصيل بما يوجب التطويل وبالمقابل غنى عنه بعد شرح باب التماس له وكان على هذا
ارادة وزيادة التقيم في الزكوة اولى ثم بعد تسليم كل ذلك فزيادة التقيم بالجمع المحلى باللام على الفرض المحلى باللام منع على ما عرفت من كلام المحققين من
ان استغراق المفرد مثل وان اراد بالاستغراق الاجتماع فثبت ما علمت مع انه لا يصح ارادة على الوجه الثاني باو في تامل قوله اذ استروا
على الزيادة منقولة وسط الاسراف فيها ولا تقيموا الراحلة اي بطريق الملك والاجابة وولن الاعادة والاباحة في الوقت الذي قد منا
ذكره ولو وجب له ذلك ليجب عليه قبوله سواء كان الواجب ممن تعتبر منه كالايجاب او لا تعتبر كالايجابين والمولودين وصلة
ان القدرة بالملك هي الاصل في توجبه الخطاب فتعفى الملك المابة الاستطاعة لا يتحقق به قوله فاضلا حال من كل واحد من المولودين والراحم
عن الحسن والاب منه يعني من غير كفره وسلاحه وشيابه وعبد خدمته آلات حرفة تفنار ديونه والافالكس ايضا لا لاد منه الا ان يكون

لا

الطريق

ان

التي

وصفه بالوجوب وهو في بقيقته محكمة تثبت فرضيته بالكتاب وهو قوله تعالى والله على الناس حجة واحدة ولا يجب العمرة الا مرة واحدة لانه عليه السلام انما حج في كل عام مرة واحدة فقال لا بد مرة فاذنوا وتطوعوا كان سبعا لبيت

مستقنيا عن مكانه بغيره فانه يجب بيعة حج به لانه ليس مشغولا بالحاجة بخلاف ما اذا كان يسكنه وهو كغيره يفضل عنه حتى يكسبه بغيره
والاكتفاء بما دونه ببعض ثمنه وحج بالفضل فانه لا يجب بيعة لذلك كما لا يجب بيع مسكنه والاقتصار على السكنى بالاجارة التفاضل
ان يباع ويشتري قدر حاجته وحج بالفضل كان أفضل وعن نفقة عياله وكسوتهم وحياله من تلزمه نفقته شرعا والعبد الذي لا يستتر
والمتاع الذي لا يمتنه كالمدا التي لا يسكنها يجب بيعه وحج به وفي فتاوى قاضي خان قال بعض العلماء ان كان الرجل تاجرا
يملك ما لو رفع منه الزاد والراحلة لذهب به وايابه ونفقة اولاده وحياله من وقت خروجه الى وقت رجوعه ويقتى له بعد رجوعه
راس مال التجارة التي كان تجر بها كان عليه الحج والا فلا وان كان حيا فاشترط ان يقي له آلات الحراثين من البقر ونحو ذلك انتهى لم يسطر
عنه ما عدا لا تعتبر نفقته لما بعد اياه في ظاهر الرواية وقبل ترك نفقته يوم وعن ابني يوسف نفقته شهر لانه لا يكسبه التاكسب كحاشم
فيقتدر بالشهر هناك اذا كان آفاقيا فان كان بكيا او دخل المواقيت فعليه الحج وان لم يقدر على الرحلة اما الزاد فلا بد منه صرح
في غير موضع نفى قوله في النهاية عليه الحج وان كان فقيرا لا يسلك الزاد والراحلة نظر الا ان اراد ان كان يسكنه تكسبه في الطريق
وكذا اقتصر في الكتاب على الرحلة حيث قال ليس من شرط الوجوب على اهل مكة الرحلة لانهم لا يحتاجون مشقة زائدة فاشبهت السعة
الى الحج في الدنيا بغير لاد لهم من الزاد وقدر ما يكسبهم وعياله بالمعروف قوله وصفه بالوجوب يعني البقرة حتى يوفى فريضته محكمة وقت طهر
من القدير في ذلك هنا وفي الركوة والصدقة من حجازا عرفيا الا ان الشأن في السبب الداعي الى ترك الحقيقة غير موجود اذ لا بد له
من سبب كخفة لفظه بالنسبة الى الحقيقة ونحوه ما عرفت في موضعه ولم يعرف هنا شي منه ولفظ الحقيقة وهو العرض اخص من الجواز والظاهر
في المردود ليس بقل ولا غير اللهم الا ان يرى ان الواجب ينقسم الى ما ثبت بقطعى وطني كما هو راسي بعض المشايخ فيكون تركها اية حقيقة
اذا الحقيقة او الوجوب حقيقة فيما قوله الآية العادة انه اذا كان الاستلال على المطلوب يتوقف على تمام الدليل لسمعي وهو محفوظ
معروف يذكر اذ لا يقال الآية او الحديث او البيت اختصارا للنبه على انما اقر وهو الوجه الظاهر لتبانه ويحوز رتبة بقرته مستدا
او جزا اى التمسك بوجوه على تقديره الى آخر الآية مثلا ولا شك ان الاستدلال هنا يتم على المطلوب وهو الافتراض بالقدر المستلزم
فلا حاجة الى ذكر لفظ الآية اللهم الا ان يقال اراد بالحكم في قوله فريضته محكمة الموكلة بالسبب فالمدعى هو المجموع واليمين لا يتم الا بتامها
لان استنفاده المضروب من التوكيد بذلك الى قوله تعالى ومن كفر فان الله غفير غفار او بذلك يوقف على ابدال من استطلاع
من لفظ الناس المفيد لذكر الموجب عليهم مرتين خصوصا وفي ضمن العموم وعلى الايضاح بعد الاسهام المفيد للتخيم وكذا وضع من كثر
مكان من لم يحج الى آخر ما عرفت في الكشف قوله لانه عليه السلام حج كان كيقينى لفظي التكرار كون الدليل المذكور وهو الآية المذكورة
والغنية فلا موجب للتكرار لكن حاصله نفى الحكم اذ هو وجوب التكرار لفظي الدليل وهو وان كفى في نفى الحكم الشرعي لكن اثبات لفظ
لمستفظة لفظي اقوى فلذا اثبت بالدليل المتقنى كونه وقوله لانه عليه السلام قيل الحج في كل عام حج روى سلم في صحيحه من حديث ابى هريرة
رضي الله عنه خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل كل عام يا رسول الله فسكت حتى
قال لثالث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم ثم قال فزوني ما ترككم فانما يهلك من كان قبلكم بشرية

يحيى

وانه لا يتعد ذلك الى غير ذلك ثم هو واجب على الفريضة عن ابي يوسف روى عن ابي حنيفة ما بين عليه عند محمد
والشافعية على التراضي لانه وظنهم العمل فكان الصلوة فيه كالوقت في الصلوة ووجه الاول انه يخص الوقت خاصا بالوقت
في سنة واحدة غير ان ذلك يقتضي احتياطا وهذا كان التبعيل افضل من خلاف الوقت الصلوة لان الوقت في مثل هذا قد انما شرطه المحرم والبلوغ

سواء لم يدخل في الحج على انفسهم فاذا امرهم بشي فاقوا منه ما استطعوا فاذا منعكم عن شئ فخرجوه عنه كما لو قلت نعم لوجبت ولكما استطعتم يستأنف
النفي وجوب التكرار من وجوبه لا فائدة لو لم يأت امتناع نعم فيلزم ثبوت نفي صفة وجوبه لا لا يخرج من الاستطاعة ايضا وقد روى مفسر ومبين
فيه الرجل السهم اسبح احمد في مسنده والدارقطني في مسنده كما كان في الاستدراك وقال احمد في صحيح علي بن شريك في حديث سليمان بن
كثير عن الزهري عن ابي سنان بن يزيد بن ابي عن ابن عباس ولفظه قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس
ان الله قد كتب عليكم الحج فقام الافرنج بن حابس فقال في كل عام يا رسول الله قال لو قلتمنا لوجبت ولم تستطعوا ان تقولوا ابراهيم
مرة فمن زاد فطوبى له ومن اقل من حديث ميثاق بن جهم عن الزهري في صحيحه قوله وان لا يستدركوا فاما التكرار وجوب التكرار
مع اتحاد المال فالحال انما يتغير تقديره او تقدير النادر المتبع حولان الحول او كان المال مع ذلك مستمرا في الزمان المستقبل وتقدير النادر المتبع
في هذا الحول غير تقديره في حول آخر فالمال مع هذا التمسك بغير المجموع منه ومن النادر الاخر في تقديره وجوبه لوجوبه لوجوبه
قوله وعن ابي حنيفة رحمه الله ما يدل عليه وهو انه سئل عن ملك ما يسلطه الى بيت الله تعالى الحج ام تخرج فقال الحج فاطلاقا لوجوب
يتبعه الحج مع ان التخرج قد يكون واجبا في بعض الاحوال دليل على ان الحج لا يجوز تأخيرها وهو قول ابي يوسف وذكره العوفي في تفسيره
بانه اذا كان له مال كفي للحج وليس له سكن ولا خادوم او خاف الغربة فاراد ان يخرج ويصرف الدراهم الى ذلك ان كان تسهل
خروج اهل بلده الى الحج يجوز لانه لم يحسب الا اداء بعد وان كان قد خرج فليس له ذلك لانه قد وجب عليه انتهى ولا يخفى ان القول
عن ابي حنيفة من مطلق فان كان الواقع وقوع السؤال في غير اوان الخروج من خلاف ما في التحسين والا فلا يفيد الاستشهاد المقصود
ثم على ما اوردوه المصداق ثم بالخير من اهل سني الامكان فليخرج بعده ارفع الاثم وقطع اداءه وعنه محمد بن علي الترمذي في رويته عن حنيفة
رحمته الله فلا ياب ثم فخرج قبل موته فان مات بعد الامكان ولم يخرج فلانه اثم فيسأل ايا ثم وقيل ان خاف الفوت بان ظهرت له
مخائل الموت في قلبه فخرجه حتى مات اثم وان فجا به الموت لا ياب ثم وصحة الاول غنيت عن الوجه وعلى اعتباره قيل يظهر الاثم من
السنة الاولى وقيل لاخره وقيل سنة راي في نفسه الصنع وقيل ياب ثم في الجملة غير محكوم معين بل علمه الى الله تعالى وقد استدلل على الفوت
بالمنقول والمعنى فالاول حديث الحجاج بن عمر والنصارى من كسر اوجع فقد حل عليه الحج من قابل وهذا بار على ان لفظه
قابل متعارف في السنة الآتية التي تلي هذه السنة والانواع من ذلك فلا دليل فيه والثاني هو ان الحج لا يجوز الا في وقت
معين واحد في السنة والموت في السنة غير نادر فتأخيره بعد التمكن في وقته تعيين له على الفوت فلا يجوز له ان يفتقر بتأخير
ويا ثم وتروى شهادته حقيقة وليس وجوب الفوت به الاحتياط فلا يبعد ان يقتضي الامر المطلق فيه نظرا لنقص الامر المطلق طلبا لما امر
مع قطع النظر عن الفوت والترحال جواز التأخير بشرط ان لا يحل العمر عنه وانه عليه السلام حج سنة عشر وفرضية الحج كانت سنة تسع
فبعث ابا بكر فحج بالناس فيها ولم يحج هو الى القابلة او فرض سنة خمس على ما روى الامام احمد من حديث ابن عباس بنوا سد
بن بكر ضام ابن خبلة وادخل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر ربيع ثمة فذكر له عليه السلام فرائض الاسلام والصلوة والصدقة والحج قال قد رأت
شريك بن ابى خزيمة عن كريب قال فيه بعثت بنوا سدة ضام في رجب سنة خمس وسنة ست فان تأخيره عليه السلام ليس بمعتق فيه

الحج

لنوع عبد السلام إما عبد عشر ثم اعن عليه حجة الاسلام وإمامه حج عشر ثم حج ثم بلغ عليه حجة الاسلام ولا مولا له عبد ولا مولا
بأسرها موضوعه عن الصبيان الفضل شمس الجمعة التكليف وكذا صحة النواحر لأن الحج دولها لا ترم الكعبة إذا وجد من مضيه
مؤنة سفره ووجد زادا وراحلة لا يجب عليه الحج عند أبي حنيفة رحمه الله خلا فالحما وقد مر في كتاب المصلاة
فاما المقعد فعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجب لأنه مستطيع بغيره فأشبهه المستطيع بالراحلة وعن محمد رحمه الله لا يجب
غير قادر على الاداء بنفسه بخلاف الأعم لأنه لو هدى يؤدى بنفسه فأشبهه الضال عنه
ولا بد من القدرة على الزاد والراحلة وهو قد راى يلتزم شق حمل وراعى أملة وقد التققه ذاهبا وجائيا

[illegible]

لأنه عليه السلام سئل عن السبيل فيه فقال الزاد والراحلة

فيجب الانسل وبواجب بنفسه والاعنى اذا وجد من كيفية مؤنة سفره وسفر قائده ففى المشهور عن ابى حنيفة لا يلزم الحج وذكر الحاكم
 في التتبع انه يلزمه وعنه فيه روايتان وذكر شيخ الاسلام انه يلزمه عند ما على قياس الجملة وان لم يجد قارئا لا يجب عليه
 فى تولم من رواية اخرى لا يلزمه فقا على احدى الرويتين بين الحج والجمعة بان وجود القارء فى الجملة غير واجب بخلافه فى الحج او المبيت
 والجواب عن الخاف من السلطان الذى يمتنع الناس من الخروج الى الحج لا يجب الحج عليهم فى التتبع لاعتقادهم من الجور والخالف من السلطان الذى
 يمتنع الناس من الخروج الى الحج لا يجب عليهم الحج بانفسهم لانما عبادة بذية والابدين القدر بعبادة الله تعالى والى الله تعالى حتى يتوجه عليهم التكليف لكن يجب عليهم
 الاجتناب اذا كانوا الزاد والراحلة وهو ظاهر فى تيسار قوله ثم قال لا اعنى اذا وجد قارئا بطريق الملك استاجر به بل عيّن حج ذكره فى الاصل لا يجب عليه
 ان حج بنفسه ولكن يجب ما عند ابى حنيفة وهو ان حج بنفسه استحب من غير ان حج بغيره عن ابى حنيفة وتوجه لاجل حديثه
 ان فرضية الحج ادركت ابى وهو شيخ كبير لا يستسك على الراحلة افاج عنه قال ارأيت لو كان على ابيك من نفقة عند اكان
 يجزى عنه قالت نعم قال فبين الله الحق ولما قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا فيه الايجاب به والعجز لازم مع هذه الامور لا استطاع
 فان قيل لا استطاعة ثابتة اذا قدر واعلى اتخاذ من فيهم وموضعهم ويقودهم بالملك او الاستيثار فلما كانت القادة والخدام وصوملة
 معه منهم من الفرق غير معلوم والعجز ثابت للمحال فلا يثبت لوجوب عليهم بالشك على ان الاستطاعة بالبدن هى الاصل والمبتدأ ومن قولنا
 فلان استطاع عمل كذا فلنكن محالما فى نفس الا ان هذا قد يقع بين هذه العبادة تجزى فيه النيابة عند العجز لا مطلقا توسيطا بين المالكية والنفقة
 والبدنية المحض لتوسيطها بينهما على ما يجب تحقيقه فى باب الحج عن الغير ان شاء الله تعالى والوجوب واسرع فائدة على ما تحقق فى الصوم
 فيثبت عند قدرة المال ليطهر اثره فى الاجحاج والايصاء ومن الفروع انه لو تكلف هو لا الحج بانفسهم سقط عنهم معنى هذا انهم
 لم يصحوا بعد ذلك لا يجب عليهم الاداء لان سقوط الوجوب عنهم كعدم الحج فاذا تحملوه وقع حج الاسلام كالفتية اذ حج بذلوا فى الفتاوى
 تكلموا فى ان سلامة البدن فى قول ابى حنيفة رحمة الله وامن الطريق ووجود المحرم للمراة من شرائط الوجوب او الاداء فعلى قول من يجعلها
 من شرائط الوجوب اذا تم قبل الحج لا يلزمه الايصاء وعلى قول من يجعلها من شرائط الاداء يلزمه انتمى وهذا ظاهر فى ان الرويتين عن
 ابى حنيفة هم لم يشتا تضييضا بل تخيرت بجاوان كل طائفة من هؤلاء المشايخ اختاروا رواية واذا آكل الحال الى الاختلاف المشايخ
 فى المختار من الرويتين او تخيرت بجاوانا نحن ايضا ان ننظر فى ذلك والذي تخرج كونهما شروط الاداء باقتنائها انفسا بان هذه
 العبادة متناهية بالناس الى آخره وعلى هذا ففعل عدم الجس والعوف من السلطان شرط الاداء اولى ومن قد حال محتمل لم حج
 حتى اتقوا من او قطعوا جلده تقرر فى ذمة بالاتفاق حتى يجب عليهم الاجحاج وهذا قيد يسر من ان يحفظ وهو ان وجوب
 الايصاء انما يتعلق بمن لم حج بعد الوجوب اذا لم يخرج الى الحج حتى مات فاما من وجب عليه الحج فخرج من عاتق فمات فى الطريق
 لا يجب عليه الايصاء بالحج لانه لم يؤخر بعد الايجاب ذكره المصنف فى التبيين قوله لانه عليه السلام سئل عن سبيل روى الحاكم عن سبيل
 بن ابى عروبة عن قتادة عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سئل عن سبيل روى الحاكم عن سبيل بن ابى عروبة عن قتادة عن انس بن مالك
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سئل عن سبيل روى الحاكم عن سبيل بن ابى عروبة عن قتادة عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سئل عن سبيل

وان امكته ان يكثر في عقبة فلا شئ عليه لا عدا اذا كانا متعاقبان لم توجد الراحة في جميع السفرة بشرط ان يكون فاضلا عن المسكن عاكلا بد منه كالخادم واثاث البيت وثيابا يلبس هذا الاشياء مشغولة بالخدمة الاصلية لا يستطع ان يكون فاضلا عن نفقة عياله الى حين عودته لان النفقة حتى مستحق للمرأة وحتى العبد مقدم على حق التمتع بامر وليس من شرط الوجوب على اهل مكة ومن حوله الراحة لانه لا يلحقهم مشقة زائدة في الاداء فاشبه السعي الى الجمعة ولا بد من امن الطريق لان الاستطاعة لا تثبت دونه

وقد روي من طريق آخرى صحيحة عن الحسن مرسل في سنن سعيد بن منصور ثمانية اشياء عن الحسن قال لما نزلت مكة على النبي ج كعب بن مالك قال لما روى رسول الله وما يسيل قال زادوا راحلة ثمانية اشياء منصور عن الحسن مثله ناهي الدار عن عبد الله بن الحسن مثله ومن طرق عديدة مرغوعا من حديث ابن عمر وابن عباس في عايشة وجابر وعبد الله بن عمرو بن العاص وابن مسعود وحديث ابن عباس رواه ابن ماجه بن سعيد بن سعيد عن هشام بن سليمان القرشي عن ابن جريح قال واخبرني ايضا عن عطاء بن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الزاد والراحلة يعني قوله من استطاع اليه سبيلا قال في الامام وهشام بن سليمان بن عكرمة بن خالد بن العاص قال ابو حاتم مضطربا بحديث وحكمة الصدوق ما روي به باسا وياقي الاحاديث بطرقا عن ذكرنا من الصحابة عند الترمذي وابن حبان والدارقطني وابن عدي في الكمال الا يسم من ضعف فلو لم يكن للحديث طريق صحيح ارتفع كثرته الى الحسن فكيف ومنها الصحيح هذا ويغني ان يكون قوله المصشق محل اوراس الله على التوزيع ليكون الوجوب يقتضي بمن صدر على راس املة بالنسبة الى بعض الناس الى بعض اخرين لا يقتضي الا بمن صدر على شئ محل وهذا لان حاله الناس مختلف ضعفا وقوة وجدا ورغابة فالمرء لا يجب عليه اذا قدر على راس الله وهو الذي يقال له في عرفنا ركب مقتب لانه لا يستلج السفر كذا كبل قد يملك بهذا الركوب فلا يجب في حق هذا الا اذا قدر على شئ محل وشئ لا يتاقي في الزاد فليس كل من قدر على ما يكفي من خبز وجبن دون لحم وطبخ قادر على الزاد بل بما يملك مضابدا ومت ثلاثة ايام اذا كان مترضا معقدا للحم والاعذية المرفهة بل لا يجب على من لا يستطيع معه بدنه وقوله عليه السلام الزاد والراحلة ليس معناه الا الزاد الذي يملكه والراحلة كذا كبل فذلك مختلف بالنسبة الى احاد الناس فكان المراد ما يبلغ كل واحد قوله وان امكنه الحج العقبة ان يكثر الاثنان راحلة يقتضيان عليها يركب احدهما رحلة والاخر رحلة وليس يلزم لما في الكتاب وقد تقدم ان الشرط ان يملكهما في الشهر الحج او يخرجه اهل بلده وثقلنا ما في الينابيع فارجح اليه قوله وليس من شرط الوجوب على اهل مكة ومن حوله الراحة قد مضى فائدة اقتضاه على الزاد وكلام صاحب النهاية والينابيع فارجح اليه قوله فلا بد من اسن الطريق اى وقت خروج اهل بلده وان كان خفيفا في غيره وهذا ان يكون الغالب فيه السلامة وما في به ابو بكر الرازي من سقوط الحج عن اهل بغداد وقوله ابي بكر الاسكاف لا يقول الحج فريضة في زماننا فالكفة ستة وعشرين وثلاثمائة وقوله الشنكي ليس على الهجر اسان حج منذ كذا وكذا سنة كان وقت غلبة النوب والخوف في الطريق وكذا استقطب بعضهم من حين خرجت القرامطة وهم طائفة من الخوارج كانوا يستأجرون قتل المسلمين واخذوا أموالهم وكانوا يغلبون على اماكن يتصدون للحج وقد اجتمعوا في بعض السنين على الحج في نفس مكة فقتلوا خلقا كثيرا في نفس الحرم واخذوا أموالهم وخذلهم كيرهم ففرسهم في المسجد الحرام ووقعت الموشة وبعدها على ان عافى منهم وقد سئل الكرمي عن الحج خوفا منهم فقال ما سلت الملوثة من الافاق الى الان لا يخرج عنها كفة المار وشدة الحر وهيجان السموم وهذا الجواب منه ومحمد بن ابي ان الغالب من فزع شرهم عن الحج وراى الصغار علة فقال لا اراى الحج فضا منذ عشرين سنة من حين خرجت القرامطة وما ذكر سببا لذلك وهو انه لا يتوصل الى الحج الا بالراشنة فتكون الطاعة سبب المعصية فينظر بل ما كان من شانهم ما ذكرته ثم الاثم في مثله على الاخذ لا اعطى على باعوت من تقسيم الرشوة في كتاب القضاة وكون المعصية منهم لا يترك الفرض لمعصية عاص الذي يظهر ان يفتي مع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى اذا غلب الخوف على القلوب

شرط شرط الوجوب حتى لا يجب عليه الايصاع هو مروي عن ابي حنيفة: وقيل هو شرط الاداء دون الوجوب لان الشئ عليه السلام من الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير قال: لا يشترط المرأة ان يكون لها محرم يحرمها وزوج ولا يجوز لها ان لا يجد زوجها اذا كان بينهما وبين مكة ثلثة ايام وقال الشافعي: يجوز لها ان لا يجد زوجها في رقة ومحرمات النساء ثلثة ليحصل الامن بالمرافقة ولنا قوله عليه السلام لا تجزي امرأة الا معها محرم ولا لها ان لا يجد محرم بخلاف ما عليه الشافعي وتروا بانها غير الحائض والحائض الحلو ط بالايجابية وان كان معها غيره غير محرم اذا كان بينهما وبين مكة اقل من ثلثة ايام

من المحرمين لو وقع الذنب والعتبة منهم مراه او سمعوا ان طائفة لم تعتد للطريق ولها شكوك والناس يتبعون انفسهم عنهم لا يجب احتياط سقوط الزمان لمن يدرك قبل الفجر قبل المخرج الوجوب قال الكوفي ان كان الغالب في البحر السلامة من موضع جرت عادته بركوبه يجب الاقلا وهو المصحح ويحتمل وجهان والفرق: ان قيل هو اقل من الطريق تقدم الكلام فيه والقائل بان شرط الوجوب حتى لا يجب الايصاع ابن شجاع وقدر مروي عن ابي حنيفة لان الوصول بدون ذلك لا يكون الا بشبهة غيبية فصار من الاستطاعة وهي شرط الوجوب والقائل بان شرط الاداء فيجب الايصاع القاضي ابو حازم لانه عليه السلام انما فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة حين سئل عنها فلو كان امن الطريق منها لذكره والا كان تأخير اللبيان عن وقت الحاجة طائفة من العبادة ولا يسقط العبادة الواجبة كالتيه من الظالم واعلم ان الاختلاف في وجوب الايصاع باجاء اذ انابت قبل امن الطريق فان بات بعد حصول الامن فالإتفاق على الوجوب تقدم لنا وجه آخر وهو انهم انما يفتنون تريحه وان عدم الخوف من المسلمين كسب من شرط الاداء ايضا فيجب عليه الخائف المحبوس الايصاع واعلم ان القدرة على الزاد والراحلة شرط الوجوب لا يعلم من اختلافه قالوا لو تحمل العاجر عنها فحج ماشيا يسقط عنه الفرض كما لو استغنى لا يجب عليه الحج وهو محلل بالمرن الاول ان عدمه عليه ليس لعدم الاهلية كالعبد بل للترفيه ورفع الحج عنه فاذا تحمل وجب ثم يسقط كما لو سافر ايام مضى الثاني ان الفقهاء اذ وصل الى الموقوت صار حكمه حكم اهل مكة فيجب عليه وان لم يقدر على الراحلة فالتفت الى يستلزم عدم سقوطه عنه اذ لم يقبل الموقوت كدويره اهله لان احرامه لم يسقط للوجوب لعدم الوجوب قبل الموقوت فلا يثقل له الا بتجديده كالعصى اذا احرقت ثم بلغ ولم يكن التجديد لان الاحرام انما ينقل بخلاف العصى على ما ذكره قريبا وبخلاف من اطمأنت اليه فليس له ان يتركه لان تحقق تحله لا يتحقق الا به لا بغيره والاحرام ومع الفرائض ثبت الوجوب لم يكن اثره الا في المستقبل لا في المنقضي اذ لا يستقبل فعل الواجب الوجوب فمن احرقت قبل الموقوت لا يثبته في سقوط الحج عنه واحرم من الوجوب بخلاف من احرقت فادان لم يثبته فيه الا اذا انتفى فيه الثاني وانما خصصنا الايراد بالفقير لان امرى ان سلامته الجوارح شرط الاداء لا الوجوب على ما بحثناه انفا فلو لم يمتنع في المرأة وان كانت عجزا ان يكون لها محرم كابن او عم وكما يشترط المحرم كذا يشترط عدم العدة وقالوا في البصية التي لم تبلغ حد الشهوة تسافر بغير محرم فاذا بلغت لا تسافر الا به وينبغي ان يكون معنا هذا الاتقان على السفر ولا تستحب فانها غير مكافئة لما لا يبلغ وبلغ عنها الشهوة لا يستلزمه وعن ابن مسعود رضي الله عنه انه روى عن ابي بكر ان النبي قال ان زنتها العدة في السفر فان كان حريم لا يفارقها زوجها وابنائها فان كان الى كل من يلد ويكف اقل من مدة السفر تخرجت او الى احد من اسفروا والآخر تعين ان يفسر الى الآخر او كل منهما سفر فان كانت في مصر فربت فيه الى ان تنقضي عدها ولا تخرج وان وجدت محرما قدمت العدة عنده خلافا لما وان كانت في قرية او معاذة لا امن على نفسها فلما ان مضى الى موضع امن فلا تخرج منه حتى تنقضي عدها وان وجدت محرما عدها خلافا لما وبه مسئلة تأتي في كتاب الطلاق الا اذا ذكرنا انها تكون اذ لم ينطلق الباب قوله وقال الشافعي يجوز لها ان لا يجد محرمات مثله ولله على ان سجد اليه من طاع اليه سبيلا وقوله صلى الله عليه وسلم حجوا في حديث مسلم السابق وحديث عدي بن حاتم انه صلى الله عليه وسلم قال فيك

لا بد من بيانها الصريح الى ما دون السفر غير محرم واذا وجدت محرم ما لم يكن للزوجه منعها وقال الشافعي له ان يمنعها

ان يخرج الطهنية من الحيرة فله البيت الاجاز معها الاتحاف الا ان الله تعالى قال عدى رايته الطهنية ترخل من الحيرة حتى تطوف
بالحيرة الاتحاف الا ان الله تعالى رواه البخاري ولم يذكر لها زوجا ولا حرجا والقياس على المهاجرة والماسورة اذا غاصت بجامع انه سفر واجب
فانما ان السموات فقد تنبت بجمع المشروط اجماعا كما من الطريق فتنبت ايضا بانبت بالاحاديث الصحيحة كما في الصحيحين وامرأة
معها زوجة فلهما فوطش شوفي لفظ البخاري في قوله عدى رايته في كل سفر فانهما يتكلم المتنازع فيه وهو سفر الحج بعبءه لكنه قد خص
سفر المهاجرة والماسورة خص من سفر الحج ايضا قياسا عليه بجامع انه سفر واجب وليصير المدخل تحت لفظ السفر الباس فانما لا يمكن
اخراج المتنازع فيه لان في عينه نصا ايضا انه مراد بالعام وهو ما رواه البرازين حديث ابن عباس عن عمر بن الخطاب ابو جاسم عن ابن
الخير بن عمرو بن دينار سمع معبد مولى ابن عباس يحدث عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلحق امرأة الا ومعها زوج
يقال على ما ياتي الله اني كنت في غزوة كذا واذ رافقي حاجة قال لا تلحق معها واخرج الدارطني ايضا عن حجاج عن ابن جريج به ولفظه لا تلحق امرأة
الا ومعها زوجة فثبتت في العميات بما روينا على انهم خصوا بالوجود الزهدة والنساء الثقات فيما روينا اولى وبه ظهير فساد القياس الذي
عينه ولانه لا يلحق النساء بل نقول الآية العامة لا تنافي النساء جال عدم الزوج والمحرمة مع لان المرأة لا تستطيع النزول الكرك والركوب
وبينهما ولا يحل لك الا للمحرمة والزوج فلم يكن مستطاعة في هذه الحالة فلا يتنازع فيها لئلا ينقض ذلك ما روينا في ذلك في بعض
ولو قرأت فانقذت عديع من انكشاف شئ مما لا يحل الا لغيره النظر اليه كقبحها وطرفها وطرفها مع ما لا يتحقق الا بالمحرمة لبيانها
في هذه الحالة وليس بها ولا تقار وجودها بجامع فيما فان المودع من المهاجرة والماسورة ليس سفر الانها لا تقصد مكانا معينا بل الخلق في القننة
فقطها المسافة كقطع الساج ولذا اذا وجدت ما نكحك من المسلمين وجب ان تقروا النساء والازواج ومحرم على انها لو قد مدت مكانا معيننا
لا يجرى قصد بها ولا يثبت السفر لان حالها وموطأ هر قصد محرم لتخلص بطل غريبتها على ما عرفت في حكمه الا لغيره من الحرب لو سلمت سفر
ومرر الا لغيره لان القننة المتوقعة سفرها من المتوقعة في اقامتها في دار الحرب فكان جوازها بحكم الاجماع على ان اخف المفيدتين بحيث ارتكبا
عن الزوم احدتهما في الاصل السفر لغيره فلهذا تفوق مضرة عدم المحرم والزوج في السفر في دار الاسلام وهو منفذ في الفرع
ولهذا يجوز مع الحجة بخلاف سفر الحج منفعة العدة فيمنعه عدم المحرم كسفر الباس والما حديث عدى بن حاتم فليس فيه بيان حكم اخرج في الاستتار
بل بيان انتشار الاصل ولو كان معنيا الا بانه كان فتيض في العلم فانه يخرج بلا رقة ونساء ثقات وهو الا لغيره لما اخرج الى ما دون
بعد السفر بغير محرم يعني اذا كان حاجة ويشكل عليه على ما في الصحيحين عن فرقة عن ابي سعيد الخدري مرفوعا لا تسافر المرأة دون الا ومعها زوجا
او زوجة محرم منها واخرجنا عن ابي هريرة مرفوعا لا تسافر المرأة دون من الله واليوم الاخران تسافر مسخرة يوم وليدة الامم وهي محرم عليها وفي لفظ سلم
مسيرة ليلة وفي لفظ يوم وفي لفظ لابي داود وبريد بن وهب عن ابن جابر في صحيحه والحاكم قال صحيح على شرط مسلم ولا يطرق في صحة ثلثتها
فقبله ان الناس يقولون ثلثة ايام فقال وهو قال الهندى ليس في هذه تباين فانه يحتمل انه صلى الله عليه وسلم قالها فهو يملك ثلثه
بحسب الاسئلة ويحتمل ان يكون ذلك كما تمثلا لا لقل الاعداد واليوم الواحد والعدد واقله الاثنان اول الاثني واقله الثلث اول الجمع
فكانه اشار الى مثل هذا في قوله ان لا تسافر مع غير محرم فكيف بما اذا انتهى وحاصله انه يمنع اقل كل عدد على منع خروجها

ومن كان داخل الميقات فوقفه محل معناه محل الذي بين المواقيت وبين الحرم لانه يجوز احرامه من دورة اهله
وما وادع الميقات الى الحرم مكان واحد من كان بمكة في مكة في الحج احرام وفي العمرة المحل لان النسب
عليه السلام امر اجتمع به رخصان يحرموا بالحج من حيث مكة اضراعا كشدة رخصان يعتمرهما من التمتع
وهو في المحل لان ادعاء الحج في عرفه وهي في المحل فيكون الاحرام من الحرم ليحقق نوع سفر وادعاء العمرة
في الحرم فيكون الاحرام من المحل لهذا الا ان التمتع افضل لوروده الاثر به والله اعلم

باب الاحرام

واذا اراد الاحرام اغتسل او توضأ والغسل افضل لما روى انه عليه السلام اغتسل للاحرام
الاحرامها من الاناكن القاصية وروى عن ابن عمر انه احرم من بيت المقدس وعمران بن حصين من البصرة وعمران بن عباس من مكة
انه احرم من الشام وابن مسعود النخاسية وقال عليه السلام من اهل من المسجد الا قبله او حجة فخره بالقتل من ذنب زواجه احمد
وابو داود وروى عنه انه اذا كان في مكان نفسه روى ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله كما ذكره المصنف ثم اذا انتهت
لنفسه ملكه نفسه بل يكون الثابت الاباحة والكراهية روى عن ابي حنيفة انه كرهه فالحاصل تقييد الافضلية في المكان بملك نفسه والمشهور
في الكراهية في الزمان عدم تقييد بمواقف المحظورات فعلى هذا التقدير المناسب للتعيين والكراهية في الزمان قبل الشروع في الاحرام قبل
وقته الحج وهو اشهر الحج كما عطل به الفقيه ابو عبد الله وقيل في الزمان ايضا لتفصيل ابن من على نفسه لايكراهية قبل الشروع والحكم ولا علمه
مرويا عن المتقدمين فالاولى ما روى عن ابي حنيفة المتقدمين من اطلاق الكراهية وتعليلها بما ذكرناه من كونه قبل الشروع وكما انه
اشكل على من فاعل اطلاقه لتعريفه بذلك ففصلوا وادخلوا في الاطلاق والتعريف بذلك بناء على شبه الاحرام بالكرن وان كان شروطا
فيما عدا مقتضى ذلك شبه احتياطا ولو كان ركنا حقيقة لم يصح قبل الشروع فاذا كان شبهة ما كره قبلها شبهة وتبر من عدم احقة فها
هو حقيقة الوجه يشبه الكرن لم يثبت فانتج استدلال الاحرام بنفسه في قولنا ومن كان دخل المواقيت او في نفس المواقيت فوقفه المحل معلوم
اذا كان داخل المواقيت الذي هو المحل اما اذا كان ساكنا في ارض الحرم فميقاته اهل مكة وهو الحرم في الحج والحل في البصرة
قوله لان عليه السلام امر صحابه روى مسلم عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم لما احللتنا ان نحرم اذا توجهنا الى مكة
قال فاحللتنا من الاطراف وفي الحديثين من قول النبي صلى الله عليه وسلم يا رسول الله فمطلقون بحجة وعرة والفاق كج فامر عبد الرحمن بن ابي بكر ان يخرج
معهما الى التمتع فاعتمر بسبب الحج

باب احرام حقيقة الدخول في الحرم والمقدور الدخول في حرمة مخصوصة هي التمرها والتمرها مشروط بالحج شرعا غير انه يتحقق
ثبوت شرع الا بالنية مع الذكر او مخصوصة على ما سبق واذا تم الاحرام لا يخرج عنه الا بطل النسك الذي احرم به وان فسده الا في الغوات
فيحل العرة والا للاحرام فنبج الذي ثم لا بد من القضاء مطلقا وان كان مغلونا فلهذا احرام بالحج على من ان عليه الحج ثم ظهر له ان لا يحج عليه
يمتنع فيه وليس له ان يبطله فان بطله فعليه قضاءه لانه لم يشترط في الاحرام ابد الابالدم والتفكير فذلك يدل على لزوم المنع مطلقا
بطلان المطلق في العمارة على ما سلف قوله لما روى الشيخ اخرج الترمذي عن خارجة بن زيد بن ثابت عن ابيه زيد بن ثابت انه راى النبي
صلى الله عليه وسلم تجرد لابلاله وغتسل وقال حديث حسن غريب قال ابن التتال انما حرمه ولم يصح للاختلاف في عهد الرحمن بن الزنا
والراوى عنه عبد الله بن يعقوب المديني احدث نفسي في معرفته فلم اجد احدا ذكره انتهى لكن تحيين الترمذي للحديث فرع معرفة حاله و
عمدته واخرج الحاكم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال غتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ليس ثيابا فلما اتى ذاك ليلة صلى ركعتين ثم قعد
على بعيره فلما انتهى باجرم بالحج وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه يعقوب بن عطاء ممن جمع ائمة الاسلام حديثه وخرج ايضا عن ابن عمر
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من السنة ان يغتسل اذا اراد ان يحرم ويحج على شراطين اخرجه ابن ابي شيبة والباري وقول الصحابي من السنة حكمه الوضوء من الجوه
ويشترط ان يحل من زوجته ان كان سافرا بها او كان يحرم من داره لانه يحصل به اتفاق لاولها فيما بعد ذلك وقاسنا ابو حنيفة رحمه الله

الا انه لا ينفك حتى يوصى به كما ان لم يفرغ من وضوئه مقامه كما في الجملة لكن الغسل افضل لان من غسله
 فيه اثم ولا يذنب عليه السلام اختاره قال وليس في بين جنين او غسيلين اذا اورد اكله عليه السلام ان يزروروا
 عند احرامه ولا يذنب من لبس الخيط ولا من ستر العورة ودفع الحجر اللود وذلك فيما عتقناه والحمد لله افضل لانه
 اقرب الى الاختاره قال ومن طيبا ان كان له عن حمله ان يذنبه اذا التفتيح بما يقبض عليه من احوام وهو في النجس
 والشائبة ولا يذنبه بالطيب الا حرام ووجه المسمى بحدث عائشة رضي قالت كنت اطيب رسول الله عليه السلام لا حرامه قبل ان يفرغ

عن ابراهيم بن محمد بن اسحق عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يطوف في نسائه ثم يمسح برأسه
 مرة طيبا ثم يمسح بيمينه الماشية قوله الا انه لا يذنب حتى يفرغ من وضوئه في حديث جابر الطويل فولدت اسماء بنت عيسى
 محمدا بن ابي بكر فاستل الى النبي صلى الله عليه وسلم كيف يصنع فقال غسل يدي وشعري ثوبا احمرى ونحوه عن عائشة رضي الله عنها في
 صحيح مسلم لوطي اسماء بنت عيسى محمدا بن ابي بكر بالمشقة وهو شاة يطوف به لئلا يذنب بالذلة اذا لافق بين الحائض والنفساء والنساء
 اذوى من الحيض المتناوذه وكثرة دمه في الحيض اولى وفي ابوداود والترمذي انه عليه السلام قال ان النساء والحائض تغتسل وتضم
 وتغتشى المناكس كما غير ان لا تطوف بالبيت واذا كان في الخطاة واذا كانت المرأة لا يتيمم التيمم بل عند العجز عن الماء يؤمر به يمسح
 كمال التلطيف في الاحرام من نفس الاطراف ونصف الاطمين وخلق العانة وجماع اهلها كما تقدم في الحديث في اهلها يستحب
 الواحد الساتر جاز قوله لانه عليه السلام استتر في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما انطلق النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة
 بعد ما ترجل وادبره وليس ازاد ورداه وهو صاحب فم فيه عن شئ من الماروية والاذن ليس الا المخرقة التي تروى على الجمل فاصبح في البيت
 راكبا راحلته حتى انتهت على السيد اهل بيته وصاحبها الشريف واستتر بسترين او ثوبا من وراءه ووضعت يده في مكان الشاة فخطا
 قوله وهو قول مالك والشافعي في قوله زفر قوله ووجه المشهور في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كنت اطيب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حرامه قبل ان يحرم وفي نسخة لما كان في انفرادي بغير الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في مفرق
 لفظ لم يكن في انفرادي وحين المسك في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يلبي وفي نسخة لما قالت كان عليه السلام اذا اراد ان يحرم
 يتطيب بالطيب ما يحرقه اري في غير الطيب في راسه ويحيته بعد ذلك ولما خرج البخاري ومسلم عن علي بن ابيته قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم جللني طيبا عليه حبة فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل احرم بجمرة في حبة بعد التفتيح طيب فقال عليه السلام
 اما الطيب الذي بك فانه غسلك ثلاث مرات واما الجملة فانزعها ثم امسح في عركم بالفتح في حجاب وعن هذا مستان ان بعضهم ان جلل
 كان خاصا به عليه السلام لانه فعله ومنه غيره ووقع بان قوله للرجل ذلك تحت كونه حرة الطيب ويحتمل كونه مخصوصا لك الطيب بان
 فيه خلوف فلا يذنب منه بخصوصية فتمسح فاذا في صحيح مسلم في الحديث انما يكون من غير حبة وراسه وقد نهي عن التمرخف لما في الصحيحين
 عن الحسن بن علي رضي الله عنه انه عليه السلام نهى عن التمرخف في الشاة لمسلم نهى عن تمرخف الرجل وهو مقدم على ما في ابى داود انه عليه السلام
 كان يلبس الخصال السجدة وليس في حبة بالورس بل الزعفران وان كان ابن النبطان صحيحا لان ما في الصحيحين في التمرخف وهو ما نفع فيفتن
 على الصحيح من فالتفتيح من الطيب الذي به قوله الطيب الذي به انما ثبت انه منى عنه مطلقا لا يقتضي بالنع من كل طيب قد جاب مصداق في الحديث
 في مسند احمد قال له اطلع عنك هذه البجبة وتغسل عنك هذا الزعفران وما يدل على عدم الخصوصية ما في ابى داود عن عائشة كما يخرج
 مع النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة فتعدها بها بالمسك الطيب عند الاجرام فاذا غرقت احدنا سأل على وجهها فيراه النبي
 صلى الله عليه وسلم فلا ينهانا وعن الشافعي في حديث الاعرابي منسوخ لانه كان في عام الهجرة وهو سنة ثمان وحديث عائشة رضي الله عنها
 في حجة الوداع سنة عشر وروى ابن عباس رضي الله عنهما محروما على راسه مثل الزب من الغالية وقال مسلم بن حبيب روى ابن الزبير

ولأن المنع عنه التطيب بعد الاحرام والباقي كالتابع له لا تصاحبه بخلاف التوب لأنه مباني عنه قال
 وصلى ركعتين لما رجعوا من ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بذي الحليفة ركعتين عند احرامه قال قالوا يا رسول الله
 اني اريد ان نخرج فليس لنا في استقباله لان ادعاء في اذنية متفرقة واما كن متبانية فلا يعني عن المشقة عارة فيسأل اليسر
 وفي الصلوة لم يرد في مثل هذا لان ادعاء عادية متبانية قال ثم يلبي عتيق صلوة لما روى
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لبى في دبر صلوة وان لبى بعد استوت به راحلة جاز ولكن الاول افضل لما روى

محرم وفي رايته بحجة من الطيب لو كان لم يزل عند من راس مال قال المذنب وعليه اكثر الضحاية رضى الله عنهم قال البخاري يارواه مالك
 عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في طيب من معاوية وهو محرم فقال له عمر ارجع فاغسله فان عمر لم يبلغه حديث عائشة رضى الله عنها
 والارجع اليه وادخله عليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ثوبتها ان اتبع وحديث معاوية هذا اخرجه البزار وزاد فيه فاني سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحج اشعث الثقل والاختلاف استجد ان يذهب جرم المسك اقل طيب به بار وروى نحوه قوله والمنع
 الطيب لا يدخل المكلف والاحكام انما تتعلق به ولم يتطيب بعد الاحرام لكن لم يقولوا ان هذا المنع منه بعد الاحرام ومنهك منع اخرجه
 عن الطيبين كما في عينه ومثل الجواب من ثوبت هذا المنع فان تم على التوب فهو مقابلة لبعض لما ذكرناه من وروده في البدن ولم يرد في التوب
 ففعلنا انه اعتبار في البدن بالبا لم تحصل في التوب بفضل عنه فلم يعبر به الا ان المقصود من استئان الطيب عند الاحرام حصول الارتفاق
 حاله المنع من على مثال السجود للصوم لان هذا القدر يحصل ما في البدن فيغني عن تجويزه في التوب اذ المقصود كمال الارتفاق في حال الاحرام
 لان الحج اشعث الثقل وقيل يجوز في التوب ان يرضى على قولها قوله لما روى جابر المعروف عن جابر رضى الله عنه في حديثه الطويل ان النبي
 صلى الله عليه وسلم صلى في مسجدي الخليفة ولم يذكر عددا لكن في مسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما كان عليه السلام يركع بذي الحليفة ركعتين فيخرج
 البوداد عن ابن ابي عمير عن ابن عباس رضى الله عنهما قال اخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حابا فلما صلى في مسجد بذي الحليفة ركعتين وجب
 في مجلسه يروى الحاكم في الوقت المذكور وتخرج المكتوبة عنهما كتحية المسجد عن انس رضى الله عنه انه عليه السلام صلى في النظر
 ثم ركب على راحلته قوله والاول اشعث اي التلبية وبر الصلوة لما روى انما من انه عليه السلام لم يركع في دبر صلواته اعلم انه اخففت الروايات
 في اطلاقه عليه السلام روايات انه عليه السلام لم يركع براحلة اكثر من في الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما انه عليه السلام لم يركع في دبر صلواته
 راحلة قائمة وفي لفظ المسلم كان عليه السلام اذا وضع رجله في الفزوة انبعثت براحلة قائمة اي عند اهل بيت الحليفة وانظروا لفظ المسلم ايضا عن ابن عمر
 لم يركع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تنبعث براحلة فخرج البخاري عن انس رضى الله عنه صلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة
 ربعا وبذي الحليفة ركعتين ثم بات حتى اصبح فلما ركب راحلته وموت بابل وكذا هو ظاهر حديث جابر الطويل المتفق وخرجه البخاري ايضا
 في حديث اخر وخرج مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما في ركع راحلته فلما استوت على البدار اهل باج فمذرة تقيدها لمعت ما خرج الترمذي
 والنسائي عن عبد السلام بن حرب ثنا خليف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يركع
 وبر الصلوة وقال حديث حسن غريب لا يفرق احاد يرواه غير عبد السلام بن حرب قال في الامام وعبد السلام بن حرب حسن
 الشيخان وخفيف قال ابن جابر في كتاب الضعفاء كان فقيها اسما الا انه كان يحكي كثيرا والاضمار فيه قبول او نفي فيه الاثبات
 وترك لم يتابع عليه واما شيخنا في احواله في الثقات ولذلك استجج بجاهه من ائمتنا وتركه اخر من وجال هذا الكلام ان الحديث حسن
 فان امكن الجمع بين ما قبله وما بعده من وقع فيها اخرجه البوداد عن ابن ابي عمير عن خليف عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس
 رضى الله عنهما انما استجبت لاختلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في اهل الحسين اوجب فقال في لا اعلم بذلك ان كانت من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حجة واحدة فمن هناك ففعلنا اسبح رسول الله صلى الله عليه وسلم حابا فلما صلى في مسجدي بذي الحليفة ركعتين

واحدة

لأن عمر بن الخطاب هو حرم ولا بأس بان يستظل بالبيت والمحرم قال ذلك يكره ان يستظل بالقسطا وما اشبهه ذلك لانه يشبه تعظية الرأس لانا ان عثمان بن عفان كان يعرب القسطا في احراره ولا يمس بانه فاشبه البيت ولو دخل تحت اسنار الكعبة حتى غطته

[illegible]

ان كان لا يصيب راسه ولا وجهه فلا بأس به استطلاق ولا بأس ان يسه في وسط الهيئته وقال مالك روى يكره
اذا كان فيه ثقفة غيره لانه لا ضرر ولا فائدة ولا بأس في محض الحنيط فاستوت فيه الحالتان ولا يعقل
راسه ولا حلقته بالحنط لانه نوع طيب لانه يقتل هوام الرأس قال ويكثر من التلبية عقب الصلوات
كلما عشتروا واديا وادى ركبنا وبألا سحر لان اصحاب رسول الله عليه السلام ركبوا بالليل هذه الاحوال التلبية
في الاحوال على مثال التلبية في الصلاة فيكون ما عندك لا يقال من حال الحال ويرفع صوته بالتلبية لقوله عليه السلام افضل الحج الفهم فالفهم في الصلوات بالتلبية في الحج فالفهم

يكون اول المناس في وقت الاحتياج في تلبيل الرأس الاستدلال بما في الصحيحين من حديث جابر الطويل حيث قال فيه فاما بقيقته مشقة
فصبرت لبرقة فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ان قال فوجد التلبية قد صيرت لبرقة فلهذا الحديث ونقرة بفتح النون وكسر الهمزة موضع
بعرقة وروى ابن ابي شيبة ثنا عبد بن سليمان عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عامر قال خرجت مع عمر فكان يطبخ النعنع على اجرة
فيستقل به يعني وهو محرم قوله ان كان لا يصيب راسه ولا وجهه يعني انه ان كان لا يصيب يكره وهذا لان التغطية بالماء يقال لمن جلس
في خيمته ونزع ما على راسه جلس مكشوف الرأس على هذا قالوا لا يكره لانه لا يحمل نحو الطبق والاحاجات والعدل المشغول بخلات حمل الثياب نحوها
لانها يغطي عادة فيلزم بها الجواز قوله ولنا انه ليس في معنى لبس الحنيط فاستوت فيه الحالتان قد يقال الكراهية ليس لذكاء بل لكرهية
شدة الازار والرداء كجبل وغيره اجماعا وكذا اعتقده والهيئان ج من هذا القبيل قلنا ذاك بغير خاص سببه شدة الجواز من جهة انه الاحتياج
الى حفظه وعن ذلك كره تحليل الرداء ايضا وليس في شدة الهيئان هذا المعنى لانه يشد تحت الازار عادة ولو شدة فوجه الصلابة لم يرد حفظ
الازار بل اراد شدة اخرجه كونه مخوفا كحجرة واما عصب العصابة على راسه فاما كرهه تصيب راسه ولزمه اذا دام بيا كقارة للتغطية وقالوا
لا يكره شدة المنطقة فالسيف والسلاح والتختم وعلى هذا فاما قدماه من كراهية عصب غير الرأس من بدنه انما هو كونه نوع عصب قوله لانه نوع

طيب لانه يقتل هوام الرأس فلو جرد في الجنتين كما كانت الجناية فوجب له من عند الله حنطه لانه يغطي فان كره الحنطه لم يرد
ان لم تكن ذكيت وفي قول ابي يوسف رحمه الله لانه ليس لطيب بل هو كالاشنان يغسل به الرأس كمن يقتل هوام قوله كانوا يلبسون
في مصنف ابن ابي شيبة ثنا ابو معاوية عن ابي اعمش عن خزيمة قال كانوا يستحبون التلبية عند سبب الصلوة واذا استطلعت الرجل رحلت
واذا سجد شرفا وهدى واذا القى بعضهم بعضا وبالا سحر ثم المذكور في ظاهر الرواية في اوبار الصلوات من غير تخصيص كما هو في النص
وعليه في البدن فقال فرائض كانت ونوافل وخصه الطحاوي بالكتابات ودون النوافل والافراست فاجزى التلبية في المايك التلبية
وليس بعيد لان الظاهر من قوله الصلوة تعريف المهور والخاص بالتبعية اولى وعرض الى ابن ماجه في فوائده عن جابر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم كبير اذا لقي ركباً وذكر الكل سوى استطلاق الرحلة وذكر الشيخ كفي الدين في الامام ولم يغيره وذكر في النهاية حديث خزيمة هذا وذكر
سكان استقلت احلته اذا استعطف الرجل احلته والحاصل انما عقلا من الآثار اعتبار التلبية في الحج على مثال التلبية في الصلوة قلنا استنته
ان يأتي بها عند الانتقال من حال الى حال والحاصل انها مرة واحدة شرط الزيادة سنة قال في المحيط حتى يلزمه الاسامة بتركها وروى الامام
احمد عن جابر عنه عليه السلام من سجد يوم حرم باليليا حتى غرب الشمس غربت فلو به فعاو كما ولدته امه وعن سهل بن سعد عنه عليه السلام
ما من لم يلبس في الايام عن منية وعن شمالة وجه الحاكم وهذا ليس برب الاثار منها غير متبعية بحال فظهر ان التلبية فرض سنة وسنة ووب
ويستحب ان يكرهها كلها اخذتها ثلث مرات وياتي بها على الولا لا يلقطها بجلالهم لورد السلام في خلالها اجازة لكن يكره لغيره السلام عليه
حالة التلبية واذا راعى شيئا عجيبا قال البيهقي ان لم يشعش الاخرة كما قد مناه عنه عليه السلام قوله ويرفع صوته بالتلبية وهو سنة فان تركه
كان مسيئا ولا شيء عليه ولا يبلغ فيه جهده نفسه كيلا يفتقر على انه ذكر ما يبينه بعض ذلك قال ابو حازم كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يلبسون الرواحي حتى يتجملوا من التلبية الا انهم يحل على الكثرة مع قلة المسافة او هو عن زيادة وجدهم وشوقهم بحيث يغلب الانسان

قال فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد الماروا بالنبي صلى الله عليه وسلم كما دخل مكة دخل المسجد ولان المقصود زيارة البيت وهو فيه ولا يضرب له سبيل ولا دخلها الا انه دخل بلدة فلا تحصى باحد هما

عن الاقتصار في نفسه وكذا الحج في الحديث الذي رواه فانه ليس مجزوع الصوت بل بشدة وهو ما اخرج الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قام رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال بن الحاج قال شئت ان تنقلني الى مكة فقال لي فضل يا رسول الله قال الحج والشح مقام اخر فقال يا سبيل يا رسول الله قال لا زاد ولا راحة قال الترمذي غير لانعرفه الا من حديث ابراهيم بن يزيد الخزازي الكوفي وقد حكم فيه من قبل حفظه واخرجا ايضا عن ابى بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل اي الحج افضل قال الحج والشح و رواه الحاكم وصححه وقال الترمذي لا نعرفه الا من طريق شيا بن ابى ذكوان والضحك بن عثمان ومحمد بن المنكدر وهو الذي روى عنه الضحاك لم يسمع من عبد الرحمن بن يربوع وفي مسند ابن ابي شيبة ثنا ابو اسامة عن ابى حنيفة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال افضل الحج الحج والشح والشح سحر الدنيا وفي الكتب تهمة انه عليه السلام قال اني جبريل عليه السلام فامرني ان امر اصحابي وشيخان ترفعوا اصواتكم بالابلال او قال بالتلبية وفي صحيح البخاري عن انس قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر اربعاً وعصر بذي الحليفة ركعتين وسمعتهم يصرخون بها جميعاً بالحج والعرة والتلبية وعن ابن عباس رضي الله عنهما ربح الصوت بالتلبية رتبة الحج وعنه غيره جابح رسول الله صلى الله عليه وسلم بين مكة والمدينة فمرنا بواو فقال اسي واوا هذا قالوا واو الا زريق قال كافي النظر الى موسى بن عمران واضعاً اصبعه في اذنه له خوار الى الله التلبية ماراً بهذا الواو حتى همزنا الواو حتى اثينا على شئته فقال اي شئته هذا قالوا هرشي والفت فقال كافي النظر الى يوسف بن علي فانه اختم فاقه ليل عليه عليه السلام فخرجت ماراً بهذا الواو وليبيا اخرجهم مسلم ولا يخفى انه لا منافاة بين قولنا لا يجهد نفسه بشدة ورفع صوته وبين الادلة المذكورة على استحباب رفع الصوت بشدة اذ لا تلازم بين ذلك وبين الاجهاد اذ قد يكون الرجل جهودى الصوت عالياً طبعاً فيجعل الرفع العالي مع عدم تعب به ولا معنى فيه انها من شعائر الحج والسبيل فيها هو كذلك لانها من الاشهر كالاذان ونحوه ويستحب ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم المعلم للخير اذا فرغ من التلبية ويخفف صوته بذلك قوله فاذا دخل مكة ابتداء بالمسجد يخرج من عموم ما في الصحيحين كان عليه السلام اذا قدم من سفر فبار بالمسجد فضلى فيه ركعتين قبل ان يجلس ثم يجلس للناس وذكر المصنف فيه نصاً خاصاً عنه عليه السلام ومغناه في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها انه عليه السلام اول شئ بدأ به حين قدم مكة انه توضأ ثم طاف بالبيت وروى ابو الوليد الازرق في تاريخ مكة بشدة عن غطاس مسلماً لما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة لم يلبس على شئ ولم يعرج ولا بلغنا انه دخل ميتاً ولا لبس شئ حتى دخل المسجد فبدأ بالبيت فطاف به ولا يخفى ان تقديم الزل الى منى سنة دخول المساجد كلها ويستحب ان يقول اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك ويستحب ان يغتسل لدخول مكة لحديث ابن عمر كان لا يقدم مكة الا بات بذي طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة ثم يركض الى مكة عليه السلام فعله في الصحيحين ويستحب للحائض والنفساء ان يغتسل الا حرام ويدخل مكة من ثنية كذا فيفتح الكاف وبعد الالف حمزة وهي الثنية العلية على رب المعلى وانما ليس لانه يكون في دخوله مستقبل باب البيت وهو بالنسبة الى قاصد البيت كوجه الرجل بالنسبة الى قاصده وكذا يقصد كرام الناس اذا خرج من السفلى لما سئل في موضع ان شاء الله قوله ولا يفترق ليلاً وطمناً ماراً لما روى النسائي انه عليه السلام دخلها ليلاً وطمناً ماراً وطمناً في حجة نهاراً وليسلاً في عمرته وطمناً في حق الدخول لا اذ بارها للاحرام والله دخل بلد وماروى عن ابن عمر انه كان ينهى عن الدخول ليلاً فليس بغيره

واذا عاين البنت كبر وغل وكان ابن عمر يقول اذ انقذت لبيم الله والله اكبر محمد لم يجز في الاصل لشاهد الخبر
شيئا من الدعوات لان التوقيت يدب بالرقه وان تترك بالمتقول منها فحسن قال ثم ابتدأ بالحج الاسبق فاستقبله
وكبر وهل لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فاستقبله وكبر وهل قال ويرفع يديه فقول عليه السلام
لا تدفع الايدي الا الى سبع مواطن وذكر من جعلتها استلام الحجر

[illegible]

وان لم يستطع شيا من ذلك استقبله وكبر وهلل محمد الله وصلى على النبي عليه السلام قال ثم اخذ عن عبيدة
ابن الربيع قال قد اضطررت داء فيطوف بالبيت سبعة اشواط ثم ادى الله عليه السلام استلم الحجر ثم اخذ عن عبيدة
بن كعب قال سبعة اشواط الا اضطررت ان يحل داء تحت ابطة الايمن ببقية على كتفه الا لم يدر هو سنة وقد
نقل ذلك عن رسول الله عليه السلام قال ويجعل طوافه من ورائه الحطيم وهو اسم لموضع فيه المنزلات
يسمى به لانه حط من البيت اى كسر وسحق حجرة الكعبة من اي منع وهو من البيت

ان في الحج للافاقي الطواف فيكون كونه الروي من ركوبه كان في طواف النضر يوم النحر ليعلمهم مشبه كان في طواف القدوم وهو الذي يشرع
حديث جابر الطويل لاذكى ذلك للطواف الذي بدأ به اهل مكة كما يفيد سورة النازعات فان قلت فصل تجمع بين ما عن ابن
عباس وما عن النبي صلى الله عليه وسلم انما طواف الكعبة المشرفة ويراه الناس فيسئلونه وينزلون عليه من حوله انما طواف الكعبة المشرفة
كما قال محمد بن ابي بصير عن جابر بن ابي سليمان انه سمى بين الصفا والمروة مع عكرمة فحمل جابر الصفا وعكرمة لا يصعد يصعد حواء المروة
وعكرمة لا يصعد ما فقال جابر ابا عبد الله الصفا والمروة فقال كذا كان طواف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حواء فاقبت
سعيد بن جبير فذكرت ان ذلك فقال انما طواف رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته وهو شاك يستلم الاركان فحين طواف بين الصفا والمروة
على راحلته فمن اجل ذلك لم يصعد انتهى فاجاب عن سماعه بان يحمل ذلك على انه كان في العمرة فان قلت قد ثبت في مسلم عن ابن عباس
انما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم وركل البيت ليرى المشركين قوته وهذا لازم ان يكون في العمرة اذ لا يشرك في حجة الوداع
بكفة فاجاب بحمل كلامها على عمرة غير الاخرى والمناسبات حيث ابن عباس كونه في عمرة القضاء لان الارادة تفيد انك لا تكون في مكة اذ
للشك في غير ما هي عمرة الجمرات ونسفتك بعد عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في باب الفوات ان شاء الله تعالى واما الشك في
ففي الصحيحين واللفظ لمسلم عن نافع قال رايت ابن عمر يتألم الحجر يديه ثم يقبل يده وقال ما تركته منذ رايت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقبل وذكر في فتاوى قاضي خان مسج الوجه باليد مكان تقبيل اليد قوله فان لم يتطبع شيان ذلك اى من التقبيل او من
باليد او بما فيها يستقبله ويرفع يديه مستقبلا باطنها اياه وكبر وتلويح ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقبل في كل شوط
عند الركوع للاسود ما يفعله في الابداء قوله ثم ياخذ عن عبيدة انما الاخذ عن العيين ففى مسلم عن جابر لما قدم عليه السلام مكة بالبحر
فاستلمه ثم مضى على يمينه فركل ثلثا وشئ اربعا واما حديث الاضطباع ففى ابى داود عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
واصحابه اعتمر واسل الحجر ثم فركل بالبيت وجعلوا الرقيم تحت اباطهم ثم قفوا على عواتهم اليسرى سكنت عنده البوداد وجسده غير مخرج
فركل التمرى وابن جابر عن علي بن امية طواف رسول الله صلى الله عليه وسلم مضطجعا برء وخصر حسنة التمرى وسعى مضطجعا فاقبل
من الضمير وهو المضطجع وجعله مضطجعا كن قد عرف ان ما لا انفصال تبطل طار اذا وقت اشرحت اطباق ويبنى ان يضطجع قبل الشروع
في الطواف بتأويل ويجب حمل الرمل في حداث الجمرات على فعل السجدة بتقدير ذلك الجمع الذي قد مناه ويقول اذا فرغ في الطواف
عند محاذاة المقسم وهو ما بين الحجر الاسود والباب من الكعبة اللهم اليك اردت يدي وفيما عندك عظمت رغبتي فاقبل دعوتي وقبلي سرور
وارحم تضرعتي وجبت بمغفرة كذا اخذني من فضلات افقرن اللهم انك على حقوق فنفذت بها على وعند محاذاة الباب يقول اللهم
يا البيت بيتك وهذا الحرم حرمك وهذا الاسر اسرك وهذا المقام العائد بك من النابيعني نفسه لابرأهم عليه السلام اعوذ بك من النار
فأخذني منها واذ انى الركن العزاق وهذا الركن الذي من الباب اليه قال اللهم انى اعوذ بك من الشك والشك والشك والشك والشك
ومساوى الاضلاق وسور انقلاب في المال الا لى والولد واذا حادى اليه قال اللهم انى اعوذ بك مما لا يزل يفتينا ان يقيد
ورقة نيك محمد صلى الله عليه وسلم اللهم انى تحت ظلك عرشك يوم لا ظل الا ظلك وسقى بكس محمد صلى الله عليه وسلم شربة لا طأ

لان فرضية التوجه ثبت بنص الكتاب فلا ينادى بان ثبت بمبدأ الواحد احدا ماد الا حينا طي الطواف ان يكون راجعا
 قال ويرى في التثنية اكد من الاستواء والاصل ان يقرر في مشية الكفيلين كالمبارزة بين اثنين في ذلك مع الاضطباع
 وكان سببه افضاء الحجلة للمشاركين حين قالوا افضناهم حتى يارب ثم بقي الحاشم بعد زوال السبب زمن النبي عليه
 وبعث قال ويمتد في الباقي على حديثه على ذلك اتفق رواتنا لك رسول الله صلى الله عليه وسلم والاصل من الحجج هو المتقول
 من رسل النبي عليه السلام فان راحمة الناس في الرمل قام فاذا وجد مسددا رمل لا دة
 لا بدل له فيقف حتى يفتحه على وجه السنة بخلاف الاستسلام لان الاستقبال مبدل له

في الآية مجمل في حق الالباب فالمتحقق فعله عليه السلام بيا وقيل يجوز لانها مطلقة لا جملة غير ان الافتتاح من الحجج واجبه عليه السلام
 لم ترك فقط قوله ان التسمية التوجه تقدم مشية في عام حوز التيمم على ارض تحت ثم حفت وتقدم البحث فيه بان تغطية التكليف
 بفعل متعلق بشئ اتيهت ان يخرج عن عمدته على القطع بذلك الشئ بل قلنا كان للقطع بالتكليف باستعمال الطاهر من الماء ثم يخرج
 عن عمدته القطع باستعمال النيل طهارته منه ويوجب بان الازل عدم الانتقال عن الشغل المتطوع به الا بالقطع به غير ان الماء يوجد في كل
 التبع يقتضي به بالثلث من ربه كمال لما رفته لا يتيقن بظهوره الا حال نزوله من السماء وكونه في البحر وماله حكمه وليس تكمين كل احد
 من تحصيل ذلك في كل تكليف بخلاف التوجه والتيمم والله سبحانه اعلم بقوله وكان سبب الخ في ايجاب عن سعي بن جبر عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه مكة بقرية منهم حمي شرب فقال المشركون انه يقيم غدا عليكم قوم
 قد بهتهم الحمي ولقد انهم اشتهت فاجابوا على الحج فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان يربوا ثلث اشواط ويمشوا بين الكنتين ليرى المشركون
 جلد هم فقال المشركون هؤلاء الذين يزعمون ان الحمي قد بهتهم هم اجلد من كذا وكذا وقال ابن عباس لم ينعهم ان يربوا الاشواط كلها الا ان يقابل
 عليهم انتهى ومعنى بالكتين اليانبي والاسود كما في ابى داود وكذا في ابى داود وكذا في ابى داود وكذا في ابى داود وكذا في ابى داود وكذا في ابى داود
 يقول المشركون كانهم انفران قال ابن عباس لم ينعهم ان يربوا الاشواط كلها الا ان يقابل
 منهم سب بن عباس رضي الله عنهما بما نقل عنه الى انه لا رمل الا في بعض مشاخر وفي الصحيحين عن ابى الطفيل قال
 قامت لابن عباس رضي الله عنهما في يوم قريظة قال صلى الله عليه وسلم قد رمل بالبيت وان ذلك سنة قال صدقوا وكذبوا قامت هب قوا
 وكذبوا قال صدقوا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رمل وكذبوا ليس سنة انه عليه السلام قام مكة فقال المشركون ان محمدا
 واصحابه يستطيون ان يطوفوا بالبيت من الهزال وكانوا يحسدونه فامرهم عليه السلام ان يربوا ثلثا ويمشوا اربعا فاشاء المصدرة الى
 خلاف الفرضين بقوله بقي الحكم بعد زوال السبب فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقوله والاصل من الحجج هو المتقول اما ان يبقى الحكم
 في زمنه عليه السلام فلحديث الجابر الطويل انه رمله في حجة الوداع وتقدم الحديث وكذا الصحابة بعده والخلفاء الراشدون وغيرهم اخرج
 البخاري عن ابن عمر قال لما كنا نرمل في المشركين وقد اهلك الله ثم قال شئ صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلا يحب ان تتركه واخرج ابو داود وابن ماجه عن زيد بن اسلم عن ابيه قال سمعت عمر رضي الله عنه يقول نعم الرمل وكشف المناكب
 وقد اعز الله تعالى الاسلام ونفى الكفر والهله ومع ذلك فلا نزع شيئا كنا يفعله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما انه من الحجج الى الحج
 منقول لافني سلم وابي داود والنسائي وابن ماجه عن ابن عمر قال رمل رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحج الى الحج ثلثا ومشى اربعا واخرج
 مسلم والترمذي عن جابر بن عبد الله عن انس بن مالك عن ابي الطفيل عامر بن واثمة انه عليه السلام رمل ثلثا من الحج الى الحج وفسر في آثار
 محمد بن الحسن من سلا اخبار ابو حنيفة رضي الله عنه عن جابر بن عبد الله عن ابي الطفيل عامر بن واثمة انه عليه السلام رمل من الحج الى الحج ففسر
 تقدم على ذلك لانها مثبتة وذلك ثلثون وايضا فانما في ذلك اخبار عن الصحابة رضي الله عنهم والحجج عنه في هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثم فسر الرمل في البسوط وقيل في الاربع من سن تقارب الخطا دون الوثوب والعدو هذا الرمل بالقرب من البيت ففصل

قال ويستلزم ان كل امر من استطاع ان اشواط الطواف كركعات الصلوة فكذلك يفتقر كل ركعة بالتكبير فينبغي كل شرط باستسلام الحج وان لم يستطع الاستسلام مستقبل كمن هلك على ما ذكرنا ويستلزم الركن اليماني وهو حصر ظاهر الرواية وعن محمد بن اذنه سنة ولا يستلزم غيرها فان النبي عليه السلام كان يستلم هذين الركنين ولا يستلزم غيرهما بخلاف الطواف بالاستسلام يعني استسلام الحج قال شمس ياقا المقام فيصنع عندا ركعتين او حيث يشاء من المسجد وهي واجبة عندنا وقال الشافعية سنة لا بد من دليل الوجوب ولنا قوله عليه السلام وليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين والاكمل للوجوب ثم يرد الى المحب فليست له

فان لم يقدر فهو بالبعث من البيت فمثل من الطواف باربع مع القربى وموشى شوطا ثم يذكر لا يرسل الا في شطرين ان لم يذكر في الشاة لا يرسل بعد ذلك قوله ويستلزم الحج كلما مر به ذكر في وجهه المعنى دون المنقول وهو الحاق الاشواط بالركعات فما يفتتح به العبادة وهو الاستسلام يفتتح به كل شوط كما انكبير في الصلوة وهو قياس شبه الثبات استجاب شى وفتح بابه قوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة لكن فيه المنقول وهو ما في مسند احمد والبخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم طاف على بعير كلما اتى على الركن اليماني بشى في يده وكبر قوله وان لم يفتتح الاستسلام أى كلما مر مستقبل وكبر وابل ولم يذكر المعنى ولا كثير من اليد من في كل تكبير يستقبل في كل مبادر شوطا فان لاحظنا ما رواه من قوله عليه السلام لا ترفع الا يدي الا في سبع موطن يعني ان ترفع للعموم في استسلام الحج وان اختلفا عدم صحته في اللفظ فيه وعدم تحمينه بل القياس المتقدم لم يغزو كذا لا يرفع مع ما به الاقتراح فيها الا في الاول واثمنا وحى ان هذا هو الصواب لم ارعه عليه السلام خلاف قوله وعن محمد بن سنان في ظاهر الرواية في قوله وهو من في ظاهر الرواية ويقتضيه مثل الحج وحديث ابن عمر من روايته البخاري الا الترمذي لم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الاركان الا اليمانيين ليس تحية على ظاهر الرواية كما قد تميزهم اذ ليس فيه سوى اثبات روية استسلام عليه السلام للركنين ومجرد ذلك لا يفيد كونه على وجه الموطئة وكذا دونها غير اننا علمنا الموطئة على استسلام الاسود من خارج فقامنا باستناده فيكون مجرد حديث ابن عمر دليل ظاهر الرواية وكذا ما في مسند ابن عمر ما تكتسب استلامه من الركنين اليماني والبحر الاسود منذ رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمها فان لا يزيد على اذنه يستلمه فلم يتركه هو وذلك قد يكون محافظة منه على الامر المستحب كذا ما عن ابن عمر انه عليه السلام قال مسح الركن اليماني والركن الاسود شيئا خطايا خطارواه احمد والنسائي فان هذا مذنب والمذنب من المستحب نعم ما في الدارقطني عن ابن عمر كان عليه السلام يقبل الركن اليماني ويضع يده عليه واخرجه عن ابن عباس رضي الله عنهما وقال يضع خده عليه ظاهر في الموطئة واطهر منه ما عن ابن عمر كان عليه السلام لا يدع ان يستلم الحج الركن اليماني في كل طوافه رواه احمد وابوداود وعن مجاهد بن وضع يده على الركن اليماني ثم دعا لتجيب له وعن ابى هريرة رضي الله عنه اوجبه عليه السلام قال كل بالركن اليماني سبعون الف ملك فمن قال اللهم اني اياك الخضوع والخافية في الدنيا والاخرة ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة ومنا عذاب النار قالوا امين ويستحب الاكثار من ذلك لانه جار لانه جامع لخيرات الدنيا والاخرة قوله ولنا قوله عليه السلام ليصل الطائف لكل اسبوع ركعتين لم يعرف هذا الحديث نعم عليه السلام لما ثبت في الصحيحين جميع كتب الحديث الا ان غلبه الوجوب من الفعل اخض من مطلق الفعل اذ هو فعلية الموطئة اقرفته بعدم التكرار مرة وقد ثبتت استلامه لا يستلزم باثبات نفس الطلوع فيثبتان معناه وهو كما تقدم من حديث جابر الطويل اعلم عليه السلام لما انتهى الى مقام ابراهيم عليه السلام قرأ الحمد واخذ من مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم بالبداة قبل الصلوة على ان الصلوة بهذا متشالا لهذا الامر للوجوب الا ان استفادة ذلك من التنبيه وهو ظني فكان اثبات الوجوب ويلزمه حكيتا بموطئة طبعته من غير ترك اذ لا يجوز عليه ترك الواجب في الصحيحين من حديث ابن عمر كان عليه السلام اذا طاف في الحج والعمرة او لم يقيم فانه يبعث في صلاة الطواف ويشي اربعاً ثم يصلي سبعتين وهو لا يفيد عموم فعله اياها عقيب كل طواف وروى عبد الرزاق مسنداً انما

وهذا الشوط واحد فيطوف سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويختم بالمروة وليس في بطن الوادي في كل شوطا ردينا وانا يدا بالصفحة

وايضا في علي النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعي وفي البدائع الصعود على الصفا والمروة سبعة فيكره تركه ولا شيء عليه فيقول في هبوطه
 الا هم استعملوا بسنة نبيك وتوفني على ما اعدت في من شئلت ائمتك ارحم الراحمين فاذا وصل الى بطن الوادي بين السيلين
 الاخضرين قال رب اغفر وارحم وتجاوز عما تقدم انك انت الاعز الاكرم بوشركك عن ابن عمر ويقول على المروة مثل ما قال علي الصفا
 انا ما نزل عليه السلام خرج من باب بني مخزوم فاستداه الطيراني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من المسجد الى
 من باب بني مخزوم اسد ايضا عن جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم الى ان قال ثم خرج من باب الصفا وروى ابن ابي شيبة عن عطاء بن رباح
 انه عليه السلام خرج الى الصفا من باب بني مخزوم واما عدد الاشواط ففي الصحيحين عن ابن عمر تقدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة فطاف بها
 سبعا وصلى خلف المقام كعتين وطاف بين الصفا والمروة سبعا هذا والا فضل للمفرد ان لا يسعى بين الصفا والمروة فعليه طواف
 القدوم بل يؤخر السعي الى يوم النحر عتيق طواف الزيادة لان السعي واجب فجعله تبعاً للمفرد او الى من جعله بلسنة وانما جاز بعد طواف
 القدوم رخصة بسبب كثرة ما على الحاج من الاعمال يوم النحر فانه يرى وقد يخرج ثم يحلق بمنى ثم يحج الى مكة فيطوف الطواف المفرد بين
 ثم يرجع الى منى ليست بها فاذا لم يكن من غرضه ان يسعى بعد طواف القدوم اخذ بالاولى فلا يزل فيه لان الركن لما شرع في طوافه
 بعده سعى ويرى في طواف الزيادة على ما سلكه هذا بشرط جواز السعي ان يكون بعد طواف او اكثر ذكره في البدائع قوله وهذا الشوط
 ظاهر المذهب ان كلا من الذئب الى المروة والحج منه الى الصفا شيئا وعند الطحاوي لا يفتل الرجوع الى الصفا ليس معتبرا من الشوط
 بل لتفصيل الشوط الثاني ويطلق بعض العبارات انه من الصفا الى الصفا لما ذكره في وجه الحاقه بالطواف حيث كان من المبدأ
 اعني الحجر الى المبدأ او عنده في مراده من ذلك اشتباهه وايضا كان فابطالة حديث جابر الطويل حيث قال فيه فلما كان آخر طوافه
 بالمروة قال لولا تعقبك من امرى الحديث لا يتعفن اما على الاول فلان آخر السبع عند الطحاوي لا شك انه بالمروة ورجوعه عنها
 الى حلال سبيل فانه انما كان يحتاج الى الرجوع الى الصفا ليفتح الشوط وقد تم السعي وعلى الثاني اذا كان المشوط الاخير صح يقال
 عند رجوعه فيه من المروة هذا آخر طوافه بالمروة لانه لا يرجع بعده اليه وان احتاج الى رجوعه الى الصفا لتتيمم الشوط و
 ما وقع به ايضا من انه لو كان كذلك لكان الواجب اربعة عشر شوطا وقد اتفق رواة نسك عليه السلام انه اذا طاف سبعة فثبوت
 على ان سعى الشوط ما من الصفا الى المروة او من الصفا الى الصفا في الشرع وهو ممنوع اذ يقول هذا اعتباركم لا اعتما بالشرع
 لعدم النقل بحسنه عليه السلام في ذلك وقل الامور اذا لم يثبت عن الشارع تخصيص في سماء ان يثبت احتمال انه كما قلتم و
 كما قلتم فيجب الاحتياط فيه وذلك باعتبار قوتي فيه وقوته ان هذا الشوط اطلق على حوالى البيت وعرف قطعاً ان المراد به كان
 المبدأ الى المبدأ فكلما اطلق في السعي اذ لا يخص على المراد يجب ان يحمل على المبدأ ومنه في غيره فالوجه ان يثبت سعى الشوط في
 يصدق على كل من الذهاب من الصفا الى المروة والرجوع منها الى الصفا وليس في الشرع ما يخالفه فيبقى على المضموم الا وهو
 وفلك مني الاصل ساقية بعيدا النفس كالسيدان ونحوه مرة واحدة ومنه قوله سليمان بن جرد وعلى رضي الله عنه ان الشوط بين
 ابي بعيد وقد بقي من الامور ما تعرف به صدقك من عدوك فسبعة اشواط قطع مسافة مقدرة سبع مرات فاذا قال طواف بين

عليه السلام واصحابه بالحج وليس مع احد منهم من يرى غير النبي صلى الله عليه وسلم وطاعة الى ان قال فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم
وان يجعلوا عمرة بالحديث وفيه قالوا لا يقطع العنقون الحجاج جازمفسر في سنة احمد قالوا يا رسول الله لا يروح احدا
منا ذكركم ليقطع منيا قال نعم ما الحديث قبله فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو استقبلت من امرى ما استدرت ما اهديت
ولو لا ان معي النبي لاحتلت في لفظ فقام فبينما فقال قد علمتم في اتقاكم من واحدكم وايركم ولو لا هدي كملت كما تحمّلون في لفظ
في الصحيح ايضا امرا لما اصلنا ان نخرج اذا توجهنا الى مناه قال فاما لما من الابطح فقال له مرة بن مالك بن جهم يا رسول الله لما
في الامم لا بد وفي لفظ ارايت متبعينا في العالمنا في الامم لا بد وفي الحسن بن الربيع بن سبرة عن ابيه خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى اذا كان بجسفان قال له مرة بن مالك لم يدعي يا رسول الله فقلنا قضاة قوم كانوا ولمدوا اليوم فقال ان الله عز وجل قد اوتى
عليكم في حكم عمرة فاذا قد تم من تطوف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة فدخل الامن كان اهدي ظاهرا ان حجرة الطواف والبيت
يحل للحرم بالحج وهو ظاهر من باب ابن عباس رضي الله عنهما قال عبد الرزاق ثنا معمر عن قتادة عن الشنفا عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
ملا بالحج فان الطواف بالبيت يصير الى عمره شاروا ابني قلت ان الناس ينكرون ذلك عليك قال هي سنة نبينهم صلى الله عليه وسلم
وان عموا وقال بعض اهل العلم كل من طاف بالبيت ممن لا يدي معمر مفردا وقارن او متع قد حل اما وجوبا او اما حكما وهذا القول عليه السلام
اذا اوجر الكفار من ههنا قبل الليل من ههنا فقد افطر الصائم اى حكما اى دخل وقت فطرة هكذا الذي طاف اما ان يكون قد حل
واما ان يكون ذلك الوقت في حقه ليس وقت احرام وعامة الفقهاء المجتهدين على منع الفسخ والحج والعبادة لحديث الفسخ
بحديث عائشة رضي الله عنها في الصحيحين خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنا من اهل الحج ومنا من اهل العمرة ومنا من اهل
الحج والعمرة واهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فاما من اهل العمرة فاحلوا احسين طافوا بالبيت وبالصفا والمروة واما من اهل
الحج واهل الحج والعمرة فمحموا الى يوم النحر وباصح عن ابني ذر رضي الله عنه انه قال لم يكن لاحد بعدنا ان يصير حجة عمرة وانما كانت
رخصة لنا اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم وعنه كان يقول فمنا من حج ثم فسخها عمرة لم يكن ذلك الا للركب الذين كانوا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود وعنه وروى النسائي عنه باسناد صحيح نحوه ولابني داود باسناد صحيح عن عثمان رضي الله عنه
انه سئل من متعة الحج فقال كانت لنا ليست لكم وفي سنن ابني داود والنسائي من حديث بلال بن الحمارث عن ابيه قال قلت
يا رسول الله ارايت فسخ الحج في العمرة لنا خاصة ام للناس عامة فقال بل لنا خاصة ولا لغيرنا حديث ملقة حيث قال العامة هذا
ام لا بد فقال له لا بد لان المراد العامة فصل العمرة في الشرح ام لا بد لان المراد فسخ الحج الى العمرة وذلك ان سبب الامر بفسخ
ما كان الا تقرير الشرح للعمرة في الشرح ما لم يكن مانع سوق الهدي وذلك انه كان سطا عندهم حتى كانوا يعذبونها في الشرح
من فجر العجوز فكسرت سنة ما استحكم في نفوسهم من الجبابرة من الكارهة يحكمهم على ضلعة انفسهم يدل على هذا ما في الصحيحين عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال كانوا يرون العمرة في الشرح من فجر العجوز في الاضاح يجعلون المحرم صفوا يقولون اذا بر الوبر وعفا الاشر والنسل ففعلت
العمرة لمن اعتمر فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبيته رابعة عشرين بالحج فامرهم ان يجعلوا عمرة فقام ذلك عندهم فقالوا يا رسول الله

قال عليه السلام الطواف بالبيت جلوة والصلوة خير موضع فكل الطواف الا انه لا يصعب عقيب هذه الاطوفة في هذه
الليلة لان السج لا يحى فيه الاخرة والنفل بالسج غير مشروع ويصعب لكل استبوع ركعتين وهي ركعتا الطواف على ما بينا قال
فاذا كان قبل يوم التروية يرمم خطب الامام خطبة يعلم فيها الناس الخرج الى امني والصلوة بركات والوقوف والا فاضاها لم يحصل ان الخ
تنت خطب على ما ذكرنا الثانية بعد فات يوم عرفة والثالثة بمعنى في اليوم احدى عشر فيحصل بين كل خطبتين يوم وقال في حديث ثالثة ايام متوالية

[illegible]

فما يستحب في الايام والمظالم ويلزم في مرقفه ساعة بعد ساعة وقال مالك رحمه الله يحق التلبية كما يحق معرفة لان الاجابة باللسان قبل
الاستغفار بالاركان وكذا ما روي عن النبي عليه السلام ما زال يلبي حتى أتى جمرة العقبة ولان التلبية فيه كالتكبير في الصلوة فيأتي بها
تخرج من الاحرام قال اذا غربت الشمس فاحضوا الامام والناس معه على صلتهم حتى يأتوا المزدلفة لان النبي عليه السلام دخل بعد غروب الشمس

وكلمنا كان الى الامام اقرب فهو افضل وغسل عرفة تقدم في باب النسل قوله فاستحب لالافى الدمار واهل المروى الى
في سنة عن عبد الله بن كنانة بن عباس بن مرداس ان ابا جعفر عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لائمه عشية عرفة
فاجيب لي قد غفرت لهم ما فعلوا المظالم فاني اخذ للبطايم منه فقل لي اي رب ان شئت اعطيت المظلوم الحجة وغفرت للمظالم فكم يجب
عشية عرفة فلما أصبح بالموذلفة اعاد الدعاء فاجيب الى ما سأل قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم او قال نعم فقال ابو بكر
رضي الله عنه يا ابي انت وامى ان هذا الساعة ما كنت تصحك فيها فاذ اليتى انحك انك انت سناك قال ان عدوا الله ايسر
لما علم ان الله قد استجاب دعائي وغفر لامتى اخذ التراب فحبل نحوه على راسه ويدعوا بالويل والشبور فأنحكى ما رايت من حسنة
ورواه ابن عدي واهله كنانة وقال ابن جابر في كتاب الضعفاء وكنانة بن عباس بن مرداس السلي يروى عن ابيه روى عنه
ابنه مسكرا الحديث جدا فلما اذنى التخطيط في حديثه منه اوسن ابيه اوسن ايها كان فهو ساقط الاحتجاج وذلك معظم ما في النسخ
عن الشامير ورواه البيهقي وفيه فلما كان غداة المزدلفة اعاد الدعاء فاجاب الله تعالى اني قد غفرت لهم قال فتبسم الحديث ثم قال
وهذا الحديث له شواهد كثيرة وقد ذكرنا في كتاب الشعب فان صح بشوا هذه فنية الحجة وان لم يصح فقد قال الله تعالى في غفر
ما دون ذلك لمن يشاء وظلم بعضهم بعضا وروى الشوك انتفى قال الحافظ المنذرى وروى ابن المبارك عن سفيان الثوري
عن الزبير بن عدي عن ابن عباس بن مالك قال وقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفات وقد كادت الشمس ان تروب فقال يا ايها
الناس انتم انتم انتم فقالوا انتم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فصحت الناس فقال معاشر الناس اني جبرئيل انفس
فاقرني من بني السلام قال ان الله عز وجل قد غفر لاهل عرفات واهل المشعر ومنهم من غفر له من خطاياه منى الله عنه
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم من اتي منكم الى يوم القيمة فقال عمر بن الخطاب كثر خير ربنا وطلب في كتاب الله ان قال محمد بن جابر بن جابر
رضي الله عنه قال حدثنا محمد بن ابي الهيثم عن ابيه قال خرجنا في رحلتنا فذكرت حتى اذا كنا بالزبية رفعت لنا جارا فاذا فيه بوذر فاني انما
عليه فخرج جانب النجار فود السلام فقال من اين اقبل القوم فقلنا من الفج العتيق قال فابن تومون قلنا لميت لعتيق قال الله الذي
لا اكر الا ما هو ما اخضعكم غير الحج فذكر ذلك علينا فقلنا فقال انطلقوا الى السكك ثم استقبلوا العمل منى موطا ما اك عن طلحة بن عبيد الله
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان ربي الشيطان صفر ولا اؤجر ولا اعين من في يوم عرفة وما ذلك الا لما يرى من كل الرحمة بما واز الله عز وجل
عن الزنوب العظام الامارولى يوم بذر فانه قد راى جبريل يرفع الملكا قوله ولنا ما روى اخبره الائمة استنى في كتبهم عن الفضل بن العباس
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رى جمرة العقبة وقد قد مناه من حديث ابن مسعود وحلفه عليه فزاد فيه ابن ماجه
فلما راى قطع التلبية والوجه الذي ذكره المصنف من المعنى يقتضى ان لا يقطع الا عند الحلق لان الاحرام باق قبله والاولى ان يقول فاني
سالى آخر الاحوال المختلفة في الاحرام فانما التكبير واخره لا انا آخر الاحوال قوله واذا غربت الشمس فاحضوا الامام والناس على صلتهم
اخرج الامام ابو داود والترمذي وابن ماجه عن علي رضي الله عنه قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ان قال ثم فاضل عن جبريل
وارد في خلة اساتيد بن زيد وجعل يشير بيده على منية والناس فيهم يوبن بينا وشمالا فجل يلقى اليوم ويقول ايها الناس عليكم السكينة

لان النبي عليه السلام وقف في هذا الموضع بين عوف حتى روي في حديث عباس بن رافع فاستجيب له دعاءه لا اله الا الله حتى ان الماء والمطال
ثم هذا الوقوف واجب عندنا وليس يركن حتى لو تركه بغير عذر يلزمه الدم وقال الشافعي رحمه الله ركن لقوله تعالى فاذا كبروا الله
عند المشعر الحرام وهنالك ثبت الركبة وكذا ما روي انه عليه السلام قدم ضغطة اهله بالليل وكان ركننا لما فعل ذلك والمذكور فيما ناله الله كره
هو ليس يركن ولا يجمع واقبله فاما الجواب بقوله عليه السلام من وقف مع هذا الموقف وقد كان افاض قبل ذلك من عرفات فقد تحج عطف عليهم تمام الحج
وهذا يصلح ما روي للرجب غدا في هذا الموضع يكون به ضعف او علة او كانت امرأة فافاض الزحام لا شيء عليه لما روي سابقا قال المذنب كلنا موقوف الاولادى
عنه لما روي من قبل قال فلذا طلعت الشمس افاض الامام والناس حتى ياتوا حتى قال العبد الضعيف عصمه الله هكذا وقع في نسخ المختصر

رعى الله عنه في الصحيحين عنه ما روي رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الا ليقياهما الا صلواتين صلوة المغرب والعشاء تجميع
صلى الفجر يومئذ قبل ميقاتهما يد قبل وقتها الذي اعتاد صلواتها في كل يوم لانه فجلس بهما بينة لهذا البخاري والفجر حين نزع الفجر وفي
هذا السلم قبل ميقاتها فافاض ان المقادير في غير ذلك اليوم الاسفار بالفجر واخرج انه صلى كج صلواتين جميعا وصلى الفجر حين طلع الفجر
قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ في حديث جابر الطويل قوله صلى الفجر حين تبين له الصبح باذان واقامته ثم ركع القصوى حتى اتي المشعر
الحرام في استقبال القبلة ودعا ركوعا وركعا وحده فلم يزل واقفا حتى اسفر صبحا فافاض قبل ان تطلع الشمس الحديث قول المصنف حتى روي في حديث
ابن عباس الحج قالوا هو يومهم وانما هو في حديث العباس بن مكرم لو اتجه ان يقال الحديث من واية كنانة بن العباس بن مكرم في حديث
ابن عمر واية ابن عباس بن مكرم لو اتجه ان يقال الحديث من واية كنانة بن العباس بن مكرم في حديث
كثيرهم باقية في سنة وفي المسوط ذكر الحديث بن سعد وكان الشافعي وفي الاسرار ذكر حلقه وجه الركبة قوله تعالى فاذا ذكر الله المشعر الحرام
قلنا غايه ما يفيد ايجاب الكون في المشعر الحرام لا التزام لاجل الذكر اذ اريد به الذكر لان الامر فيها انما هو بالذكر عنه ولا سلقا فلا يتحقق الا
الا بالكون عنه فالملطوب هو المقيتة فيجب العتيد ضرورة لا قصد فاذا اجتمعنا على انفس الذكر الذي يمتنع الامر ليس بواجب انتهى وجوب
فيه بالضرورة فاشتمى الركبة والايحاب من آية وانما عرفنا الايجاب بغيره وهو ما رواه صاحب السنن الاربعه عن عروة بن مضر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد صلواتنا به ووقع معنا حتى يدفع وقد وقف بعزته قبل ان يلبس الا وناهارا فقدمت حجة قال الحاكم صحيح على
شروط كافة اهل الحديث وقاعد من تواجد اهل الاسلام ولم يخرجاه على اهلها لان عروة بن مضر لم يرو عنه الا شاعري وقد وجدنا عروة
بن الزبير قد حدث عنه ثم اخرج عن عروة بن الزبير عن عروة بن مضر قال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوقت فقلت يا رسول الله
اتيته من جبل طي اكلت رطيتي وابتعت نفسي الله بالحق جبل من تلك الجبال الا وقعت عليه فقال من اركب هذا الصلوة يعني الصلوة التي
وقد اتى غرة قبل ان يلبس الا وناهارا فقدمت حجة قال الحاكم صحيح على
عن ابن عمر انه كان يقدم ضغطة اياه فيقولون عن المشعر الحرام بالمرحلة البليل فيذكره ان الله ما بدا لهم ثم يرجعون قبل ان يفتق الامام قبل
ابن مرفع منهم من يقدم منى لصلوة الفجر ومنهم من يقدم بعد ذلك فاذا قوا مواضع الحجرة وكان ابن عمر يقول حصن في ذلك رسول الله صلى الله
عليه وسلم وما اخرج اصحاب السنن الاربعه عن ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم ضغطة اياه بخلع يامره ان لا يرمي بالحجارة حتى
تطلع الشمس فان بالركبة تنسب الركبة لان الركن لا يقطع للعذر على ان كان عند رمي بصل العباد سقطت كلها واخرت ما ان في الشرع فيها
مخالفة الابا كانهما وكيفت هي سواء اركانها فعند عدم الاركان لم يتحقق مسمى تلك العباد اصلا قوله والمذنب الخ وهي تمتد الى ما ذكره
بكر السيل المشدود قبلها ما عطفه بفتحة وتجب ان يفتق دارا الامام لفتح قبل هو المشعر الحرام وفي كلام الطحاوي ان للمذنب ثمانية اسماء للمذنب
المشعر الحرام وجميع والمازن اوى حشره واول حشره من القرن المشرف من الجبل الذي على سائر الدباب الى نبي صلى الله عليه وسلم لان قبل اصحاب البليل هي فيه
واول حشره يسود وادى النار في الشصا طافية في نزلت من السماء فاحترقته واخره اول من يرمى الى القبلة التي يرمى بها الحجرة يوم النحر واول حشره من
ان للمذنب ثمانية اسماء للمذنب المشدود قبلها ما عطفه بفتحة وتجب ان يفتق دارا الامام لفتح قبل هو المشعر الحرام وفي كلام الطحاوي ان للمذنب ثمانية اسماء للمذنب

ولوردها من فوق العقبة اجزاء لان ما حول موضع النسك والا فضل ان يكون من بطن الوادي لما روينا ذلك مع كل حصاة كذا روي
ابن مسعود وابن عمر وغيرهم وكان التكبير اجزاء لحوصل الذي ذكره من ادب الرمي ولا يقف عند طواف النبي عليه السلام لم يقف عن طواف
التلبية مع اول حصاة لما روي عن ابن مسعود روي جابر بن النبي عليه السلام قطع التلبية عند اول حصاة روي بها جرة العقبة

مقتضى ظاهر الدليل مانع الاكبر من حصى الخذف طلقا وهو ما رويناه انفا فلما اجاز الاكبر قليلا ولو كان مثل حصاة الخذف
علم ان الامر حصى الخذف محمول على الذنب نظر الى تعديله بوجه الذي يلزم الاجزاء يرمى الصخرة فيكون المنع منها كما انه لا يمنع الاكبر
بما روي له ولو روي ما من فوق العقبة لجاز الا انه خلاف السنة فنعاه عليه السلام من استعمله لانه لم يقف وكذا ثبت في
خلق كثير في وزن الصحابة من اعلموا كما ذكرناه انفا من حديث ابن مسعود ولم يرموه بالاعادة ولا اعلنوا بالنداء بذلك انما
وكان وجه اختياره عليه السلام كذلك هو وجه اختياره حصى الخذف فانه يتوقع الاكبر اذا رموا من على ما لم يستعملها فانه
لا يجاوز من وراء النكاس فيصير حصى الخذف الرمي من اسفل مع المارين من فوقه ان كان قوله وكبير مع كل حصاة كذا روي ابن مسعود
ابن عمر عنهما تقدم الرواية عنهما انفا قد مضى اليها من حديث جابر وام سلمة وظاهر الروايات من ذلك الاقتصار على التكبير
فانه روي عن الحسن بن زياد انه يقول الله اكبر رعا للشيطان وجذبه وقيل يقول ايضا اللهم جبري به ورا وسعته شكورا
ابن عمر في منعه قوله ولو سجد مكان التكبير اجزاء وكذا في غير التبيح من ذكر الله تعالى كالتكبير للعلم بان المقصود من تكبيره
عليه السلام الذكر لا خصوصه ويمكن حمل التكبير في لفظ الرواية على معناه من التوسيم كما قلنا في تكبير الكفتاح فيدخل كل ذكر
لفظ لا حصى فقط لكن فيه عيب بسبب ان المعروف من اطلاقهم لفظ كبر الله وسخروا اداة ما كان تعظيما بلفظ التكبير فانه اذا كان
غيره قالوا سبح الله ووجهه او ذكر الله فهذا المتبادر بسبب هذا الحمل قوله ولا يفتت عنه با على ان اطلقت الروايات عنه عليه السلام
ولم تظهر حكمته تخصيص الوقوف والدعاء بغير ما من الجمرتين فان تخالفا في اليوم الاول لكثرة ما عليه من المشغول كالنبح والاحتراق
والا فاضته الى مكة فهو منعهم فيما بعده من الايام الا ان يكون الوقوف يقع في جمرة العقبة في الطريق فيوجب قطع سلكها
على الناس وشدة ازدحام الواقفين والمارين ويضيق ذلك الى ضرر عظيم بخلافه في باقي الجمرات فانه لا يقع في نفس الطريق بل
بمغل مضطرب عنه والله اعلم قوله ويقطع التلبية مع اول حصاة لما روي عن ابن مسعود ويحتمل ان المراد لما ثبت لنا رفع روايت عن
ابن مسعود اي لما اشتملت عليه روايتنا له وان لم يكن رواه في هذا الكتاب وهذه عناية دعا اليها لم يفتد به لروايته بل كانت
في الكتاب وقد ثبت دم في حديث الفضل بن العباس في بحث الوقوف بعرفة انه عليه السلام لم يزل يلبى حتى رمى جمرة العقبة
اخبره السنة وقدماه قبل ذلك من حديث ابن مسعود واقسامه عليه وفي البدر فان زار البيت قبل ان يرمى ويحلق وينبح
قبل التلبية في قول ابني حنيفة وعن ابني يوسف انه يلبى ما لم يخلق او نزول الشمس من يوم النحر وعن محمد ثلث روايات رواية
ابن حنيفة ورواية ابن سماعه من لم يرم قطع التلبية اذا غربت الشمس من يوم النحر ورواية هشام اذا مضت ايام النحر فظاهر
روايته مع ابني حنيفة وجهه الى يوسف انه لم يحلل بهذا الطواف شي فكان كعبه فلا يقطعها الا اذا زالت الشمس لان اصله ان
يوم النحر وقت بالزوال فيفضل بعده قضاء فصار فوائده عن وقت كفله في وقته وعند فعله فيقطعها كذا عرفت فوائده بخلاف
ما اوردنا من قبل الرمي لانه خرج عن احرامه باعتمار الغالب ولا تلبية في غير الاحرام ولما ان الطواف وان كان قبل الرمي
في حلقه والنبح لكن وقع به العمل في الجملة لعمى الناس حتى يلزمه بالجماع بعده شاة لا بدنة فلم يكن الاحرام قائما بطاعت

ويعتبر في الخلق جميع الراس اعتبارا بالاسم وخلق الكل اولى اقتناء رسول الله عليه السلام والتقصير ان يأخذ من راس شعره
 خلقا لا زلة وتحت كل شيء الا النساء وقال مالك رحمه الله الطيب ايضا لا يمسح داعي الحمام ولا قوله عليه السلام فيه كل شيء الا النساء

فلما كانت الرابعة قال والمقصرون وقوله ظاهر في استحباب الراس من راس شعره على راسه وهو
 لان الواجب شأن اجزائه مع الازالة فما عجز عنه سقط دون ما لم يعجز عنه وقيل استحبابه لان وجوب الاجزاء لا لازالة الا لغيره
 فاذا سقط ما وجب اجزاء سقط هو على انه قد قيل في وجوب عجز الاجزاء وان كان لازالة كل الواجب طريقا لازالة
 ولو فرض في النور او المحرق او التفت وان حصر في اكثر الراس او قال في غير مقتضى اجزائه عن الخلق قصدا ولا يقدر الخلق
 لعارض معين التفتير او التفتير معين الخلق كان ليدبره يصنع فلا يعمل فيه المقراض ومن قصدا اجزاء الاله على راسه
 صاعدا لا كالأذى لا يقدر على صرح على راسه في الوضوء لا في قال محمد بن قيس على راسه قروح لا يتطبع اجزاء الموسى عليه
 ولا يصل الى تقصيره حل يتبره من خلق والاسن له ان يوجز الاحلال الى آخر الوقت من ايام الشعر والاشي عليه ان لم يوجز
 ولو لم تكن به قروح لكنه خرج الى الابدية فلم يجد آفة او من يحلقه لا يجزئه الا الخلق او التقصير وليس هذا بعذر ويعتبر في شدة الخلق
 البادرة في معين الخلق لا الخلق ويبدأ برشفة اليسر وقد ذكرنا انما ان يقتضي النص البادرة في معين الراس ويستحب في شعر
 وبقية له عند الخلق الحمد لله على ما بدأنا وبقية علينا اللهم بركة ما جئني بيديك تقصير مني واغفر لي ذنوبي اللهم اكتب لي كل شعرة
 حسنة وارجعها عني سيئة وارفع لي بها درجة اللهم اغفر لي ولجميع المؤمنين والمؤمنات يا واسع المغفرة آمين واذا فرغ خليك
 وليقل الحمد لله الذي قضى عنا نكسنا اللهم زدنا ايمانا وبقينا ويذروا الاله والمسلمين قوله وليقضي في الخلق راس اعتبارا
 بالاسم وخلق الكل اولى اقتناء رسول الله عليه وسلم قال الكراماني فان خلق وقصر قل من النصف اجزاء
 وهو موسى ولا يأخذ من شعر غير راسه ولا من طرفه فان قصص لم يضره لانه اوان التحلل وهذا كله مما يحصل به التحلل لانه من مقتضى
 كذا الله في البسوط وفي المحيط لايجزئ التحلل فغسل راسه بالخطمي وغسل طرفه قبل الخلق عليه دم لان الاحرام باق لانه لا تحلل
 الا بالخلق تقصير جني عليه بالطيب وذكر الطحاوي الا دم عليه عن ابني يوسف ومحمد لانه لايجزئ التحلل فيقع به التحلل وانما
 اتفق كل من الائمة الثلاثة ابي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله انه يجزئ في الخلق التقصير الذي قال انه يجزئ به المسح
 في الوضوء ولا يصح ان يكون هذا منهم بطريق القياس كما تفهيمه عبارة المصنف لانه يكون قياسا بلا جامع يظهر اثره وذلك
 لان حكم الاصل على تقدير القياس وجوب المسح ومحل المسح حكم الفرع وجوب الخلق ومحل الخلق التحلل ولا يظن ان جعل الحكم
 الراس اذ لا يتجدد الاصل والفرع وذلك لان الاصل والفرع هما محلان حكم المشبه به والمشبه به الحكم هو الواجب مثلا والقياس
 يتصور عند اتحاد محلين اذ لا اثنينية وح حكم الاصل وهو وجوب المسح ليس فيه معنى يوجب جواز قصره على الراس وانما فيه
 نفس النص الوارد فيه وهو قوله تعالى واسحوا برؤوسكم باراءا على الاجسام او التحاق حديث المغيرة بن ابي
 او على غيره والمناو بسبب الباء الاتصاف اليه كالباء الراس لان الفصل ج يصير متعديا الى الالة بنفسه
 فيشملها وتام اليه يستوعب عادة فتعين قدره لان فيه معنى ظهر اثره في الاكتفاء بالرجع او بالبعض مطلقا
 او بتعين الكل وهو متحقق في وجوب حلقها عن التحلل من الاجسام لم يستعدي الاكتفاء بالرجع من المسح الى الخلق

وهو مقدم على القياس ولا يعمل له انجاء فيأدو من الفرج عند تأخذه فالشافعي كذا في قضاء الشهوة بالنساء فيؤخر الى تمام الاكل
ثم الرعي ليس من اسباب التحلل عند تأخذه فالشافعي رده هو بقوله انه يتوقت بيوم الفجر كالحلق فيكون بمنزلة في التحليل
ولكن ان ما يكون محله يكون جنابة في غير ذلك كالحلق والرعي ليس بجنابة بخلاف الطواف لان التحلل بالحلق السابق
لا بد له قال ثم يأتي من يومه ذلك مكة او من الغدا ومن الغدا فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة اشواط

وكذا الاخران واذا انتفتت صحة القياس فالمرجع في كل من المستحق التحلل باليفيد ونصه الوارد فيه والوارد
في السج رخصت فيه البار على الرأس التي هي المحل فاجب عند الشافعي التبعيض وعندنا وعند مالك لاجل الاصل
غير اننا لاحظنا تفصيلا في الغسل للآلة فيجب قدرها من الرأس ولم يلاحظه مالك رحمه الله فاستوعبها ككل او جعله صلا كسافي
فاسعد ابو جهم في آية التيمم فاتفقنا وجوب استيعاب السج واما الوارد في الحلق فمن الكتاب قوله تعالى استحل
المسجد الحرام ان اشار الله آمنين محلقين رؤسكم من غير بار والآية فيها اشارة الى طلب تحليق الرأس او تقصيرها
وليس فيها ما هو الواجب بطريق التبعيض على اختلافه عندنا وعند الشافعي رحمه الله وهو دخول البار على المحل والمنته
فعلة عليه السلام وهو الاستيعاب فكان يقتضي الدليل في الحلق وجوب الاستيعاب كما هو قول مالك وهو الذي
اوين الله به والله سبحانه اعلم قوله وهو مقدم على القياس يعني ان ما استدل به مالك قياس وان لم يذكر صله على ما ذكرنا
من انه قد تكرر ذكره كثيرا اذا كان صله ظاهر او لا كثيرة هناك كما وصلا صله الطيب من دواعي الحرم وهو جامع فيحرم قياسا على الس
بشموة في الاعتكاف والاستتبار فاجاب بانه في معارضة بعض لكن قد استدل بما لك حديث روى الحاكم في المستدرک
عن عبد الله بن الزبير قال من سنة الحج ان يرفى بالحجرة الكبرى حل لكل شئ حرم عليه الا النساء والطيب حتى يزور البيت
وقال على شرطها انتهى وقول المعاصي من السنة حكمه المرفوع وعن غير بطريق منقطع انه قال اذا ريتهم بالحجرة ففت حل
لهم ما حرم الا النساء والطيب ذكره وانقطاعه في الانام ولما اخرج الشافعي وابن ماجة عن سيفان عن سلمة بن كهيل
عن الحسن بن علي عن ابن عباس قال اذا ريتهم بالحجرة ففت حل لكم كل شئ الا النساء فقال رجل والطيب فقال
اما انا ففت راي رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج راسه بالمسك اذ يطيب هو ام لا واما في الكتاب فهو ما اخرج
ابن ابني شعبة ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن علي بن السلام اذ ارى احدكم حجرة العقبة
ففت حل لكل شئ الا النساء ورواه ابو داود وبسند فيه الحجاج بن ارطاة والدارقطني بسند آخر هو فيه ايضا وقال اذا ريتهم
وملئتم وذهبتهم وقال لم حروا بالاحجاج بن ارطاة فرفى الصمعي عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها قالت طيب رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا حرامه قبل ان يحرم ويوم النحر قبل ان يطوف بالبيت طيب فيه مسك واخرج جهم عن عمر بن الخطاب
قال طيب عليه السلام حرمه حين احرم ومحل قبله ان يفيض قوله ولما ان ما يكون محلا يكون جنابة في غير اوانه كالحلق يعني
انه احرى الا حصل لان التحلل من العبادة هو الخروج منها ولا يكون ذلك بركنابل ما بنا فيها او هذا بما يتصور به وهو اشل
ما يكون بخلاف دم الاحصار لانه على خلاف الأصل للحاجة الى التحلل قبل وان اطلاق مباشرة المخطوطة محلا فان قيل
يرى الطواف فانه محلل من النساء وليس من المخطوطة اجاب بخلافه محلا بل التحلل عند وبالحلق السابق لابعناتية الامر
بعض احكام الحلق يؤخر الى وقت لا يخفى ان ما ذكرناه انفسا من السمعات يفي اخذ بنو اسباب التحلل الاول وعن هذا
نقل عن الشافعي ان الحلق ليس بواجب والله اعلم وهو عندنا واجب لان التحلل الواجب لا يكون الا به ويجعلون ما ذكرنا

لما روي ان النبي عليه السلام لما خلق افاض الى مكة فطاف بالبيت ثم عاد الى منى وصلى الظهر يعني ووقته
ايام الشرا لا الله تعالى عطف الطواف على النحر قال فكواضها لله قال وليطوفوا فكان وقتها واحدا

على اضاار اخلق اي اذ ارمي وحلق جميعا بينه وبين ما في بعض ما ذكرناه من عطفه على المشرك في رواية الدارقطني قوله تعالى
ثم ليقيموا انفسهم وهذا الحلق للباس على ما عن ابن عمر قوله بل التاويل انه احلق وقص الاظفار وقوله تعالى ليدخلوا
المسجد الحرام ان شاء الله اثنين محققين الآية اخبرنا فيهم محققين مسابدين وقوع التحليل وان لم يكن حاله الدخول
في العمرة لانها حال مقدرة ثم هو يعني على خستيارهم فلا بد من الوجوب الحامل على الوجوب وفيه جواز الجنبه ظاهر او غابا المتطابق
الاجناس غير ان هذا التاويل لم يثبت به الوجوب لا القطع ونوعه اسد بخطي بعد الرمي قبل الحلق لزمه دم على قول
ابي حنيفة رضي الله عنه على الصحيح لان احرامه باق لا يزول الا بحلق قوله لما روي الخ هذا دليل يخص يوم النحر بالافاضة
لا ان يفيض من ان يفيض في احد الايام المشتهة فكان الحسن ان يقدم عليه قوله وفضل هذه الايام واما
ليكون دليل السنة ويثبت الجواز في اليومين الاخيرين بالمعنى وهو ما ذكره بقوله ووقته ايام النحر الخ واما حديث فضله
اولها فانه سبحانه اعلم به ثم الحديث الذي ذكره اخرجه سلم عن ابن عمر انه عليه السلام افاض من يوم النحر ثم رجع ففعل الظهر
بمنى قال نافع وكان ابن عمر يفيض يوم النحر ثم رجع ففعل الظهر بمنى ويذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله والذي في حديث
جابر الطويل الثابت في مسلم وغيره من كتب السنن خلاف ذلك حيث قال ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فافاض الى البيت ففعل الظهر بمكة ولا شك ان اح الجنبين وهم وثبت عن عائشة رضي الله عنها مثل حديث جابر الطويل
بطريق فيه ابن اسحق وهو حجة على ما هو الحق وهذا قال المنذرى في مختصره هو حديث حسن واذا تعارضنا ولا بد من صلوة الظهر
في احد المكانين ففى مكة بالمسجد الحرام اولى الثبوت مضاعفة الفرائض فيه ولو جئنا الجمع حملنا فعله بمنى على الاعادة بسبب اطلاع عليه
يجب نقصان المودى اولا قوله وكان وقتها واحدا يعني فكان وقت الفرج وقتا للطواف لا وقت الطواف فان الطواف
لا يتوقف بايام النحر حتى يفوت يفوتها بل وقته العمرة لا انه كبره تاخيره عن هذه الايام فوجبه الاستدلال بالعطف اية عطف
الطواف على الاكل من الاضحية الملزوم للذبح في قوله تعالى فكلا مناهما ولطم البائس النقيض ثم ليقيموا انفسهم وليوفوا نذورهم
وليطوفوا بالبيت العتيق فكان على الذبح اللازم من ضرورة جمع طلبها مطلقا اطلاق الايتان كل منهما من حين تحقيق وقت احد
والذبح تحقيق وقته من نحر النحر فتمت تحقيق وقت الطواف والحاصل ان وقت الطواف اولى طلوع النحر من يوم النحر لان البيت
كما يقول الشافعي لان ذلك وقت الوقوف ولا تأخر له بل مدة وقت العمرة لا انه يجب قبله قبل سنة ايام النحر
عن ابي حنيفة خلافا لما قبل ذلك عن سواه السنة كبره خلافا وسأقي السنة وهذه فتوى وقع تحقيقها بالطواف
مكان الطواف ووجهه من المسجد فلو طاف من دار السواري او من داره لم يزمه آتيا به وان طاف من داره لم يمسح
لا يجوز عليه الاعادة وفي موضع ان كان حيطانه بينه وبين الكعبة لم يمسح يعني بخلاف ما لو كانت حيطانه منبذته والاول
اصدب يعني رفع ذكر الحيطان في ظناهم الرواية الكعبة اتفاقا لا يستبعد الفهم لما يفهم من التيسير في أصل البسوط فلما
اذا طاف من داره لم يمسح فكانت حيطانه بينه وبين الكعبة ثم سجد الله طوافا بالمسجد لا بالبيت اريت لوطاف بمكة

وادل وقت بعد طلوع الفجر من يوم النحر لان ما قبله من الليل وقت الوقوف بعرفة والطواف
موجب عليه وافضل هذه الايام اذ لها كما في التفتيش وفي الحديث افضلها اولها

ما كان يحجزه وان كان البيت في مكة ارايت لو طاف في الدنيا كان يحجزه من الطواف بالبيت لا يحجزه شيء من ذلك
فهذا مشقة انتفى ولا شك ان الطائف بمكة يقال فيه طائف بمكة وان لم يكن حيطان سور وكذا بالمسجد و هذه
لان التبت اعني نسبة الطواف الى الكعبة انما ثبتت بقرب منها مناسب ولو ان المسجد له حكم البقعة الواحدة و
ان اتشترت اطرافه كانت يناسب المقول بعدم الاجتزاء بالطواف في حواشيه تحت لائمية للبيت الذي منقطع
التبت اليه حتى ان من دار بها انما يقال كان من لان به ورنى المسجد كانه يتامل بقعة وائمية ولا يقال في العن
كان يطوف بالبيت واول ما يراه به واصل بالمسجد الطواف محرم او غير محرم وولن الصلوة ان الا يكون عليه صلوة
فائمه او خاف فوت الوقتية او التواتر وسنة رايته او فوت الجماعة فيقدم الصلوة بهذه الصور على الطواف
كما لو دخل في وقت منع الناس الطواف فيه فان لم يكن محرم فطواف تحية وان كان باج فطواف العت و من ان كان
ودخل قبل يوم النحر وان كان فيه فطواف القرية يعني عتسه ولو نواه وقع عن العت من وان كان بالعترة
في طواف العترة ولا يسكن طواف القدوم له ولو نواه وقع عن العترة وينبغي ان يكون قريبا من البيت في طوافه اذا لم يود
احدا والا فضل للمرأة ان يكون في حاشية الطواف ويكون طوافه من وراء الشاذر وان لم يكن يكون لبعض طوافه بالبيت و
يت على انه منه وقال الكوفي الشاذر وان العت من البيت عتسه واما عند الشافعي منه حتى لا يجوز الطواف عليه
والشاذر وان هو تلك الزيادة للصلوة بالبيت من الحجر الاسود الى فرتة الحجر قبل بقي منه حين عتسه فترش وضعت
ولا يتخذه ان ما لم يثبت ذلك بطريق لا مرد له كثبت كون بعض الحجر من البيت فالقول قولنا لان الظاهر ان البيت
هو الجدار الذي في قانس الى اعلاه وينبغي ان يديار بالطواف من جانب الحجر الذي على الركن اليماني ليسكون مارا على
جميع الحجر جميعا بدنه فيخرج من خلاف من يشترط المرد كذلك عليه وشبهه ان ليقف مستقبلا على جانب الحجر
حيث يصير جميع الحجر من يمينه لم يشي كذلك مستقبلا حتى شاذر الحجر فاذا جازه انفتل وجعل يواره الى البيت
وهذا في الافتتاح خاصة واذا اقيمت الصلوة المكتوبة واجتازة خرج من طوافه اليها وكذا اذا كان في السبع
ثم اذا استسبح وعادني على ما كان طافه ولا يستقبله وكذا اذا استسبح لتي يدور وهو ولا يمكن الطواف في الاوقات
التي يكره فيها الصلوة الا انه لا يصح ركعتي الطواف فيها بل يصير الى ان يدخل بالاكراجة فيه ويكره وصل الاسابيع و
وهو مذموم وغيره وعنه ابني يوسف رحمه الله لا بأس به بشرط ان يتكلم عن وتره وما مع الكراية لوطاف اسبوعا
ثم شوطا او شوطين من آخر ثم ذكر انه لا ينبغي له ان يحج بين اسبوعين لا يقطع الاسبوع الذي شرع فيه بل تيمه والباس بان يطوف
مستقبلا اذا كانتا طاهرتين او جفت وان كان على ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدبر ثم كبرته لذلك ولم يكن عليه شيء والركن الطواف
اربعة اشواط فما زاد الى سبعة واجب فرض عليه محمد رحمه الله وسنذكر ما عندنا فيه وقيل الركن ثمانية اشواط وثلاثون شوطا وقيل
من الحجر ستة فلو امتنع من غير اجزاء كرهه عتسه عتامة المشايخ وفضل محمد في الرقيات على انه لا يحجزه فجاءه شوطا ولو قيل انه واجب

فان كان سعي بين الصفا والمروة فثبت طواف القدوم لم يوجب في هذا الطواف ولا سعي طواف
وان كان لم يقدم السعي وقبل في هذا الطواف وسعي بعد الاكابر السعي لم يشترط المروة والمسل

لا يبعد لان المروة طرفة عين غير تركه فليكن فيا قم به وسبحه ولو كان في آية الطواف اجمال فكان شرطا كما قال محمد رحمه الله لانه
فثبت في حق الابدان فيكون مطلق الطلوع هو الفرض والاحتياح من الحج واجب للمواظبة كما قالوا في جعل الكعبة عن يساره حال الطواف
انه واجب حتى لو طاف منكوسا بان جعلها عن يمينه اعتبه في ثبوت التحلل وعليه الاعادة فان رجع ولم يبدف فيه فعليه دم وفي الكافي
الحاكم الذي يوجب كلام محمد بكه لان يثبت الشعر في طوافه او يحدث ايبيع او يشترى فان فعل لم يفسد طوافه ويكره ان يرفع صوته
بالقرآن فيه ولا يلبس بقراته في نفسه انتهى وفي المنتقى عن ابى صيفيه رحمه الله لا ينبغي للرجل ان يقرأ في طوافه ولا يلبس بذكر الله وصرح
في التبيين بان الذكر افضل من القراءة في الطواف وليس ينبغي عادة كالحاكم لان اللبس في الاكثر بخلاف الاول ومنهم من
يفصل في الشعر بين ان يعزى عن حمد او ثناء فيكره والا فلا وقيل يكره في الحالين كما هو ظاهر جواب الرواية والتحليل ان يهوى الكف
صلى الله عليه وسلم هو الافضل ولم يثبت عنه في الطواف قراءة بل انكر وهو المتوارث عن السلف والجمع عليه فكان اولى واما
كرهية الكلام فالحمد والثناء لا يحتاج اليه بقدر الحاجة ولا يلبس بالانفسي في الطواف ويشرب ما مان احتياجا اليه ولا يلج حاله الطواف
في طواف القدوم ومن طاف راكبا او جمولا او ميا بين الصفا والمروة كذلك ان كان يقدر حجاز ولا شئ عليه وان كان غير قادر
فنادى ام يعبس فان رجع الى ابيه بلاعادة فعليه دم لان المشي واجب عندنا على هذا الفصل المشايخ وهو كلام محمد وما في
تقاضي تقاضي فان من قوله الطواف ما شيا افضل فاسأل او محمول على النافلة لا يقال ان ثبوت في النافلة ان تجب صدقة لانه
انما اشترع فيه وجب فوجب المشي لان الفرض ان شرعه لم يكن بصفة المشي والشرع انما يوجب بالشرع فيه ولو طاف وحفا
لعذر اجزاه ولا شئ عليه وبلاعادة فعليه الاعادة او الدم ولو كان الحامل محمرا اجزاء عن طوافه المتوقت في ذلك الوقت فمفسا
كان او سنة قبل لان ان يقصد حمل المحمول فلا يجزئه بناء على ان نية الطواف الواقع جزاء فك ليس شرط بل الشرط ان لا يوجب
شرعا آخر ولذا لو طاف طالبا لغريم او باربا من عدو لا يجزئه بخلاف الوقوف بعرفة وسنة كذا الفرق ان شاء الله في الفصل الثاني
والحاصل ان كل من طاف طوافا في وقته وقع عنه بعد ان ينوي اصل الطواف نواه بعينه او لا او ينوي طوافا آخر لان النية تعتبر
في الاحرام لانه عقد على الاداء فلا يعتبر في الاداء فلو وقع من محرم وطاف وقع عن المحرم وان كان حاجا قبل يوم النحر وقع للقدوم
وان كان قارنا وقع الاداء للعمرة والثاني للقدوم ولو كان في يوم النحر اذا طاف فهو للزيارة وان طاف بعد ما حل للنفر
فلم يصدر ولو كان نواذ لم يطلوع قيل لان غير هذا الطواف غير مشروع فلا يوجب الى نية التبيين ويلغو غير ما كسروم رمضان
ويحتاج الى اصلا وحققة ان خصوص ذلك الوقت انما يستحق خصوص ذلك الطواف لسبب انه في حرام
عبادة فيقتضت وقوعه في ذلك الوقت فلا يشترع غيره كمن سجد في احرام الصلوة ينوي سجدة شكرا او نفل او تلاوة
عليه من قبل تقع عن سجدة الصلوة لذلك الاستحقاق فكان مقتضى هذا ان لا يحتاج الى نية اصل السجدة الصلوة
لكن لما كان هذا الركن لا يقع في محض احرام العبادة الذي اقترن به النية بل بسبب الخلال اكثر وجب له اصل النية
دون التبيين لانه لم يخرج عنه بالكلية بخلاف الوقوف بعرفة واعلم ان دخول البيت يجب لم يؤذ احد اثبت ودخل عليه السلام

وهو لا يلزم وهذا اسم موضع قد نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نزوله قصداً عاماً حتى يكون النزول به سبباً
على ما روى أنه عليه السلام قال لأصحابه أنا نازلون عند خبي خبيث بن كنانة حيثما نذاقنا المشركون فيه على
نفسكم يشيرون حيث هم على حيران بنى هاشم فمر فناء نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم لطف منهم الله تعالى به فصار سبباً كالمثل في الطواف
قال ثم دخل مكة وطاف بالبيت سبعة أشواط لا يرمي فيها وهذا طواف التضرع ويسمى طواف الوداع وطواف آخر عند بالبيت

مع الرسول عليه السلام فاستاذن لاسقاط الامة لكانت بسبب عدم معرفتهم بمرافقة فانه اقطع من
عدم المرافقة بل هو بخلاف لما فيه من اظهار الخلق لمرافقة لسور الادب فذلك انه عليه السلام كان يبيت بمبنى على ما قد بناه من حديث عائشة
رضي الله عنها انه عليه السلام مكث بمبنى ليالي ليلا في يوم التشرقي يرمى بالحجارة اذا زالت الشمس ونفى حديث العباس بن عبيد وذكروا الحسن ان عمر كان
يؤوب على ترك البيت بمبنى الله سبحانه اعلم بنوم اخرج ابن ابي شيبة عنه انه كان يرمى ان يبيت احد من قراء لحيته وكان يرميهم ان يبيتوا
مبنى واخرج ايضا عن ابن عباس رضي الله عنهما نحوه واخرج ايضا عن ابن عمر انه كان ينام احد الايام بمبنى مكة واخرج في تقديم القتل
عن الاعمش عن عمارة قال قال عمر رضي الله عنه من قدم ثقله قبل ان يفر فلا حج له وقال ايضا لما وقع عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم
عن عمرو بن شريك عن عمر قال من قدم ثقله قبل ان يفر فلا حج له انتهى يعني الكمال قوله وهو الاصل قال في الامام وهو موقوف بين مكة و
مبنى وهو الى مبنى اقرب وهذا لا تحسريه وقال غيره هو فانه مكة مدينة ناهين الجبلين المستقلين بالمقابر الى الجبال المقابلة لذلك فمقصدا
في الشق الايسر وانت ذاهب الى مبنى مرتفعاً من جبل الوادي وليست المقبرة من الحصب والمبنى فيسب الظهور والعصر والمغرب
والعشاء ويجمع جمعة ثم يدخل مكة قوله وهذا الاصح بخبره عن قول من قال لم يكن قصداً فلا يكون سنة لما اخرج البخاري عن ابن عباس
قال ليس المحصب شي انما هو منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرج مسلم عن ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لم يرم في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انزل الاطبع حين سجد من مبنى ولكن جئت وضربت قبته فجاز فزول وعرج عائلته
رضي الله عنهما انه قصده وليس بسنة لانه قصده لمعنى التسهيل روى السنة عنها قالت انما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم
المحصب ليكون اصح لمخروجه وليس سنة من شاء نزله ومن شاء لم ينزله وجه الخبر ان ثقله المصروما اخرج الجاهل عن اسامة بن زيد قال
قلت يا رسول الله اين تنزل غدا في حجة فقال بل ترك لنا عقيل منزل ثم قال نحن نازلون نخيف بني كنانة حيث تقامست قريش
على الكفر يعني المحصب الحديث وفي الصحيحين عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن بني نخل نازلون عن محصب
بني كنانة حيث تقامسوا على الكفر وذلك ان قريشا وبني كنانة تتخالفن على بني اشم وبني المطالب ان لا ياكلوا لهم ولا يبايعوهم حتى يلبسوا
اليوم رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني بذلك المحصب انتهى فثبت بهذا انه نزل قصده لم يرمي لطيف صنع الله له وليتذكر فيه نعمته سبحانه
عليه عند نقايته نزوله الى حاله قبل ذلك اعني حال انحصار ومن الكفار في ذات الله تعالى وهذا الموضع الى معنى الحب اوة
ثم هذه النعمة التي شملت عليه السلام من النصر والافتدار على اقامته التوحيد وتقرير قواعد الموضع الالهي الذي دعى الى الله تعالى اليه عباده
ليتنفخوا وبه في دنياهم ومعاييرهم للاشكاف في انهاء النعمة العظمى على امته لانهم مطاعهم المقصود ومن ذلك المورد لكل واحد منهم حدير يستكبر
والشكر تمام عليها لانها عليه ايضا فكان سنة في حقهم لان معنى العبادة في ذلك تحقق في حقهم ايضا ومن ذلك حسب الخلفاء الراشدين
اخرج مسلم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر كانوا يزلون بالاطبع واخرج عنه ايضا انه كان يرمى المحصب سنة وكان
يصل الظهور يوم النفر بالمحصب قال نافع قد حصب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده انتهى يعني هذا الوجه لا يكون كالمثل
ولا على الاول لان الازمة لم يلزم ان يراوها اذمة المشركين ولم يكن بمكة مشرك عام حجة الوداع لم يراوها اذمة المسلمين الذين انهم سلم

الحارثي ان النبي عليه السلام استيق دوا ينفسه فشرّب منه ثم افرغ باقي الدلو في البئر ويستحب ان ياتي الحاج بقنبر العتبة

ثم مشيت راجعا الى ابي القحطمة او اذا خرج من مكة يخرج من الشبقة السطلي من أسفل مكة لماروي الجماعة الا ان النبي عليه السلام كان يدخل من الشبقة العليا ويخرج من الشبقة السفلى قوله لماروي ان النبي عليه السلام استيق الحج الذي في حديث جابر الطويل يفيب انهم زعموا انه في مسند احمد ومجموع الطبراني عن ابن عباس قال جابر النبي صلى الله عليه وسلم الى افرغ من قنبر عنت له ولما اشرب ثم حج فبنا ثم افرغنا في بئر ثم قال لولا ان تغلبوا علينا لفرحت بيدي ومارواه المصنف ان عليه السلام استيق بنفسه ولما رواه في كتاب الطبقات مسندا عن عبد الوهاب عن ابن جريح عن عطاء بن الانبي عليه السلام لما افاض في بئر بالبدوي فبني من فرغ لم يفرغ معه احد فشرّب ثم افرغ باقي الدلو في البئر وقال لولا ان تغلبكم الكس على سقايكم لم يفرغ منها احد غيري قال فاستدركه هو بنفسه الدلو فشرّب منها لم يعمه على من عمارا وقد روي عن ابن عباس في حديث جابر وما معه كان عقيب الطواف الا فاضته ولفظه فابصر في حيث قال فاما من الى البيت فبني بكة انظر فاني بنى عبد المطلب يسقون على زمزم فقال انزعوا الحديث ويطرد الدلو دواع كان ليليا لمارواه البخاري عن النضر بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى بكة انظر والعصر والمغرب والشارق وقد روي في الحديث ثم ركب الى البيت فطاف به ولكن قد يعكده مارواه الارزقي في تاريخه ما يشي جدي احمد بن محمد بن الوليد الارزقي عن سفيان ابن عيينة عن ابن عمار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم افاض في نسائه ليل فطاف على راحلته سلم الركن بحجة ويقبل طرف الحجر ثم اتى زمزم فقال انزعوا فلو ان تغلبوا لفرحت بكم ثم امر بدلو ففرغ منها فشرّب الحديث الا ان يحمل على ان انزعوا ففرض الطواف الا فاضته ليل ففرضي معهم غاية السلام ورواه سجاءه وسلم

فصل في ما رزمه كثير القنادية وترغيبا للعابدين عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير ما روي وجه الارض الماء زمزم فيه طعام طعم وشفاء سقم وشرباه على وجه الارض ما روي بربوت بقبته حضرة كرجل الحجر وصيحه يلدق ويشي لابلال فيمارواه الطبراني في الكبير رواه ثقات ورواه ابن جابر ايضا وبرهوت لفتح الباب بالوجود والرواية ورواه في آخره ما يشناه وعن ابني زرعي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم زمزم طعام طعم وشفاء سقم رواه البسملة از باستا وصحح وطعم بغير الطار وسكون العين اى طعام شيع وعن ابن عباس كنانة يشابه يعني زمزم وكنا نخبها بلفظ العون على اليعال رواه الطبراني في الكبير وهو مشهور صحيح وعن ابن عباس ايضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شرب له ان شربة تستفي شفاك الله تعالى وان شربة لشبعك شبعك الله وان شربة لقطع ظمأك قطعه الله وروي في خبره جبريل وسقياه الله سمعيل رواه الدارقطني وسكت عنه مع ان شيخه في عمر بن حسن الاشثاني في تائه الذي في الميزان بسكوة مع ان عمر بن الحسن الاشثاني القاسمي ابو كسين قد منعه الدارقطني وجار عنه انه كذب وله بلايا قال وهو بهذا الاسناد باطل لم يروه ابن عيينة بل المعروف حديثا من رواية عبد الله بن الوليد ودفع ان الاشثاني لم يفرجه حتى يميزه الدارقطني شرح حاله وقد سلم النبي ثقة من بين الاشثاني وابن عيينة ولهذا خسر القبح عنه فيه لكن قد رواه الحاكم في المستدرک قال ثنا علي بن حشا والندل ثنا محمد بن هشام به وزاد فيه وان شربة ستيغنا اعاذ الله قال وكان ابن عباس اذا شرب ماء زمزم قال اللهم اني ساالك علما فاعنا ورزقا وسكنا

وقال مالك لا يجوز ان يقف في اليوم ورجل من الليل ولكن الحجة عليه ما رواه من احتار بعرفة نائما او معي عليه ولا يعلم انها
عمرات جازن الوقوف لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف ولا يمتنع ذلك بالاعتناء والوقوف كركن الصوم بخلاف الصلوة لا سيما
لا تنفي مع الاعتناء والاحتياط بالنية وهي ليست بشرط لكل ركن ومن اعني عليه فاعل عنه رقاؤه جازعنا بيجزفه لا فقه لا يجوز ولا سيما
بان يحرم عنه اذا اعني عليه او نام فاحرم المأوى عنه صح به إجماع حتى اذا افاق او استيقظ وانما بفعل الحج جازعنا انه لم يحرم نفسه ولا ان يعزله
وهذا لانه لم يصح بالاذن والدلالة تنفق على العلم جواز الاذن به لا يعرفه كثير من الفقهاء فكيف يعرفه العوام بخلاف ما اذا اذاعه غيره بذلك صح

من حديث عروة بن مضر بن لميس فيه لفظ الحج عرفة وهو حديث الذي مجموع به الالفاظ فيحصل من مجموع السحدين وحاصل حجة البصر
ان فعله عليه السلام كان من الزوال وهو وقت بيانا لوقت الوقوف الذي دللت الاشارة على اقترانه في قوله تعالى فاذا انقضى من عرفات
وعليه ان يقال انما يلزم انما ثبت غير ذلك الفعل فاما اذا ثبت قوله ايضا فيه ليصح بان وقته لا يقتصر على ذلك الوقت روي به
ان فعله كان بيانا لنية الوقوف والاولى فيه ويثبت بالقول بيان اصل الوقت المباح وغيره يقول ابن عمر للحجاج حين كنت في الشمس
ان لا تقف الا بعد طلوع الشمس في عرفات فقاما لا يري ان لا يتبين الذباب الى الموقفت من ذلك الوقت بل انما جاز قوله وقال
مالك لا يجوز ان لا ان يقف في اليوم جاز من الليل التحريم في العبارة ان يقال وقال مالك لا يجوز ان يقف من النهار الا ان يقف
جزء من الليل وهذا لانه اذا لم يقف الا من الليل اجتمع له عندنا والحاصل ان يلزم الجمع بين جز من الليل مع جز من النهار لمن وقف
بالنهار وهو بان يقف بعد الغروب ويحرم وقفا عليه السلام ووجه الاستدلال به مثل ما قلنا ومعه في ان اول الوقت من الزوال
ويرد عليه من ما اوردناه عليه من جهة هناك وهو انه قد ثبت قول يفيد عدم تعيين ذلك ويرفع البيان كالفعل فحصل الاضافة بعد
على ازالة النية الواجبة وقوله على انه الركن بالقول المذكور مع ترك الوجوب قوله لان ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف والاشي وان اسرع
لا يكون من قبيل وقوف على ما قرئ في نفسه والوقوف بزواله لا يجوز الكون بها ولو نائما او مارا لا يعلم انها من وقته قوله هي ليست بشبه ط
كل ركن الا ان يكون ذلك الركن مما يتصل بعبادة مع عدم اتمام تلك العبادة فيحتاج فيه الى اصل النية وعن هذا وقع الفرق بين الوقوف
والطواف فانه لو طاف هاربا او طافا بالارب او لا يعلم انه البيت الذي يجب الطواف به لا يجوز لعدم النية ولو نوى اصل الطواف
جاز ولو عين جهة غير المفترض مع اصل النية لغت حتى لو طاف يوم النحر عن نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يجزه عن النذر ولان الوقوف
يؤدي الى اجرام مطلق فاعتلت النية عند العقد عن الاداء عنها فيخلط الطواف يؤدي بغد التحلل من الاجرام بالحلقة
فلا يفي وجوبها عند الاحرام عنها فيه وهذا الفرق لا ياتي الا في طواف الزيارة لا العسرة والاول فيما قوله ومن اعني عليه
فاحل عنه رقاؤه جازعنا فيه عند بعضهم وليس بقيد عند آخرين حتى لو ابل غير رقاؤه عنه جاز وهو الاولي لان نذره من باب الاعانة
لا الولاية ودلالة الاعانة قائمة عند كل من علم قصده رقاؤه كان او لا وسيله ان الاحرام شرط عندنا اتفاقا كما كانوا في سائر الموقرة
وان كان له شبه الركن فجازت النية فيه بعد وجود نية العبادة منه عند خروجه من بلده وانما اختلفوا في هذه المسئلة بينا على
ان المرافقة بل تكون امر به دلالة عند العجز عنه او لافقا لا لان المرافقة انما تزداد لامر بالسفر لا غير فلا يقتضي الى الاحرام بل الطواف
من غير عجز عنه لنيته في نفسه فيجوز ثواب ذلك ولان ديانة الامانة فيه انما يثبت اذا كان حلالا عرف الناس وصحة الاذن بالاحرام من غير
لا يغير كثير من المتفتة فكيف بالعبادة بهذا الوجه لم يمنع الرقيق وغيره نصا والاول دلالة لان عقدا رقاؤه يستتاع كل منسج كل منسج
ينبغي عجز عنه في سفره وليس المقصود بهذا السفر الا الاحرام وهو امر به ان كان مثلا قصد التجارة مع الحج فكان عجزه بالسفر يستتاع
فيه اذا عجز عنه كما هو في حفظ الامنة والردوب واقرى فكانت دلالة الاذن ثابته والعلم بحجها ثابت نظر الى الدليل الذي
حل على رازا الاستتاع في الاحرام وهو كونه مشغولا بالشيء فيكون فيه التثنية كذا في قوله تعالى انما كان عجزا عمن لم ينسج

عنه

ولما عاقدتهم عقد الرقعة فقد استعان بكل واحد منهم فيما يعرض مباشرة بنفسه والأحرار هو الموقوفين السفر فكان لأحد به نائباً كالأمة والعلم ثابت نظر إلى الدليل والحكم يدبر عليه قال الخواطة في جميع ذلك كالرجل الأنا مخاطبة كالرجل الغيرة لا تكشف رأسه إلا لوجه عورة وتكشف وجهها

وخطي عورة غريبان فانه يصير بذلك محصلا للشرط وذلك ان الدليل الشرعي منصب في مقام العلم به في حق كل من كلف
بطلب العلم ولذا لا يلزم بالجهل في دار الاسلام بخلاف من اهل في دار الحرب فجهل وجوب الصلوة مثلا لا تصار عليه فان قيل ينبغي
ان يجزوه ويكسوه الا زاروا الروا لان النية كغيره انما لا يشترط في المنوب عنه كالتوضئة لكن الواقع ان ليس معنى الاحرام
عنه ذلك بل ان يحرمه بطريق النية فيصير هو محرما بذلك الاحرام من غير ان يجزوه حتى اذا افاق وجب عليه الافعال والكسب
عن المخطورات من غير ان يحرم نفسه في الاحوال التجريد الباس غير المخطط ليس وزان النية التي هي الشرط اوليس ذلك الاحرام كسب
عن بعض المخطورات عن لبس الخيط وانما الاحرام وصفت شرعي هو صيرورة في محراب عايشه ما هو موجب عليه المعنى في الافعال مخصوصة بالنية
هذا المعنى الشرعي المسمى بالاحرام نية التزام فكسب التلبس او ما يقوم مقامها ونياهم انما هي بذلك المعنى في الشرط فوجب كون الذي
هو العلم ان يذوقا ويلبوا عنه فيصير هو بذلك محرما كما لو نوى هو يلبي ويتنقل احرامه اليه في كان الفرق ان يحرم عن نفسه مع ذلك طوافا
مخطورا الاحرام لم يجره جزار واحد بخلاف القارن لانه في احرامه في ان الاحرام في الاحرام في المذنبين شرعا يعلم انهم يتنقلوا فيها لو استمر على
الى وقت اداء الافعال بل يجب ان يشهدوا به الشاهد فيطابق به يسمى ويوقت اولابل مباشرة الواقعة لذلك عنه تجزؤه
فاختار طائفة الاول وعليه يشي التقرير المذكور واختار اخرون الثاني وجعل في السبوط الاصح وانما ذلك اولى لامتصين وعلى هذا يجب
كون الدليل الذي دل على جواز الاستتابة في الاحرام الذي اقيم وجوده مقام علم به هو كون هذه العبادات اعني الحج عن نفسه
خاصة تجري فيه النية وهذا العجز كما في استتابة الذي من لبس القدرة وادرك الموت فادعى به غير انه ان افاق قبل الافعال شين
ان عجزه كان في الاحرام فقط نصحت نياهم على الوجه الذي قلنا فيه ثم يجري هو بنفسه على موجب فان لم يفتق تحقق عجزه عن الكل
فاجزاهم على موجب غير انه لا يلزم الفرق بفعل المخطورات شي عن هذا الاحرام بخلاف المناسب في الحج عن الميت ولانه يتوقع اقامته
في كل ساعة ويجب لا اذار بنفسه لعدم العجز فنقلنا الاحرام اليه لانه لو لم تنقل الاحرام اليه مع هذا الاحتمال لكان الحج اذا افاق
في بعض الصور وهو ان يقضي بصدوق عرفة لعدم العجز عن باقي الافعال مع العجز عن تجديده الاحرام للاداء في هذه النية وحمل عرفة
اولا علم بحاله دليل الاذن الاكلا يعنون مقصوده من هذا السفر بخلاف الميت انقضى فيه ذلك فانتفى موجب النقل عن المباشرة
للاحرام وذكر محرر الاسلام اذا اعني عليه بعد الاحرام فخطبت به المناسك فانه تجزئه عند اصحابنا جميعا لانه هو الفاعل وقدرته
منه فنوكلن نوى الصلوة في ابتداءها ثم ادعى الافعال ساجدا لا يكتفى بفعل اجزائه بسبق النية انتفى ويشكل عليه اشتراط النية لبعض اركان
هذه العبادة وهو الطواف بخلاف سائر اركان الصلوة ولم توجد منه هذه النية والاولى في التعليل ان جواز الاستتابة فيما يعجز
باعتنا بتجزؤ النية في هذه الافعال ويشترط ان يتم الطواف اذا صلوه فيه كما تشترط نية الا ان هذه يقتضي عدم تعيين محله
والشهود ولا اعلم تجزؤ ذلك عنهم في المنقضي عيسى بن ابيان عن محمد بن ابراهيم عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
ذلك سئل ثم افاق اجزائه ذلك عن حجة الاسلام قال وكذلك الرجل اذا قدم مكة وهو صحيح او مريض الا انه لا يعتقل في انما عليه بعد ذلك
فحمل اصحابه وهو مريض عليه فطافوا به فلما قضى الطواف وبعضه افاق واعني عليه ساعة من نهار ولم يتم يوما اجزائه عن طوافه

او انما عتقته فان قللها وبعثها الى مكة لم يضره شيء من ذلك واما ما ذكره من ان الله تعالى قال لا تأكلوا مما لم يذكر باسمي من الطعام فليس هذا من احكام الحج بل هو من احكام الصوم
 وما دام في احكام الحج لا فان توجه به فذلك من غير ما ذكره لان عند التوجه الى مكة لا يكون بين يديه شيء يسوقه لم يوجبه الا بعد التوجه الى مكة فليس هذا من احكام الحج بل هو من احكام الصوم
 لا يصير محرما فاذا ادركها وساقها او ادركها فقتلته بغير حق من خصائص الاضام فليس هذا من احكام الحج بل هو من احكام الصوم
 المنفعة فانه يحرم جبين توجه معناه اذا انوى الاحرام وهذا الاستسكان وجه القياس فيه ما ذكره فادوجه الاستسكان الله هذا الهدى
 مشروطة على الابتداء فسبب من مناسك الحج وضعا لا يتحقق بركة ويجب شكر الجميع بين اداء النسيك وغيره لا يتوجب بالحنانية
 وان لم يصل الى مكة فلهن الكسبي فيه بالتوجه وفي غير ذلك توقف على حقيقة الفعل فان جلت بينة اد اشعرها او قل شاة لم يكن محرما لان
 التجليل كذا في الحد والورد واللبان فليكن من خصائص الحج والاشعار مكرولا عند الحقيقة فظهر ان يكون النسيك في شئ وعند زمان كان حسنا
 فقد يفتن بالعبادة تجوز في التقليل في بعض النسخ بالحق في وتقليد الشاة غير معتاد وليس سببنا ايضا قال في البكون من الابل والبقر
 ابن سميع ابن جابر يحدثان عن ابي جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم جالس مع اصحابه اذ شق قميصه حتى سجد
 منه نسك فقال ان احدكم سجد دوني في اليوم فسيئت وذكره ابن القطان في كتابه من جهة البراءة فقال ولجابر بن عبد الله ثلثة
 اذ ولا عبد الرحمن ومحمد وعقيل والله اعلم من هذا من التثنية واخرجه الطحاوي ايضا عن عبد الرحمن بن عطاء فحدث عبد الرحمن
 عبد البر عبد الرحمن بن عطاء واقفا ابن القطان وروى النظر في ثنا محمدين علي الصلوات الكشي ثنا احمد بن شبيب بن سبيد
 ابني عن يونس عن ابن شهاب اخبرني ثعلبة بن ابني مالك القرطبي ان قيس بن سعد بن عبادَةَ الانصاري رضى الله عنه كان صاحب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ارا انا في فصل احد شق راسه فقام فلامه فقلده بدينه فظفر القيس فابل وحل شق راسه الذي رجليه
 ولم ير جل الشق الاخر واخرجه البخاري في صحيحه مختصرا عن ابن شهاب بان قيس بن سعد الانصاري وكان صاحب لوار رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ارا انا في فصل احد شق راسه فقام فلامه فقلده بدينه فظفر القيس فابل وحل شق راسه الذي رجليه
 لاراقه دمه وكان في الاصل يعني ذلك كليا تاج عن الوؤود والكلاس ولترادوا مثلت للعلم بانها بدي قوله لما روى عن عايشة رضي الله عنها
 اخرجت عينا بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالهدى فانا فكت قلادة بدي من عنن كان عندنا ثم صبح فينا حلا لاياتي باي اتي رجل من
 وفي لفظ القدر اتيته انقل قلادة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فبعت به ثم يقيم فينا حلا والاخر في اللفظ البخاري عن مسروق اذ اتى عاتكة
 فقال لباي ام المؤمنين ان جلاديت بالهدى الى الكعبة ويجلس في المصنعة في ان تقلد بدي فلا يزال من ذلك اليوم محرما حتى يكل الناس
 قال فسمعت تصفيقا من وراء الحجاب فقالت لقد كنت اقل قلادة بدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعت به بدي الى الكعبة فما يحرم عليه
 ما حصل للرجال من اكله حتى يرجع الناس انتهي وفي الصحيحين عن ابن عباس قال من اهدى بديا حرم عليه ما يحرم على الحاج فقالت عايشة
 رضي الله عنها ليس كما قال انا قلت قلادة بدي رسول الله صلى الله عليه وسلم بدي ثم قلدها ثم بعث بها مع ابني فلم يحرم عليه صلى الله عليه
 وسلم شيء الا انه حتى سخر الهدى وهذا الحديثان مخالفان حديث عبد الرحمن بن عطاء مصرحاً فيجب ان يكون بعث لطفه واحكامه
 قد ثبت ان التقليد مع عدم التوجه معهما لا يوجب الاحرام واما ما تقدم من الآثار المطلقة في اثبات الاحرام فتبيننا بما به حلا لما على ما اذا كان
 مستوجبا جمعاً بين الادلة وشرطنا النية مع ذلك لانه لا عبادة الا بالنية بالنفس فكل شئ روي من التقليد مع عدم الاحرام لما كان حله
 الا في حال عدم التوجه والنية فلا يعارض المذكور في منها وباني قناتوي قاضي خان لولي ولم ينزل الى يصير محرما في الرواية الظاهرة ومشعر
 بان هناك رواية لعدم اشتراطها بالنية ولا اظنه الا نظر الى بعض الاطلاقات ويجب اني مثلها احمل على ارادة الصحيح وان لا تجعل رواية
 قوله واذا ادركها وساقها او ادركها فقتلته بغير حق من خصائص الاضام فليس هذا من احكام الحج بل هو من احكام الصوم
 ومسال في الابل وسبوتة ويتوجه معه وهو امر اتفاقي ولو ادركه فلم يسبق وساق غيره فهو سبوتة لان فضل الوكيل كخضرة الموكل
 فضل الموكل قوله الا في بدي المتعة استثناء من قوله لم يصير محرما في الحقيقة يعني حين خرج على اثرها وان لم يكن كما استثنانا منها
 قيد لا بد منه وهو انه انما يصير محرما في بدي المتعة بالتقليد والتوجه اذ حسبنا في الشهر الحج فان حصلنا في غير ذلك لا يصير محرما ما لم يدركها و
 يصير محرما في الرقيات وذلك لان تقليد بدي المتعة قبل شهر الحج لا يجره بل لا بد من افعال المتعة فالحال المتعة قبل شهر الحج لا يجره بها فيكون

وقال الشافعي رحمه الله من اقبل خاصة لقوله عليه السلام في حديث الجمعة فالمستحب منكم كما تقدم من بدنة والذبيحية
كالهملح في بقرة فصل بينهما ولنا ان البدنة تنبئ عن البدانة وهي الضفافة وقد اشتركا في هذا المعنى ولهذا يخرج
كل واحد منهما عن سبعة والصحیح من الرواية في الحديث كالمهدي جردوا والله تعالى اعلم بالصواب

باب القرآن

تطوعا وفي معنى التطوع ما لم يذكره ولا يصير منه لا يصير محرما وذكر ابو اليسر دم القرآن يجب ان يكون كالمثقة وجه القياس ظاهر وحاصل
وجه الاحتسان زيادة خصوصية معنى المثقة بالحج فالمثقة اليه توجه الى ما فيه زيادة خصوصية بالحج حتى شرط لذكره الحرام ويتحقق بسبب
سقوط الاحرام فلما ظهر اثره في الاحرام اقبلوا لظهوره في ابتداء نوع اختصاص وهو ان بالتمتع الميثق تصد الاحرام بصير محرما بخلاف غيره
لان قد يجب بالحياتية وان لم يصير الى مكاة ويخرج قيل مكاة ولم يظهر له اثر شرعا في الاحرام اهلا قوله وقال الشافعي الخ هذا حسن
في منعه لفظ البدنة اما في انه من يوفى اللغة كذلك او لا فنقلت نعم ونقلنا كلام اهل اللغة فيه قال الخليل البدنة ناقرة او بقرة
يهدى الى مكاة قال النووي هو قول اكثر اهل اللغة وقال الجوهري البدنة ناقرة او بقرة واما في انه في اللغة كذلك اتفاقا ولكنه هل هو
في الشرع على المفهوم منه لانه لم ينقل عنه او لا فنقلنا نعم وقال الشافعي لا فاذا اطلب من المكلف بذمة خرج عن العدة بالبقرة كما يخرج
بالبحر وعنده لا يخرج الا بالبحر قوله عليه السلام من غفل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الاولى فكما قرب بذمة ومن راح في الساعة
الثانية فكما قرب بقرة الحديث متفق عليه فنقول المصحيح من الرواية في الحديث كالمهدي جردوا غير صحيح بل هي اصح لانها
متفق عليها ورواية البحر في مسلم فقط ونقطة انه عليه السلام قال على كل باب من ابواب المسجد ملك كتيب الاول فالاول مثل البحر
ثم صفوا الى مثل البقيعة الحديث بل الجواب التخصيص باسم خاص لا بغيره الذي في الاصل باسم عام فغاية ما يلزم من الحديث انه اراد بالاسم
في الاول وهو البدنة مخصوص بعض بالصلاح له وهو البحر ولا كل ما يصدق عليه بغيره اعطاء البقرة لمن راح في الساعة الثانية
في مقام اطهار التفادلات في الاجل للتفاوت في المنارعة وهذا لا يستلزم انه في الشرع مخصوص بالبحر والظاهر انما على عدم
ارادة الاخص بغيره بالاسم لكن لا يرد النقص الحكم بهتقال لفظ في خصوص بعض ما صدق عليه مع الحكم ببقائه ما استقر له على حاله اهل من الحكم
بغيره عنه بسبب اشتغال من الاستقالات من غير كثرة فيه عند تعارض الحكمين ولزوم احدهما مع انه ثابت من لسان
اهل الخبر الذي يدعي نقله اليه خلافة في حديث جابر كنا نخرج البذرة عن سبعة فقيل في البقرة فقال وهل هي الا من البدن
وذكره سلم في صحيحه فخرج اشترك جماعة في بدنة فنقلوا ما احدثهم صاروا محرمين ان كان بامر البقية وساروا عنها ويستحب التمسك بالصدق
بالجمل لانه عمل في الكراهية وبما ياه غايته السلام كانت مجلبة مقلدة قال علي رضي الله عنه تصدق بجلدها فخطاها وتقليد حبس من التمسك
لان لا تذكرني البذرة ان الاثارة فانه ليس بسنة على ما ذكره المصنف رحمه الله

باب القرآن

الحرم ان افرد الاحرام بالحج فمفروض بالحج وان افرد بالعمرة فانما في الشرح او قبلها الا ان وقع اكثر اشياء طوعا منها فيها او لا انما في
مفرد بالعمرة والاول ايضا كذلك ان لم يحج من عامه او حج ولم يلبس بها لا يحج او حج ولم يلبس بها لا يحج فاما ما صححنا فتتبع وساقى مني الامام
الصحيح ان شاء الله تعالى وان لم يفرد الاحرام لواحد منهم بل حرم بهما معا او ادخل احراما حج على احرام العمرة قبل ان يطوف للعمرة اربعة شواط
تصارف بلا اسارة وان ادخل احرام العمرة على احرام الحج قبل ان يطوف للعمرة ولم يشرط فاعتار ان لان القرآن من مني الحج على خمسة
في الافعال فتبين ان منية ايضا في الاحرام ويوجبها معا فانما خالف اساءة صحيح لثمة من ان مني الافعال اذ لم يلفظ شرط فان لم يحرم

القرآن أفضل من التمتع والافراد وقال الشافعي الافراد أفضل وقال مالك رحمه الله التمتع أفضل من القرآن

بالعمرة حتى طواف شوطا رخص للعمرة وعليه تقصروا ما دام يوم النحر لان عمرته عن التمتع وهذا بناء على ما تقدم من انه لا طواف قدوم للعمرة هذا
كلامهم في القرآن مقتضاه ان لا يعتبر في القرآن اتيان العمرة في الشهر الحج ويشكل عليه ما عن محمد بن طواف في رمضان للعمرة فهو قارن ولكن
لا يوم عليه ان لم يطعن للعمرة في الشهر الحج وسيأتي تحقيق المقام ان شاء الله تعالى في باب التمتع قوله القرآن أفضل الحج المراد بالافراد
في الخلافية ان ياتي بكل منهما مفردا خلافا لما روي عن محمد بن قولبة كونه في يومه كونه افضل عندي من القرآن اما مع الاقتصار على احد
فلا اشكال ان القرآن افضل بلا خلاف وحققة الخلاف ترجع الى الخلاف في ان عليه السلام كان في حجة قارنا او مفردا او متعنا فانه في هذا
في ذلك التقدمة عليه استدلال المصنفين في تحرير الكتاب ثم ترجع الى تحريره نظري ذلك يستدل للخصوم بقوله عليه السلام القرآن رخصة
واليعرف هذا الحديث والمذهب يقول عليه السلام يا اهل محمد اهلوا الحج و عمره معارواه الطحاوي بسنده وسند كره عن تحقيق الحق
ان شار الله ونقول انما في اجرامه عليه السلام فذهب قائلون الى انه احرم مفردا ولم يعتبر في سفرته تلك اخره الى ان افرد
واجتمعت فيها من التمتع واخرون الى انه تمتع ولم يحل لانه سابق الهدي واخرون الى انه تمتع وحل واخرون الى انه قرن فطواف طوافا واحدا
وسعى سعيها واحدا والحجة للعمرة واخرون الى انه قرن فطواف طوافين وسعى سعيين لهما وهذا مذهب علمنا ووجه الاول في الصحيحين من حديث
عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحجة الوداع فنامن اهل بكة ومننا من اهل بكة ومننا من اهل بكة ومننا من اهل بكة
صلى الله عليه وسلم حجة بهذا التمتع فبين ان من اهل بكة لم يغير اليه غيره وسلم عنها انه عليه السلام اهل بكة مفردا وبخاري عن ابي
رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم اهل بكة وحده وفي سنن ابن ماجه عن جابر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم افراد بالحج والبخاري
عن عروة بن الزبير قال حج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجرتني عائشة اذ اهل شي بدار الطواف بالبيت ثم لم تكن عمرة ثم حج ثم شئ ذلك
ثم حج فكان اية اول شئ بدا حين قدم مكة انه توضأ ثم طاف بالبيت ثم حج ابو بكر فكان اول شئ بدا بالطواف بالبيت ثم لم تكن عمرة
ثم معاوية وعبد الله بن عمر ثم حج من ابن الزبير بن العوام وكان اول شئ بدا بالطواف بالبيت ثم لم تكن عمرة ثم رايت المهاجرين والانصار
يفعلون ذلك ثم لم تكن عمرة ثم اخبر من رايت يفعل ذلك ابن عمر ثم لم يبق منها بقرة ولا احد من بني كنانة يذكرون شي حين يصنعون قدامهم
اول من الطواف ثم لا يحلون وقد رايت ابي وخالتي حين تقدمنا لاني لانا فكان اول شئ بدا من البيت تطوفان به ثم لا تحلان فلهذا كان
تدل على انه افرد ولم ينقل احد مع كثره بالنقل انه اختتم بعده خلافا لغيره بالحكم بان فعله ومن ادعاه فادعاه ما راى من فعل الناس في الزمان
من اعتماهم بعد الحج من التمتع فلا يلتفت اليه ولا يقول عليه قد قدم بهذا المذهب الافراد وجه القائلين انه كان متمتعا فاني الصحيحين من ابن عمر
تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم واهي فساقي معه الهدي من ذي الحليفة فلما قدم مكة قال للناس من كان منكم اهدي فليأجل من شئ
حرم منه حتى يقضي حجه ومن لم يكن اهدي فليطعن بالبيت بالصفا والمروة وليليل ثم يهل بالحج وليهد ولم يكمل من شئ حرم منه حتى يقضي حجه
سخر به وعن عائشة رضي الله عنها روي عن ابن عمر عن علي بن عمر ان ابن عمر عن علي بن عمر ان ابن عمر عن علي بن عمر ان ابن عمر عن علي بن عمر
صلى الله عليه وسلم متمتعا معه واه مسلم و البخاري معناه وفي رواية لمسلم والنسائي ان ابا موسى كان يفتي بالتمتع فقال عمره علمت ان النبي
صلى الله عليه وسلم قد فعله وصحابه ولكن كبره ان يصليوا معه من بهن في الاراك ثم يركعون في الحج فتنظر رؤسهم بهذا الاتفاق منهم

[illegible]

فان دخل مكة وشهد بالثبوت سبعة اشواط وسبق بعد ما بين الصفوة المروية وهذا العمل المسمى بالثبوت فيقول
 القدم سبعة اشواط وسبق بعد ما بين الصفوة المروية وهذا العمل المسمى بالثبوت فيقول
 لان ذلك جازا على احوالهم وانما يتعلق في يوم النحر يتعلق المهر ويختلج بالخلق عند تلاها بالذبح كما يحل المهر منه هذا وقال الشافعي يطوف
 طواف واحد ويسعى سعي واحد اقله عليه السلام دخلت البصرة في الحج الى يوم القعدة وكان منى الفرات على التداخل حتى اكنى فيه بلبسة واحدة
 وسبع واحد وخلق واحد كذلك في مكة كان وقتا انما طاف منى بمسجد طوافين وسبع سبعين قال المصنف حديث لست بتيك وكان الفرات ثم عبادة
 الى عبادة وذلك انما يتحقق باذنه على كل واحد على الكمال ولا يلاذ داخل في العبادات المقصورة والسفر للنسك التلبية للحرمة والخلق للخلق فليست
 هذه الاشياء بمتماثلات في الاثر ان شققي النظم لا يتبادر عن واحد من هذه ومعنى ما رواه واذا دخل وقت العرة في وقت الحج
 فلما آتيت العنبرين سليمان بن ربيعة وزيد بن مسعود وانما اهل بهما فقال احب اليك الاخر من ذابا فقه من بيرة قال كما نما
 اتقى على جبل حتى اتيت عمر بن الخطاب فقلت يا امير المؤمنين اني كنت حبلا غرايا نصرانيا واني اسلمت واني حرصت على ان احبس
 واني ونبت الحج والعمرة فكتبتين على فأتيت رجلا من قومي فقال لي اجمعها وانفج ما تيسر من الهدى واني املت بهما جميعا فقال عمر
 بيت لست بتيك صلى الله عليه وسلم انتهى وليس فيه انه قال له ذلك فحقيق طواف وسعيه من اجرام ان صاحب المذهب رواه على
 النفس ان يري وجهه وانما قصده والمصنف ذلك ان ابا حنيفة روى عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم بن العباس بن عبد الله بن مفضل قال قبلت
 من البصرة جابا قازا فزيت بسليمان بن ربيعة وزيد بن مسعود وانما اهل بهما فقال احب اليك الاخر من ذابا فقه من بيرة قال كما نما
 احد ما هذا من بيرة وقال الاخر اصل من كذا وكذا ففقت حتى اذا فقتت فكي مرت يا امير المؤمنين فمفساة الى ان قال في
 قال يعني عمر ففقت ففقت طوافا لعمري وسعيت سعيي لعمري ثم عدت ففقت مثل ذلك حتى ثم فقتت حراما انما صنع
 كما صنعت الحجاج حتى فقتت اخر لي قال بيت لست بتيك صلى الله عليه وسلم واعاده وفيه كنت حديث عهد بصرية فاسلمت ففقت
 الكوفة اريد الحج فوجدت سلمان بن ربيعة وزيد بن مسعود وانما اهل بهما فقال احب اليك الاخر من ذابا فقه من بيرة قال كما نما
 واهل البصرة بالحج والعمرة فقال لي كذا وكذا ففقت حتى اذا فقتت فكي مرت يا امير المؤمنين فمفساة الى ان قال في
 المصدر الاول بما يعبر به القرآن والتمتع بالعرف والواقع الان وايضا المعارضة بين اقول الصحابة وروايتهم عنه عليه السلام لا تقابلوا
 واحد مني احدا بنية ففقت من عن ابن عمر فلا يروا اية الاكفار بواحد وكذا من غيره وصح عن غيره واحد عدمه من ذلك عن علي رضي الله
 اخرج الشافعي في سننه الكبري عن حماد بن عبد الرحمن الانصاري عن ابراهيم بن محمد بن الحنفية قال طفت مع ابي وقبجج الحج والعمرة ففقت
 لما طوافي من سبعين حتى ان عليا رضي الله عنه ففقت لك وحده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك وحده ان ضعفه الاثر
 فقد ذكره ابن جبان في الثقات فلما نزل حديث عن الحسن قال محمد بن الحسن في كتاب الاثار انا ابو حنيفة رضي الله عنه ثنا منصور بن المقدم
 ابراهيم الخنمي عن ابي نصر السلمي عن علي رضي الله عنه قال اذا املت بالحج والعمرة ففقت لما طوافين وسعيا لهما سبعين لهما المروية قال
 منصور فأتيت مجاهدا وهو يفتي بطواف واحد لمن قرأ ففقت بهذا الحديث فقال لو كنت سمعته لم افت الا بطوافين واما بعده فلا فتى الا بها
 ولا شبهة في هذا السند مع انه روى عنه علي رضي الله عنه بطرق كثيرة مضطربة ترقى الى الحسن غير انما تركنا ما ذهبنا على ما ذهبنا عليه من نفسه
 بلا ضم ورواه الشافعي رحمه الله بنده في مجهول وقال معناه انه يطوف بالبيت حين يقف بالبيت وبالصفاء بالمروة ثم يطوف بالبيت
 للزيارة انتهى وهو صحيح في مخالفة النص عن علي رضي الله عنه وقول ابن المنذر لو كان تابعا عن علي رضي الله عنه كان قول رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اولى من احرم بالحج والعمرة اجزا عنهما طواف واحد وسعي واحد فخرج بان عليا رضي الله عنه رفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما استغناك ففقت المعارضة فكانت هذه الرواية اقدس باصول الشرع فوجت وثبت عن عمران بن حصين ايضا رفعه وهو ما اخرج
 الدرر قطني عن محمد بن يحيى الازدي ثنا عبد الله بن داود عن شعبة عن حميد بن هلال عن مطرف عن عمران بن حصين ان النبي
 صلى الله عليه وسلم طاف طوافين وسعي سبعين ومحمد بن يحيى هذا قال الدرر قطني ففقت وذكره ابن جبان في كتاب الثقات غيبة

ومن كان داخل الواقيت فهو بمنزلة الملكى حتى لا يكون له سعة ولا قرابة

الرفاق في الشرايح ثم يرجع الى اية فاقام ثم خرج من غامه لا يكون متمتعاً وصار شرط التمتع المأذون فيه شرعاً ان لا يتم ما يله به من المأذون الا ان
 اياه ينفقه فترقب بين كون العتق مستحقاً على الاقاني بان كان ساقى الهدى او لا يخلع الا لمام عنه مستحقاً للعفو وشرعاً كونه وصياً في عتق
 هذا فتمتصاه مع ما قد مضى من الحق من التمتع باطلاق القرآن العظيم وانما الاستحباب فيم القرآن ان يمتنع للارتفاق بالعتق في شهر الحج بشرط
 عدم الا لمام بالقران المأذون فيه ايضاً فيقتضى في الملكى ان يحسب الى الكوفة ثم ساقى حاربه بها من الميقات في شهر الحج ثم فعل ان لا يكون الا ان
 الشرع على المستغيب الحكم المعلوم من استحبابه لا يتم شكراً وهو خلاف ما ذكره ما نص عليه المصنف بقوله بخلاف الملكى اذا خرج الى الكوفة اخذت له
 حصن الملكى بالقران لانه لا يتبع كفى مثل هذه الصورة لانه لم يلبه بعد العتق ولو ساقى الهدى لان العتق غير مستحق عليه مقتضى الاليل على ملكك
 بل يقتضى ايضا ما دوني تامل وجوبه لدم حبر على الاقاني اذا جاوزا ولم يتم رجوع من غامه اذ كانا اذ جوبه على الملكى اذ التمتع بالارتقاء
 المعنى وانته علمت ان سائر منبه وجوده الا لمام به في الاقاني الملم والله سبحانه واعلم وقوله لان عشرة وحجة بيننا وبين
 فكان كالاقاني قالوا يشير الى ان غم مسمية التمتع منه اذا كان بمكة لا خلا لم يقات احد المسلمين لانه ان احرم بها من احرم
 اخل بميقات العتق او من اكل بميقات الحج فلكه فيكره ويلزمه الرض ولا تخفى ان ترك الاسلام من الميقات لا يوجب عتق
 النساك المعين الا ترى ان افاقا ياجز الميقات ثم احرم بها ولعلها اذ يكون قارنا ويلزمه دم القران مع دم الوقت كما لو جنى على
 احرامه بل اولى اذا تاملت على ان المانع لو كان في الفتح وان كل من يطبق ان يحسب الى اوفى اكل كالتعميم فغير موعده ثم يخطئ خطوة
 فيدخل ارض الحرم فيخرج كالحج لكن المنع عام وسببه ليس الا لآلية في القرآن من التمتع وقد صرح بالمصنف فقال في آخر الباب في القرآن من
 من التمتع هذا ثم قيد الجبدي وان الملكى بان يخرج من الميقات الى الكوفة مثلاً قبل شهر الحج اما اذا خرج بعد فحولها فالقران ولانها لما حلت
 شهر الحج وهو دخل الواقيت فهدى ما يمنعوها من القرآن شرعاً فلا يتغير ذلك كحج وجب من الميقات كما روى عن محمد وقد يقال انه لا يتبع
 خطاب المنع مطلقاً بل اذ لم بمكة فاذا خرج الى الافاق لم يبق ما يله للمعرفة ان كل من وصل الى مكان صار متحاً بالملك الاقاني اذا قصد بيتان
 منى عام حتى جاز له فدخل مكة لا احرام وغير ذلك وهل هذه ايكلة الاجماع على ان الاقاني اذا قدم بمكة في شهر الحج الى مكة كان احرامه من
 من الحرم وان لم يتم بمكة الا يواحد افاطلاق المصنف هو الوجه هذا ولما على ما قد مضى من البحث فلا يصح منه القرآن الجائز لم يفتقن وطس
 بمكة للزوم اشتراط عدم المأذون فيه كالتمتع فان قرن الزم وم كما لو قرن وهو بمكة لما علمت من ان القرآن مما صدقات التمتع بالنظم القراني
 ويلزم فيه وجود اكثر اشتراط العتق في شهر الحج لانه التمتع بالعتق في شهر الحج وجوب الشكر بالدم ما كان الفصل
 العتق فيها ثم الحج فيها وهذا في القرآن كما هو في التمتع وما عن محمد في من احرم بهاديات لعمرة في رمضان اذ قارن ولا دم عليه فلو
 به القارن بالمعنى اللغوي اذ لا شك في انه قرن اي جمع الا ترى انه نفى لازم القرآن بالمعنى الشرعي المأذون فيه وهو الزم
 ونفى اللازم الشرعي نفى الملازمة الشرعية والحاصل ان النساك المستغيب للدم شكراً هو ما تحقق فيه فعل المشرع المتفق به النسخ
 لما كان في الجائز في ذلك فعلى العتق في شهر الحج فان كان مع الجمع في الاحرام قبل كثر طواف العتق فهو المسمى بالقران الا فهو التمتع
 بالمعنى العرفي وكلاهما التمتع بالاطلاق القراني وعرف الصحابة وهو في الحقيقة اطلاق اللفظ لخصوله المرتق بهذا النسخ هذا كله على اصول المذهب

فان قدم الاحرام بالتحية جاز احرامه وانعقد تحية اخلوا بالشاة في قنطرة يصير بها بالعمدة من عينه وهو طعن ناخاشه الطائر في جوار النقرة
على الوقت وان اخلوا من غير اشياء واجاب شاة وذلك يصح في كل زمان صارت قنطرة على المكان قال وانما قدم الكوف يوم فاشهر الحج وفرض منها حتى يصير طائر
مكة والبصرة دار الحج من عامك فوفقت اما الاول فلا بد من تسكين في سفر واحد اشهر الحج واما الثاني فنقل هو بالاتفاق وقيل هو قول ابي حنيفة وعنه لا يكون
متمتعان للوقت من تكون عنده مساقمة وجبة مكة ونسكاه عنان سقائين ولذان السنة الاولى في اقامة ما بعد الى وطنه وقد اجمعت له سكان فيه فخرجت القنطرة
فان تقدم الحج فافسد هاد فخرج منها وقصر ثم اتمم البصرة دار الشاة في اشهر الحج وخرج من مكة لم يكن متمتعاً عند ابي حنيفة وقالوا فمتمتع كان له اشياء سفره وقد توقف
بمسكين ولذا انه باق على سفره ما لم يرجع الى وطنه فان كان رجوعه الى مسكنه لم يفرق بينه وبين من جاءه يكون متمتعاً في قولهم جميعاً لان هذا الشاة سفر لا يشاء السفر الاول وقد
اجتمع له سكان صحاح فيه ودونى مكة ولم يخرج الى البصرة حتى يعقروا اشهر الحج وخرج من مكة لم يكن متمتعاً بالاتفاق لان يوم مكة السفر الاول الفجر الفاسق ولا يتم له اهل مكة ومن
اعقروا اشهر الحج وخرج من مكة فافسد هاد فخرج منها وقصر ثم اتمم البصرة دار الشاة في اشهر الحج وخرج من مكة لم يكن متمتعاً بالاتفاق لان يوم مكة السفر الاول الفجر الفاسق ولا يتم له اهل مكة ومن
المواضع فاشهر الحج فافسد هاد فخرج منها وقصر ثم اتمم البصرة دار الشاة في اشهر الحج وخرج من مكة لم يكن متمتعاً بالاتفاق لان يوم مكة السفر الاول الفجر الفاسق ولا يتم له اهل مكة ومن

اخرج الحاكم وصححه وعلقه البخاري وحدث ابن عباس عن اخرج الدارقطني وكذا اخرج ايضا عن ابن مسعود واخره ابن ابي شيبة
ايضا وحدث ابن الزبير اخرج الدارقطني عنه قال اشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة ان ذره ليست اشهر السنة انا هي
الحج وان كان عمل الحج قد انقضت باقضاء ايام منى ومن ابي يوسف اذ اخرج يوم النحر عنها منى شوال وذو القعدة وعشر الياض من
ذو الحجة واستبعد ان يمنع لا واركرن عبادية وقت ليس فيها ولا يوم من وفاء مكة كونه من اشهر الحج فظهر فيما لو قدم الحسيم
بالحج ليعلم النحر فخطا وقت ومضى وبقي على احرامه الى قابل فانه لا يصح عليه عقيب طواف الزيارة لو وقع ذلك السنة
مستدابة وايضا لا يكره الاحرام بالحج فيمنع ان يكره الاحرام بالحج في غير اشهر الحج وايضا لو احرم بعقر يوم النحر فاقى بافعاله ثم احرم
من يومه ذلك الحج وبقي صحرا الى قابل فحج كان متمتعاً وبها يعكر على ما تقدم وبوجوب ان يوضع مكان قبله فحج من عامه ذلك
في تصوير التسعة واحرم بالحج من عامه ذلك قوله فان قدم الاحرام بالحج عليها جاز لكنه يكره فبقيل لا يشهد الشاة لعدم اتصال
والكرن ولذا اذا اتممت البصرة بعد احرامه لا يمكن من ان يخرج بذلك الاحرام عن الفرض فاجوز للشاة الاول والكرامة للشاة وقيل
وهو شرط والكرامة لا طول المتعنى الى التمتع في محظرة قوله اما الاول وهو اذا اتخذ مكة دار حتى صار متمتعاً بالاتفاق واما الثاني
وهو اذا اتخذ البصرة دار فبقيل هو بالاتفاق كالاول قال الخصائص لانه ذكره في الجامع الصغير من غير خلاف وقيل هو قول ابي حنيفة
وبني قولهما لا يكون متمتعاً قال الطحاوي والسئلة التي تأتي بعد بذه وهي ما اذا افسد العمرة ترجع قول الطحاوي وبني الخلاف فيها على ان
سفره الاول متقضى بقصد البصرة والنزول بها وسخوها كالطائف وغيره مما هو خارج المواقيت او لا فنعهد بها نعم فلا يكون متمتعاً في الاولى
لم يترقب بالنسكين في سفره ويكون متمتعاً في الثانية وهي ما اذا افسد العمرة ثم اتخذ البصرة داراً ثم قدم بعرة قضاء حج من عامه لان ذلك
السفر انتهى بالفاسدة وبها سفر آخر حصل فيه تسكين صحيح عنده لا فيكون متمتعاً في الاولى كحصد الكاهن في سفره ولا يكون متمتعاً في الثانية
لانه لم يحصل له صحيح في السفر الواحدة فيقتيد بمكة اتخذ البصرة وسخوها ودارا اتفاقاً بل لافرق بين ان يتخذها ودارا ولا يصح بني البداية
فقال فاما اذا عاد الى غير ابله بان خرج من الميقات وحج بموضع لا بل الكوفة وتمتع كالبصرة مثلاً واتخذ هناك داراً ولم يتخذ بطن بها
او لم يتوطن الحج واذا رجعت الى ما سمعت من قريب من ان وصل الى مكان كان حكمه حكم مكة اذا كان قصده اليه دال الريب
فخرج لو عاد الى ابله بعد طواف لعمرة قبل ان يملك فخرج من عامه قبل ان يملك في ابله فتمتع لان العمرة تمتع عليه عند من جعل الحرم
شراً جازاً لم يملك وهو ابو حنيفة ومحمد وعنده ابي يوسف ان لم يكن متمتعاً فموسم كذا في البدائع وذكره بعده بنحو وتبين فبين اشهر الحج
فقال ان رجع الى ابله بعد طواف اكثر طواف العمرة اكرهه ولم يملك ولم يملك فخرج من عامه فتمتع حتى يحول ابي حنيفة
ابي يوسف فلا يلزم له الاوى العمرة بسفر ترجع اكثر حصل في السفر الاول فها يصح التمتع ولما ان المامه لم يصح بل لم يصح له العمرة ذلك
الاحرام لا باحرام جديد فصار كانه اقام بمكة ولو عاد بعد طواف ثلثة اشواط ثم رجع فاقبها واج من عامه كان متمتعاً ولو افسد العمرة ومضى
فيما حتى اتمها ثم رجع الى ابله ثم عاد قضاء حج من عامه فتمتع لان ما نحن بالاحرام من اهل التمتع وقد اتى به ولو انه لما فرغ من الفاسدة
لم يخرج اهل مكة جاز الميقات حتى قضى عمرته وحج لا يكون متمتعاً لانج كواحد من اهل مكة حتى لو حج من عامه كان سياد عليه لاسبابه ومضى

ولو خرج بغير اتمام الفاسدة الى خارج المواقف كالمطائف ونحوه مما لا يله المتعة ثم مرجع فقصي عمرته الفاسدة ورجع من عامه
 فهو على الخلاف عندنا ليس بمسقط لانه على سفره الاول مكانه لم يمسح من مكة فحين فرغ من الفاسدة لم يمسح من مكة لانه
 من اهل مكة فلا يخرج ثم احرم بها بقضاء ما صار مسلما بالمكان كما في كذا اخرج ثم عاد فاعتمر ثم حج من عامه وعنف بها مستحب لانتها
 سفره الاول فهو بمن عاد فافى فعلا في شهر الحج هذا اذا اعتمر في شهر الحج وافسد ما كان اعتمر قبل شهر الحج وافسد ما كان اعتمر
 على الفاسد فان لم يخرج من الميقات حتى دخل شهر الحج فقصي عمرته فيها ثم حج من عامه فليس بمسقط اتفاقا ولو لم يكن تمتع فيكون مسقطا
 عليه ومن عاد عاد الى غير الميقات لم يمسح لانه لم يمسح ثم عاد فافى شهر الحج ثم حج من عامه فقصي عمرته في شهر الحج ثم حج من عامه فقصي عمرته في شهر الحج
 وجوز في وجه كون تمتعها وهو ما اذا اراد باللال شوال خارج المواقف وفي وجه لا يكون متمتعا وهو ما اذا اراد باللال شوال قبل الميقات
 لان الوجه الاول ان مكة شهر الحج وهو من اهل التمتع وفي الثاني اذ ركنه وهو منقطع منه لانه لا يزول المنع حتى يبيت بالبلد وعنف بها مستحب
 في الوجهين بناء على القضاء لسفر الاول بطريقه بذلك الموضع فهو كما لو لم يبيت بالبلد وهذا كلام الاصحاب كله على ان يخرج الى الميقات
 من غير مجاوزة بمنزلة عدم الخروج من مكة لان اهل المواقف في حكم حاضري المسجد الحرام حتى ان لم يبيت تمتع ولا قرآن ويحل اهرامه دخول
 بغير اهرامه اذ لم يرد في النكاح الا ما ذكره الطحاوي انه بمنزلة العود الى الابل قال المصنف من عمرته وحل ثم اهرامه بالبلد وخروج الى ميقات
 نفسه ثم عاد واحرم حتى من الميقات حج من عامه لا يكون متمتعا بالاجماع لان العود الى ميقات نفسه ملحق بالابل من وجه ولو خرج
 الى غير ميقات نفسه وحج بموضع لاله المتعة اتخذوا ولا توطئوا ولا اهراموا احرم من مكة حج من عامه لا يكون متمتعا على ان حقيقته لا تفرق
 الا لحاق بالابل من كل وجه قال لا يكون متمتعا انتهى والمحول عليه هو المشهور قوله بحديث عائشة رضي الله عنها في الصحيحين ان
 خرجنا لانسحى الحاج فلما كنا بسرف خضت فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابي فقال مالك انضمت قلت نعم قال ان هذا
 امر كعبة الله على بنات آدم فاقضى ما يقضى الحاج غير ان لا تظوني بالبيت حتى تطهرن واخرجا عن جابر قال قال ابيسنا مهلبين
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حج مفردا قبلت عائشة بعمره حتى اذا كنا بسرف عركت عائشة حتى اذا قد انشأنا من مكة
 هوى قال طفا بالكعبة وبالصفا والمروة فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نحل منا من لم يكن معه هوى قال قلنا
 حلنا قال احسل كل واحدنا النساء وتطيننا ولبسنا ثيابا ليس بيننا وبين عسرة الاربع ايهال ثم اهرامنا يوم التروية ثم
 دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة وهي تسبي فقال لها ما شأنك قالت شأني اني حضرت وقد حل الاناس
 ولم احل ولم اطف بالبيت والناس يذمبون الى الحج الا ان قال لان هذا امر كعبة الله على بنات آدم فاقضى ما يقضى الحاج
 فضلت ووقفت المواقف حتى اذا طهرت طاف بالكعبة وبالصفا والمروة ثم قال قد حلت من حجتك وعمرتك جميعا
 قالت يا رسول الله اني اجزئي نفسي اني لم اطف بالبيت حتى حجت قال فادرس بها يا عبد الرحمن فاعمرها من التمتع حتى قد تمك
 من كسفي لها بطراوت واحد وهو غير لازم ومعنى حلت من حجتك وعمرتك لا يستلزم منها جها قضاء فحل كل من حلت ابل يجوز
 بثوب الحنجر من العرة قبل تمامها ويكون عليها قضاء ما لا ترى الى قولها في الرواية الاجنبى في الصحيحين من يذمها

البيت

وهذا الخوف في الوباء الحثيث والاحتياجي البحت اما المطيب منه كالمشقة والريوق وما اشبههما فيجب باستعماله الدم بلا تفريق لانه طيب وهذا اذا استعمل على وجه التخليط ولود ادى به جوده او شقوق حرجه فله كفارة عليه لانه ليس بطيب في نفسه انما هو اصل الطيب وهو طيب من وجه فيشتغل استعماله على وجه الطيب بخلاف ما اذا اتدلى بالمشقة وما اشبهه وان ليس ثوبا محيطا الرغوى ماسد يوما كاملا فعليه

من بدنه فانه على خلافه ثم اعقبه بهذا الاستدلال وفيه نظر فانه نوكره وجه قول ابى حنيفة بغير حكاية قول اصحابه في لزوم استعماله في قول الشافعي وقال فيه فيجب استعمال اصل الطيب ما يجب استعمال الطيب كغيره من الطيب ومعنى كونه اصل الطيب انه سلب فيه الاثار كالمورد والبنفسج فيصير نفسه طيبا قوله وبهذا الخلاف في الزيت المالح اي الخالص واحل الحث هو بالملامة الشرح اما الطيب وهو ما القى فيه الاثار كالمزوق والبنون وهو اليابس ومن البان والمورد فيجب استعماله بالاتفاق الدم اذا كان كثيرا قوله وبهذا اذا استعماله اي الزيت الخالص او احل لما لم يكن طيبا كما لا يشترط في لزوم الدم بها استعمالها على وجه التخليط فلو اكلها او دأوى بها شتوت رجليه او قطر في اذنيه لا يجب شي ولذا جعل المنفى الكفارة لينتفي الدم والصدقة سخانات المسك وما اشبهه من الغبر والغلبة والكا فوجئت يلزم الجواز بالاستعمال على وجه التداوي لكنه يتخير اذا كان لعذرين الدم والصوم والاطعام على ما ساقى وكذا اذا كان من الطيب هو ما يلزم بالكثر فيه فعليه الدم وبه تشدد بعدم اعتبار العفو مطلقا في لزوم الدم بل ذاك اذا لم يبلغ مبلغ الكثرة في نفسه على ما ذكرناه آنفا ثم الاكل الموجب ان ياكله كما هو فان جعله في طعام قاطع كالزعفران والافاديه من الزنجبيل والدار صيني يجعل في الطعام فلا شيء عليه نعم ان يكثر كانه ياكل السكباغ الاصفر وهو محرم وان لم يطبخ بل غطاه بما ياكل بلا طبخ كالمح وغيره فان كانت رائحته موجودة كره ولا شيء عليه اذا كان مغلوبا فانه كما يستهلك اما اذا كان غالباً منه كالزعفران الحن نص لان اعتبار الغالب عدما عكس الاصول والمعقول فيجب الجواز وان لم يظهر راحته ولو غلط بمشروب وهو غالب فيضيه الدم وان كان مغلوبا نصبة الا ان يشرب مرارا فان كان المشرب تداويا يتخير في خصال الكفارة وفي الهبوط فينص اذا احتل كجمل فيه طيب عليه صدقة الا ان يكون كثيرا فعليه دم في فتاوى قاضي خان ان التحمل كعمل فيه طيب مرة او مرتين عليه الدم في قول ابى حنيفة يعني تفسير المراد بقوله الا ان يكون كثيرا انه الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب بل في العمل به مرة واحدة وان كانت الطيب كثيرا في العمل ويشتر بالخلاف لكن ما في الحكم من قوله فان كان فيه طيب يعني العمل به صدقة الا ان يكون ذلك مرارا كثيرا فعليه دم لم يحك فيه خلافا ولو كان يحكه ظاهرا كما هو عادة محمد بن اللهم الا ان جعل موضع الخلاف ما دون الثلث كما يفيد تضييعه على المرة والمرة وما في الكافي المزار الكثير هذا فان كان التكميل عن ضرورة يتخير في الكفارة وكذا اذا تداوى به او فيه طيب فالزفة بجراحته او شربه بشربا وفي الفتاوى لو غسل بستان فيه طيب فان كان من راه ساء اسنانا فعليه صدقة وان ساء طيبا فعليه الدم انتهى ولو غسل برسه بالخطي فعليه دم عند ابى حنيفة ومثل ابو يوسف ومحمد عليه الصدقة لانه ليس طيبا لكنه يقتل الودم ولم ينفع لغيره طيب مطلقا لمرأته وان لم يكن تركته فكان كالحمام مع قملة البهائم فكان الجناية فيلزمه الدم وعن ابى يوسف ليس فيه شيء واول ما اذا غسل به بعد اليوم الحرة لانه لا يرح لحيات برسه عنه في اخرى الى عليه دين للطيب والتعليق قبل قول ابى حنيفة في خطي العروق وله رائحة وقولها في خطي الشام ولا رائحة فلا خلاف في قيل بل الخلاف في العرق ولو غسل الصابون او كحل لارواية فيه وقولها الاشئخية لانه ليس بطيب ولا يقتل قوله وان ساء ثوبا محيطا الخ لافرق في لزوم الدم ما اذا حدث للبرس بعد الاحرام او احرم وهو الابسه فلام يوما اوليلة عظيم خلاف استباحته بعد الاحرام بالطيب السابق عليه قبله للصبي

ولو عني بعض راسه فأنشئ من الـ حنيفة من الـ اعتدال في اعتبارها بالاعتقاد والعورة من هذا من استرا بعض الاستمتاع وقد وردت في بعض الناس ومن الـ يوسف الله يعتبر بالو الرأس اعتبارا بالحقيقة والاعتقاد من راسه او راسه كحقيقته قصدا فعليه دم فان كانت اقل من الربع فعليه دم وقد قال مالك لا يجب الاعتقاد العقل وقلة الشافعية من يجب عتق القليل اعتبارا ببناءات الحماص ولما كان خلق بعض الرأس من اتفاق كامل لانه معتاد فليكن كامل به الجناية وتبعا في فساد منه بخلاف في تطبيق ربع العضو لانه غير مقصود وكذا خلق بعض النخبة معتادا بالعراق وارض العرب وان خلق الرقبة كلها فعليه دم

ان يبين في الكمين ان الاشئ عليه وكذا الـ ليس الطيلسان من غير ان يزد عليه لعدم الاستسكان بنفسه فان ذرا القبا او الطيلسان يوم الزينة دم يحصل الاستسكان بالبر مع الاستسكان بالحنطة بخلاف ما رجعت الرداءة والارزاجيل بواكره او ذواتك لاشبه بالحنطة والاشئ عليه لا يتناول الاستسكان بواسطة الحنطة وفي ادخال النكبين القبا خلافا لرداءة لباس ان يفتق المبر او الـ من منع النكبة فيا تزد به وان ليس المكعب الذي لا يبلغ الكعب ذاك كان في وسط القدم لان الحمل ح هو الحمل من قطع النكبين من الكمين ومن ورد النص باطلاق ذلك بخلاف الجوز فانه كالحنطة فليسه بواكره لانه دم قوله وله عني بعض راسه فالمرى

من ابى حنيفة اعتبار الربع ان بلغ قدر الربع فدام بواكره مع اعتبار بالخلق والعورة حيث بلغ الدم بخلق ربع المراسل والحنطة في حنطة كسوة كسوة ربع العورة وقوله وهذا لان ستر بعض استمتاع مقصود بواكره بعض الناس يصلح البدار للجماع اى العورة التي بها وجب في خلق الربع الدم وهي الارتفاق به على وجه الكمال ان كان ثلثا كحل من ثلثه في تقطيعه لبعض ولا يتقادم بعض الناس انما يتقادم تحصيل الارتفاق والامكان عشا وان كان الجماع في الفاصح اعتبار العورة أصلا لا يتقادم هذا الجماع اذ ليس فسادا لصلة بالمشاوش ان كان بل العدة كثيرة عفا وليس له وجب هذا الا ترى ان ابان حنيفة لم يقل باقامة الاكثر مقام الكل في اليوم والميلة الواحدة فيها

القطعية واللبس لان النظر من لبس الارتفاق كاملا وعادة وكذا اذ عني ربع وجهه وعظمت ربع وجهها قوله وعن ابى يوسف انه يستبرأ اكثر المراسل اعتبارا بحقيقة ولم يذكر كسوة العورة في البدن عن نوادر ابن ساجته عن محمد بن عيسى هذا القول ولم يحكم خلافا في الاول وهذا القول اوجه في النظر لان المستبرأ الارتفاق الكامل واعتبار تقطيعه لبعض وليا على تخصيصه بكن ذلك البعض المعتاد ليس بواكره فان ما يفعله من عظم من اليانين اللذين ليسون المبر فوج يشد تحت الحنك تقطيعه لبعض الذي هو الاكثر فان

البادي منهم من الناصية ليس غير وكل تقطيعه مجرد الربع فقط على وجهه استسكان لم يتحقق الا ان يكون نحو حنطة تشد وج ظهره ان عيونه جامع في احسان غير صحيح لان العلة في الاستسكان لارتفاق كاملا بخلق الربع ليس المقصد اليه على وجه العادة والثابت في الفرض الاستسكان بتغطية البعض الذي هو الاكثر الا لاقل وهو الدليل على الارتفاق به فلم تجد في المراسل والفرع ولذا لم يبين المبر في الفرض سوى مطلق لبعض فان عني بواكره من غير وجود في الفرض ومن سري عن اعتبار الربع بالاعتقاد المحرم

بعضه او وجهه بواكره او ليا عليه معة الا ان ياخذ قدر الربع ولو عصب موضعاً من جسده لاشئ عليه وان كثر لكانه كيرة من غير عذر كعقد الازار وتحليل الرداءة لاشبه الحنطة بخلاف لستوا المرأة القفازين لان لما ان ستر بذنها بحيث لا يرى عورة لم يكره لست او لباس ان يغطي اذنية وقفاه من كسوته ما يستر من الذن من خلاف فيه وعارضة وذوقه والباس ان يضع يده على الفخذ دون ثوب على القارن في جميع واقعة من فيه ما اوصدق دمان او صعد ثوبان لاسنذكر قوله ولما ان خلق بعض المراسل الخ في المراسل

المع عود من خلق الربع وتطبيق الربع وقوله لانه معتاد صحيح في ان الحكم يحصل كمال الارتفاق بذلك البعض مستبدل عليه المقصد اليه على وجه الاعتقاد بوقه لاسنذكر قوله في ومن يغيره بعض الاذاك والعلة به يحلوت فوهم فقط وكذا خلق بعض الطية متقادم بارض العراق والعرب وبعض اهل المغرب الا ان ذلالت هذا احتمال ان فسلم لاداءه للزنية فيعتبر فيه الكسوة

الكل

لا يذوق عذبه وعضوه بالخلق ان خلق الايطيين او يحد من اعليه م لان كل واحد منهما مقصود بالخلق لرفع الاذى ومن ارادة فاشبه العانة
 ذكر في الايطيين الخلق جناد في الاصل النصف وهو البسنة وقال ابو يوسف ومحمد اذا خلق عضو فاعليه م دان كان اقل قطعاً من اراد
 الصدد والساق وما اشبه ذلك لانه مقصود بطريق التدوير فيخلق كله ويتقاصر عن خلق بعضه وان اخذ من شارب من فعله طعام
 حكومه عندا ومعناه انه يتطاول هذا المانود كانه يكون من ربع النخبة فيجب عليه الطعام بحيث لا ياتي حتى لو كان مثله مثل ربع الزبد يلزمه قوته في ذلك

احتيا طال ان هذه الكثرة بما يحتاج على اشباتها بدليل لكونها مع الاعذار وقوله لانه غير مقصود يعني العادة ان من سلبها المقصود
 كما وردوا يطيب عظمه يديه مسخا بل ومسخ بفضله وجهه ايضا بخلاف الاقتصار على بعضه فانما يكون غلبا عند تقصيرها من الكثرة او اللامبالاة
 من غير قصد او الغاية القلة في الطيب نفسه حقيقة صالحة كناية فيادون العضو فيجب الصدقة ثم ما ذكر من ان في خلق ربع الارسل والبرية
 وامن غير خلاف ما انق لعمامة كسب هو المصحح لاني جاعلي شمس الامة وقاصي خان ان على قولنا في اجمع الدم وفي الاقل منه طعام
 وعن ابي يوسف في اخرى ان في خلق الاكثر الدم وعن محمد بن حبيب الدم مخلوق عشرين لانه يقدر به الاشياء الشرعية فيقام مقام الكمال احيانا
 هذا فلو كان الصانع على ما نصته اقل من ربع شعرة فانما فيه صدقة وكذا لو خلق كل راسه ما عليه اقل من ربع شعرة وان كان عليه ربع
 ربع شعرة لو كان شعرة راسه كاملا فففيه دم وعلى هذا الجي مثله فممن بلغت الحية الغاية في الحقيقة وفي مرغينا في في خلق كسبه وارقا
 ثم خلق كميته وهو في مقامه في فعلية دم آخره ولو خلق راسه وكحيته والبطية وكل بدن في مجلس واحد فمما اختلف الجاسس فكل
 مجلس موجب جنائيه فيه عندها وعند محمد دم واحد وان اختلف الجاسس لم يكفر للاول ولقد تم في الطيب مثله اعتبره بالخلق في
 مجلس ربع راسه وفي آخرها اخرجني منها في اربعة جاسس ياتيه دم واحد اتفاقا لم يكفر للاول فالفارق لعمان هذه جنائيه وحسنة
 وان تعدت الجاسس لاشجارا فكلها وهو الراس هذا فانما في مناسك الفارس من قوله ما سقط من شعرات كسبه وكحيته عند الوضوء لو كانت
 من طعام عن محمد وهو خلاف ما في فتاوى قاضي خان قال وان شقت من راسه او انفذه او كحيته شعرات فعلى كل شعرة كفت من طعام
 الا ان تنزله على ثلث شعرات فان طلع عشرة الزم دم وكذا اذا خبز فاحترق ذلك غير صحيح لما علمت من ان القدر الذي يجب فيه الدم
 هو الربع من كل منها نعم في الثلث كفت من طعام وفي خزانة الاكل في حصة نصف صاع قوله لانها عضو مقصود بالخلق ليعمل ذلك
 كثير من البناس للامانة والبرية قوله ان خلق الايطيين او احدهما فعليه دم المعروف هذا الاطلاق وفي فتاوى قاضي خان في الايطيين
 لان كان كثير الشعر يعتبر فيه الربع لوجوب الدم والا فالاكثر قوله وقال ابو يوسف ومحمد بن حبيب قولنا ليس بخلاف ابي عبيدة بل
 لان البرية في ذلك محفوظة عنهما وقوله لانه الساق والصدر وما اشبه ذلك تفسير المراد به هو خض من مودعي الماظة يخرج بذلك الراس
 والبرية فان في الربع من كل منها الدم بخلاف هذه الاعضاء والفارق العادة ثم جعله الصدر والساق مقصودا بالخلق موافق لما في نحر الاكل
 مخالفت لما في البسوة فففيه حتى خلق عضو مقصودا بالخلق فعليه دم وان خلق ما ليس مقصودا فعندك ثم قال ما ليس مقصودا خلق شعرة
 والساق وجما هو مقصود خلق الراس الايطيين هذا الوجه وقوله لانه مقصود بطريق التدوير فروع بان القصد الى جعلها انما هو في ضمن عجزها
 اوليت العادة تدوير الساق حده بل تدوير المجموع الى الصلبة القدم فكان بعض مقصود بالخلق نعم كثير الماظة تدوير الفخذ مع ما فوقه ووالساق
 وقد تقرر على العانة اوج استلزامها ليعمل هذا الحاجة الى الساق وحده فلما لم يكن ان يجب في كل منها الصدقة واعلم ان اجمع المتفرق في المكان
 كما في الطيب قوله فان اخذ من شارب او اخذ كله او خلقه فعليه طعام هو حكومته عدل بان ينظر الى المانود بالنسبة من ربع النخبة فيجب بحسبها
 فان كان مثل ربع ربع الزم قوته ربع الشاة او ثمنها ثمنها وكذا في الميسر بخلاف هذا قال ولم يذكر في الكتاب ان اخلق شارب وانما ذكر
 اذا اخذ من شارب فعليه الصدقة فمن اصحابنا من يقول لانه خلق شارب ليزم الدم لانه مقصود بالخلق فتعده الصدقة وغيرهم والاصح انه لا يلزمه

ولفظه الاخذ من الشارب تدل على انه حوالية فيه دون الحلق والسنة ان ينقص حتى يوازي الاطراف قال وان حلق موضع المحاجمة
فعليه دم عند الى حيفته مرقوقا عليه صدقة لا انما يحلق لاجل الجماعة وفي ليست من المحظورات فلماذا ما يكون وسيلة اليها
الا ان فيه ازالة شئ من النجس فيجب الصدقة ولا في حيفته مرة ان حلقه مقصور لانه لا يتوسل الى المقصود لانه وقد وجدنا ازالة
النجس عن عضو كامل فيجب الدم وان حلق رأس محرم بدمه او بغيره او فعل الحلق الصدقة وعلى الملقوق دم وقال الشافعية
لا يجب ان كان بغيره بان كان فاعمالا من اصله ان الاكله يخرج المكة من ان يكون
مؤاخذا بحكم الفعل والنوم ابلغ منه وعندنا بسبب النوم والاكله يتلف الماشهد دون المحكم

لا يوجب من اللحية وهو مع اللحية كمنقوع واحد واذا كان لكل عفتوا واحدا لا يجب باءون الربع منه الدم والشارب وان الربع من اللحية
فيكفيه الصدقة في حلقه انتهى وباني الهداية انما يظهر تقريره على قول محمد في تطيب بعض العضو حيث قال يجب بقدره من الدم اما على ما عرفت
من جاية ظاهر المذهب وهو ان ما يجب فيه الدم يجب الصدقة مقدرة بمقتضى فعله لا فيكفي شئ فلا يتم على تقدير التفرع على قول محمد
فالواجب ان يظهر الى نسبة الماخوذ من ربع اللحية معتبرا بما اشارت اليه وفي المبسوط من كون الشارب طر قاسن اللحية هو معها عضو واجب
لان يوجب ربع اللحية غير مبر الشارب معها فعلى هذا انما يجب ربع قيمة الشاة اذا بلغ الماخوذ من الشارب ربع المجموع من اللحية مع الشاة
الا وانه اذا اخذ الحرم من شارب حال طعمه ما اشار قوله واللفظة الاخذ تدل على انه سنة فيه وول الحلق شيئا الى خلاف ما ذكره الطحاوي
في شرح الآثار حيث قال ليقص حسن تفسيره وان يقيص حتى ينقص عن الاطراف وهو كسائر الفرق المتقى بالجلدة واللم من الشفة وكلام المعص على ان يحاذ
ثم قال الطحاوي والحلق احسن وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد والمذهب عند بعض المتأخرين من شاة ان سنة ليقص انتهى
فالمتن ان حكم كون المذهب ليقص اخذ من لفظه الاخذ في الجماع الصغير فنداهم من الحلق لان الحلق اخذ الذي ليس اخذ هو النقص فان ادعى
انه المتبادر لكثرة استعماله فيه منعاده وان سلم فليس المقصود في الجماع هذا بيان ان السنة هو ليقص او لا بل بيان ما في ازالة الشعر
على المحرم الا يرى انه ذكر في الاصل الحلق ولم يلزم كون المذهب فيه سنتان الحلق فعلم ان المقصود ذكره بالبيان الا انما يوجب طر
حسنات ليقين حكمه واما الحديث وهو قوله عليه السلام من الحلق النجس من الشارب تطهير الاطراف وقت الاطراف
فلا ينافي ما يريه بلفظ الحلق فان المراد منه المباعدة في الاستئصال عما يقوله عليه السلام في الصحيحين اخذوا الشارب وهو المبالغة
في القطع وبما شئ حصل من المقصود غير انه بالحلق بالموسى اليسر من المقصود وقت يكون بالمقصد ايضا مشددا وذلك
بسما من يصنع منها فقط للشارب فيقول الطحاوي الحلق احسن من النقص يريد النقص الذي لم يبلغ ذلك المبلغ في المباعدة فان عين
المراد الضامة قصا ليمه قص علاقته قوله لانه لا يتوسل الى المقصود الا بغيره لانه اذا لم ترتب الحجامة على حلق موضع المحاجمة
لا يجب له لانه اذا كان كونه مقصودا انما هو لا يتوسل به الى الحجامة فاذا لم تقصبه الحجامة لم يقع وسيلة فلم يكن مقصودا ولا يجب
الا ان الصفة وعبارة شرح الكثر وضحة في ذلك حيث قال في وليما ولا في قليل من لا يوجب الدم كما اذا حلقه لغير الحجامة
وفي دليله ان حلقه لم يحتاج مقصودا وهو المعبر بخلاف الحلق لغيره فظهر ان التمسك بالصالح في وجهه قولها عبارة شرح الكثر بخلاف
ترك الكتاب حيث قال الحجامة ليست بمنظورة فلماذا يكون وسيلة اليها فانه يفيد نفى خطا هذا الحلق للحجامة اذا انفصل الحجامة الا
للحجامة الى تنقيص الدم فلا يكون الحلق منظورا لانه لا يلزم في اليسر لانه من وجوب الصدقة عينيا بل تخيير من ذلك والصوم وليس المقصود
بما بل لزم لم ينسب في عينه من دخول الدم في كفارة هذا الحلق خلافا لابي حنيفة وعدم الخطر لا يتنازع في قوله
في وجه قول ابي حنيفة وقد وجدنا ازالة النجس عن عضو كامل يري بان هذا الموضع في حق الحجامة كامل قوله وان حلق رأس
محرم الفاعل من غير المحرم لان الضامة في الانقباض كلها مثل ان شئت اسه بالخذ فان اذن من بريت وان لبس ثوبا يخطى الى
عظمى راس المحرم بدمه ما صرح به في اول الباب وقال في تطيب المحرم ولهذا قال بعده وكذا اذا كان الحلق حلا لا يستلحق الجواب

وقد قرر مسبقا وهو ما نال من الراحة والهيئة فيلزمه الدم جفعا لخلو المصطفى حيث يتصور ان الكثرة هناك سماوية وههنا من العباد
 فكل واحد من المخلوق رأسه على الخالق كان الدم انما لزمه بما نال من الراحة فصار كالمغزو من حق العرق فكذلك كان الخالق حلالا لا يخلو
 الجواب في المخلوق رأسه واما الخالق فلهما الصدقة في مسئلتنا في الوجهين وقال المشافعي رحمه الله تعالى عليه وعلى هذا الخلاف
 اذا خلق الحرم رأس حلال لم يكن معنى لغيره ففاق لا يتحقق بخلق شعر غيره وهو الوجه طلاقا انما لم ينص يدان الاشياء من
 عكسها ان الاحرام لا يستحقها الا ما كان بمنزلة نبات الحرم فلا يفتقر الحال بين شعره وشعر غيره الا ان كمال النجاسة في شعره

في المخلوق رأسه الا ان تعيين المخلوق به ينبغي اختلاف الجواب غير مفيد والاصل ان كمال النجاسة في المخلوق او حلالين والمخالق محرم
 والمخلوق رأسه حلالا او قلبية في كل الصور على الخالق صدقة الا ان كمال النجاسة في المخلوق وهو الا ان يكون حلالا لا يتغير فيه المكان
 بغير اراوته بان يكون كرا او ما لا يغير من جهة العباد بخلاف المصطفى فاذا خلق الحلال اس محرم فصار بشرط ما استحق الا ان بالاسم ام
 اذا لاقى بين لا تخلووا حتى تخلوا وبين لا يفتقر وشجر الحرم فاذا استحق الشجر نفسه الا ان من هذه العبارة استحق الشجر ايضا الا ان فيجب تقوية
 الكفاية بالصدقة واذا خلق الحرم رأس حلال فلا ارتفاق الحاصل لم يرفع ثقت غير ذلك في تاذي الانسان بفتن غيره بغيره من
 راي نازا لاس استغنى وشجر الشوب لعل الرأفة وما سن غل الجملة بل كان واجبا الا ان ذلك لتأذي الا انه قد تاذي ثقت لفتن بفتن
 فوجبت الصدقة ولم اجري الوجه الاول في هذا وقد يمنع بان استحقاق لشعر الا ان انما هو بمنزلة الى من قام به الاحرام حالها او مخلوقا
 فان خلاف ذلك تخلوا للمحرمين فلهذا خصصناه الاول بقى ان الحرم اذا خلق رأس الحرم جميع فيه فتقويت لاسن استحق والارتفاق بازالته
 ثقت غيره وقد كان كل منهما باقراده موجبا للصدقة فربما يقال ان كمال النجاسة بهذا التبع فقتن وجوب الدم على الخالق كما قال ابو حنيفة
 في الادب ان بالزيت البحت وجوب الدم لا يتبع امز لو ان ذلك منها لم يوجب كليلين الشعر واصالة لتطيق قتل الله ام فكم مات النجاسة
 بهذه الجملة فوجب الدم وتقرير الخلاف مع الشافعي ظاهر من الكتاب فبني عدم الزام الحرم شيئا اذا كان غير مختارا تقدم غير مرق في الصلوة
 واصبوع من ان عدمه يسقط الحكم عنده وعندنا لا يثبت عدمه عندنا على الخالق مطلقا عدمه الموجب ما ان كان حلالا لخلو الخلق غير مختار
 فلهذا كان الارتفاق لم يحصل له وهو الموجب عليه فان قيل قد اشر امر مخطو او هو امانة المخلوق الحرم على الهيئته ان كان باختياره
 وبغير اختياره اولى فلنا المعاصي انما هي اسباب العقوبة الاصل ولين كل معصية توجب جزا في حكم الدنيا والآخرة وهو متفق في الرأفة
 فتقول اما الحلال فاختارنا وبقا طبع شجر الحرم بجميع تقويت من مستحق متعقب للجزاء والواجب اتباع الدليل لا الفيه كونه نصا واما الحرم
 فسلان الموتر للجزاء في حقه موثقل الارتفاق بقضاء الثقت فان كان على وجه الكمال كان الجزاء وما ولا انصدقة فقيده الاضافته
 الى نفسه ملقى اذا لم يثبت اعتباره وعقيدته هو متعلل باسوة ثابتة والحاصل ان نفسه محل لم يحصل لا يدخل في التعليق والا
 امتنع القياس فالاصل الفاء المحال الا ان يدل على قصد تخصيص حكم به ليس لامتزله خصوص اذا لم يمتد ثقت عليه
 مناسبة المناسبة فيتعدي من نفسه الى غيره اذا وجد فيه تمام الموتر وقصورا يروا الى الصدقة ومثقال مباشرة
 الفعل الذي به قصار الثقت ان كان جزاء العلة ولو حكما بان ياذن الحرم في خلق رأس الحرم عدم الجزاء على المشاء لم يخلو
 راسه والا لزم الجزاء اذا نظر الى ذي رتبة مقصدة الثقت فان اختير المشاء في ادعى ان الارتفاق لا يحصل بمجرد روية كما قلنا
 منفع الجزاء في مجرد اللبس لذلك عكسه ما لو فرض طولها بما مع محادثة وصحة واستشاق طيبة ولو كان الى شئ قلقت
 باختيار الاول ونفى الجزاء عن النائم والكدر ولا يلزم معنى في كل موضع كالصلاة وغيره الا ان الفناء فيها مشا علق بمجر وجود
 الكلام مثلا وهنا قد فرض تعليق الجزاء بالارتفاق الكائن عن مباشرة السبب لو حكما قوله فصار كالمغزو يعني كمال لا يرجع
 بالعقر على من غيره بغيره من ترويج بها اذا ظهرت اتم بعد الدخول لان بدله وهو ما لا من اللذة والراحة حصل للمغزو فيكون

حيث اوجب

انما حصل

في جميع ذلك اذا انزل واعتبر بالصوم ولكن ان فساد الحج يتعلق بالمعراج ولهذا لا يفسد بسائر المحظورات وهذا ليس بجواب
مقصود ذلك يتعلق به ما يتعلق بالمعراج لان فيه معنى الاستمتاع ولا يتعلق بالمرأة وذلك محظور الاحرام فيلزم عدم الصوم لان المحرم فيه قضاء
الشهوة ولا يحصل بدون الا ان فساد الفرج وان جامع في احد السيلين قبل الوقوف بعرفة فسد حجده وعليه في الحج كما يصح من لم يفسد

قوله في جميع ذلك ظاهر اشارة المسئلة المشهورة القليلة بثبوت المعراج فيادون الفرج والمفاج بالتركيب المذكور اعني قوله انما يفسد احرامه في جميع ذلك
اذا انزل انه يفسد احرامه واذا لم ينزل لا يلزمه دم وهذا لانه لو اريد مجرد معنى الجملة للاول وهو اذا انزل يفسد كان لفظه يفسد الفوا اذا اذا
المعنى ثابت مع الاقتصار على قوله وقال الشافعي رجع يفسد في جميع ذلك اذا انزل فالمعنى ما ذكرنا وتحقيقه انه قصده لصوم المذكورة على علمه بفساد
اذا انزل وفيه تقدم وتأخر والاصل انما في جميع تلك الصور فساد الاحرام بالانزال وهو معنى قولنا انكم فيها الا لفساد بالانزال فيغير مجموع الامر من
من الفساد بالانزال وعدم وجوب شيء عند عدم الانزال لانه لم يسهل فيها حكم سوى ما ذكره من ذهب الشافعي بمجموع الامر من في قول يفسد الصوم
الاشياء بما جعل عليه وعادتم نصب خلاف باعتبار قوله ثم قصد المصنف انما في المبسوط الذي فيه ما علمت من قوله خلافا للشافعي في قوله قياسا على الصوم
فان لا يلزمه شيء اذا لم ينزل ثم ذكر المصنف الفرق الذي ذكره المصنف على هذا ان تعرض في تقرير المذهب للطرفين فيمكن تحييد كلامه فالتعرض للاول
ولنا ان فساد الاحرام يتعلق بالمعراج يعني انما يتعلق به ثم استدلى على بطلان ما ذهب اليه من ان فساد الاحرام لا يتعلق بالانزال بل بالانزال
ان سائر الاحرام يفسد بالانزال والنفص ورد في المعراج بصورته فانه عليه السلام انما سئل على الجماع وطلقة يفرق الى ما بالصورة الخامسة فليتعلق
الجواب بالفساد بحقيقته ولو لا ذلك النص لم نقل بان الجماع ايضا مفسد لان قصي يجب في الجماع القضاء وفي الصوم كفارة فكانا متساويين في الكفارة
في الصوم لا تجب بالانزال مع المسئلة كذا في القضاء وعدم وجوب القضاء حكم عدم الفساد فثبت عدمه وهو المطلوب التعرض للثاني بقوله لان فيه معنى
الاستمتاع بالمعراج ووجهان مرجح فيهم فيه لفظ جميع ذلك والمراد به ما قلنا من ليس بشهوة والتقبيل والمعراج فيادون الفرج لا يفيد الانزال كما يفيد لفظ النهاية و
الالم يكن لقوله بعد ذلك اذا انزل معنى وكان يخيل الى قولنا في المسئلة مشهورة مع الانزال اذا انزل فالاصل من العبارة الى قوله فيادون الفرج الا
ان في ليس بشهوة والتقبيل والوطي فيادون الفرج استمتاع بالمرأة اعلم من كونه مع انزال او لا وذلك محظور لاحرامه فيلزم عدم الصوم بخلاف الصوم
الذي قسمت عليه عدم لزوم شيء اذا لم ينزل والفساد اذا انزل لان المحرم فيه قضاء الشهوة فلا يحصل المحرم فيه فيادون الفرج الا بالانزال ثم
انما يفسد عنده لان تحريمه بسبب كونه لغويا لكن الذي هو الكف عن قضاء الشهوة من المرأة وقبله ثم لم يجد محرما اصلها بل الثابت فعل مكرره
فلا يوجب شيئا بخلاف ما نحن فيه فان بالاستمتاع بالانزال يحصل محظور الاحرام فيتقرب الجواب مع الانزال ثبت الفساد بالنص قوله فيفسد
حجه وعليه شاة وكذا اذا تعدد المعراج في مجلس واحد لمرة او فسوة والوطي في الدبر كونه في التقبل عندنا واحد في الروايتين عند ابي حنيفة
وفي اخرى عنه لا يتعلق به فساد الاول اصح فان جامع في مجلس آخر قبل الوقوف ولم يقصد به رفض الجماع الفاسدة لزمه دم اخر عندنا
وابي يوسف ولو لو في المعراج الثاني رفض الفاسدة لا يلزمه بالثاني شيء كذا في خزانة الاكل وقاضي خان وقدمنا من المبسوط قريبا
اللزوم الموجب لتعدد المجلس عندنا من غير التقيد وقال محمد يلزمه كفارة واحدة الا ان يكون كفر عن الاول فيلزمه اخرى واكثر
اعتباره على ان تغيير الجنابات المتعددة بعدة متحدة فانه نفس في ظاهر الرواية على ان المحرم اذا جامع النساء ورفض احرامه واقام
يصنع ما يصنع الحلال من المعراج وقتل الصيد فعليه ان يعود وكما كان حراما قال في المبسوط لان باسناد الاحرام لم يصرف خارجة قبل
الاعمال وكذا اتمية الرضا وارتاب المحظورات فهو محرم على حاله الا ان عليه جميع ما صنع وواحد لم يبين ان ارتكاب المحظورات مستند
قصده واحد وهو تعجيل الاحلال فيكفيه لذلك دم واحد انتهى فكذا الوقت ودعا بعد الاول بقصد الرضا فيه دم واحد وما يلزم

الاشياء

ن الجماع والطيب

فحصل من طواف طواف القعدة محمد بن علي صدقة وقال الشافعي لا يسن به لقوله عليه السلام الطواف صلوة الا ان الله تعالى اياهم فيه
 المطلق تكون الطهارة من شربة وكذا قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق من غير قيد الطهارة فلم يكن فرضا قبل هي سنة ولا سنة معهما واجبة
 لا يجب بتركها الجبر ولا الجبر بوجوب العمل فيثبت به الوجوب فاذا اشترع في هذا الطواف وهو سنة يصير واجبا بالشرع وبذلك حمله
 نقص بترك الطهارة فيجوز بالصدقة الطهارة للغير بقتله من الواجب بايجاب الله وهو طواف الزيارة وكذا الحكم
 في كل طواف هو تطوع ولو طواف الزياره فيجوز تأجيله شاة لا به ادخل النقص في الركن

ثم ذكر فيها ايضا قتال واذا طاف اربعة اشواط من طواف الزيارة وقد قصر ثم جاز فليس عليه شيء وان لم يكن قصر فليطه ومفهوم
 هنا والدار علم اخذ التفصيل من اخذه ان كان اذا خفف الموجب بعد وجود احد ما بعد الوقوف وتماثل ان يستشكل بان الطواف قبل
 احسن لم يخل به شيء فكان ينبغي ان يجب الجوز وان كان سوال ابن عباس وقتنا وانما كان فممن لم يطف للعلم بان فتواه بذلك فتوى
 الجناية على احرام من فساد ولو كان قارنا اعني الذي طاف للزيادة قبل الحاق ثم جاز قال في البداية عليه شاة ان البقاء الا حرام لها
 جميعا وروى ابن سامة عن محمد في الرقيات فممن طاف للزيادة جاز قبل الا عادة قال محمد اني القياس فليس عليه شيء ولكن باصنعة
 احسن فيما اذا طاف جنب ثم جاز ثم عاد طاهر ان يوجب عليه وما كذلك قول ابني يوسف وجب القياس ان الجمار وترق بعد التحلل لما عرف
 من ان الطهارة ليست بشرط صحة الطواف وجه الاستحسان ان بالعادة طاهر ينسخ الطواف عند بعض مشايخ العراق ويصير طواف المعبر بركن
 لان الجناية توجب نقصا فاحشا فيبين ان الجمع كان قبل الطواف فيوجب الكفارة بخلاف ما اذا طاف على غير وضوء يعني ثم جاز ثم عاد فتوضا لاشي
 عليه لان النقصان ليس في طهر من شاة الاول فيقع جماعة بعد التحلل به كذا في البداية وفيه ما مل فان الانفساخ ان قال ببعض المشايخ فتد قال اخرون بعدم
 صحح فلم يلزم وعلى تقديره وقوعه شرعا قبل التحلل انما هو جوب البدنة لا المطلق الدم اللهم لان يقال انه قبله من جردون وجه وسوجه عدم الانفساخ لاشي

فصل قوله ومن طاف طواف القعدة ومحمد بن علي صدقة موافق لما في عامة الشيوخ وصرح به عن محمد ومخالف لما في بسوط شيخ الاسلام قال ليس
 طواف التيمم محرم ولا اجبا شيء لانه لو تركه لم يكن عليه شيء فكذا تركه من جبر والوجه ان الذان البطل بهما الممكون الطهارة سنة اعني قوله لا يجزى كذا الجابر
 ولان الجبر يوجب العمل كالأمر بالظاهر ولما استشعر ان يقال على الاول لزوم الجابر بطلان ممنوع وهو اول المسئلة فانما تنفي في غير الطواف الوجوب
 وقد يقرر بان كل ترك لا يخلو من كونه في واجب فان الطهور اذا شرب فيه صار واجبا بالشرع ثم يخرجه النقص ترك الطهارة فيه غاية الا
 ان وجوبه ليس بايجاب تعال بابتداء فانه لا تقاعد في المطن من الدم اله الصدقة فيما اذا طافه حتى وثا ومن البدنة الى الشاة اذا طافه

جبنا **قوله** لقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة روى الترمذي عن ابن عباس عنه عليه السلام انه قال الطواف بالبيت صلوة ان
 الحكم متكاملون فيه فمن تكلم بالحكم لا يجبر وجه الاستدلال انه تشبيه في الحكم بدليل الاستثناء ومن الحكم في قوله لا اكتم متكاملون فممن لم يكمل فانه قال في قول الصدقة
 في حكمه الا اني جاز الحكم فيصير سوا الكلام داخل في الصدر وسنة اشراط الطهارة واستدل ابن الجوزي بما في الصحيحين من ان شاة انما حلت
 وقال لها عليه السلام اقضي بالقضي الحاج غير ان لا تطوف بالبيت رتب منع الطواف على انتفاء الطهارة وبذلك حكم وبسبب وطاهر ان الحكم يترك
 بالسبب فيكون المنع لعدم الطهارة لعدم دخول المسجد للحائض ولذا في الجواب عن الاول طر لقان احد ما ينظم الجواب وعن هذا هو
 تسليم انه تشبيه في الحكم لكنه خبر واحد ولم يلزم نسخه لاطلاق كتاب الصدقة لثبت به الوجوب لا الاشارة من الاستدلال الكفاية بحجج
 وليس ذلك لازم مقتضا بل لانه القيقق به كيف ولو ثبت به اقتراض الطهارة كان سجاءه اذ قوله تعالى وليطوفوا البيت فخرج
 عن عمدت بالرد وان حول البيت مع الطهارة وعدمها فجعله لا يخرج مع عدمها نسخ لاطلاقه وهو لا يجوز قمرنا عليه وجه من اثبات وجوب
 الطهارة حتى انما تبركها والزنا الجابر وليس مقتضى خبر واحد غير هذا الاشارة العنفي الى نسخ اطلاق كتاب الصدقة قال ويؤكد
 انتفاء الاشارة ما ذكره الشيخ تقي الدين في الامام روى سعيد بن منصور ثنا ابو عوانة عن ابني بشر عن عطاء قال حاضيت امرأته و

لأن الحنث من الأول فيجب بدم وإن كان جنبا فعليه بدنه كذا روي عن ابن عباس أن كان الجنابة اغتسل من الحدث فيجب حيد نقصانها بالبدنة
لأنه إذا طاف أكثر من جنبا أو حدثا لأن كل الشئ له حكم كله ولا يفضل أن يعيد الطواف إذا دام عليه ولا يدم عليه وفي بعض النسخ وعليه يعيد
لأنه إذا طاف أكثر من جنبا أو حدثا لأن كل الشئ له حكم كله ولا يفضل أن يعيد الطواف إذا دام عليه ولا يدم عليه وفي بعض النسخ وعليه يعيد

أطوف مع عائشة أم المؤمنين فأتت بها عائشة سنة طوافها وقال روي أحمد بن حنبل ثنا محمد بن جعفر عن شعبة قال سألت
أبا داود منصورا عن الرجل يطوف بالبيت على غير طهارة فلم يراه بأسا وقد اتطم بأذنه الجواب عما أورده ابن الجوزي ثانياً
ذلك التقدير ونقول بل التشبيه في الثواب لا في الأحكام وقوله إلا أنكم تتكلمون فيه منقطع كلامه مناصب بيان لأبائه الكلام فيه
وجب المصير إلى هذا لأنه لو كان كما قالوا لكان المشي متممًا لدخوله في الصدور وكان الشئ رده استشفرة منه وهو أن يقال المشي قد علم
أنه راجع قبل التشبيه فان الطواف نفس المشي فيثبت قال صلوة فقد قال الشئ الخاص كالصلوة فيكون وجه التشبيه ما سوى المشي فذا
أقصر على الأول لكن بقي الاختلاف مؤيداً للوجه الثاني فإن قيل الأصح هو الأول لأن الوجوب ثابت عندنا ولا بد من دليل وحله
على الوجه الثاني ففيه وما أورده ابن الجوزي ظاهر فيه والحديث المذكور يحتمل على الوجه الأول فوجب المصير إليه ونخص الاختلاف أيضاً
باجل المسلمين وباتفاق رواية مناسكه عليه السلام أنه جعل البيت عن يساره حين طاف ولا يراه وجب ستر العورة في الطواف
فلو طاف كشاف العورة لزم الدم أن لم بعده فالجواب لو كان الأول هو المعتبر لكان مقتضاه وجوب طهارة الثوب والبدن فيه لكن
صرحوا بعدم وجوبها وفي البدائع أنها ليست بشرط بالإجماع فلا يفتقر تحصيلها ولا يجب لكنه سنة حتى لو طاف وعلى ثوبه نجاسة كثر
من قدر الدرهم لا يلزمه شئ لكنه يكره انتهى فيحتمل الحديث على أن التشبيه في الثوب كما هو المذهب وليغاب إيجاب الطهارة إلى ما أورده
ابن الجوزي وإيجاب ستر العورة إلى قوله عليه السلام إلا لا يحسن بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان قال محمد بن من طاف تطوعاً
على شئ من هذه الوجوه فاحببنا أن كان بكلمة أن يعيد الطواف وإن كان قد رجع إلى الله فعليه صدقة سوى الذي طاف وعلى ثوبه نجاسة
هذا وما ذكره في بعض النسخ أن في نجاسة البدن كله الدم لا أصل له في الرواية والحداء علم وقد يقال فلم تلتحق الطهارة عن الجنس بالطهارة
من الحدث وهو الأصل المفصوص عليه قياساً بستر العورة وليس هذا قياساً في إثبات شرط بل في إثبات الوجوب وقد يجاب حاصله في
الأسبواب أن حكم النجاسة في الثوب أخف حتى جازت الصلوة مع قليل النجاسة في الثوب ومع كثيرها حالة الضرورة فلا يمكن نجاسة الثوب
نقصان في الطواف وهذا يخص لفرق طهارة الحدث دون الستر ثم أفاض فرقاً بين الستر وبينه بأن وجوب الستر لأجل الطواف أخذ من قوله
عليه السلام إلا لا يحسن بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان فبسبب الكشف يمكن نقصان في الطواف واشتراط طهارة الثوب ليس للطواف على
الخصوص فلا يمكن تركه نقصان فيه ولم يبين الجهة المشاركة للطواف في سبب المنع وأما في الباب فنقل الشيخ من الطواف مع الثوب النجس
ليس لأجل الطواف بل لصيانة المسجد عن أذخالة النجاسة وصيانة عن التلوين فلا يوجب ذلك نقصان في الطواف فلا حاجة إلى الجبر إلا أنه
نفى سببية الطواف بالحكمة وقوله المنع من الطواف مع الثوب النجس أما أن يكون سناه أنه لو كان منع مكان لصيانة المسجد وإن المنع
ثابت مع النجاسة وكذا أثبت الكراهية به إلا أنه لا يبلغ إلى الوجوب فلا يمتنع موجباً للجبر والصدقة بما أعلم ولم يذكر في ظاهر الرواية تخصيص
بسوى سطر الثوب والتبليغ بغير تيمم البدن أيضاً قوله فكان الحنث فإن قيل لم يختلف الجابر في الفرض والنفل في الطواف دون
الصلوة فالجواب أن الأصل أن لا يختلف الجابر باختلاف الجمالية اعتبار السبب على وزن سببه فلا يترك إلا للضرورة الشرعية وقد أمكن
في الحج لشرع الجابر فيه متممها إلى بدته وشاة وصدقة فاعتبرت تفاوت الجابر بتفاوت الجمالية وتعد في الصلوة أو لم يشرع الجابر

سنة فاشتهر انفسه بسبب ما حدث فيلزمه شاة فلورجم ال اهل الجوار ان لا يـود

روايتين وفيه رواية ثالثة هي رواية الى شخص انه يجب الصدقة لان طواف الحب مستحب حتى يتحلل به الا انه ناقص والوجوب
 يتكرر لطواف الصدقة بالدم فليجب بالنقصان لا يجب بالترك والجواب ان مناط وجوب الدم كمال الجنابة وهو يستحق في الطواف مع
 الجنابة فليجب به كما يجب بتركه انما يقتضيه وجوب الدم بطواف القروم جنباً ولا يلزم بتركه شيء اصل الثبوت الجنابة في فعله جنباً وعدمها
 في تركه فالإدراك الجنابة فان قلت ذكر الشيخ في الشرق بين لزوم الدم في طواف الزيارة محذراً والصدقة في طواف القروم محذراً وكان
 فيه ادخال النقص في الراجح بالشرع انما اظهر التفاوت بين ما وجب بايجاب الله تعالى اتداء وجباً تعلق وجوبه بايجاب العبد وهذا الشرق
 ثابت بين طواف القروم والصدقة فلم يتحد حكماً فالجواب منه قيام الفرقان وجوبه بخصائص الى الصدر الذي هو فعل العبد كوجوب
 طواف القروم بفعله وهو الشرع ولهذا الواجب تركه اذا لم يجب لعدم فعل الصدقة في الحيطة لطواف العبرة جنباً او محذراً
 فعليه شاة ولو تركه من طواف العبرة شوطاً فعليه دم لانه لا دخل للصدقة في العبرة فهو كسائر حجج جانب الوجود بالكره وعن
 هذا ما ذكر من ان الركن عندنا هو الاربعه الاشواط والثلاثة الباقية واجبة لان تركها يحرم بالدم وانما يجزى الواجب وهذا حكم لا
 يخلل به لانه محل النزاع اذا جبر بالدم ممنوع عند من يخالف فيه وهم كثير بل جبراً به لا قامة الاكثر مقام الكل وسبب اختصاص
 هذه العبادة به على خلاف الصلوة والصوم اذ لا يقيم الاكثر منهما مقام الكل قوله عليه السلام الحج عرفة ومن وقف بعرفات
 فقد تم حجة مع العلم بقاء ركن آخر عليه ومكاناً هذا بالاس من فساد الحج اذا تحقق بعد الوقوف ما يفسده قبله فلعنا ان باب الحج اعتبر فيه
 شرعاً هذا الاعتبار والطواف منه فاجرياً فيه ذلك وهذا هو الوجه في اثبات القامة المذكورة وانما قلنا ان هذا الوجه لان الوجه
 الاخر غير منتفص وهو ان المأسورة الطواف وهو يحصل بمرة فلما فعل عليه السلام سبعا احتل كونه تقدير الكمال للمالا يجزى اقل منه
 فثبتت المتيقن من ذلك وهو انه شرط الكمال او للاعتداد ويقام الاكثر مقام الكل وكذا ذلك الركوع يحجب شرطاً او الكثرة
 وكاليتي في اكثر الدمار للمصوم يحل شرعاً في كل ولا يخفى ان المأسورة الطواف وهو اجزاء يقتضي زيادة كل من يحتمل كونه من حيث
 الاسراع ومن حيث التثنية فلما فعل عليه السلام تسعة كان منقصاً على احد المتحتمين ثم وقوع التردد بين كونه للكمال او للاعتداد
 على السواء لا يستلزم كونه المتيقن كونه للكمال فانه محض حكم في احد المتحتمين التساو بين بل في مثله يجب الاحتياط فيعتبر للاعتداف
 اليقين بالخروج عن الهدية وعلى اعتبار كونه للاعتداد يكون اقامة اكثره مقام كل منافيا له في التحقيق اذ كون السبع للاعتداد
 معناه انه لا يجزى اقل منها واقامة الاكثر لازمه حصول الاجزاء باقل من اسبغ خفيف يرتب لازماً على شيء وهو مناف للمأسورة
 ثم يعجز به فاشتهر بالحق ما ذكر الركوع والنية باطل اما ادراك الركعة بالركوع فبالشرع على خلاف القياس لانه لم يقل باجزاً
 مثل ركعات عن الاربع قياساً واما النية بعد ان من رد المختلف الى المختلف فانما تعتبر المسالك السابقة على وجود النية منتزعة
 على وجودها فاذا وجدت بان ينوي انه صائم من اول النهار تحقق صرف ذلك الموقف كله مدقاً فانما تناقضت النية بالكل
 لوجودها في الاكثر ولا بالاكثرة وكان سبب تعللها بالكل من غير قران وجودها بالكل لخرج اللازم من اشتراط قران وجودها
 بالكل بسبب الصوم الحالك على ما سافنا ايضا في كتاب الصوم وليس بان من فيه كذلك هذا اذا كان الوجه الاول هو وان كان الوجه

ومن ترك السعي بين الصفا والمروة فعليه دم وحجته تام لان السعي من الواجبات عندنا فليزوم بتركه الدم دون الفساد ومن افاض قبل اتمام
 من عرفات فعليه دم وقال الشافعي ربه لا شيء عليه لان الركن اصل الوقوف فلهذا لم يترك الا طائفة شئ ولما ان الاستدانة الى غروب الشمس
 لقوله عليه السلام فادعوا بعد غروب الشمس فيجب بتركه الدم بخلاف ما اذا وقف ليل لان استدانة الوقوف على من وقف فيها
 لا يلا فان عاد الى عرفه بعد غروب الشمس يسقط عنه الدم في ظاهر الرواية لان المقدور لا يصيد مستدركا واختلافهما اذا عاد قبل الغروب
 من ترك الوقوف بالمروة فلهذا فعليه دم لانه من الواجبات ومن ترك من الجوار في الايام كلها فعليه دم لتحقيق كون الواجب بكيفية واحدة لان الحسب متحد

في المنعوبة او حنك يوم النحر اجزاء فخرج عن عمدة المذركه انما يكونا في البدائع وسواء يقتضي ان المذكور في شرح القاصي ينافي
 ما في الاصل وليس كذلك الا لو خرج نفي الدم وهو لم يترك سوى الاجزاء وما في الاصل لا ينفية ولو كان خلافا كان في الاصل بل هو الحق لان اصل
 ان العبادة متى شرع فيها جاز بقوت شئ من واجباتها فتقوت وجب الجهر وان كان لو لم يجز صحت كالصلوة بالسجود في السجود والاعادة
 في النذر فقد قلنا كل صلوة اذيت مع كراهية التحريم يجب اداؤها وبالحج مما تحقق فيه ذلك فيجب الجهر ولا يجنبه اذا غرت واجبة فان لم يجد
 وجب الجهر الاخر وهو الدم بخلاف الصوم لم يتحقق فيه جبر بخلاف الصلوة في الارض المنعوبة فان عدم حمل الصلوة فيها ليس من اميان
 الصلوة بل الواجب عدم الكون فيها مطلقا في الصلوة وغيره والاصل البيت عن سبيله فاختلف فيه والاصح الوجوب بفعله عليه السلام كذا
 على سبيل المرافعة من غير ترك في الحج بجميع عمره ما ذكرنا ان افضله عليه السلام في موضع التسليم يحل على الوجوب الى ان يقوم وليس
 بعده خصوصا اقران ما فعله في الحج بقوله خذوا عني مناسككم فعليه ان يعيد فان لم يعيد حتى يرجع الى ابله لم يرد ما دام التحلل من الحج فغنى في الرواية
 بمرتبته كرهه تركها وذكر محمد في الموقيات لا يقترب ذلك الشوط الى ان يصل الى الحج فيعتبر ابتداء الطواف منه قريبا فبما سلف فيه في ان يكون اجبا اذ لا
 فرق بينه وبين جعل البيت عن سبيله في الدليل وجعل البيت عن سبيله لانه ابتداء الطواف واجبة التبعة قوله ومن ترك السعي بين الصفا والمروة
 دم وحجته تام لان السعي من الواجبات عندنا وقد تقدم نسب الخلاف فيه مع الشافعي وغيره واتمنا دليل الوجوب بطلان ما جعله دليل الركعة
 خارج اليد في اشارة الى حرامه قال في البدائع واذا كان السعي واجبا فان تركه بعد فلا شيء عليه وان تركه لغيره لم يرد دم لان هذا حكم ترك
 الواجب في هذا الباب بل طواف الصدر وحل مكة عنه عليه السلام من حج بذي البيت فليكن آخر عمره بالبيت الطواف ونحوه للحض
 فاستقطعه للعدو وعلى هذا فالزام الدم في الكتاب بترك السعي يحل على عدم انعاده ولذا يلزم الدم بتركه اكثره فان ترك ثلاثة اشواط منه
 لم يرد منه شيء اى يطرح كل شوط مسكينا نصف صاع من بركة فدية لان يبلغ ذلك ما فديا بخيارا وكما يلزم بترك الدم كذلك يلزم بتركه
 فيه من غير عذر الا ان تركه لعذر وتقدم في الهداية ان في ترك الوقوف بمنزلة لغير عذر دم للعذر قوله ومن افاض قبل تسلي الامام
 قد تركنا مواضع من هذا الفصل لانها مفصلة ووافقة في الكتاب فترجع فيه ثم الاولى ان يقال تسلي ان تقرب اليك لانه لا ان
 الا فاضته من الامام لما لم تكن قط الا على الوجه الواجب اعني بعد الغروب منع السجدة باعتبارها واشار في الدليل الى خصوص الامام
 بقوله ولما ان اكتمل الله الى غروب الشمس واجبة والمحدث الذي ذكره وهو قوله عليه السلام فادعوا بعد غروب الشمس عن سبيل
 ولا شبهة في انه عليه السلام منع بعد الغروب ويمكن ان يقال كلما وقع من قوله عليه السلام في الحج يحل على اللزوم الا ان يقوم
 دليل بخلافه لقوله عليه السلام خذوا عني مناسككم وايضا ما تقدم من حديث الحاكم عن المسود خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال يا بعد فان اهل الشرك كانوا يدعون من هذا الموضع اذ كانت الشمس على رؤوس الجبال مثل عائم الرجال في وجوهها وانما نفع
 بعد ان تغيب فان هذا السوق يغيب الواجب باذني تامل فيه وسائل الاضافة قبل الغروب كذا ما في بحث الوقوف بمرقة
 فارجع اليها تستفي عن اعادتها وهذا قوله في ظاهر الرواية يستحب عمدا قدماه هناك من رواية ابن شجاع قوله وحجتكم لفظا
 فيما اذا عاد قبل الغروب ذكر الكرخي ان يسقط لان الواجب الاضافة بعد الغروب قد وجد وتقدم عليه وجوابه فانه الحق فارجع اليه

قال وإذا قتل الحرم حبيد أو دمل عليه من قتله فعليه الجزاء أما القتل فلهو تعالى لا يقتلوا الصيد والذئب حرم ومن قتله منكم متعمداً الجزاء لا ينعى على الجاني وأما الدلالة ففيها خلاف الشافعي هو يقول الجزاء يتعلق بالقتل والدلالة ليست بقتل

ويخرج البعير والشاة المتوششان لحرصه لوصفهما وكون ذكاة النبطي المستحسن بالفتح والاولى المتوشش بالفتح لا يلائم الذكاة بالروح
البعير وان كان مع الامكان وعدمه لا يصيد به ككلبه لانه ليس بصيد سوا كان الاميا او وشيا لان الكلب ياتي في الاسل
لكن بما يتوشش وكذا السور والابهي ليس بصيد لانه متاشل بالبري منه فحينه روايتان عن ابي حنيفة هذا القول عليه في كونه برياً وكثر
التوالف في البر والبحر لا يصح كون مثواه فيه كظاهر عبارة الكتاب كذا في النهاية وعلى اعتباره لا يجب ان يفتل كلب المار والصفحة المائي
لا يعيش في البر وهو مائي المولد وتختلف في انه يل سباح كل كان صيد البحر او ياكل اكله منه فقط فحق المحيط كلب يعيش في المايكل
وصيده المحرم انتهى قال بعضهم كاسمك الصفدج والسرطان وكلاب المار وفي مناسك الكراشي الذي رخص من صيد البحر المحرم هو كاسمك الصفدج
هو الاول لان قوله تعالى اصل لكم صيد البحر وطعامه متيناً وحقيقته عموم ما في البحر وفي المباح الماصية البحر فحقيل حطيطا والخلال والمحرم جميعا كالوا
او غير ما كول ويستدل بالآية وانما في الاصل من قوله والذي رخص المحرم من صيد البحر هو كاسمك الصفدج فاما طير البحر لا يخصص فيه المحرم فقد شرع في
بما يفيد تعميم الاباحة وان المراد بالقابل المائي لا يملك الصفدج جعله شمس الامن في المايكل من صيد البحر مطلقاً وكذا قاضي خان ومنع قيل الحكم بكل
بناء على ان مولده في البحر وان كان يعيش في البر حتى في ذلك ويشد للسرطان التمساح والسحفاة وهذا يستثنى من صيد البحر بصفه كاذب والغراب
والحجاة وانما باقي الفواشق فليست بصيد واما باقي السباع فانصرف عن علي في ظاهر الرواية ان يجب يقتلها بالبحر او لا بما يشاء ان اشتهر
المحرم وان اشتهر بالاذى يقتلها بالشي عليه ذلك كالاسد والفهد والعمر والصفدج والباري والامام صاحب البدائع فقسم البري الى ما كول وغيره
والثاني الى ما يمتد بالاذى غالباً كالاسد والذئب والفهد والذئب كالكماضين والكلب كالمضيق والكلب كالمضيق والاول والاخير والاخير
ويحل قتل الثاني ولا شيء فيه ان لم يصيل جعل ورود الرخص في الفواشق وروداً فيها دلالة ولم يحك خلافاً في كونه حكماً مبدئاً كاسمك الصفدج
ثم رايانه دوايه عن ابي يوسف قال في قاضي خان وعن ابي يوسف الاسد بمنزلة الذئب في ظاهر الرواية السباع كلها صيد الا الكلب
والذئب انتهى وسند ذكر ان شاعر الله تعالى ما هو الاسعد بالوجه فيما ياتي به والافرق في وجوب الجزاء بين المباشرة والتسبيح ان كان متعدياً فيه
فانصب شبكة للصيد او حفرة للصيد حقيقة فطلب صيد عنمن لانه متعدي ولو نصب طائلاً لنفسه فقتل به فمات او حفر حفرة للماء او حفر حفرة للماء
قتل كاذب فطلب فيها الاشئ عليه وكذا لو ارسل كلبه على حيوان سباح فاخذ يحرم وارسل الى صيد في اكله فهو حلال فتجاءز الى اسد
فقتل صيد الاشئ عليه لانه غير متعدي في التسبيح كذا لو طرد للصيد حتى ادخل في الحرم فقتله فلا شيء عليه ولا يشبه به الرميته يعني لو رمي الى اية
في اكل فاصابه في الحرم عليه الجزاء لانه عت جناية بالمباشرة قال الشهيد وهو قول ابي حنيفة في العلم وفيه كلام ذكره في صيد اسد
ان شاعر الله تعالى ولا والله القلب محرر انتم على صيد فقتل يجب عليه الجزاء ذكره في المحيط لان المباشرة لا يشترط فيها عدم التعدي فقتل
لوزجره بعد ما دخل الحرم وجب عليه الجزاء استحساناً ومثله لو ارسل مجوساً كلباً على صيد فزجره محرم فانه جاز فقتل الصيد فعليه جزاء
ولا يوكل واعلم ان الجزاء يقع بتعبد المقتول الا اذا قصد به التحلل ورفض احرامه في الاسل اصاب المحرم صيداً كثيراً
على قصد الاطلاق والرفض لا يرد عليه لذلك كله دم وقال الشافعي عليه جزاء كل صيد لانه تركب مخطو احرامه
بقتل كل واحد فله من موجب كل واحد كالمقتول برفض الاحرام لانه لا يرد عليه جزاء لانه لا يرد عليه جزاء لانه لا يرد عليه جزاء لانه لا يرد عليه جزاء

فأشبهه بجلالة المحل لا دلالة له من حيث أن مقتضى قوله وقال عظماء أجمع الناس على أن الدال الخزام وكان الدلالة من مخطوئته
 الأحرام دلالة تقويتها من على الصيد أو غيرها من متوجسه وتبذره فصار حكمه لا خلاف وكان المحرم باحرامه التزم الاقتناع بغير
 التعريف ببعض ذلك ما التزمه كالموجع بخلاف المحل لا دلالة للزمام من حيث أنه على ما جرى على ما روى عن أبي يوسف رحمه الله
 والدلالة الموجبة للبراء أن لا يكون الدلول عالما بمكان الصيد وأن يصعد في الزلافة حتى لو كان به وصعد غيره لا ضمان على المكذب
 ولو كان الدال حلالا في المحرم لم يكن عليه شيء لما قلنا أو سواه في ذلك العامد والناسي كالدالة ضمانا يعقده وجوبه لا خلاف

فصل الصيد من مخطوئته الأحكام والاحتكام بمخطوئته البناوة لوجوب ارتقاها كما لصوم والصلوة لأن الشرع جعل الأحكام لا رمالا
 يستخرج منه إلا ما دام الاحتمال لا يرى أنه يمكن في الاجتهاد إلا ما كان يرتفع بالاحتكام المخطور وكذا الدلالة إذا حرمت بغير أن يبرأ
 والمرأة إذا حرمت بغير أن زوجها يحججه المتطوع لما لم يكن ذلك في حق الزوج كان له أن يحلها بفعل شيء من المخطوئته فكان مقتضى الصيد
 هنا قاصدا إلى تعجيل الاحلال لا إلى الجناية على الأحكام فتعجيل الاحلال يوجب ما وجب كما في المحصر بخلاف ما إذا لم يكن على قصد الاحلال
 الدالة قصد الجناية على الأحكام تقتضي كل صيد فيلزمه جوار كل صيد وقد بينا أن جوار الصيد في حق المحرم ينبغي على قصد حتى أن فيها الفسطة
 لا يكون ضمانا للجوار بغير الجوار ناصب الشبهة كذا في المبسوط ولوروى إلى صيد يعقبى إلى آخره تقتلها فوجب قيمتها وكذا لو اضطرب اليهم فقتل
 على عيشته ولو لم يلقها فأنه جماعة نزولوا بيتا بمكة ثم خرجوا إلى بني ناضر والحدود ان غلبت الباب فيه حمام وغيره فأخذوا جوارها ما كانت
 فغلبت كل واحد منهم جوارها لأن الأمر بين سيدوا بالأمر والغلبت بالأغلق ولو لم يفر صيدا يقتل صيدا آخر ضمنها وكذا لو أرسل محرم
 كلبه من جزاء آخر فمن قوله فأشبهه دلالة المحل حسا لا كون المدلول جلالا اتفاقا والمرد شبهه دلالة الاحلال على صيد المحرم
 غيره حلالا أو محرما فإنه استحقق الأمن بكونه في المحرم كما استحقق الصيد مطلقا الأمن بالأحكام فكما أن تقويتها للأمن المستحق
 بالمحرم لا يوجب الجوار كذا تقويتها المستحق بالأحكام لا يوجب قوله دلالة ما روي من حديث أبي قتادة أسي في باب الأحكام
 ونقلت من تخرجه من الصحيحين وغيرهما وليس فيه بل ولم يمت بل قال عليه السلام بل منكم أحدا مرة أن يحل عندها وأشار إليها قالوا
 لا قال فكلموا بالحق من محمدا وجرأت الال به على هذا أن علق أصل على عدم الإشارة وهي تحصل الدلالة بغير اللسان فأحرى أن لا يحل
 إذا دلالة لا نقض فقال هناك صيد سحرة قالوا الثابت بالحديث حرمة العلم المحرم إذا دل فلما فينبش أن الدلالة من مخطوئته الأحكام بطريق
 المحرم التي ثبتت أنه محرم أحرام هو جناية على الصيد فتقول جناية على الصيد تقويتها لا على تعقب قتلها فغلبت الجوار كذا في القياس الكون
 فذكر المحرم بعد ذلك فلا يحسن عطفه على الحديث لأن الحديث لم يثبت الحكم المتنازع فيه وهو وجوب الكفارة بل محل الحكم ثم ثبوت الوجوب المذكور
 في المحل إنما هو بالقياس على القتل وعن هذا الوجه والقياس الآخر الذي سذكروه وهو الحاق الدال بالمودع وقول خطأ أجمع الناس
 على أن على الدال الجوار وليس الناس في ذلك إلا الصحابة والتابعين يجب أن يحل ما عن ابن عمر رضي الله عنهما أن الجوار على الدال على أن لم يلق
 على دلالة قتل من فعله فهو من محرم الدلالة موجبة للجوار هذا وحديث عطاء غريب وذكره ابن قدامة في المنى عن علي وابن عباس رضي
 أن قول الطحاوي هو مروي عن عدة من الصحابة رضي الله عنهم ولم يرو عن غيرهم خلافة وكان إجماعا فيمنع من الرواية عن ابن عباس
 قوله كما هو مروي في القياس الآخر وتقريره التزم عدم التعرض للصيد بعقده خاص فيمنع ما تلفت عن ترك ما التزمه كما لمودع وأنه التزم
 كذلك فيمنع من لودل سارقا على الودعية منه قضاة بخلاف الاحلال الذي قاس هو عليه لأنه لم يمتزم عدم التعرض للصيد المحرم ولا سلم
 يعتقد خاص بل بموجب حكم الإسلام وترك ذلك يجب استحقاق عذاب الآخرة فلذا لودل سارقا على ما سلم أنفسه
 فقتله بآخر جزائه الأعظم إلى الآخرة ويعز في الدنيا من غير تضمن وإن كانت جناية أعظم من دلالة المحرم على الصيد
 قوله لا ضمان على المكذب بصيد لزوم الضمان على المصدق وفي الكافي لو أخبر محرما بصيد فلم يره حتى أبصره محرم آخر فلم يصديق

ولا يجوز ان يلحق مسكين اقل من نصف صاع لان النعمان المذكور منصرف الى ما هو معهود في الشرع وان اختم الصيام بقوم القتل طاعة الله
ليصور عن كل نصف صاع من كراوصا من ثم او شعيرة ما لان نقص الصيام بالقتول غير ممكن الا لا قيمة للصيام فقد دنا بالطعام وانقلبت
على هذا الوجه معهود في الشرع كافي باب القنية فان خضل من الطعام اقل من نصف صاع فهو غير ان شاء تصديق به وان شاء صام عنده يراك عليه
لان الصوم اقل من يوم غير مشروط وكون ذلك ان كان الواجب من طعام مسكين يعلم قدر الواجب ويصوم يوما كاملا ما قلنا ولو جرح صيدا
او نبت شعيرة او قطع عضو من فمهم ما نقصه اعتبار البعض بالكل كما في حقوق العباد ووقفت ريش طائر او قطع فواص صيد جرح من جرح الامتناع فعليه
قيمة كاملة لانه قوت عليه الا من يتقوت الله الامتناع فيجزم خراؤه ومن كسر ريش فعامة فعلية فبقيته وهذا امر وى عن علي وابن عباس رضي ولا نه اصل
الصيد وله عزيمة ان يصيد صيدا فنزل منزلة الصيد احتياطا لانه يفسد فان جرح من البهيض جرح ميت فعليه قيمته وهذا استحسان القياس انما لا يجر
سوى البهيض لان جوده الفرح غير معلوم وجه الاستحسان ان البهيض معدا ليجرح منه الفرح الحى والكسر قبل اوانه سبب الموت فيحال به عليه احتياطا

للقوم غير جرحه ولو سلم ان الظاهر الواجب عينا عند اختيار المدي لم يلزم منه وجوب تقويمه عند اختيار خصلة اخرى فليفت وهو ممنوع
قوله ولا يجوز ان يلحق مسكين اقل من نصف صاع ولا يمنع ان يعطيه اكثر ولو كان كل الطعام غير ان فعل جزا عن المقام مسكين نصف صاع
وعليه ان يكمل بحساب ويلحق الباقي بقوله عاقل في الشاة في المدي بنار على ان اصل القرية قد حسنت بالاراقة والطعام يتبع متم له قوله
عن من ما نقصه وان براه يبقى لا اثر وان لم يعلم امات او برأ ففى القياس نعين نقصن وفى الاستحسان نعين قيمة احتياطا لمن اخرج صيدا
من الحرم ثم ارسله ولا يعلم اذ هل الحرم ام التحجب قيمة ولو قطع سن ظبي او نقت شعيرة فنبت مكانا او ضرب عينا فابينت ثم شجبت
فما شئ عليه عند ابى حنيفة وعليه بعدة عند ابى يوسف باعتبار ما وصل اليه من الالم وقد روى عن ابى يوسف ايضا اعتبار الالم في الجأ
على العباد حتى اوجب على الجاني ثمن الدوار وادوية الطبيب ان ينابل في مناسك الكرا في لو ضرب صيدا من فمهم فانتقصت قيمته
او ازاد ادت ثمات كان عليه اكثر القيمة من قيمته وقت الجرح او وقت الموت ولو جرحه فكفر ثم قتل كفاخرى فاعلم كيف حتى قتله حتى قتله
كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الا الى ساقط وفى الجامع محرم بمرة جرح صيدا غير مستهلك ثم اذات الى عمة حية ثم جرحه كذلك فمات
متما فعليه للمرة قيمة صحيحا وللجرح قيمة الجرح الاول لو كان جرحه ثم حل من عمة ثم احرى ثم جرحه ثانيا فعليه للمرة قيمة والجرح الثاني
وللجرح قيمة والجرح الاول ولو حل من العمة ثم قرن ثم جرحه فمات فعليه للمرة قيمة والجرح الثاني وللقران قيمتان وبه الجرح الاول
ولو كان الاول مستهلكا ان قطع يده والثاني غير مستهلك باقى استهلاكها فعليه للمرة قيمة صحيحا للقران قيمتان وبه الجرح الاول
ولو كان الثاني قطع يدا اخرى فمضى ولو كان جرحا غير مستهلك سوار لانه لا يكسبه استهلاكه مرة ثانية قوله لاند فوت عليه الا ان يتقوت آلة
الاتساع يعنى وكان كالاتلاف فمذا كالتقاس الجارى فى الدلالة ما قد مرنا فان ادى الجرح ثم قتل لزمه جزاء آخر فان لم يود حتى قتله
فجزا واحد قوله عن علي وابن عباس رضي الله عنهما قال عبد الرزاق ثمان مائة عن عبد الكريم الجذري عن عكرمة عن ابن عباس
قال فى بعض النعمان قيمته المحرم ثمة دورى ابن ابى شيبة عنه قال فى كل بهيمة درهم وفى كل بهيمة نصف درهم ودورى ابن ابى شيبة
عن ابن مسعود قال حد ثمان ابن فضيل عن حبيب عن ابى عبيدة عن عبد الله قال فى بين النعامة قيمة وقال عبد الرزاق ابو حنيفة عن
واخرج ابن ابى شيبة مثله عن عمر بن الخطاب واخرج نحوه عن مجاهد بن جهم عن ابى شيبة عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر عن ابي ذر
قوله لا لم ينسب الادوية وعلا كسبه منى نعمته اى ومن كسر منى نعمته اى فى زمان عدم منسأ به فعليه قيمة وما مضى ثمانية عشر
والا لم يجب البهيض المذرة لان ضمان البهيض ليس لتمامه بل لوضعية البهيض المذرة بعرضية ان غير صيد فانتفى بها ما قال الكوفى اذا كسر
نعمته بذرة وجب الجزاء لان لشدة القيمة والحكمة غير نعمته لا يجب شيك وذلك لان الحرم بالاحرام ليس التعرض لشرب البهيض فقط وليس المذرة عرضية البهيض
قوله الكسر قبل اوانه سبب ته فحال عليه فليد ان الحكم فيما اذا جمل ان موته عن الكسر ولا فاما اذا علم ان موته قبل الكسر لا يجب فيه شي لانعدام الالم
ولانى البهيض لعدم العرضية واذا من الفرح لا يجب البهيض شي لان ما نمانه لاجله قد ضمنه ولو اخذ البهيض فحققت تحت حاجه ففسدت لا يتكلم الجواب
ولو لم يقصد فخرج منها فخرج وطار لا شئ عليه كذا لو نذر صيدا عن بهيمة ففسد منه حاله للفساد عليه لانه السبب الظاهر ولا يخفى عليك ان ذكرنا ان
الذكر كالتعليل فى مسئلة العارة التى توجد فى البهيض المذرة حتى وقته حيث حكم به بصفته بانما موته الى وقوعه في المبرور مرتب عليه

واسمه الكلب لا يقع على السبع من فاد العرف امسك ولا يحاد من بغيره شاة وقال زفره يجب بالغة ما بلغت اعتباره اما كوال السبع

اذا دللنا ان شاة لا يقع في مفهوم الضميمة فيقال مثلا لو جاز كالحالة الكتابية لم يبق الذكر الموصيات في قولنا من نيتنا كالموصيات فالحالة
وكذا في القيد بالشروط وسائر المفاهيم الخالقة فما جازكم عن هذا فمبينه جازنا عن مفهوم العدد والاشياء فان عدد خمس قد تحقق عدم
قصر الحكم عليه شرعا ونزع من ذلك فانه ثبت انفس على الذئب الحجة ايضا في الاحاديث لم يثبت في صدره على عدل قال قيل المحرم
كذلك او كذا الى آخر ما يبين من قريب فثبت عدم ارادة قصر ذلك الحكم على خمس فالفتح باب القياس لاثبات انفس تخصيص للآية وبسبب
التخصيص اعلن من غير ما أخرجه العلامة ايضا بالاتفاق واما ما كان المصنف جاز الحاق الذئب بطريق الدلالة وعلى التقديرين بل ان
العدد وكون اثبات دلائل ثابتا بانفس لا يخرج به الحال عن انه بطل خصوص انفس يحكي فيه على تقدم من انه لو ارادة ذلك كرهه ولا يحيط به
فيقول ستاسم الفواست سلنا لكل الحاق بالدلالة لا بد فيه على ما عرف من معنى جامع غير انه لا يوقت سوى على فهم الآية ومن البلية الاجتهاد
به لاساه كثير القياس الحكي ونسبته من اثبات معنى انفس لانه اذا كان كذلك فلا بد من تعيينه فاعينته من قولكم لاننا مبتدات بالآية
ونحوه او غيره في الحاق الذئب فهو الذي يثبت باعتباره سائر السباع فان يثبت ذلك دلائل فلهذا الفهم والدلالة واما ما جازنا لم يخرج
بالقياس بل بانفس وهو ما قد ساء من حديث ابى داود والترمذي من قول عليه السلام وكل سبع عاود وقال الترمذي حسن فان قيل نقول
من المراسل يخرج مجموع انفس على اخرجه وهو الحجة والعقرب الفارة والكلب الغراب والذئب اربعة اوجه العادي على ان المراسل في
حاله اعتداده وهو اذ جهل على المحرم فانه حقيقة اسم الفاعل به نقول اننا اذ افعال فقتله لاشي عليه كما سنده ثم منع الاحاق لانج ناسخ
على اصولنا لا يخص لشرطنا المتقارئة في انفس الاول فما لم يدارن به يكون العموم مرادنا فاذ اخرج بعضه بعد الحكم بآرادة الكل كان نسخا لا
بعد تحقق الحكم بالفرق والمخرج والتخصيص بيان عدم ارادة المخرج وان كان ناسخا عننا فبالحق اولنا نسخ بالقياس قلنا لا يخرج بالقياس بل بالدلالة
فان اذ تم الجاهز الدلالة الى كونها تعيش مخالطة بالاعتقان والانتساب كما ذكر بعضنا ان الحكم باعتباره وسنده ما باطلح الذئب وهو
لا يعيش مخالطة والحق ان الوجود المذكور يصلح الرأيا للضم لان الدلالة عند جميع وهي التي ليمونها مضمونها الموقفة مشروفا فيها كون السموات او
بالحكم من المذكور فهم منفس من منع التايفت لانه لا يظفر لولوية السباع بآرادة القتل من الفواست بل غاية المماثلة والاثبات منع تناسل
على اصولنا فثبت ما سمعت وعلل لعدم قوة وجهه كان في السباع روايتان كما هو في المحيط حيث قال وفي ظاهر الرواية السباع كلها حيوان
وعن ابى يوسف ان الاسك كلب العقور والذئب وفي القالبى لاشي في الاسد وقال ابو حنيفة ربه يجب قدس من السبع اربع
التي يخرج بكل قتل الاسد والفهد والنمر والباب من غير ذكر خلاف قوله واسم الكلب لا يقع على سباع غرنا فظاهر تخصيصه بالعرف ان يقع عليها
لغة بطريق الحقيقة وعلى هذا التقدير يتم مقصودنا في انه فان الخطاب كان مع اهل اللغة ولم يثبت فيه تخصيص من اشعر بغير السبع
بل ثبت استتمه لافيه على ما سمعته عنه عليه السلام من قوله سلط عليه كلبا فان سب سباع فالاولى منع وقوعه على سباع حقيقة لغة ولغة
في دعاء عليه السلام شغل المعنى المجازي العام اعني النفس المضاري الا يقال او عانا انه في كل السباع حقيقة هو دعاء انه في كل مقترس
من حقيقة والافراد المعنى الكلي فدار الامر بين كونه في العام مجازا كما قلتم او مشركا بمعنى لا الاشتراك المعنوي اولى بالاعتبار
عند الترويض وبين المجاز الا بالقول ذلك عند المتروك وهو عند عدم دليل وبيان النوع المخصوص المعروف عند اطلاق لفظ الكلب

وجزئ من المشير وهو الذي قام مقام المبرعين الدم واللحم فيسيرا فيعندم بأقدامهم وان اكل المحرم الذي لم يمس ذلك شيئا فعليه قتيعة
 ما اكل عندنا حذيفة ربه وكذا ليس عليه جزء ما اكل وان اكل منه محرم اخر فله شيء عليه في قولهم جميعا لما ان هذا مدينة طار لم يمسده
 باكلها الا الاستغفار صارت كما اذا اكله محرم غيره ولا يخي حذيفة ان حرمة باعذار كونه عليه كما ان كونه باعذارا يندخل في احرامه
 لان احرامه هو الذي اخرج الصيد عن المحللة والذابح عن الاهلية في حق الذكاة فصارت حرمة تناول هذه الوسائط مضافة الى الحرمة
 بخلاف محرم اكله تناوله ليس من محظورات احرامه ولا بأس بان يأكل المحرم لحم صيد اصطاده وحده ودججه اذا لم يبدل المحرم عليه
 ولا يؤكله صيد لا حله فالملك ربه في اكله اصطاده لا جمل المحرم له قوله عليه السلام لا بأس باكل المحرم لحم صيد من
 يصيد له او يصطاده ولا بأس ان يصطاده ربه قبل ان يذبحه الصياد في حق المحرم فقال عليه السلام
 هو ذكركم تقتل فعله اليه فعمل لحم سوار ذبح لا يعلم او نفسه قوله وفيه الان المشرع الخ حاصل اثبات الملازمة بين المشرع وغيره والاثبات مقام المشرع
 ثم نفى الثاني فيمنع الاول عن المشرع وبما اننا يقول فيمنع المشرع لانعدام الفعل الذي اقيم ونحن الى غير ذلك الكلام اخرج في اثبات
 المطلوب فان حصل في اثبات المقدرة القاطنة في الفعل حرمة وهي ان كانت من السمات بيننا وبين الشافعي لم يمتنع اليه ان كانت ممنوعة حسنة
 لا يتبع من المذكور ثباتها عليه فانه اذا منع الحرمة من عدم الاتفاقة مقام الميزان كما سألنا ونحن نتحتاج بعد تسليم حرمة الفعل الى امداد فان مجرد حرمة لا يوجب
 حرمة اللحم مطلقا كما لو منع شاة النيران لا يوجب حرمة اللحم الميته مع حرمة الفعل فيقال وفيه فعل حتى محرم فيكون القبح اعتبر في عينه على ما هو الاصل عندنا
 في اثناء التحريم الى الافعال المحمية ان يضاف القبح الى عينها لم يمتنع المانع بخلاف الشرعية الا ان يقوم دليل على خلاف ذلك كما في منع شاة النيران
 بثبوت القبح لا يمنع ان انا منع القبح هو ان يكمل الشرح اعتبر في عينها لانه جعله محظورا خرج الذابح عن الاهلية والمذبح عن المحللة
 فصار فعله في غير محله فكان عشا باعتبار الشاة كما لو شغل عاقل الذبح وجرد وجرد فانه بعد جردا او تحريمه عشا شاة غيره فانه لم يثبت احرارها عن محللة الذابح
 شرعا لا يمتنع واخراج عن الاهلية بالنسبة اليها فلم يعد عشا شرعا واذا سار ذبح المحرم عشا شرعا عشا قبيحا عينه فلا يمتنع اكله فيما كان محرم الاكل
 الصيد قبل ذبحه يوجب دليل الاخرين ذلك ان قوله تعالى محرم عليكم ميتة البر ما ذبحتم حراما يوجب حرمة اكله في قوله تعالى ولا تأكلوا مما يقتلوا بالصيد وانتم حرمة لغيره اخرج المحرم
 عن اهلية الذبح فقط وفيه الان الاول اضاف التحريم الى العين وهي بقية المباشرة فان الاصل ان يضاف الاحكام الى الافعال كما في كل من عاين
 الى العين كان احرارها عن محللة الفعل الذي هو متعلق الحرمة بالاصالة فانه جعل نفس هذا العين حراما ونفس احرارها لا يمتنع من اكله عن الاقتراب
 منع في احرارها عن المحللة ولا يمتنع ان يمتنع الى العين تجب ان تكون مجازا عقليا لم يمتنع ان يمتنع الى العين من اضافة الى الفعل الى مخالفة الى العين
 سببه فاقنا واننا الثاني ان التحريم بمعنى من جهة الذابح وهو الاحرام فوجب احرارها عن الاهلية والاحرام هو السبب الامر من عاين التحريم فاما
 في المسئلة التي تملي هذه لان الاحرام هو الذي اخرج الصيد عن المحللة والذابح عن الاهلية قوله عليه قتيعة ما اكل عندنا حذيفة يعني سوار ذبح فاما المذبح
 قبل الاكل ولا غيره ان ادى قبله ضمن ما اكل على حدة بالذابح وان كان قبله دخل ضمان ما اكل في زمان الصيد لا يوجب احرارها وقال القذوري في
 شرحه المختصر للكرخي لارواية في هذه المسئلة فيقول ان يقال يلزم احرارها آخر ويجوز ان يقال بغير احرارها وسوار يولى حذيفة نفسه وامر غيره او ارسلكه ولا فرق
 بين ان يأكل المحرم او يطعمه كلابه في لزوم قتيعة ما اكل لانه يقع بمحظور احرارها قوله فصار صفة التناول والذابح ان حرمة التناول بوجهه اهلية وكونه ميتة
 بوجهه بوجه عن الاهلية والصيد عن المحللة وثبوتها معا بوجهه الاحرام فكان الاكل من محظورات احرارها بوجهه سبب سبب خصبها وهذه حرمة محظورة
 في اثنائها لما تقدم من شرع الكفارة مع العذر فيجب بالجزا وبهذه التعليل استغنى الشيخ عن ايراد المسئلة بين ذابحين ما لو اكل الحلال من
 لحم بجهنم صيد احرارها قتيعة لان الاكل ليس من محظورات المحرم بل تقويت الامن الذي استحقه بحلولة في احرارها فقط وقت بمنتهى اذ عوت
 فحان حرمة كونه ميتة فقط وعن ذابح في خزانة الاكل لو اشترى المحرم بين صيد عليه حراره وللحلال اكله ويكرهه ميتة قبل ذكابه فان باع
 حازه ويحصل فتمت في الغدار ان شاركه في شجر احرارها والبهن وكذا المشوي جزاء او ايضا منتهى ثم ان اكله لا يحرارها عليه ولا يحرارها بغيره قوله خلافا
 لما لك فيما اذا اصطاده لاجل المحرم يعني في احرارها اما اذا اصطاد الحلال المحرم صيد لم يحرره فيختلف فيه نعمنا فذكر الطحاوي تحرره على المحرم
 قال الحرجاني في احرارها قال القذوري بذابح عاقل واعتمد على رواية الطحاوي قوله لعنه عليه السلام الحديث على ما في ابى داود والترمذي والنسائي

وهل يحرمه العبد في نفسه موانيت وجب دخول الحرم بصيد فعلية ان يسهل في
اذا كان في سبيله خلافا للشافعي وهو ان يسهل في مملوك العبد الحاجة العبد

شرعنا بسبب الانوار الى حمار الله تعالى فاذا نوت وجب الجزاء لتفويت ذلك الوصف الكائن في محل الاجنحية على عبادة تلبس
والتمسها بعقد فاحس بالكتاب مغلوطا فاعلم ان دخول الصوم فيه تفويت امن كائن للمملوك رجل في ماله لا يستملكه الا يكون بصوم ويجوز له جبر الامن القائل
ببائبات الفقه من مباحات نسبت الى من بين المجهود على وفق هذا وقع في الشرح الا ان مقتضى هذا النعمان هو ان يسهل على تعالي في حيازة مملوك
شبه الفوات اللازمة لتفويت الحال بكونه مختار من حقوق الله تعالى فربنا على كل وجه مقننه محتاطين في الترتيب المذكور فعلمنا لا يدخل الصوم
الى ان يضمن محل ملاءمات على من يوقل صيد الحرم وتوقل الصيد طلال في يد حال صنادق من حرم وجب على كل منهما ضمان كامل لتفويت كل
الامن الواجب الثابت لك يلزم بما لا ينفك والثاني البطلان بعد ما كان بعرضية ان يطبقه في شبيهة من ضمان التملكات قيمة واحدة على الآخذة
بما على رجوع الا على القاتل على قول ابن حنيفة فظاهر لانه في الاحرام يقول يرجع الآخذة على القاتل مع ضمانه ليس ضمان محل فلهذا اودى
وبما انما المزمع هناك وابتداء هنا لانه ضمان محل من وجهه معنى ضمان المحرم بوجه الله لضمان واذا تأملت رأيت خصوص الاعتبار في كل مسألة من هذه
بجوده ودون الجوة الا ترى انما لا ينفك فيما قبل سيقينا الله تعالى ترشد ان شاء الله تعالى ثم يدخل جزاء صيد الحرم في جزاء صيد الاحرام فلو قيل
محرم صيد الحرم وجب عليه جزاء بامد على وفق جزاء الاحرام خاصة تحقيق هذا المقام ان الثابت هنا هو واحد تعالي بسبب كتاب حرمة وادى
وذلك ان مقتضى ان الله تعالى حرم قتله ووضع كبد حرمة بسبب احكامه في الحرم ووجود الاحرام ايها وبعد استعمل ببائبات الحرمة فلو وجب جزاء
وهو الاحرام في الحرم لم يتحقق سوى تلك الحرمة وثبتت الامن انما هو من هذه الحرمة وعلمت انها حرمة واحدة فلهذا امر من حرمة العبد فلو
غير ان الله تعالى ثبت على انتهاك الحرمة الكائن بالقتل حال كونهما من سبب الاحرام جزاء بطلان الصوم وول النظر السابق حال كونها من حلول الصيد
في الحرم على وجوب جزاء لا يدخل فاذا ثبتت الحرمة على سبب بطلان كان محرم في الحرم ثم انتهكت بالقتل فيه تعذر في الجزاء للامام امتباره
في الوجوه من بطلان اعتبار على اعتبارها على الوجوه الذي اعتبره صاحب الشرح وهو ما اذا كان القتل مع الاحرام هو الوجه لانه
اذا لم يكن نقابا بذلك وانما كان التوقي لان كونه سببا لضمان خصوص عليه انفس القتل قال تعالى فحجزا عن قتل من النعم سخاوت الكون في الحرم
قال الشرح انما افادت ببينة حرمة التوقل لم يصح بل هو من الجزاء ان التفرج فظهر للعلماء على انه تفويت امر حتى يكتفى في الاحرام فوجب
على ذلك الوجه حتى على وجه لا يدخل فيه الصوم وعلية تروى في جناية القاتل والله سبحانه اعلم قوله وهل يدخله الهدي فيه روايتان في رواية
لا فليتا رضى بالاراقة بل لا بد من القصد بل يحرمه ان يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الصيد لا اذا كان دونه ولذا لو سرق المذبح وجب
ان يقيم عليه مقامه لانه لا يدخل الاراقة في غرامات الاموال وفي اخرى يتاوى فيكون الاحكام المذكورة على عكسها وانما يشترط كون قيمة الهدي
قبل الذبح قيمة التوقل لان الحق لله تعالى والهدي ان جعل لله تعالى واراته الدم طريق سائر شرعا يجعل المالك له فالحاكم القصد في الاتري ان
يجعل الا نتيجة خالفته سبحانه باراته ومنها قوله ومن دخل الحرم بصيد امس هو ملال حتى يظهر خلاف الشافعي فانه لو كان محرما وجب رساله
بمجرد الاحرام اتفاقا قوله خلافا للشافعي قاسه على الاشتقاق فان الاسلام بمينة خالفه تعالي ولا يرفع حتى اذا ثبتت حال الكف ثم طرأ عليه السلام
علم من ان حق الشرح لا يظهر في مملوك العبد بعد تقرر ملكه بطريقه لتفلسد من الله تعالى في حاجة العبد فنهك وهذا كذلك هذا ما ذكره المصنف وما سله
تقرر الجامع وترك لفتين عليه تخصيصه بمملوك العبد بطريق صحيح فلا يظهر فيه حق الشرح وان كان بمعنى هذه الحالة اذا لم يكن يتحقق كالاتفاق في ذلك في التفسير

وهذا هو

فعلية فتمتد الاثنا جف منه لان حرمتهما مثبت فسيب الحرم قال عليه السلام لا تخفى خلاها ولا يحصىد شوكتها ولا يكون للمصور في هذا القيمة على كل ان
حرمه تنادها بسبب الحرم لا بسبب الاحرام فكان من ضمان الحال على ما بيننا ويصدق في بطلته على الفراء اذا اداها ملكه كما في حقوقي العماد وكبره سبعه بعد
العلم لانه ملكه بسبب محفو بهر ما طار اطلق في بيده لتطرق الناس الى مثل الا انه لا يجوز البيع مع الكراهة بخلاف العبد والفرق ما بين كونه والتشبيد
الناس عادة عرفنا وغير مستحق الا لغيره بالاجماع وكان الحرم المشروب الى الحرم والنسبة اليه على الكمال عند عدم النسبة الى غيره ولا يثبت وطا لا يثبت
عادة اذا اختلفت اقسام الحق ما ثبت عادة وتثبت فيصدق ملك رجل فعل قاطعه قطة تحرمه الحرم حق الشرع وقوة اخرى منها فالملك كالتعبد
المملوك في الحرم وما جف من غير الحرم كخمان فيه كانه ليس مناهي وكما في حقيق الحرم ولا يقسم الا لاخره قال ابو يوسف يركب باس اسير فيمنه فيمنه فان من
الدواب عنه معتد ولذا ما به ربه الله بالمشافه لا تقطع بالمناجر ودخل الحظير في من الحيا ممكن لا يضره في مخزفه ولا يخرجه استثناء لا رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم يجوز قطع دبره وعقله والكل لا يملكه الست من جملة النساء وكل شيء في غير القرب حرام كذا ان فيه على الفراء وما فعله من دمان من الحيا ودم دبره وقال الشافعي في دم
واحد بناء على انه حرم باجماع واحد عندنا وعندنا باجماع اثنين وقد روي من قبل قال لان سبيحان في المقات غير مجرم بالعلم او لا يعلم في دم واحد خذ فانزله في الما

[illegible]

تتضمن خلايا

ومن اخرج طيبة من الحرم فولدت اولاداً فصارت هي واولادها فاعليه جزاء من لانت النسل بعد الاخراج من الحرم بقى
 مستحقاً للادب من شرعاً ولين واجب وذه الى ما منه وهذه صفة شرعية فليس الى الولد فان ادى جزاء حاشه ولدت ليس عليه
 جزاء الولد لان بعد اداء الجزاء لم يبق آمنه لان وصول الاصل والله اعلم بالصواب

لا يحرم العيين في حق الله تعالى وحرم عيكم عيبه المراضات التحريم الى العيين فيكون كقط التقوم في حقكم كما حرم وادبوا العيين الى العيين
 اراوا الله يقول لانه ينجى التعرض واطلاق اسم النسي على التحريم اطلاق اسم سبب على السبب انت علمت ان اطلاق التحريم الى العيين
 منع سائر الاله فاعلمت واكل منبرج في مطلق التعرض وحاصل اخرج العيين عن الحديث لسائر التعريفات فيكون تعليق تصرف ما بها عينا فيكون
 قتيلا عينة فيبطل ما ذكر من اذا ملك بيع البيع في يد المشتري فيباعها جزاء لانها مبيعا عليه صحيح اذا كان المتابعان محرمين فان كان البائع حالاً
 حقه المشتري قوله فيضيق الضيق لانه لساو البيع على هذا اذا كان محرم من قبله فمما عمنه وجب عليه جزاء ان ضامه لساو لساو واليه جزاء
 حق الله تعالى محله اذا كان البائع والواهب حالين اما البيع فظاهر كمن يبيع حرام من مسلم فملكه عنده فيضمنه لانه فاقمت بينه على انه هذا
 هذا العيب محرم فباعه عيباً ان العيين لانه لم يملكه بهذا الاخذ فلا يجب الضمان بخلاف اذا اخذوه حالاً ثم احرم فباعه واما الله فيبعد ان يكون
 الواهب بالكتاب الطريق الذي ذكرنا فيه نظره ولو تباعا عيبه اني احل ثم احرم او احدهما ثم وجب المشتري به عيباً يبيع بالتقصان وليس له الرد
 وقا قوما اذا اصاب الحرم صيدوا كثيرة على قصد التخلل والرفض للاحرام فعليه جزاء واحد لثاوه انقطاع الاحرام وان اخطا وان لم يكن
 على وجه التخلل ورفض الاحرام فعليه لكل جزاءه على هذا سائر محظورات الاحرام قوله ومن اخرج طيبة من الحرم وهو خلال ومحم قوله وبه
 كونهما مستحقين الامن بالرد الى المامن منقذ شرعية فالتاثير بمسبار الخبز مثل زبدية اليك والايح على اعتبار اكتساب الكون لثاوه
 من المضامين اليه لانه هذا ما لا يصح حذفه وقائمة المضامين اليه تعامد لساو المعنى لانه صير الطيبة ولا يصح الطيبة منقذ شرعية بخلاف غيره
 شرقت صدر القناعة من الدم والحاصل ان منقذ استحقاق الان شرعية كالرق والحرق فيفسر الى الولد عن حادثة كسائر الصفا الشرعية
 فيضير خطاب رد الولد استمرار اذا تعلق خطاب الرد كان الامساك تعرضه لمنه عاذا الفصل الممرت ثبت الضمان بخلاف الوجه المنصوب لاس الضمان
 الغصب هو ازالة اليد لم توجب في حق الولد حتى لو منع الولد بعد طلب المالك حتى مات ضمنه ايضا قالوا وهذا اذا لم يؤد ضمان الا قبل الولد
 فان كان فعل العيين الولد لان الولد لا يفسر اليه استحقاق الامن بالرد الى المامن لانه تارة هذه الصفة عن الام قبل موجوده حتى
 مؤذخ الام والاولاد اصل لانه صيد احل ولكنه يكره ذكره في الغاية وكل زيادة في هذا الصيد كالمسمن والمشتوفضانه عند موته على التفتيل
 المذكور الذي يقتضيه النظران التكفير عن اداء الجزاء ان كان حال الفتنة على اعادتها بالرد الى المامن لا يقع كفارة
 ولا يحل عبده التعرض لابل حرمة التعرض لهما قائمة وان كان حال العجز عنه بان هربت في الحبل عمن ما اخرجها اليه شرج به
 عمن عهدتها فلا يضمن ما يحدث بعد التكفير من اولادها اذا امن ولدان يصطاد بها وهذا لان المستوجب قبل العجز عمن ما يمينها انما هو خطاب الرد
 الى المامن ولا يزال متوجها ما كان قادراً لان سقوط الامن انما هو بفعل المأمور به بالمعجز ولم يوجد فاذا عجز توخر خطاب الجزاء وقد صرح
 جويان الاخذ ليس سببا للضمان بل يقتل البهش فالتكفير قبله واقع قبل سبب لا يقع الا فاما مات بعد هذا الجزاء لزمه الجزاء
 لانه الان يعلق خطاب الجزاء هذا الذي ادين به واقول كرهه صطفاً بها اذا اذ الجزاء بعد الحرب ثم ظفر بها شبهة كون وادام العجز
 شرطا لجزاء الكفارة الا اذا اصطاد بها كرهها الى الحرم من روع غضب خلال صيد خلال ثم احرم الغاصب الصيد
 في يده لزمه ادراكه وضمان قيمته للمنصوب منه فلو لم يفعل بل دفعه للمنصوب منه حتى برامن الضمان لكان عليه الجزاء وقد اساء

والامر

باب: محافضة الوقت بغير إحراق

واذ انى التوقى بستان سبى عىر قاحوم بجره فان رجم الى ذات سرق وبنى بيل عند دم الوقت وان رجم اليه ولم يلبث حتى دخل مكة
 وظاف العرفه فغير دم وحمل اعتداني حقيقه وقال ان رجم اليه بجره ما يلبس عليه شئ لى اذ لم يلبث فاذل فرجه لا يسقط لى اول يلبث لان حاله
 لم يقم بالعوده صار كما اذا اخاض من غزوات فعد عاد اليه بجره اغرب ولكن الله تدارك المروق في ذاته وذلك قبل الشروع في الاعمال يسقط
 الدم بخلاف الاضطره لانهم لم يندرك المروق على ما هو غزوات التدارك عند ما يوجد غير ما لانه اظهر حق الميقات كما اذا جوزه بجره
 وعنده ربه بجره ما عليه لان العزيمة في حق الاحرام من دوره اهله فاذا تخلص بالتأخير الى الميقات وجب عليه قضاءه حق بانفسا
 التلبسه وكان التدارك في بجره عليه وعلى هذا الخلاف اذا احرم محله بعد المجره في مكان البجره في جميع ما ذكرنا ولا يعود بعد ما استأنف الطواف
 واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم ولا اتفاقا ولا بعد اياه في الاحرام لا يسقط بالاتفاق وهذا الذي ذكرنا فاذا كان بين المجره والاحرام
 وبين الغزوات فالحاصل ان عليه عدم الركن بل يجب بـ الضمان فلو احرم لم يقرب منه ثم وقع اليه على كل واحد منهما الجزاء لان حمله
 قبل وصوله الى يده ولو كان المقرب منه استلوا وهو محال وادخل الحرم يعني الغاصب له على قول ابى حنيفة فاما لما يليه من الجزاء
 رجمي الحال من الحرم عليه في المحل كما يلزم في محله لقول تعالى لا تقتلوا العبيد وانتم حرمة يقال احرم اذا دخل في الحرم كالا شام اذا دخل الشام
 كما يقال الحرم اذا دخل في حرمة شئ يجره بغيره وكذا ارسال الكلب في ماله في اول فصل الحج الى الجلال اذا رمى صيد راني المحل مما ساء
 في الحرم بان حرم الى الحرم فاصاب السهم فيه ان عليه الجسر الذي مسح به في المبداء لانه لا يلزم جزاره ولكن لا يحل تناوله
 في الرمي غير تركب الشئ قال وزه السله هي استثناء من حمل ابى حنيفة فان عند العتبه حاله الرمي الانى فانه سلكه فانه استبر
 في التناول حاله الاصابة احتياطا لان المحل لا يركو تحمله ان يكون ذلك عند الاصابة فاذا كان عند السيد يجره لم يحل على هذا القول
باب مجاوزة الميقات بغير احرام فضله عن الجنيات واخره لان المتبادر من اسم الجنيات في كتاب الحج ما يقع خباية على الاحرام
 وهي ما تكون سبوة به وهذه الجنيات قبله والابتداء ايضا ثم تحقيق ما يقع عليه هذه الجنيات امران البيت والاسرام لا الميقات فاذا لم
 منه الا تعظيم غير فالحاصل ان وجب تعظيم البيت بالاحرام من المكان الذي عينه فاذا لم يحرم منه كان محلا تعظيمه على الوجه الذي اوجبه ليس
 خباية على البيت ولعصا في الاحرام لانه لما وجب عليه ان يشاء من المكان الاقصه فلم يفعل فقد اوجبه ما قصا قوله فان رجع الى ذات
 ركن ليس بقيد بل بنا على الظاهر من انما تدارك الرجوع فانما يرجع الى ميقاته الذي جاوزه والافظا هو الرواية انه لا فرق بين ان يرجع الى
 ميقاته او ميقات اخر من مواقيت الافاقين ومن ابى يرف ان كان الذي رجع اليه محاذيا لميقاته او بعد منه فميقاته ولا يسقط الدم
 يرجع اليه جميع ظاهر الرواية لما قد مضى ان كلام المواقيت ميقات لانه لا يغير اليه بالنسب مطلقا بل باعتبار المجاوزة وانما يحصل ان الافاق
 اوصل الى ميقات من مواقيت الافاقين فاما ان يكون بعد ميقات اخر في طريقه او لا فان كان جازله مجاوزة الى الميقات الاخر وان لم يكن
 بـ عليه الاحرام منه كما لميقات الاخر فان لم يحرم حتى جاوزه فان عاد قبل استلام الحجر الى الميقات فبى عنه سقط عنه دم المجاوزة والاتفاقا
 لم يلبث لا يسقط عند ابى حنيفة وعند ما يسقط وان لم يلبث عند زه لا يسقط وان لم يلبث فيه قوله بخلاف الاضطره فانه لم يندرك التدارك لان الجواز
 فاذا وقت نماز اما الكون بها وقت الغروب ودمه الى الغروب على حسب اختلافهم على ما قد مضى بالعود بعد الغروب لم يندرك واحدا منها
 فمن فيه فالوجوب التعظيم بالكون محررا في الميقات ليقط المسافة التي بينه وبين مكة متصفا بصفة الاحرام وهذا حاصل الرجوع محررا اليه
 في الوجه لا يجب التلبسه فيه الا ان اجتزأه لم يسقط الدم التلبسه تحميلا للصورة بالقدرا يمكن وفي صورته انتشار الاحرام لادب من التلبسه
 مقامها وكذا اذا اراد ان يجزه بخلاف اذا رجع محررا حتى جاوز الميقات فبى ثم رجع ومريه ولم يلبث يجوز لانه فرق الوجوب عليه في تعظيم البيت
 ولو عاد بعد ابتدا بالطواف ولو شوطا لا يسقط بالاتفاق لان السقوط بالرجوع باعتباره مبتدأ الاحرام عند الميقات وهذا الاعتبار لغيره
 محال يستلزم اعتبارا بطول ما وجد منه من الطواف ولا يسيل اليه بجره معتد به فكان اعتبارا بطول ما خلفه فاستلزم فاسد وكذا اذا
 في شرع في الوقتين بجره من غير ان يطوف لما ذكرنا بغيره قوله وهذا اذا رجع او العدة طاهره ان ما ذكرناه من ان اذا جاوز غير محرم الدم
 يتلوه فانه محله ما اذا كان الكون في قاصد اللبس فان لم يقصده بل التجارة او الحياطة لاشئ عليه بيع الاحرام وليس كذلك بل يجب

وعليه دم بالرفض ايهما رفضه لانه تحلل قبل اوانه لتعد المضي فيه فكان في معنى المحصر الا ان في رفض العمرة قضاء ولا
لا غير وفي رفض الحج قضاء وعمره لانه في معنى فالتحج وان مضى عليه ما اجزا لا اذ ادى افعلا لهما كما التزمهما غير انه
مضى عنه واليه لا يعم تحقق الفعل على ما عرفت من اصلنا وعليه دم لجمع بينهما لانه يمكن التخصيص في عمله لا تكايله
المضي عنه وهذا في حق المكي دم جبر وفي حق الافاقي دم شكر ومن احرم بالحج شذاهم يوم النحر حجة اخرى فان حلق في الاول
لزمته الاخرى ولا شئ عليه وان لم يحلق في الاول لزمته الاخرى وعليه دم قصرا لم يقصر عند ابي حنيفة ربه وقالا ان لم يقصر
فلا شئ عليه لان الجسم بين احرام الحج واهرام العمرة بدعة فاذا حلق فهو ان كان نسكا في الاحرام الاول فوجبا عليه على الثاني لانه في غيره
فليزله الدم بالاجماع وان لم يحلق حتى حج في العام الثاني فقد اتم الحلق حتى في الاحرام الاول وذلك بوجوب الدم عند ابي حنيفة ربه وعند
لا يلفه شئ على ما ذكرنا فلهذا سوي بين التقصير وعدمه عندنا بشرط التقصير عندنا وهو من عمرته الذي التقصير فاحرم ما اخرى
لزمه ان الاقل ليس احرما الوجود في اعتباره بل حكم العدم وبهذا لا يمس معنى الكل الا ان الشئ مندم اعتبار الاول كالحل هو عدم استسباب
ذلك الشئ لموجوده فيكون مستترا فيلزمه اعتبار هذا البعض عدا ما لا عبرة به الا ان كان في ضمن الكل اذا اتمعت العبادة ما لم تقم فصاعدا بعض
كعدم فعل شئ واقام الفعل شيئا ثم احرم بالحج رفض العمرة فلهذا في الاقل وجوب منع كون الاقل اذا لم يعتبر تمام الشئ ليعتبر عدا ما لا عبرة به ان لا يعتبر
عدا ولا كمال كل بل يعتبر مجرد وجوده عبادته منتهضا سببا للثواب فبذلك كان البعض يصلح عبادة بالاستقلال وبواسطة اتمامه ان لم يصلح مع
اجباب اتمامه في هذا البعض ان كان من الاول فلا اشكال وان كان من الثاني فقد ثبت مجرد وجوده واعتباره وتعليق خطاب اتمامه
وهو قوله تعالى ولا تطلوا اعيالكم وفي رفض العمرة ابطال في قوله تعالى ولقد اقمنا عبدا لفرع الباب ثم منتقل في كلام المعصوم في حجب ما
بين احرام حجتين فصاعدا كعشرين او ثمانين كذلك وجته وعمره الاول وان جمع بينهما معا او على التعاقب وعلى التراخي فاما بعد احسب
في الاول وقبله وفي هذا ان يكون الحج من عامه ولا يقينا اذا احرم بها معا او على التعاقب لزيادة عند ابي حنيفة وفي يوسف وعنه محمد
في العينة يلزمه ان يتعدا في التعاقب الاول فقط فاذا الزيادة عندنا رخصت احدها باثباتها وميثت حكم الرضا واستغنا في وقت الرضا
مغنا في يوسف عقيب غير ربه محض بالامثلة وعند ابي حنيفة اذ شرع في الاعمال وقيل اذا توجه سائر الرضا في البسوط على ان يظهر الزيادة
وشرة الخلاف فيما اوردنا في الشرع فيلزمه ان للحنفية على احرارهم عند ابي يوسف ربه لا ارتفاعا لصلها قبلها من الفروع والرجوع في كل
ان شرع او شرع على الخلاف لزمه ان للجماع ودم شئت للرفض فانه رفض احدها يعني في الاخرى ويعني الي معنى فيها حجة وعمره مكان
التي رفضها ولو قتل صيدا فعليه قيمتان واحصر في بان هذا عند ابي حنيفة ربه وعند ابي يوسف دم سوي دم الرضا واذ تراخي فاحسب
بعد الحلق في الاول لزمه الثانية ولا يلزمه رفض شئ ولا دم عليه ثم تيم افعال الاول يستمر محرا الى قابل فيفعل الثانية وان احرم بها قبل الحلق
ولا فوات لزمه ثم ان وقت يوم عرفة او ليلة المزدلفة رفضها وعليه دم الرضا وحجة وعمره مكانها فيقضي في بان هذا قولها اما عند محمد فاحر
باطل لما فيها لانه لو رفضها فهو لما كان هو يا حجتين في سنة واحدة وكذا في ليلة المزدلفة لو لم يرفضها وعاد الى عرفات فوقت يصير موديا
يجتنب في سنة واحدة وان كان بعد طلوع فجر النحر لم يرفض شيئا لان وقت الوقوف فانت فلا يكون ابتداء الايام موديا حجتين في سنة فية ثم
الحجة الاولى ثم ان حلق في الاول لزمه الحجة على احرارهم الثانية فانما يكون حلق في حلق من قابل لزمه ثم تاخير حلق عنده خلافا لما قبل يلزمه دم آخر
للجمع قبل فيه ورايان وقيل ليس الا رواية الوجوب بهذا الوجه وان احرر بالثانية بعد فاته الحج وجب قصها ودم ووقتها وقصا وعمره لانه فانت الحج
وان تحلل في حال عمره هو محرم للحج فيصير مانع بين احرار حجتين في رفض الثانية واما الثاني فهو الحج بعمرته في العينة والتعاقب اعني لا فصل
ما في حجتين والخلاف فيما يلزم وقت الرضا لو ازم فيها اذا طاف الاول في شوطا رفض الثانية وعليه دم الرضا والقصار وكذا هذا ما لم يشرع
من السعي فان كان فرغ الا حلق لم يرفض شيئا وعليه دم الجمع وهذه تؤيد رواية لزوم في الحج بين حجتين على الوجه الذي ذكرناه فان حلق في الاول
لزمه دم لحنانية على الثانية ولو كان جامع في الاول قبل ان يطوف فاستداه ثم اوفى الثانية يرفضها ويعني في الاول حتى يجزى لان الثانية مستبر
بالصحيح في وجوب اتمامه ولو كانت الاولى صحيحة كان عليه ان يجمع فيها ويرفض الثانية فلذا بعد فساد ما كان في رفض الاولى والعمل في الثانية
لم يكن عليه الا الاولى ومن احرر ما لا يوجب شيئا فطاف ثلاثة او اقل ثم اقبل بعمره رفضها لان الاولى تعينت عمره حيث اخذ في الطواف لما استلفنا

وذكر ان يوسف سره انه لا يكثر في يوم عرفه قبل الزوال لان دخول وقت الحج بعد الزوال لا قبله ولا ظهر من المذهب
ما ذكرناه ولكن مع هذا لو ادعى في هذه الايام صديق مرابطا في هذا لان الكراهة لغيره ما هو تعظيم الحج وتغلبت وقته له فيكون الشرح

كأنه يعرفه واثبت ثلثا وبذلك لا يفتتح لتفتح انما في هذه العروة اليها فانها عروة كانت عن تلك القضية فنهى قضاء عن تلك القضية ففتح منها فما الى
كل منها فلا تستلزم الاضافة الى القضية نفى القضاء والاضافة الى القضاء يقيض ثبوته فثبتت قضية ثبوته بالمعنيين واثبتا فالحكم الثابت فحينئذ
في احرامه ينسب فلم يثبت احصاء فعل ان التفتي وبذلك يحتل القضاء فوجب حملها عليه فعدم نقله على السلام الذي كان فاما عليه فله
نقل لعدم العلم بالنقل ثم هو ما يونس في عدم الوقوع لان الظاهر ان لو كان لنقل لكن لو كان لما اعتبر لو لم يكن من الثابت ما يوجب التفتي فله على العموم
فيجب الحكم بعدمه وقضائهما من غير تعيين طريق علمنا انما كانت عروة التي قرئت حجة على ما سلفنا اثباته من انه صلى الله عليه وسلم حج فاذاد التي فتح
الى الحج على قول القائلين بان حج متمم او التي اعتمر في سفره فذلك على قول القائلين بان افرد عتمة ولا عروة بالقول الرابع الرابطة عتمة من الحجارة
لما خرج صلى الله عليه وسلم الى حنين فدخل بهذه العروة الى مكة ليلا فخرج عنها ليلا الى البجرات فبات بها فلما اصبح وزالت الشمس خرج في بطن سرف حتى
جاءت الطريق ومن ثم خصيت هذه العروة على كثير من الناس لما ان كل من ذى القعدة فله اثبت عن عائشة رضي الله عنها وابن عباس رضي الله عنهما لم يغير رسول
صلى الله عليه وسلم الا في ذى القعدة ولما في الصحيحين من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ان اربع عمر كل من ذى القعدة الا التي مع حجة عمره
من الجيرة او من ذى القعدة وذى القعدة وعمره من الجيرة حيث تسم غنم حنين ذى القعدة وعمره مع حجة علاماته
لان سداد عروة القرائن كان في ذى القعدة وفعلها كان في ذى الحجة ففتح طريق الاثبات انتهى واما قول ابن عمر رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم ان اربع
احد من في حجة فله حجة قالت عائشة رضي الله عنها لما بلغها ذلك حم الله اباعه الرحمن اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فخر قطار الاله هو بهر وقته
في حجة واما ما رواه الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها صلى الله عليه وسلم في عتمة في رمضان فله حكم الحنظلة فله في الحنظلة والافلاطان
ولم يرد على اربع وقد عدها البعض وليس في ذلك شيء منها في ذى القعدة سوى التي مع حجة وقام بها ذكرا من الوجه الصحيح فلو كانت له عتمة في حجة
واخرى في رمضان لكانت ستا ولو كانت اخرى في شوال لكانت من ابى داود وعائشة انه عليه السلام اعتمر في شوال لكانت سبعة واثبت في ذلك ان
ما يمكن الجمع وجعلت بكاهن وقدا لعمارة والم يمكن فيه حكم مقتضى الاصح والاثبت في هذا ايضا يمكن الجمع بارة عتمة البجرات فانه خرج الى حنين في شوال
والاحرام بها في ذى القعدة فكان بجاز القرب هذا ان مع وحفظ والا فالحصول عليه الثابت والله اعلم ولما ثبت ان عتمة كانت كاهن في ذى القعدة
وقع سبعة بعض بل الغنم في فصول وقفات العتمة الشرح ايضا في رمضان فله حجة على عائشة ولكن فعله لما لم يفتح الا في شوال كان هذا فله في ذلك ان
اختار القائلين بان شوال افضل فتعبدت عليه صلى الله عليه وسلم على ذلك كذا في قوله بامر من كان شوالا في رمضان فله حجة في شوال بل لا يشي على انه فله في حجة
مخرجا معه ولقد كان بهم حجة وقد اجزى بعض العبادات ان ترك لما لان الشئ عليهم مع محبة اكمال القيام في رمضان بهم ومحبته لان النبي صلى الله عليه وسلم
منهم ثم تركه ليعلمهم الناس على سبيلهم ولم اعتمر عليه السلام في سنة الامة وما طنة لعنه من حديث في ابى داود وعائشة رضي الله عنها ان النبي
صلى الله عليه وسلم اعتمر عتمة في ذى القعدة وعمره في شوال وليس له ان يركب جميع ما اعتمر عليه السلام لانه اعتمر في كل مكان لما ذكرنا في ذلك
في سنة حنين ان حكم فيه بالخطا فانه قد ظفر قول عائشة وابن عباس والنس وخيرهم على انها الاربعة ومعلوم ان الاربعة كانت في ذى القعدة عام
الحديبية سنة ست ثم لم يعمر الا من قابل سنة سبع سكو عتمة القضاء في ذى القعدة ثم لم يخرج الى مكة حتى فتمت حجة ثمان في رمضان ولم يعمر في دخول
في التبع ثم خرج الى حنين في شوال من تلك السنة ثم حج منها فاعتمر عتمة في ذى القعدة في ذى القعدة في شوال في سنة ثمان في رمضان ولم يعمر في دخول

باب الحج عن الغير

الأصل في هذا الباب ان الإنسان له ان يجعل ثواب عمله لغيره صلوة أو صوما أو صدقة أو غير ذلك عند اهل السنة والجماعة لما روي عن النبي عليه السلام انه حتى يكسبني اهل البيت احدنا عن نفسه والاخر عن امته عن اقر بوحانية الله تعالى وشهد له بالبلاغ جعل نفسه احدا للشاكرين لامته والعبادات الواجب ماليتها محضه كالزكاة ودينه محضه كالصلوة ومكتبه محضها كالحج والعبادة تجري في النعم الاول في حاله لا في غير

فروع وان استفيد شيء منها ما تقدم فاني لا اكره تكررها فان تعدد المواق يوسع باب الوجوهان وهو لم يقصود احرامه فاما حال تخلف العدة احرام الحج عند النبي حقيقته ومحمد النبي يوسف يصير احرام عمره وعند زفر ليعمل ايضا افعال الحج من الطواف والسعي لانه حين حجر عن الكعبة تخلف ما يقدر عليه الثابت شرعا ليعمل به الوقت لا قبله ولا التحلل الا بطول بعد فوات وقت الوقوف فلو قدم من حجره فخطا سعى ثم خرج الى الزيادة مثلا فاحصر بها حتى فاته الحج فعليه ان يكمل بقية ولا يكفيه طواف التيمم وسعى في التحميل حتى لو كان قارنا ولا سعة بها كما لا يخفى غير التي قرنها لا زاد وان كان قارنا ولم يطف شي حتى فاته يطوف لان لعمري لانها لا تقفوت وسعى ولا يقطع التلبية عند ما دام لا يطعمها اذا كانت في الطواف الذي يتخلل على الاحرام في الحج ومن فاته فمكث حراما حتى دخلت اشهر الحج من قبل فمكث بقية ثم خرج من عامه لا يكون متمتعاً وهذا ما يدل على ان احرام حجه باق اذ لو انقلب احرام عمره كان متمتعاً الاول لا ينقض من التمتع تقدم الاحرام العدة على شهر الحج بعد ان وقع احراما في شهر الحج وليس ان الحج بذلك الاحرام وان قلنا ببقاء احرام حج حتى مكث حراما الى قابل لا يغير افعال عمره ليعمل فاردان حج ليس ذلك لان موجب احرام حجه تغيره شرعا بالفوات ومن لا يترتب عليه غير موجب فلا يمكن ابو يوسف في الاستدلال بهذا على صير وقت احرام عمره ولا فرق في وجوب التكمل بقية بين كون الفوات حال الصلوات بعد ما انفد الجماع ولو فاته الحج فاعل بخبر طواف الغفلة وسعى وقضى التي قبلها لا يقبل التكمل بقية جامع بين احرام حجتين عليه فيها ما على الرافضين لو نوى هذه التي لم يما تصار الفات لم يلزم به هذا الاطلاق شي سوى التي هو لان اخر احرام الفوات باق ونية ايجاب ما هو موجود ليعمل بالطواف السعي يقضي الفات فقط فلو كان اكل بقية رفضها ايضا لانها من عمرتين احراما على قول النبي يوسف علاماً في قولها لعل احرام حجتين فمكث وقفا فالحج فمكث بقية واحدة لا يترتب لانها اكل الشرع فرفضها وتكمل العدة لما يجب في غير ذلك واجد

باب الحج عن الغير ادخال اللام على غير خيرة وقع على وجه الصحيح بل هو ملزم بالادعاء ولما كان الاصل كون عمل الانسان لنفسه لا لغيره قد تقدمنا قوله وان جعل ثواب عمله لغيره صلوة او صوما او صدقة او غير ذلك عند اهل السنة والجماعة ليس المراد ان الخلف بيننا وبينهم في ان لا ذلك او ليس كما يظهر من قولنا فيجعل في اهل اهل بل لا يوجب قوله او غير ذلك لادعاء القرآن الا ذلك قول عند اهل السنة والجماعة ليس المراد ان الخلف لما ذكرنا خارج عن اهل السنة فان ما كانا والشاكرين صلواته لا يقبل ان يوصل العبادات البذنية لفضله كالصلوة والتلاوة بل غير ما كاصدقة واجب على المراد ان صاحبها لهم كمال الاتباع والتسليم ليس لغيرهم فغيرهم باسم اهل السنة فكان يقال عند اصحابنا غير ان لهم وصف اخر عنهم بكل مخالف في العبادات المتشعبة لغيره تعالى وان الانسان لا يسعى سعي غيره ليس سعيه ان كان سعيه في حق الله في حق الله موسى عليها السلام حيث لم يتعبد بالحج كان سعيه لنا على عرفه الجواب انها وان كانت ظاهرة فيما قاله لكن تحمل انها سعيه ومقتبده وقد ثبت ان حبيب الصير الى ذلك هو ما رواه المصنف في الصحيحين ان عليه السلام سمى بكيشين المحميين احدنا عن نفسه الاخر عن امته واليه باض بشعرات سود وفي سنن ابن ماجه بسنده عن عائشة رضي الله عنها وبابى هريرة ان عليه السلام كان اذا اراد ان يصلي يشترى بكشينين عظيمين يسنين اقرن المحميين موجودين فذبح احدهما على امته ثم شديدا بالتوحيد وشهد له بالبلغ فذبح الاخر عن محمد وآل محمد ورواه احمد والحاكم والطبراني في الاوسط عن ابى هريرة رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بكشينين اقرن المحميين موجودين فلما وجههما اني وجبت وجهي الآيات اللهم لك منك من محمد وامتة بسم الله والله اكبر فذبح ورواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم يقتض في الامتن زواله عن شيبته عن جابر انه عليه السلام اتى بكشينين عظيمين اقرن موجودين فذبح احدهما وقال بسم الله والله اكبر اللهم عن محمد وآل محمد ثم اضجع الاخر

لقد

لان الحج فرض العمومي الحج المنفرد يجوز الانابة حالة القدرة ثلاث باب النفل او سم

ان لا يجزئ النيابة في الحج لثبوتها في البدنية والمالكية والاولى لم تقم بالامر كنه تعالى وفصل في اسقاط تحمل لشقة الاخرى حتى انما حال
عند العجز المستمر الى الموت رحمة ونفلا وذلك بان يدفع نفقة الحج الى من حج عنه سلكا حال القدرة لم يجزه لان تركه فيها ليل للجهل بالجهل
راية نفسه على امره وهو بهذا يستحق العقاب لا تخفيف في طريق الاسقاط وانما شرط وادامه الى الموت لان الحج فرض العمر فحيث قلبي بخطابه
القيام الشرطي وجب عليه ان يقوم بنفسه في اول عوام الامكان فاذا لم يفعل ثم تقرر القيام به بنفسه في دمه في مدة عمره وان كان غير
بالشرط فاذا عجز عن ذلك بعينه عجز فيه وهو ان يعجز عنه في مدة عمره ضمن الاستنابة رحمة ونفلا بحيث قدر عليه وقتا ما عمره بعد استنابه
لعجزه عنه انما شرط الرحمة فلذا الرجوع غيره لم يوجب له الا ان كان محبوسا كان امره مرثا ان استمر بذلك المانع حتى مات طهره وقع محبوسا
وان عوفي ومخلص من السجن طهره لم يقع مجزا وفطر وجوب لمباشرة بنفسه ولو حج صحيح غيره ثم عجزه لا يجزئه كذا في فتاوى قاضي خان وهو صحيح لانه
اذن قبل وجود سبب الرحمة ولا يتخلل خلاف هذا ما في الفتاوى ايضا قال اذا قال الله على ثلثون حجة فاحج ثلثين نفسا في سنة واحدة ان مات
قبل ان يحج في وقت الحج جاز عن الكل لانه لم تعرف قدرة نفسه عنده في وقت الحج فجاز وان جاز وقت الحج وهو بقدر بطالت حجة لانه يقدر بنفسه عليها
فانعدم شرط صحة الاجحاج في هذه السنة وعلى هذا كل سنة حتى وفيها المرة او اقل ثم تجزى الاجحاج الى الحج الى ان يبلغ الوقت الذي تجزى عن الحج فموت
من حج عنها انما قل ذلك على جواز توفيقه وجوب المحرم فان بعثت به الى ان مات فذلك ما تركه المرض اذا حج رجلا وادام المرض الى ان مات
فان علم ان تقدمه في اول كتاب الحج من كون شرط الاجحاج عن الفرضية محي الوقت وهو قادر على الحج حتى يعرض المانع ويدوم الى الموت فلو ادعى قبل التمتع
لا يصح وقد رنا من اختلاف فروع في تفسير السلم وصي بلغ فمات قبل اكمال الوقت وصيا بحجة الاسلام ان اوصيته باطله على قتل فلو ما قلنا جازة على
ابن يوسف السبب في تفرق حجة الوقت شرط الاداء وفيه نظر ولا في كونه شرط الاداء بل هو شرط الوجوب السبب في مكانه بالبيت لكن الموصي ليس مطلق الحج
ليزيم الوثية ان يحج الثلث بل الحج الفرض في حقه فانه لا يملك الاداء ولا في كونه شرط الاداء بل هو شرط الوجوب السبب في مكانه بالبيت لكن الموصي ليس مطلق الحج
لا وجوب نيابة غيره او ادائها الا في حجة حيث يكونها او كذا في حجة حيث يكونها او كذا في حجة حيث يكونها او كذا في حجة حيث يكونها او كذا في حجة حيث يكونها
كان لان تحمل احد ما تقر الى ربه عز وجل فله الاستنابة في حجة حيث يكونها او كذا في حجة حيث يكونها او كذا في حجة حيث يكونها او كذا في حجة حيث يكونها
مسيح لا يتحقق بطلان حج عليه الاجحاج وعندنا اذا كان له مال قلنا به وان كان مائلا او مفلوجا على ما سلف من ان الشرع عند صحة الاجحاج خلافا لما سلف
سلفنا في اول كتاب الحج ان قولنا ما يراه حسن عندنا او غيره ذكرنا الوجه فيه فليخرج من حيث قلنا في ان نفس الحج يقع عن الغير وعن المأمور فعن المأمور
بناء على انه اقيم الاتفاق على الحج مقام نفس الفعل شرعا كالشيخ الفاضل في حقه مقام الصوم قالوا بعض الفروع ظاهرة في هذا وسياتي عليه
جمع من المتأخرين بعد الاسلام والاسماعيلي وقاضى عن نسيح الاسلام هذا الصوابنا فقال على قول اصحابنا اصل الحج عن المأمور ونحوه شرعا
الشرع في جميع من المقتدين ان يقع عن الامر وهو ظاهر المذهب يشهد بذلك الامام في سنة من المذهب بعض الفروع فمن الآثار حديث ثمانية وهو ان امرأة
من مشقة قالت يا رسول الله ان فرقة منكم في الحج على عبادة ادركت الى شيخنا كبر الا يشيت على الراحلة اذا حج قال نعم متفق عليه فلهذا طلق على فعله الحج
كونه عنه وكذا قوله للرجل حج عن ابكث اعتمر واد ابوداود والنسائي والترمذي وصححه واما الفروع فان المأمور لا يسقط عنه حجة الاسلام بهذه الحجة
فلو كانت عند سقطت الفرض ان حجة الاسلام تادى باطلاق الفدية وليكونا حجة على ذلك التقدير وفيه ابل لم يستدل في ابد الحج

ثم ظاهر المذهب ان الحج يقوم عن المحجوج عنه وبذلك تشهد الاخبار الواردة في الباب كحديث الشخيرة فانه عليه السلام

حديث الشخيرة سوى باحتياج الناس الى اسناد الحج الى المحجوج عنه في النية ولو لم يقع نفس الحج عن الامر لم يحتج الى نية واعلم ان شرط الاضمار كون
اكثر النفقة من مال الامر والقياس كون الكل من مال الامر ان في التزام ذلك سراجا بينا لان الانسان لا يتحجب المال ليله ومارا في كل حركة وقد احتجنا
الى شرطه باروكسة خبر في نية فاستقطننا اعتبار القليل كاحتجنا ما وبتنا الاكثر اذ لم يحكم الكل فان النفق الاكثر لكل من مال النفقة في المال المدفوع الى النية
يرجع به فيه اذ يقتضي بالانفاق من مال النفقة الحاجة ولا يكون المال حائضا فيحوز ذلك لا يوصى والوكيل شتر من اليتيم ويحق الثمن من مال نفقة يرضح به
في مال اليتيم وج لا يشكل في انكاحكم لو قال ارجوا فلانا حجة ولم يقل غني ولم يسم كم يعطى قال ليطلى قدر ما يحججه ولان الحج به اذا اخذه و
يصرفه الى حاجة اخرى قال في الميسر لانه لما مر بذلك جعل الحج عيارا لما اوصى له من المال ثم اشار عليه ان الحج به عن نفسه فكانت الوصية
صحيحة ومشوية غير ملزمة فان شأنا الحج وان لم يحج انتهى وانما اوصى له بالمال يلقى ان الحج به وفي غريب الرواية للسيد الامام اني شجاع رجل
اوصى بان الحج عنه فحج عنه ليرجع في التركة فانه يجوز كالمدين اذ قضى من مال نفسه له حج على ان لا يرجع لا يجوز عن الميت ويتجامل خلافا في
عميون المسائل قال اذا اوصى ان الحج عنه بعض مشقة وهم كبار جازوان كانوا اصغارا وعليا كبار لم تجز لان هذا يشبه الوصية لوارث بالنفقة فلا يجوز
الا باجازه الورثة انتهى فيحلي الاول على ما اذا امره باقية الورثة بذلك النفقة المشروطة بكيفية له به او اياه لانه في ذلك عامل للميت ولو توطن مكة
بعد انقضاء خمسة عشر يوما بطلت نفقته في مال الميت لان لو طيحت الحاجة لنفسه بخلاف ما اذا اقام اقل فانه مسافر على ما لو قال بعض المشايخ اذا اقام اكثر
من ثلاث منى في مال نفسه لتحقق الحاجة الى الثلث للاستراحة الاكثر قالوا هذا في زمانهم اذ كان يقدر على الخروج حتى شاراما في زماننا فلا الامع الناس في
اذا كان مقامه بكرة او غير ذلك لا يتحقق الحاجة الى الثلث لان لا يقدر على الخروج الا عنهم فلم يكن متوطنا بالحاجة
فان اقام بعد وجهها فنفقة في مال نفسه فان بدلا بعد ذلك ان يرجع رجعت نفقته في مال الميت لانه كان استحق نفقة الرجوع في مال الميت وهو
كاننا شرا اذا عادت الى المنزل المضارب اقام في بلدة او بلدة اخرى خمسة عشر يوما بحاجة نفسه لم تنفق من مال المضاربة فان خرج مسافرا بعد ذلك
عادت فيه وقد روي عن ابي يوسف انه لا تعود نفقته في مال الميت لانه في الرجوع عامل لنفسه لا للميت لكننا قلنا اصل سفره كان للميت فلما بقي ذلك السفر
بقيت النفقة كما في الميسر وذكر غيره واحد من غير ذكر خلافه ان ان نوى الاقامة خمسة عشر يوما سقطت فان عادت ان توطنها قل او شدة لا تعود
وهذا الفيضان التوطن غير مجزئية الاقامة خمسة عشر يوما وان لم يظا ان معناه ان تجزها وطنا ولا يجد في ذلك احد انفسق النفقة ثم العود ان شاف سفر
بحاجة نفسه لو بعد يومين فلا يستحق بالنفقة على الميت والله سبحانه اعلم وصرح في البدائع بعد انقل له رواية عن ابي يوسف فقال وهذا اذا لم يتخذ
مكة دارا فاما اذا اتخذها دارا ثم عاد لا تعود النفقة بل خلافه لو كان اقام بها الياس غير نية الاقامة قالوا ان كانت اقامته متعاده لم تسقط وان اقام على
سقطت ولو تعجل الى مكة في مال نفسه الى ان يدخل عشرة فراس فيحج فقصير في مال الامر ولو سلك طريقا بعد من المتعاد وان كان ميسكا الناس في مال الامر
والافقي بالمداد ما مشغولا بالهجرة بعد الحج فنفقة في مال نفسه لانه عامل لنفسه فاذا فرغ عادت في مال الميت لو كان بدأ بالهجرة لنفسه ثم حج عن الميت
قالوا لا يمنع جميع النفقة لانه خالف الامر وسند ان شاراه تعالى وفي قنوى قاضي ثابن لوضعت النفقة بمكة او يقرب منها او لم يبق اني فيست
فانفق من مال نفسه لان ان يرجع في مال الميت وان فعله بغير قضاء لانه لما مر بالحج فهدا امر بان منفق عنه ثم ذكر بعده باسقاطه الطريق على الماسوق
وقد انفق بعض المال في الطريق فنفي حج وانفق من مال نفسه يكون بغيره فلا يسقط الحج عن الميت لان سقوطه بطريق ليس باختيار في المال فكل الطريق

قال من امره رجلان ان يخرج من كل واحد منهما حجة فالحجة عنهما فحق عن الحاجم ونقص النفقة لان الحق عن الحق لا يخرج الحاج من حجة الاسلام وكل واحد منهما امره وان يخلص الحق من غير اشتراك ولا يمكن ايقاعه عن احدهما لعدم الاولوية فيحق عن المأمور لا فيمكن ان يجعله عن احدهما بعد ذلك بخلافه وانما اذا خرج من ابويه فان كان يجعله عن احدهما لانه متبرع يجعل ثواب عمله لاهلها فبقى على خياره بعد وتوعد سببا لتوبته وعنا بفعل بحكمه لا يجرى وقد خالفوا في حق النفقة ان اتفق من مالهما لانه صرف نفقة الاموال ثم مقسمة وان ابيهم الاحرام بان يوتي عن احدهما غير عين فان مضى على ذلك صار حقا لعدم الاولوية وان عني احدهما قل المضي فكن لك عندنا يوسف وهو الشارح كذا ما مضى بالتحديد لا يخرج من نفقة فيحق عن نفسه بخلاف ما اذا لم يعين حجة او في حيث كان له ان يعين ما شاء لان الملتزم هناك يجعله وهو الشارح ولما مضى الحق وجه الاستحسان ان الاحرام شرع وسيلة الى الافعال لا مقصود انفسه والمجهول يصح وسيلة بواسطة التعيين فالتقي به شرطا غير ذلك اذا افعل على الاحكام لان المودى لا يحتمل التعيين فصار حقا قال فان امره خيرة ان يقرب عند قادم على امره لانه وجب شلوا لما دفعه الله تعالى من الجهم بين المسلمين والمأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النفقة لان حقيقة الفعل منه وهذه السلطة تشهد بصحة المودى من تعين ان الحق عن المأمور ان يخرج عنه ولم يقدّر فيه والوصى ان يخرج في محل اصلاح الى العتق ما بين اورا لبا لاني محل كفيته الا قتل والاكثر يخرج من الثالث يجب العمل ولو مرض الحاج عن غير نيل ان يرفع المال فيخرج به الا اذا قال الدافع اصنع شئت فمذه نواتم مهمته لا يستغنى عنها قدينا ما امره في الكتاب تبينها بطلان الفاتية ونسج الى الشرح قوله ومن امره رجلان الخ صوبه الاباهم من اربعة ان يزل حجة عنها او عن غيرها الاباهم او كل حجة من تعين حجج عنده يخرج عن احدهما بعينه بل ان المأمور في الاصل فيخرج الحاج ويضمن النفقة وفي الثانية قال من مضى على ذلك الخ وحاصله انه ما لم يشرع في الافعال فالامور توفوا لم يضر في الحق الى نفسه الا الى واحد من امرين فان جاز على ما قبل الطوائف توفى انصرف الى الاخرى الى نفسه وعن النفقة وفي الثانية قال في الثاني فيه ينبغي ان يخرج التعيين منها اجماعا لعدم المخالفة وفي الرابعة يجوز بلا خلاف وبني الاجابة على ان اذا وقع عرض المأمور لا يتحول بعد ذلك الى الامر وان بعد ما صرف نفقة الامر الى نفسه نجا الى الوجه الذي اخذ النفقة لا لا ينصرف الاحرام الى نفسه الا اذا تحققت المخالفة او جرح شرعا عن التعيين او عرفنا بما اذا اشكال في تحقق المخالفة اذا حرم حجة واحدة عنهما وهو غنى عن الطائفة ما يتجامل من جعل الحجة الواحدة لا يوجب في ان الكلام فيما اذا كان ما يوجب حكم الامر على نوايه لا فيما ادراج متبرعا فلا يتحقق الخلاف في تركه تعيين احدهما في الابتداء فيجوز التعيين في الانتهاء لان حقيقة جعل الثواب تقول لوامر كل امره في ان حج عنه حجة الاسلام فاحرمها كان جوابا كجواب المذكور في الاجئين فلا اشكال في ان مخالفة كل منهما فيما اذا حرم حجة عن احدهما لم يتحقق جرح ذلك لان كلامه حجة واحدة ما صلح لكل منها ما وق عليه لا منافاة بين العام والخاص لا يمكن ان يصير المأمور لا ينص على اخراجها عن تعينها للاحد الا من فلا ينصرف ليله الا اذا وجد احدا من الامرين الذين ذكرناهما ولم يتحقق بعد لان مكنه التعيين بالمشرع في الاعمال بخلاف اذا لم يعين حتى شرع وطالب بوضو ط لا ان الاعمال لا تقع لغير تعين فيحق عنه ثم ليس وسعدان يجوزها الى غيره وانما جعل الشرع ذلك في الثواب لولا البيع لم يحكم في الثواب ايضا ولا خلاف في ان احرام حجة بطلان زيادة ليس فيه مخالفة احد ولا جواز التعيين لا يقع عن نفسه لما قرناه واما الرابع فظاهر من الكل لوامر رجل حجة فان حج تعين احدا من نفسه الاخرى عن الامر فهو مخالف لتعني الاذن بالحج مع كون نفقة السفر في الحقيقة لصحة افراد السفر للامر فلو فعل الشيء عن نفسه جازت الباقية عن الامر كانه احرم بها وذكره ابتداء اذا اخلال في ذلك المقصود بالرفض والحاج عن غيره ان شاء قال البكاي عن طائفة ان شاء الكسفي بالنية عنه فلا اخل ان يكون قد حج عن نفسه حجة الاسلام خروجا من الخلاف ونقره ان شاء الله تعالى ويجوز ارجاع الحرج والعبد والامة واحدة وفي الاصل نص على كراهية المرأة في البسوط فان حج امراته جازع الكراهية لان حج المرأة نفقته فانه ليس عليها بل لا يفي بطن الوادى ولا دفع صوت التلبية ولا اخلق انتهى في الفصل اجماع الحرج العالم بالناسك الذي حج عن نفسه ذكر في البائع كراهية جحاج الضرورة لانه ما رك فرض الحج والعبد لانه ليس بالامور والنفس عن نفسه فيكون غير ليس للمؤمن ان امره غير بما امره على الامر وان مرض في الطريق الا ان يكون وقت الكسوف قبل ان يصنع شئ من غير غيره وان كان صحيحا ونفسه حجة حج ثم تقير بمكة جازلان الفرض صار مودى ولا اخل ان حج ثم يعود اليه قوله بخلاف اذا لم يعين حجة او غيره هذه هي الصورة الرابعة فيذكرها من امور الاباهم توجهها وادوة عليه فخرج الايراد بالفرق لان الملتزم فيها محمول دون المتفرق له وانما فيه قلبه جهالة الملتزم في منع لما عرفت في الامر بمحمول معلوم يصح ويلزم البيان بخلافه معلوم محمول لا يصح صلا قوله وان امره غيره ان يقرب عنه فالدم على الدم وهو المأمور لاني الى الامر وتقرن يقرب من باب نصره لانه وجب شكر الجميع بين المسلمين والمأمور هو متعين في الغنة قالوا هذه تشهد لصحة المروى عن محمده من ان الحج يقع عن المأمور وانما الامر ثواب النفقة يستطاع على الامر شرعا وقد يقال لا يلزم في الشهادة اول الاشكال في الافعال انما وجدت من المأمور حقيقة غير انما تقع عن الامر شرعا وجوب هذا الدم شكرا

تعد

بخلاف ما اذا وقع يوم التروية لان التذليل ممكن في الجملة بان يقول لا شتيا في يوم عرفة ولا في جوار المؤخر له نظير ولا كذلك جواز
القدم تاوادي ينيح الى ان لا يصح هذه الشهادة ويقول قد تم حج الناس فانصرفوا عنه ليس فيها الايقاع العترة وكان الشاهد اعشيه عرفة ودية الطواف
لا يمكنه الوقوف بقية الليل مع الناس اذ يزعم اهل تلك الشهادة قال ومن يفي في اليوم التالي الحج والوسطى والثالثة واليوم الاول فان في الاول ثمة الباقيتين

فصار كما لو اخر لا شتيا قوله غلات ما اذا وقع يوم التروية لان التذليل ممكن يعني اذا ظهر لهم خطأ وجهم والكلام في تقدير ذلك لا شك
ان وقوفهم يوم التروية على انه التاسع لا يجازيه شهادة من شهد ان الناس بان عقده انما يكون بناء على اهل نوى الحجة ثبتت
بالكمال عرفة نوى العقدة والتاسع بناء على انه نوى قبل التأسيس من نوى العقدة فانه شهادة على الاثبات والفت تكون ان التذليل من
جبل معنهم في محض وهم انهم لم يروا ليلة التأسيس من نوى العقدة ورواه الذين شهدوا نوى شهادة لا معارض لها قوله وكذا اذا شهدوا
عشية عرفة بان شهدوا في الليلة التي هم بان في منى متوجهين الى عرفات ان اليوم الذي خرجنا به من مكة المسمى يوم التروية كان التاسع
لا الثامن ولا يمكنه الوقوف بان يسير الى عرفات في تلك الليلة ليقتل ليلة النحر بالناس واكثرهم لم يعمل بها وليقتل من الغد
بعد الزوال بانهم وان شهدوا عشية عرفة لكن لما قلنا الوقوف فيما بقي من الليل صار كشهادة بعد الوقت وان كان الامام كنية الوقوف
في الليل مع الناس واكثرهم ولا يدرك صنفه الناس لزوم الوقوف فان لم يثبت فوات حجة لترك الوقوف في وقته مع القدرة عليه
قوله ولنا ان كل حجة قرينة مقصودة بنفسها فلا تخلق جواز في احد هاتين احدى هذا الاسل في القرب المتساوية الترتيب
ولولا ورود النص في قضاء الفوائت بالترتيب قلنا لا يلزم فيها ايضا بخلاف ترتيب السعي على الطواف لانه اعتبارا بحسب
الاشهر الا عقيب طواف وبخلاف لمره فان البداية من الصفات ثبت بالنص وهو قوله عليه السلام ابدوا بما بدا الله بفضيلة
على ما قدما من تحريجه فالترتيب الواقع فعلا منه عليه السلام محمول على السنة ان مجرد الفضل لا يفيد اكثر من ذلك قد تضمن هذا التقدير
منع باقبل من قبل الشاخص ان يرى اجمار قرينة واحدة بدليل لزوم دم واحد في ترك كلها قلنا اتقاهما في اماكن مختلفة ظاهري في التقدير
فيجب ابقاها مع ما يوجب الخروج عنه موجب وشامل الاعمال لا توجد بل هي اولى بالتقدم من الاسابيع المتعددة من الطواف لانها
تقام في محل واحد واتحاد الدم ليس للوحدة الحقيقية شرعا بل يثبت مع التقدم وعند اتحاد الجنبات في الجنايات رحمة وفضلا على ما سرت
في شرب الخمر في غير المحصر اذا ثبت كلما يلزم موجب واحد فكذا الدم لزومه موجب جنابة ولو سلم اعتبارها واحدة
في حق حكم لا يلزم اعتبارها كذلك في حق كل حكم مع قيام التقدم وتحقيقه بل في خصوص من اكل المحل بزواج ان المعقول في محل اعتبارها واحدة
وهو موضوع الجنابة الحكمية اخلها فضلا وهو مقتضى في ترك الترتيب قوله ومن جعل على نفسه ان حج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف
طواف الزيارة وهذا لا يلائم القرينة بصنفه الكمال فتلازم بتلك الصنفه كالقتران المتتابع في الصوم وفي الاسل خير بين ان يركب
او مشيا اعني في اجماع فهو قوله لا يركب حتى يطوف اشارة الى الوجوب وهو الظاهر لما قلنا وانما انتهى المشي بالطواف لا يشترط
اعمال الحج فان قيل فقد كره ابو حنيفة الحج ماشيا فكيف يكون صنفه كمال قلنا انما كره اذا كان منطوقه سواء خلق الفاعل له
كان يكون صانعا مع المشي او من لا يطيق المشي فيكون سببا لما ثم مجاولة الرفيق والاختصاص والافلا شك ان المشي مشغل في نفسه
لاننا اقرب الى التواضع والتذلل وعن ابن عباس معنى الله عنهما انه قال لما كنت بصرة ما سفت على شيء كاسفي على ان الحج ماشيا
فان الله تعالى قدم المشاة فقال يا توك رجالا وعلى كل ضامر وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال من حج ماشيا كتب له بكل خطوة
خسنة من حسنات المحرم قيل ما حسنات المحرم قال كل حسنة بسببها لا يقال لانظير للمشى في الواجبات ومن شرط صحة التذليل ان يكون

[illegible][illegible]

ومن باع جارية محرمة فاذن لها في ذلك فذلك يشترى ان يخلها ويحيا معها وقال اذ لم يزل ذلك كان هذا عقده سبقي ملكه

ان شارف فلان بشارة وهل تقتصر مشية فلان على مجلس بلونه الخ واختصت فيه والاصح ان لا يقتصر بخلاف تعليق الطلاق بمشية
لان الطلاق يقتل التملك اذ كان ملكا كالمالك فكان تملكها من ذى المشية فاستدعى جوابه في مجلس لان التملكات تشترى جوابا
في المجلس ليس ما نحن فيه من ذلك فاحتجى موجب لاقتصار عليه ومن قال ان فعلت كذا فعلى ان حج بفلان ان نوى الحج وهو حري
فعليه ان يحج وليس عليه ان يحج بان نوى ان يحج فعليه ان يحج لان الياء للاصاق فدل على ان حج بفلان يحج وبما يحل معينين ان يحج
فلان معه في الطريق وان يحل فلان يحج بمن المال والتمزام الاول بالتميز غير صحيح والثاني صحيح لان الحج يودي بالمال عند الياء
من الاداء فكان في حكم المبدل وحكم المبدل حكم الاصل فصحح التزم بالبدل كما يصح التزم بالاصل فاذا نوى الحج الاول عملت
نية لا احتمال كلامه ولكن المزدحم لا يصح التزم بالتميز فلما لم يزد شي وانما عليه ان يحج بمفصلة خاصة وان نوى الثاني لزمه خاصة
ان يعطيه من المال ما يحج به من نفسه فيحصل الوفاء بالتميز فان لم يكن نية حمله فعليه ان يحج وليس عليه ان يحج فلان لان لفظه في حق
فلان يحتمل الوجوب وعدمه ولعمري للوجوب فيمن ليس الا لنية وقد فقدت ولو كان قال فعلى ان يحج فلان فهذا حكم والتميز صحيح
ومن نذر ان يطوف زحفا فطاف كذلك قيل لا يزمه شي كما لو نذر ان يصلي قاعا وقيل عليه الاعساة فان رجع قبل ان يعيد
فعليه دم وتلا وجه لان الصلوة عهد شرعيتها فانما قاعا فعلا بالاحتياط فالتزامها قاعا اعدا التزاما منه فبعضها بخلاف الطواف والنفل
فالتزامه حاله القعدة على شيء كالتزام الصلوة ايما حاله القعدة على الركوع والوجود وسنة كرافعة في هذا المدي والمجاورة وزيارة
قبر النبي صلى الله عليه وسلم قوله ومن باع جارية محرمة فاذن لها ان لا يملك العبد والامانة اذا احرم احد ما ينفذ اذن المولى فلان ينفذ
ويملكه بلا يدى وذلك لان البيع يذوق باحرم عليه الاحرام فلم يفرده ونحوه وعلمه بعد التعلق بدى الاحصاء وحجته وعمدة ان كمال الاحول
بحجته وان احرم باذن المولى كرهه كالتحليل ولو حمله حل ولو احضر نفسه المولى ان بيعت دم الاحصاء وتحليل لا بد وجب عن احرام ما دون
فيه فكان كالتفقة عليه وقد مرنا فيه خلافا في باب الاحصاء فاذا احرم العبد والامانة باذن المولى ثم باعها فبطل البيع والمشتري متعسا
بالتحليل ما ليس له المرد بالبيع خلافا لما قررنا قال ليس له ذلك فلا مرد بالبيع بهذا الخلاف اذا احرمت محرمة حج نفس ثم تزوجت للزوج
ان يحلها عند خلافه لا وجه قوله كرهه فبطلت لان في عهده بطل ملكه بنصب ملكه فمفعول السابق اى حتى وجوه ملكه لم يشرى
فليس ان ينفقها كما اذا اشترى جارية منكمه لئلا ينفق كما هو له المعنى بعينه فلذا اذا اشترى في ملك الرقعة فاقم مقام المالك
ولم يكن للبائع ولاية ابطال النكاح ولو التحليل وان كرهه فلذا المشتري الا انه لا كراهية على المشتري لانها في حق البائع بكان خلف الوعد
وهو ينفق في المشتري ثم في اصله فلا فاشترى نفسه وليس للسيد التحليل بعد الاذن والتفقتا على ان ليس للزوج تحليل الزوجة
اذا احرمت بغير ما ذكرنا ذلك اذا احرمت بلا اذن ففاسد الشافعي رحمه الله على ذلك سجامع الاذن غيبة حقه وقياسا
على ابطال اصل نفسه سجامع الرضى بواسطة الاذن وما نحن نمنع عمل الاذن في السقوط مطلقا بل ان كان المأبوت مجروح كما في الزوجه
فانه لا يملك منها فانه لا حق فيها فيسقط الاذن اما ان كانت ثابتا بغيره المالك مستلذا الاشك في ان المالك لا يسقطه
وانما عمله في البتة برفاهه وذلك لا يلزم وانما في المستقبل بل عمله في رفع المناقعة والمنافسة فيما اتاه فبقي منها كان ذلك
مشتري عمل الاذن لما قلنا انه لم يعمل في دوام السقوط في المستقبل وصار كالاذن في الاستحرام والعبد لغيره وكذا غيرها مع الزوجه

بالتبرع

وله يمكن من مسود كما اذا استوى جاذبة منكوبة وكذا ان الشترى قاشحة مقام البائنة وقد كان للبائنة ان يعطى

فيها الرأى المستعمل والممنوع ما اذن فيه وبذلك لا يسل على اذيل جلا ولا سقط لما كانت اشارة بالاذن بالانكاح فمضى على ما عدا
من الامور من قبل عدل الجلس فذكره في قوله تعالى حصة عند التقاض نفقة وغنى الفرض المستقيم اذا اذنا احرمته الحرة بالامتنان
فليس لان يعلم ان كان الامام محمد بن عبد الله فان لم يكن لها غايه منعها فان احرمت في محضه لمحق اشترى فكذلك اذا اراد الزوج تحليلا
ولا تحلل الا بالامتنان في تزويجها احرمت بنقل بالاذن لان يعلمها ولا يتاخر تحليلا اياها الى فسخ العقد بل يعلمها من ساعته
وعندها حتى التحليل الاحلال وحجته وعمرة لان هناك لا يقع للزوج في منعها ولو بدت محرما وانما تعذر عليها الخروج لنفسه المحرم منه
فلا تحلل الا بالامتنان وبما تعذر الخروج لمحق الزوج فكذلك لا يكون لها ان يطل منه ليس لها ان تؤخر كذا في باب الاحصاء من الميسرة
والتحليل ان فيها ما يفسد بها او في ما تحرم بالانكاح كقصر القليل او معاقبة وهو ولو في من التحليل بالجماع لانه اعظم مخطوات الاحكام
حتى يقتضي الفساد فلا يقع التحليل الا بالامتنان ولا يقع التحليل بقوله حلت لك بل بفعله او بفعلها بامره كالامتنان طامرا ولا نه عليه السلام
قال لعائشة تشبه وارفتي فتركك حين خاضت في العمرة ولو جامع زوجته او ابنته المحرمة ولا يعلم بامرها لم يكن تحليلا وفسد حجب
وان علمه كان تحليلا ولو علمها ثم بدد ان ياذن لها فاذن فاحرمت باجماع ولو بعد ما جامعها من عامها وذلك لم يكن عليها عمرة
الاية القنطار ولو اذن لها بعد معنى شدة كان عليها عمرة مع الحج وقال في عليها العمرة فيها وفيه القنطار لانها تقر في وقتها بغير
فلا تخبر عن عمدتها الا بجماع الفية القنطار فلو لم تزل تتحج عن العمرة وفي هذا لا فرق بين عام الاحلال في العام القابل قلنا
ان قلت بمجرد التحلل تقر بمنعها بل الامام محمد بن عبد الله كالحجة بالمعنى الوقت واذا مضى بلا ايقاع فيجب لزومه شديدا وهو القنطار لانه
اذا رمل الواجب وذلك لا يتحقق الا بعد حصد وج الوقت وصار كما اذا اشترى في صلوة في وقتها ثم قطعها فيتم اداها وفيه الضمان
واذا كان اللزوم لم يتحول الشدة عين الواجب لم تلزم عمرة ولا ينوب القنطار وعن هذا قلنا لو طلمها فاحرمت تحليلا
فاخرت كذا مرارا ثم حجت من عامها اجزا عن كل التحملات تلك الحجة القنطرة ولو لم تحج بعد التحليلات الامر قابل
كان عليها كل تحليل عمرة هذا وقد سناه في باب الاحصاء ان كان الاحصاء في حجة الاسلام لا ينوب القنطار ولو تحولت
لانها باقية في ذمته ما لم يودعها ولو لم يخرج الوقت لم يقصر قنطار لان وقتها العمرة والتفريق في اول
سنة الاسكان لا يفيده لما قلنا في اول كتاب الحج من ان ذلك يوجب احتياطا لا اقرارا بوقت رابعه وان لا اذنا
بعد التاخير بلا عذر وتحمل الاثم يقع اذنا واذا اذن امتة المتزوجة في الحج فليس لزومها منعها لان منافعها السيد
وبه الخاتمة الموهوبة وفيها ثلاث مقاصد المقصد الاول في ايجاب الهدي وما يتبعه ثبت لزوم الهدي
بمنه تبيخا وتعليقا ولا فرق بين قولك قل على او على هدي لانه لا يكون الا لله ولا يلزم الا بياك فلو قال ان فعلت فمذا
بهى لغير مملوك كفعل الاشئ عليه الا ان يكون ذلك اشارة اليه ابنه نفيه التماس والاستحسان ما قلنا في ذكر فسخ الوالد
وكذا لو قال ذلك لمملوك لبيعة ثم فعل ولو قال فمذا احريوم اشترى ففعل ثم اشترى فمذا قبل الفصل ثم فعل الاثني
ولو قال ان فبات غانا اهدى كذا الزمة او فصل ويلزمه من اطلاق لفظة الهدي امر ان جازا يخرج في الاثنية من المشاة انسان
او المخر او الابل او البقر الا ان يجرى بغير او بقرة فيلزمه ذلك ان لا يذبح الا في الحرم فان كان في ايام النحر في السنة يذبح

والشئ

والشئ

فكان المشي الا انه ذكره ذلك للبايع لما فيه من خلف الوعد وهذا التعني لم يوجد في حق المشي بخلاف النكاح

والا فنفى ما كان في ان يوجب حيث شاء من ارض احرم ولو قال على ان اهدي جزورا فحين الابل والحرم ولو قال جزورا فقط جاز في غير الحرم كحرم الشام والاشجار لم يذكر الهدي ولو قال بذية فقط جاز البقرة والبهي حيث شاء الا ان يهدي مهنيا من البدن عن ابني يوسف يتيمن بالحرم فرق بينه وبين الجزور بان اسم البدن لا يذكر في مشهور الاستعمال الا في معنى المهادت ولو صرح بالبدن يتيمن بالحرم فكله البدنة وظاهر المذهب خلافه الا ان يزيد فيقول بذية من شعائر الله ويمنع ان فيه نقلا شرعا او غير فنيا يتعين الحرم فكله البدنة وظاهر المذهب خلافه الا ان يزيد فيقول بذية من شعائر الله ويمنع ان فيه نقلا شرعا او غير فنيا بل كل منها مشترك فيها واذا فسخ الهدي في الحرم يتصدق به على مساكين الحرم وان تصدق به على غيرهم ايضا جاز لان معنى اسم الهدي لا يمين فقط محل اصلا بل انما ينبغي على النقل الى مكان وذلك هو الحرم اجماعا فتعين الحرم انما هو لافادة ماخذ اسم النقل ثم تعين المكان بالكتاب في الاجماع فتعين فقر الحرم قول بلا ويسل وهذا لان القرية بالاداء يتم بالنقل الى الحرم والذبح بقطعه ماله وكذا لو سرق لم يلزمه غيره وبذلك انتهى مدلوله ويصير حيا وجه القرية فيه شي آخر هو التصديق وفيه هذا مساكين الحرم وغيرهم سواء بل يجوز التصديق بالقيمة في الحرم في نذر الهدي كان يقول الشاة هدي في رواية ابني سليمان يجوز ان يهدي قيمتها وفي رواية ابني حفص لا يجوز وجه الاول اعتمد النذر بما امره الله جل ذكره به من الغنم والابل والركوة وجه رواية ابني حفص ان في اسم الهدي زيادة على مجرد اسم الشاة هو الذبح فالقرية فيه يتحقق بالذبح ثم التصديق به ذلك تتبع بخلاف الزكوة فان القرية انما تعلق في الشاة بالصلة ووثايت في القيمة فيجوز وليس الذبح ثابتا في قيمة الهدي فلا يجوز وهذا حسن ومن نذر شاة فها هدي مكانها جزورا فتصدق وليس هذا من القيمة للثبوت لارادة في البدل الاعلى كالانسل وقالوا اذا قال لله على ان اهدي الشاتين فها هدي شاة تساوي شاتين قيمة لم يحسبوا مشيوعين الهدي بالانجيل فاما ما يقبل النقل كالعبادة والقدر والشباب فقال غلظت فتوفي هذا هدي او هذا الصدقة او هذا العبد رجا اهدا قيمته الى مكة وعينه ويجوز ان يعطى كحبة البيت اذا كانوا فقرا وان تصدق به او بقيته في غير مكة كالزكوة ومصر جاز لان معنى القرية في الامتعة ليس الا التصديق وهو في حق اهل مكة وفيهم من يخالف السري بما يشرح وجهه لان معنى القرية فيه بالارادة ولم يعرف قرية الا في الحرم فتعين الحرم وغاية ما فيه ان نذر التصديق في مكان فتصدق في غيره وذلك جائز عندنا لان نذر عذبا هو قرية والقرية انما هو بالتصدق فيمنعه النذر لمجرد التصديق وان كان مالا ينقل كالدرا والارض فتعين القيمة اذا اراد الا يعمال الى مكة وقوله في الشاة هدي الى البيت ومكة او الكعبة واجب ولو قال الى الحرم والمسجد الحرام على الخلاف في التزام المشي الى الحرم والمسجد الحرام عندنا موجب عند ابني حنيفة لا وقوله هدي الى الصفا والمروة لا يجب اتفاقا على ما سبق في المشي فان قيل ينبغي ان يلزم هنا على قوله ايضا لان محرو ذكرا الهدي موجب فزيادة ذكر الحرم لا يرفع الوجوب بعد الثبوت بخلاف المشي الى الحرم لان محرو قوله على المشي غير موجب بل باسئته اليه اوجب بان اسم الهدي انما يوجب باعتبار ذكر مكة مضمر ابدلالة العرف فاذا نص على الحرم والمسجد تعذر اضمار مكة في كلامه وقد صرح برأيه فلا يجب شي به وقوله فتوفي هذا ستر للبيت او اضراب جليل من بيت يلزم استحسانا لا زيرا وبهذا اللفظ بديه ولو قال كل مالي اوجيعة هدي فعليه ان يهدي ماله كله ويمسك منه قدر قوته فاذا افاض

لأنه ما كان للبايع ان يفسخه اذا باع ما يملكه فكذلك لا يكون ذلك للمشتري

اللاتمصدق به بمراسمك واورده المسئلة في كتاب الهبة ان الاصل فيما اذا قال مالي صدقة فقال في التفسير غيرت
الى كل مال له بوجه قوله زفر في الاستحسان غيرت الى مال الزكوة خاصة بجملة ما اذا قال صبيح مالك فمن المشايخ من قل
ما ذكره بتاويب التفسير لان التزام المدي في كل مال كالتزام الصدقة في كل مال والاصح الفرق بان استحباب العبد
باستحباب الله تعالى وما اوجب تعالى باعظة الصدقة يستحق بال الزكوة فكذلك ما يوجب العبد على نفسه ومنها انما اوجب باعظة
وما اوجب تعالى باعظة المدي لا يقتض بال الزكوة وفيه اذ ابر من سماعه عند علي بن ابي رافع فلم يقل صدقة لاشي عليه وعند
فيه نظر لانه التزام من جنسه واجب الا ان يقتض بال بيع نفسه من قال لله علي ان اتخير بيني وبينك في العتق لاني املك
يا مائة شاة ولو كان لا ولا ولم يكن كان كل ذلك رشاة وكذا اذا نذر فخرج عبده عنه لاني حقيقة رد وعند محمد بن يونس الشاة
في الولد للعبد وعند ابى يوسف رد لا يلزمه في واحد منها المقصود الثاني في الجارية بمكة فختلف العلماء في كراهة الجارية
بمكة ويجهل انما كره بعض الشافعية الى المختار استحبابها الا ان يغلب على ظنه الوقوع في المحذور وهذا قول ابى يوسف ومحمد
بهما الله فوجب ابو حنيفة وما لاك مما الله الى كراهتها وكان ابو حنيفة يقول انها ليست بدار حجة وقال مالك وقاسم
عن ذلك ما كان الناس لا على الحج والبرج وهو عجب هذا هو لما في خلافه من تعريض النفس على الخطر او طبع الانسان
التبرم والملل من تواردها يخالفه في المعيشة وزيادة الانسا والمخل بما يجب من الاتهام لما يشكره عليه ويدأوه فظهر
اليه وايضا الانسان محل الخطاء كما قال عليه السلام كل ابن آدم خطاء والمسا من اتصا عفت على ما روى عن ابن مسعود
رضي الله عنه ان سمع والا فلا شك ان في حرم الله خشع واغفل فتمنعض سببا لفظ موجب هو العتاب يسكن كون هذا
هو محمل الروي من التصا عفت كذا تعارض قوله تعالى ومن جابر السبيته فلا يخفى الا ان السبيته تكون فيه سببا
لعتاد من العتاب هو اكثر من مقداره عنها في غير الحرم الى ان يصل الى مقدار عقاب شيات منها في غيره والله اعلم
وكل من هذه الامور سبب لنت الله تعالى واما ان كان هذا سبب البش فالبسبيل للبرج عن ساحة وتسل من يطعن اسباب
نفسه في دخول البرية من هذه الامور الا وهو في ذلك مغرور لا يرى الى ابن عباس رضي الله عنهما من احب ابى رسول الله
صلى الله عليه وسلم المجنبيين اليه المدعو كيت اتخذه الطائف واداد قال لان اذنب خمسين ذنبا بركبة وهو موضع يقرب
الطائف احب الي من ان اذنب ذنبا واحد بمكة وعمن ابن مسعود رضي الله عنه من بلدة يوافد العبد فيها بالهبة قبل العمل
الاكمة وتلى هذه الآية ومن يرويه بالحاد بطلم نذته من عذاب اليم وقال سعيد بن المسيب لاني جابر من اهل المدينة
يطلب العلم يرجع الى المدينة فاما تسمع ان ساكن مكة لا يموت حتى يكون الحرم غده بمنزلة الحبل لما يستحل من حرمه وعمن
رضي الله عنه خطبته اجيبها بمكة استمر على من سبعين خطبة بغير العلم افراد من عباد الله استخافهم فخاصهم من مقتضيات
الطباع فاد لكك هم اهل الجوارز العائرون بفضيلة من تضاعف الحسنات والصلوات من غير ما يحيط بها من المساكات في الحديث
عنه عليه السلام صلوة في سبحة في الف افضل من الف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام و صلوة في المسجد الحرام
افضل من الف صلاة في سبحة في رواية احمد بن ابن عمر سمعت عيسى النبي صلى الله عليه وسلم يقول من طاف سبوحا بحضرة فمسل

والله

ان

واذا كانت له ان يجلبها فيك من ردها بالعبث عندنا وعند زفرية كذا

كثرتين كان كسلا رتبة وقال سمعنا من رجل قد راوا فلعنهما الا كتب الله له عشر حسنات وعشر سيئات ورفع له عشر
وربنا وروى ابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن ابي بكر بن ابي شهاب عن ابي
بكر بن ابي شهاب عن ابي بكر بن ابي شهاب عن ابي بكر بن ابي شهاب عن ابي بكر بن ابي شهاب عن ابي بكر بن ابي شهاب عن ابي بكر بن ابي شهاب
وكن انفا في هذا مع السلامة من اجاب اقل القليل فلهذا يعني الفقه باعتبارهم ولا يذبحوا لهم في جواز الجوز لان شان النقد
الذي عوى الكاذبة والمباذرة الى دعوى الملكة والمقدرة على ما يشترط فيما توجه اليه وتطلبه فلما هنا لا كذبنا يكون او حلفت
فكلفت او ادعت والله اعلم وعلى هذا فيجب كمن الجواز في المدينة المشرفة كذا فان تصاعدت الشيات او تعظمها وان
فيها فحق السامة وقلة الادب المفضي الى الاخلال بواجب التقيية والاجلال قائم وهو ايضا مانع الا لا فادوى الملكة
فان مقامهم وموتهم فيها السعادة الكاملة في صحيح سلم لا يصير على الاداء المدنية وشترها احد من امتي الا كنت له شقيفا
يوم القيمة او شريفا او اخراج التزدي وغيره عن ابن عمر عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه عن ابي بكر بن ابي شهاب عن ابي بكر بن ابي شهاب
يوم القيمة بها المقصد الثالث في زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم قال مشايخنا رحمهم الله تعالى من فضل المشدود
في مناسك الفارسى وشرح النجاشي انها قريبة من الوجوب لمن لم يستعزم روى الدارقطني والبراءة عليه السلام من زيارته في حجة
شفا حتى واخرج الدارقطني عنه عليه السلام من جاني زيارته لا تله حجة الا زيارتي كان تعالى ان يكون زيارتنا يوم القيمة واخرج
الدارقطني ايضا من حج وزار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي هذا واج ان كان فضا فاحسن ان يذبح به ثم يثني بالزيارة
وان كان فلو كان بالخير فاذا نوى زيارة القبر فليزعه زيارة النبي صلى الله عليه وسلم فانه احد الساجدين الثلاثة
التي تشد اليها الرجال في الحديث لاشد الرجال الا الثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدى هذا والمسجد النبوي اذا توجه الى الزيارة يكثر
من الصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم مدة الطريق والاولى عند العبد الضعيف تجزئ الزيارة قبل النبي صلى الله عليه وسلم
ثم ان يصل اذا قدم زيارة المسجد ويستفتح بفضل الله سبحانه في شدة اخرى فيؤمها فيها لان في ذلك زيارة تعظمه صلى الله عليه وسلم وجلال
وليوفق ظاهر فلو كراه من قوله عليه الصلوة والسلام لا يجاهه الا زيارتي واذا وصل الى المدينة غسل بظاهرا قبل ان يدخلها
او توخا من غسل فضل ثياب واجه يدا فضل وما يفعل بعض الناس من التبول بالقرب من المدينة واشى الى ان يخلص
وكما كان ادخل في الادب والاجلال كان حسنا واذا دخلها قال بسم الله ربنا وقطعتي يدخل صدق الآية اللهم انسج لي ابواب
رحمتك ارزقني من زيارة رسولك صلى الله عليه وسلم ما رزقت اولياك واهل طاعتك واغفر لي وارحمي يا خير مسؤولين
متواذنا متخشعا معظما بحجتها لا يفتر عن الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم تحضر بها بلدية التي اختارها الله تعالى وارجو بنية ومطاب
للمعنى والقرآن ومنع الايمان والاحكام الشرعية قالت عائشة رضي الله عنها كل البلاد افتحت لبيت الا المدينة فانها افتحت
بالقرآن والحق فليزعه باسناد موقع قدمه ولذا كان ما كتب من طرق المدينة وكان يقول احيي من الله تعالى
ان اطاعتني فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فرادته واذا دخل المسجد فعل ما يهونه في دخول الساجدين من تقديم اليهم قول اللهم
اغفر لي ذنوبي وادخر لي ابواب رحمتك يدخل من باب جبرئيل وغيره ويعتقد الزوينة الشريفة وهي بين النبوة والقيمة الشريفين

وذكر في بعض النسخ انهما اول من سجد على انه مجلي في الجاهلية فقص مشعره وبقدره

فخصه بيمينه السارية التي تحتها العندوق بحيث يكون عمود المنبر حذاء منكب اليمين ان لم يكن وتكون الخشبة التي في
 تحت المنبر بين يمينه ذلك ما عرفت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما قيل تسجل ان في المسجد وفي بعض المناسك يصلي تحت
 المسجد في تمامه عليه السلام وهو الحفرة قال الكراني وصاحب الاختيار مسجد الله شكرا على هذه النعمة ويسأله تمامها والقبول وقيل
 في ما بين المنبر والحفرة وهو عليه السلام الذي كان يصلي فيه اربعة عشرة ذراعا وشبرا وما بين المنبر والقبلة ثلث وخمسون ذراعا وشبرا ثم
 يأتي القبلة الشرقية ويستقبل جداره وليستقبل القبلة على نحو اربعة افرع من السارية التي عند ركن القبلة زاوية جداره وراعن
 ابي الليث قد عرفت مستقبل القبلة مودود وباري الوضيفة رضي الله عنه في مسنده عن ابن عمر رضي الله عنهما قال من السنة
 ان تأتي قبر النبي صلى الله عليه وسلم من قبل القبلة وتجعل يمينك الى القبلة وتستقبل القبر بوجهك ثم تقول السلام عليك يا رسول
 الله وبركاته الا ان كل على فوط من الاستقبال وذلك انه عليه السلام في القبر الشريف المكرم على شفة اليمين مستقبل
 القبلة وقالوا في زيارة القبور مطلقا لا اولى ان يأتي الزائر من قبل جبل الموقفي لاسم قبل به فانه اتى القبر لجهة البيت بخلاف الاول
 لانه يكون مقابل المنبر لان بقدر ما ظهر الى جهة قايمة اذا كان على جنبه فليكن هذا يكون القبلة عن يسار الياقوت من جهة قايمة
 عليه السلام فلو كان من جهة وجهه الكريم فاذا اكتمل استقبال النبي عليه السلام لكل استقبال كان ثم ياتي القبلة كغيره فلهذا الى جهته فيصعد الى الاستقبال
 من نوع من الاستقبال يعني ان يكون وقوف الزائر على ما ذكرنا بخلاف تمام استقبال القبلة يستقبله عليه السلام
 يصير البصر ناظرا الى جنب الياقوت وعلى ما ذكرنا يكون الياقوت مستقبل وجهه عليه السلام ويصير فيكون الى ثم يقول في موقفة السلام
 عليك يا رسول الله السلام عليك يا خير خلق الله السلام عليك يا خير عبدين جميع خلقه السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا
 ولد آدم السلام عليك يا ابا النبي ورحمة الله وبركاته يا رسول الله في اثنائها لا اله الا الله وحده لا شريك له وانك عبد ورسول
 الله يا رسول الله انك انت الرسل واديت الالهة ونصحت الالهة وكشفت الغيرة فجزاك الله عناءنا افضل اجزا
 من امته اللهم اعط سيدنا محمد ورسولك محمد الوسيلة والدرجة العالية الرفيعة والبشارة المقام المحمود الذي وعدته انزل
 المنزل المقرب عندك انك سبحانه وتعالى في حجة تنوينا في حضرة نبينا عليه الصلوة والسلام وخطم
 المسائل واهمها سؤال حسن الخاتمة والمغفرة ثم يسأل النبي الشفاعة فيقول يا رسول الله هناك الشفاعة يا رسول الله هناك الشفاعة
 والتوسل بك الى الله في ان اموت مسلما على التمسك بدينك ويدركك كما كان من قبل الاستحاط والترفق ويحسب الا انها
 الدالة على الاول والاقرب من الخطاب فانه سور اوب عن ابي ذر بك قال سمعت بعض من كان يقول بلغنا انه من عرفت عند قبره
 صلى الله عليه وسلم فلي هذه الآية ان الله ملائكته يصلون على النبي ثم قال صلى الله عليه وسلم يا محمد سبعة من اهل بيته ملائكة على الله عليه
 ما فلان ولم تقط له حاجة في الدنيا من اوصاه بنبيل سلام فيقول السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان فلان بن فلان
 يسلم عليك يا رسول الله في ان عمر بن عبد العزيز رحمه الله كان يومئذ في تلك المدينة من الشام الى المدينة الشريفة لذلك
 ومن ضاق وقتة خافه ان لا تقصر على ما يمكنه وعن جماعة من السلف الاجاز في ذلك جازم تباخر عن يمينه اذا كان مستقبلا وقد راع
 في سلم على ابي بكر رضي الله عنه فان اسمه جبال منكب النبي صلى الله عليه وسلم على ما ذكرنا لئلا يراى تاخير الى ورائه حاجته فيقول السلام عليك

الذي

